

كتاب
كَلَامُكَ الْإِعْجَازُ

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تفحصه الله بشفارته

الموتى سنة ٤٧١ - أو سنة ٤٧٤ هـ

قرأه وعلق عليه

أبرهه

عمر ومحمد شاكر

الناشر

دار المنادى

بجدة

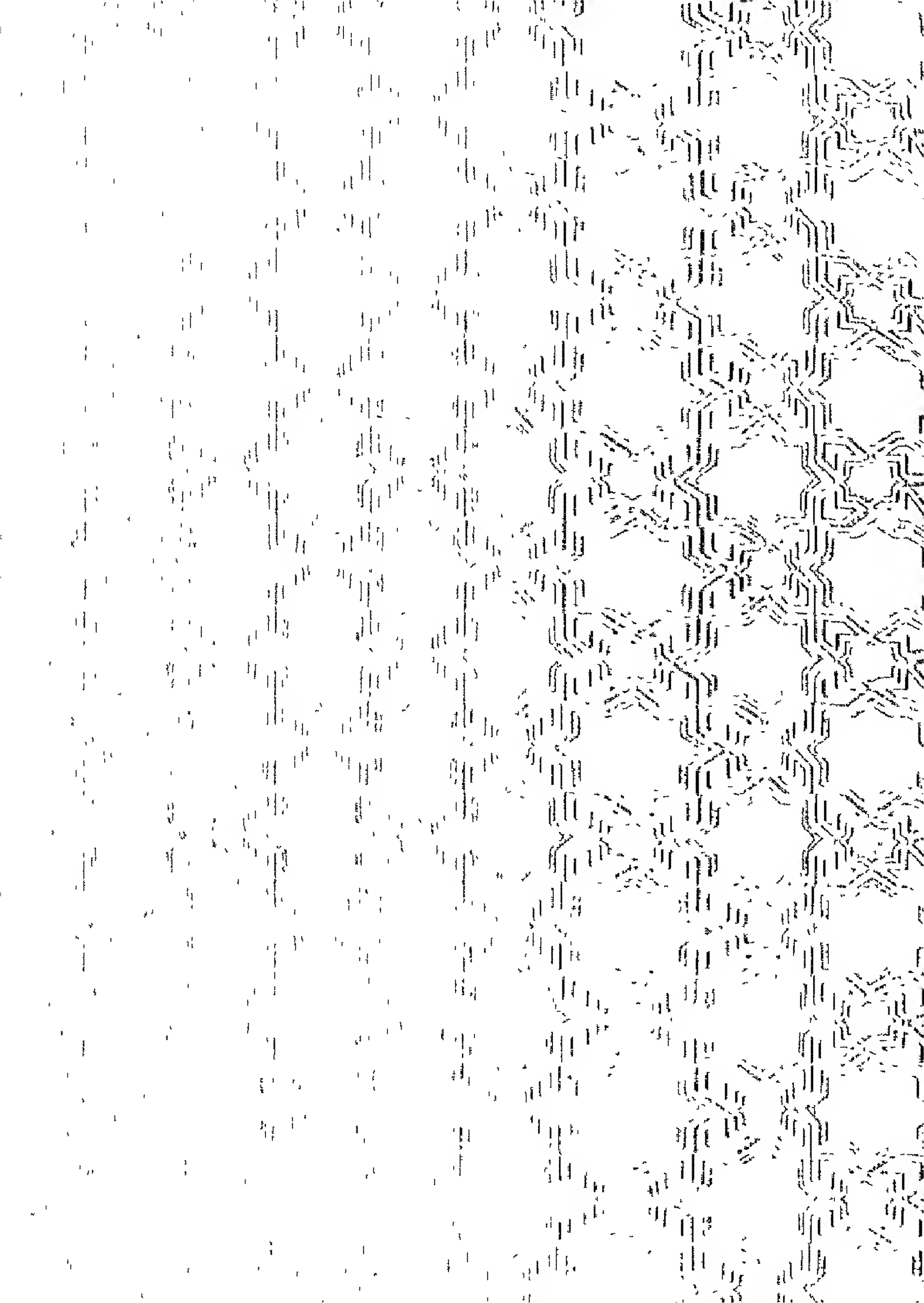
مطبعة المنادى

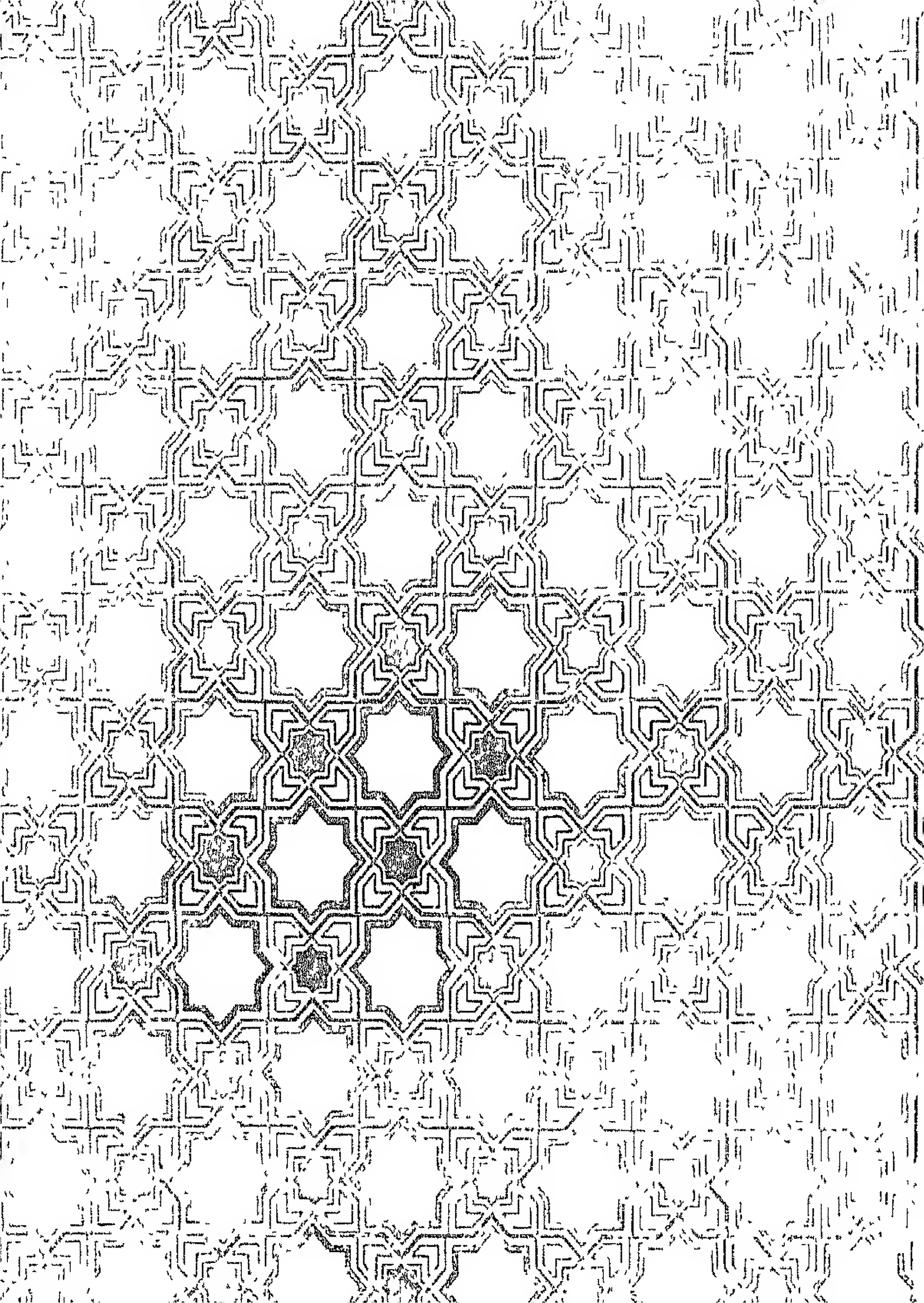
بالمطامير



0138845

Bibliotheca Alexandrina





كِتَابُ تَلَاكُلِ الْأَعْيَانِ

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد الفاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِغُفْرَانِهِ

المثبوت سنة ٤٧١هـ - أو سنة ٤٧٤هـ

الهيئة العامة لمكتبة الأوسكندرية

رقم التسجيل 492.78

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

رقم التسجيل ١٨٦٨٤

أبوفهر

محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَنْ لَفِظَهُ لَوْلُوٌّ يَبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يُلْفِظُ
وَبَعْضُهُمْ قَوْلُهُ كَالْجِصِّكَ يُفْتَالُ فَيَلْفَى وَلَا يُحْفَظُ

شيخ الفترة

الناشر

دارالمدني بجدة

شارع الصحافة حي مشرفة

تليفون ٠٧٨٨٠٧٧٠٠ - فاكس: ٦٧١٣٤٢٤٤

مطبعة المديني

المؤسسة السعودية بيمسار

٦٨ شارع الماسية - القاهرة ٠١٠٨٩٧٨٥١

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى

مكتبة الخانجى

للطباعة والنشر والتوزيع
ص . ب ١٣٧٥ القاهرة

الطبعة الثالثة

١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ، والحمد لله الذي هدانا به وأخرجنا من الظلمات إلى النور ، وصلى الله على نبينا محمد الذي نزل القرآن العظيم بلسانه لساناً عربياً مبيناً ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، اللهم صل على محمد وعلى آبيه إبراهيم وإسماعيل وسلم تسليماً كثيراً . اللهم اغفر لنا وآرحمنا وأنت خير الراحمين .

...

وبعد فمند دهر بعيد ، حين شققتُ طريقى إلى تذوق الكلام المكتوب ، منظومه ومنتوره ، كان من أوائل الكتب التى عكفتُ على تذوقها كتاب « دلائل الإعجاز » ، للشيخ الإمام « أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني » ، الأديب النحوي ، والفقير الشافعي ، والمتكلم الأشعري [توفى سنة ٤٧١ هـ ، أو سنة ٤٧٤ هـ] ، ويومئذ تنبّهت لأربعة أمور :

الأول : أنه بدا لى أن عبد القاهر كان يريد أن يؤسس بكتابه هذا علماً جديداً استدركه على من سبقه من الأئمة الذين كتبوا فى « البلاغة » وفى « إعجاز القرآن » ، ولكن كان غريباً عندى أشد الغرابة ، أنه لم يسير فى بناء كتابه سيرة من يؤسس علماً جديداً ، كالذى فعله سيبويه فى كتابه العظيم ، أو ما فعله أبو الفتح ابن جنى فى كتابه « الخصائص » ، أو كالذى فعله عبد القاهر نفسه فى كتابه « أسرار البلاغة » ، بل كان عمله وهو يؤسس هذا العلم الجديد ، مشوباً بحمية جارفة لا تعرف الأناة فى التبويب والتقسيم والتصنيف ، وكأنه كان فى عجلة من أمره ، وكأنّ منازعاً كان يُنازعه عند كلّ فكرة يريد أن يُجلّيها ببراعته وذكائه وسرعة لمحه ، وبقوة حجته ومضاء رأيه .

مقدمة

الثانى : أنى وقفت فى كتابه على أقوال كثيرة لم ينسبها بصريح البيان إلى أصحابها ، حتى نتبين من يكون هؤلاء ؟ وكان من أعظم ما حيرنى قولان ، رددهما فى مواضع كثيرة من كتابه ، بل إن الكتاب كله يدور على رد هذين القولين وإبطال معنهما . الأول ، قول القائل : « إن المعانى لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ » ، [دلائل الإعجاز : ٦٣ ، ٣٩٥] = الثانى ، قول القائل : « إن الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلمات ، ولكن تظهر بالضم على طريقة مخصوصة » ، [دلائل الإعجاز : ٣٩٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧] .

الثالث : أن عبد القاهر جمع هذين القولين فى فصل واحد ، [ص : ٣٩٤ ، ٣٩٥] ، وجمع معهما قوله : « ثم إن هذه الشناعات التى تقدم ذكرها ، تلزم أصحاب « الصرفة » ، أيضاً » [ص : ٣٩٠] ، والقول بالصرفة من أقوال المعتزلة ، فبدأ لى يومئذ أن بين هذين القولين وأصحاب « الصرفة » من المعتزلة نسباً ، ولكنى لم أقف على ما يرضينى إن ذهب هذا المذهب .

الرابع : أن عبد القاهر فى مواضع متناثرة كثيرة ، قد دأب على التعريض بأصحاب « اللفظ » ، وبالذين يقولون « بالضم على طريقة مخصوصة » ، وأوهوا أنه « النظم » الذى ذكره الجاحظ فى صفة القرآن [دلائل الإعجاز : ٢٥١] ، وهو أيضاً « النظم » الذى عليه مدار علم عبد القاهر الذى أسسه ، فكان مما شغلنى ، أطول كلام من تعريضه بهم ، وهو ما جاءنى فى أواخر كتابه « دلائل الإعجاز » ، وهو قوله :

« وأعلم أن القول الفاسد والرأى المدخول ، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة فى نوع من أنواع العلوم غير العلم الذى قالوا ذلك القول فيه ، ثم وقع فى الألسن فتداولته ونشرته ، وفشا وظهر ، وكثر الناقلون له والمشيّدون بذكره = صار ترك النظر فيه سنة ، والتقليد ديناً ولربما = بل كلما = ظنوا أنه لم يشيع ولم يتسبع ولم يرويه نخلف عن سلف إلا لأن له أصلاً صحيحاً ، وأنه أخذ من معدن صدق ، واشتق من نبع كريمة ، وأنه لو كان

مقدمة

مدخولاً لظهور الدَّخَلِ الذي فيه على تقادم الزمان وكرور الأيام . وكم من خطأ ظاهر ورأيٍ فاسدٍ حَظِي بهذا السبب عند الناس ولولا سلطانُ هذا الذي وصفتُ على الناس ، وأنَّ له أخذةً تمنع القلوبَ عن التدبُّر ، وتقطعُ عن دواعي التفكير = لَمَا كَانَ لهذا الذي ذهبَ إليه القومُ في أمرِ « اللفظ » هذا التمكنُ وهذه القوةُ وكيف لا يكونُ في إيسارِ الأخذةِ ، ومَحُولاً بينهم وبين الفكرةِ ، مَنْ يُسَلِّمُ أن الفصاحةَ لا تكونُ في أفرادِ الكلماتِ ، وإنما تكونُ فيها إذا ضُمَّ بعضها إلى بعضٍ ، ثم لا يعلمُ أن ذلك يقتضي أن تكونَ وصفاً لها من أجل معانيها ، لا من أجل أنفسِها ، ومن حيث هي ألفاظٌ ونُطقٌ لسانٍ ؟ » [دلائل الإعجاز . ٤٦٤ - ٤٦٧] . وقد اختصرت الكلام هنا ، ولكن ينبغي أن تقرأه بطوله في المكان الذي أشرتُ إليه .

من يكون هؤلاء القوم الذين لهم نباهةٌ وصيتٌ وعلوٌ منزلة في نوع من أنواع العلوم ، غير علم « الفصاحة » الذي قالوا ذلك القول فيه ، وتداولته الألسن ونشرته حتى فشا وظهر ، وتمكنت أقوالهم المدخولة هذا التمكن ، ورَسخت في النفوس هذا الرسوخ ، وتشعبت عروقها هذا التشعب ، مع ما فيها من التهافت والسقوط وفُحشِ الغَلَطِ ، والتي إذا نظرت فيها لم ترَ باطلاً فيه شوبٌ من الحق ، وزيفاً فيه شيءٌ من الفِضَّةِ ، ولكن ترى الغِشَّ بَحْتاً ، والغَيْظَ صِرْفاً ؟ ، كما يقول عبد القاهر [دلائل الإعجاز : ٤٦٥ ، ٤٦٦] . والأمرانِ الثاني والرابع ، كانا موضع اهتمامي يومئذٍ ، وينبغي أن يكونا موضع اهتمام كُلِّ أحدٍ .

وفتشتُ ونقبتُ ، فلم أظفرَ بجوابٍ أطمئنُ إليه ، وتناسيتُ الأمرُ كُلَّهُ إلا قليلاً ، نحواً من ثلاثين سنة .

...

حتى كانت سنة ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ، وطبع كتاب « المغنى » للقاضي « أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدي » ،

مقدمة

الفقيه الشافعيّ ، المتكلم المعتزليّ [توفى سنة ٤١٥] ، وكان إمامَ أهل الاعتزال في زمانه ، وعُمّر دهرًا طويلًا ، وكثُر أصحابه ، وبعُد صيته ، ورَحَل إليه طُلّاب العلم .

في تلك السنة صدر الجزء السادس عشر من كتاب « المغنى » ، فإذا هو يتضمّن فصولاً طويلةً في الكلام على « ثبوت نبوة محمد ﷺ ، وفي إعجاز القرآن ، وسائر المعجزات الظاهرة عليه ﷺ » ، [المغنى ١٦ : ١٤٣ - ٤٣٣] ، فلَمَّا قرأته ، ارتفع كُلُّ شكٍّ ، وسقط النُّقابُ عن كُلِّ مستترٍ ، وإذا التعريضُ الذى ذكره عبد القاهر حينَ قال : « واعلمُ أن القولَ الفاسدَ والرأى المدخولَ ، إذا كان صدْرُه عن قومٍ لهم نباهةٌ وصيِّتٌ وعلوٌ منزلة في نوع من أنواع العلوم غير العلم الذى قالوا ذلك القول فيه » [انظر ما مضى] ، لا يعنى بهذا التعريض وهذه الصفة أحداً سوى قاضى القضاة المعتزليّ عبد الجبار ، فهو المعتزليّ النابه الذُّكْر ، البعيدُ الصيت ، العالى المنزلة في علم الكلام والأصول ، بيد أنه هو الخامل الذُّكْر ، الخالى الوفاض من علم « البلاغة » و « الفصاحة » و « البيان » ، ولكنه بهذه البضاعة المزجاجة من علم « الفصاحة » ، جاء يتكلم في الوجوه التى يقع بها التفاضل في فصاحة الكلام ، [المغنى : ١٦ : ١٩٧ - ١٩٩ وما بعدها] ، وفي « إعجاز القرآن » عامة !!

والدليل الساطع ، هو أن الأقوال التى ذكرتها آنفاً ، وقلتُ إن عبد القاهر لم يصرِّح بنسبتها إلى أحدٍ ، هى أقوال القاضى عبد الجبار في كتابه المغنى بنصّها ولفظها ، فهو يقول :

« إنَّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر بالضمِّ على طريقة مخصوصة » ، ثم يقول بعد ذلك : « إن المعانى لا يقع فيها تزايدٌ ، وإذن فيجب أن يكون التزايدُ عنه الألفاظ كما ذكرناه » ، [المغنى ١٦ : ١٩٩ ، ٢٠٠] وهذا القولان هما اللذان يدور كتابُ « دلائل الإعجاز » على ردهما وإبطال معنهما . هذا فضلاً عن أقوالٍ أُخر ذكرها عبد القاهر ، ووجدتها ماثلةً بنصّها

مقدمة

أيضاً في هذا الموضوع الذي ذكر فيه القاضي المعتزلي «إعجاز القرآن» ، كالقول في «جزالة اللفظ» ، حيث يقول القاضي : «ولذلك لا يصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة ، التي هي جزالة اللفظ وحسن المعنى» [المعنى ١٦ : ١٩٨ وما قبله] ، فيذكرها عبد القاهر في كتابه ثم يقول : «وأما الأخير ، فهو أننا لم نر العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلاماً للأولين ويتدارسونه ، ويكلم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفوا له معنى ، ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم ، إن يسألوا عنه ، بيان وتفسير = إلا «علم الفصاحة» فمن أقرب ذلك أنك تراهم يقولون إذا هم تكلموا في مزية كلام على كلام : «إن ذلك يكون بجزالة اللفظ» = وإذا هم تكلموا في زيادة نظم على نظم : «إن ذلك يكون لوقوعه على طريقة مخصوصة ، وعلى وجه دون وجه» ، ثم لا تجدهم يفسرون «الجزالة» بشيء» ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٦] .

...

ولم أرد بهذا الاستقصاء ، ولكني أردت أن أنبه إلى علاقة لا ينبغي إغفالها أو التهاون فيها ، وهي هذه العلاقة بين كلام عبد القاهر ، وكلام القاضي عبد الجبار . ذلك أن عبد القاهر منذ بدأ في شق طريقه إلى هذا العلم الجديد الذي أسسه ، كان كلُّ همّه أن ينقُص كلام القاضي في «الفصاحة» ، وأن يكشف عن فساد أقواله في مسألة «اللفظ» ، بالمعنى المؤقت المحدد في كلامه في كتابه «المعنى» ، دون المعنى المطلق للفظ من حيث هو لفظ وتُطَقُّ لسان . وإغفال هذه العلاقة يؤدي ، أو قد أدى ، إلى غلط فاحش في فهم مسألة «اللفظ» و «المعنى» عند عبد القاهر في كتابه هذا . فلا «اللفظ» فهم على حقيقته عند عبد القاهر ، ولا «المعنى» أيضاً عرف على حقيقته عنده .

وأنا أرجح أن عبد القاهر ، كتب كتابه هذا في أواخر حياته ، بدليل ما هدّثنا إليه النسخة المخطوطة من «الدلائل» ، التي رمزت إليها بالحرف «ج» ، كما سألنا فيما بعد ، وأنه كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه ليجعله تصنيفاً في

مقدمة

علم جديد اهتدى إليه ، واستدركه على من سبقه ، وشق له الطريق ومهّده ، ولكن آخترمته المنية قبل أن يحقق ما أراد . وأرجح أيضاً أن السرّ في العجالة التي صرّفته عن التبويب والتقسيم والتصنيف ، وأوجبت أن يبنى الكتاب هذا البناء العجيب ، هو فيما أظنّ ، أن طائفة من المعتزلة ، من أهل العلم ، في بلدته جرجان وفي زمانه ، كان لهم شغف ولجاجة وشغف وجدال ومناظرة في مسألة « إعجاز القرآن » ، واتكأوا في جدالهم على أقوال القاضي عبد الجبار التي جاءت في كتابه « المغنى » ، والتي ذكرت مواضعها آنفاً ، وشققوا الكلام فيها ، وكانوا كما وصفهم عبد القاهر بقوله : « فإن أردت الصدق ، فإنك لا ترى في الدنيا أعجب من شأن الناس مع « اللفظ » ، ولا فساد رأي مازج النفوس وخامرها واستحكمت منها وصار كإحدى طبائعها ، من رأيهم في « اللفظ » . فقد بلغ من ملكته لهم وقوته عليهم ، أن تركهم ، وكانهم إذا نُظروا فيه أخذوا عن أنفسهم ، وغُيِّبوا عن عقولهم ، وجيل بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونهم نظراً ، ويُرى لهم إيراد في الإصغاء ولا صدر ، فلست ترى إلا نفوساً قد جعلت ترك النظر ذائبها ، ووصلت بالهويّنا أسبابها ، فهي تُعْتَرُّ بالأضاليل ، وتتباعد عن التحصيل ، وتُلْقَى بأيديها إلى الشبه ، وتُسْرَعُ إلى القول المموه » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٨] .

ومن الدليل أيضاً على العلاقة الوثيقة بين كتاب عبد القاهر ، وأقوال القاضي عبد الجبار في كتابه « المغنى » ، أى بين كتابه وبين المعتزلة ، أن كتابه خلاً من ذكر « الصرفة » ، وهى أشهر أقوال المعتزلة ، لأنها من اختراع شيخهم القديم النّظام ، إلا في موضع واحد من الكتاب كله [دلائل الإعجاز : ٣٩٠] . وذلك لأن القاضي عبد الجبار نفسه ، وهو إمام المعتزلة في زمانه ، ردّ مقالة « الصرفة » ونقضها في كتابه ، [المغنى ١٦ : ٣٢٣ - ٣٢٨] ، فأغفلها عبد القاهر أيضاً ، وخصّهم برسالته « الرسالة الشافية » ، الخارجة من كتاب دلائل الإعجاز ، والتي نشرتها ملحقةً بالكتاب .

مقدمة

هذا ما أردتُ أنبّه إليه ، ليعيد الدارسون النظرَ في كتاب عبد القاهر ، وفي قضية « اللفظ » و « المعنى » التي اختلط الأمر فيها اختلاطاً شديداً أدى إلى فساد كبير في زماننا هذا ، وبالله التوفيق .

...

والآن ، أنصرفُ إلى القول في النسخ التي اعتمدتُ عليها في قراءة كتاب « دلائل الإعجاز » ، وفي التعليق عليه تعليقا مختصراً ، وجعلتُ همى أن يكون قارئ الكتاب ماضياً في قراءته دون أن يتعثّر أو يتلفّت تلفتاً يعوقه عن المضى في قراءته ، فأعنته بتقسيمه إلى فقرٍ مرقمةٍ ، ودلته على سياق كلام عبد القاهر ، فإنّ كلامه ربّما شقّ على كثير من أهل زماننا ، حين كُتب عليهم أن يهجرُوا كُتب أسلافهم من الفحول الأفاذ .

...

• النسخة المخطوطة الأولى « ج » : وهي من مكتبة « حسين جلبي معاني ، بتركية ، وعدد أوراقها : ٢٠٣ ورقة » ، ليس فيها اسم ناسخها ، ولكن تمت كتابتها في أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين وخمسمئة (٥٦٨ هـ) ، أى بعد وفاة عبد القاهر بنحو سبع وتسعين سنة ، [دلائل الإعجاز : ٥٥٧] ، ونص كاتبها في أحد الفصول الملحقه بالكتاب أن : « هذا آخر ما وُجد على سواد الشيخ من هذا الكتاب ، كتب في شعبان المبارك سنة ثنتين وسبعين وخمسمئة » ، (٥٧٢ هـ) [دلائل الإعجاز : ٥٦٨] ، ثم يذكر في صدر فصل آخر بعده : « هذا ممّا نُقل من مُسوّدته بخطّه بعد وفاته رحمه الله » ، [دلائل الإعجاز : ٥٣٩] ، فدُلنا هذا على أنّه نقل ما نقل من خطّ عبد القاهر .

ولكن بقي شيء آخر ، هو أن على هذه المخطوطة في هامشها تعليقات بخط كاتبها ، استظهرتُ وأنا أقرأ الكتاب عند الطبع ، أنّها من تعليق عبد القاهر نفسه ، حتى جاءت مواضع تقطع قطعاً مبيناً أنّها تعليقات عبد القاهر على

مقدمة

منقولة من خطّ الشيخ رحمه الله ، وعليها حواشيه بخطّه ، ولم تخلُ من بعض العيوب ، أشرت إليها في تعليقي على الكتاب .

• النسخة المخطوطة الثانية « س » ، وهي من مكتبة أسعد أفندي ٣٠٠٤ ، بتركية ، وليسَ فيها اسم ناسخها ولا تاريخ كتابتها ، والأرجح أنها من خطوط القرن السادس أيضاً أو القرن السابع . وهي نسخة نفيسة دقيقة مضبوطة ضبطاً كاملاً ، مع بعض العيوب التي تتخللها ، والتي أشرت إليها في تعليقي على الكتاب ، وهي خالية من كلّ حاشية ، وهي التي دلّنتني على آخر كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأن ما بعد ذلك في نسخة « ج » ، إنما هو « رسائل وتعليقات » نقلها كاتب « ج » من خطّ عبد القاهر بعد وفاته رحمه الله ، والموجودة أيضاً في الأصول التي طبعت عنها نسخة رشيد رضا . وهي تقع في مطبوعتنا من أول الكتاب ص : ١ ، إلى ص : ٤٧٨ ، ونصّ كاتبها أنه بهذه النهاية تم كتاب « دلائل الإعجاز » .

فهاتان هما النسختان النفستان اللتان جعلتهما أصلاً لقراءتي وتعليقي .

• مطبوعة الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله سنة ١٣٢١ ، وهي أوّل مطبوعة صدرت ، من كتاب « دلائل الإعجاز » ، فكتب في آخر الكتاب كلمة ذكر فيها أنه نشر كتاب « أسرار البلاغة » لعبد القاهر في أول سنة ١٣٢٠ ، ثم قال : « لما هاجرت إلى مصر لإنشاء مجلة « المنار » الإسلامي في سنة ١٣١٥ ، وجدتُ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، رئيس جمعية إحياء العلوم العربية ، ومفتي الديار المصرية ، مُشتغلاً بتصحيح كتاب « دلائل الإعجاز » ، وقد استحضر نسخة من المدينة المنورة ، ومن بغداد ، ليقابلها على النسخة التي عنده . وأزيد الآن ، أنه قد عُني بتصحيحه أتمّ عناية ، وأشرك معه فيها إمام اللغة وآدابها في هذا العصر ، الشيخ محمد محمود التركيّ الشنقيطيّ ، ونأهيك بكتابٍ آجتمَع على تصحيح أصله علامتا المعقول والمنقول » .

فهذه المطبوعة إذن ، لها ثلاثة أصولٍ مخطوطةٍ لا أعرفُ عنها شيئاً ، ولكن لما لها من منزلة التقدّم ، ولأن الذين تولّوا نشرها ثلاثة من كبار علمائنا في هذا العصر ، فقد جعلتها أصلاً ثالثاً ، واتبعتُ ترتيبها ، حتى لا تختل معرفة الناس بهذا الكتاب الجليل الذي بقي في أيديهم على صورته هذه أكثر من ثمانين سنة . ولكن لا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أن المخطوطتين « ج » و « س » ، قد صححتنا خلاً شديداً كان في بضعة مواضع من الكتاب ، وكان شرّها وأبشعها ما وقع في هذه المطبوعة في ص : ٣٩٠ ، ٣٩١ ، وهو واقع في مطبوعتنا ص : ٥٤٠ ، تعليق : ٤ ، فقد كان كلاماً لا يُعقل ولا يُهتدى إلى صوابه ، ولا أدري كيف وقع هذا الخلل . وعندما بدأت قراءة الكتاب ونشره ، كانت نيتي أن أستبقى جميع تعليقات الشيخ رشيد رحمه الله ، ففعلتُ ذلك في أوائل الصفحات ، ثم أضربتُ عن ذلك ، لقلّة فائدة هذه الحواشي ، ولكيلا يختلط عملي بعمل غيري ، ولكنني لم أُخلِ تعليقاتي من الإشارة إلى تعليقاته رحمه الله .

فهذه المطبوعة ، إذن ، كأنها اعتمدت على خمس مخطوطات : مخطوطة « ج » و « س » ، ثم مخطوطة المدينة ، ومخطوطة بغداد ، ومخطوطة الشيخ محمد عبده ، وهي ثلاثة لا أعرف عنها شيئاً ، إلا ثقةً مني بعمل الشيخ رشيد رضا رحمه الله ، وغفر لنا وله .

...

بقي شيءٌ واحد ، وهو أني وضعت في هامش الكتاب أرقام صفحات المخطوطة « ج » برسم الأعداد العربية المألوف في بلادنا ، وأرقام صفحات المخطوطة « س » برسم الأعداد التي كتب بها الأعاجم أعدادهم ، وأما صفحات مطبوعة الشيخ رشيد ، فقد وضعت أرقام صفحاتها في دائرة ○ هكذا ، وهي فاصلةٌ في سياق الكلام ، وآثرت ذلك ، لأن هذه المطبوعة بقيت دهرًا طويلاً في أيدي العلماء ، وأحالوا إلى صفحاتها في حواشيمهم ، لأنها أجودُ نسخةً طبعت من كتاب « دلائل الإعجاز » حتى تمَّ طبعُ نسختنا هذه .

...

مقدمة

• أما « الرسالة الشافية » المثبتة في آخر نسخة « ج » ، فقد نص الناسخ على أنها « خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نشرها من قبل الأستاذان « محمد خلف الله أحمد » و « محمد زغلول سلام » ، في مجموعة ذخائر العرب ، ضمن كتاب بعنوان : « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرّماني ، والخطّابي ، وعبد القاهر الجرجاني » ، عن نسختنا « ج » نفسها . وقد آثرت أن أعيد نشرها ، لأنها قطعة من النسخة « ج » التي جعلتها أصلاً معتمداً للنشر ، ثم للسبب الذي ذكرته آنفاً من أن عبد القاهر ، كان ينقضُ بكتابه قول الطائفة التي اتبعت القاضي عبد الجبار من المعتزلة ، وقالت بقوله وردّذله ، ولم يذكر فيه القائلين من المعتزلة بقول شيخهم القديم النظام في « الصرفة » ، وأفرد لهم هذه « الرسالة الشافية » ، ففيها الردّ على أهل « الصرفة » وغيرهم من المعتزلة . وكانت أيضاً هذه المطبوعة الأولى ، غير مطابقة كل المطابقة لما في المخطوطة ، كما أشرت إليه في التعليق عليها ، وأرجو أن أكون قد أحسنتُ .

...

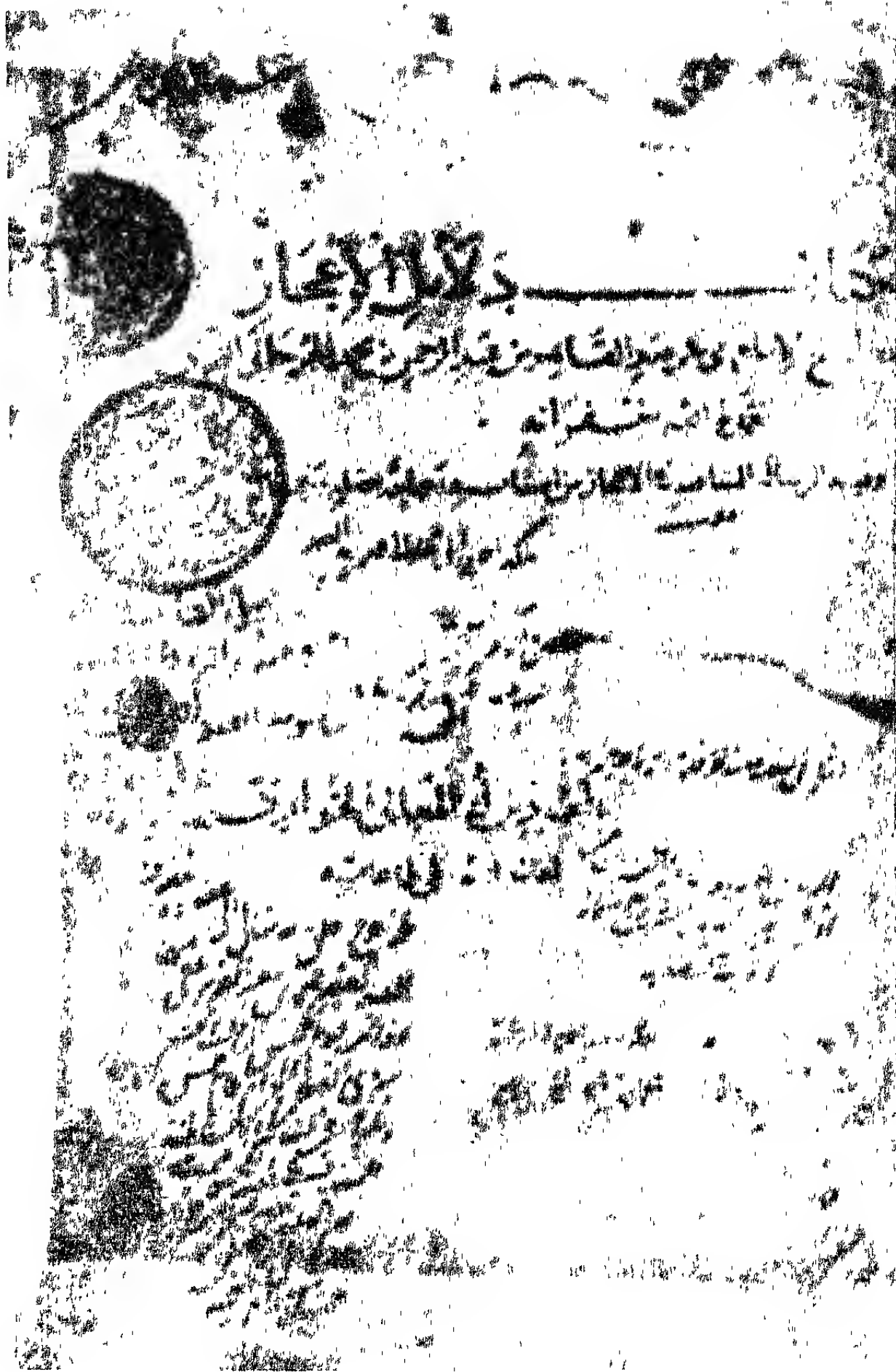
والحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه وعظيم إنعامه عليّ ، بأن أتولّى قراءة هذا السفر الجليل والتعليق عليه ، مُقَرّاً بالعجزِ والتقصير ، ضارعاً إليه أن يغفر لي ما أسأتُ فيه ، وأسأله أن يعينني على ما أقجِم نفسي فيه من عمَل أريدُ به وجهه سبحانه ، ثم ما أضمره من خدمة هذه اللّغة الشريفة النبيلة التي شرفها الله وكرمها بتنزيل كتابه بلسانٍ عربيّ مبين ، وصلى الله على النبيّ الأميِّ صلاة تزلّفنا عنده ، صلى الله عليه وسلم ، وصلى الله على أبويه الكريمين إبراهيم وإسماعيل وعلى سائر أنبيائه ورُسُلِهِ . اللهم اغفر لنا وارحمنا ويسر لنا كل عسير .

الثلاثاء : ٥ جمادى الأولى سنة ١٤٠٤

٧ فبراير سنة ١٩٨٤

مصر الجديدة / ٣ شارع الشيخ حسين المرصفي

أبوفهم
محمد شاكرا



الصفحة الأولى من نسخة حسن حليبي السعالي (دلائل الإعجاز)

مكتبة الملكة ياسين بونقريون
مكتبة الملكة ياسين بونقريون

١٩٠٩
١٩٠٩

١٩٠٩

كتاب دلائل الإعجاز
للإمام العلامة المحمّد
مجد الدين أبي بكر عبد القادر
بن محمد الشافعي الجرجاني
رحمه الله تعالى

من كتبها المصنف في سنة ١١٤٠
مات في سنة ١٢٠٠
عنه وأبوه هو المصنف
١١٤٠

وهذه كتابه في نحو القرآن وهو واحد العلم من ابن أبي عمير
حسن أبو عبد القادر بن العنبري ولم يأت من غيره وكان رحمه من بارعة العربية والبيان شافعي
اشعرى وصنف في علم الأبي في رواية الحديث في علم المعاني والبيان ووجه الآية
الكبرى واليد البيضاء في العلقين المذكورين واليهما ينتمي علم من
ما هو في غير ذلك من النسخات ما في سنة ١٢٠٠
١٢٠٠

الصفحة الأولى من نسخة أسعد أفندي ٣٠٠٤ (دلائل الإعجاز)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّ رَبِّي لَشَدِيدُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ جَدُّ السَّاكِرِينَ بَعْدَ قَلْبِ عَظِيمٍ نَعَابِدِهِ وَجَمَلِ أَيْدِيهِ
وَتَشَكُّبِهِ نَوَابِيتِ الزَّمَانِ وَتَوَارِكِ الْجَدَانِ وَرَعْبِ إِلَهِي وَتَوْجِيعِ
وَالْعَصَةِ وَبِرِّ إِلَهِي مِنَ الْجَوْلِ وَالْفَقْرِ وَنَسْأَلُهُ بَعْثًا مِمَّا أَلْفَدَّ وَتَعْمُرُ الْفَلَكِ
وَيَسْتَوِي عَلَى النَّفْسِ حَيْثُ يَكْتُمُهَا إِذَا رَعِبَتْ وَرَدَّهَا إِذَا انْطَلَقَتْ وَبِقَعَّةِ بَأْتِهِ
فَرَّ وَجَلَّ الْوَدُّ وَالْكَافُ وَالرَّاعِي وَالْحَافِظُ وَإِنَّ الْحَيْرَ وَالشَّيْبَةَ وَأَنَّ
الْبُرْقُوكَ مِنْ صِدْقِهِ وَإِنَّ السُّلْطَانَ لِأَجْدِ مَعَ سُلْطَانِهِ تُوَجِّهَ رُغْبَةَ إِلَهِي
وَالْحَافِظَ مِمَّا تَنَاسَدَ الْوَكِيلُ عَلَيْهِ وَالْمُجَلِّبَ مِمَّا يَسْتَعِينُ بِصِدْقِهِ وَبِقَعَّةِ نَجْوَى
وَعَرَصَةِ السَّمَوَاتِ وَمَا اسْتَجِيءَ الْعُقُولُ وَبِقَعَّةِ الْأَلْبَابِ وَتَعْمُرُ بِهِ مِنْ أَنْ
تَدْعُو الْعَالَمَ بِشَيْءٍ لَا يَعْطَلُهُ وَأَنَّ سُبْحَى قَوْلًا لَا يَلْجَأُ إِلَيْهِ وَأَنَّ تَعْمُرُ بِالْكَادِبِينَ مِنَ
النَّاسِ وَتَصْبِغُ لِلْمُتَوَكِّلِينَ الْأَطْفَالَ وَأَنَّ كَوْنَهُ مِنْ عَجَلِهِ أَنْ يَخَادِقَ الْبَاطِلَ
وَيُجْتَمِعَ عَلَى السَّابِغِ وَلَا يَسْتَأْنِ إِذَا رَاحَ عِنْدَهُ الْقَوْلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ خَلَطَ فِيهِ وَكَذَلِكَ
يُسَدِّدُ فِي مَهَابَتِهِ وَتَسْتَأْنِيبِ الرَّعْبَةِ إِلَهِي عَمَّا وَعَلَى حَيْثُ الْعَبْدُ عَلَى حَيْثُ
حَقَّقَهُ الْمُسْتَظَلِّينَ مِنْ نَبِيَّتِهِ تَعْمُرُ سُبْحَى الْمُرْسَلِينَ وَقَالِي أَصْحَابِهِ الْمُهَلِّمَاتِ
الرَّاشِدِينَ وَقَالِي إِلَهِي الْأَخْبَارِ مِنْ بَعْدِهِمْ أَجْمَعِينَ وَبِقَعَّةِ قَائِلًا إِذَا
تَصَدَّقْنَا الْقَضَائِلَ لِنَعْرِفَ مَنَارَ هَذَا الشَّرِيفِ وَنَتَبَيَّنَ مَوَاقِفَهُمَا مِنَ الْعَظِيمِ
وَيَعْلَمُ أَيْضًا حَيْثُ تَقَدَّمَ وَاسْتَبَقَ إِسْتِحْبَابَ الْعَظِيمِ وَجَدْنَا الْعِلْمَ أَوْلَى
بِذَلِكَ وَأَوْلَىهَا هُنَا لِكَأَنَّكَ إِذَا شَرَفَ الْأَوْفَى السَّبِيلَ إِلَهِي وَوَجَّهَ الْأَوْفَى وَالْأَيْدِي
قَلْبَهُ وَلَا مَنَعِيهِ الْأَوْفَى وَوَجَّهَ وَوَجَّهَ وَوَجَّهَ الْأَوْفَى وَوَجَّهَ وَوَجَّهَ

رهبان
رعيته

سَدِّعِيَاءَ وَخَائِبًا خَبِيرًا عَشَوَاءَ فَصَارَ أَنَّ تَكَرَّرَ الْإِطْلَاقُ لَمْ يَعْرِفْ
لَهُنَّ مِنْهَا تَفْسِيرًا وَفَرَّغَ مِنْهَا لَمَّا بَدَأَ وَإِنْ سَأَلْتَ مِنْ أَعْرَابِهِمْ فَيَقُولُ
لَمْ تَشْطَبْ لَهَا تَفْسِيرًا فَانْكَرْتَ أَنَّكَ تَعْبَلُ الْعَجَبُ مِنْ عَمَلِكَ وَتَكْرَارُ الْعَمَلِ
الْعَمَلِ مِنَ الَّذِي كُنْتَ عَلَيْهِ طَوَّلَ مَدَّتِكَ وَتَسْأَلُ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ
أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ مَا آتَيْتَهُ وَتَقْبَلُهُ أَوْ حَبِيبًا خَائِبًا وَإِنْ صَادَ عَمَلٌ وَنَسَبَ
مَوْدِيًّا وَإِلَى وَابِيهِ مُقْتَنِيًّا وَاللَّزَائِقُ عِنْدَهُ مُوجِبًا بِرَيْدٍ وَأَمْلِيًّا وَتَجَمُّدًا
تَمَّ الْكَلَامُ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ

الْمَدْخَلُ

فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ، مِنْ إِمْلَائِهِ

تَأَلِيفُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ

تُوفِيَ سَنَةَ ٤٧١- أَوْ سَنَةَ ٤٧٤ هِجْرِيَّةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ

قال الشيخ الإمام ، مجد الإسلام ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ابن محمد الجرجاني رحمه الله تعالى . (١)

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين ، وصلواته على محمد سيد المرسلين ، وعلى آله أجمعين .

هذا كلام وجزير يطالع به الناظر على أصول النحو جملة ، وكل ما به يكون النظم دفعة ، وينظر منه في مرآة تراه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد ألتقت له حتى رآها في مكان واحد ، ويرى بها مشئماً قد ضم إلى معرق ، (٢) ومغرباً قد أخذ بيد مشرق . وقد وصلت بأخره [إلى] كلام من أصغى إليه وتدبره تدبر

(١) فوق البسملة ، في مخطوطة « حسين جلبي » الرموز إليها بحرف « ج » ، وهي المنقولة من خط عبد القاهر نفسه ، كتب ما نصه :

« المدخل في دلائل الإعجاز ، من إملائه »

وهذه الرسالة التي أملاها عبد القاهر ، موجودة في أول النسخة المطبوعة من « كتاب دلائل الإعجاز » ، مقدمة على الكتاب ، هكذا فعل الشيخ محمد رشيد رضا في طبعته سنة ١٣٣١ هـ ، فأبقيتها كما هي مقدمة على الكتاب ، ولكنها في المخطوطة « ج » ، تأتي في صفحة (٣٦١) ، كما أشرت إليه في المقدمة ، فأثبت أرقام المخطوطة في الهامش .

(٢) « المشئم » ، القاصد الشام ، و « المعرق » ، قاصد العراق .

المدخل في دلائل الإعجاز

ذى دين وفتوة ، (١) دعاهُ إلى النظر في الكتاب الذى وَضَعْنَاهُ ، (٢) وبعثه على طلب ما دَوَّنَاهُ ، والله تعالى الموفق للصواب ، والمُلهِم لما يُؤدِّي إلى الرِّشَادِ ، بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ . قال رضى الله تعالى عنه :

...

معلوم أن ليس النُّظْمُ سوى تعليق الكَلِمِ بعضها ببعض ، وجَعَلَ بعضها بسبب من بعض .

والكَلِمِ ثلاثٌ : آسَمٌ ، وفَعْلٌ ، وحَرْفٌ . وللتعليق فيما بينها طُرُقٌ ③ معلومة ، وهو لا يَعْدُو ثلاثة أقسامٍ : تَعَلَّقَ آسَمٌ بِآسَمٍ ، وتَعَلَّقَ آسَمٌ بِفَعْلٍ ، وتَعَلَّقَ حَرْفٌ بِهِمَا .

تعلق الكلم بعضها
ببعض ثلاثة أقسام

فالإِسْمُ يتعلَّقُ بالإِسْمِ بأن يكون خبراً عنه ، أو حالاً منه ، أو تابعاً له صفةً أو تأكيداً ، أو عطفَ بَيَانٍ ، أو بدلاً ، أو عطفاً بِحَرْفٍ ، أو بأن يكونَ الأوَّلُ مُضَافاً إلى الثَّانِي ، أو بأن يكونَ الأوَّلُ يعمل في الثَّانِي عَمَلَ الفِعْلِ ، ويكونَ الثَّانِي في حُكْمِ الفاعل له أو المفعول . وذلك في آسَمِ الفاعل كقولنا : « زَيْدٌ ضَارِبٌ أبُوهُ عَمْرًا » ، وكقوله تعالى : « أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلَهَا » [سورة النساء : ٧٥] ، وقوله تعالى : « وَهُمْ يَلْعَبُونَ . لَأَهِيَّةٌ قُلُوبُهُمْ » [سورة الأبياء : ٢٠ ، ٢١] (٣) واسم المفعول

(١) في المطبوعة : « وقد دخلت بأخيرة في كلام » ، ولا بأس بمعناه ، والذي في المخطوطة : « وقد وصلت بأخرة كلام » ، وهو غير مستقيم إلا بزيادة « إلى » التي بين القوسين .

(٢) يعنى كتاب « دلائل الإعجاز » .

(٣) يشترط لعمل اسمى الفاعل والمفعول عمل الفعل ، الاعتداد على المتداً أو الموصوف أو ذى الحال ، ولعله نوع الأمثلة للإشارة إلى ذلك . ومثلها الاستفهام والنفى نحو : « قائم الزيدان » . ويقال مثل هذا في كل تنويع ، وتعدُّ الأمثلة المطلوب لذاته . (رشيد) .

كقولنا : « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غِلْمَانُهُ » ، وكقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ » ، [سورة مرد : ١٠٥] ، والصفة المُشَبَّهة كقولنا : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ ، وَكَرِيمٌ أَصْلُهُ ، وَشَدِيدٌ سَاعِدُهُ » ، والمصدر كقولنا : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » ، وكقوله تعالى : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا » [سورة اللد : ١٤ ، ١٥] ، أو بأن يكون تمييزاً قد جَلَّاهُ / ، منتصباً عن تَمَامِ الاسم = ومعنى « تَمَامِ الاسم » ، أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة ، وذلك بأن يكون فيه نونٌ ثنوية ، كقولنا : « قَفِيزَانٌ بَرًّا » ، أو نونٌ جمع كقولنا : « عَشْرُونَ دَرَهْمًا » ، أو تنوين كقولنا : « رَاقُودٌ نَحْلًا » ، (٢) و « مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرٌ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، أو تقدير تنوين كقولنا : « خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا » ، أو يكون قد أُضِيفَ إلى شيء ، فلا يمكن إضافته مرةً أخرى ، كقولنا : « لِي مِلْوَةٌ عَسَلًا » ، وكقوله تعالى : « مِْلَةٌ الْأَرْضِ ذَهَبًا » [سورة آل عمران : ٩٦] .

وأما تعلق الاسم بالفعل ، فبأن يكون فاعلاً له ، أو مفعولاً ، فيكون ① مَصْدَرًا قد انتصب به كقولك : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » ، ويقال له « المفعول المُطْلَق » . أو مفعولاً به كقولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، أو ظرفاً مفعولاً فيه ، زماناً أو مكاناً ، كقولك : « خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَوَقَفْتُ أَمَامَكَ » ، أو مفعولاً معه كقولنا : « جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ » و « لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضِعَهَا » ، أو مفعولاً له كقولنا : « جِئْتُكَ إِكْرَامًا لَكَ ، وَفَعَلْتُ ذَلِكَ إِرَادَةَ الْخَيْرِ بِكَ » ، وكقوله تعالى : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ آتِيغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ » [سورة النساء : ١١٤] ، أو بأن يكون مُنْزَلًا من الفعل منزلة المفعول ، وذلك في خبر « كان » وأخواتها ، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، مثل : « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَحَسُنَ وَجْهًا » ،

(١) « الراقود » وعاء كاللذن ، مستطيل أسفله ، داخلة مطلقاً بالقار .

المدخل في دلائل الإعجاز

وَكْرَمُ أَصْلًا ، ومِثْلُهُ الاسمُ المنتصبُ على الاستثناء ، كقولك : « جاءني القومُ
إلاَّ زيداً » ، لأنَّه من قبيل ما يَنْتصب عن تمام الكلام .

وأما تعلق الحرف بهما ، فعلى ثلاثة أضربٍ :

تعلق الحرف بهما
على ثلاثة أضرب

أحدها : أن يتوسَّط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك في حروف الجرِّ
التي من شأنها أن تُعَدِّي الأفعال إلى ما لا تُتعدَّى إليه بأنفسها من الأسماء ،
مثل أنك تقول : « مررت » ، فلا يصل إلى نحو « زيد ، وعمرو » ، فإذا قلت :
« مررت بزيد ، أو على زيد » ، وجدته قد وصل « بالباء » أو « على » . وكذلك
سبيل الواو الكائنة بمعنى « مع » في قولنا : « لو تُرِكَت الناقةُ وفصيلها لرضعها » ،
بمنزلة حرف الجرِّ في التوسُّط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه ، إلاَّ أن الفرق أنَّها
لا تعمل بنفسها شيئاً ، لكنها تُعين الفعل على عمله النَّصب . وكذلك حكم
« إلاَّ » في الاستثناء ، فإنها عندهم بمنزلة هذه « الواو » الكائنة بمعنى « مع » / في
التوسط ، وعَمَل النَّصب في المستثنى للفعل ، ولكن بوساطتها وعونٍ منها .

٣٦٣

والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به ، « العطف » ، وهو أن

الضرب الثاني

يدخل ⑤ الثاني في عمَل العامل في الأول ، كقولنا : « جاءني زيد وعمرو »
و « رأيت زيداً وعمراً » ، و « مررتُ بزيد وعمرو » .

والضرب الثالث ، تعلق بمجموع الجملة ، كتعلق حرف النفي

الضرب الثالث

والاستفهام والشَّرط والجزاء بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن
تتناول ما تناوله بالتقييد ، وبعد أن يُسند إلى شيء .

المدخل في دلائل الإعجاز

معنى ذلك: أنك إذا قلت: « ما خرج زيد » و « ما زيدٌ خارج » ، لم يكن النفيُ الواقعُ بها متناولاً للخروجِ على الإطلاق ، بل الخروجَ واقعاً من « زيد » ومُسنداً إليه .
ولا يُعزِّتُك قولنا في نحو « لا رجلٌ في الدار » : إنها لنفيُ الجنسِ ، فإن المعنى في ذلك أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس . ولو كَانَ يُتصوَّرُ تعلقُ النفي بالاسم المفرد ، لكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من أن التقدير فيها : « لا إله لنا ، أو في الوجود ، إلا الله » ، فضلاً من القول ، وتقديراً لما لا يُحتاجُ إليه . وكذلك الحكمُ أبداً .

وإذا قلت : « هل خرج زيدٌ ؟ » لم تكن قد استفهمت عن الخروج مُطلقاً ، ولكن عنه واقعاً من « زيد » . وإذا قلت : « إن يأتي زيدٌ أكرمه » ، لم تكن جعلت الإتيان شرطاً ، بل الإتيان من « زيد » ، وكذا لم تجعل الإكرامَ على الإطلاق جزءاً للإتيان ، بل الإكرامَ واقعاً منك . كيف ؟ وذلك يؤدي إلى أشنع ما يكون من المُحال ، وهو أن يكون ها هنا إتيانٌ من غير آتٍ ، وإكرامٌ من غير مُكرِّم ، ثم يكون هذا شرطاً وذلك جزءاً .

...

ومُختَصِرُ كلِّ الأمرِ أنه لا يكون كلامٌ من جُزءٍ واحدٍ ، وأنه لا بُدَّ من مُسندٍ ومُسندٍ إليه ، وكذلك السبيلُ في كل حرفٍ رأيتَه يدخلُ على جملة ، « كَانٌ » وأخواتها ، ألا ترى أنك إذا قلت : « كَانٌ » ، يفتضى مُشَبَّهاً ومُشَبَّهاً به ؟ كقولك : « كَانٌ زيدا الأسد » . وكذلك إذا قلت « لو » و « لولا » ، وجذئتهما ① يقتضيان جُمْلَتَيْنِ ، تكون الثانية جواباً للأولى .

...

وجُملة الأمر أنه لا يكون كلامٌ من حَرَفٍ وفعلٍ أصلاً ، ولا من حرفٍ وأسمٍ ، إلا في النداء نحو : « يا عَبْدَ اللَّهِ » ، وذلك إذا حُقِّق الأمرُ كان كلاماً بتقدير الفعلِ المضمَر الذي هو « أعنى » و « أريد » و « أدعو » ، و « يا » دليلٌ عليه ، وعلى قيام مَعْنَاهُ في النفس .

...

فهذه هي الطرُقُ / والوُجوهُ في تَعَلُّقِ الكَلِمِ بعضها ببعضٍ ، وهي ، كما تراها ، مَعَانِي النحوِ وأحكامُهُ .

٣٦٤

وكذلك السبيلُ في كلِّ شيءٍ كان له مَدْخَلٌ في صِحِّةِ تَعَلُّقِ الكَلِمِ بعضها ببعضٍ ، لا ترى شيئاً من ذلك يَعْدُو أن يكون حُكماً من أحكامِ النحوِ ومَعْنَى من معانيه . ثم إننا نرى هذه كُلهَا موجودةً في كلامِ العرب ، ونرى العِلْمَ بها مُشْتَرَكاً بينهم .

...

وإذا كان ذلك كذلك ، فما جوابُنا لِحَصْمِ يقول لنا : إذا كانت هذه الأمورُ وهذه الوجوهُ من التعلُّقِ التي هي محصُولُ النظمِ ، موجودةً على حقائقها وعلى الصِّحةِ وكما يَنْبَغِي في منشورِ كلامِ العربِ ومَنْظُومِهِ ، ورأيناهم قد آسَتمَلُوهَا وتَصَرَّفُوا فِيهَا وَكَمَلُوا بِمَعْرِفَتِهَا ، (١) وكانت حقائقُ لا تَبْدُلُ ولا يَخْتَلِفُ بها الحالُ ، إذ لا يكونُ للاسمِ = بكونه خيراً لمبتدئاً ، أو صِفَةً لموصوفٍ ، أو حالاً لذى حالٍ ،

(١) في « ج » : « وكملاوا معرفتها » ، مضبوطة .

أو فاعلاً أو مفعولاً لفعل في كلام = (١) حقيقة هي خلاف حقيقته في كلام آخر ، فما هذا الذي تجدد بالقرآن من عظيم المزية ، وباهر الفضل ، والعجيب من الرصف ، حتى أعجز الخلق قاطبة ، وحتى قهر من البلغاء والفصحاء القوي ⑦ والقدر ، (٢) وقيد الخواطر والفكر ، حتى خرست الشقاشيق ، (٣) وعدم نطق الناطق ، وحتى لم يجر لسان ، ولم يُبين بيان ، ولم يُساعد إمكان ، ولم يتقدح لأحد منهم زئد ، ولم يمض له حد ، وحتى أسال الوادي عليهم عجزاً ، وأخذ منافذ القول عليهم أخذاً ؟ أيلزمننا أن نجيب هذا الخصم عن سؤاله ، وترده عن ضلاله ، وأن نطب لدائه ، ونزيل الفساد عن رآئه ؟ (٤) فإن كان ذلك يلزمننا ، فينبغي لكل ذي دين وعقل أن ينظر في الكتاب الذي وضعناه ، (٥) ويستقصي التأمل لما أودعناه ، فإن عليم أنه الطريق إلى البيان ، والكشف عن الحجة والبرهان ، تبع الحق وأخذ به ، وإن رأى له طريقاً غيره ، أوماً لنا إليه ، ودلنا عليه ، وهيئات ذلك ! وهذه آيات في مثل ذلك .

إني أقول مقالاً لست أخفيه ولست أزهب خصماً ، إن بدا ، فيه
ما من سبيل إلى إثبات معجزة في النظم ، إلا بما أصبحت أيديه (٦)

(١) السياق : « إذ لا يكون للاسم حقيقة » ، مرفوعة ، اسم « يكون » .

(٢) و « القدر » ، ساقطة في « ج » .

(٣) الشقاشيق جمع « شقشقة » ، بكسر الشين ، وهي لهة البعير ، أو شيء كالرئة يخرج البعير من فيه إذا هدر . ويقال للفصيح : « هدرت شقاشقه » ، يريدون الانطلاق في القول وقوة البيان ، ويقال في مقابل ذلك : « خرست الشقاشيق » . (رشيد) .

(٤) « الرأ » هنا بمعنى « الرأي » .

(٥) يريد كتاب « دلائل الإعجاز » ، كما مرّ آنفاً ص : ٤ تعليق : ٢ وهو صريح في كونه هو الواضع لعلم المعاني . (رشيد) .

(٦) يريد نظم القرآن وأسلوبه ، وفي هذا البيت تصريح أيضاً بأنه هو الواضع للفن . (رشيد) .

- / فَمَا لِنُظْمِ كَلَامِ أَنْتَ نَاطِمُهُ / مَعْنَى سِوَى حُكْمِ إِعْرَابٍ تُرْجِيهِ (١)
- أَسْمَ يُرَى وَهُوَ أَصْلٌ لِلْكَلامِ ، فَمَا يَتَمُّ مِنْ دُونِهِ قَصْدٌ لِمُنْشِيهِ
- وَأَخْرَجُ هُوَ يُعْطِيكَ الزِّيَادَةَ فِي مَا أَنْتَ تُثْبِتُهُ أَوْ أَنْتَ تُنْفِيهِ
- تَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ الْأَصْلَ مُبْتَدَأٌ وَفَاعِلٌ مُسْنَدٌ ، فَعَلٌ تَقَدَّمَ ،
- ① هَذَانِ أَصْلَانِ ، لَا تَأْتِيكَ فَائِدَةٌ مِنْ مَنطِقٍ لَمْ يَكُونَا مِنْ مَبَانِيهِ
- وَمَا يَزِيدُكَ مِنْ بَعْدِ التَّمَامِ ، فَمَا سَلَّطْتَ فِعْلاً عَلَيْهِ فِي تَعَدِّيهِ
- هَذِي قَوَانِينُ تُكْفِي مِنْ تَشْعُبِهَا ، (٢) مَا يُشْبِهُ الْبَحْرَ فَيَضاً مِنْ تَوَاجِيهِ (٣)
- فَلَسْتُ تَأْتِي إِلَى بَابٍ لِتَعْلَمَهُ ، (٤) إِلَّا أَنْصَرَفَتْ بِعَجْزٍ عَنْ تَقْصِيهِ (٤)
- هَذَا كَذَا ، وَإِنْ كَانَ الَّذِينَ تَرَى يَرُونَ أَنَّ الْمَدَى دَانٍ لِبَاغِيهِ (٥)
- ثُمَّ الَّذِي هُوَ قَصْدِي أَنْ يَقَالَ لَهُمْ ، بِمَا يُجِيبُ الْفَتَى خَصْماً يُمَارِيهِ
- نَقُولُ : مِنْ أَيْنَ أَنْ لَا نُنْظِمَ يُشْبِهُهُ ، وَلَيْسَ مِنْ مَنطِقٍ فِي ذَاكَ يَحْكِيهِ ؟
- وَقَدْ عَلِمْنَا بَأَنَّ النُّظْمَ لَيْسَ سِوَى حُكْمٍ مِنَ النُّحْوِ تَمْضِي فِي تَوْحِيهِ (٦)

(١) « تزجيه » ، بالتشديد ، تدفعه برفق وتسوقه . (رشيد) .

(٢) « يكسبه » ، من الثلاثي ، ومنه الحديث ، « تكسبُ المعدوم » . (رشيد) .

(٣) في المطبوعة : « تكفي من تتبعها » ، وصححها في الاستدراك « تلتفي من تتبعها » ، والصواب من المخطوطة « ج » .

(٤) « التقصي » ، التبع . (رشيد) .

(٥) « باغيه » ، طالبه . (رشيد) .

(٦) « توحى الشيء » ، تحريه وتعمد طلبه .

المدخل في دلائل الإعجاز

- لو نَقَبَ الأرضَ باغٍ غيرَ ذاكَ لَهُ مَعْنَى ، وَصَعَّدَ يَعْلُو فِي تَرْقِيهِ (١)
ما عَادَ إِلَّا بِخُسْرٍ فِي تَطَلُّبِهِ ولا رَأَى غيرَ غَيٍّ فِي تَبَغُّيهِ (٢)
ونحن ما إن بَشَّنا الفكرَ نَنظُرُ فِي أحكامه وَنُرَوِّى فِي معانيه
كانت حَقَائِقَ تَلْقَى العلمَ مُشْتَرَكاً بها ، وكلاً تراه نافذاً فِيهِ
فليس مَعْرِفَةٌ من دُونِ مَعْرِفَةٍ فِي كل ما أنتَ مِنِ بابِ تُسْمِيهِ
ترى تَصْرُفُهُم فِي الكُلِّ مُطَرِّداً يُجْرُونُهُ باقتدارٍ فِي مَجَارِيهِ
/ فما الذى زادَ فِي هذا الذى عَرَفُوا حتى غدا العَجْزُ يَهْمِي سَيْلُ وادِيهِ
قُولُوا ، وإِلَّا فَاصْغُوا للبيانِ تَرَوُا كالصُبْحِ مُنْبِلِجاً فِي عَيْنِ رَائِيهِ

٣٦٦

...

الحمد لله وحده ، وصلواته على رسوله محمد وآله .

(١) « صَعَّدَ » ، بالتشديد ، رَقِيَ ، كالثلاثي وهو مقابل التنقيب في الأرض الذي فيه معنى التسفل . ويقال : « صَوَّبَ النَّظَرَ وَصَعَّدَهُ » ، إذا نُظِرَ إلى أسفل الشيء وأعلاه . وعدى « نَقَبَ » نفسه حاذفاً الخافض ، ولعله كان يراه قياساً ، « فَتَقَبُّوا فِي البِلَادِ » . (رشيد) .

(٢) « تَبَغَّاهُ » ، كابتغاه طلبه . (رشيد) .

كِتَابُ
تَلَاكُ الْإِعْجَازِ

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تغمده الله بغفرانه

المنوفى سنة ٤٧١هـ - أو سنة ٤٧٤هـ

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

أبو فهر
محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَنْ لَفْظُهُ لَوْلُوٌّ يَبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يُلْفَظُ
وَبَعْضُهُمْ قَوْلُهُ كَالْحِصَا يُتَّكَأُ فِيهِ لَفْظٌ وَلَا يُخْفَظُ

شيخ المفتر

② بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
حَسْبِيَ رَبِّي (١)

● الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين ، نحمده على عظيم نعمائه ، خطبة الكتاب
وجميل بلائه ، ونستكفيه نوائب الزمان ، ونوازل الحداث ، ونرغب إليه في التوفيق
والعصمة ، ونبرأ إليه من الحول والقوة ونسأله يقيناً يملأ الصدر ، ويعمر
القلب ، ويستولي على النفس ، حتى يكفها إذا نرغت ، ويردها إذا تطلعت ،
وثقة بأنه عز وجل الوزر ، والكاليء والراعي والحافظ ، وأن الخير والشر بيده ،
وأن النعم كلها من عنده ، وأن لا سلطان لأحد مع سلطانة ، نوجه رغباتنا
إليه ، (٢) ونخلص نيّاتنا في التوكّل عليه ، وأن يجعلنا ممن همم الصدق ، وبغيته
الحق ، (٣) وغرضه الصواب ، وما تصححه العقول وتقبله الأبواب ، ونعود به من
أن ندعى العلم بشيء لا نعلمه ، (٤) وأن نسدّي قولاً لا نلجمه ، وأن نكون ممن
يغره الكاذب من الثناء ، (٥) وينخدع للمتجوز في الإطراء ، وأن يكون سبيلنا
سبيل من يعجبه أن يجادل بالباطل ، (٦) ويؤوه على السامع ، ولا يُبالي إذا

(١) في « س » : « رب يسر وأعن » .

(٢) في « س » : « رعبتنا » ، وفي الهامش « رغباتنا » عن نسخة أخرى .

(٣) في « س » ، و « يقينه » ، وفي الهامش : « وبغيته » : عن نسخة أخرى .

(٤) « العلم » ، سقطت في « ج » .

(٥) في « س » : « وأن يغرنا الكاذب من الثناء » .

(٦) في « س » « وأن نكون ممن يعجبه ... » .

راج عنه القول أن يكون قد نخلط فيه ، ولم يُسدّد في معانيه ، ونستأنف الرغبة إليه عز وجل في الصلاة على نخير خلقه ، والمُصطفى من برّيته ، محمد سيد المرسلين ، وعلى أصحابه الخلفاء الراشدين ، وعلى آله الأخيار من بعدهم أجمعين .

...

١ - ① وبعد فإنا إذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشرف ،
 وتبين مواقعها من العظم ؛ ونعلم أيّ أحقّ منها بالتقديم ، وأسبق في استيجاب
 التعظيم ، وجدنا العلم أولها بذلك ، وأولها هنالك ، إذ لا شرف إلا وهو
 السبيل إليه ، ولا خير إلا وهو الدليل عليه ، ولا منقبة إلا / وهو ذروتها وسنامها ،
 ولا مفعرة إلا وبه صححتها وتمامها ، / ولا حسنة إلا وهو مفتاحها ؛ ولا محمّدة إلا
 ومنه يتقد مصباحها ، هو الوفي إذا خان كل صاحب ، والثقة إذا لم يوثق
 بناصح ، لولاه لما بان الإنسان من سائر الحيوان إلا بتخطيط صورته ، وهياة
 جسمه وبنيته ، لا ، ولا وجد إلى اكتساب الفضل طريقاً ، ولا وجد بشيء من
 المحاسن خليقاً . ذاك لأننا وإن كنا لا نصل إلى اكتساب فضيلة إلا بالفعل ،
 وكان لا يكون فعل إلا بالقدرة ، فإنا لم نر فعلاً زان فاعله وأوجب الفضل له ،
 حتى يكون عن العلم صدره ، وحتى يتبين ميسمه عليه وأثره . ولم نر قدرة قط
 كسبت صاحبها مجداً وأفادته حمداً ، دون أن يكون العلم رائدها فيما تطلب ،
 وقائدها حيث يؤم ويذهب ، ويكون المصرف لعنانها ؛ والمقلب لها في ميدانها .
 فهي إذن مفتقرة في أن تكون فضيلة إليه ، وعيال في استحقاق هذا الاسم
 عليه ، وإذا هي خلت من العلم أو أبت أن تمثل أمره ؛ وتقتفى أثره ورسمه ، (١)

بيان فضل العلم

٣

3

(١) في « ح » والمطبوعة : « وتقتفى أثره ورسمه » .

آلَتْ ولا شَيْءَ أَحْشَدُ لِلذَّمِّ على صاحبها منها ، (١) ولا شَيْنَ أَشِينُ من أعماله لها . (٢)

٢ - فهذا في فضل العلم لا تجد عاقلاً يُخالفك فيه ، ولا ترى أحداً يَدْفَعُه ④ أو يَنْفِيه . فأما المفاضلة بين بعضيه وبعض ، وتقديمُ فنٍّ منه على فنٍّ ، فإنك ترى الناس فيه على آراءٍ مُختلفة ، وأهواءٍ مُتعددية ، ترى كُلاً منهم لِحبه نفسه ، وإيثاره أن يدفع النقص عنها ، يقدّم ما يُحسِن من أنواع العلم على ما لا يحسن ، ويحاول الزرّاية على الذي لم يحظ به ، (٣) والطَّعَنَ على أهله والغَضَّ منهم . ثم تتفاوت أحوالهم في ذلك ، فمن مغمورٍ قد استهلكه هواه ، وبعد في الجورِ مداه ، ومن مُترجِّح فيه بين الإنصاف والظلم ، / (٤) يجورُ تارةً ويُعدِلُ ٤ أخرى في الحكم ، فأما من يخلُص في هذا المعنى / من الخيف حتى لا يقضى 4 إلاً بالعدل ، وحتى يصُدِّر في كل أمره عن العقل ، فكالشئء الممتنع وجوده . ولم يكن ذلك كذلك ، إلا لشرف العلم وجليل محله ، وأن محبته مركززة في الطباع ، ومركبة في النفوس ، وأن الغيرة عليه لازمة للجيلة ، وموضوعة في الفطرة ، وأنه لا عيب أعيب عند الجميع من عدمه ، ولا ضعة أوضع من الخلو عنه ، فلم يُعادَ إذن إلا من فرط المحبة ، ولم يُسمح به إلا لشدة الضن .

٣ - ثم إنك لا ترى علماً هو أرسخ أصلاً ، وأبسق فرعاً ، وأحلى جنى ، علم البيان وأعذب ورذاً ، وأكرم نتاجاً ، وأثور سراجاً ، من علم البيان ، الذي لولاه لم تر

(١) « أحشد » اسم تفضيل من « الحشد » ، وهو الجمع .

(٢) في المطبوعة : « ولا شئء أشين » ، و « الشين » ، العيب .

(٣) « زرى عمله عليه يزره زراية وززياً » ، عابه عليه .

(٤) « المترجح » ، المتذبذب يميل مرة إلى هنا ثم إلى هنا .

لساناً يَحُوكُ الوَشْيَ ، ويصُوغُ الحَلَى ، وَيَلْفُظُ الدُّرَّ ، وَيَنْفُثُ السُّحْرَ ، وَيَقْرِي الشَّهْدَ ، (١) وَيُرِيكَ بدائع من الزَّهَرِ ، وَيَجْنِيكَ الحُلُوَ اليانِعَ من الثَّمَرِ ، والذي لولا تَحْفِيهِ بالعلوم ، وعنايته بها ، وتصويره إيَّاهَا ، لبقيت كامنَةً مستورةً ، ولَمَّا اسْتَبْنَتْ لها يَدَ الدهرِ صُورَةَ ، (٢) ولاسْتَمَرَ السَّرَّارُ ☉ بأهلْتها ، (٣) واستولى الخَفَاءُ على جُمْلَتها ، إلى فوائِد لا يدركُها الإحصاءُ ، ومحاسن لا يَحْصُرُها الاستقصاءُ .

إلاَّ أنَّكَ لن ترى على ذلك نوعاً من العلم قد لَقِيَ من الضَّيْمِ ما لقيه ، ومُنِيَّ من الحَيْفِ بما مُنِيَ به ، (٤) ودخل على الناس من الغَلَطِ في معناه ما دخل عليهم فيه ، فقد سبقت إلى نفوسهم اعتقادات فاسدة وظنون رديئة ، وركبهم فيه جهل عظيم وخطأ فاحش ، ترى كثيراً منهم لا يرى له معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس والعين ، وما يجده للخطِّ والعقد ، (٥) يقول : إنما هو خبرٌ وأستخبارٌ ، / وأمرٌ ونهىٌ ، ولكل من ذلك لَفْظٌ قد وضع له ، وجُعِلَ دليلاً عليه ، فكل من عرف أوضاع لغة من اللغات / ، عريئة كانت أو فارسية ، وعرف المَعْرَظَى من كلِّ لفظة ، ثم ساعده اللسان على النطق بها ، وعلى تأدية أجزاسها وحروفها ، فهو بَيِّنٌ في تلك اللغة ، كاملُ الأداة ، بالغٌ من البيان المبلغ الذي لا مَزِيدَ عليه ، مُنْتَهَى إلى الغاية التي لا مذهبَ بعدها = يسمع الفصاحة والبلاغة

ما لحق علم البيان
من الضيم والخطأ

٥

5

(١) « يقريه » ، يجمعه .

(٢) يقولون : « لا أفعله يد الدهر » ، أي لا أفعله أبداً .

(٣) « السَّرَّارُ » بالكسر ، اختفاء القمر في آخر ليلة في الشهر .

(٤) « مُنِيَّ » ، ابتلى وأصيب .

(٥) يريد بالعقد التفاهم بعقد الأصابع .

والبراعة فلا يعرف لها معنى سوى الإطناب في القول ، وأن يكون المتكلم في ذلك جَهِيرَ الصوتِ ، جارِي اللِّسانِ ، لا تعترضه لُكْنَةٌ ، ولا تقف به حُبْسَةٌ ، (١) وأن يستعمل اللفظ الغريب ، والكلمة الوَحْشِيَّةَ ، فإن استظهر للأمر وبالغ في النظر ، فإن لا يلحن فيرفع في موضع النصب ، أو يخطيء فيجىء باللفظة على غير ما هي عليه في الوضع اللغوي ، وعلى خلاف ما ثبتت به الرواية عن العرب .

وجملة الأمر أنه لا يرى النقص يدخل على صاحبه في ① ذلك ، (٢) إلا من جهة نقصه في علم اللغة ، لا يعلم أن ها هنا دقائق وأسراراً طريق العلم بها الرُّويَّةَ والفِكرَ ، ولطائف مُسْتَقَامَا العقل ، وخصائص معانٍ ينفرد بها قومٌ قد هُدُوا إليها ، ودُلُّوا عليها ، وكُشِفَ لهم عنها ، ورُفِعَتِ الحُجُبُ بينهم وبينها ، (٣) وأَنَّها السببُ في أن عَرَضَتِ المزيَّةُ في الكلام ، ووجب أن يَفْضَلَ بَعْضُهُ بَعْضاً ، وأن يَتَّعَدَ الشَّأُو في ذلك ، وتمتدَّ الغاية ، وَيَعْلُو المرتقى ، وَيَعَزَّ المطلب ، حَتَّى ينتهي الأمر إلى الإعجازِ ، وإلى أن يخرج من طَوْقِ البشرِ .

٤ - ولما لم تُعْرِفْ هذه الطائفةُ هذه الدقائق ، وهذه الخواصَّ واللَّطائفَ ، من ذم الشعر وعلم الإعراب لم تتعرَّضْ لها ولم تطلبها ، ثُمَّ عَنَّ لها بسوء الاتفاق رأياً صار حِجَازاً بينها وبين العلم بها ، (٤) وسُدَّاداً دون أن تصلَ / إليها / وهو أن ساءَ اعتقادها في الشعر الذي هو مَعْدِنُهَا ، وعِليهِ المَعْوَلُ فيها ، وفي علم الإعراب الذي هو لَهَا

(١) « الحبسة » ، بالضم ، اسم من احتباس الكلام أي تعذره عند إرادته . و « اللكنة » ، المعنى والعجز عن القول .

(٢) في « س » « في ذلك الأمر » .

(٣) في « ج » و « س » : و « رُبع الحُجُبِ » .

(٤) في « س » : « حجاباً » مكان « حجازاً » .

كالناسيب الذي يَنمِيها إلى أَصُولها ، وَيُبَيِّنُ فاضِلها من مفضولها ، فجعلت تُظهِر الزُّهْدَ في كل واحد من النوعين ، وتطرَحُ كُلاً من الصنفين ، وترى التشاغلَ عنهما أولى من الاشتغال بهما ، والإعراضَ عن تدبرهما أَصَوَّبَ من الإقبال على تعلُّمهما .

ذمهم للشعر ٥ - أما الشعرُ فخيَّلَ إليها أنه ليس فيه كثير طائل ، (١) وأن ليس إلا مُلْحَةً أو فُكاهة ، أو بكاءً منزلياً أو وَصْفَ طَلَلٍ ، أو نعتِ ناقةٍ أو جَمَلٍ ، أو إسرافِ قولٍ في مدح أو هجاء ، وأنه ليس بشيء تمسُّ الحاجةُ إليه في صلاح دين أو دُنْيَا .

ذمهم للنحو ٦ - وأما النَّحو ، فظنَّته ضرباً من التكلُّف ، وباباً من التعسُّف ، وشيئاً لا يَسْتَنِدُ إلى أصل ، ولا يُعْتَمَدُ فيه على عقل ، وأن ما زاد منه على معرفة الرَّفَعِ والنَّصْبِ وما يتَّصَلُ بذلك مما تجده في المبادئ ، فهو فضلٌ لا يجدي نفعاً ، ولا تَحْصُلُ منه على فائدة ، وضربوا له المَثَلُ بالملح كما عرفت ، إلى أشباه هذه الظنون في القبيلين ، وآراءٍ لو علموا مَعَبَّتْها وما تقود إليه ، لتعوذوا (٧) بالله منها ، ولأنفروا لأنفسهم من الرُّضَا بها ، ذاك لأنهم بإيثارهم الجهلَ بذلك على العلم ، في معنى الصِّادِّ عن سبيل الله ، والمُبتَغِي إطفاء نُورِ الله تعالى .

منزلة الشعر والنحو من إعجاز القرآن ٧ - وذاك أننا إذا كنَّا نعلم أن الجهة التي منها قامت الحجَّة بالقرآن وظَهَرَتْ ، وبانت وبهَرَّتْ ، هي أن كان على حدٍّ من الفصاحة تقصُرُ عنه قُوَى البشر ، ومنتهاً إلى غاية لا يُطَمَّح إليها بالفِكر ، وكان مُحالاً أن يعرف كَوْنَهُ كذلك ، إلا من عَرَفَ الشُّعْرَ الذي هو ديوان العرب ، وعُنوانُ / الأدب ،

(١) في «س»: «كبير طائل» .

والذي لا يُشكُّ أنَّه / كان مَيِّدَانِ القوم إذا تجاروا في الفصاحة والبيان ، وتنازعا
 فيهما قَصَبَ الرَّهَانَ ، ثم بَحَثَ عن العِلَلِ التي بها كان التباين في الفضل ، وزاد
 بعض الشعر على بعض = (١) كان الصَّادُّ عن ذلك صادًّا عن أن تُعرَفَ حجةُ
 الله تعالى ، وكان مثله مثل من يتصدَّى للناس فيمنعهم عن أن يحفظوا كتابَ الله
 تعالى ويقوموا به ويتلوه ويُقرئوه ، ويصنع في الجملة صنيعاً يوَدَى إلى أن يقلَّ
 حُفَاطُه والقائمون به والمُقرئون له . ذاك لأننا لم نُتعبد بتلاوته وحفظه ، والقيام
 بأداء لفظه على النحو الذي أنزل عليه ، وحراسته من أن يُغيَّرَ ويبدَّلَ ،
 إلا لتكون الحجةُ به قائمة على وجهِ الدهر ، تُعرَفُ في كل زمانٍ ، ويُتوصَّلَ إليها
 في كل أوانٍ ، ويكون سبيلها سبيلَ سائر العلوم التي يروِيها الخلف عن
 السلف ، ويأثرها الثاني عن الأول ، فمن حال بيننا وبين ما له كان حِفْظُنَا
 إِيَّاه ، واجتهادُنَا في أن نُؤدِّيَه ونرعاه ، كان كمن رام أن يُنسيِنَاهُ جُمْلَةً ويُذهبه من
 قلوبنا دَفْعَةً ، فسواءً مَنْ مَنَعَكَ الشيء الذي تنتزع منه الشاهدَ والدليلَ ، ومَنْ
 مَنَعَكَ السبيلَ إلى انتزاع تلك الدلالة ، والأطْلَاحِ على تلك الشهادة ، ولا فَرَقَ
 بين من أَعَدَمَكَ الدواءَ الذي تستشفى به من دَائِكَ ، وتَسْتَبْقَى به حُشَاشَةَ
 نفسك ، وبين من ⑧ أَعَدَمَكَ العلمَ بأنَّ فيه شفاءً ، وأن لك فيه
 استبقاءً .

...

الرد على حجج
 المعتزلة في الإعجاز

٨ - فإن قال منهم قائل : إنك قد أغفلت فيما رُتِّبَت ، فإن لنا طريقاً إلى
 إعجاز القرآن غير ما قلت ، وهو عَلْمُنَا بَعَجَزِ العرب عن أن يأتوا بمثله
 وتُرْكِيهِم أن يعارضوه ، مع تكرار التَّحْدِي / عليهم ، وطول التفرُّع لهم

8

(١) سياق الكلام من أول الفقرة : « وذاك أننا إذا كنا نعلم كان الصادُّ عن ذلك » .

بالعجز عنه . ولأنَّ الأمر كذلك ، ما قامت به الحُجَّة على العَجَم قيامها على العرب ، (١) واستوى الناس قاطبةً ، فلم يخرج الجاهلُ / بلسان العرب من أن يكون محجوجاً بالقرآن .

٨

قيل له : خَبِّرنا عما اتَّفَق عليه المسلمون من اختصاص نبيِّنا ﷺ بِأن كانت معجزته باقيةً على وجه الدهر ، أتعرف له معنى غير أن لا يزال البرهان منه لائحاً مُعْرِضاً لكلِّ من أرادَ العلم به ، وطلَّب الوصول إليه ، والحجة فيه وبه ظاهرة لمن أرادها ، والعلمُّ بها ممكناً لمن التمسه ؟ فإذا كنت لا تشك في أن لا معنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلا أن الوصف الذي له كان معجزاً قائمٌ فيه أبداً ، وأنَّ الطريقَ إلى العلم به موجودٌ ، والوصولُ إليه ممكن ، فانظر أيُّ رجل تكونُ إذا أنت زهدت في أن تعرف حُجَّةَ الله تعالى ، وآثرت فيه الجهل على العلم ، وعدم الاستبانة على وجودها ، وكان التقليدُ فيها أحبَّ إليك ، والتعويلُ على عِلْمِ غيرِك آثرَ لديك ، ونَحَّ الهوى عنك ، وراجعَ عقلك ، وأصدُق نفسك ، يَبِينُ لك فُحْشُ العَلْطِ فيما رأيت ، وقبح الخطأ في الذي توهمت . وهل رأيت رأياً أعجز ، واختياراً أقبح ، ممَّن كره أن تُعرَف حجة الله تعالى من الجهة التي إذا عُرِفَت منها كانت أنورَ وأبهرَ ، وأقوى وأقهرَ ، وآثر أن لا يقوى سلطانها على الشُّركِ كُلِّ القوة ، (٢) ولا تَعْلُوَ على الكفر كلُّ العُلُوِّ ؟ والله المستعان .

...

(١) ما في قوله « ما قامت » مصدرية .

(٢) قوله « وآثر » معطوف على قوله « كره » .

فصل

① في الكلام على من زهد في رواية الشعر
وحفظه ، وذم الاشتغال بعلمه وتبعه

الرد على من
ذم الشعر
9

٩ - لا يخلو من كان هذا رأيه من أمور :

أحدها : أن يكون رفضه له وذمه إياه من / أجل ما يجده فيه من
هزل أو سُخف ، وهجاء وسبٍ وكذبٍ وباطلٍ على الجملة .
والثاني : أن يذمه لأنه موزونٌ مُقْفَى ، ويرى هذا بمجرد عيباً يقتضى
الزهد فيه والتنزه عنه .

والثالث : أن يتعلّق بأحوال / الشعراء وأنها غير جميلة في الأكثر ،
ويقول : قد ذموا في التنزيل .

وأى كان من هذه رأياً له ، فهو في ذلك على خطأ ظاهرٍ وغلطٍ فاحشٍ ،
وعلى خلاف ما يُوجبه القياس والنظر ، وبالضد مما جاء به الأثر ، وصحّ به
الخبر .

١٠ - أمّا من زعم أن ذمه له من أجل ما يجده فيه من هزل وسُخف
وكذبٍ وباطلٍ ، فينبغي أن يذمّ الكلام كُله ، وأن يُفضّل الخرس على النطق ،
والعيب على البيان . فمشور كلام الناس على كل حال أكثر من منظومه ،
والذى زعم أنه ذمّ الشعر من أجله وعاداه بسببه فيه أكثر ، (١)

(١) في المطبوعة : « والذى زعم أنه ذم الشعر بسببه وعاداه بنسبته إليه أكثر » ، وهى عبارة
سيئة ، وفى « ج » : « ذم الشعر بسببه وعاداه بسببه فيه أكثر » ، وهو سهو من الناسخ ، والصواب
ما أثبتته من « س » ، والضمير فى « فيه » يعود إلى « منشور الكلام » ، أى هو فى المنشور أكثر .

لأن الشعراء في كل عصر وزمان معدودون ، والعامّة ومن لا يقول الشعر من الخاصة عديد الرمل . ونحن نعلم أن لو كان منشور الكلام يُجمَع كما يُجمَع المنظوم ، ثم عمّد عامد فجمع ما قيل من جنس الهزل والسخف نثراً في عصر واحد ، لأرتبى على جميع ما قاله الشعراء نظماً في الأزمان الكثيرة ، (١) ولغمّره حتى لا يظهر فيه .

ثم إنك لو لم ترو من هذا الضرب شيئاً قط ، ولم تحفظ إلا الجذّ المَحض ، وإلا ما لا معاب عليك في روايته ، وفي المحاضرة به ، وفي (١٠) نسخه وتدوينه ، لكان في ذلك غنى ومندوحة ، ولو جدت طلبتك ونلت مرادك ، وحصل لك ما نحن ندعوك إليه من علم الفصاحة ، / فأختر لنفسك ، ودع ما تكره إلى ما تحب .

10

١١ - هذا ، وراوى الشعر حاك ، وليس على الحاكي عيب ، ولا عليه تبعه ، إذا هو لم يقصد بحكايته أن ينصّر باطلاً ، أو يسوء مسلماً ، وقد حكى الله تعالى كلام الكفار . فانظر إلى الغرض الذى له روى الشعر ، ومن أجله أريد ، وله دؤن ، تعلم أنك قد زغت عن المنهج ، وأنتك مسيء في هذه العداوة ، وهو العصبية منك على الشعر . (٢) وقد استشهد / العلماء لغريب القرآن وإعرابه بالأبيات فيها الفحش ، وفيها ذكر الفعل القبيح ، ثم لم يعيهم ذلك ، إذ كانوا لم يقصدوا إلى ذلك الفحش ولم يريدوه ، ولم يرووا الشعر من أجله .

١٠

(١) « نظماً » سقطت من ناسخ « ج » .

(٢) في المطبوعة : « وهى العصبية » .

● قالوا : وكان الحسنُ البصرىُّ رحمه الله يتمثل في مواعظه بالأبيات من
الشعر ، وكان من أوجعها عنده :

الْيَوْمَ عِنْدَكَ ذُلُّهَا وَحَدِيثُهَا وَغَدًا لِعَيْرِكَ كَفُّهَا وَالْمِعْصَمُ (١)

١٣ - وفي الحديث عن عُمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ذكره
المَرْزُبَانِيُّ في كتابه بإسنادٍ ، عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ أنه قال : أتى عُمر رضوان
الله عليه بحُلَيْلٍ من اليمن ، فأتاه محمد بن جعفر بن أبى طالب ، ومحمد بن أبى
بكر الصديق ، ومحمد بن طلحة بن عبيد الله ، ومحمد بن حاطب ، فدخل عليه
زيد بن ثابت رضى الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين ، هؤلاء المحمّدون بالباب
يطلبون الكُسوّة . فقال : ائذنْ لهم يا غلام . فدعا بحلّ ، فأخذ زيد أجودها
[حُلَّةٌ] (٢) وقال : هذه لمحمد بن حاطب ، وكانت أمه عنده ، وهو من بنى
لؤى ، فقال عمر رضى الله عنه : أيّهات أيّهات ! وتمثل بشعر عُمارة بن الوليد :

① أَسْرِكْ لَمَّا صرَّعَ القَوْمُ نَشْوَةَ تُخْرِجِنِي مِنْهَا سَالِمًا غَيْرَ غَارِمِ
/ بريئاً ، كَأَنِّي قَبْلُ لَمْ أَكُ مِنْهُمْ ؟ وَلَيْسَ الخِدَاعُ مُرْتَضَى فِي التَّنَادِمِ 11

(١) من أبيات جواد في مدمته بعض النساء ، يقول :

إِنَّ النِّسَاءَ وَإِنْ ذُكِرْنَ بَعْفَةً فِيمَا يُظَاهَرُ فِي الأُمُورِ وَيُكْتَمُ
لَحْمٌ أَطَافَ بِهِ سِبَاعٌ جُوعٌ ، مَا لَا يُدَادُ ، فَإِنَّهُ يُتَقَسَّمُ
لَا تَأْمَنُ أَنْثَى ، حَيَاتِكَ ، وَأَعْلَمَنْ أَنْ النِّسَاءَ وَمَالَهُنَّ مُقَسَّمُ
اليومَ عندك ذُلُّهَا وَحَدِيثُهَا وَغَدًا لِعَيْرِكَ كَفُّهَا وَالْمِعْصَمُ
كَالْحَانِ تَسْكُنُهُ ، وَتُصْبِحُ غَادِيًا وَيَحُلُّ بَعْدَكَ فِيهِ مِنْ لَا تَعْلَمُ

(أمالى الشريف ١ : ١٦٠ / شرح الحماسة للتبريزى ٣ : ١١٩) .

(٢) الزيادة بين القوسين من « س » .

رُدَّهَا . ثم قال : اتنى بثوب فألقه على هذه الحُلل . وقال : أدخل يدك
فخذ حُلَّةً وأنت لا تراها ، فأعطهم . قال عبد الملك : فلم أرَ قسمةً أعدلَ
منها . (١)

و « عُمارة » ، هذا هو « عُمارة بن الوليد بن المغيرة » ، خطب امرأة من
قومه فقالت لا أتزوجك أو تترك الشراب . فأبى ، ثم اشتدَّ وجده بها فحلف لها
أن لا يشرب ، ثم مرَّ بخمار عنده شرب يشربون ، فدَعَوْهُ فدخل عليهم وقد
أنفدوا ما عندهم ، فنحر لهم ناقته وسقاهاهم ببرديه ، ومكثوا أياماً ، / ثم خرج
فأتى أهله ، فلما رآته امرأته قالت : ألم تحلف أن لا تشرب ؟ فقال :

وَلَسْنَا بِشَرِبِ أُمَّ عَمْرٍو إِذَا انْتَشَرُوا ثِيَابُ النَّدَامَى عِنْدَهُمْ كَالْعَنَائِمِ
وَلَكِنَّا يَا أُمَّ عَمْرٍو نَدِيمُنَا بِمَنْزِلَةِ الرَّيَّانِ لَيْسَ بِعَائِمِ
أَسْرَكُ ، البيتين (٢)

١٤ - فإذا زبَّ هزل صار أداةً في جدِّ ، وكلام جرى في باطلٍ ثمَّ
استعِين به على حقِّ ، كما أنه زبَّ شيءٍ خسيسٍ ، تُوصِّلُ به إلى شريفٍ ، بأنَّ
ضربَ مثلاً فيه ، وجُعِلَ مثلاً له ، كما قال أبو تمام :

وَاللَّهِ قَدْ ضَرَبَ الْأَقْلَّ لِنُورِهِ مَثَلًا مِنَ الْمَشْكَاةِ وَالنَّبْرَاسِ (٣)

(١) الخبير والشعر في الأغاني ١٨ : ١٢٥ ، نحو هذه القصة .

(٢) الخبير والشعر في الأغاني ١٨ : ١٢٣ ، ومعجم الشعراء للمرزباني : ٢٤٧ . و « الشرب » ،
جمع « شارب » ، و « العائم » من قولهم : « عامَّ الرجل إلى اللبن يَعام ويَعيِمُ عيماً وغيمةً » ، اشتدت
شهوته للبن حتى لا يصبر عنه .

(٣) في هامش المخطوطة « ج » ، ما نصه : « هو القطن ، (يعني النبراس) ، وأراد به الفتيلة ،
ذكر الجوهري في الصحاح أن النبراس هو المصباح ، وكذا والله أعلم » . والبيت في ديوان أبي تمام .

وعلى العكس ، فربّ كلمةٍ حقٍّ أريد بها باطل ، فاستُحِقَّ عليها الذمُّ ، كما
 عرفت من خبر الخارجي مع علي راضون الله عليه . (١) وربّ قولٍ حسنٍ (٢) لم
 يَحْسُنْ من قائله حين تسبّب به إلى قبيح ، كالذي حكى الجاحظ قال : « رجع
 طاوس يوماً عن مجلس محمد بن يوسف ، (٢) وهو يومئذٍ وإلى اليمين فقال :
 ما ظننتُ / أن قول « سُبْحَانَ اللَّهِ » يكون معصيةً لله تعالى حتى كان اليوم ،
 سمعت رجلاً أبلغ ابن يوسف عن رجلٍ كلاماً ، فقال رجل من أهل المجلس :
 « سبحان الله » ، كالمستعظمٍ لذلك الكلام ، لِيُغْضِبَ ابن يوسف . (٣)
 فهذا ونحوه فأعتبر ، وأجعله حكماً بينك وبين الشعر .

12

١٥ - وَبَعْدُ ، فَكَيْفَ وَضَعَ مِنَ الشُّعْرِ عِنْدَكَ ، وَكَسَبَهُ الْمَقْتَمَتُ مِنْكَ ،
 أَنكَ وَجَدْتَ فِيهِ الْبَاطِلَ وَالْكَذِبَ وَبَعْضَ مَا لَا يَحْسُنُ ، وَلَمْ يَرْفَعِهِ فِي نَفْسِكَ ، وَلَمْ
 يُوجِبْ لَهُ الْحُبَّةَ مِنْ قَلْبِكَ ، أَنْ كَانَ فِيهِ الْحَقُّ وَالصِّدْقُ وَالْحِكْمَةُ وَفَصْلُ
 الْخُطَابِ ، وَأَنْ كَانَ مَجْنَى ثَمَرِ الْعُقُولِ وَالْأَلْبَابِ ، وَمَجْتَمَعُ فِرْقِ الْآدَابِ ،
 / وَالَّذِي قَيَّدَ عَلَى النَّاسِ الْمَعَانِي الشَّرِيفَةَ ، وَأَفَادَهُمُ الْفَوَائِدَ الْجَلِيلَةَ ، وَتَرَسَّلَ بَيْنَ
 الْمَاضِي وَالْغَابِرِ ، يَنْقُلُ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ إِلَى الْوَلَدِ عَنِ الْوَالِدِ ، وَيُوَدِّي وَدَائِعَ
 الشَّرَفِ عَنِ الْغَائِبِ إِلَى الشَّاهِدِ ، حَتَّى تَرَى بِهِ آثَارَ الْمَاضِي ، مُخَلَّدَةً فِي
 الْبَاقِي ، وَعُقُولَ الْأَوَّلِينَ ، مَرْدُودَةً فِي الْآخِرِينَ ، وَتَرَى لِكُلِّ مَنْ رَامَ الْأَدَبَ ،
 الدِّفَاعَ عَنِ الشُّعْرِ

١٢

(١) وذلك حين قال التُّرَحُّ بن مسهر الطائي الشاعر الخارجي ، لعلي رضي الله عنه . « لا حكم
 إلا لله » ، وهي شعار الخوارج ، فقال علي : « كلمة حق أريد بها باطل . وإنما مذهبهم أن لا يكون أمير ،
 ولا يد من أمير ، بُرَأَ كَأَنَّ أَوْ فَاجِرًا » .

(٢) في هامش « ج » : « هو أحو الحجاج » ، يعنى « محمد بن يوسف » .

(٣) في البيان والتبيين ١ : ٣٩٥

وابتغى الشرف ، وطلب محاسن القول والفعل ، مناراً مرفوعاً ، وعَلماً منصوباً ،
 وهادياً مرشداً ، ومُعَلِّماً مُسَدِّداً ، وتجد فيه للنأى عن طلب المآثر ، والزاهد في
 اكتساب المحامد ، داعياً ومُحَرِّضاً ، وباعثاً ومُحَضِّضاً ، ومدكراً ومُعَرِّفاً ، وواعظاً
 ومُثَقِّفاً . فلو كنت مِمَّنْ يُنْصَفُ كان في بعض ذلك ما يُغَيِّرُ هذا الرأى منك ،
 وما يَحْدُوكِ على رواية الشعر وطلبه ، ويمْنَعُكَ أن تعييه أو تعيب به ، ولكنك أبيتَ
 إلا ظنّاً سَبَقَ إليك ، وإلا بادى رأى عنك ، فأقفلت عليه قلبك ،
 ⑬ وسَدَّدْتَ / عما سواه سَمَعَكَ ، فَعَيَّ النَّاصِحُ بك ، (١) وَعَسُرَ على الصديق
 الخليط تنبيهك .

13

نعم ، وكيف رَوَيْتَ : « لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحاً ، فَيَرِيَهُ ، خَيْرٌ لَهُ
 مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْراً » ، (٢) وَلَهَجْتَ به ، وتركت قوله ﷺ : « إِنَّ مِنَ الشُّعْرِ لِحِكْمَةً ،
 وَإِنْ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا » ؟ (٣) وكيف نَسِيتَ أمره ﷺ بقول الشعر ، ووَعَدَهُ

الأحاديث في دم
 الشعر ، ومدحه

(١) « عى » ، عجز أصله « عى » ، فأدغم .

(٢) حديث رواه أحمد والشيخان وأصحاب السنن وغيرهم عن أبي هريرة وعن غيره والرواية
 المشهورة فيه « حتى يريه » أى يفسده وفي رواية بحذف « حتى يريه » وفي أخرى حذف « حتى » وقرأها
 بعضهم حينئذ « يريه » بالفتح ، وبعضهم بالضم ، ولم أر من رواه بالفاء « فيرييه » كما في نسخة المصنف .
 وفي رواية ابن عدى عن جابر : « لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ الرَّجُلِ قَيْحاً أَوْ دَمًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْراً مِمَّا
 هُجِيَتْ بِهِ » (رشيد رضا) ، قال أبو فهر : قد خرجته في تهذيب الآثار للطبرى ، في مسند عمر ،
 فراجعه .

(٣) الحديث مشهور رواه أصحاب الصحاح وغيرهم ، ورواية المصنف ملفقة من روايتين ،
 فقد وردت كل حملة من طريق . وأما الحملتان معاً فقد جاءتا في حديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجة
 هكذا : (إن من البيان سحراً ، وإن من الشعر حكمة) وعند ابن عساكر من حديث عليّ باللام ، وله
 تمة وهي : « وإن من العلم لجهلاً ، وإن من القول عيلاً » ، (رشيد) .

عليه الجنة ، وقوله لحسان : « قُلْ وَرُوحُ الْقُدْسِ مَعَكَ » ، (١) وسماعه له ،
واستنشاده إياه ، وعلمه ﷺ به ، واستحسانه له ، وارتياحه عند سماعه ؟

...

١٦ - أمّا أمره به ، فمن المعلوم ضرورةً ، وكذلك سماعه إياه ، فقد كان
حَسَّانُ وعبد الله بن رَوَاحَةَ وكعب بن زُهَيْرٍ يمدحونه ، ويسمعُ منهم ، ويصنغي
إليهم ، ويأمرهم بالردِّ على المشركين / ، (٢) فيقولون في ذلك ويَعْرِضُونَ عليه .
وكان عليه السلام يذكرُ لهم بعضَ ذلك ، كالذي روى من أنه ﷺ قال
لكعب : ﴿ ما نَسِيَ رَبُّكَ ، وما كان رَبُّكَ نَسِيًّا ، شعراً قُلْتُهُ ﴾ ، قال : وما هو
يا رسول الله ؟ قال : أنشده يا أبا بكر . فأنشده أبو بكرِ رِضْوَانُ الله عليه :
رَزَعَمَتْ سَخِينَةَ أَنْ سَتَّغَلِبُ رَبِّهَا وَلِيُغَلِبَنَّ مُغَالِبُ الْعَلَابِ (٣)

...

١٧ - وأمّا استنشاده إياه فكثيرٌ ، من ذلك الخبرُ المعروف في استنشاده الشعر
استنشاده ، حين آسْتَسْقَى فسُقِيَ ، قولُ أبي طالب :

(١) خرجته في تهذيب الآثار للطبري ، في مسند عمر .

(٢) روى الخطيب وابن عساكر عن حَسَّانَ ، أن النبي ﷺ قال له : « اهْجُجِ المشركين وجبرائيل
معك ، إذا حارب أصحابي بالسَّلاح ، فحارب أنت باللسان » . وفي حديث حابر عند ابن جرير أنه قال
يوم الأحزاب : « مَنْ يَحْمِي أَعْرَاضَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ قال كعب : أنا يا رسول الله فقال : إنك مُحْسِنُ الشعر .
فقال حسان بن ثابت : أنا ، يا رسول الله . قال : نعم ، اهْجُجْهُمْ أنت ، فسيعينك روح القدس » ، (رشيد) .

(٣) خرجت خبر كعب بن مالك في تهذيب الآثار ، مسند عمر . والبيت في ديوان كعب بن
مالك : ١٧٨ - ١٨٢ ، وانظر طبقات فحول الشعراء : رقم : ٣٠٥ . و « سَخِينَةُ » ، لقب كانت تُعَبَّرُ
به قريش . و « السخينة » ، طعام يتخذ من الدقيق ، دون العصيدة في رفته وفوق الحساء ، وإنما كانت
تؤكَلُ في شدة الدهر ، وغلاء الأسعار ، وهزال الأنعام ، فعُيِّرُوا بأكلها .

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى ، عِصْمَةٌ لِلْأْرَامِلِ
يُطِيفُ بِهِ الْهَلَاكُ مِنْ آلِ هَاشِمٍ ، فَهُمْ عِنْدَهُ فِي نِعْمَةٍ وَفَوَاضِلٍ^(١)
الآيات .

● وعن الشعبي رضى الله عنه ، عن مسروق ، عن عبد الله قال (١٥) : لما
نظر رسول الله ﷺ إلى القتلى يوم بدر مُصْرَعِينَ فقال ﷺ لأبي بكر رضى الله
عنه : لو أن أبا طالب حىٌ لعلم أن أسيافنا قد أخذت بالأنامل . قال : وذلك
لقول أبى طالب :

كَذَبْتُمْ ، وَبَيْتِ اللَّهِ ، إِنْ جَدُّ مَا أَرَى لَتَلْتَبِسَنَّ أَسْيَافُنَا بِالْأَنْمَالِ
وَيَنْهَضُ قَوْمٌ فِي الدُّرُوعِ إِلَيْهِمْ نُهَضُ الرُّوَايَا فِي طَرِيقِ حُلَاحِلِ^(٢)

(١) من قصيدة أبى طالب الطويلة في سيرة ابن هشام ١ : ٢٩١ - ٢٩٩ ، وانظر طبقات فحول
الشعراء رقم : ٣٦٦ ، والتعليق عليه . « ثمال اليتامى » ، غياث لهم وعماد ، يقوم بأمرهم ويطعمهم ويسقيهم .
و « عصمة للأرامل » ، يمنهن ويحفظهن . و « الهلاك » ، جمع « هالك » وهو الفقير . والبيت الثانى ليس فى
« س » .

(٢) خبر الشعبي ، ليس فى « س » ، و « عبد الله » ، هو « عبد الله بن مسعود » رضى الله عنه . والبيتان
ليسا على ترتيبهما فى القصيدة ، ورواية الأول على الصواب :

وإنا لعمرُ الله إن جدَّ ما أرى لتلتبسَنَّ أسيافنا بالأماثل

أى تخالط السيوف أعناق الأماثل والأشراف فتقتلهم .

ورواية الثانى :

وينهضُ قومٌ فى الحديدِ إليكم نهوضُ الروايا تحت ذاتِ الصلاصِلِ

« الروايا » ، الإبل التى تحملُ الماء فى المزدادات . و « ذات الصلاصل » هى المزادة ، تسمع لها
صلصلة إذا تحركت بها الإبل . ورواية الشيخ رحمه الله للبيتين مختلطة وانظر الأغاني ١٧ : ٢٨

- (١١) ومن المحفوظ في ذلك حديث محمد بن مسلمة الأنصاري ،
جمعه وابن أبي حذرٍ الأسلمي الطريقي ، قال : فتذاكرنا الشكر والمعروف ، قال
فقال محمد : كنا يوماً عند النبي ﷺ فقال لحسان / بن ثابت : أنشدني
14 قصيدة من شعر الجاهلية ، فإن الله تعالى قد وضع عنا آثامها في شعرها وروايتها ،
فأنشده قصيدة للأعشى هجاً بها علقمة بن علاثة :

عَلَقَمٌ مَا أَنْتَ إِلَى عَامِرٍ النَّاقِضِ الْأُوتَارِ وَالْوَاتِرِ (١)

- 14 / فقال النبي ﷺ : يا حسان لا تعدُّ تُنشدني هذه القصيدة بعد
مجلسك هذا . فقال : يا رسول الله ، تنهاني عن رجلٍ مُشركٍ مُقيمٍ عند قيصر ؟
فقال النبي ﷺ : يا حسان ، أشكر الناس للناس أشكرهم الله تعالى ، وإن قيصر
سأل أبا سفيان بن حرب عني فتناول مني = وفي خبر آخر : فشعث مني = وإنه
سأل هذا عني فأحسن القول . فشكره رسول الله ﷺ على ذلك = وروى من
وجه آخر أن حسان قال : يا رسول الله ، من نالتك يده وجب علينا شكره . (٢)

● ومن المعروف في ذلك خبر عائشة رضوان الله عليها أنها قالت : كان

رسول الله ﷺ كثيراً ما يقول : أبياتك . فأقول :

أَرْفَعُ ضَعِيفَكَ ، لَا يَحْرُبُكَ ضَعْفُهُ يوماً فتذكرُ العواقبُ قد نَمَى
يَجْزِيكَ ، أَوْ يُثْنِي عَلَيْكَ ، وَإِنْ مَنْ أثنى عليك بما فعلت فقد جزى

(١) ديوان الأعشى ١ . ١٠٥

(٢) الحديث رواه ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج وابن عساكر عن محمد بن مسلمة بنلفظ
« يا حسان أنشدني من شعر الجاهلية فإن الله قد وضع عنك آثامها في شعرها وروايتها » وفيه أنه قال له
بعد إنشاد التصديده : « يا حسان لا تعدُّ تُنشدني هذه القصيدة ، إن ذكرت عند قيصر وعنده أبو سفيان
وعلقمة بن علاثة ، فأما أنت سمان فتناول مني ، وأما علقمة فحسن القول ، وإنه لا يشكر الله من
لا يشكر الناس . »

⑦ قالت فيقول عليه السلام : يقول الله تبارك وتعالى لعبيدٍ من عبِيدِهِ :
صَنَعَ إِلَيْكَ عَبْدِي مَعْرُوفًا فَهَلْ شَكَرْتَهُ عَلَيْهِ ؟ فيقول : يَا رَبُّ ، عَلِمْتُ أَنَّهُ مِنْكَ
فَشَكَرْتُكَ عَلَيْهِ . قال فيقول الله عز وجل : لَمْ تَشْكُرْنِي ، إِذْ لَمْ تَشْكُرْ مِنْ أَجْرِيتهُ
عَلَى يَدِهِ . (١)

“ ”

١٨ - وَأَمَّا عِلْمُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّعْرِ ، فَكَمَا رُوِيَ أَنَّ سَوْدَةَ أَنْشَدَتْ :

علمه بالشعر

: عَدِيٌّ وَتَيْمٌ تَبْتَغِي مِنْ تُحَالِفٍ *

فَطَنَّتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا عَرَضَتْ بِهِمَا ، وَجَرَى بَيْنَهُنَّ
كَلَامٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِنَ وَقَالَ : « يَا وَيْلَكَنَّ ،
لَيْسَ فِي عَدِيٍّ وَلَا تَيْمِيٍّ قَيْلٌ هَذَا ، وَإِنَّمَا قَيْلٌ هَذَا فِي عَدِيٍّ تَيْمِيٍّ وَتَيْمِيٍّ تَيْمِيٍّ .
وَتَمَامُ هَذَا الشَّعْرِ وَهُوَ لَقَيْسِ بْنِ مَعْدَانَ الْكَلْبِيِّ ، مِنْ بَنِي يَرْبُوعِ :

15

/ فَحَالِفٌ ، وَلَا وَاللَّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذُّلِّ عَارِفٌ
أَلَا مَنْ رَأَى الْعَبْدَيْنِ ، أَوْ ذُكِرَا لَهُ ؟ عَدِيٌّ وَتَيْمٌ تَبْتَغِي مِنْ تُحَالِفٍ (٢)

١٥

(١) رواه الطبراني في المعجم الصغير ١ : ١٦٣ ، والبيتان من سبعة عشر بيتاً في البصائر
والذخائر ٢ : ٤١٧ - ٤١٩ ، وانظر الوحشيات رقم : ١٧٨ والشعر ينسب لفريض ، ولا به سعية بن
عريض اليهودي ، ولورقة بن نوفل ، ولغيرهم .

(٢) « سودة » ، هي « سودة بنت زُرْمَةَ » ، أم المؤمنين رضي الله عنها . وفي هامش « ج » ، عند
البيت الثاني حاشيتان ، إحداهما بخط الناسخ ، ولكنها خفية لا تكاد تقرأ ، والأخرى نصها : « تتغى » ، إن
جعلنا التاء للتأنيث كان وجهه أن قوله : العبدان ، [هما عدى] وتيم ، عنى بهما الأب الأكبر ، وهم إذا
ذكروا الأب [الأكبر ، عَنُوا] به القبيلة ، فحمل الكلام من بعد ذكرهما على [القبيلتين ثم] استغنى برّد
الذكر إلى إحداهما عن ذكر [الأخرى : كقوله] تعالى : « وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ =

• وروى الزبير بن بكار قال : مرّ رسول الله ﷺ ومعه أبو بكر رضى الله عنه برجل يقول فى بعض أزقة مكة :

يا أيها الرجل المَحْوُلُ رَحْلُهُ هَلَّا نَزَلْتَ بِآلِ عَبْدِ الدَّارِ

فقال النبى ﷺ يا أبا بكر ، أهكذا قال الشاعر ؟ قال : لا ، يا رسول الله ، ولكنه قال :

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُحْوَلُ رَحْلُهُ هَلَّا سَأَلْتَ عَن آلِ عَبْدِ مَنْافٍ

فقال رسول الله ﷺ : هكذا كنّا نسمّعها . (١)

١٩ - وأما ارتياحه للشعر واستحسانه له ، فقد جاء فيه الخبر من ارتياحه للشعر وجوه . من ذلك حديث النابغة الجعدي قال : أنشدتُ ① رسول الله ﷺ قولى :

بَلَعْنَا السَّمَاءَ ، مَجْدُنَا وَجُدُونَا وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

فقال النبى ﷺ : أين المظهر يا أبا ليلى ؟ فقلت : الجنّة ، يا رسول الله . قال : أجل إن شاء الله . ثم قال : أنشيدنى . فأنشدته من قولى :

= و [لا يُنْفِقُونَهَا] ، استغنى بإعادة الضمير إلى الفضة ، عن إعادته [إلى] الذهب .

والشعر فى المطبوعة غير منسوب ، وهو منسوب فى المخطوطتين « ج » و « س » . « تيمم قريش » منهم أبو بكر الصديق ، و « عدى قريش » ، منهم عمر بن الخطاب ، ولذلك ما غضبت أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر ، وحفصة أم المؤمنين بنت عمر . و « التلعة » ، هى مسيل فى أعلى الوادى وأسفله تلعة ، وأعلاه تلعة أيضاً . وفى البيت يراد أسفل الوادى . وقوله : « عارف » . من قولهم « عرف للأمر ، واعترف » ، صبر له وذلل وانقاد .

(١) الشعر لمطروود بن كعب الخزاعى ، ييكى عبد المطلب وبنى عبد مناف فى سيرة ابن هشام ١ : ١٨٨ ، والخبر فى أمالى القالى ١ : ٢٤١ ، وسمط اللالى : ٥٤٧ ، من غير طريق الزبير بن بكار .

وَلَا خَيْرَ فِي حَلِيمٍ ، إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ بَوَادِرُ تَحْمِي صَفْوَهُ أَنْ يُكَدَّرَا (١)
وَلَا خَيْرَ فِي جَهْلٍ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَلِيمٌ إِذَا مَا أُورِدَ الْأَمْرَ أَصْدَرَا

فقال صلى الله عليه وسلم : أجدت ، لا يفضض الله فاك . قال الرواي : / فنظرتُ 16

إليه ، فكأن فاه البرد المنهل ، ما سقطت له سن ولا أنفلت ، ترف غروبه . (٢)

● ومن ذلك حديث كعب بن زهير . روى أن كعباً وأخاه بجيراً 17

خرجوا إلى رسول صلى الله عليه وسلم حتى بلغا أبرق العزاف ، فقال كعب لبجير : ألق هذا الرجل وأنا مُقيم ههنا ، فانظر ما يقول . وقدم بجير على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعرض عليه الإسلام فأسلم ، وبلغ ذلك كعباً ، فقال في ذلك شعراً ، فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه ، فكتب إليه بجير يأمره أن يسلم ويُقبل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويقول : إن من (١) شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، قبل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسقط ما كان قبل ذلك قال : فقدم كعب وأنشد النبي صلى الله عليه وسلم قصيدته المعروفة :

بَانَتْ سَعَادُ فقلبي اليوم متبولٌ مُتِيماً إثرها ، لم يُفد ، مغلولٌ
وما سعادُ غداة البين إذ رحلتُ إلا أغنُ غضيبُ الطرفِ مكحولٌ
تَجْلُو عَوَارِضَ ذِي ظَلَمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مِنْهُلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولٌ

(١) الشعر في ديوانه النابغة الجعدي ، والخبر وتخريجه في تهذيب الآثار ، مسند عمر ، وانظر مجمع الزوائد للهيتمي ٨ : ١٢٦ ، و « البوادر » جمع « بادرة » ، وهي ما يسبق به اللسان من الكلام عند الغضب . وقوله « ولا انفلت » أي ولا انثلت له سن . و « ترف غروبه » أي تبرق ثناياه ، و « غروب الأسنان » هي مناقع ريقها ، وأطرافها وحدتها وماؤها وصفافؤها . و « البرد المنهل » ، المتساقط .

(٢) « المتبول » من « تبله الحب » ، إذا أضناه وأفسده أو ذهب بلبه وعقله . و « المتيم » ، المذل المعبد . و « المغلول » ، من وضع الغل في عنقه . وفي رواية « مكبول » ، وهو المقيد بالكبل أي القيد .

سَحَّ السُّقَاةُ عَلَيْهَا مَاءٌ مَحْنِيَّةٌ مِنْ مَاءٍ أَبْطَحَ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ (١)
وَيَلْمُهَا نُحْلَةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا ، أَوْ لَوْ أَنَّ النَّصْحَ مَقْبُولٌ (٢)

حتى أتى على آخرها ، فلما بلغ مديح رسول الله ﷺ :

إِنَّ الرَّسُولَ لَسَيْفٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ مُهَنْدٌ مِنْ سَيْوْفِ اللَّهِ مَسْلُورٌ (٣)
فِي فِتْيَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ قَائِلُهُمْ بِيَطْنِ مَكَّةَ ، لَمَّا أَسْلَمُوا : زُولُوا (٤)
زَالُوا ، فَمَا زَالَ أَنْكَاسٌ وَلَا كُشْفٌ عِنْدَ اللِّقَاءِ ، وَلَا مَيْلٌ مَعَارِزِلُ
/ لَا يَقَعُ الطَّعْنُ إِلَّا فِي نُحُورِهِمْ وَمَا بِهِمْ عَنِ حِيَاضِ الْمَوْتِ تَهْلِيلُ
/ شَمُّ الْعَرَانِينَ أَبْطَالٌ ، لَبَّسُهُمْ ، مِنْ نَسِجِ دَاوُدَ فِي الْهَيْجَا ، سَرَّابِيلُ

أشار رسول الله ﷺ إلى الْحَلْقِ أَنْ أَسْمَعُوا . قال : وكان ﷺ رسول الله ﷺ
يكون من أصحابه مكان المائدة من القوم ، يتحلّقون حلقةً دون حلقة ، فيلتفت إلى
هؤلاء وإلى هؤلاء . (٥)

والأنخبار فيما يشبه هذا كثيرة ، والأثر به مستفيض .

...

(١) وفي نسخة : « سح السقاة عليها » ، أما الرواية المشهورة في البيت فهي :

شَجَّتْ يَدِي شَبِيمٌ مِنْ مَاءٍ مَحْنِيَّةٍ صَافٍ بِأَبْطَحَ ، أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ

(٢) في المطبوعة : « أكرم بها نخلة » .

(٣) وفي رواية « لنور » بدل « لسيف »

(٤) في هامش المخطوطة : « يعني الهجرة مع النبي ﷺ من مكة إلى المدينة » .

(٥) خبر كعب بن زهير مشهور ، وقصيدته مشروحة ، وهي في ج ١ - دع بن زهير ، وانظر

طبقات فحول الشعراء رقم : ١١٧ ، ١١٨

٢٠ - وإن زعم أنه ذم الشعر من حيث هو موزون مقفى ، (١) حتى
 كأن الوزن عيب ، (٢) وحتى كأن الكلام إذا نُظِمَ نظم الشعر ، أتضع في
 نفسه ، وتغيرت حاله ، فقد أبعده ، وقال قولاً لا يُعرف له معنى ، وخالف
 العلماء في قولهم : « إنما الشعر كلامٌ فحسنة حسنٌ ، وقبيحة قبيحٌ » ، وقد روى
 ذلك عن النبي ﷺ مرفوعاً أيضاً . (٣)

من ذم الشعر
 لأنه موزون مقفى

فإن زعم أنه إنما كره الوزن ، لأنه سبب ، لأن يتغنى في الشعر ويتلهمي
 به ، فإننا إذا كنا لم ندعه إلى الشعر من أجل ذلك ، وإنما دعونا إلى اللفظ
 الجزل ، والقول الفصل ، والمنطق الحسن ، والكلام البين ، وإلى حسن التمثيل
 والاستعارة ، وإلى التلويع والإشارة ، وإلى صنعة تعمد إلى المعنى الخسيس
 فشرفه ، وإلى الضميمة فتفخمه ، وإلى النازل فترفعه ، وإلى الخامل فتثوّه به ،
 وإلى العاطل فتخليه ، (٤) وإلى المشكل فتجليه = فلا متعلق له علينا بما ذكر ،
 ولا ضرر علينا فيما أنكر ، فليقل في الوزن ما شاء ، وليضعه حيث أراد ، فليس
 يعنينا أمره ، ولا هو مرادنا من هذا الذي راجعنا القول فيه .

٢١ - وهذا هو الجواب لمتعلق إن تعلق بقوله تعالى : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ
 الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ) [سورة تيم: ١٦٩] / وأراد أن يجعله حجة في المنع من الشعر ، ومن

علة منعه ﷺ
 من الشعر
 ١٨

(١) انظر الفقرة الماضية رقم : ٩

(٢) في المطبوعة : « كأنه الوزن عيباً » .

(٣) روى الدارقطني في الأفراد عن عائشة ، والبخاري في الأدب المفرد رقم : ٨٦٥ ، ٨٦٦
 والطبراني في الأوسط ، وابن الجوزي في الواهيات عن عبد الله بن عمر ، والشافعي والبيهقي عن عروة
 مرسلأ : « الشعر كلام بمزلة الكلام ، فحسنة حسن الكلام ، وقبيحة قبيح الكلام » .

(٤) « العاطل » من النساء التي لا حلي عليها .

18

/ حفظه وروايته . وذلك أننا نعلم أنه ﷺ لم يُمنع الشعرَ من أجل أن كان قولاً فصلاً ، ① وكلاماً جزئياً ، ومنطقاً حسناً ، وبياناً بيّناً ، كيف ؟ وذلك يقتضى أن يكون الله تعالى قد منعه البيان والبلاغة ، وحمّاه الفصاحة والبراعة ، وجعله لا يبلغ مبلغ الشعراء في حُسن العبارة وشرف اللفظ . وهذا جهل عظيم ، وخلاف لما عرفه البلغاء وأجمعوا عليه من أنه ﷺ كان أفصح العرب ، ① وإذا بطل أن يكون المنع من أجل هذه المعاني ، ② وكنا قد أعلمناه أننا ندعوه إلى الشعر من أجلها ، ونحذوه بطلبه على طلبها ، كان الاعتراضُ بالآية محالاً ، والتعلُّقُ بها خطأً من الرأي وانحلالاً .

فإن قال : إذا قال الله تعالى : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ) [سورة تيسر] فقد كره للنبي ﷺ الشعر ونزّهه عنه بلا شبهة ، وهذه الكراهة وإن كانت لا تتوجه إليه من حيث هو كلام ، ومن حيث أنه بليغ بين وفصيح حسن ونحو ذلك ، فإنها تتوجه إلى أمرٍ لا بد لك من التلبس به في طلب ما ذكرت أنه مرادك من الشعر ، وذلك أنه لا سبيل لك إلى أن تميز كونه كلاماً عن كونه شعراً ، حتى إذا رويته التبست به من حيث هو كلام ، ولم تلتبس به من حيث هو شعر ، هذا محال ، وإذا كان لا بد من مُلابسة موضع الكراهة ، ③ فقد لزم العيبُ برواية الشعر وإعمال اللسان فيه .

قيل له : هذا منك كلام لا يتحصّل . وذلك أنه لو كان الكلام إذا وُزن حطّ ذلك من قدره ، وأزرى به ، وجلب على المُفرغ له في ذلك القالب إثماً ،

(١) في المطبوعة ، و « س » ؛ « لما عرفه العلماء » .

(٢) في « ج » ، « إذا بطل أن يكون المعنى » ، سهو من الناسخ .

(٣) في المطبوعة و « س » : « لا بد لك » ، والذي في « ج » أجود .

وَكَسَبَهُ ذَمًّا ، لكان من حَقِّ العَيْبِ فيه أن يكون / على واضع الشُّعر / ، أو من يريده لمكان الوزن مُخْصُوصاً ، دون من يريده لأمر خارج منه ، ^(١) ويطلبه لشيء سواه .

١٩

19

فأما قولك : إنك لا تستطيع أن تطلب من الشعر مالا يُكره حتى ^(٢) تلتبس بما يكره ، فإنى إذا لم أقصده من أجل ذلك المكروه ، ولم أرده له ، وأردته لأعرف به مكان بلاغية ، وأجعله مثلاً في براعة ، أو أحتج به في تفسير كتاب وسنة ، وأنظر إلى نظمه ونظم القرآن ، فأرى موضع الإعجاز ، وأقف على الجهة التي منها كان ، وأتبيّن الفصل والفرقان = ^(٣) فحق هذا التلبس أن لا يُعتد على ذنباً ، وأن لا أوأخذ به ، إذ لا تكون مؤاخذة حتى يكون عمداً إلى أن تُواقع المكروه وقصد إليه ، ^(٤) وقد تتبع العلماء الشعوذة والسحر ، وعُنوا بالتوقف على حيل المموهين ، ^(٥) ليعرفوا فرق ما بين المعجزة والحيلة ، فكان ذلك منهم من أعظم البر ، إذ كان الغرض كريماً والقصد شريفاً .

تمام الدفاع
عن الشعر

هذا ، وإذا نحن رجعنا إلى ما قدّمنا من الأخبار ، وما صحّ من الآثار ، وجدنا الأمر على خلاف ما ظنّ هذا السائل ، ورأينا السبيل في منع النبي ﷺ الوزن ، وأن ينطلق لسانه بالكلام الموزون ، غير ما ذهبوا إليه . وذاك أنه لو كان منع تنزيهه وكراهية ، لكان ينبغي أن يُكره له سماع الكلام موزوناً ، وأن يُنزه سمعه عنه كما نُزه لسانه ، ^(٥) ولكان ﷺ لا يأمر به ولا يحث عليه ، وكان الشاعر لا يُعان

(١) في المطبوعة : « خارج عنه » .

(٢) سياق الكلام : « فإنى إذا لم أقصده من أجل ذلك فحق هذا التلبس » .

(٣) « قصد » معطوفة على « عمد » .

(٤) في « س » : « بالوقوف على » .

(٥) في المطبوعة : « كما ينزهه » .

على وزن الكلام وصيغته شعراً ، ولا يؤيد فيه بروح القدس .

وإذا كان هذا كذلك ، فينبغي أن يُعلم أن ليس المنع في ذلك منع تنزيه
وكرهية ، بل سبيل الوزن في منعه عليه السلام إياه سبيل الخط ، حين جعل عليه
السلام لا يقرأ ولا يكتب ، في أن لم يكن المنع من أجل كراهة / كانت في
الخط ، بل / لأن تكون الحجة أبهر وأقهر ، ^(١) والدلالة أقوى وأظهر ، ولتكون
أكعم للجاحد ، ^(٢) وأقمع ^(٣) للمعاند ، وأرد لطالب الشبهة ، وأمنع من ارتفاع
الريبة . ^(٣)

...

تعلق الدام له
بأحوال الشعراء

٢٢ - وأما التعلق بأحوال الشعراء بأنهم قد ذموا في كتاب الله
تعالى ، ^(٤) فما أرى عاقلاً يرضى به أن يجعله حجة في ذم الشعر وتهجينه ،
والمنع من حفظه وروايته ، والعلم بما فيه من بلاغة ، وما يختص به من أدب
وحكمة ، ^(٥) ذلك لأنه يلزم على قود هذا القول أن يعيب العلماء في
استشهادهم بشعر أمراء القيس وأشعار أهل الجاهلية في تفسير القرآن ، ^(٦)
وفي غريبه وغريب الحديث ، وكذلك يلزمه أن يدفع سائر ما تقدم ذكره من أمر
النبي ﷺ بالشعر ، وإصغائه إليه ، واستحسانه له .

(١) في « ج » : « بل بأن تكون » .

(٢) « أكعم » من « كعم البعير » ، إذا شد فاه بالكعام عند هياجه لئلا يعرض ، أو لأجل منعه

الأكل .

(٣) في المطبوعة : « في ارتفاع » .

(٤) انظر الفقرة الماضية رقم : ٩

(٥) في هامش « ج » ما نصه : « أي قولنا إن عاقلاً لا يرضى أن يجعله حجة ، لأنه يلزم » .

(٦) قوله : « على قود هذا القول » ، أي على سياقه واطراد قياسه .

هذا ولو كان يسوغُ ذمُّ القول من أجل قائله ، وأنه يُحمَلُ ذنبُ الشاعر على الشعر ، ^(١) لكان ينبغي أن يُخصَّ ولا يُعمَّ ، وأن يُستثنى ، فقد قال الله عز وجل : « إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا » ، [سورة الشعراء : ٢٢٧] . ولولا أن القول يجزُّ بعضه بعضاً ، وأنَّ الشيء يُذكر لدخوله في القِسمة ، لكان حقُّ هذا ونحوه أن لا يتشأغل به ، وأن لا يُعاد ويبدأ في ذكره .

...

٢٣ - وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له ، ^(٢) وإصغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدَّم ، وأشبهه بأن يكون صدأ عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه . ذاك لأنهم لا يجدون بُدًّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مُعلَّقة على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذي يفتحها ، وأنَّ الأغراضَ كامنةً فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المِغيار الذي لا يتبين نُقصان كلامٍ ورُجحانه حتى يُعرض عليه ، والمِقياس / الذي لا يعرف صحيحٌ من سقيم حتى يُرجع إليه ، لا ينكر ^(٣) ذلك إلا مَنْ ينكر جِسَّه ، وإلا من غالط في الحقائق نفسه . وإذا كان الأمر كذلك ، فليت شعري ما عُذرٌ من تهاون به وزهد فيه ، ولم يرَ أن يستقيه من مصبِّه ، ^(٣) ويأخذه من معدنه ، ورضى لنفسه بالنقص والكمال لها مُعرضٌ ، وآثر الغيبة وهو يجد إلى الرِّيح سبيلاً .

زهدهم في النحو
واحتقارهم له

21

٢١

(١) في المطبوعة : « ذم الشاعر » .

(٢) انظر الفقرات السالفة رقم : ٤ - ٦

(٣) في المطبوعة : « ويستقيه » .

فإن قالوا : إننا لم نأب صِحَّة هذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى ، وإنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها ، وفُضُول قول تكلفتموها ، ومسائل عويصة تجشمت الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تُغربوا على السامعين ، وتُعابوا بها الحاضرين .

قيل لهم : خبرونا عما زعمتم أنه فضول قول ، وعويص لا يعود بطائل ، ما هو ؟ فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للرياضة ، ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم : كيف تبنى من كذا كذا ؟ وكقولهم : ما وزن كذا ؟ = وتتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشية ، كقولهم : ما وزن « عِزْوَيْت » ؟ وما وزن « أَرْوَتَان » ؟ وكقولهم في باب ما لا ينصرف : لو سميت رجلاً بكذا ، كيف يكون الحكم ؟ = وأشبهه ذلك ، وقالوا : أتشكون أن ذلك لا يُجدي إلا كدَّ الفكر وإضاعة الوقت ؟

قلنا لهم : أمّا هذا الجنس ، فلسنا نعييكم إن لم تنظروا فيه ولم تُعنوا به ، وليس يهمننا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضَعُوهُ حيث أردتم . فإن تركوا ذلك وتجاوزوه إلى الكلام على أغراض واضع اللغة ، على وجه الحكمة في الأوضاع ، وتقرير المقاييس التي اطرَدت عليها ، وذِكْرِ العِلل / التي اقتضت أن تُجرى 22 على ما أُجريت عليه ، كالقول / في المعتل ، وفيما يلحق الحروف الثلاثة التي هي ٢٢ الواو والياء والألف من التغيير بالإبدال والحذف والإسكان ، (١) (١٥) أو ككلامنا مثلاً على التثنية وجمع السلامة ، لم كان إعرابهما على خلاف إعراب الواحد ، ولم تبع النصبُ فيهما الجرُّ ؟ = وفي « النون » أنه عوضٌ عن الحركة

(١) في المطبوعة : « من النغير » .

والتنوين في حال ، وعن الحركة وَحَدَّهَا في حال ^(١) = والكلام على ما ينصرف وما لا ينصرف ، وَلِمَ كان مَنَعُ الصَّرْفِ ؟ وبيان العلة فيه ، والقول على الأسباب التسعة وأنها كلها ثوانٍ لأصول ، وأنه إذا حصل منها اثنان في آسم ، أو تكرر سبب ، صار بذلك ثانياً من جهتين ، وإذا صار كذلك أشبه الفعل ، لأن الفعل ثانٍ للاسم ، والاسم المقدم والأول ، وكُلُّ ما جرى هذا المجرى ؟

قلنا : إنا نسكتُ عنكم في هذا الضرب أيضاً ، وتُعذركم فيه ونُسأحكمم ، على عِلْمٍ مِنَّا بأنَّ قد أسأتم الاختيارَ ، ومنعتم أنفسكم ما فيه الحظُّ لكم ، ومنعتموها الاطلاعَ على مدارج الحكمة ، وعلى العلوم الجمة . فدَعُوا ذلك ، وانظروا في الذي اعترفتم بصحته وبالحاجة إليه ، هل حصلتموه على وجهه ؟ وهل أحطتم بحقائقه ؟ وهل وفَّيتم كل باب منه حقَّه ، وأحكمتموه إحكاماً يُؤمِّنكم الخطأ فيه إذا أنتم نُحَضَّتُمْ في التفسير ، وتعاطيتم علم التأويل ، ووازنتم بين بعض الأقوال وبعض ، وأردتم أن تعرفوا الصَّحيحَ من السقيم ، وعُدتم في ذلك وبدأتم ، وزدتم ونقصتم ؟

وهل رأيتم إذ قد عرفتم صورة المبتدأ والخبر ، وأن إعرابهما الرفع ، أن تتجاوزوا ذلك إلى أن تنظروا في أقسام خبره ، فتعلموا / أنه يكون مفرداً وجملةً ، وأن المفرد ينقسم إلى ما يحتمل ضميراً له ، وإلى ما لا يحتمل الضمير ، وأن الجملة على أربعة أضرب ، وأنه لا بُدَّ لكل جملة وَقَعَتْ خبراً لمبتدئ من أن يكون فيها ذِكْرٌ يعود إلى المبتدأ ، وأن هذا / الذِّكر ربما حُذِفَ لفظاً وأريدَ معنى ، وأن ذلك لا يكون حتى يكون في الحال دليل عليه ، إلى سائر ما يتصل بباب الابتداء من المسائل اللطيفة والفوائد الجليلة التي ②٦ لا بُدَّ منها ؟

= . إذا نظرتم في الصفة مثلاً ، فعرفتم أنها تتبع الموصوف ، وأن مثالها

(١) في « ج » ، سقط : « وحدها » .

قولك : « جاءني رجلٌ ظريفٌ » و « مررتُ بزيدِ الظريفِ » ، هل ظننتم أن وراء ذلك علماً ، وأن ههنا صِفةٌ تُخصِّصُ ، وصِفةٌ توضحُ وتبيِّنُ ، وأن فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح ، كما أن فائدة الشِّيع غير فائدة الإبهام ، (١) وأن من الصِّفة صِفةٌ لا يكون فيها تخصيصٌ ولا توضيحٌ ، ولكن يُؤتى بها مؤكدة كقولهم : « أمسِ الدَّابِرُ » وكقوله تعالى : (فإذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) [سورة المائدة : ١١٣] ، وصِفةٌ يُراد بها المدح والثناء ، (٢) كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جدُّه ؟ وهل عرفتم الفرق بين الصِّفة والخبر ، وبين كل واحد منهما وبين الحال ؟ وهل عرفتم أن هذه الثلاثة تتفق في أن كافتها لثبوت المعنى للشيء ، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت ؟

وهكذا ينبغي أن تُعرضَ عليهم الأبوابُ كُلُّها واحداً واحداً ، ويسألوا عنها باباً باباً ، ثم يُقالَ لَهُم : (٣) ليس إلا أحدُ أمرين :

إمَّا أن تفتحتموها التي لا يرضاها العاقلُ ، فتنكروا أن يكون بكم حاجةٌ في كتاب الله تعالى ، وفي خبر رسول الله ﷺ ، وفي معرفة الكلام جملةً ، / إلى شيء من ذلك ، وتزعموا أنكم إذا عرفتم مثلاً أن الفاعل رفعٌ ، لم يبق عليكم في باب الفاعل شيءٌ تحتاجون إلى معرفته . (٤) وإذا نظرتم إلى قولنا : « زيدٌ منطلقٌ » ، لم تحتاجوا من بعده إلى شيء تعلمونه في الابتداء والخبر ، وحتى تزعموا مثلاً أنكم لا تحتاجون في أن تعرفوا وجه الرفع في « الصَّابِئُونَ » من سورة المائدة [سورة المائدة : ٦٩] ، إلى ما قاله العلماء فيه ، وإلى استشهادهم فيه بقول الشاعر : (٥)

(١) « الشِّيع » ، التفرُّق والانتشار حتى يكون لكل واحد منه نصيبٌ .

(٢) في هامش « ج » ما نصه : « اعطف على صِفة في قوله : وأن من الصِفة صِفةٌ » .

(٣) « لهم » ، زيادة من « س » .

(٤) في المطبوعة . « ما تحتاجون » .

(٥) « فيه » ، زيادة من « س » .

/ وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ (١)

٢٤

= ٢٧ وحتى كَانَ المشكَل على الجميع غير مُشكَلٍ عندكم ، وحتى
كأنكم قد أُوتِيتُمْ أن تستنبطوا من المسئلة الواحدة من كل باب مسائله كُلُّها ،
فتخرجوا إلى فنٍّ من التجاهل لا يبقى معه كلام .

= وإِذَا أن تعلموا أنكم قد أخطأتم حين أصغرتم أمرَ هذا العلم ، وظننتم
ما ظننتم فيه ، فترجعوا إلى الحق وتسلموا الفضل لأهله ، وتدعوا الذي يُزري بكم ،
ويفتح باب العيب عليكم ، ويطيئ لسان القادح فيكم ، وبالله التوفيق .

...

٢٤ - هذا ، (٢) ولو أن هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملةً ، وإذ
زعموا أن قَدَرَ الْمُفْتَقِرَ إليه القليلُ منه ، اقتصروا على ذلك القليل ، فلم يأخذوا
أنفسهم بالفتوى فيه ، (٣) والتصرف فيما لم يتعلموا منه ، ولم يخوضوا في
التفسير ، ولم يتعاطوا التأويل ، لكان البلاء واحداً ، ولكانوا إذ لم يئثوا لم يهدموا ،
وإذ لم يصلحوا لم يكونوا سبباً للفساد ، (٤) ولكنهم لم يفعلوا ، فجلبوا من الداء
ما أعىى الطبيب ، وحير اللبيب ، وانتهى التخليط بما أتوه فيه ، إلى حدِّ يُبس من
تلافيه ، فلم يبق للعارف الذي يكره الشغب إلا التعجب والسكوت . وما الآفةُ
العظمى إلا واحدة ، / وهي أن يجيء من الإنسان ويجري لفظه ، (٥) ويمشي له أن

25

(١) الشعر لبشر بن أبي خازم في ديوانه . وسيبويه ١ : ٢٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ :

٣١١ ، والخزانة ٤ : ٣١٥

(٢) في الهامش حاشية تعسر قراءتها بتامها .

(٣) في المطبوعة : « بالتقوى فيه » ، خطأ ظاهر .

(٤) في الموضعين : « إذا » في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « أن يجري لفظه » ، وعلق عليه تعليقا لا خير فيه .

يُكثِّر في غير تحصيل ، وأن يحسِّن البناء على غير أساس ، وأن يقول الشيء لم يَقْتُلْهُ
علماً . ونسأل الله الهداية ونرغبُ إليه في العصمة .

ذم عبد القاهر
لأهل زمانه

٢٥ - ثُمَّ إِنَّا وَإِنْ كُنَّا فِي زَمَانٍ هُوَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ إِحَالَةِ الْأُمُورِ عَنْ
جِهَاتِهَا ، (١) وَتَحْوِيلِ الْأَشْيَاءِ عَنْ حَالَاتِهَا ، وَنَقْلِ النُّفُوسِ عَنْ طِبَاعِهَا ، وَقَلْبِ
الْخَلَائِقِ الْمَحْمُودَةِ إِلَى أَضْدَادِهَا ، (٢) وَدَهْرِ لَيْسَ لِلْفَضْلِ وَأَهْلِهِ لَدَيْهِ إِلَّا الشَّرُّ
صِرْفًا وَالغَيْظُ بَحْتًا ، وَإِلَّا مَا يُدْهِشُ عَقُولَهُمْ وَيَسْأَلُهُمْ / مَعْقُولَهُمْ ، حَتَّى صَارَ
٢٥ ⑩ أَعْجَزَ النَّاسِ رَأْيًا عِنْدَ الْجَمِيعِ ، مَنْ كَانَتْ لَهُ هِمَّةٌ فِي أَنْ يَسْتَفِيدَ عِلْمًا ،
أَوْ يَزِدَّادَ فَهْمًا ، أَوْ يَكْتَسِبَ فَضْلًا ، أَوْ يَجْعَلَ لَهُ ذَلِكَ بِحَالٍ شُغْلًا ، فَإِنَّ
الْإِلْفَ مِنْ طِبَاعِ الْكَرِيمِ . (٣) وَإِذَا كَانَ مِنْ حَقِّ الصَّدِيقِ عَلَيْكَ ، وَلَا سِيَّمًا إِذَا
تَقَادَمَتْ صُحْبَتُهُ وَصَحَّتْ صِدَاقَتُهُ ، أَنْ لَا تَجْفُوهُ بِأَنْ تَنْكُبَكَ الْأَيَّامُ ، وَتَضْجُرَكَ
النَّوَائِبُ ، وَتُخْرِجَكَ مِنْ الزَّمَانِ ، فَتَتَنَاسَاهُ جَمَلَةً ، وَتَطْوِيهِ طَيًّا ، فَالْعِلْمُ الَّذِي هُوَ
صَدِيقٌ لَا يَحُولُ عَنِ الْعَهْدِ ، وَلَا يُدْغِلُ فِي الْوُدِّ ، (٤) وَصَاحِبٌ لَا يَصْحَحُ عَلَيْهِ

(١) إذا كان عبد القاهر في زمانه يقول ما يقول في هذه الفقرة ، فماذا

نقول نحن في زماننا هذا ؟

(٢) في « س » : « الحقائق المحمودة » ، سهو فيما أرجح . وقوله بعد : « دهر » ، معطوف على قوله
قبل : « في زمان » .

(٣) في هذا السياق حذف ، لوضوح المراد منه . والسياق : « ثم إننا ، وإن كنا في زمانٍ هو على
ما هو عليه من الإحالة ودهر ليس للفضل وأهله إلا الشر .. » (فإننا نلزم استفادة العلم واكتساب
الفضل) ، فإن الإلف من طباع الكريم .

(٤) « الدَّغْلُ » الفساد والريبة ، و « أدغل في الشيء » ، أدخل فيه ما يفسده (رشيد) .

(دلائل الإعجاز - ٣)

النُّكْتُ والغَدْر ، ولا تُظنُّ به الخيَّانة والمكر = أوَّلَى منك بذلك وأجدر ، (١)
 وحقُّه عليك أكبر .

...

٢٦ - ثم إن التَّوَقُّ إلى أن تُقَرَّ الأمورُ قرارها ، (٢) وتوضع الأشياء
 مواضعها ، والنُّزاعُ إلى بيان ما يُشكَل ، وحلُّ ما ينعقد ، والكشف عما يخفى ،
 وتلخيص الصِّفة حتى يزداد السامعُ ثقةً بالحجة ، (٣) واستظهاراً على الشبهة ،
 واستبانةً للدليل ، وتبييناً للسبيل ، (٤) شيء في سُوس العقل ، (٥) وفي طباع
 النفس إذا كانت نفساً .

سبب تأليفه
 دلائل الإعجاز

...

٢٧ - ولم أزل منذ خدمتُ العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى
 « الفصاحة » ، (٦) و « البلاغة » ، و « البيان » و « البراعة » ، وفي بيان المغزى
 من هذه العبارات ، وتفسير المراد بها ، فأجد / بعض ذلك كالرمز والإيماء ،
 والإشارة في خفاء ، وبعضه كالتبني على مكان الخبيء ليطلب ، وموضع
 الدفين ليبحث عنه فيخرج ، وكما يفتح لك الطريق إلى المطلوب لتسلكه ،
 وتوضع لك القاعدة لتبنى عليها . ووجدتُ المعول على أن ههنا نظاماً وترتيباً ،
 وتأليفاً وتركيباً ، وصياغةً وتصويراً ، ونسجاً وتجبيراً ، وأنَّ سبيل هذه المعاني في

26

(١) في المطبوعة : « أولى منه » .

(٢) « التوق » ، « تاق إليه يتوق ، تَوْقاً » ، اشتاق إليه ، ومثله « النزاع » في الجملة التالية .

(٣) « لخص الأمر تلخيصاً » ، استقصى في تبينه وشرحه وإزالة اللبس عنه .

(٤) في « ج » ، والمطبوعة : « وتبيناً » .

(٥) « السوس » ، الطبع والأصل .

الكلام الذي هي مجاز فيه ، سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها ، وأنه كما
يُفضل هناك النظمُ النظمَ ، / والتأليفُ التأليفَ ، والنسجُ النسجَ ، والصياغةُ
٢٦ الصياغةَ ، ثم يُعظمُ الفضلُ ، وتكثرُ المزيةُ ، حتى يفوقُ الشيءَ نظيره والمجانسَ له
درجاتٍ كثيرةً ، وحتى تتفاوت القِيَمُ التفاوتَ الشديدَ ، كذلك يُفضلُ بعضُ
الكلامِ بعضاً ، ويتقدّمُ منه الشيءُ الشيءَ ، ثم يزدادُ فضله ذلك ويترقى منزلةً فوق
منزلةٍ ، (١) ويعلو مَرَقَباً بعد مَرَقَبٍ ، ويُستأنفُ له غاية بعد غاية ، حتى ينتهي
إلى حيث تنقطع الأطماع ، وتَحَسُرُ الظنون ، (٢) وتسقطُ القُوَى ، وتستوى
الأقدامُ في العَجَز .

...

فاتحة القول في
الفصاحة والبلاغة

٢٨ - وهذه جملةٌ قد يُرى في أوّل الأمر وبإدبِ الظنِّ ، أنها تكفي
وتُغني ، حتى إذا نَظَرْنَا فيها ، وعُدْنَا وبدأنا ، وجدنا الأمر على خلاف
ما حَسِبْنَا ، وصادفنا الحال على غير ما توهُّمْنَا ، وعلمنا أنّهم لئن أقصروا اللفظ
لقد أطالوا المعنى ، وأن لم يُغرقوا في النَّزْعِ ، (٣) لقد أبعَدُوا على ذاك في المَرَمَى .
وذاك أنّه يقال لنا : (٤) ما زدّتم على أن سُقتم قياساً ، (٥) فقلتم : نظم
ونظم ، وترتيب وترتيب ، ونسجٌ ونسجٌ ، ثم بنيتم عليه أنه ينبغي أن تظهرَ المزيةُ ③
في هذه المعاني ها هنا ، حَسَبَ ظهورها هناك ، وأن يعظمَ الأمرُ في ذلك

(١) في المطبوعة : « من فضله ذلك » .

(٢) « تحسر الظنون » ، أى حتى تكل من التعب وتنقطع عن المضى .

(٣) في « س » : « لئن اقتصروا على اللفظ ... ولئن لم يفرقوا ... » .

(٤) في المطبوعة : « وذاك لأنه » .

(٥) في المطبوعة : « قسم قياساً » .

27 كما عَظُمَ ثُمَّ ، وهذا / صحيح كما قلتم ، ولكن بقي أن نُعَلِّمُونَا مكانَ المزيّة في الكلام ، وتَصِفُوهَا لَنَا ، وتذكروها ذِكْرًا كما يُنصُّ الشئُ وَيُعَيِّنُ ، وَيُكشِفُ عن وجهه وَيُبَيِّنُ ، ولا يكفي أن تقولوا : « إنه تُخْصُوصِيَّةٌ في كيفية النظم ، وطريقةُ مَخْصُوصَةٍ في نَسَقِ الكَلِمِ بعضها على بعض » ، حتى تَصِفُوا تلكَ المَخْصُوصِيَّةَ وتبينوها ، وتذكروا لها أمثلة ، وتقولوا : « مثلُ كَيْتٍ وكَيْتٍ » ، كما يَذْكُرُ لك من تَسْتَوْصِفُه عَمَلُ الدِّيَاجِ المُنقَشِ مَا تعلم به وَجْهُ دِقَّةِ الصنعة ، أو يَعْمَلُه بين يديك ، حتى تَرَى عِيَانًا كيف / تذهبُ تلكَ الخيوط وتجيء ؟ وماذا يذهب منها طولاً وماذا يذهب منها عرضاً ؟ وبِمَ يبدأ وبِمَ يَنْتَهِى وبِمَ يُتَمِّتُ ؟ = (١)

2٧ وتُبَصِّرَ من الحساب الدقيق ومن عجيب تَصَرُّفِ اليد ، ما تعلمُ معه مكانَ الحِذْقِ وموضعِ الأستاذية . (٢)

ولو كان قولُ القائل لك في تفسير الفصاحة : « إنها خصوصية في نظم الكلم وضُمُّ بعضها إلى بعض على طريقِ مَخْصُوصَةٍ ، أو على وجوه تظهر بها الفائدة » ، أو ما أشبه ذلك من القولِ الجمل ، كافياً في معرفتها ، ومُغْنِيًا في العلم بها ، لكفى مثله في معرفة الصناعات كُلِّها . فكان يكفي في معرفة نَسَجِ الدِّيَاجِ الكثيرِ التَّصَاوِيرِ أن تعلم أنه ترتيب للغزل على وجه مخصوص ، وضُمُّ لَطَاقَاتِ الإِبْرِيَسِمِ بعضها إلى بعض على طَرُقِ شَتَّى . وذلك ما لا يقوله عاقلٌ .

...

(١) « وتُبَصِّرَ » معطوف على قوله قبل : « حتى نرى عياناً » .

(٢) في المطبوعة : « ما تعلم منه » .

٢٩ - وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علماً تُمرُّ فيه وتُحلى ، حتى تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب ، ويفصل بين الإساءة والإحسان ، بل حتى تفاضل بين الإحسان والاحسان ، وتعرف طبقات المحسنين .

28 وإذا كان هذا هكذا ، علمت أنه لا يكفي في علم / « الفصاحة » أن تنصب ③ لها قياساً ما ، وأن تصنفها وصفاً مُجملاً ، وتقول فيها قولاً مُرسلاً ، بل لا تكون من معرفتها في شيء ، حتى تفصل القول وتُحصّل ، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم وتُعدها واحدة واحدة ، وتسميها شيئاً شيئاً ، وتكون معرفتك معرفة الصنّح الحاذق الذي يعلم علم كل خيط من الإبريسم الذي في الديباج ، وكل قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطع ، وكل آجرة من الأجر الذي في البناء البديع .

28 وإذا نظرت إلى « الفصاحة » هذا النظر ، وطلبتها هذا الطلب ، احتجت إلى صبر على التأمل ، ومواظبة على التدبّر ، وإلى همة تأبى لك أن تقنع إلا بالتمام ، وأن ترّبع إلا بعد بلوغ الغاية ، (١) ومتى جشمت ذلك ، (٢) وأبيت إلا أن تكون هنالك ، فقد أمتت إلى غرض كريم ، (٣) وتعرضت لأمر جسيم ، وآثرت التي هي أتم لدينك وفضلك ، وأنبأ عند ذوى العقول الراجحة لك ، وذلك أن تعرف حجة الله تعالى من الوجه الذي هو أضوأ لها وأنوه لها ، (٤)

(١) « ربيع يربيع رُبْعاً » ، كَفَّ وتوقف وانتظر وتحمّس .

(٢) « جشيم الأمر يجشّمه جشماً ، وتجشّمه تجشماً » ، تكلفه على مشقة يعانها فيه ، ويعمل نفسه عليها .

(٣) « أمتت » ، قصدت .

(٤) في « س » : « وذلك أنك تعرف ... وأنوه بها » .

وَأَخْلَقُ بَأْنَ يَزْدَادُ نُورَهَا سَطْوَعاً ، وَكَوْجِبَهَا طَلْوَعاً = (١) وَأَنْ تَسْلُكُ إِلَيْهَا الطَّرِيقَ
الَّذِي هُوَ آمَنُ لَكَ مِنَ الشُّكِّ ، وَأَبْعُدُ مِنَ الرَّيْبِ ؛ وَأَصْحُ لِلْيَقِينِ ، وَأُخْرَى بَأْنَ
يُبَلِّغُكَ قَاصِيَةَ التَّبَيُّنِ .

...

٣٠ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ تَعْرِفَ صِحَّةَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ حَتَّى يَبْلُغَ
الْقَوْلُ غَايَتَهُ ، وَيَنْتَهِيَ إِلَى آخِرِ مَا أَرَدْتُ جَمْعَهُ لَكَ ، وَتَصْوِيرَهُ فِي نَفْسِكَ ، وَتَقْرِيرَهُ
عِنْدَكَ .

...

٣١ - إِلَّا أَنْ هَهُنَا نَكْتَةٌ ، إِنْ أَنْتِ تَأْمَلْتَهَا تَأْمَلِ الْمَثْبُوتِ ، وَنَظَرْتَ فِيهَا
نَظَرَ الْمَتَأَنِّيِّ ، رَجَوْتَ أَنْ يَحْسُنَ ظَنُّكَ ، وَأَنْ تَنْشَطَ لِلْإِصْغَاءِ إِلَى مَا أُورِدَهُ عَلَيْكَ ، =
③ وَهِيَ أَنَا إِذَا سُقْنَا دَلِيلَ الْإِعْجَازِ فَقُلْنَا : لَوْلَا أَنَّهُمْ حِينَ سَمِعُوا الْقُرْآنَ ،
وَحِينَ تُحَدُّوا إِلَى مُعَارَضَتِهِ ، / سَمِعُوا كَلَاماً لَمْ يَسْمَعُوا قَطُّ مِثْلَهُ ، وَأَنَّهُمْ رَازُوا
أَنْفُسَهُمْ فَأَحْسَبُوا بِالْعَجْزِ عَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمَا يُوَازِيهِ أَوْ يُدَانِيهِ أَوْ يَقَعُ قَرِيباً مِنْهُ = (٢)
لَكَانَ مَحَالاً أَنْ يَدْعُوا مُعَارَضَتَهُ وَقَدْ تُحَدُّوا إِلَيْهِ ، وَقَرَّعُوا فِيهِ ، وَطَوَّلُوا بِهِ ، وَأَنْ
يَتَعَرَّضُوا لِشَبَابِ الْأَسِنَّةِ ، (٣) وَيَقْتَحِبُوا مَوَارِدَ الْمَوْتِ .

دليل الإعجاز
والرد على المعتزلة

29

(١) « وَأَنْ تَسْلُكُ » ، معطوف على ما قبله : « وَذَلِكَ أَنْ تَعْرِفَ » .

(٢) في المطبوعة : « وَأَنَّهُمْ قَدْ رَازُوا » ، وهذه الجملة معطوفة على « سَمِعُوا كَلَاماً » . و « رَازَ »
ما عند فلان يروزه رَوْزاً ، اختبره وامتحنه وجربه حتى يعرف ما يطيق مما لا يطيق ، وما عنده
مما ليس عنده .

(٣) « وَأَنْ يَتَعَرَّضُوا » ، معطوف على قوله : « لَكَانَ مَحَالاً أَنْ يَدْعُوا » . و « شَبَابِ الْأَسِنَّةِ » ، حدّها
وطرفها الذي يصيب فيجرح أو يقتل .

= (١) فقليل لنا : قد سمعنا ما قلتم ، فخبرونا عنهم ، عمّا ذا عجزوا ؟ أعن معاني من دقة معانيه وحسنها وصيحتها في العقول ؟ أم عن ألفاظ مثل ألفاظه ؟ فإن قلتم : « عن الألفاظ » ، فماذا أعجزهم من اللفظ ، أم ما بهرهم منه ؟

= فقلنا : أعجزتهم مزايًا ظهرت لهم في نظمه ، وخصائص صادفوها في سياق لفظه ، / وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها ، (٢) ومجاري ألفاظها ومواقعها ، وفي مضرب كل مثل ، ومساق كل خبر ، (٣) وصورة كل عظة وتبنيه ، وإعلام وتذكير ، وترغيب وترهيب ، ومع كل حجة وبرهان ، وصفة وتبيين = (٤) وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة ، وعشرًا عشرًا ، وآية آية ، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها ، ولفظة ينكر شأنها ، أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه ، أو أخرى وأخلق ، بل وجدوا اتساقًا بهر العقول ، وأعجز الجمهور ، ونظامًا والتئامًا ، وإتقانًا وإحكامًا ، لم يدع في نفس بليغ منهم ، ولو حكّ بيافوخه السماء ، موضع طمع ، حتى خرسّت الألسن عن أن تدعى وتقول ، وتخذيت القروم فلم تملك أن تصول . (٥)

(١) الكلام معطوف بعضه على بعض ، والسياق : « وهى أنا إذا سقنا دليل الإعجاز فقلنا فقليل لنا » . وكذلك ما سيأتى بعده .

(٢) فى « س » : « فى مبادئ » .

(٣) فى « س » : « وسياق كل خبر » .

(٤) « وبهرهم » معطوف على قوله : « أعجزتهم مزايًا » .

(٥) فى المطبوعة : « وخذلت القروم » ، أرجح أنه مصحف . و « نخذى يخذى ، واستخذى » ، خضع واسترخى . و « القروم » جمع « قرم » ، وهو فحل الإبل الذى يترك من الركوب والعمل ، فلا يمسه جبل ، بل يؤدع للفحلة . و « صال الفحل على الناقة » ، وثب عليها وسطابها ليخضعها .

٣٢ - نعم ، فإذا كان هذا هو الذى يُذكَرُ فى جواب السائل ، فَبِنَا أن
 ننظر : ﴿ أَىُّ أَشْبَهُ بِالْفَتَى فى عقله ودينه ، وأزید له فى علمه وبقينه ، ﴾^(١) أن يقلد
 فى ذلك ، ويحفظ مَثْنِ الدليل وظاهر لفظه ، ولا يبحث عن / تفسير المزاي
 والخصائص ما هى ؟ ومن أين كثرت الكثرة العظيمة ، واتسعت الاتساع المجاوز
 لتوسع الخلق وطاقة البشر ؟ وكيف يكون أن تظهر فى ألفاظ محصورة ، وكلم
 معدودة معلومة ، بأن يُؤْتَى ببعضها فى إثر بعض ، لطائف لا يحصرها
 العدد ،^(٢) ولا ينتهى بها الأمد ؟ أم أن يبحث عن ذلك كله ، ويستقصى النظر
 فى جميعه ، ويتبعه شيئاً فشيئاً ، ويستقصيه باباً فباباً ، حتى يعرف كلاً منه
 بشاهده ودليله ، ويعلمه بتفسيره وتأويله ، ويوثق بتصويره وتمثيله ،^(٣) ولا يكون
 كمن قيل فيه :

يَقُولُونَ أَقْوَالاً وَلَا يَعْلَمُونَهَا وَلَوْ قِيلَ : هَاتُوا حَقُّوْا ، لم يُحَقِّقُوا^(٤)

= قد قطع عُذْرَ المتهاون ، ودللت على ما أضع من حظّه ، وهديته
 لرُشده ، وصحّ / أن لا غنى بالعاقل عن معرفة هذه الأمور ، والوقوف عليها ،

(١) فى « ج » : و « أزید له فى يقينه » بإسقاط « علمه » ، وفى « س » : « فى عقله ودينه وبقينه ،
 وأزید له فى علمه » .

(٢) « لطائف » ، فاعل « أن تظهر » .

(٣) فى المطبوعة : « بتصوره » ، و « وَثُقُ يُوْتُقُ وَثاقَةً » ، أى صار محكماً وثيقاً ، وضبطت فى
 « ج » : « يُوْتُقُ » .

(٤) بيت من أبيات لأنس بن أبى آياس = أو : ابن أبى أينس = الدبلى ، يقولها لحارثة بن بدر
 العُدانى لما ولى إمارة سُرُق (موضع بالأهواز) ، ويروى أن أبى الأسود الدؤلى كتب بها إليه ، انظر
 الحيوان ٣ : ١١٦ ، وأمالى الشريف المرتضى ١ : ٣٨٣ - ٣٨٥

والإحاطة بها ، وأنَّ الجهة التي منها يَقْفُ ، ^(١) والسبب الذي به يَعْرِفُ ، استقراءً
كلام العرب وتتبعُ أشعارهم والنظرُ فيها . وإذ قد ثبت ذلك ، فينبغي لنا أن
نبتدىء في بيان ما أردنا بيانه ، ونأخذ في شرحه والكشف عنه .

...

٣٣ - وجملته ما أردتُ أن أبينه لك : أنه لا بدُّ لكل كلامٍ تستحسنه ،
ولفظٍ تستجيده ، من أن يكون لاستحسانك ذلك جهةً معلومةً وعلّةً معقولةً =
وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل ، وعلى صيحة ما ادعيناؤه من ذلك دليل .

استحسان الكلام
كيف يكون

وهو باب من العلم إذا أنت فتحتَه اطَّلعت منه على فوائد جليلة ، ومعانٍ
شريفة ، ورأيتَ له أثراً في الدين عظيماً وفائدةً جسيمة ، ووجدته سبباً إلى
حَسْمٍ كثيرٍ من الفساد فيما يعود إلى التنزيل وإصلاح أنواع من ^(٢) الخلل فيما
يتعلق / بالتأويل ، وإِنَّه لَيُؤْمِنُكَ من أن تغالط في دَعْوَاكَ ، وتدافع عن مغزَاكَ ، ^(٣)
وبريأتِكَ عن أن تستبين هُدًى ثم لا تهْدِي إليه ، ^(٤) وتُدِلُّ بِعِرْفَانٍ ثم لا تستطيع
أن تُدِلَّ عليه = ^(٥) وأن تكون عالماً في ظاهر مقلِّد ، ^(٥) ومستبيناً في صوة شاكٍ
= وأن يسألك السائل عن حُجَّةٍ يَلْقَى بها الخصمَ في آية من كتاب الله تعالى

31

(١) « وأنَّ الجهة » ، معطوف على قوله : « وصحَّ أن لا غنى ... » .

(٢) في « ج » : « عن معنك » .

(٣) في « س » والمطبوعة : « لا تهتدى » ، والصواب ما في « ج » .

(٤) « أدلَّ بعلمه أو بشجاعته مثلاً ، يُدِلُّ إدلالاً ، فحربه وتبجح ، وتباهى . و « العِرْفَان » ،

المعرفة .

(٥) « وأن تكون عالماً » ، معطوف على قوله : « وإنه لَيُؤْمِنُكَ من أن تغالط ... » وأن تكون

عالماً ... ، وكذلك ما بعده في الأسطر الآتية : « وأن يسألك ... » وأن يكون غاية ما لصاحبك .

أو غير ذلك ، فلا ينصرفُ عنك بمَقْنَعٍ = وأن يكون غايةً ما لصاحبك منك أن تُحِيلَه على نفسه ، وتقول : « قد نظرتُ فرأيتُ فضلاً ومزِيَّةً ، وصادفتُ لذلك أَرْيْحِيَّةً ، فأنظر لتعرف كما عرفتُ ، وراجع نفسك ، وأسبرُ وذُقْ ، لتجد مثل الذي وجدتُ » ، فإن عَرَفَ فذاك ، وإلا فبينكما التَّنَاكُرُ ، تنسِبهُ إلى سوء التأمل ، (١) وينسبُك إلى فساد في التخيل .

وإنه عَلَى الجملة بَحْثٌ يَنْتَقِي لك من علم الإعراب خالصه ولبه ، (٢) ويأخذ لك منه أناسي العيون وحبَّاتِ القلوب ، / وما لا يدفعُ الفضلَ فيه دافع ، ولا ينكر رُجْحانَه في موازين العقول مُنْكَر .

٣١

وليس يَتَأَنَّى لِي أن أُعْلِمَك من أوَّل الأمرِ في ذلك آخِرَه ، وأن أُسَمِّي لك الفصول التي في نيتي أن أحررها بمشيئة الله عز وجل ، حتى تكون على علم بها قَبْلَ مَوْرِدِهَا عليك . فاعْمَلْ على أن ههنا فصولاً يجيء بعضها في إثر بعض ، (٣) وهذا أولها .

...

(١) في « ج » : « سوء التأويل » .

(٢) في المطبوعة : « بحيث ينتقى » .

(٣) في « س » : « فاعمل أن ههنا » ، وفي هامش المطبوعة : « في نسخة : فاعلم أن ههنا إلخ » ،

ويعنى فيما أظن ، نسخة بغداد التي يذكرها رشيد رضا في تعليقاته .

فَصْلٌ

تحقيق القول في
البلاغة والفصاحة

٣٤ - في تحقيق القول على « البلاغة » و « الفصاحة » ، و « البيان » و « البراعة » ، (١) وكل ما شاكل (٢٥) ذلك ، مما يُعبّر به عن فضل بعض القائلين على بعض ، من حيث نطقوا وتكلموا ، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراموا أن يُعلّموهم ما في نفوسهم ؛ ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم . (٢)

أول قضية « اللفظ »
عند المعتزلة
وبيان فسادها
32

٣٥ - ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجرى / مجراها ، مما يُفرد فيه اللفظ بالنعته والصفة ، ويُنسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى ، (٣) غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة ، ثم تبرزها في صورة هي أبهى وأزین وأثق وأعجب وأحق بأن تستولى على هوى النفس ، (٤) وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب ، وأولى بأن تُطلق لسان الحامد ، وتُطيل رَغْم الحاسد = ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته ، (٥) وتختار له اللفظ الذي هو أخص به ، وأكشَف عنه وأتم له ، وأحرى بأن يكسبه ثبلاً ، ويُظهر فيه مزية .

(١) انظر الفقرة : رقم : ٢٧

(٢) في هامش المطبوعة : « نسخة : ما في ضمائر » .

(٣) السياق : « لا معنى لهذه العبارات غير وصف الكلام ... » .

(٤) في « س » : « هوى النفس » .

(٥) في « ح » : « تأتي من الجهة » بإسقاط « المعنى » ، وفي المطبوعة : « يُوقى المعنى » بالبناء

للمجهول .

وإذا كان هذا كذلك ، فينبغي أن يُنظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف ، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلام إخباراً وأمرًا ونهياً واستخباراً وتعجباً ، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة ، وبناء لفظة على لفظة = (١) هل يتصور أن يكون بين اللفظتين / تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبها على ما هي مؤسومة به ، (٢) حتى يقال إن « رجلاً » أدل على معناه من « فرس » على ما سُمي به = وحتى يتصور في الاسمين يوضعان لشيء واحد ، (٣) أن يكون هذا أحسن تباً عنه وأبين كشفاً عن صورته من الآخر ، فيكون « الليث » مثلاً أدل على السبع المعلوم من « الأسد » = وحتى (٣٦) أنالو أردنا الموازنة بين لغتين كالعربية والفارسية ، ساغ لنا أن نجعل لفظة « رجل » أدل على الآدمي الذكر من نظيره في الفارسية ؟

٣٢

وهل يقع في وهم وإن جهد ، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان ، من غير أن / يُنظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم ، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة ، وتلك غريبة وحشية ، أو أن تكون حروف هذه أخف ، وأمتزاجها أحسن ، وما يكفد اللسان أبعد ؟

33

وهل تجد أحداً يقول : « هذه اللفظة فصيحة » ، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها ، وفضل مؤانستها لأخواتها ؟

(١) السياق : « فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف هل يتصور » .

(٢) في « س » : « مرسومة » .

(٣) في المطبوعة : « الاسمين الموضوعين » ، وفي الهامش أن في نسخة « يوضعان » .

وهل قالوا : « لفظة متمكنة ، ومقبولة » ، وفي خلافه : « قَلِقَةٌ ، ونابيةٌ ، ومُسْتَكْرَهَةٌ » ، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكّن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما ، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم ، وأن الأولى لم تلتق بالثانية في معناها ، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لِفَقاً للثانية في مؤادها ؟ (١)

٣٦ - وهل تشكّ إذا فكرت في قوله تعالى (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ اْقْبَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) [سورة مود: ١١١] ، فتجلى لك منها الإعجاز ، وبهرك الذي ترى وتسمع (٢) ، أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة ، والفضيلة القاهرة ، إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض ، وأن لم يعرض لها الحُسن / والشرف إلا من حيث لآقت الأولى بالثانية ، والثالثة بالرابعة ، وهكذا ، إلى أن تستقرّ إليها إلى آخرها = وأن (٣٧) الفضل نتائج ما بينها ، وحصل من مجموعها ؟

٣٣

...

٣٧ - إن شككت ، فتأمل : هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت ، لأدّت من الفصاحة ما تؤدّيه وهي في مكانها من الآية ؟ قل : « ابلعى » ، واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وما بعدها ، وكذلك فاعتبر / سائر ما يليها .

34

وكيف بالشك في ذلك ، ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن تُوديت الأرض ، ثم أمرت ، ثم في أن كان النداء « يا » دون « أي » ، نحو « يا أيها الأرض » ، ثم

(١) « اللفق » الشُّقَّة من شققتي الملاءة ، وهما « لِفَقان » ، ماداما متضامّين ، فإذا فُتقت خياطة

الملاءة لا يسميان « لِفَقَيْن » ، ويطلق اسم « اللفقين » ، على الصاحبين المتلازمين .

(٢) « أنك » ، مفعول « تشك » .

إضافة « الماء » إلى « الكاف » ، دون أن يقال : « ابلعى الماء » ، (١) ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها ، نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها ، ثم أن قيل : و « وغيض الماء » ، فجاء الفعل على صيغة « فَعِلَ » الدالة على أنه لم يَغِيضْ إلا بأمرٍ أميرٍ وقُدرةٍ قادرٍ ، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى : « وَقُضِيَ الأَمْرُ » ، ثم ذِكرُ ما هو فائدة هذه الأمور ، وهو : « آسَتَوَتْ عَلَيَّ الْجُودِيَّ » ، ثم إضمار « السفينة » قبل الذِّكر ، كما هو شرطُ الفخامةِ والدلالةِ على عِظَمِ الشَّانِ ، ثم مقابلة « قيل » في الخاتمة « بقيل » في الفاتحة ؟ أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة ، (٢) وتُحْضِرُكَ عند تصوُّرها هيبَةً تحيط بالنفس من أقطارها = (٣) تعلقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموعٌ وحروف تتوالى في النطق ؟ أم كُلُّ ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتِّساقِ العَجِيبِ ؟ فقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً ، أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كَلِمٌ مفردة ، وأن الفضيلة وخلافها ، في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، (٤) وما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ .

...

٣٨ - وما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة (٣٨) تروقك وتؤنسك / في موضع ، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوجحك في موضع آخر ، كلفظ « الأخذع » في بيت الحماسة :

٣٤

اللفظ الواحد يقع مقبولاً ، ومكروها

(١) « دون أن يقال ابلعى » ، ساقط في « ج » .

(٢) في « ج » : « تملؤك روعة » ، وفي « س » : « الإعجاز » ، بلا باء .

(٣) السياق : « أفترى لشيء من هذه الخصائص تعلقاً » .

(٤) في المطبوعة : « وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها » ، وهو غير جيد .

تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُنِي وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتاً وَأُخْدَعَا (١)

وبيت البحترى :

وَأَيْتِي وَإِنْ بَلَّغْتَنِي شَرَفَ الْغِنَى وَأُعْتَقْتُ مِنْ رِقِّ الْمَطَامِيعِ أُخْدَعِي (٢)

35 / فَإِنْ لَهَا فِي هَذَيْنِ الْمَكَانَيْنِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ الْحَسَنِ ، ثُمَّ إِنَّكَ تَتَأَمَّلُهَا فِي بَيْتِ أَبِي تَمَامٍ :

يَا دَهْرُ قَوْمٍ مِنْ أُخْدَعَيْكَ ، فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذَا الْأَتَامَ مِنْ خُرْقِكَ (٣)

فتجد لها من الثقل على النفس ، ومن التنغيص والتكدير ، أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة ، ومن الإيناس والبهجة .

ومن أعجب ذلك لفظة « الشئ » ، فإنك تراها مقبولة حسنة في موضع ، وضعيفة مستكرهة في موضع . وإن أردت أن تعرف ذلك ، فانظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

وَمِنْ مَالِي عَيْنِي مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالدَّمَى (٤)

وقول أبي حية :

(١) البيت للصمة بن عبد الله القشيري ، في شرح حماسة أبي تمام للتبريزي ٣ : ١١٤ ، و « الليت » ، صفحة العنق ، و « الأخدع » عرق في العنق .

(٢) في ديوانه ، فانظره .

(٣) في ديوانه ، فانظره ، و « الخرق » ، الحمق ، وضم الراء قياساً مطرداً .

(٤) في ديوانه ، فانظره ، وقبله متصلاً به :

وَكَمَّ مِنْ قَتِيلٍ لَا يُبَاءُ لَهُ دَمٌ وَمِنْ غَلِقِ رَهْنًا ، إِذَا ضَمَّهُ مِنِي

إِذَا مَا تَقَاضَى الْمَرْءَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لَا يَمَلُّ التَّقَاضِيَا (١)
 فَإِنَّكَ تَعْرِفُ حُسْنَهَا وَمَكَانَهَا مِنَ الْقَبُولِ ، ثُمَّ أَنْظِرْ إِلَيْهَا فِي بَيْتِ الْمُنْتَبِي :
 لَوْ الْفَلَكَ الدُّوَارُ أَبْغَضْتَ سَعِيَهُ لَعَوَّقَهُ شَيْءٌ عَنِ السَّدُورَانِ (٢)
 فَإِنَّكَ تَرَاهَا تَقَلُّ وَتَضُولُ ، بِحَسَبِ نُبْلِهَا وَحُسْنِهَا فِيمَا تَقَدَّمُ .

...

٣٩ - وهذا بابٌ واسعٌ ، فَإِنَّكَ تَجِدُ مَتَى شِئْتَ الرَّجُلِينَ قَدْ اسْتَعْمَلَا
 كَلِمًا بِأَعْيَانِهَا ، (٣) ثُمَّ تَرَى هَذَا قَدْ فَرَعَ السَّمَكَ ، (٣) وَتَرَى ذَلِكَ قَدْ لَصِقَ
 بِالْحَضِيضِ ، فَلَوْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ إِذَا حَسُنَتْ حَسُنَتْ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَفِظٌ ، وَإِذَا
 اسْتَحَقَّتِ الْمَرْيَةَ وَالشَّرْفَ اسْتَحَقَّتْ ذَلِكَ فِي ذَاتِهَا وَعَلَى انْفِرَادِهَا ، دُونَ أَنْ يَكُونَ
 السَّبَبُ فِي ذَلِكَ حَالٌ لَهَا مَعَ أُخْوَاتِهَا الْمُجَاوِرَةِ لَهَا فِي النِّظْمِ ، أَمَّا اخْتِلَافُ بَيْتِهَا الْحَالِ ،
 / وَلِكَانَتْ إِمَّا أَنْ تَحْسُنَ أَوَّلًا ، أَوْ لَا تَحْسُنَ أَوَّلًا .

٣٥

وَلَمْ تَرَ قَوْلًا يَضْطَرِبُ عَلَى قَائِلِهِ حَتَّى لَا يَدْرِي كَيْفَ يُعْبَرُ ، وَكَيْفَ يُورِدُ
 وَيُصْدِرُ ، كَهَذَا الْقَوْلِ . بَلْ إِنْ أَرَدْتَ الْحَقَّ ، فَإِنَّهُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ يُجْرَى بِهِ
 الرَّجُلُ لِسَانَهُ وَيُطْلَقُهُ ، فَإِذَا فَتَشَ نَفْسَهُ ، وَجَدَهَا تَعْلَمُ بِطُلَانِهِ ، / وَتَنْطَوِي عَلَى
 خِلَافِهِ ، ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَقُومُ بِالْحَقِيقَةِ فِي اعْتِقَادِ ، وَلَا يَكُونُ لَهُ صُورَةٌ فِي فُؤَادِ .

36

(١) في ديوانه المجموع .

(٢) في ديوانه ، فراجع . والضمير في « أبغضت » لكافور ، وهو من القصيدة التي قالها في سنة
 ٣٤٨ ، والتي قال فيها أيضاً قصيدته الميمية حين ركبته الحمى ، والتي عرّض فيها بالرحيل عن كافور ،
 وهي قصيدة مدح ، ولكنني أرى أنه كان ينفث في بعضها عمّا في صدره من الغيظ على كافور واستهائه
 به ، ولذلك فأنا أعدُّ لفظ « شيء » هنا مما يكشف عن هذه الاستهانة بكافور ، ولو لحظ الشيخ
 عبد القاهر هذا الملحظ ، لما عدها قليلة ضئيلة ، بل كبيرة موحية بما في نفسه .

(٣) « السّمك » نجم ، وهما « سماكان » الراح والأعزل . و « فرغ السمك » غلاه وجاوزه في
 الارتفاع .

فصل

٤٠ - وما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل ، الفرقُ بين قولنا : « حروف منظومة » ، و « كَلِمٌ منظومة » .
الفرق بين « حروف منظومة » و « كَلِمٌ منظومة »

وذلك أن « نظم الحروف » هو تواليها في النطق ، وليس نظمها بمقتضى عن معنى ، ^(١) ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه . فلو أن واضع اللغة كان قد قال « رِيضَ » مكان « ضرب » ، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد . وأما « نَظْمُ الكَلِمِ » فليس الأمر فيه كذلك ، لأنك تقتفى في نظمها آثار المعاني ، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس . ^(٢) فهو إذن نظمٌ يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو « النظم » الذي معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق . ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشى والتخبير وما ^(٣) أشبه ذلك ، مما يُوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض ، حتى يكون لوضع كلِّ حيثٍ وضعٌ ، علّةٌ تقتضى كونه هناك ، وحتى لو وُضع في مكانٍ غيره لم يصلح .

...

٤١ - والفائدة في معرفة هذا الفرق : أنك إذا عرفتُه عرفت أن ليس الغرضُ بنظم الكَلِمِ ، أن توالى ألفاظها في النطق ، ^(٤) بل أن تناسقت دلالتها

(١) أي ليس واجبا لمعنى اقتضاه .

(٢) في المطبوعة : « على حسب ترتيبها » ، وفي الهامش : « في نسخة : وترتبها على حسب ترتب » .

(٣) في « ج » والمطبوعة : « وكذلك كان عندهم » .

(٤) في « س » : « في التطويل » ، وهي خطأ ظاهراً .

وتلاقت معانيها ، على الوجه الذي اقتضاه العقل . وكيف يُتصوّر أن يُقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق ، بعد أن ثبت أنه نُظِمَّ يُعْتَبَرُ فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وأنه نظير الصياغة والتَّحْبِيرِ والتَّفْوِيفِ والنقش ، (١) وكل ما يقصد به التصوير ، وبعد أن كُنَّا لا نشك في / أن لا حال للفظية مع صاحبها تُعْتَبَرُ / إذا أنت عزلت دلالتها جانباً ؟ وأى مَسَاغٍ للشك في أن الألفاظ لا تستحق من حيث هي ألفاظ ، أن تُنظَّم على وجهٍ دون وجه ؟

٣٦

37

...

٤٢ - ولو فرضنا أن تُنخلع من هذه الألفاظ ، التي هي لغات ، دلالتها ، (٢) لما كان شيء منها أحقّ بالتقديم من شيء ، ولا تُصوّر أن يجب فيها ترتيبٌ ونظم . (٣)

ولو حفظت صبيها شَطَرَ « كتاب العين » أو « الجمهرة » ، من غير أن تُفسّر له شيئاً منه ، وأخذته بأن يضبط صور الألفاظ وهيأتها ، (٤) ويؤدّيها كما يؤدي أصناف أصوات الطيور ، (٥) لرأيته ولا يخطر له ببال أن من شأنه أن يُؤخّر لفظاً ويُقدّم آخر ، بل كان حاله حال من يرمى الحصى ويعدّ الجوز ، اللهم إلا أن تسومه أنت أن يأتي بها على حروف المُعْجَم ليحفظ نسق الكتاب .

...

(١) يقال : « بُرِّدَ مُفَوِّفٌ » ، رقيق فيه خطوط بياض على هيئة الوشي .

(٢) « دلالتها » فاعل « تنخلع » .

(٣) في « س » ، وفي نسخة بغداد وعند رشيد رضا : « ولا تُصوّر » ، وفي المطبوعة : « ولا يتصور » .

(٤) في المطبوعة : « وهيئتها » بالإنفراد .

(٥) في « ج » : « كما يؤدي أصوات الطيور » ، وفي نسخة بغداد (كما أرجح) في هامش المخطوطة : « كما يحكى أصوات الطيور » .

٤٣ - ودليل آخر ، وهو أنه لو كان القصدُ بالنظم إلى اللفظ نفسه ، دون أن يكون الغرضُ ترتيبَ المعاني في النفس ، (١) ثم النطق بالألفاظ على حذوها ، لكان (١) ينبغي أن لا يختلف حال آئين في العلم بحسن النظم أو غير الحسني فيه ، لأنهما يُحسَّنان بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً ، ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئاً يجهله الآخر .

...

٤٤ - وأوضح من هذا كله ، وهو أن هذا « النظم » الذي يتوابعه البُلغاء ، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله ، صنعةٌ يُستعان عليها بالفكرة لا محالة . وإذا كانت مما يُستعانُ عليها بالفكرة ، (٢) ويُستخرجُ بالروية ، فينبغي أن يُنظر في الفكر ، بماذا تلبس ؟ أبالمعاني أم بالألفاظ ؟ فأى شيء وجدته الذي تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ ، فهو الذي تحدث فيه صنعتهك ، (٣) وتقع فيه صياغتك ونظمتك وتصويرك . فمُحال أن تتفكر في شيء وأنت / لا تصنع فيه شيئاً ، وإنما تصنع في غيره . لو جاز ذلك ، لجاز أن يفكر البناء في الغزل ، ليجعل فكره فيه وصلةً إلى أن يصنع من الآجر ، وهو من الإحالة المفرطة .

٤٥ - فإن قيل : / « النظم » موجودٌ في الألفاظ على كل حال ، ولا سبيل إلى أن يُعقل الترتيب الذي تزعمه في المعاني ، ما لم تنظم الألفاظ ولم تُرتبها على الوجه الخاص .

(١) في « ج » أسقط « في النفس » .

(٢) في المطبوعة : « عليه بالفكرة » .

(٣) في « ج » : « صنيعتك » ، وضبطها .

بيان معنى
« النظم »

38

37

قيل : إن هذا هو الذى يعيد هذه الشبهة جَذَعَةً أَبَدًا ، (١) والذى يَحُلُّهَا : (٢) أن تنظر : أَتَتَّصِرُ أَنْ تَكُونَ مُعْتَبِرًا مَفَكَّرًا فِي حَالِ اللَّفْظِ مَعَ اللَّفْظِ حَتَّى تَضَعَهُ بِجَنْبِهِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَأَنْ تَقُولَ : « هَذِهِ اللَّفْظَةُ إِنَّمَا صَلَّحَتْ هَهُنَا لِكُونِهَا عَلَى صِفَةِ كَذَا » = أَمْ لَا يُعْقَلُ إِلَّا أَنْ تَقُولَ : « صَلَّحَتْ هَهُنَا ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا كَذَا ، وَلِدَلَالَتِهَا عَلَى كَذَا ، وَلِأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ وَالْغُرُضَ فِيهِ يَوْجِبُ كَذَا ، وَلِأَنَّ مَعْنَى مَا قَبْلَهَا يَقْتَضِي مَعْنَاهَا ؟ » .

فإن تصورت الأول ، فقل ما شئت ، وأعلم أن كل ما ذكرناه باطل = وإن لم ⑫ تتصور إلا الثانى ، فلا تخدعن نفسك بالأضاليل ، ودع النظر إلى ظواهر الأمور ، وأعلم أن ما ترى أنه لا بُدَّ منه من ترتب الألفاظ وتواليها على التنظيم الخاص ، (٣) ليس هو الذى طلبته بالفكر ، ولكنه شئ يقع بسبب الأول ضرورةً ، من حيث إن الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني ، فإنها لا محالة تتبع المعاني فى مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً فى النفس ، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً فى النطق . فأما أن تتصور فى الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب ، وأن يكون الفكر فى النظم الذى يتواصفه البلغاء فكراً فى نظم الألفاظ ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على / نسقها ، فباطل من الظن ، ووهم يتخيّل إلى مَنْ

39

(١) « أعاد الشئ جَذَعاً » أى جديداً . وأصل « الجذع » ما قبل الثنى من الهائم ، ويطلق على الشاب من الناس والأثنى « جَذَعَةٌ » ، (رشيد) .

(٢) فى « ج » : « الذى يحله » ، وفى « س » : « والذى يحله عنك » ، وفى هامش المطبوعة : « فى نسخة : يحيله عنك » .

(٣) فى المطبوعة : « ترتيب الألفاظ » .

لا يُوفى النظر حقه . وكيف تكون مفكراً في نظم الألفاظ ، وأنت لا تعقل لها
أوصافاً وأحوالاً إذا عرفت أن حقها أن تُنظم على وجه كذا ؟

...

٤٦ - وما يلبس على الناظر في هذا الموضع ويغلطه ، أنه يستبعد أن
يقال : « هذا كلام قد نُظمت معانيه » ، فالعرف كأنه لم يجر بذلك ، إلا أنهم
وإن كانوا / لم يستعملوا « النظم » في المعاني ، قد استعملوا فيها ما هو بمعناه
ونظير له ، وذلك قولهم : « إنه يرتب المعاني في نفسه ، وينزلها ، ويبنى بعضها على
بعض » ، كما يقولون : « يرتب الفروع على الأصول ، ويتبع المعنى المعنى ،
ويلحق النظير بالنظير » .

ردّ شبهة في
شأن « النظم »

٣٨

وإذا كنت تعلم أنهم قد استعاروا النسج والوشى والنقش والصياغة لنفس
ما استعاروا له « النظم » ، وكان لا يُشكُّ في أن ذلك كله تشبيه وتمثيل يرجع إلى
أمور وأوصاف تتعلق بالمعاني دون الألفاظ ، فمن حَقَّ أن تعلم أن سبيل
« النظم » ذلك السبيل .

...

٤٧ - (١٣) وأعلم أنّ من سبيلك أن تعتمد هذا الفصل حدّاً ، وتجعل
النكت التي ذكرتها فيه على ذكر منك أبدأً ، فإنها عمْد وأصول في هذا
الباب ، (١) إذا أنت مكنتها في نفسك ، وجدت الشبه تنزاح عنك ، والشكوك
تنتفي عن قلبك ، ولا سيما ما ذكرت من أنه لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً

(١) « عمْد » ، جمع « عمْدَة » ، وهو ما يعتمد عليه .

من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً ، وأنت تتوخى الترتيب في المعاني وتُعمِل الفكر هناك ، فإذا تمَّ لك ذلك أتبعته الألفاظ وَقَفَّوت بها آثارها ، وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك ، لم تحتج إلى أن / تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتبُ لك بِحُكْمِ أَنهَا خَدَمٌ للمعاني ، وتابعة لها ، ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس ، علمٌ بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق .

...

فصل

الظلم ، هر
توخى معاني الإعراب

٤٨ - وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك ، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب ، حتى يعلّق بعضها ببعض ، ويبني بعضها على بعض ، وتُجعل هذه بسبب من تلك . هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس .

وإذا كان كذلك ، فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها / بسبب من صاحبها ، ما معناه وما محموله ؟ وإذا نظرنا في ذلك ، علمنا أن لا محمول لها غير أن تُعيد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ، أو تُعيد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر = أو تُتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول ، أو تأكيداً له ، أو بدلاً منه = أو تجيء بأسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفةً أو حالاً أو تمييزاً^(١) أو تتوخى في كلام ④ هو لإثبات معنى ، أن يصير نفيًا أو استنفهاماً أو تمنياً ، فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك = أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر ، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس .

وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يُصنع بها هذا الصنيع ونحوه ، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء ، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته ، بأن بذلك أن الأمر على ما قلناه ، من أن اللفظ تبع

(١) في المطبوعة : « أن يكون الثاني صفة » ، وليست في المخطوطتين ، وأشار في هامش المطبوعة أنها محذوفة في نسخة أخرى .

41 للمعنى في النظم ، وأنَّ الكَلِمَ تترُتبُ في النطق بسبب ترُتبِ معانيها / في النفس ، وأنها لو خَلَّتْ من معانيها حتى تتجرَّد أصواتاً وأصداءَ حروفٍ ، لما وقع في ضميرٍ ولا هَجَسٍ في خاطرٍ ، أن يجبَ فيها ترتيبٌ ونظمٌ ، وأن يُجعلَ لها أمكنةٌ ومنازلُ ، وأنَّ يجبَ النطقُ بهذه قبل النطق بتلك . والله الموفق للصواب .

...

فَصْلٌ

٤٩ - وهذه شُبْهَةٌ أُخْرَى ضَعِيفَةٌ ، عَسَى أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهَا مَتَعَلِّقٌ مِمَّنْ يُقَدِّمُ
 عَلَى الْقَوْلِ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ : وَهِيَ أَنْ يَدَّعَى أَنْ لَا مَعْنَى لِلْفَصَاحَةِ سِوَى التَّلَاوْمِ
 اللَّفْظِيِّ ، وَتَعْدِيلِ مِزَاجِ الْحُرُوفِ حَتَّى لَا يَتَلَقَّى فِي النُّطْقِ حُرُوفٌ تُثْقَلُ عَلَى
 اللِّسَانِ ، كَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْجَاحِظُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَليْسَ قُرْبُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ^(١)

وقول ابن يسير :^(٢)

٤٠ / لَا أُذِيلُ الْأَمَالَ بَعْدَكَ إِنْئِي بَعْدَهَا بِالْأَمَالِ جِدُّ بَخِيلِ
 كَمْ لَهَا مَوْقِفًا بِبَابِ صِدِيقِ رَجَعَتْ مِنْ نَدَاهُ بِالتَّعْطِيلِ
 ⑤ لَمْ يَضِرُّهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، شَيْءٌ وَأَثْنَتْ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسِ ذَهُولِ^(٣)

قال الجاحظ : « فَتَفْقِدُ النِّصْفَ الْأَخِيرَ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ ، فَإِنَّكَ سَتَجِدُ
 بَعْضَ الْأَفَاظِ يَتَبَرَّأُ مِنْ بَعْضٍ » = ^(٤) وَيَزْعَمُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ عَلَى طَبَقَاتٍ ،
 فَمِنْهُ الْمُنْتَهَى فِي الثَّقَلِ الْمُفْرَطِ فِيهِ ، كَالَّذِي مَضَى ، وَمِنْهُ مَا هُوَ أَخْفُ مِنْهُ كَقَوْلِ
 أَبِي تَمَامٍ :

(١) البيان والتبيين ١ : ٦٥

(٢) في « س » : « قول ابن سيرين » ، وهو خطأ صرف ، والشعر لمحمد بن يسير الرياشي ، وهو

في البيان والتبيين ١ : ٦٥ ، ٦٦

(٣) البيان والتبيين ١ : ٦٥ ، ٦٦ . « لَا أُذِيلُ الْأَمَالَ » ، لَا أَهْيِنُهَا ، وَ « التَّعْطِيلِ » ، الْإِهْدَارُ
 وَالْإِبْطَالُ . وَ « عَزْفٌ » ، مَصْدَرٌ « عَزَفْتُ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ عَزْفًا وَعَزُوفًا » ، زَهَدْتُ فِيهِ وَانصَرَفْتُ عَنْهُ .
 وَ « الذَّهُولُ » ، الَّتِي تَنَاسَتْ الشَّيْءَ وَتَغَافَلَتْ عَنْهُ . وَفِي الْمَطْبُوعَةِ : « كَمْ لَهَا مَوْقِفٌ » .
 (٤) « وَيَزْعَمُ » ، مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « وَهِيَ أَنْ يَدَّعَى ... » .

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى جَمِيعاً ، وَمَهْمَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَخِدَى (١)
 أى لا أمدحه بشيءٍ إلا صدَّقنى الناس فيه . (٢)

ومنه ما يكون فيه بعض الكلفة على اللسان ، إلا أنه لا يبلغ أن يُعابَ به صاحبه ويُشهر أمره في ذلك ويُحفظ عليه = (٣) وَيَزْعَمُ أن الكلام إذا سلم من ذلك وصفاً من شوبه ، (٤) كان الفصيح المُشادَ به والمُشار إليه ، (٥) وأن الصفاء أيضاً يكون على مراتب / يعلو بعضها بعضاً ، وأن له غاية إذا انتهى إليها كان الإعجاز .

42

٥ - والذي يُبطل هذه الشبهة ، إن ذهب إليها ذاهب ، أننا إن قصرنا صفة « الفصاحة » على كون اللفظ كذلك ، (٦) وجعلناه المراد بها ، لزمنا أن نُخرج « الفصاحة » من حيز « البلاغة » ، ومن أن تكون نظيرة لها . وإذا فعلنا ذلك ، لم نحُل من أحدٍ أمرين : إما أن نجعله العُمدة في المفاضلة بين العبارتين ولا نُعرج على غيره ، وإما أن نجعله أحد ما تُفاضل به ، ووجهها من الوجوه التي تقتضى تقديم (٧) كلام على كلام . (٧)

(١) البيت في ديوانه ، وروايته عجزه : « معى ، ومتى ما لمته » ، وفي المطبوعة : « معى ، وإذا ما لمته » .

(٢) شرح البيت من « س » ، وحدها .

(٣) « ويزعم » ، معطوف على ما قبله ، انظر التعليق السالف ص : ٥٧ ، رقم : ٤

(٤) « الشوب » ، الخليط الذى يكثر الماء وغيره .

(٥) « أشاد به » ، أثنى عليه ورفع ذكره .

(٦) فى « ج » : « إن اقتصرنا » ، وأسقط أيضاً « كذلك » ، ففسد الكلام .

(٧) فى « ج » : « تقدّم كلام » .

فإن أخذنا بالأول ، لزمنا أن نُقصر الفَضيلةَ عليه حتى لا يكون الإعجاز إلا به وفيه ، ^(١) وفي ذلك ما لا يخفى من الشناعة ، لأنه يؤدي إلى أن لا يكون للمعاني التي ذكروها في حدود البلاغة : من وضوح الدلالة ، وصواب الإشارة ، وتصحيح الأقسام ، وحسن الترتيب والنظام ، والإبداع في طريقة / التشبيه والتمثيل ، والإجمال ثم التفصيل ، ووضع الفصل والوصل موضعهما ، ^{٤١} وتوفية الحذف والتأكيد والتقديم والتأخير شروطهما = ^(٢) مدخل فيما له كان القرآن معجزاً ، حتى يدعى أنه لم يكن معجزاً من حيث هو بليغ ، ولا من حيث هو قول فصل ، وكلام شريف النظم بديع التأليف ، وذلك أنه لا تعلق لشيء من هذه المعاني بتلاؤم الحروف .

= وإن أخذنا بالثاني ، وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه الفضيلة ، وداخلاً في عداد ما يُفاضل به بين كلام وكلام على الجملة ، لم يكن لهذا الخلاف ضرراً علينا ، لأنه ليس بأكثر من أن نعيده إلى « الفصاحة » فنخرجها من حيز « البلاغة والبيان » ، وأن تكون نظيرةً لهما ، وفي عداد ما هو شبيههما من البراعة والجزالة وأشباه ذلك ، مما ينبىء عن شرف النظم / ، وعن ^{٤٣} المزايا التي شرحت لك أمرها ، وأعلمتك جنسها = ^(٣) أو نجعلها اسماً مشتركاً يقع تارةً لما تقع له تلك ، وأخرى لما يرجع إلى سلامة اللفظ مما يثقل على اللسان . وليس واحدٌ من الأمرين بقادح فيما نحن بصددِهِ .

(١) « وفيه » ، ليست في المطبوعة .

(٢) السياق : « أن لا يكون للمعاني مدخل » .

(٣) « أو نجعلها » معطوف على قوله : « أن نعيده إلى الفصاحة » ، والأفعال في هذه الجمل

مبدؤة بالنون ، أما في المطبوعة فهي مبدؤة بالياء ، وهو غير مستقيم .

وإن تعسّف متعسّف في تلاؤم الحروف ، فبلغ به أن يكون الأصل في الإعجاز ، وأخرج سائر ما ذكره في أقسام البلاغة من أن يكون له مدخل أو تأثير فيما له كان القرآن معجزاً ، كان الوجه أن يقال له : إنّه يلزمك ، على قياس قولك ، أن تُجوز أن يكون ههنا نظمٌ للألفاظ وترتيبٌ ، لا على نسقِ المعاني ، ولا على (٤٧) وجهٍ يُقصد به الفائدةُ ، ثم يكون مع ذلك معجزاً . وكفى به فساداً .

...

٥١ - فإن قال قائلٌ : إني لا أجعل تلاؤم الحروف معجزاً حتى يكون اللفظ مع ذلك دالاً ، وذاك أنه إنّما تصعبُ مُراعاةُ التعادل بين الحروف ، إذا احتيج مع ذلك إلى مراعاة المعاني ، كما أنه إنّما تصعبُ مراعاة السجع والوزن ، / وبصعبُ كذلك التجنيس والترصيع ، إذا رُوِيَ معه المعنى .

٤٢

قيل له : فأنت الآن ، إن عقلت ما تقول ، قد خرجت من مسئلتك ، وتركت أن يستحق اللفظ المزيّة من حيث هو لفظ ، (١) وجئت تطلب لصعوبة النظم فيما بين المعاني طريقاً ، وتضع له علة غير ما يعرفه الناس ، وتدعى أن ترتيب المعاني سهل ، وأن تفاضل الناس في ذلك إلى حدٍ ، وأن الفضيلة تزداد وتقوى إذا تُوحى في حروف الألفاظ التعادل والتلاؤم . وهذا منك وهم .

وذلك أنا لا نعلم لتعادل الحروف معنى سوى أن تسلم من نحو ما تجده في بيت أبي تمام :

* كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى *

(١) في «ج» كتب : «من حيث وجئت تطلب» ، أفسد الكلام ، وفي «س» : «من حيث هو لفظ ، وحيث تطلب» ، أفسده أيضاً .

وبيت ابن يسير :

* وَأَثْنْتَ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسِ ذَهُولٍ * (١)

44

وليس اللفظ السليم من ذلك / بِمُعْوِزٍ ، ولا بعزيز الوجود ، ولا بالشيء لا يستطيعه إلا الشاعر المفلق والمخطيب البليغ ، فيستقيم قياسه على السجع والتجنيس ونحو ذلك ، مما إذا رامه المتكلم صَعِبَ عليه تصحيح المعاني وتأدية الأغراض . فقولنا : « أطال الله بقاءك ، وأدام عزك ، وأتم نعمته عليك ، وزاد في إحسانه عندك » ، لفظ سليم مما يكفد اللسان ، وليس في حروفه استكراه ، وهكذا حال كلام الناس في كتبهم ومحاوراتهم ، لا تكاد تجد فيه هذا الاستكراه ، لأنه إنما هو شيء يعرض للشاعر إذا تكلف وتعمّل ، (٢) فأما المرسل نفسه على سجيته ، فلا يعرض له ذلك .

٥٢ - هذا ، والمتعلل بمثل ما ذكرت = من أنه إنما يكون تلاؤم الحروف معجزاً (٤٨) بعد أن يكون اللفظ دالاً ، لأن مراعاة التعادل إنما تصعب إذا احتيج مع ذلك إلى مراعاة المعاني ، إذا تأملت = (٣) يذهب إلى شيء ظريف ، وهو أن يصعب مرآم اللفظ بسبب المعنى ، وذلك مُحالٌ ، لأن الذي يعرفه العقلاء عكس ذلك ، وهو أن يصعب مرآم المعنى بسبب اللفظ ، فصعوبة ما صعب من السجع ، هي / صعوبة عرضت في المعاني من أجل الألفاظ ، وذاك أنه صعب

٤٣

(١) مضي الشعران في ص : ٥٧ ، ٥٨ ، وكتب هنا في « س » : « ابن سيرين » أيضاً ، انظر

ص : ٥٧ ، التعليق رقم : ٢

(٢) في : « س » : « وتعمد » .

(٣) السياق : « والمتعلل بما ذكرت ، يذهب » ، وفي هامش « ج » عند « يذهب » قال :

« أي المتعلل » .

عليك أن توفق بين معاني تلك الألفاظ المسجعة وبين معاني الفصول التي جُعِلَتْ أرداداً لها ، فلم تستطع ذلك إلا بعد أن عدلت عن أسلوب إلى أسلوب ، أو دخلت في ضرب من المجاز ، أو أخذت في نوع من الاتساع ، وبعد أن تلطفت على الجملة ضرباً من التلطف . وكيف يتصور أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى ، وأنت إن أردت الحق لا تطلب اللفظ بحال ، وإنما تطلب المعنى ، وإذا ظفرت بالمعنى ، فاللفظ معك وإزاء ناظرِكَ ؟ وإنما كان يتصور أن يصعب مرام اللفظ من أجل المعنى ، أن لو كنت إذا طلبت المعنى فحصلته ، آحتجت إلى أن تطلب اللفظ على حدة . وذلك محال .

45

٥٣ - هذا ، وإذا توهم متوهم أننا نحتاج إلى أن نطلب اللفظ ، وأن من شأن الطلب أن يكون هناك ، فإن الذي يتوهم أنه يحتاج إلى طلبه ، هو ترتيب الألفاظ في النطق لا محالة . وإذا كان كذلك ، فينبغي لنا أن نرجع إلى نفوسنا فننظر : هل يتصور أن نرتب معاني أسماء وأفعال وحروف في النفس ، ثم يخفى علينا مواقعها في النطق ، حتى نحتاج في ذلك إلى فكر وروية ؟ وذلك ما لا يشك فيه عاقل إذا هو رجع إلى نفسه .

وإذا بطل أن يكون ترتيب اللفظ مطلوباً بحال ، ولم يكن المطلوب (٤٩) أبداً إلا ترتيب المعاني ، وكان معمول هذا المخالف على ذلك ، فقد أضحل كلامه ، وبان أنه ليس لمن حام في حديث المزية والإعجاز حول « اللفظ » ، ورام أن يجعله السبب في هذه الفضيلة ، إلا التسكع في الحيرة ، والخروج عن فاسد من القول إلى مثله . والله الموفق للصواب .

...

٥٤ - فإن قيل : إذا كان اللفظ بمعزل عن المزية التي تنازعنا فيها ، وكانت

٤٤ مقصورةً على المعنى ، فكيف كانت « الفصاحة » / من صفات اللفظ البتة ؟
وكيف امتنع أن يُوصف بها المعنى فيقال : « معنى فصيح ، وكلام فصيح
المعنى » ؟

٤٦ قيل : إنما اختُصَّت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته ، من حيث
كانت عبارة عن كون اللفظ على وصفٍ إذا كان عليه ، دل على المزية التي نحن
في حديثها ، / وإذا كانت لكون اللفظ دالاً ، استحال أن يوصف بها المعنى ،
كما يستحيل أن يوصف المعنى بأنه « دال » مثلاً ، فأعرفه .

...

الرّد على المعتزلي
القاضي عبد الجبار
في مسألة « اللفظ »

٥٥ - فإن قيل : فماذا دعا القدماء إلى أن قسّموا الفضيلة بين المعنى
واللفظ فقالوا : « معنى لطيف ، ولفظ شريف » ، وفخّموا شأن اللفظ وعظّموه
حتى تبعهم في ذلك من بعدهم ، ^(١) وحتى قال أهل النظر : « إن المعاني
لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ » ، ^(٢) فأطلقوا كما ترى كلاماً يُوهم كل من
يُسمعه أن المزية في حاق اللفظ ؟ ^(٣)

(١) في « ج » أسقط : « فقالوا معنى لطيف ولفظ شريف ، وفخّموا شأن اللفظ » ، سهواً .
(٢) « أهل النظر » ، هو المتكلمون ، ويعنى بهم هنا المعتزلة . وقولهم هذا هو نص كلام القاضي
عبد الجبار المعتزلي في كتابه المغنى في الجزء ١٦ : ١٩٩ ، بعنوان : « فصل في الوجه الذي له يقع التفاضل
في فصاحة الكلام ، وبص كلام القاضي هو :
« على أنا نعلم أن المعاني لا يقع فيها تزايد ، فإذا يجب أن يكون
الذي يُعتبر ، التزايد عند الألفاظ التي يعبر بها عنها ، كما ذكرنا » .

هذا ، واعلم أن أكثر ردود عبد القاهر في كتاب دلائل الإعجاز ، هي ردود على مقالة المعتزلة ،
وعلى عبد الجبار خاصة ، فأعرفه ، وسأذكر إثارة عبد القاهر إلى ذلك في مواضعه .

(٣) في هامش « ح » حاشية نصها : « يعنى في اللفظ حقيقة ، مدلك قوله : في حاق اللفظ » .

قيل له : لما كانت المعاني إنما تتبين بالألفاظ ، وكان لا سبيل للمرئب لها والجامع شملها ، إلى أن يُعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره ، إلا بترتيب الألفاظ في نطقه ، تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ، ثم بالألفاظ بحذف « الترتيب » ، ثم أثبتوا ذلك من الوصف والتعب ما أبان الغرض وكشف عن المراد ، كقولهم : « لفظ متمكن » ، يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه = « ولفظ قلق ناب » ، يريدون أنه من أجل أن معناه غير موافق ٥٠ لما يليه ، كالحاصل في مكان لا يصلح له ، فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه = إلى سائر ما يجيء في صفة اللفظ ، (١) مما يُعلم أنه مستعار له من معناه ، وأنهم تحلوه إياه ، بسبب مضمونه ومؤداه .

هذا ، ومن تعلق بهذا وشبهه واعترضه الشك فيه ، بعد الذي مضى من الحُجج ، فهو رجل قد أنس بالتقليد ، فهو يدعو الشبهة إلى نفسه من ههنا وثم . ومن كان هذا سبيله ، فليس له دواء سوى السكوت عنه ، / وتركه وما يختاره لنفسه من سوء النظر / وقلة التدبر .

٤٥

47

...

٥٦ - قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزية ، وأنها من حيز المعاني دون الألفاظ ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك ، بل حيث تنظر بقلبك ، وتستعين بفكرك ، وتعمل رويتك ، وتراجع عقلك ، وتستنتج في الجملة فهمك ، وبلغ القول في ذلك أقصاه ، وانتهى إلى مداه . وينبغي أن نأخذ الآن في تفصيل أمر المزية ، وبيان الجهات التي منها تعرض . وإنه لمرام صعب ومطلب عسير ، (٢) ولولا أنه على ذلك ، لما وجدت الناس بين منكري له من أصله ،

(١) في المطبوعة : « ما يجيء صفة في صفة اللفظ » .

(٢) في « ج » : « مطلبه » ، وفي « س » : « عسير » .

وَمُتَخَيِّلُ لَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ ، (١) وَمَعْتَقِدٌ أَنَّهُ بَابٌ لَا تَقْوَى عَلَيْهِ الْعِبَارَةُ ، وَلَا يُمَلِّكُ فِيهِ إِلَّا الْإِشَارَةَ ، وَأَنَّ طَرِيقَ التَّعْلِيمِ إِلَيْهِ مَسْدُودٌ ، وَبَابُ التَّفْهِيمِ دُونَهُ مَغْلُوقٌ ، وَأَنَّ مَعَانِيكَ فِيهِ مَعَانٍ تَأْتِي أَنْ تَبْرُزَ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَأَنَّ تَدِينَ لِلتَّبْيِينِ وَالتَّصْوِيرِ ، (٢) وَأَنَّ تُرَى سَافِرَةً لَا نِقَابَ عَلَيْهَا ، وَبَادِيَةً لَا حِجَابَ دُونَهَا ، (٣) وَأَنَّ لَيْسَ لِلْوَاصِفِ لَهَا إِلَّا أَنْ يَلُوحَ وَيُشِيرَ ، أَوْ يَضْرِبَ مِثْلًا يَنْبِئُ عَنْ حُسْنٍ قَدْ عَرَفَهُ عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَفَضِيلَةٍ قَدْ أَحْسَسَهَا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتَّبَعَ ذَلِكَ بَيَانًا ، وَيُقِيمَ عَلَيْهِ بَرَهَانًا ، وَيَذَكَّرَ لَهُ عِلَّةً ، وَيُورِدَ فِيهِ حُجَّةً . وَأَنَا أَنْزَلُ لَكَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ وَأَدْرُجُهُ شَيْئًا فَشَيْئًا ، وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِ ، وَأَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ .

...

(١) في المطبوعة : « ومتخيل » ، بالخاء المعجمة .

(٢) في « ج » : « التصور » .

(٣) في المطبوعة : « نادية » ، وفسرها في التعليق بوجه يستغرب !!

٥١ فصل

في اللفظ يُطَلَق والمراد به غير ظاهره

٥٧ - اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفناً لا إلى غاية ، إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين : « الكناية » و « المجاز » .

بيان في الكناية
والمجاز والاستعارة

٥٨ - والمراد بالكناية ما هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني ، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه ورذفه / في الوجود ، (١) فيوميء به إليه ، ويجعله دليلاً عليه ، / مثال ذلك قولهم : « هو طويل النجاد » ، يريدون طويل القامة = « وكثير رَمَادِ القدر » ، يعنون كثير القرى = وفي المرأة : « تؤوم الضحى » ، والمراد أنها مُتَرَفِّةٌ مخدمومة ، لها من يكفيها أمرها ، (٢) فقد أرادوا في هذا كله ، كما ترى ، معنى ، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يرذفه في الوجود ، وأن يكون إذا كان . أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد ؟ وإذا كثرت القرى كثرت رَمَادِ القدر ؟ وإذا كانت المرأة مُتَرَفِّةً لها من يكفيها أمرها ، رَدِفَ ذلك أن تنام إلى الضحى ؟

48

٤٦

٥٩ - وأما « المجاز » ، فقد عوّل الناس في حده على حديث النقل ، وأن كل لفظ نُقِلَ عن موضوعه فهو « مجاز » ، والكلام في ذلك يطول ، وقد ذكرت

(١) في « س » ، وفي نسخة أخرى عند رشيد رضا : « ورادفه » ، وهما بمعنى النابع ، « رذفه يرذفه » تبعه .

(٢) « أمرها » ، أسقطها في « س » .

ما هو الصحيح من ذلك في موضع آخر ، وأنا أقتصر ههنا على ذكر ما هو أشهر منه وأظهر . والاسم والشهرة فيه لشيئين : « الاستعارة » و « التمثيل » . وإنما يكون « التمثيل » مجازاً إذا جاء على حدّ « الاستعارة » .

٦٠ - فالاستعارة : أن تُريد تشبيه الشيء بالشيء ، فتدع أن تفصح بالتشبيه ٥٦ وتظهره ، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيّره المشبه وتجرّيه عليه . تريد أن تقول : رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواءً ، فتدع ذلك وتقول : « رأيت أسداً » .

وضرب آخر من « الاستعارة » ، وهو ما كان نحو قوله :

* إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا * (١)

هذا الضرب ، وإن كان الناس يضمّونه إلى الأوّل حيث يذكرون الاستعارة ، فليسا سواءً . وذاك أنّك في الأوّل تجعل الشيء الشيء / ليس به ، 49 وفي الثّاني للشيء الشيء ليس له .

تفسيرُ هذا : أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، فقد ادّعت في إنسان أنه أسدٌ ، وجعلته إياه ، ولا يكون الإنسان أسداً . وإذا قلت : « إذ أصبحت بيد الشّمال زِمَامُهَا » ، فقد ادّعت / أنّ للشّمال يداً ، ومعلوم أنه لا يكون للريح 4٧ يدٌ .

...

(١) للبيد بن ربيعة ، من معلقته ، وصدره :

* وَغَلَاةِ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقَرَّةً *

٦١ - وههنا أصلٌ يجب ضَبْطُهُ وهو أن جعلَ المشبَّه المشبِّه به على ضربين :

أحدهما : أن تُنزله منزلةَ الشيء تذكره بأمر قد ثَبَّت له ، فأنت لا تحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته ، ^(١) وذلك حيث تُسْقِط ذكر المشبه من البَيِّن ، ^(٢) ولا تذكره بوجه من الوجوه ، كقولك « رأيت أسداً » .

والثاني : أن تجعل ذلك كالأمر الذي يحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته ، وذلك حيث تُجْرِي اسمَ المشبَّه به خَبِراً على المشبِّه ، ^(٣) فتقول : « زيد أسد ، وزيدٌ هو الأسد » = أو تجيء به على وجه يرجع إلى هذا كقولك : « إن لَقَيْتَهُ لَقَيْتَ به أسداً ، وإن لَقَيْتَهُ ليلَقِينِكَ منه الأسد » ، فأنت في هذا كله تَعْمَل في إثبات كونه « أسداً » أو « الأسد » ، وتضع كلامك له . وأما ^(٤) في الأول فثُخْرِجْهُ مُخْرَجَ ما لا يُحْتَاج فيه إلى إثبات وتقرير . والقياس يقتضى أن يقال في هذا الضرب = أعنى ما أنت تعمل في إثباته وتزجيته = : أنه تشبيهٌ على حدِّ المبالغة ، ويقتصر على هذا القدر ، ^(٤) ولا يسمى « استعارة » .

...

٦٢ - وأما « التمثيل » الذي يكون مجازاً لمجئتك به على حدِّ الاستعارة ، فمثاله قولك للرجل يتردد في الشيء بين فعله وتركه : « أراك تقدِّم رجلاً وتؤخر

(١) « التزجية » أصلها الدفع والسوق الرفيق ، وأراد به هنا أن يترقق ويتلطف به حتى يلائم مكانه في المعنى .

(٢) في المخطوطات : « من البين » ، وفي المطبوعة : « من الشيبين » ، وهو لا خير فيه ، ويعنى : من بين الكلام ، ويكثر عبد القاهر من استعمال « البين » بهذا المعنى ، وانظر ما سيأتى في الفقرة رقم : ٧٠ .

(٣) « خبيراً » في المخطوطات ، وفي المطبوعة : « صراحةً » .

(٤) في « س » : « على هذا الحد » .

أخرى» . فالأصل في هذا : أراك في تردّدك كمن يُقدّم رجلاً ويؤخّر أخرى ، ثم
 50 ائْتَصِر / الكلام ، وجُعِل كأنه يقدم الرجل ويؤخّرها على الحقيقة ، كما كان
 الأصل في قولك : « رأيتُ أسداً » ، رأيت رجلاً كالأسد ، ثم جُعِل كأنه الأسد
 على الحقيقة .

وكذلك تقول للرجل يعمل في غير مَعْمَل (١) : « أراك تَنْفِخ في غيرِ
 فَحِم ، وتَخُطُّ على الماء » ، فتجعله في ظاهر الأمر كأنه يَنْفِخ وَيَخُطُّ ، والمعنى
 ٤٨ على أنك في فعلك كمن يفعل ذلك . وتقول للرجل يُعْمِل الحيلة حتى / يُمِيل
 صاحبه إلى الشيء قد كان ياباه ويمتنع منه : « ما زال يفتلُّ في الذُّرَّة والغارِبِ
 حتى بلغ منه ما أراد » ، فتجعله بظاهر اللفظ كأنه كان منه قَتْلٌ في ذِرْوَةٍ
 وغارِبِ ، والمعنى على أنه لم يزل يرفق بصاحبه رِفْقاً يُشْبِه حاله فيه حال الرجل
 يَجِيء إلى البعير الصَّعب فيحُكُّه ويفتِلُّ الشعر في ذروته وغاربه ، حتى يسكن
 ويستأنس ، وهو في المعنى نظير قولهم : « فلان يُقَرِّدُ فلاناً » ، يُعْنَى به أنه يتلطف
 له فِعْلُ الرجل ينزع القُرَاد من البعير لِيُلْدَهُ ذلك ، فيسكُن ويثبَّت في مكانه حتى
 يتمكن من أخذه . وهكذا كُلُّ كلام رأيتهم قد نَحَوْا فيه نَحْوَ التَّمثِيل ، (٢) ثم لم
 يفصحوا بذلك ، وأخرجوا اللفظ مُخْرَجَةً إذا لم يريدوا تمثيلاً .

...

(١) في « ج » والمطبوعة ، بإسقاط « في » ، والمعنى : في غير فائدة ولا جدوى .

(٢) في المطبوعة : « نَحَوْا فيه التَّمثِيل » ، وفي « س » : « به نَحَو التَّمثِيل » .

⑤ فصل

٦٣ - قد أجمع الجميع على أن « الكناية » أبلغ من الإفصاح ، والتعريض أوقع من التصريح ، وأن للاستعارة مزية وفضلاً ، وأن المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة ، إلا أن ذلك ، وإن كان معلوماً على الجملة ، فإنه لا تطمئن نفس العاقل في كل ما يطلب العلم به حتى يبلغ فيه غايته ، وحتى يُغْلغل الفكر إلى زواياه ، وحتى لا يبقى عليه موضع شبهة ومكان مسئلة . فنحن وإن كنا / نعلم أنك إذا قلت : « هو طويل النجاد ، وهو جَمُّ الرماد » ، كان أبهى لمعناك ، وأتبل من أن تدع الكناية وتصرح بالذي تريد . وكذا إذا قلت : « رأيت أسداً » ، كان لكلامك مزية لا تكون إذا قلت : رأيت رجلاً هو والأسد سوء ، في معنى الشجاعة وفي قوة القلب وشدة البطش وأشباه ذلك . وإذا قلت : « بلغني أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى » ، كان أوقع من صريحه الذي هو قولك : بلغني أنك تتردد في أمرك ، وأنت في ذلك كمن يقول : أخرج ولا أخرج ، فتقدم رجلاً وتؤخر أخرى = (١) ونقطع على ذلك حتى لا يُخالجنا شك فيه = (٢) فإنما تسكن أنفسنا تمام / السكون ، إذا عرفنا السبب في ذلك والعلة ، ولم كان كذلك ، وهياًنا له عبارة تُفهم عنّا من تُريد إفهامه . وهذا هو قول في ذلك : (٣)

فصل في الكناية
والاستعارة والتمثيل

51

٤٩

...

(١) السياق : « فنحن وإن كنا نعلم أنك إذا قلت ... كان أوقع من صريحه ... ونقطع على

ذلك » .

(٢) جواب الشرط ، والسياق : « فنحن وإن كنا نعلم فإنما تسكن أنفسنا » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « وهذا هو القول » .

٦٤ - أعلم أن سبيلك أولاً أن تعلم أن ليست المزية التي تثبت بها هذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره ، والمبالغة التي تدعى لها = (١) في أنفس المعاني التي يقصده المتكلم إليها بخبره ، ولكنها في طريق إثباته لها وتقريره إياها .
تفسير هذا : أن ليس المعنى إذا قلنا : « إن الكناية أبلغ من التصريح » ، أنك لما ⑤ كُنيت عن المعنى زدت في ذاته ، بل المعنى أنك زدت في إثباته ، فجعلته أبلغ وأكد وأشد . فليست المزية في قولهم : « جَمُّ الرماد » ، أنه دل على قرى أكثر ، بل أنك أثبت له القرى الكثير من وجهه هو أبلغ ، وأوجبه إيجاباً هو أشد ، وأدعته دعوى أنت بها أنطق ، وبصحتها أوثق .

وكذلك ليست المزية التي تراها لقولك : « رأيت أسداً » ، على قولك : رأيت رجلاً لا يتميز عن الأسد / في شجاعته وجرأته = أنك قد أفدت بالأول زيادة في مساواته الأسد ، بل أن أفدت تأكيداً وتشديداً وقوة في إثباتك له هذه المساواة ، وفي تقريرك لها . (٢) فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته ، بل في إيجابه والحكم به .

٦٥ - وهكذا قياس « التمثيل » ، ترى المزية أبدأ في ذلك تقع في طريق إثبات المعنى دون المعنى نفسه . فإذا سمعتم يقولون : إن من شأن هذه الأجناس أن تكسب المعاني نبلاً وفضلاً ، وتوجب لها شرفاً ، وأن تُفخِّمها في نفوس السامعين ، وترفع أقدارها عند المخاطبين ، فإنهم لا يريدون الشجاعة والقرى وأشياء ذلك من معاني الكلم المفردة ، وإنما يعنون إثبات معاني هذه الكلم لمن تثبت له ويُخبر بها عنه .

(١) السياق : « أن تعلم أن ليست المزية في أنفس المعاني .

(٢) في المطبوعة : « بل أنك أفدت » .

٦٦ - هذا ما ينبغي للعاقل أن يجعله / على ذكرٍ منه أبداً ، وأن يعلم أن
ليس لنا = إذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة = (١) مع معاني الكلم المفردة
شُغِّل ، ولا هي منا بسبيل ، وإنما نَعْمِد إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف
والتركيب . وإذ قد عرفت مكان هذه المزية والمبالغة التي لا تزال تسمعُ بها ، وأنها
في الإثبات دون المُثَبَّت ، فإن لها في كل واحد من هذه الأجناس سبباً وعلّة .

أما « الكناية » ، فإنَّ السببَ في أن كان للإثبات بها مزية لا تكون
للتصريح ، (٢) أن كل عاقل ⑤ يعلم إذا رجع إلى نفسه ، أن إثبات الصفة
بإثبات دليلها ، وإيجابها بما هو شاهد في وجودها ، آكد وأبلغ في الدَّعوى من
أن تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذجاً غفلاً . وذلك أنك لا تدعى / شاهد الصفة
ودليلها إلا والأمر ظاهرٌ معروفٌ ، وبمحيث لا يُشكَّ فيه ، ولا يُظنُّ بالمُخْبِر
التجوزُ والعَلَط .

وأما « الاستعارة » ، فسببُ ما ترى لها من المزية والفخامة ، (٣) أنك إذا
قلت : « رأيتُ أسداً » ، كنت قد تلطَّفت لما أردت إثباته له من فرط
الشجاعة ، حتى جعلتها كالشيء الذي يجب له الثبوت والحصول ، وكالأمر
الذي نُصِبَ له دليلٌ يقطع بوجوده . وذلك أنه إذا كان أسداً ، فواجب أن تكون
له تلك الشجاعة العظيمة ، وكالمستحيل أو الممتنع أن يعرَى عنها . وإذا
صرَّحت بالتشبيه فقلت : « رأيت رجلاً كالأسد » ، كنت قد أثبتتها إثباتاً

(١) السياق : « أن ليس لنا مع معاني الكلم » .

(٢) في « ج » أسقط : « فإن السبب في » وكتب : « وإن كان للإثبات ... » .

(٣) في « ج » : « فيسبب » .

الشيء يترجَّحُ بَيْنَ أن يكون وبين أن لا يكون ، ولم يكن من حديث الوجوب في شيء .

وحكم « التمثيل » ، حكم « الاستعارة » سواءً ، فإنك إذا قلت : « أراك تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى » ، فأوجبت له الصورة التي يُقَطَّعُ معها بالتحجير والتردد ، ^(١) كان أبلغ لا محالة من أن تَجْرِي على الظاهر . فتقول : قد جعلت تتردد في أمرك ، فأنت كمن يقول : أخرج ولا أخرج ، فيُقدِّم رجلاً ويؤخر أخرى .

...

(١) في « س » : « يقع معها التحجير » .

فصل

٦٧ - / أعلم أن من شأن هذه الأجناس أن تجرى فيها الفضيلة ، وأن
تفاوت التفاوت الشديد . أفلا ترى أنك تجد في الاستعارة العامي المبتذل ، (١)
كقولنا : « رأيت أسداً ، ووردتُ بحراً ، ولقيتُ بدرأً » = والخاصي النادر الذي
لا تجده إلا في كلام (٧) الفحول ، ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال ، كقوله :

٥١
الاستعارة وبدائعها

* وسألتُ بأعناقِ المَطيِّ الأباطِحُ * (٢)

أراد أنها سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة ، وكانت سرعة في لين
وسلاسة ، حتى / كأنها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فَجَرَتْ بها . (٣)

54

٦٨ - ومثل هذه الاستعارة في الحسن واللطف وعلو الطبقة في هذه
اللفظة بعينها قول الآخر :

سألتُ عليه شِعَابُ الحَيِّ حِينَ دَعَا أَنصَارَهُ ، بوجوهٍ كالدنانير (٤)

(١) في المطبوعة : « أفلا ترى في الاستعارة » .

(٢) صدر البيت :

* أتحذنا بأطراف الأحاديث بيننا *

وسياتي الشعر بتمامه فيما بعد ، وانظر ما سياتي رقم : ٧٠ .

(٣) « حتى كأنها » ، « حتى » زيادة من « س » وحدها .

(٤) هو لسبيع بن الخطيم التيمي ، يقوله لزيد الفوارس الضبي ، في أبيات ، وينسب أيضاً لمحرز
ابن المكعب ، ولدجاجة بن عبد قيس التيمي ، وهو في الاختيارين ، وفي الوحشيات رقم : ٤٥١ ،
والمؤتلف والمختلف للآمدى : ١١٢ ، وسياتي برقم : ٨٩ ، وفي هامش « ج » : « أصحابه » ، يعني مكان
« أنصاره » .

أراد أنه مُطاع في الحى ، وأنهم يسرعون إلى نصرته ، وأنه لا يدعوهم لحرب أو نازل نخطب ، إلا أتوه وكثروا عليه ، وازدحموا حوالبه ، حتى تجدهم كالسيول تجيء من ههنا وههنا ، وتنصب من هذا المسيل وذلك ، (١) حتى يعص بها الوادى ويطفح منها .

٦٩ - ومن بديع الاستعارة ونادرها ، إلا أن جهة الغرابة فيه غير جهتها في هذا ، قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساً له ، وأنه مؤدب ، وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه ، وقف مكانه إلى أن يعود إليه :

عَوْدَتُهُ فِيمَا أَزُورُ حَبَائِبِي إِهْمَالُهُ ، وَكَذَاكَ كُلُّ مُخَاطِرِي
وَإِذَا أَحْتَبِي قَرْبُوسُهُ بِعَنَانِهِ عَلَّكَ الشَّكِيمَ إِلَى أَنْصِرَافِ الزَّائِرِ (٢)

فالغرابة ههنا في الشبه نفسه ، وفي أن استدرك أن هيئة العنان في موقعه من قربوس السرج ، كاهيئة في موضع الثوب من ركة المحتبى .

٧٠ - وليست الغرابة في قوله :

* وَسَأَلْتُ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحِ * (٣)

على هذه الجملة ، (٤) وذلك أنه لم يُغرب لأن جعل المطى في سرعة

(١) في المطبوعة : أسقط « المسيل » ، وهى في المخطوطتين .

(٢) نسبه ليزيد بن مسلمة ، وفي حاشية على الكامل للمبرد (١ : ٣٥١) أنه « لمحمد بن يزيد ، من ولد مسلمة بن عبد الملك » . و « القربوس » هو جنو سرج الفرس . و « الشكيم » فى لجام الفرس ، هو الحديدة المعترضة فى فم الفرس .

(٣) انظر الفقرة السالفة رقم : ٦٧

(٤) يكتر عبد القاهر من استعمال « على هذه الجملة » ، ويعنى بها الوجه والمعنى والنمط .

سيرها وسهولته كالماء يجرى في الأبطح ، فإن هذا شبه معروف ظاهر ، ولكن الدقة ٥٨ واللفظ في خصوصية أفادها ، (١) بأن جعل « سال » فعلاً للأباطح ، ثم عداه بالباء ، بأن أدخل الأعناق في البين ، (٢) : فقال « بأعناق / المطى » ، ولم يقل : « بالمطى » ، ولو قال : « سالت المطى في الأباطح » ، لم يكن شيئاً .

55

وكذلك الغرابة في البيت الآخر ، ليس في مُطَلِّق معنى « سال » ، ولكن في تعديته بعلى والباء ، وبأن جعله فعلاً لقوله « شعابُ الحى » ، ولولا هذه الأمور كلها لم يكن هذا الحسن . وهذا موضع يدق الكلام فيه .

...

٧١ - وهذه أشياء من هذا الفن :

اليومُ يَوْمَانِ مُدْغِيَّتِ عَنْ بَصْرِي ، نَفْسِي فِدَاؤُكَ ، مَاذَنْبِي فَأَعْتَدِرُ
أَمْسِي وَأَصْبِحُ لَا أَلْقَاكَ ، وَاحْزَنَا ، لَقَدْ تَأَنَّقَ فِي مَكْرُوهِى الْقَدْرُ (٣)

● سوار بن المضرب ، وهو لطيف جداً :

بِعَرَضِ تَنُوقَةِ لِلرَّيْحِ فِيهَا نَسِيمٌ لَا يَرُوعُ التُّرْبَ وَإِنْ (٤)

● بعض الأعراب :

وَلَرَبُّ تَخَصُّمِ جَاهِدِينَ ذَوِي شَدَا تَقْدَى صُدُورُهُمْ بِهَيْثِرِ هَاتِرِ

(١) في « س » وأشار إليها رشيد رضا في نسخة : « الرقة » بدل « الدقة » .

(٢) في المطبوعة : « في البيت » ، وأشار إلى نسخة فيها « البين » ، أيضاً ، وقد سلف بيان مثلها

في الفقرة : ٦١

(٣) في هامش « ج » حاشية لم أحسن قراءتها

(٤) من قصيدة له في الأصمعيات رقم : ٩١ ، وروايته : « بَكَلْ تَنُوقَةَ خَفِيفٌ لَا يَرُوعُ » .

لُدِّ ظَارْتُهُمْ عَلَيَّ مَا سَاءَ لَهُمْ وَخَسَاتُ بَاطِلِهِمْ بِحَقِّ ظَاهِرٍ (١)

المقصود لفظ : « خسأت » . (٢)

● ابن المعتز :

⑤ حَتَّى إِذَا مَا عَرَفَ الصَّيْدَ الضَّارَّ وَأَذِنَ الصُّبْحَ لَنَا فِي الْإِبْصَارِ (٣)

المعنى : حتى إذا تهبأ لنا أن نبصر شيئاً = لما كان تعذُرُ الإبصار منعاً من الليل ، جعل إمكانه عند ظهور الصبح إذناً من الصبح .

● وله :

بِخَيْلٍ قَدْ بُلِيَتْ بِهِ يَكْدُ الْوَعْدِ بِالْحُجَجِ (٤)

● وله :

يُنَاجِينِي الْإِخْلَافُ مِنْ تَحْتِ مَطْلِهِ فَتَخْتَصِمُ الْأَمَالَ وَالْيَأْسُ فِي صَدْرِي (٥)

(١) الشعر لثعلبة بن صعير المازني ، في المفضليات رقم : ٢٤ . وكان في المطبوعة والمخطوطتين « تقدي عُيُوثُهُمْ » ، وهو سهو يفسد الشعر ، فرددته إلى صوابه . و « الشذا » ، حدة الأذى . و « المتر الهاتر » الكلام القبيح . و « تقدي » ، تقذف القدي . و « لد » شديدي الخصومة جمع « لد » . و « ظارتهم » ، عطفتم ، كما تُظَارُ الناقة على فصيلها . و « خسأت » ، دفعت وأمطت .

(٢) هذا السطر غير موجود في المطبوعة .

(٣) ديوان ابن المعتز (استنبول) ٤ : ٢١ . و « الضار » يعني « الضاري » ، وهو الكلب ، وفي المطبوعة : « أنصار » ، وشرحها بما لا غناء فيه .

(٤) ليس في المطبوع من شعره .

(٥) ليس في المطبوع من شعره .

● ومما هو في غاية الحسن ، وهو من الفن الأول ، قول الشاعر أنشده

الجاحظ : (١)

لَقَدْ كُنْتَ فِي قَوْمٍ عَلَيْكَ أَشِحَّةٌ بِنَفْسِكَ ، إِلَّا أَنَّ مَا طَاحَ طَائِحُ
/ يَوَدُّونَ لَوْ نَخَاطُوا عَلَيْكَ جُلُودَهُمْ ، وَلَا تَدْفَعُ الْمَوْتَ النَّفُوسُ الشَّحَائِحُ

٥٣

56

قال : وإليه ذهب بشار في قوله :

وَصَاحِبٍ كَالدُّمْلِ الْمَمِيدِ حَمَلْتُهُ فِي رُقْعَةٍ مِنْ جِلْدِي (٢)

...

٧٢ - ومن سير هذا الباب ، أنك ترى اللفظة المستعارة قد استعيرت في

عدة مواضع ، ثم ترى لها في بعض ذلك ملاحظة لا تجدها في الباقي . مثال ذلك

أنك تنظر إلى لفظة « الجسر » في قول أبي تمام :

لَا يَطْمَعُ الْمَرْءُ أَنْ يَجْتَابَ لُجَّتَهُ بِالْقَوْلِ مَا لَمْ يَكُنْ جِسْرًا لَهُ الْعَمَلُ (٣)

وقوله :

بَصُرْتُ بِالرَّاحَةِ الْعُظْمَى فَلَمْ تَرَهَا تُنَالِ إِلَّا عَلَى جِسْرٍ مِنَ التَّعَبِ (٤)

فترى لها في الثاني حسناً لا تراه في الأول ، ثم تنظر إليها في قول ربيعة الرقي :

(١) في البيان والتبيين ١ : ٥٠ ، وقال : « ذهب إلى قول الأعرس الشاعر » ، وأنشد البيتين ،

وشعره هذا نقله أيضاً السهيلي في الروض الأنف ١ : ١٧٥

(٢) في البيان ١ : ٥٠ ، وفي ديوان بشار المطبوع .

(٣) في ديوانه ، وروايته : « أن يجتأب غمرته » ، ويروى : « ويجتاز غمرته » ، و « احتساب

الأرض وحاسها » ، قطعها واحترقها ونفذ منها .

(٤) في ديوانه ، وروايته « بالراحة الكبرى » ، وهي كذلك في « س » .

قُولِي نَعَمْ ، وَنَعَمْ إِنْ قُلْتِ وَاجِبَةٌ قَالَتْ : عَسَى ، وَعَسَى جَسْرٌ إِلَى نَعَمْ^(١)
فترى لها لطفاً وخِلاَبَةً وحُسناً ليس الفضلُ فيه بقليل .^(٢)

...

٧٣ - ٦٠ وما هو أصلٌ في شرف الاستعارة ، أن ترى الشاعر قد جمع
بين عدّة استعاراتٍ ، قصداً إلى أن يُلحِقَ الشكْلَ بالشكْل ، وأن يُتِمَّ المعنى
والشُّبْهَ فيما يريد ، مثاله قوله امرئ القيس :

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أُعْجَازًا وَنَاءً بِكَلْكَلِ^(٣)
لما جعل لليل صلباً قد تمطى به ، ثنى ذلك فجعل له أُعْجَازاً قد أَرْدَفَ
بها الصُّلْبَ ، وثلث فجعل له كلكلاً قد ناء به ، فاستوفى له جُمْلَةَ أركان
الشَّخْصِ ، وراعى ما يراه الناظر من سَوَادِهِ ، إِذَا نَظَرَ قُدَّامَهُ ، وَإِذَا نَظَرَ إِلَى
خَلْفِهِ ، وَإِذَا رَفَعَ البَصَرَ وَمَدَّهُ فِي عُرْضِ الجَوِّ .

...

(١) في شعر ربيعة الرقي (مجموع) : ٩٢ ، نقلاً عن طبقات ابن المعتز ١٦٦ - ١٦٩ ، وهو فيها .

قُولِي : نعم ، إنها إن قُلْتِ نافعة ، ليست عَسَى ، وَعَسَى صَبْرٌ إِلَى نَعَمْ
وهو كلامٌ فاسدٌ لا معنى له ، والصواب ما ههنا . وفي هامش المخطوطة أمام هذا البيت : « ومثله
قول أبي العتاهية :

أَتَيْتُمُ غَدَاهُ النَّ لِحَمَّتِهِ جَسْرٌ

الكلام مقطوع ، ولم أقف على شيء من ذلك في شعر أبي العتاهية .

(٢) « الخِلاَبَةُ » ، أن تخْلِبَ المرأة قلب الرجل بالطف القول وأخلبه ، فتأخذه وتسلبه وتذهب

به ، وهو هنا محاز .

(٣) من معلقته الغالية .

[القول في « النظم » وتفسيره] (١)

٧٤ - وأعلم أن ههنا / أسراراً ودقائق ، لا يمكن بيانها إلا بعد أن تُقدّم
 57
 جملة من القول / في « النظم » وفي تفسيره والمراد منه ، (٢) وأى شيء هو ؟
 ٥٤
 وما محصولة ومحصول الفضيلة فيه ؟ فينبغي لنا أن نأخذ في ذكره ، وبيان أمره ،
 تفسير « النظم »
 وأساره ودقائقه
 وبيان المزية التي تُدعى له من أين تأتيه ؟ وكيف تُعرض فيه ؟ وما أسباب ذلك
 وعِللُه ؟ وما المُوجبُ له ؟

وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن « النظم » وتفخيم قدره ،
 والتنويه بذكره ، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه ، ولا قدر لكلام إذا هو لم
 يستقم له ، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ = (٣) وبثهم الحكم بأنه الذي لا تمام
 دونه ، ولا قوام إلا به ، وأنه القطب الذي عليه المدار ، والعمود الذي به
 الاستقلال . وما كان بهذا المحل من الشرف ، وفي هذه المنزلة من الفضل ،
 وموضوعاً هذا الموضع من المزية ، وبالغاً هذا المبلغ من الفضيلة ، كان حري (١١)
 بأن تُوقظ له الهمم ، وتوكل به النفوس ، وتحرك له الأفكار ، وتستخدم فيه
 الخواطر = (٤) وكان العاقل جديراً أن لا يرضى من نفسه بأن يجد فيه سبيلاً إلى
 مزية علم ، وفضل استبانة ، وتلخيص حجة ، (٥) وتحرير دليل ، ثم يُعرض

(١) هذا عنوان زدته ، لأن عليه مدار هذا الكتاب .

(٢) في المطبوعة وحدها : « أن تُعدّ جملة » .

(٣) « وبثهم الحكم » ، معطوف على : « إطباق العلماء » ، و « بث الحكم » ، قطعه

(٤) « وكان العاقل » ، معطوف على قوله : « كان حري » .

(٥) « تلخيص الحجة » ، شرحها وتفسيرها وبيانها ، وانظر مثله في الفقرة رقم : ٢٦

عن ذلك صَفْحاً ، وَيَطْوِي دونه كَشْحاً = (١) وَأَنْ يَرَبَّأَ بِنَفْسِهِ ، وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ
الْأَنْفَةَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي سَبِيلِ الْمُقْلَدِ الَّذِي لَا يُبَيِّنُ حُكْمًا ، (٢) وَلَا يَقْتُلُ الشَّيْءَ
عِلْمًا ، وَلَا يَجِدُ مَا يُبْرِئُ مِنَ الشُّبْهِ ، (٣) وَيَشْفِي غَلِيلَ الشَّاكِّ ، وَهُوَ يَسْتَطِيعُ
أَنْ يَرْتَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ ، وَيُبَيِّنَ مَنْ هُوَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلُ ضَعْفِ
الرَّأْيِ وَقِصَرِ الْهَيْمَةِ مَنْ يَخْتَارُهُ / وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ .

58

٧٥ - أعلم أن ليس « النَّظْمُ » إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه « النظم » هو توخي
« علم النحو » ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي تُهَجَّتْ فلا
تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رُسِمَتْ لك ، (٤) فلا تُخِلَّ بشيء منها .
معاني النحو،
وبيان ذلك

وذلك أنا لا نعلم شيئاً يَتَّبِعُهُ النَّاظِمُ بِنِظْمِهِ غَيْرَ أَنْ يَنْظُرَ فِي وُجُوهِ كُلِّ
بَابٍ وَفُرُوقِهِ ، فَيَنْظُرُ فِي « الْخَبَرِ » إِلَى الْوَجُوهِ الَّتِي تَرَاهَا / فِي قَوْلِكَ : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ »
و « زَيْدٌ يَنْطَلِقُ » ، و « يَنْطَلِقُ زَيْدٌ » و « مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ، و « زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ »
و « الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » و « زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ » ، و « زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ » .

و في « الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ » إِلَى الْوَجُوهِ الَّتِي تَرَاهَا فِي قَوْلِكَ : « إِنْ تَخْرُجُ
أَخْرَجْتُ » و « إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ » و « إِنْ تَخْرُجُ فَأَنَا خَارِجٌ » و « أَنَا خَارِجٌ إِنْ
خَرَجْتُ » و « أَنَا إِنْ خَرَجْتُ خَارِجٌ » .

(١) « وَأَنْ يَرَبَّأَ بِنَفْسِهِ » ، معطوف على قوله : « أَنْ لَا يَرْضَى مِنْ نَفْسِهِ » .

(٢) فِي « س » : « يُبَيِّنُ حُكْمًا » .

(٣) فِي « س » : « مِنَ الشُّبْهِ » .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الَّذِي رَسَمْتَهُ » .

وفي « الحال » إلى الوجوه التي تراها في قولك : « جاءني زيد مسرعاً » ،
وجاءني يُسرِع ، و « جاءني وهو مسرعٌ أو وهو يسرع » و « جاءني قد
أسرع » و « جاءني وقد أسرع » .

فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويجيء به حيث ٦٢ ينبغي له .

= (١) وينظر في « الحروف » التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد
منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه ، نحو أن
يجيء بـ « ما » في نفي الحال ، بـ « لا » إذا أراد نفي الاستقبال ، وبـ « إن » فيما
يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، وبـ « إذا » فيما علم أنه كائن .

= وينظر في « الجمل » التي تُسرِّدُ ، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع
الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع « الواو » من موضع « الفاء » ،
وموضع / « الفاء » من موضع « ثم » ، وموضع « أو » من موضع « أم » ،
وموضع « لكن » من موضع « بل » .

59

= ويتصرف في التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، في الكلام
كله ، (٢) وفي الحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، فيصيب بكل من
ذلك مكانه ، (٣) ويستعمله على الصِّحة وعلى ما ينبغي له .

...

٧٦ - هذا هو السبيل ، فلست بواجب شيئاً يرجع صوابه إن كان
صواباً ، وخطؤه إن كان خطأ ، إلى « النظم » ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو

(١) « وينظر » معطوف على قوله في أول الفقرة : « ... أن ينظر في وجوه كل باب » ، وكذلك
ما سيأتي بعده .

(٢) في نسخة عنه رشيد رضا : « وينظر » بدل « يتصرف » .

(٣) في المطبوعة : « فيضع كلاً مك » ، وعند رشيد رضا في نسخة ، كما في المخطوطتين .

معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه = أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، وأستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاماً قد وُصِفَ بصحةٍ نَظْمٍ أو فساده ، أو وصف بمزيةٍ وفضلٍ فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل ، إلى معانى النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه .

...

٥٦ ٧٧ - هذه / جملة لا تزداد فيها نظراً ، إلا ازدادت لها تصوراً ، وازدادت عندك صحة ، وازددت بها ثقة . وليس من أحد تحركه لأن يقول في أمر « النظم » شيئاً ، إلا وجدته قد اعترف لك بها أو ببعضها ، ووافق فيها ذرى ذلك أو لم ١٣ يدر . ويكفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه حيث ذكروا فساد « النظم » ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلِكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ^(١)
وقول المتنبي .

وَلَدَا أَسْمُ أَعْطِيَةِ الْعُيُونِ جُفُونُهَا مِنْ أَنَّهَا عَمَلُ السُّيُوفِ عَوَامِلُ^(٢)
وقوله :

وَالطِّيبُ أَنْتَ إِذَا أَصَابَكَ طِيبُهُ ، وَالْمَاءُ أَنْتَ إِذَا آغْتَسَلْتَ الْعَاسِلُ
/ وقوله :

وَفَاؤُكُمْ كَالرَّبِيعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهُ بَانَ تُسْعِدَا ، وَالذَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهُ

(١) في ديوانه .

(٢) الشعر الآتي كله في ديوانه .

وقول أبي تمام :

ثَانِيهِ فِي كَيْدِ السَّمَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ كَأَثْنَيْنِ ثَانٍ إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ (١)

وقوله :

يَدِي لِمَنْ شَاءَ رَهْنٌ لَمْ يَذُقْ جُرْعاً مِنْ رَاحَتِكَ دَرَى مَا الصَّابُ وَالْعَسَلُ

= (٢) وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سوء

التأليف ، أن الفسادَ والخللَ كانا من أن تعاطى الشاعرُ ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب ، وصنع في تقديم أو تأخير ، أو حذف وإضمار ، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ ولا يصحُّ على أصول هذا العلم . وإذا ثبت أن سببَ فساد النظم واختلاله ، أن لا يُعمل بقوانين هذا الشأن ، ثبت أن سبب (٦٤) صحته أن يُعمل عليها = ثم إذا ثبت أن مُستتَبَطَ صحته وفساده من هذا العلم ، ثبت أن الحكم كذلك في مزيتته والفضيلة التي تعرض فيه ، وإذا ثبت جميع ذلك ، ثبت أن ليس هو شيئاً غير تَوْحَى معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين الكَلَم ، (٣) والله / الموفق للصواب .

٥٧

...

٧٨ - وإذ قد عرفت ذلك ، فأعتمد إلى ما توأصفوه بالحسن ، (٤)

شواهد على
محاسن « النظم »

(١) الشعر كله في ديوانه .

(٢) سياق الكلام : « فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق ... وفي نظائر ذلك مما وصفوه أن الفساد والخلل » .

(٣) من أول قوله : « وإذا ثبت جميع ذلك ... » إلى هنا ، ساقط من « س » .

(٤) في « ج » : « توأصفه » ، سهو ناسخ .

وتشاهدوا له بالفضل ، ثم جعلوه كذلك من أجل « النظم » خصوصاً ، دون غيره مما يُستحسن له الشعر أو غير الشعر ، من معنى لطيف أو حكمة أو أدب أو استعارة أو تجنيس أو غير ذلك مما لا يدخل في النظم ، وتأمله ، (١) فإذا رأيتك قد ارتحت واهترزت واستحسننت ، فأنظر / إلى حركات الأريحية مم كانت ؟ وعندما ذا ظهرت ؟ فإنك ترى عياناً أن الذي قلت لك كما قلت . اعمد إلى قول البحتري :

بَلَوْنَا ضَرَائِبَ مَنْ قَدْ تَرَى فَمَا إِنْ رَأَيْنَا لِفَتْحِ ضَرِيْبًا
هُوَ الْمَرْءُ أَبَدَتْ لَهُ الْحَادِثَا ثُ عَزْمًا وَشِيكًا وَرَأْيَا صَلِيْبًا
تَنْقَلُ فِي خُلُقِي سُودِدٍ سَمَاحًا مُرَجِّي وَبَاسًا مَهِيْبًا
فَكَالسَيْفِ إِنْ جِئْتَهُ صَارِيْحًا ، وَكَالْبَحْرِ إِنْ جِئْتَهُ مُسْتَشِيْبًا (٢)

فإذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك ، ووجدت لها اهتزازاً في نفسك ، فعُد فانظر في السبب واستقص في النظر ، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قَدَمٌ وَأَخْر ، وَعَرَّفٌ وَنَكَّر ، وَحَذَفٌ وَأَضْمَر ، وَأَعَادَ وَكَّرر ، وَتَوَخَّى عَلَى الْجُمْلَةِ وَجْهًا مِنَ الْوَجُوهِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا « عِلْمُ النَّحْوِ » ، فَأَصَابَ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ ، ثُمَّ لَطَّفَ مَوْضِعَ صَوَابِهِ ، وَأَتَى مَا تَنبِئُ بِهُ الْفَضِيلَةُ .

أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله : « هُوَ الْمَرْءُ أَبَدَتْ لَهُ الْحَادِثَاتُ »
= ثم قوله : « تَنْقَلُ فِي خُلُقِي سُودِدٍ » بتنكير « السُّودِدِ » وإضافة « الخلقين »

(١) السياق : « فاعمد إلى ما توأصفوه وتأمله » .

(٢) في ديوانه ، في الفتح بن خاقان . « الضرائب » جمع « ضريبة » ، وهي الطبيعة والخلق .
و « الضريب » ، المثل والشبيه . و « المستيب » طالب الثواب .

إليه = ثم قوله : « فكالسيف » ٦٥ وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ ، لأن المعنى لا مَحَالَة : فهو كالسيف = ثم تكريه « الكاف » في قوله : « وكالبحر » = ثم أن قَرَنَ إلى كل واحد من التشبيهين شرطاً جوابه فيه = ثم أن أخرج من كل واحد من الشرطين / حالاً على مثال ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله « صارخاً » هناك « ومستثياً » ههنا ؟ لا ترى حسناً تنسيبه إلى النظم ليس سببه ما عددت ، أو ما هو في حكم ما عددت ، فأعرف ذلك .

٥٨

٧٩ - وإن أردت أظهر أمراً في هذا / المعنى ، فانظره إلى قول إبراهيم بن

62

العباس :

فَلَوْ إِذْ تَبَادَهَرْتُ ، وَأُنْكِرَ صَاحِبٌ ، وَسُلْطَ أَعْدَاءٌ ، وَغَابَ نَصِيرٌ
تَكُونُ عَنِ الْأَهْوَاذِ دَارِي بِنَجْوَةٍ ، وَلَكِنْ مَقَادِيرٌ جَرَتْ وَأُمُورٌ
وَإِنِّي لِأَرْجُو بَعْدَ هَذَا مُحَمَّدًا لِأَفْضَلِ مَا يُرْجَى أَخٌ وَوَزِيرٌ (١)

فإنك ترى ما ترى من الرونق والطلاوة ، ومن الحسن والحلاوة ، ثم تتفقد السبب في ذلك ، فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو « إذنباً » على عامله الذي هو « تكون » ، وأن لم يقل : فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذنباً دهر = ثم أن قال : « تكون » ، ولم يقل « كان » = ثم أن نكر الدهر ولم يقل : « فلو إذنباً الدهر » = ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بعد = ثم أن قال : « وأنكرت صاحبا » ولم يقل : « وأنكرت صاحبا » = لا ترى في البيتين الأولين شيئاً غير الذي عدته لك تجعله حسناً في « النظم » ، وكله من معاني النحو كما ترى . وهكذا السبيل أبداً في كل حسن ومزية رأيتهما قد نُسبوا إلى « النظم » ، وفضل وشرف أحيل فيهما عليه .

(١) في ديوانه (الطرائف الأدبية) : ١٣٢ ، يقوله للوزير محمد بن عبد الملك الزيات .

فَصْلٌ

①٦ « في أن هذه المزايَا في النظم ، بحسب المعاني والأغراض التي تُؤمُّ » (١)

٨٠ - وإذ قد عرفت أن مدار أمر « النظم » على معاني النحو ، وعلى بيان محاسن النظم الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فأعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها = ثم أعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تُعرض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَع لها الكلام ، / ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض .

٥٩ تفسير هذا : أنه ليس إذا راقك التنكير في « سوِّد » من قوله / « تنقل في خلقي سوِّد » ، (٢) وفي « دهر » من قوله : « فلو إذ نَبَا دهرٌ » ، (٣) فإنه يجب أن يروك أبدأ وفي كل شيء = ولا إذا استحسنت لفظ ما لم يُسمَّ فاعله في قوله « وأُنكِرَ صاحب » ، (٣) فإنه ينبغي أن لا تراه في مكان إلا أعطيته مثل استحسانك ههنا = بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضوع ، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤمُّ . وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تُعملُّ منها الصور والنقوش ، فكما أنك ترى الرجل قد تهَدَّى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج ، إلى ضرب من التخير

(١) هذا السطر كله ، ليس في « ج » ، ولا « س » .

(٢) انظر الفقرة رقم : ٧٨

(٣) انظر الفقرة رقم : ٧٩

والتدبر في أنفُس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجها لها وترتيبه إياها ، إلى ما لم يتهدد إليه صاحبه ، (١) فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب ، وصورته أغرب ، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيها معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول « النظم » .

...

٨١ - (٦٧) وأعلم أن من الكلام ما أنت ترى المزية في نظمه والحسن ، كالأجزاء من الصبغ تتلاحق وينضم بعضها إلى بعض حتى تكثر في العين ، فأنت لذلك لا تكبر شأن صاحبه ، ولا تقضى له بالحدق والأستاذية وسعة الذرع وشدة المنة ، (٢) حتى تستوفى القطعة وتأتي على عدة أبيات . وذلك ما كان من الشعر في طبقة ما أنشدتك من أبيات البحري ، (٣) ومنه ما أنت ترى الحسن يهجم عليك منه دفعة ، ويأتيك منه ما يملأ العين ضرباً ، (٤) حتى تعرف من البيت الواحد مكان الرجل من الفضل ، وموضعه من الحدق ، وتشهد له بفضل المنة وطول الباع ، وحتى تعلم ، إن لم تعلم القائل ، أنه من قبيل شاعر فحل ، (٥) وأنه / خرج من تحت يد صنّاع ، وذلك ما إذا / أنشدته وضعت فيه اليد على شيء فقلت : هذا ، هذا ! وما كان كذلك فهو الشعر

صفة « النظم »

64

٦٠

(١) في « س » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « إلى ما لم يكن يتهدى إليه » .

(٢) « المنة » ، القوة والضبط .

(٣) انظر رقم : ٧٨

(٤) في المطبوعة : « غرابة » ، وفي المخطوطتين ، ونسخة أخرى عند رشيد رضا ، كما أثبت .

و « ضربة » ، دفعة واحدة .

(٥) في المطبوعة : « من قبل » .

الشاعر ، (١) والكلام الفاخر ، والنمط العالى الشريف ، والذي لا تجده إلا في شعر الفحول البزل ، (٢) ثم المطبوعين الذين يُلهَمون القول إلهاماً .

٨٢ - ثم إنك تحتاج إلى أن تستقرى عدّة قصائد ، بل أن تفلّى ديواناً من الشعر ، (٣) حتى تجمع منه عدّة أبيات . وذلك ما كان مثل قول الأول ، وتمثّل به أبو بكر الصديق رضوان الله عليه حين أتاه كتاب خالد بالفتح في هزيمة الأعاجم :

تَمَنَّا لِيَلْقَانَا بِقَوْمٍ تَحَالَ بِيَاضَ لَأَمِهِمُ السَّرَابَا (٤)
 ① فَقَدْ لَاقَيْتَنَا فَرَأَيْتَ حَرْبًا عَوَانًا تَمْنَعُ الشَّيْخَ الشَّرَابَا (٥)

انظر إلى موضع « الفاء » في قوله :

* فقد لاقيتنا فرأيت حرباً *

(١) في المطبوعة : « فهو شعر الشاعر » ، وليس لشيء .

(٢) « البزل » جمع « بازل » ، وهو البعير بشق نابه ويزل عند دخوله في السنة التاسعة ، وتستحكم قوته .

(٣) مستعار للتفتيش والتنقيب ، من « قلبي الشعر » ، بحثاً عن القمل الدقيق وصيغته .

(٤) هذا من شعر الصحابي زياد بن حنظلة التميمي الذي بعثه رسول الله ﷺ إلى قيس بن عاصم والزبرقان بن بدر ليتعاونوا على مسيلمة وطليحة والأسود . وشهد مع أبي بكر حرب مانعي الزكاة يوم الأبرق ، فقال زياد :

ويوم بالأبارق قد شهدنا على ذبيان يلتهب التهباً
 أتيانهم بداهية نسوف مع الصديق إذ ترك العتاباً

والخبر كله في تاريخ الطبري ٣ : ٢٢٢ - ٢٢٥ ، وفيه البيتان اللذان ذكرتهما آنفاً . أما الذي أنشده عبد القاهر فقد أنسيه مكانه ومكان أبيات زياد بن حنظلة .

(٥) « اللأم » ، جمع « لأمة » ، وهي أداة الحرب من دِرْع وبيضة وسلاج .

● ومثل قول العباس بن الأحنف :

قَالُوا خُرَاسَانَ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا ، ثُمَّ الْقُفُولُ ، فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَ (١)
 أنظر إلى موضع « الفاء » و « ثم » قبلها .

● ومثل قول ابن الدُمَيْنَةَ : (٢)

أَبِينِي أَفَى يُمْنَى يَدِيكَ جَعَلْتَنِي فَأَفْرَحَ ، أُمَّ صَبَّرْتَنِي فِي شِمَالِكِ
 أَيْبْتُ كَأَنِّي بَيْنَ شَيْئَيْنِ مِنْ عَصَا حِذَارِ الرَّدَى ، أَوْ خَيْفَةً مِنْ زِيَالِكِ
 تَعَالَلْتُ كَى أَشْجَى ، وَمَا بِكَ عِلَّةٌ ، تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتِ بِذَلِكَ (٣)
 انظر إلى الفصل والاستئناف في قوله : « تريدين قتلي ، قد ظفرت بذلك » .

● ومثل قول أبي حفص الشطرنجى ، وقاله على لسان عُلَيَّةِ أخت

الرَّشِيدِ ، وقد كان الرشيد عتب عليها :

لَوْ كَانَ يَمْنَعُ حُسْنُ الْفِعْلِ صَاحِبَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَنْبٌ إِلَى أَحَدٍ
 كَانَتْ عُلَيَّةُ أُبْرَى النَّاسِ كُلِّهِمْ مِنْ أَنْ تُكَافَأَ بِسُوءِ آخِرِ الْأَيْدِ
 / مَا أَعْجَبَ الشَّيْءَ تُرْجُوهُ فَتَحْرَمَهُ ا قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُ أَنِّي قَدْ مَلَأْتُ يَدِي (٤)

٦١
 65

(١) في ديوانه : حين خرج مع الرشيد إلى خراسان ، وفي هامش « ج » حاشية خفية الخط لم أحسن قراءتها .

(٢) في « ج » ، « ابن دُمَيْنَةَ » ، غير معرف .

(٣) في ديوانه ، و « الزِيَالِ » ، الفراق ، « زايله مزايلة وزِيَالَا » ، فارقه .

(٤) أبو حفص الشطرنجى ، شاعر عليّة بنت المهدي ، والشعر في الأغاني (الهيئة) ٢٢ : ٤٨ ، وأسقط الشيخ رحمه الله بيتاً يقوم عليه معنى البيت الرابع ، وهو :

مَالِي إِذَا غِبْتُ لَمْ أَذْكَرْ بَوَاحِدَةٍ ؟ وَإِنْ سَقِمْتُ فَطَالَ السُّقْمُ لَمْ أَعِدْ

انظر إلى قوله : « قد كنت أحسب » وإلى مكان هذا الاستئناف .

● ومثَل قول أبي دُوَاد :

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَحْوَذِيُّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ
 ٦٩ سَلَهَبٌ شَرَجَبٌ ، كَانَ رَمَاحاً حَمَلْتُهُ ، وَفِي السَّرَاةِ دُمُوجُ^(١)

انظر إلى التنكير في قوله « كأن رماحاً » .

● ومثَل قول ابن البواب :

أَتَيْتَكَ عَائِداً بِكَ مِنْ لَمَّا ضَاقَتِ الْحَيْلُ
 وَصَيَّرَنِي هَوَاكَ وَبِسَى لِحَيْنِي يُضْرَبُ الْمَثَلُ
 فَإِنْ سَلِمْتَ لَكُمْ نَفْسِي فَمَا لَأَقِيثُهُ جَلَلُ
 وَإِنْ قَتَلَ الْهَوَى رَجُلًا ، فَإِنِّي ذَلِكَ الرَّجُلُ^(٢)

انظر إلى الإشارة والتعريف في قوله : « فإني ذلك الرجل » .

● ومثَل قول عبد الصمد :

مُكْتَنَّبٌ ذُو كَبِيدٍ حَرِّي تَبْكِي عَلَيْهِ مُقَلَّةٌ عَبْرِي
 يَرْفَعُ يُمَنِّاهُ إِلَى رَبِّهِ يَدْعُو ، وَفَوْقَ الْكَبِيدِ الْيُسْرِي^(٣)

(١) في ديوانه (دراسات في الأدب العربي) : ٢٩٩ ، يصف فرساً ، « أحوذِيُّ » ، خفيف سريع العدو ، « ذو ميعة » ، ذو نشاط في حُضْرِهِ وعدوه ، « إضريحُ » ، جواد كثير العرق ، وهو مما يُحمد في الخيل . « سلهب » ، طويل على وجه الأرض . و « شرجب » ، طويل القوائم عارى أعالي العظام . و « السراة » ، الظهر . و « دُموج » ملاءة واجتماع وإحكام .

(٢) نسبه هنا لابن البواب ، ونسبه في الأغاني ٦ : ١٦٨ ، ١٦٩ (الدار) ، لسليم بن سلام الكوفي المغني صاحب إبراهيم الموصلي ، ونسبه المرزباني في نور القبس : ٨٧ إلى يزيد بن عبد الله بن يحيى بن المبارك .

(٣) هو « عبد الصمد بن المعدل » ، والشعر في ديوانه المجموع ، وهي في الزهرة ١ : ٢٤ ، =

انظر إلى لفظة : « يدعو » وإلى موقعها .

● ومثّل قول جرير :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِبُرْقَةِ الرُّوحَانِ إِذْ لَا نَبِيْعُ زَمَانَنَا بِزِمَانِ
صَدَعِ العَوَانِي ، إِذْ رَمَيْنَ ، فُوَادَةَ صَدَعِ الزُّجَاجَةِ ، مَا لِدَاكِ تَدَانِ (١)

انظر إلى قوله : « ما لداك تدان » ، وتأمل حال هذا الاستئناف .

= ليس من بصير عارف بجوهر الكلام ، حساس متفهم لسير هذا الشأن ، يُنشد أو يقرأ هذه الأبيات ، إلا لم يلبث أن يضع يده في كل بيت منها على الموضوع / الذي أشرت إليه ، يعجب ويعجب ويكبر شأن المنزلة فيه والفضل .

66

...

= منسوباً إلى ماني ، أربعة أبيات ، هذان ثم بعدهما :

يَتَقَى إِذَا كَلَّمْتُهُ بَاهِتاً وَنَفْسُهُ مِمَّا هِ سَكْرَى
تُحْسِبُهُ مُسْتَمِعاً نَاصِتاً وَقَلْبُهُ فِي أُمَّةٍ أُخْرَى

(١) في ديوانه

فصل

⑦ « في النظم يتحد في الوضع ، ويدق فيه الصنع » (١)

شواهد أخرى
على دقة النظم
٦٢

٨٣ - وأعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ، ويعمض / المسلك ، في توخي المعاني التي عرفت : أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ، ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول ، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا ، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع يمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك . نعم ، وفي حال ما يُنصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين . وليس لِمَا شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره ، وقانون يحيط به ، فإنه يجيء على وجوه شتى ، وأنحاء مختلفة .

● فمن ذلك أن تزوج بين معنيين في الشرط والجزاء معا ، كقول
البحترى :

إذا ما نهى النَّاهِي فلجَّ بِي الهَوَى ، أصبَّحتُ إلى الوَاشِي فلجَّ بِهَا الهَجْرُ (٢)
وقوله :

إذا آحتربت يوماً ففاضت دماؤها ، تذكرت القربى ففاضت دموعها
فهذا نوع .

● ونوع منه آخر ، قول سليمان بن داود القضاعي :

(١) هذا السطر ليس في المخطوطتين « ج » ، و « س » .

(٢) الشعر والذي بعده في ديوانه .

فَبَيْنَا الْمَرْءَ فِي عَالِيَاءِ أَهْوَى ، وَمُنْحَطُّ أُتِيحَ لَهُ أَعْتِلَاءُ
وَبَيْنَا نِعْمَةً إِذْ حَالَ بُؤْسٌ ، وَبُؤْسٌ إِذْ تَعَقَّبَهُ تَرَاءُ (١)

• ونوع ثالث وهو ما كان كقول كثير :

وَإِنِّي وَتَهْيَامِي بَعْرَةَ بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتْ
لَكَ لِمُرْتَجِي ظِلَّ الْغَمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأْتُ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتْ (٢)

⑦١ • وكقول البحتري :

لَعَمْرُكَ إِنَّا وَالزَّمَانُ كَمَا جَنَّتْ عَلَى الْأَضْعَفِ الْمَوْهُونِ غَادِيَةَ الْأَقْوَى (٣)

• / ومنه «التقسيم» ، وخصوصاً إذا قَسِمَتْ ثم جمعت ، كقول حسان :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضُرُّوا عَدُوَّهُمْ أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ تَفْعُوا
سَجِيَّةً تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ ، إِنَّ الْخَلَائِقَ ، فَأَعْلَمَ ، شَرُّهَا الْبِدْعُ (٤)

• / ومن ذلك ، وهو شيء في غاية الحسن ، قول القائل :

لَوْ أَنَّ مَا أَنْتُمْ فِيهِ يَدُومُ لَكُمْ ظَنَنْتُ مَا أَنَا فِيهِ دَائِمًا أَبَدًا
لَكِنْ رَأَيْتُ اللَّيَالِيَّ غَيْرَ تَارِكَةٍ مَا سَرَّ مِنْ حَادِثٍ أَوْ سَاءَ مُطْرِدًا
فَقَدْ سَكَنْتُ إِلَى أَنِّي وَأَنْتُمْ سَنَسْتَجِدُّ بِخِلَافِ الْحَالَتَيْنِ غَدًا (٥)

(١) لا أعرف الشاعر .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه . في المطبوعة ، وفي المخطوطتين « حَنَّتْ » ، وتحت الحاء حاء صغيرة دلالة على

الإهمال ، والصواب ما في الديوان .

(٤) في ديوانه ، وفي « س » : « تلك فيهم » .

(٥) لم أعرف بعد قائله « على شهرة الشعر » .

قوله : « سنستجد خلاف الحالين غدا » ، جَمَعُ فيما قَسَمَ لطيف ، وقد ازداد لطفاً بحسن ما بَنَاهُ عليه ، ولُطِفَ ما توصلَ به إليه من قوله : « فقد سكنتُ إلى أني وأنكم » .

...

٨٤ - وإذ قد عرفت هذا النمط من الكلام ، وهو ما تتجد أجزاءه حتى يوضع وضعاً واحداً ، فأعلم أنه النمط العالی والبَابُ الأعظم ، والذي لا ترى سلطان المزية يعظم في شيء كعظمه فيه .

● ومما ندر منه ولطف مأخذه ، ودقُّ نظر واضعه ، وجلَّى لك عن شأو قد تحسّر دونه العتاق ، وغاية يعنى من قبلها المذاكى القرح^(١) = الأبيات المشهورة في تشبيه شيئين بشيئين ، كبيت امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي^(٢)

● وبيت الفرزدق :

وَالشَّيْبُ يَنْهَضُ فِي الشَّبَابِ كَأَنَّهُ لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِبَيْهِ نَهَارُ^(٣)

(١) « العتاق » ، يعنى الخيل العتاق ، و « المذاكى » جمع « المُذَكِّي » ، وهى من الخيل الحيات التى بلغت الذكاء ، وهى سنُّ القروح ، و « القرح » ، جمع « قرح » ، وهو من الخيل ما بلغ خمس سنين ، وتم تمامه .

(٢) فى ديوانه ، وفى المطبوعة : « بيت امرئ القيس » وفى « س » : « كقول امرئ القيس » ، والذي أثبتته أرجح وأمضى فى السياق .

(٣) فى ديوانه ، وفى هامش المخطوطة « ج » ، « يصيح ، أى يطرده من كلا جانبيه [كقوله] :

* فَدَعَّ عَنْكَ نَهْبًا صِيحًا فى حجراته *

« ... على هذا المعنى نفسه ، فقال فلاقت بصحراء » ، الكلام متآكل .

● ٧٢ • وبيت بشّار :

كَانَ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا ، لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ (١)

● ومما أتى في هذا الباب مأتى أعجب مما مضى كله ، قول زياد الأعجم :

/ وَإِنَّا وَمَا تُثَلِّقِي لَنَا إِنْ هَجَوْتَنَا لَكَالْبَحْرِ ، مَهْمَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ يَغْرَقُ (٢)

68

وإنما كان أعجب ، لأن عمله أدق ، وطريقه أغمض ، ووجه المشابكة

فيه أغرب . (٣)

...

٨٥ - واعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتج واضعه

إلى فكر وروية / حتى انتظم ، بل ترى سبيله في ضم بعضه إلى بعض ، سبيل من

عمد إلى لآل فخرطها في سلك ، لا ينبغي أكثر من أن يمنعها التفرق ، (٥) وكمن

نضد أشياء بعضها على بعض ، لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه

شراهد على ما يوصف
بالمفصل ، لئلا لا لنظمه
٦٤

(١) في ديوانه .

(٢) الأغاني ١٥ : ٣٩٢ (الدار) ، وذلك حين أخبره الفرزدق أنه هم أن يهجو قومه

عبد القيس ، فاستمهله زياد وقال له : كما أنت ، حتى أسمعتك شيئاً ، فقال :

وَمَا تَرَكَ الْهَاجُونَ لِي إِنْ هَجَوْتُهُ مَصْحَاحاً أَرَاهُ فِي أَدِيمِ الْفَرَزْدَقِ

وَإِنَّا وَمَا تُهْدِي لَنَا إِنْ هَجَوْتَنَا

فقال له الفرزدق : حسبك ، هلم نتشارك . قال زياد : ذاك إليك ا

(٣) في المطبوعة ، « وجه المشابهة » ، وليست بشيء .

(٤) « له » ساقطة في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « لا ينبغي » ، وهو خطأ ظاهر .

هيئة أو صورة ، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأى العين . وذلك إذا كان معنك ، معننى لا تحتاج أن تصنع فيه شيئاً غير أن تعطف لفظاً على مثله ، كقول الجاحظ :

« جَنَّبَكَ اللهُ الشَّبَهَةَ ، وَعَصَمَكَ مِنَ الْحَيْرَةِ ، وَجَعَلَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَعْرِفَةِ نَسَباً ، وَبَيْنَ الصُّدُقِ سَبَباً ، وَحَبَّبَ إِلَيْكَ التَّثَبُّتَ ، وَزَيَّنَ فِي عَيْنِكَ الْإِنْصَافَ ، وَأَذَاقَكَ حَلَاوَةَ التَّقْوَى ، وَأَشْعَرَ قَلْبَكَ عِزَّ الْحَقِّ ، وَأَوْدَعَ صَدْرَكَ بَرْدَ الْيَقِينِ ، وَطَرَدَ عَنْكَ ذُلَّ الْيَأْسِ ، وَعَرَّفَكَ مَا فِي الْبَاطِلِ مِنَ الذَّلَّةِ ، وَمَا فِي الْجَهْلِ مِنَ الْقِلَّةِ » . (١)

= وكقول بعضهم : « اللهُ دَرُّ خَطِيْبٍ قَامَ عِنْدَكَ ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، مَا أَفْصَحَ لِسَانَهُ ، وَأَحْسَنَ بَيَانَهُ ، وَأَمْضَى جَنَانَهُ ، وَأَبْلَّ رِيْقَهُ ، وَأَسْهَلَ طَرِيقَهُ » .
= ومثل قول النابغة في الثناء المسجوع : « أَيْفَاخَرَكِ الْمَلِكُ اللَّخْمِيَّ ، فَوَاللَّهِ لَقَفَاكَ خَيْرٌ مِنْ وَجْهِهِ ، وَلَشِمَالِكَ خَيْرٌ مِنْ يَمِينِهِ ، وَلَاخْمَصُكَ خَيْرٌ مِنْ رَأْسِهِ ، وَلَاخَطُوكُ خَيْرٌ مِنْ صَوَابِهِ ، وَلَعَيْتُكَ خَيْرٌ مِنْ كَلَامِهِ ، وَلِخْدَمُكَ خَيْرٌ مِنْ قَوْمِهِ » .

= وكقول بعض البلغاء في (٧٢) وصف اللسان : « اللسان أداة يظهر بها

69 حُسن البيان ، وظاهرٌ يخبر / عن الضمير ، وشاهد ينبتك عن غائب ، وحاكم يُفصلُ به الخطابُ ، وواعظ ينهى عن القبيح ، ومُزِين يدعو إلى الحسن ، وزارع يحرث المودة ، وحاصد يَحْصِدُ الضَّغِينَةَ ، ومُله يُوْنِقُ الأَسْمَاعَ » .

(١) مقدمة كتاب الحيوان للجاحظ ١ : ٣

= فما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضلٌ إذا وجب ، إلا بمعناه
أو بمثون ألفاظه ، دون نظمه وتأليفه ، وذلك لأنه لا فضيلة حتى ترى في الأمر
مصنوعاً ، وحتى تجدد إلى التخيير سبيلاً ، وحتى تكون قد استدركت صواباً .
٦٥ - ٨٦ - فإن قلت : أفليس هو / كلاماً قد اطرّد على الصواب ، وسلم

من العيب ؟ أفما يكون في كثرة الصواب فضيلة ؟

قيل : أمّا والصواب كما ترى فلا . لأننا لسنا في ذكر تقويم اللسان ، والتحرّز
من اللحن وزئج الإعراب ، فنعتدّ بمثل هذا الصواب . وإنما نحن في أمور تُدرَك
بالفكر اللطيفة ، ودقائق يُوصل إليها بثاقب الفهم ، فليس درك صوابٍ دركاً فيما
نحن فيه حتى يشرف موضعه ، ويصعب الوصول إليه = وكذلك لا يكون ترك
خطأ تركاً حتى يحتاج في التحفظ منه إلى لطف نظر ، وفضل رؤية ، وقوة ذهن ،
وشدة تيقظ . وهذا باب ينبغي أن تراعيه وأن تُعنى به ، حتى إذا وازنت بين كلام
وكلام دريت كيف تصنع ، فضمنت إلى كل شكل شكله ، وقابلته بما هو نظير
له ، وميزت ما الصنعة منه في لفظه ، ممّا هي منه في نظمه .

...

٨٧ - واعلم أن هذا = أعنى الفرق بين أن تكون المزية في اللفظ ، وبين
أن تكون في النظم = بابٌ يكثر فيه الغلط ، فلا تزال ترى مستحسناً قد أخطأ
بالاستحسان موضعه ، فينحل اللفظ ما ليس له ، ولا تزال ترى الشبهة قد
دخلت عليك في / الكلام قد حسن من لفظه ونظمه ، فظننت أن حسنه ذلك
كله للفظ منه دون النظم .

المزية في اللفظ
والمزية في النظم
كيف تشته

70

٨٨ - مثلاً ذلك ، أن تنظر إلى قول ابن المعتز :

⑦ وإني على إشفاق عيني من العدى لتجمح مني نظرة ثم أطرق^(١)

(١) في ديوانه ، « باب الغزل » .

فترى أنّ هذه الطُّلاوة وهذا الظرف ، إنما هو لأنّ جعل النَّظَر « يَجْمَح »
وليس هو لذلك ، بل لأن قال في أول البيت « وإني » حتى دخل اللام في قوله
« لتجمح » = ثم قوله : « مني » = ثم لأن قال « نظرة » ولم يقل « النَّظَر » مثلاً =
ثم لمكان « ثم » في قوله : « ثم أطرق » = وللطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف ،
وهي اعتراضه بين آسم « إن » وخبرها بقوله : « على إشفاق عيني من العدى » .
٨٩ - وإن أردت أعجب من ذلك فيما ذكرت لك ، فأنظر إلى قوله ،
وقد تقدم إنشاده قبل :

٦٦ / سألت عليه شعاب الحى حين دعا أنصاره بوجوه كالدنانير (١)

فإنك ترى هذه الاستعارة ، على لطفها وغرابتها ، إنما تم لها الحسن
وانتهى إلى حيث انتهى ، بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير ، وتجدها
قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك وموازرتة لها . وإن شككت فأعمد إلى الجارين
والظرف ، فأزل كلاً منها عن مكانه الذى وضعه الشاعر فيه ، فقل : « سألت
شعاب الحى بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره » ، ثم انظر كيف يكون
الحال ، وكيف يذهب الحُسن والحلاوة ؟ وكيف تُعَدُّم أريجيتك التى كانت ؟
وكيف تذهب النشوة التى كنت تجدها ؟

...

٦٧ ٩٠ - وجملة الأمر أن ههنا كلاماً حُسنه / لِلْفَظِّ دون النظم ، وآخِرُ
حُسنه للنظم دون اللفظ ، وثالثاً قد أتاه الحُسن من الجهتين ، (٢) ووجبت له

(١) مضى في رقم : ٦٨ ، والذى هنا يوهم أن الشعر لابن المعتز .

(٢) في المطبوعة « قرى الحُسن » جمعه ، والذى أثبتته هو من « س » ، ونسخة عند رشيد رضا ،

. وفى « ج » : « قد الحُسن » أسقط « أتاه » .

المزّيّة بكلا الأمرين . والإشكال في هذا الثالث ، وهو الذي لا تزال ترى الغلط قد عارضك فيه ، وتراك قد جفّت فيه على النظم ، (١) فتركتّه وطمحت ببصرك (٥٥) إلى اللفظ ، وقدّرت في حُسن كان به وباللفظ ، أنه للفظ خاصة . وهذا هو الذي أردتُ حين قلتُ لك : « إن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته » .

...

٩١ - ومن دقيق ذلك وخفيّه ، أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى : (وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [سورة مريم . ٤٠] ، لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها ، ولم يروا للمزّيّة مُوجباً سواها . هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم . وليس الأمر على ذلك ، ولا هذا الشرف العظيم ، ولا هذه المزّيّة الجليلة ، وهذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام = لمجرد الاستعارة ، ولكن لأن سلك بالكلام طريق ما يُسند الفعل فيه إلى الشيء ، (٢) وهو لما هو من سببه ، فيُرفع به ما يُسند إليه ، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوباً بعده ، مبيناً أن ذلك الإسناد وتلك / النسبة إلى ذلك الأول ، إنّما كانا من أجل هذا الثاني ، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة ، كقولهم : « طاب زيدٌ نفساً » ، و « قرّ عمرو عينا » ، و « تصبّب عرقاً » ، و « كرم أصلاً » ، و « حَسُنَ وجهاً » ، وأشباه ذلك مما تجد الفعل فيه منقولاً عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه . وذلك أتانا نعلم أنّ « اشتعل » للشيب في المعنى ، وإن كان هو للرأس في اللفظ ، كما أن « طاب » للنفس ، و « قرّ » للعين ، و « تصبّب » للعرق ، وإن

مثال على ما تقع
الشبهة فيه بين
اللفظ والنظم

٦٧

(١) « حاف عليه » ، جار عليه وظلمه .

(٢) في المطبوعة : « لأن يُسلك » ، وهي لا شيء .

72 أُسند إلى ما أُسند إليه . يُبَيِّنُ أَنَّ الشَّرْفَ كان / لأن سُلِّك فيه هذا المسلك ،
وَتُوخِّي به هذا المذهب = أَنَّ تَدَعَّ هذا الطريق فيه ، (١) وتأخذ اللَّفْظ فتسنده
إلى الشيب صريحاً فتقول : « اشتعل شيبُ الرأس » ، أو « الشيب في الرأس » ، ثم
تَنظَر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة ؟ وهل ترى الرُّوعة التي كنت تراها ؟
٩٢ - ٧٦ فإن قلت : فما السبب في أن كان « اشتعل » إذا استعير
للشيب على هذا الوجه ، كان له الفضل ؟ ولم بان بالمزية من الوجه الآخر هذه
البيونة ؟

= فإنَّ السبب أنه يفيد ، مع لَمعانِ الشيبِ في الرأس الذي هو أصل
المعنى ، الشمول ، (٢) وأنه قد شاع فيه ، وأخذه من نواحيه ، وأنه قد استغرقتُه
وعمَّ جملته ، (٣) حتى لم يبقَ من السواد شيء ، أو لم يبق منه إلا ما لا يُعتدُّ به .
وهذا ما لا يكون إذا قيل : « اشتعل شيبُ الرأس » ، أو الشيبُ في الرأس » ، بل
لا يوجب اللفظ حينئذٍ أكثر من ظهوره فيه على الجملة . ووزان هذا أنك تقول :
« اشتعل البيتُ ناراً » ، فيكون المعنى : أن النار قد وقعت فيه وقُوع الشمول ،
وأنها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه . وتقول : « اشتعلت النارُ في
البيت » ، فلا يفيد ذلك ، بل لا يقتضى أكثر من وقوعها فيه ، وإصابتها جانباً
منه . فأما الشمول ، وأن تكون قد آستولت على البيت وأبتزته ، فلا يُعقل من
اللفظ البتة .

...

(١) « أن تدع » فاعل « بين » أي بين ذلك أن تترك هذا الطريق .

(٢) السياق : أنه يفيد الشمول .

(٣) في المطبوعة : « استقر به » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « استعر فيه » ، وكلاهما لا شيء .

٩٣ - ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)

[سورة القمر : ١٢] ، « التفجير » للعيون في المعنى / ، وأوقع على الأرض في اللفظ ، كما
 أُسِنِدَ هناك الاشتعال إلى الرأس . وقد حصل بذلك من معنى الشُّمُولِ ههنا ،
 مِثْلُ الذي حصل هناك . وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عُيُونًا
 كُلُّهَا ، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها . ولو أُجْرِيَ اللفظ على ظاهره
 فقيل / : « وَفَجَّرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ ، أو العيون في الأرض » ، لم يُفِدْ ذلك ولم يَدُلَّ
 عليه ، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيونٍ متفرقة في الأرض ،
 وتبجّس من أماكن منها .

٦٨

73

= وأعلم أن في الآية الأولى شيئاً آخر من جنس « النظم » ، وهو تعريف
 (٧٧) « الرأس » بالألف واللام ، وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة ، وهو أخذ
 ما أوجب المزية . ولو قيل : « واشتعل رأسي » ، فصّح بالإضافة ، لذهب بعض
 الحُسن ، فأعرفه .

...

٩٤ - وأنا أكتب لك شيئاً مما سبيل « الاستعارة » فيه هذا السبيل ،
 ليستحکم هذا الباب في نفسك ، ولتأنس به .

مثال آخر لذلك
 في الاستعارة

فمن عجيب ذلك قول بعض الأعراب :

اللَّيْلُ دَاجٌ كَنَفًا جِلْبَابُهُ وَالْبَيْتُ مَحْجُورٌ عَلَى غُرَابِهِ (١)

ليس كُلُّ ما ترى من الملاحظة لأن جعل ليلٍ جلباباً ، وحَجَرَ على
 الغراب ، ولكن في أن وَضَعَ الكلام الذي ترى ، فجعل « الليل » مبتدأ ، وجعل
 « داج » خبراً له وفعلاً لما بعده وهو « الكَنَفَانِ » ، وأضاف « الجلباب » إلى

(١) في « ج » ، « والليل محجور » ، كأنه سهو من الناسخ .

ضمير « الليل » ، ولأن جعل كذلك « البين » مبتدأ ، وأجرى محجوراً خبراً عنه ، (١) وأن أخرج اللفظ على « مفعول » . يبيّن ذلك أنك لو قلت : « وغراب البين محجور عليه ، أو : قد حُجِر على غراب البين » ، لم تجد له هذه الملاحظة . وكذلك لو قلت : « قد دجا كنفنا جلاباب الليل » ، لم يكن شيئاً .

٩٥ - ومن النادر فيه قول المتنبي :

غَصَبَ الدَّهْرَ وَالْمُلُوكَ عَلَيْهَا فَبَنَاهَا فِي وَجْنَةِ الدَّهْرِ خَالاً^(٢)

قد ترى في أوّل الأمر أن حُسْنَه أجمع في أن جعل للدهر « وجنة » ، وجعل
 ٦٩ البنيّة « خالاً » في الوجنة ، (٣) وليس الأمر / على ذلك ، فإن موضع الأعجوبة
 74 في أن أخرج الكلام مُخْرَجَه الذي ترى ، وأن أتى « بالخال » منصوباً على / الخال
 من قوله « فبناها » . أفلا ترى أنك لو قلت : « وهى خال فى وجنة الدهر » ،
 لوجدت الصورة غير ما ترى ؟ وشبيهة بذلك أن ابن المعتز قال :

يَا مِسْكَةَ العَطَارِ وَخَالَ وَجْهِ النَّهَارِ^(٤)

⊗ وكانت الملاحظة في الإضافة بعد الإضافة ، لا في استعارة لفظة
 « الخال » ، إذ معلوم أنه لو قال : « يا خالاً فى وجه النهار » أو « يا من هو خال
 فى وجه النهار » ، لم يكن شيئاً .

(١) فى « ج » : « خبراً عليه » .

(٢) فى ديوانه .

(٣) « البنيّة » ، البناء ، يعنى قلعة الحَدِيثِ التى بناها سيف الدولة ، وهو يقاتل الروم فى سنة

٣٤٤ هـ .

(٤) فى ديوانه ، « باب الأوصاف والدم والمُلتح » ، يقوله لجارية سوداء .

ما يقال في
تتابع الإضافات

٩٦ - ومن شأن هذا الضرب أن يدخله الاستكراه ، قال صاحب :
« إياك والإضافات المُدَاخِلَة ، ^(١) فإن ذلك لا يحسن » ، وذكر أنه يستعمل في
الهجاء كقول القائل :

يَا عَلِيُّ بْنَ حَمَزَةَ بْنِ عُمَارَةَ أَنْتَ وَاللَّهِ تَلَجَّةٌ فِي خِيَارَةِ ^(٢)

ولا شبهة في ثقل ذلك في الأكثر ، ولكنه إذا سلّم من الاستكراه لطف
وملح .

● ومما حسن فيه قول ابن المعتز أيضاً ؟

وَوَظَلَّتْ تُدِيرُ الرَّاحَ أَيْدِي جَاذِرٍ عِتَاقِ دَنَائِيرِ الْوُجُوهِ مِلَاحٍ ^(٣)

● ومما جاء منه حسناً جميلاً قول الخالدي في صفة غلام له :

وَيَعْرِفُ الشُّعْرَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي وَهُوَ عَلِيٌّ أَنْ يَزِيدَ مُجْتَهِدُ
وَصَيْرَفِي الْقَرِيضِ ، وَزَانَ دِينَارِ الْمَدِّ عَايِي الدَّقَاقِ ، مُتَّقِدُ ^(٤)

● ومنه قول أبي تمام :

تُحْذَهَا آبَنَةُ الْفِكْرِ الْمُهَذَّبِ فِي الدُّجَى وَاللَّيْلُ أُسْوَدُ رُقْعَةِ الْجَلْبَابِ ^(٥)

٩٧ - ومما أكثّر الحسن فيه بسبب النظم ، قول المتنبي :

(١) في المطبوعة وحدها : « المتداخلة » .

(٢) « علي بن حمزة بن عمارة الأصفهاني » ، له ترجمة في معجم الأدباء لياقوت .

(٣) في ديوانه ، « باب الشراب » ، وفي « ج » : « يدبر الكأس » .

(٤) ديوان : الخالدين : ١٢٢ ، من شعر له في غلامه « رشاً » ، و « الخالدي » هو أحد

الأخوين : « أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي » .

(٥) في ديوانه .

وَقَيَّدْتُ نَفْسِي فِي ذَرَاكَ مَحَبَّةً وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْدًا تَقَيَّدَا (١)

الاستعارة في أصلها مُبْتَدَلَةٌ معروفة ، فإنك ترى العامّي يقول للرجل

75 . يَكْثُرُ إِحْسَانُهُ إِلَيْهِ وَبِرُّهُ لَهُ ، حَتَّى يَأْلُفُهُ وَيَخْتَارُ الْمَقَامَ عِنْدَهُ : « قَدْ قَيَّدَنِي / بِكَثْرَةِ

٧٠ . إِحْسَانِهِ إِلَيَّ ، وَجَمِيلَ فَعْلِهِ مَعِي / ، حَتَّى صَارَتْ نَفْسِي لَا تَطَاوَعُنِي عَلَى الْخُرُوجِ

مِنْ عِنْدِهِ » ، وَإِنَّمَا كَانَ مَا تَرَى مِنَ الْحَسَنِ ، بِالْمَسَلِكِ الَّذِي سَلَّكَ فِي النَّظْمِ

وَالتَّأْلِيفِ .

...

فصل (١)

٧٩ « القول في التقديم والتأخير »

٩٨ - هو بابٌ كثير الفوائد ، جَمُّ المحاسن ، واسع التصرف ، بعيدُ الغاية ، لا يزال يُفترُّ لك عن بدعية ، ويُفضى بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً يروك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك ، أن قدّم فيه شيء ، وحول اللفظ عن مكانٍ إلى مكان .

القول في التقديم
والتأخير

...

٩٩ - وأعلم أن تقديم الشيء على وجهين : (٢)

تقديمٌ يقال إنه على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقرّته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك : « منطلق زيد » و « ضرب عمراً زيد » ، معلوم أن « منطلق » و « عمراً » لم يخرجوا بالتقديم عما كانوا عليه ، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك ، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله ، كما يكون إذا أُخّرت .

وتقديمٌ لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعل له باباً غير بابه ، (٣) وإعراباً غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى آسمين

(١) « فصل » ، ليس في المخطوطتين .

(٢) في « س » : « تقديم الشيء على الشيء » .

(٣) في المطبوعة : « وتجعله باباً » .

يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له ، فتقدم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا . ومثاله ما تصنعه يزيد والمنطلق ، حيث تقول مرة : « زيد المنطلق » ، وأخرى ، « المنطلق زيد » ، فأنت في هذا لم تقدم « المنطلق » على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير ، / فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر « زيداً » على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً .

وأظهر من هذا قولنا : / « ضربت زيداً » و « زيدٌ ضربته » ، ⑧ لم تقدم « زيداً » على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ، ولكن على أن ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعل بضميره ، وتجعله في موضع الخبر له . وإذ قد عرفت هذا التقسيم ، فإني أتبعه بجملة من الشرح .

...

التقديم للعناية
والاهتمام

١٠٠ - واعلم أننا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجرى مجرى الأصل ، غير العناية والاهتمام . قال صاحبُ الكتاب ، وهو يذكر الفاعل والمفعول : (١) « كأنهم يقدّمون الذي بيّانه أهمُّ لهم ، وهم بيّانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعْنِيانهم » ، ولم يذكر في ذلك مثلاً .

وقال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ، ولا يباليون من أوقعه ، كمثله ما يُعلم من حالهم في حال الخارجيّ يخرج فيعيث ويُفسد ، ويكثر به الأذى ، أنهم يريدون قتله ،

(١) في هامش « ج » : « يعني به شيخ النحو سيبويه » ، والنص في الكتاب ١ : ١٤ ، ١٥ ، وفي

المطبوعة و « ج » ، « بشأنه أعنى » ، وأثبت ما في سيبويه ، وفي « س » .

ولا يباليون مَنْ كان القتلُ منه ، ولا يعينهم منه شيء . فإذا قُتِلَ ، وأراد مريدُ الإخبارِ بذلك ، فإنه يقدم ذكرَ الخارجيّ فيقول : « قَتَلَ الخارِجِيَّ زَيْدٌ » ، ولا يقول : « قَتَلَ زَيْدٌ الخارِجِيَّ » ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له « زيد » جدوى وفائدة ، فيعنيهم ذِكْرُهُ وَيُهْمُّهُمْ وَيَتَّصِلُ بِمَسَرَّتِهِمْ = وَيَعْلَمُ مَنْ حَالَهُمْ أَنْ الذِي هُمْ متوقِّعون له ومُتَطَلِّعون إليه متى يكون ، وُقُوعُ القتل بالخارجي المفسد ، وأنهم قد كُفُّوا شرَّه وتخلَّصوا منه .

ثم قالوا : فإن كان رجلٌ ليس له بأسٌ ولا يُقَدَّرُ فيه / أنه يُقْتَلُ ، فقتل رجلاً ، وأراد المُخْبِرُ أن يُخْبِرَ بذلك ، فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول : « قتل زيد رجلاً » ، ذاك لأن الذي يَعْنِيهِ وَيَعْنِي النَّاسَ مِنْ شَأْنِ هذا القتل ، طَرَفَتُهُ وموضعُ النُّدْرَةِ فيه ، ويُعَدُّه كان من الظنِّ . ومعلومٌ أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذي وقع به ، ولكن من حيث كان واقعاً من الذي وقع منه .

فهذا جيّدٌ بالتحقيق ، إلا أن الشَّانَ في أنه ينبغي أن يُعرَفَ في كل شيء ① قُدِّمَ في موضعٍ من / الكلام مثل هذا المعنى ، ويُفسَّرَ وَجْهَ العنايةِ فيه هذا التفسير .

١٠١ - وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال : « إنه قدم للعناية ، ولأن ذِكْرَهُ أهم » ، من غير أن يُذَكَرَ ، من أين كانت تلك العناية ؟ وبِمَ كان أهم ؟ ① = ولتخيلهم ذلك ، قد صغرتُ أمرُ « التقديم والتأخير » في نفوسهم ، وهونوا الخطبُ فيه ، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبُّعه والنظرَ فيه ضرباً من التكلف . ولم ترَ ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه . ②

لا يكفي أن يقال
قُدِّمَ للعناية

(١) في « س » والمطبوعة : « ولم كان » .

(٢) في « س » : « أزدى على صاحبه » .

١٠٢ - وكذلك صنعوا في سائر الأبواب ، فجعلوا لا ينظرون في « الحذف والتكرار » ، و « الإظهار والإضمار » ، و « الفصل والوصل » ، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه = إلا نظرك فيما غيره أهم لك ، بل فيما إن لم تعلمه لم يضرِك .

لا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، وصدَّ بأوجههم عن الجهة التي هي فيها ، ^(١) والشقُّ الذي يحويها . والمدخل التي تدخل منها الآفة على الناس في شأن العلم ، ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه وإحراز فضيلته = كثيرة ، وهذه من أعجبها ، إن وجَدت متعجباً .

78

/ وليت شعري ، إن كانت هذه أموراً هيئة ، وكان المدى فيها قريباً ، والجدى يسيراً ، ^(٢) من أين كان نظم أشرف من نظم ؟ وبم عظم التفاوت ، وأشدت التباين ، وترقى الأمر إلى الإعجاز ، وإلى أن يقهر أعناق الجبارة ؟ أو ههنا أمورٌ أخر تُحيل في المزية عليها ، ونجعل الإعجاز كان بها ، فتكون تلك الحوالة لنا عذراً في ترك النظر في هذه التي معنا ، والإعراض عنها ، وقلة المبالاة بها ؟ أو ليس هذا التهاون ، إن نظر العاقل ، خيانة منه لعقله ودينه ، ودخولاً فيما يزرى بذى الخطر ، ويعرض من قدر ذوى القدر ؟ وهل يكون أضعف رأياً ، وأبعد من حسن التدبُّر ، منك ^(٣) إذ أهمك أن تعرف الوجوه في : « أنذرتهم » ، ^(٣) والإمالة في « رأى القمر » وتعرف « الصراط »

(١) في المطبوعة : « وصدَّ أو حوَّهم » .

(٢) « الجدى » ، النفع .

(٣) في المطبوعة : « إذا همك » ، وفي « س » : « إذا أهمك » .

و « الزُّرَّاطَ » ، (١) / وأشباه ذلك مما لا يعدو علمك فيه اللفظ وجرس الصوت ، ولا يمنعك إن لم تعلمه بلاغةً ، (٢) ولا يدفعك عن بيان ، ولا يُدخِل عليك شكاً ، ولا يُغلق دونك باب معرفة ، ولا يُفضي بك إلى تحريف وتبديل ، وإلى الخطأ في تأويل ، وإلى ما يعظم فيه المَعَاب عليك ، ويُطيل لسان القادح فيك = (٣) ولا يعنك ولا يهّمك أن تعرف ما إذا جهلته عرضت نفسك لكل ذلك ، وحصّلت فيما هنالك ، وكان أكثر كلامك في التفسير ، وحيث تحوّل في التأويل ، كلام من لا يئني الشيء على أصله ، ولا يأخذه من مأخذه ، ومن ربما وقع في الفاحش من الخطأ الذي يبقى عاره ، وتشتت آثاره . ونسأل الله العِصمة من الزلل ، والتوفيق لما هو أقرب إلى رضاه من القول والعمل .

...

الخطأ في تقسيم التقديم والتأخير ، إلى مفيد وغير مفيد

١٠٣ - وأعلم أنّ من الخطأ أن يُقسّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيداً / في بعض الكلام ، وغير مفيد في بعض = وأن يعلل تارة بالعناية ، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعته . ذاك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى . فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام ، أنه قد اختصّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكلّ حال . ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواءً ،

(١) هذه الأحرف إشارة إلى القراءات في الآيات التي فيها هذه الألفاظ .

(٢) في « ج » : « لم تمنعه » ، سهو من الناسخ .

(٣) معطوف على قوله قبل : « إذ أهلك أن تعرف الوجوه » .

أن يدعى أنه كذلك في عموم الأحوال ، فأما أن يجعله شريجين ، (١) فيزعم أنه للفائدة في بعضها ، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض ، فمما ينبغي أن يُرغَب عن القول به .

...

١٠٤ - ٨٣) وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قُدِّم فيها وتَرْك تقديمه .

ومن أبين شيء في ذلك « الاستفهام بالهمزة » ، فإن موضع الكلام على مسائل الاستفهام أنك إذا قلت : « أفعلت ؟ » ، فبدأت بالفعل ، كان الشكُّ في الفعل نفسه ، بالهمزة والفعل ماضٍ ، وكان / غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده .

٧٤

وإذا قلت : « أنت فعلت ؟ » ، فبدأت بالاسم ، كان الشكُّ في الفاعل مَنْ هو ، وكان الترددُ فيه . ومثال ذلك أنك تقول : « أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيتها ؟ » ، « أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ » ، « أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ » ، تبدأ في هذا ونحوه بالفعل ، لأن السؤال عن الفعل نفسه والشكُّ فيه ، لأنك في جميع ذلك مترددٌ في وجود الفعل وانتفائه ، مُجَوِّزٌ أن يكون. قد كان ، وأن يكون لم يكن .

وتقول : « أنت بنيت هذه الدار ؟ » ، « أنت قلت هذا الشعر ؟ » / ، « أنت كتبت هذا الكتاب ؟ » ، فتبدأ في ذلك كله بالاسم ، ذاك لأنك لم تشكُّ في الفعل أنه كان . كيف ؟ وقد أشرت إلى الدار مبنيةً ، والشعر مَقُولاً ، والكتاب مكتوباً ، وإنما شككت في الفاعل مَنْ هو ؟

(١) في المطبوعة « أن يجعله بين بين » ، و « شريجان » ، لوان مختلفان في كل شيء ، يعني قسمين

فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشكُّ فيه شك ، ولا يخفى فسادُ أحدهما في موضع الآخر .

فلو قلت : « أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ » ، « أنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ » ، « أنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ » ، خرجت من كلام الناس . وكذلك لو قلت : « أنبت هذه الدار ؟ » ، « أقلت هذا الشعر ؟ » ، « أكتب هذا الكتاب ؟ » ، قلت ما ليس بقول . ذاك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نُصبُ عينيك أموجوداً أم لا ؟

ومِمَّا يُعَلِّمُ به ضرورةً أنه لا تكون البدايةُ بالفعل كالبداية بالاسم أنك (٨٤) تقول : « أقلت شعراً قطُّ ؟ » ، « رأيت اليوم إنساناً ؟ » ، فيكون كلاماً مستقيماً . ولو قلت : « أنت قلت شعراً قطُّ ؟ » ، « أنت رأيت إنساناً » ، أخلت ، (١) وذلك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل مَنْ هُوَ في مثل هذا ، لأن ذلك إنما يتصوّر إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول : « من قال هذا الشعر ؟ » ، و « من بنى هذه الدار ؟ » و « من أتاك اليوم ؟ » ، و « من أذن لك في / الذي فعلت ؟ » ، وما أشبه ذلك ممّا يمكن أن يُنصَّ فيه على معيّن . فأما قيل شعر على الجملة ، ورؤية إنسان على الإطلاق ، فمحال ذلك فيه ، لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يُسأل عن عين فاعله .

٧٥

ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا ، من أن يكون السؤال عن

(١) في المطبوعة : « أخطأت » ، وقال إنه أثبتها مكان « أخلت » ، وهو خطأ منه . و « أخلت » ،

أتيت بالمُحال .

الفاعل مَنْ هو ؟ وكان يصح أن يكون سؤالاً عن الفعل أكان أم لم يكن ؟ لكان ينبغي أن يستقيم ذلك . (١)

...

١٠٥ - واعلم أن هذا / الذى ذكرت لك فى « الهمزة وهى للاستفهام »
قائمٌ فيها إذا هى كانت للتقرير . فإذا قلت : « أنت فعلت ذاك ؟ » ، كان
غرضك أن تقرره بأنه الفاعل .

يُبين ذلك قوله تعالى ، حكايةً عن قول نمرود : (٢) « أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا الاستفهام للتقرير
بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ) [سورة الأنبياء : ٦٢] ، لا شبهة فى أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام
وهم يريدون أن يُقرّ لهم بأن كَسَرَ الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرّ بأنه منه
كان ، وكيف ؟ (٣) وقد أشاروا له إلى الفعل فى قولهم : « أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ » ،
وقال هو عليه السلام فى الجواب : (٤) « بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا) [سورة الأنبياء : ٦٣] ،
ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : « فعلتُ ، أو : لم أفعل » .
فإن قلت : أو ليس إذ قال « أفعلت ؟ » ، فهو يريد أيضاً أن يقرّره بأن
الفعل كان منه ، (٥) لا بأنه كان على الجملة ، فأى فرق بين الحالين ؟

(١) أسقط كاتب « س » فكتب : « أن يكون السؤال عن الفاعل أكان أم لم يكن » .

(٢) « حكاية عن قول نمرود » ، ليس فى « س » .

(٣) « كيف » ، ليس فى المطبوعة ، ولا فى « ح » ، وهى من « س » ، وأسقط « ج » : « كان »

التي قبلها .

(٤) فى « س » : « وقال عليه السلام ، بل فعله » .

(٥) فى « ج » : « أن يقرّره بالفعل » .

= فإنه إذا قال : (١) « أفعلت ؟ » فهو يقرّره بالفعل من غير أن يردده
 ⑤ بينه وبين غيره ، (٢) وكان كلامه كلام من يُوهم أنه لا يدري أن ذلك الفعل
 كان على الحقيقة = وإذا قال : « أنت فعلت ؟ » ، كان قد ردّد الفعل بينه وبين
 غيره ، ولم يكن منه في نفس الفعل تردّد ، (٣) ولم يكن كلامه كلام من يُوهم أنه
 لا يدري أكان الفعل أم لم يكن ، بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود
 مشاراً إليه ، كما رأيت في الآية .

...

١٠٦ - وأعلم أن « الهمزة » فيما ذكرنا تقريرٌ بفعلٍ قد كان ، وإنكارٌ له
 لِمَ كان ، وتوبيخٌ لفاعله عليه .

ولها مذهب آخر ، وهو أن يكون الإنكار أن يكون الفعل قد كان من
 أصله . ومثاله قوله تعالى (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ / مِنَ الْمَلَائِكَةِ
 ٧٦
 إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا) [سورة الإبراء : ٤٠] ، وقوله / عز وجل : (أَصْطَفَى
 82
 الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) [سورة الصافات : ١٥٣ ، ١٥٤] ، فهذا ردُّ
 على المشركين وتكذيبٌ لهم في قولهم ما يُؤدّي إلى هذا الجهل العظيم . وإذا قدّم
 الاسم في هذا صَارَ الإنكار في الفاعل . ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعراً :
 « أنت قلت هذا الشعر ؟ كذبت ، لست ممن يُحسِن مثله » ، أنكرت أن
 يكون القائل ولم تنكر الشعر .

(١) « فإنه » ، جواب قوله : « فإن قلت » .

(٢) في « ج » فوق : « يردده » ما نصه : « أى الفعل » ، يعنى أن الضمير يعود إلى « الفعل »
 لا إلى المسئول .

(٣) في « ج » أسقط جملة : « ولم يكن تردد » .

وقد يكون أن يُراد إنكار الفعل من أصله ، (١) ثم يُخرج اللفظ مُخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل . مثال ذلك قوله تعالى : (قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ) [سورة بئس : ٥٩] ، « الإذن » راجع إلى قوله : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا) [سورة بئس : ٥٩] ، ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله ، فأضافوه إلى الله ، إلا أن اللفظ أُخرج مُخرجه إذا كان الأمر كذلك ، لأن يُجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذناً كان من غير الله ، فإذا حُقق عليه ارتدع .

ومثال (٨٦) ذلك قولك للرجل يدعى أن قولاً كان ممن تعلم أنه لا يقوله : « أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تغلط ؟ » ، تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أن ذلك القول قد كان من قائل ، لينصرف الإنكار إلى الفاعل ، فيكون أشد لنفي ذلك وإبطاله .

ونظير هذا قوله تعالى : (قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَا اشْتَمَلْتُمْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ) [سورة الأنعام : ١٤٣] ، أُخرج اللفظ مُخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء ، ثم أريد معرفة عين المحرم ، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله ، ونفى أن يكون قد حُرِّمَ شيء مما ذكروا أنه محرم . / وذلك أن الكلام وُضِعَ على أن يُجعل التحريم كأنه قد كان ، (٢) ثم يقال لهم : « أخبرونا عن هذا التحريم الذي زعمتم ، فيم هو ؟ أفي هذا أم ذاك أم في الثالث ؟ » ، ليتبين بطلان قولهم ، ويظهر مكان الفرية منهم على الله تعالى .

83

(١) في المطبوعة وحدها : « إذ يراد » ، فاضطربت الجملة .

(٢) في المطبوعة : « وذلك أن كان الكلام » ، وفي « س » : « وذلك لأن الكلام » .

ومثل ذلك قولك للرجل يدعى أمراً وأنت تنكره : (١) « متى كان هذا ؟
أفي / ليل أم نهار ؟ » ، تضع الكلام وضع من سلم أن ذلك قد كان ، ثم تطالبه
ببيان وقته ، لكي يتبين كذبه إذا لم يقدر أن يذكر له وقتاً ويفتضح . ومثله
قولك : « من أمرك بهذا متاً ؟ وأينا إذن لك فيه ؟ » ، وأنت لا تعنى أن أمراً قد
كان بذلك من واحد منكم ، إلا أنك تضع الكلام هذا الوضع لكي تضيق
عليه ، وليظهر كذبه حين لا يستطيع أن يقول : « فلان » ، وأن يحيل على
واحد . (٢)

٧٧

...

١٠٧ - وإذا قد بينا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم ، والفعل
ماضي ، فينبغي أن ننظر فيه والفعل مضارع .

تقديم الفعل وتقديم
الاسم والفعل مضارع
في الاستفهام

والقول في ذلك أنك إذا قلت : « أتفعل ؟ » و « أنت تفعل ؟ » لم يخل
من أن تريد الحال أو الاستقبال . فإن أردت الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى في
الماضي ، فإذا قلت : « أتفعل ؟ » كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو
يفعله ، وكنت كمن يُوهم أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كائنٌ = وإذا قلت :
« أنت تفعل ؟ » ، كان المعنى على أنك تريد أن تقرره (٨٧) بأنه الفاعل ، وكان
أمر الفعل في وجوده ظاهراً ، وبحيث لا يحتاج إلى الإقرار بأنه كائنٌ = وإن أردت
بـ « تفعل » المستقبل ، كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعمّد بالإنكار
إلى الفعل نفسه ، وتزعم أنه لا يكون ، أو أنه لا ينبغي أن يكون ، فمثال الأول :

(١) في « ج » : « قول الرجل » ، سهو منه .

(٢) في « س » : « على أحد » .

84 / أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْتُونَةٌ زُرْقٌ كَأُنْيَابِ أَعْوَالٍ ؟ (١)

فهذا تكذيبٌ منه لإنسانٍ تَهَدَّدَهُ بالقتل ، (٢) وإنكارٌ أن يقدرَ على ذلك ويستطيعه . ومثله أن يطمعَ طامعٌ في أمرٍ لا يكون مثله ، فتجهله في طمعه فتقول : « أيرضى عنك فلان وأنت مقيم على ما يكره ؟ أتجد عنده ما تحبُّ وقد فعلتَ وصنعتَ ؟ » ، وعلى ذلك قوله تعالى : (أَنْزَلْنَاهُكُمْوهَا وَأَنْشَمَ لَهَا كَارِهُونَ) [سورة مود : ٢٨] .

ومثال الثاني ، قولك لرجل يركبُ الخطرَ : « أخرج في هذا الوقت ؟ أتذهب في غير الطريق ؟ أتغررُ بنفسك ؟ » = وقولك للرجل يضيع الحقَّ : « أتسى قديمَ إحسانِ فلان ؟ أتترك / صحبتته وتتغير عن حالك معه لأنَّ تغيَّرَ الزمانُ ؟ » كما قال :

أَتُرْكُ أَنْ قَلْتُ دَرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتُهُ ؟ إِنِّي إِذَا لِلَّيْمِ (٣)

...

١٠٨ - وجملَةُ الأمرِ أَنَّكَ تَنحُو بِالْإِنْكَارِ نَحْوَ الْفِعْلِ ، فَإِنْ بَدَأْتَ تَفْسِيرَ تَقْدِيمِ الْفِعْلِ بِالْإِسْمِ فَقُلْتَ : « أَنْتَ تَفْعَلُ ؟ » أَوْ قُلْتَ : « أَهوَ يَفْعَلُ ؟ » ، كُنْتَ وَجْهْتَ الْإِنْكَارَ إِلَى نَفْسِ الْمَذْكُورِ ، وَأَيُّتَ أَنْ تَكُونَ بِمَوْضِعٍ أَنْ يَجِيءَ مِنْهُ الْفِعْلُ وَمَنْ يَجِيءُ مِنْهُ ، وَأَنْ يَكُونَ بِتِلْكَ الْمَثَابَةِ .

(١) شعر امرئ القيس ، في ديوانه .

(٢) في « س » : « يُهَدِّدُهُ » .

(٣) كامل المبرد ١ : ١٨٣ ، وفي مجموع شعر عمارة بن عقيل : ٧٥ ، يقوله في خالد بن يزيد

ابن مزيد الشيباني .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « أنت تمنعني ؟ » ، « أنت تأخذُ على يدي ؟ » ، صيرت كأنك قلت : إن غيرك الذي يستطيعُ منعي والأخذُ على يدي ، ولستَ بذاك ، ولقد وضعتَ نفسك في غير موضعك = هذا ، إذا جعلته لا يكون منه ⑧ الفعل للعجز ، ولأنه ليس في وسعِهِ .

= وقد يكون أن تجعله لا يجيء منه ، لأنه لا يختاره ولا يرتضيه ، وأن نفسه نفسٌ تأبى مثله وتكرهه . ومثاله أن تقول : « أهو يسأل فلانا ؟ هو أرفع همة من ذلك » ، « أهو يمنع الناس / حقوقهم ؟ هو أكرم من ذاك » .

85

= وقد يكون أن تجعله لا يفعله لِصِغَرِ قَدْرِهِ وَقِصَرِ هِمَّتِهِ ، وأن نفسه نفس لا تسمو . وذلك قولك : « أهو يسمح بمثل هذا ؟ أهو يرتاح للجميل ؟ هُوَ أَقْصَرُ هِمَّةً مِنْ ذَلِكَ ، ^(١) وَأَقْلَ رَغْبَةً فِي الْخَيْرِ مِمَّا تَظُنُّ » .

...

١٠٩ - وجملة الأمر أن تقديم الاسم يقتضى أنك عمَدتَ بالإنكار إلى ذاتٍ مَنْ قِيلَ « إنه يفعل » أو قال هو « إني أفعل » ، وأردتَ ما تُريدُه إذا قلت : « ليس هو بالذى يفعل ، وليس مثله يفعل » = ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل فقلت : « أتفعل ؟ » . ألا ترى أن من المحال أن تزعم أن المعنى في قول الرجل لصاحبه : « أخرج في هذا الوقت ؟ أتغررُ بنفسك ؟ أتمضي في غير الطريق ؟ » ، أنه أنكر أن يكون بِمَثَابَةِ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وبموضعٍ مَنْ يجيء منه ذاك ، لأن العلم محيط بأن الناس لا يريدونه ، وأنه لا يليق بالحال التي يُستعمل فيها هذا الكلام . وكذلك محالٌ أن يكونَ المعنى في قوله جل وعلا : (أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَهَا

تفسير تقديم الاسم
والفعل مضارع

٧٩

(١) « من ذلك » ، ساقطة من « س » .

كَارِهُونَ) [سورة مود: ٢٨] ، أَنَا لَسْنَا بِمِثَابَةٍ مِنْ يَجِيءُ مِنْهُ هَذَا الْإِلْزَامُ ، وَأَنْ غَيْرَنَا مِنْ يَفْعَلُهُ ، جَلَّ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَدْ يَتَوَهَّمُ الْمُتَوَهَّمُ فِي الشَّيْءِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ ، فَإِذَا نَظَرَ لَمْ يُحْتَمَلُ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

* أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي * (١)

وَقَدْ يَظُنُّ الظَّانُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بِالَّذِي يَجِيءُ مِنْهُ أَنْ يَقْتُلَ مِثْلِي ، وَيَتَعَلَّقُ بِأَنَّهُ قَالَ قَبْلَ :

يَغِطُّ غَطِيطَ الْبَكْرِ شُدَّ خِنَاقَهُ لِيَقْتُلَنِي وَالْمَرْءُ لَيْسَ بِقَتَّالٍ

وَلَكِنَّهُ إِذَا نَظَرَ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ : « وَالْمَشْرَفِيُّ

مُضَاجِعِي » (٨٩) فَذَكَرَ مَا يَكُونُ مَنَعًا مِنَ الْفِعْلِ ، وَمَحَالٌ أَنْ يَقُولَ / : « هُوَ مَنْ لَا يَجِيءُ مِنْهُ الْفِعْلُ » ، ثُمَّ يَقُولُ : « إِنِّي أَمْنَعُهُ » ، لِأَنَّ الْمَنْعَ يُتَصَوَّرُ فِيمَنْ يَجِيءُ مِنْهُ الْفِعْلُ ، وَمَعَ مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ ، لَا مَنْ هُوَ مِنْهُ مُحَالٌ ، وَمَنْ هُوَ نَفْسُهُ عَنْهُ عَاجِزٌ ، فَأَعْرَفَهُ .

...

١١٠ - وَأَعْلَمُ أَنَا وَإِنْ كُنَّا نُفَسِّرُ « الْاسْتِفْهَامُ » فِي مِثْلِ هَذَا بِالْإِنْكَارِ ، تَفْسِيرُ الْاسْتِفْهَامِ الدَّالُّ

عَلَى الْإِنْكَارِ

فَإِنَّ الَّذِي هُوَ مَحْضُ الْمَعْنَى : أَنَّهُ لِيَتَنَبَّهُ السَّامِعُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى نَفْسِهِ فَيَخْجَلُ وَيَرْتَدِعُ وَيَعْبِي بِالْجَوَابِ ، (٢) إِمَّا لِأَنَّهُ قَدْ أَدْعَى الْقُدْرَةَ عَلَى فِعْلٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، فَإِذَا ثَبَتَ عَلَى دَعْوَاهُ قِيلَ لَهُ : « فَا فَعَلَ » ، فَيَفْضُحُهُ ذَلِكَ = (٣) وَإِمَّا لِأَنَّهُ هَمٌّ

(١) انظر البيت في رقم : ١٠٧

(٢) فِي « س » : « لَتَنَبَّهِ السَّامِعُ » ، وَأَسْقَطَ « لِيَرْتَدِعَ » .

(٣) فِي « ج » : « فَفْضُحَهُ » .

بأن يفعل ما لا يُستصوب فعله ، فإذا رُوجع فيه تَنَبَّه وعرف الخطأ = وإما لأنه جَوَّز وجودَ أمر لا يوجد مثله ، فإذا ثبت على تجويزه قَبَّحَ عَلَى نَفْسِهِ ، (١) وقيل له : « فَأَرِنَاهُ فِي مَوْضِعٍ وَفِي حَالٍ ، وَأَقَمَ شَاهِدًا عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي وَقْتٍ » .

ولو كان يكون للإنكار ، وكان المعنى فيه من بَدءِ الأمر ، (٢) لكان ينبغي أن لا يجيء فيما لا يقول عاقل إنه يكون ، حتى يُنكر عليه ، كقولهم : « أَتَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ ؟ » ، « أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْقُلَ الْجِبَالَ ؟ » ، « أَلِي رَدُّ مَا مَضَى سَبِيلًا ؟ » .

١١١ - وإذا قد عرفت ذلك ، فإنه لا يقرَّر بالمحال ، وبما لا يقول أحدٌ إنه يكون ، إلا على سبيل التمثيل ، وعلى أن يقال له : / « إِنَّكَ فِي دَعْوَاكَ مَا ادَّعَيْتَ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ يَدْعَى هَذَا الْمَحَال ، وَإِنَّكَ فِي طَمَعِكَ فِي الَّذِي طَمَعْتَ فِيهِ بِمَنْزِلَةٍ مَنْ يَطْمَعُ فِي الْمَمْتَعِ » .

٨٠

١١٢ - وإذا قد عرفت هذا ، فمما هو من هذا الضرب قوله تعالى : (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْىَ) [سورة الزمر : ٤٠] ، ليس إسماعُ الصُّمِّ مما يدعيه أحدٌ فيكون ذلك للإنكار ، (٣) وإنما المعنى فيه التمثيل والتشبيه ، وأن يُنزلَ الذي يُظنُّ بهم أنهم يسمعون ، أو أنه يستطيع إسماعهم ، منزلةً من يرى أنه يُسمع الصم ويهدي العمى = ثم المعنى في تقديم الاسم وأن لم يقل : « أَتَسْمَعُ الصُّمَّ » ، هو أن يقال للنبي ﷺ : « أَنْتَ خُصُوصًا قَدْ أُوتِيتَ

(١) في المطبوعة : « وَبُيِّعَ عَلَى تَعْنَتِهِ » ، وأثبت ما في المخطوطتين .

(٢) في هامش « ج » مانصه : « أَيْ : وَكَانَ الْإِنْكَارُ الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى أَنْ فِي « كَانَ » ، ضَمِيرُ الْإِنْكَارِ » .

(٣) في « س » : « لَيْسَ إِسْمَاعُهُمْ مِمَّا يَدْعِيهِ » .

أن تُسْمِعَ الصَّمَّ ؟ = وأن يُجْعَلَ في ظنِّه أنه يستطيع إسماعهم ، بمثابة من يظنُّ أنه / قد أُوتِيَ قدرةً على إسماع الصَّمِّ .

87

ومن لطيف ذلك قول ابن أبي عيينة : (١)

فَدَعَ الوَعِيدَ فما وَعَيْدِكَ ضَائِرِي ، أَطْنِينُ أَجْنِحَةِ الذُّبَابِ يَضِيرُ ؟ (٢)

جَعَلَهُ كأنه قد ظنَّ أن طنينَ أجنحة الذباب بمثابة ما يضير ، حتى ظنَّ أن وَعَيْدَهُ يضيرُ .

...

١١٣ - واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل ، أعنى أن تفسير تقديم المفعول تقديم اسم المفعول يقتضى أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون ، (٣) بمثابة أن يُوقَع به مثل ذلك الفعل ، فإذا قلت : « أزيداً تُضْرِبُ ؟ » ، كنت قد أنكرت أن يكون « زيد » بمثابة أن يُضْرَبُ ، أو بموضيغ أن يُجْتَرَأَ عليه وَيُسْتَجَازَ ذلك فيه ، ومن أجل ذلك قُدِّمَ « غَيْرٌ » في قوله تعالى : (قُلْ أَغْيِرَ اللهُ أَخِيذُ وَلِيًّا) [سورة الأنعام : ١٤] وقوله عز وجل : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أُنزِلَ عَلَيْكُمُ السَّاعَةُ أَغْيِرَ اللهُ تَدْعُونَ) [سورة الأنعام : ٤٠] ، وكان له من الحسن والمزية والفخامة ، ما تَعَلَّمَ أنه لا يكون لَوْ أُخْرَ فَقِيلَ : « قُلْ أَلتَّخِذُ غَيْرَ اللهِ وَلِيًّا »

(١) في « س » : « ابن عيينة » : وهو خطأ ، هو : « عبد الله بن محمد بن أبي عيينة » .

(٢) من شعره ، في كامل المبرد ١ : ٢٤٨ : يقوله لعلي بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وكان دعاه إلى نصرته حين ظهرت المبيضة ، فلم يُجِبْه ، فتوعده علي بن محمد ، فقال له هذا الشعر :

أَعْلَى ، إِنَّكَ جَاهِلٌ مَغْرُورٌ لا ظُلْمَةٌ لَكَ لا ولا لَكَ نُورٌ

(٣) في المطبوعة : « أعنى تقدم الاسم المفعول » .

و « أتدعون غير الله ؟ » (١) وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك :
 « أَيْكُونُ غَيْرُ اللَّهِ بِمِثَابَةِ أَنْ يُتَّخَذَ وَلِيًّا ؟ وَأَيْرُضَى / عَاقِلٌ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ ؟
 وَأَيْكُونُ جَهْلٌ أَجْهَلٌ وَعَمَى أَعْمَى مِنْ ذَلِكَ ؟ » ، ولا يكون شيء من ذلك إذا
 قيل : « أَاتَّخَذَ غَيْرَ اللَّهِ وَلِيًّا » ، وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ،
 ولا يزيد على ذلك ، فأعرفه .

٨١

١١٤ - وكذلك الحكم في قوله تعالى : (فَقَالُوا أَبَشَرًا مِثْنَا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)

[سورة القمر : ٢٤] ، (٢) وذلك لأنهم بنوا كفرهم على أن من كان مثلهم بشراً ، لم يكن
 بمثابة أن يُتَّبَعَ وَيُطَاعَ ، ⑩ وَيُنْتَهَى إِلَى مَا يَأْمُرُ ، وَيُصَدَّقُ أَنَّهُ مَبْعُوثٌ مِنَ اللَّهِ
 تَعَالَى ، وَأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِطَاعَتِهِ ، كَمَا جَاءَ فِي الْآخَرَى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا
 / تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا) [سورة ابراهيم : ١٠] ، وكقوله عز وجل (إِنْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ
 يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً) [سورة المؤمنون : ٢٤] .

88

فهذا هو القول في الضرب الأول ، وهو أن يكون « يفعل » بعد الهمزة

لفعل لم يكن .

...

١١٥ - وأما الضرب الثاني ، وهو أن يكون « يفعل » لفعل موجود ، فإن

تقديم الاسم يقتضى شبيهاً بما اقتضاه في « الماضي » ، (٣) من الأخذ بأن يُقَرَّ أنه
 الفاعل ، أو الإنكار أن يكون الفاعل .

معنى التقديم ،
والفعل موجود

(١) في هامش « ج » هنا حاشية لم أستطع أن أقرأها .

(٢) في المطبوعة و « ج » : « قالوا أبشراً » ، وفي « س » : « وقالوا » ، والتلاوة ما أثبت .

(٣) في المطبوعة : « شبيها » ، وكذلك في نسخة عند « س » .

فمثال الأول قولك للرجل يَبْغِي وَيُظْلِمُ : « أنت تجيء إلى الضعيف
فتغصب ماله ؟ » ، « أنت تزعم أن الأمر كيت وكيت ؟ » وعلى ذلك قوله
تعالى : (أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) [سورة يونس ٩٩] .

ومثال الثاني : (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ) [سورة الزمر ٣٢] .

...

فَصْلٌ

١١٦ - وإذا قد عرفت هذه المسائل في « الاستفهام » ، فهذه مسائل في

« النفي » .

التقديم والتأخير
في النفي

إذا قلت : « ما فعلت » ، كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول =

وإذا قلت : « ما أنا فعلت » ، كنت نفيت عنك فعلاً يثبت أنه مفعول . (١)

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « ما قلت هذا » ، كنت نفيت أن تكون

قد قلت ذلك ، وكنت تُوظرت في شيء لم يثبت أنه مَقُول ؟

وإذا قلت : « ما أنا قلت هذا » ، كنت نفيت أن تكون القائل له ،

وكانت المُناظرة في شيء ثبت أنه مَقُول . وكذلك إذا قلت : « ما ضربت زيداً » ،

كنت نفيت عنك ضربته ، ولم يجب أن يكون قد ضرب ، بل يجوز أن يكون

ضربه غيرك ، وأن لا يكون قد ضرب ⑪ أصلاً . وإذا قلت : « ما أنا ضربت

زيداً » ، لم تقله إلا وزيداً مضروباً ، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب .

ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأول أن يكون المنفي عاماً / كقولك :

« ما قلت شعراً قط » ، و « ما أكلت اليوم شيئاً » و « ما رأيت أحداً من الناس » ،

ولم يصلح في الوجه الثاني ، فكان خُلُفاً أن تقول : « ما أنا قلت شعراً قط » و « ما

أنا أكلت اليوم شيئاً » و « ما أنا رأيت أحداً من الناس » ، وذلك أنه يقتضى

المُحَال ، وهو أن يكون ههنا إنسان قد قال كلُّ شعرٍ في الدنيا ، وأكل كلُّ شيء

يؤكل ، ورأى كل أحد من الناس ، فنفيت أن تكونه .

...

(١) في المطبوعة : « ثبت أنه » ، وفي « س » : « تثبت » مشكولة .

١١٧ - ومما هو مثالٌ بينٌ في أن تقديم الاسم يقتضى وجودَ الفعل قوله :

وَمَا أَنَا أُسْقِمْتُ جِسْمِي بِهِ وَلَا أَنَا أُضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا^(١)

المعنى ، كما لا يخفى ، على أن السُّقْمَ ثابت موجودٌ ، وليس القصدُ بالنفى إليه ، ولكن إلى أن يكون هو الجالب له ، ويكون قد جرَّه إلى نفسه .

ومثله في الوضوح قوله :

* وَمَا أَنَا وَحْدِي قُلْتُ ذَا الشُّعْرَ كُلَّهُ *^(٢)

« الشعرُ » مقولٌ على القطع ، والنفي لأن يكون هو وحده القائل له .

...

١١٨ - وههنا أمران يرتفع معهما الشك في وجوب هذا الفرق ، وبصير

العلم به كالضرورة .

أحدهما : أنه يصحُّ لك أن تقول : « ما قلتُ هذا ، ولا قاله أحد من الناس » ، و « ما ضربت زيدا ، ولا ضربه أحدٌ سواي » ، ولا يصحُّ ذلك في الوجه الآخر . فلو قلت : « ما أنا قلتُ هذا ، ولا قاله أحد من الناس » = و « ما أنا ضربت زيدا ، ولا ضربه أحد سواي » ، كان خَلْفاً من القول ،^(٣) وكان في التناقض بمنزلة أن تقول : « لستُ الضَّارِبُ زيدا أمس » ، فتثبت أنه قد ضُرب ،

(١) هو شعر المتنبي في ديوانه .

(٢) هو من شعر المتنبي ، في ديوانه ، وتتمة البيت :

* وَلَكِنْ لِشُعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِيهِ شِعْرٌ *

(٣) « الخلفُ » ، بفتح الخاء وسكون اللام ، الردى من القول ، يقال في المثل : « سَكَتَ أَلْفًا ،

وَنَطَقَ خَلْفًا » .

ثم تقول من بعده : « وما ضربه أحد من الناس » ، و « لست القائل ذلك » ، فتثبت أنه قد ⑬ قيل ، ثم تجيء فتقول / و « ما قاله أحد من / الناس » .

90

٨٣

والثاني من الأمرين أنك تقول : « ما ضربت إلا زيداً » ، فيكون كلاماً مستقيماً ، ولو قلت : « ما أنا ضربت إلا زيداً » ، كان لغواً من القول ، وذلك لأن نَقْضَ النَّفْيِ بـ « إلا » يقتضى أن تكون ضربت زيداً = وتقدِيمُكَ ضَمِيرَكَ وَإِيلَاؤُهُ حَرْفَ النَّفْيِ ، يقتضى نَفْيَ أن تكون ضربته ، فهما يتدافعان . (١)

فأعرفه .

...

١١٩ - ويجيء لك هذا الفرق على وجهه في تقديم المفعول وتأخيره .

تقديم المفعول وتأخيره

في النفي

فإذا قلت : « ما ضربت زيداً » ، فقدمت الفعل ، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضربٌ منك على زيد ، ولم تُعْرِضْ في أمرٍ غيرِه لنفي . ولا إثبات ، وتركته مُبْهَمًا مُحْتَمِلًا .

وإذا قلت : « ما زيداً ضربتُ » ، فقدمت المفعول ، كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان ، وظنُّ أن ذلك الإنسان زيد ، فنفيت أن يكون إياه . فلك أن تقول في الوجه الأول : « ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس » ، وليس لك [ذلك] في الوجه الثاني . (٢) فلو قلت : « ما زيداً ضربتُ ولا أحداً من الناس » ، كان فاسداً على ما مضى في الفاعل .

(١) « يتدافعان » ، أى يدفع أحدهما الآخر ويبعده ، وينفيه .

(٢) « ذلك » ، زيادة من « س » .

١٢٠ - ومما ينبغي أن تعلمه ، (١) أنه يصحّ لك أن تقول : « ما ضربت زيدا ، ولكنى أكرمته » ، فتُعقِبَ الفعلُ المنفَى بإثباتِ فعلٍ هو ضِدُّه = ولا يصحُّ أن تقول : « ما زيدا ضربت ، ولكنى أكرمته » ، (٢) وذاك أنك لم تُرِدْ أن تقول : لم يكن الفعلُ هذا ولكنْ ذاك ، ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا ، ولكن ذاك . فالواجب إذن أن تقول : « ما زيدا ضربت ولكنْ عَمْرَأً » .

وحكمُ الجارِّ مع المجرور في جميع ما ذكرنا حُكْمُ المنصوب ، فإذا قلت : « ما أمرتك بهذا » ، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيءٍ آخر = وإذا قلت : « ما بهذا أمرتك » ، كنت قد أمرته بشيءٍ غيره .

...

(١) في « ج » : « أن تعلمه إياه » ، « إياه » زيادة مفسدة للكلام .

(٢) سقط من « س » هذه الجملة : « فتعقب الفعل ولكنى أكرمته » .

فصل (١)

التقديم والتأخير
في الخبر المُثَبَّت
وهو قسمان

91

١٢١ - ① وأعلم أن الذي بَانَ لك في / « الاستنهام » و « النفي » من

المَعْنَى في التقديم ، قائمٌ مثله في / « الخبر المثبت » .

٨٤

فإذا عَمَدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره ، ثم
بَيَّنت الفعل عليه فقلت : « زيدٌ قد فعل » و « أنا فعلت » ، و « أنت فعلت » ، :
اقتضى ذلك أن يكون القصدُ إلى الفاعل ، إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم
قسمين :

أحدهما جَلِيٌّ لا يُشْكِلُ : وهو أن يكون الفعلُ فعلاً قد أردت أن تنصَّ
فيه على واحدٍ فتجعله له ، وترعُم أنه فاعله دون واحدٍ آخر ، أو دون كل أحد .
ومثال ذلك أن تقول : « أنا كتبت في معنى فلانٍ ، وأنا شفعتُ في بابه » ، (٢)
تريد أن تدعى الانفرادَ بذلك والاستبداد به ، وتُزِيلُ الاشتباهَ فيه ، وتُرَدُّ على من
زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت . ومن البين
في ذلك قولهم في المثل : « أَتَعَلَّمْنِي بِضَبِّ أَنَا حَرَشْتُهُ » (٣) .

القسم الجلي

والقسم الثاني : أن لا يكون القصدُ إلى الفاعل على هذا المعنى ، ولكن
على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل ، وتمنعهُ من الشك ، فأنت

القسم الثاني وتفسيره

(١) « فصل » ، في « ج » و « س » ، وليس في المطبوعة .

(٢) معنى « معنى فلان » ، « بابُ فلان » ، أى : في شأنه وأمره .

(٣) المثل مشهور ، في الميداني ١ : ١٠٩ ، وجمهرة الأمثال ١ : ٧٦ ، و « حرش الضباب » ،
صيدها ، بأن يحرك يده عند جحر الضب حتى يظنه الضب حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه الحارث .
وقوله : « أتعلمني » ، أى أتخبرني .

لذلك تبدأ بذكره ، وتوقعه أولاً = ومن قبل أن تذكر الفعل = في نفسه ، (١)
لكى تباعده بذلك من الشبهة ، وتمنعه من الإنكار ، أو من أن يُظن بك الغلط
أو التزييد . ومثاله قولك : « هو يعطى الجزيل » ، و « هو يحبُّ الثناء » ، لا تريد
أن تزعم أنه ليس هنا من يعطى الجزيل ويحبُّ الثناء غيره ، ولا أن تعرض بإنسان
وتحطه عنه ، وتجعله لا يعطى كما يعطى ، ولا يرغب كما يرغب ، (٢) ولكنك تريد
أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحُبُّ الثناء دأبه ، وأن تُمكن (٣) ذلك
في نفسه .

١٢٢ - ومثاله في الشعر :

هُم يُفْرِشُونَ اللَّبْدَ كُلَّ طِمْرَةٍ وَأَجْرَدَ سَبَاحٍ يَبْدُ الْمُغَالِبَا (٣)

92 / لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دَعْوَى من يُفردُّهم بها ، ويُصَّ عليهم
فيها ، حتى كأنه يُعرض بقوم آخرين ، فينفى أن يكونوا أصحابها . هذا محال .
8٥ وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان / يمتهدون صهوات الخيل ، وأنهم يقتعدون
الجياد منها ، (٤) وأن ذلك دأبهم ، من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم ، إلا أنه
بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ، ويُعلم بدياً قصده إليهم بما في نفسه من الصفة ، (٥)

(١) السياق : « وتوقعه أولاً ... في نفسه » .

(٢) يعنى : يرغب في الثناء .

(٣) « اللبد » الصوف أو الشعر المتلبد وقد جرت العادة بوضع قطعة منه على ظهر الفرس تحت
السرّج للينة . و « الطمرة » أنثى الطمير وهو الفرس الجواد أو المتجمع المتداخل الخلق كأنه متهىء للوثب
دائماً . و « الأجرد » الفرس القصير الشعر . و « السباح » الذى يشبه عدوه السباحة . و « يبدُ » يغلب
(رشيد) .

(٤) عند رشيد رضا في نسخة : « يعتقدون » ، أى يملكونها .

(٥) « بدياً » ، أى ابتداء من أول الأمر .

ليمنعه بذلك من الشك ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم ، أو أن يكون قد أراد غيرهم فعَلِط إليه .

١٢٣ - وعلى ذلك قول الآخر :

هُمُ يَضْرِبُونَ الْكَبْشَ يَبْرُقُ يَبْرُقُهُ ، عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الدِّمَاءِ سَبَائِبُ (١)

لم يرد أن يدعى لهم الانفراد ، ويجعل هذا الضرب لا يكون إلا منهم ، ولكن أراد الذي ذكرت لك ، من تنبيه السامع لقصدتهم بالحديث من قبل ذكر الحديث ، ليحقق الأمر ويؤكدّه .

١٢٤ - ومن البين فيه قول عروة بن أذينة :

سُلَيْمِي أَرْمَعَتْ بَيْنَنَا فَأَيْسِنُ تَقُولُهَا أَيْنَا (٢)

① وذلك أنه ظاهر معلوم أنه لم يرد أن يجعل هذا الإجماع لها خاصة ، ويجعلها من جماعة لم يُزِمِعَ البينَ منهم أحد سواها . هذا محال ، ولكنه أراد أن

(١) الشعر للأخنس بن شهاب التغلبي ، الجاهلي القديم ، من قصيدته في المفضليات رقم : ٤١ ، « الكبش » ، قائد القوم . و « سبائب » جمع « سببية » ، يعنى على وجهه طرائق من الدم . وفي « ج » : « هم يبرقون الكبش » ، سهو وخطأ .

(٢) في ديوان شعره : ٣٩٧ - ٤٠٠ ، وفي هامش المخطوطة ، ما نصه : « وبعده :

وَقَدْ قَالَتْ لِأَثْرَابٍ لَهَا زُهْرٌ تَلَاقَيْنَا
تَعَالَيْنَ ، فَقَدْ طَابَ لَنَا الْعَيْشُ تَعَالَيْنَا
وَعَابَ الْبَرْمُ الْلِي لَمَّةً ، وَالْعَيْنُ فَلَ عَيْنَا
إِلَى مِثْلِ مَهَاةِ الرَّمِّ لِي تَكْسُو الْمَجْلِسَ الزَّيْنَا
تَمْنَيْنَ مُنَاهُنَّ فَكُنَّا مَا تَمْنَيْنَا

يحقق الأمر ويؤكد ، فأوقع ذكرها في سمع الذي كَلَّمَ ابتداءً ومن أوَّل الأمر .
لِيَعْلَمَ قَبْلَ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ أَرَادَهَا بِالْحَدِيثِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أْبَعَدَ لَهُ مِنَ الشُّكِّ .

١٢٥ - ومثله في الوضوح قوله :

هُمَا يَلْبَسَانِ الْمَجْدَ أَحْسَنَ لِبَسَةٍ شَحِيحَانَ مَا أَسْطَاعَا عَلَيْهِ كِلَاهُمَا (١)

لا شبهة في أنه لم يرد أن يقصّر هذه الصفة عليهما ، ولكن نبّه لهما قبل

/ الحديث عنهما .

93

١٢٦ - وأبين من الجميع قوله تعالى : (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ

شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ) [سورة العنكبوت: ٢٣] ، وقوله عز وجل : (وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا
بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ) [سورة المائدة: ٦١] .

١٢٧ - وهذا الذي قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه

تقديم المحدث عنه
يفيد التنبيه والتحقيق
٨٦

له ، قد ذكره صاحب الكتاب في / المفعول إذا قُدِّمَ فَرَفِعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَبُنِيَ الْفِعْلُ
الناصبُ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ ، (٢) وَعُدِّيَ إِلَى ضَمِيرِهِ فَشُغِلَ بِهِ . كَقَوْلِنَا فِي « ضَرَبْتُ
عَبْدَ اللَّهِ » : « عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ » ، فَقَالَ : وَ « إِنَّمَا » قَلْتُ : « عَبْدُ اللَّهِ » ، فَنَبَّهْتُهُ لَهُ ، ثُمَّ بَنَيْتُ
عَلَيْهِ الْفِعْلَ ، وَرَفَعْتُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ . (٣)

...

(١) الشعر لعمره الخثعمية ، ترقى ابنها ، وقال أبو رياش : هو لدرماء بنت سيار بن عبيدة الخثعمية ،

شرح الحماسة للتبريزي ٣ : ٦٠ - ٦٤ .

(٢) معنى العبارة : وبني الفعل الذي كان له ناصباً ، عليه .

(٣) ما بين القوسين نص كلام سيبويه في الكتاب ١ : ٤١ ، وسيأتي أيضاً بعد قليل ، في آخر رقم :

١٢٨ - فإن قلت : فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل ، أكد لإثبات ذلك الفعل له ، وأن يكون قوله : « هما يلبسان المجد » ، ^(١) أبلغ في جعلهما يلبسانه من أن يقال : « يلبسان المجد » ؟

= ^(٢) فإن ذلك من أجل أنه لا يُؤتى بالاسم مُعَرِّى من العوامل إلاً لحديث قد نُوى إسناؤه إليه . وإذا كان كذلك ، فإذا قلت : « عبد الله » ، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً : « قام » أو قلت : « خرج » ، أو قلت : « قدم » فقد عَلِمَ ما ^(٣) جئت به وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه ، فدخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبله قبول المهيأ له المطمئن إليه ، وذلك لا محالة أشد لثبوته ، وأنفى للشبهة ، وأمنع للشك ، وأدخل في التحقيق .

١٢٩ - وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة غفلاً ، مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجرى مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام . ومن ههنا قالوا : إن الشيء إذا أُضْمِر ثم فُسِّر ، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة / إضمار . ^(٣)

94

ويدل على صحة ما قالوه أننا نعلم ضرورة في قوله تعالى : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) [سورة الحج : ٤٦] فخامةً وشرفاً وروعةً ، لا نجد منها شيئاً في قولنا : « فإن

(١) انظر الفقرة رقم : ١٢٥

(٢) « فإن ذلك » جواب قوله آنفاً : « فمن أين وجب » . وفي نسخة عند رشيد رضا : « قلت : ذلك من أجل » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « تقدم إضمار » .

الأبصار لا تعمي » ، وكذلك السبيلُ أبدأ في كل كلام كان فيه ضميرُ قصبة .
 فقوله تعالى : (إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) [سورة المؤمنون : ١١٧] ، يفيد من القوة في نفى
 الفلاح عن الكافرين ، ما لو قيل : « إن الكافرين لا يفلحون » ، لم يُستفد ذلك .
 ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تُعلمه إياه من بعد تقديمه وتنبیهه ، أنت به في
 حُكم من بدأ وأعاد ووطد ، ثم بنى ولو ح ثم صرح . (١) ولا يخفى مكانُ المزية
 فيما طريقه هذا الطريق .

٨٧

١٣٠ - ويشهد لما / قلنا من أن تقديم المحدث عنه يقتضى تأكيد الخبر

تقديم المحدث عنه
 يقتضى تأكيد الخبر

وتحقيقه له ، أنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه
 إنكارٌ من منكر ، نحو أن يقول الرجل : « ليس لي علم بالذي تقول » ، فتقول
 له : « أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، ولكنك تميل إلى خصمي » = وكقول
 الناس : « هو يعلم ذاك وإن أنكر ، وهو يعلم الكذب فيما قال وإن حلف
 عليه » = وكقوله تعالى : (وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [سورة آل عمران .
 ٧٨، ٧٥] ، فهذا من أبين شيء . وذاك أن الكاذب ، لاسيما في الدين ، لا يعترف
 بأنه كاذب ، وإذا لم يعترف بأنه ① كاذب ، كان أبعد من ذلك أن يعترف
 بالعلم بأنه كاذب .

= (٢) أو يجيء فيما اعترض فيه شك ، نحو أن يقول الرجل : « كأنك
 لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك » ، فيقول : « أنا أعلم ، ولكنني أداريه » .

(١) في المطبوعة وحدها « ثم بين » ، ويريد أنه يبنى على الاسم ثم يأتي بالخبر .

(٢) عطف على قوله في أول الفقرة : « وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء » .

= (١) أو في تكذيب مدّع كقوله عز وجل : (وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ) [سورة المائدة : ٦١] ، وذلك أن قولهم : « آمنا » ، دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب .

= (١) أو فيما / القياس في مثله أن لا يكون ، كقوله تعالى : (وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ) [سورة الفرقان : ٢٣] ، وذلك أن عبادتهم لها تقتضى أن لا تكون مخلوقة .

95

وكذلك في كل شيء كان خبراً على خلاف العادة ، وعمّا يُستغرب من الأبر نحو أن تقول : « ألا تعجب من فلان ؟ يدعى العظيم ، وهو يعنى باليسير ، ويّزعم أنه شجاع ، وهو يفزع من أدنى شيء » .

١٣١ - وما يحسن ذلك فيه ويكثر ، الوعد والضمان ، كقول الرجل : « أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر » ، وذلك أن من شأن من تعدّه وتضمن له ، أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفي الوفاء به ، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد .

وجوه تقديم المحدث

عنه ، ومعانيها

وكذلك يكثر في المدح ، كقولك : « أنت تعطى الجزيل ، أنت تقرى في المخل ، أنت تجود حين لا يجود أحد » ، وكما قال :

ولأنت تُقرى ما خلقت وبعضُ القوم يخلق ثم لا يقرى (٢)

(١) معطوف على أول الفقرة السالفة .

(٢) هو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه . وهذا البيت ليس في « س » .

وكقول الآخر :

٨٨

* / نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى * (١)

وذلك أن من شأن (١) المادح أن يَمْنَع السامعين من الشك فيما يمدح به ، ويباعدهم من الشبهة ، وكذلك المفتخر .

تقديم المحدث عنه
بعد واو الحال

١٣٢ - ويزيدك بياناً أنه إذا كان الفعل مما لا يُشكُّ فيه ولا يُنكر بحالٍ ، لم يكذب على هذا الوجه ، ولكن يُوتى به غير مَبْنِيٍّ على آسم ، فإذا أُخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عاداته أن يخرج في كل غداةٍ قلت : « قد خرج » ، ولم تُحتج إلى أن تقول : « هو قد خرج » ، ذاك لأنه ليس بشيءٍ يشكُّ فيه السامع ، (٢) فتحتاج أن تُحقِّقه ، وإلى أن تُقدِّم فيه ذكر المحدث عنه . وكذلك إذا علم السامع من حال رَجُلٍ أنه على نِيَّةِ الركب والمضئ إلى موضع ، ولم يكن شكُّ وتردُّدٌ أنه يركبُ أو لا يركب ، كان خبرك فيه أن تقول : « قد ركب » ، ولا تقول : (٣) « هو / قد ركب » . فإن جئت بمثل هذا في صِلَة كلام ، ووضعت بعد واو الحال ، حَسُن حينئذٍ ، وذلك قولك : « جئته وهو قد ركب » ، وذاك أن الحكم يتغير إذا صارت الجملة في مثل هذا الموضع ، وبصيرُ الأمر بمَعْرُضٍ

96

(١) هو من شعر طرفة ، في ديوانه ، وتماه :

* لَأَتْرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ *

و « المشتاة » ، زمن الشتاء والجذب ، و « الجفلى » ، الدعوة العامة ، و « النقرى » ، الدعوة الخاصة ، يختار من يدعوهم وينتقرهم .

(٢) من أول قوله هنا : « فتحتاج » ، إلى قوله بعد قليل « علم » ساقط في « ج » سهواً .

(٣) في « س » : « ولم تقل » .

الشك ، وذاك أنه إنما يقول هذا مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يصادفه في منزله ، وأنه يصل إليه من قبل أن يركب . (١)

فإن قلت : فإنك قد تقول : « جئته وقد ركب » بهذا المعنى ، ومع هذا الشك .

= (٢) فإن الشك لا يقوى حينئذ قوته في الوجه الأول ، أفلا ترى أنك إذا استبطأت إنساناً فقلت : « أتانا والشمس قد طلعت » ، كان ذلك أبلغ في استبطائك له من أن تقول : « أتانا وقد طلعت الشمس » ؟ وعكس هذا أنك إذا قلت : « أتى والشمس لم تطلع » ، كان أقوى في وصفك له بالعجلة والمجيء قبل الوقت الذي ظن أنه يجيء فيه ، من أن تقول : « أتى ولم تطلع الشمس بعد » . هذا ، وهو كلام لا يكاد يجيء إلا نائياً ، وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم وتبنى الفعل عليه كقوله :

* قَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلِّمْ * (٣)

فإذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يُراد (١٠٠) بها الحال ، مضارعاً ، لم يصلح إلا مبنياً على اسم / كقولك : « رأيتَهُ وهو يكتب » ، و « دخلت عليه وهو يُملئ الحديث » ، (٤) وكقوله :

(١) في المطبوعة : « أن يصادفه وأن يصل » .

(٢) « فإن الشك » جواب قوله قَبْلُ : « فإن قلت ... » .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ .

(٤) في المطبوعة : « وهو على الحديث » .

تَمَزَّزْتُهَا وَالَّذِيكَ يَدْعُو صَبَّاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا (١)

ليس يصلح شيء من ذلك إلا على ما تراه ، لو قلت : « رأيتُه ويكتب »
و « دخلتُ عليه ويملى الحديث » ، و « تمززتُها ويدعو الديك صباحه » ، لم يكن
شيئاً .

١٣٣ - ومما هو بهذه المنزلة في أنك تجد المعنى لا يستقيم إلا على
ما جاء عليه من بناء الفعل / على الاسم قوله تعالى : (إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَّلَ
الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ) [سورة الأعراف ١٩٦] ، وقوله تعالى : (وَقَالُوا أُسَاطِيرُ
الْأُولَيْنِ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) [سورة الفرقان ٥٠] ، وقوله تعالى :
(وَحُشِيرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ) [سورة الملئ
١١٧] ، فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على
الاسم ف قيل : « إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَيَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ » ، و « اكتبها
فتملى عليه » ، و « حُشِيرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودَهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَيُوزَعُونَ » ،
لَوَجَدَ اللفظ قد نَبَا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي
أن يكون عليها .

...

(١) النابغة الجعدي في ديوانه ، والضمير في « تمززتُها » في البيت قبله : وهو :
وصَهْبَاءَ ، لَا تُخْفِي الْقَدَى وَهِيَ دُونَهُ تَصَفَّقُ فِي رَأُوقِهَا ثُمَّ تُقَطَّبُ

و « صفق الخمر » حوّلها من إناء إلى إناء لتصفو . و « الراوق » ، الذي يصفى به الشراب .
و « تُقَطَّبُ » تمزج بالماء . و « تمززتُها » ، تمصصتها شيئاً بعد شيء . و « بنو نعش » يريد « بنات نعش »
كواكب في منازل القمر الثانية والعشرين . و « تصوبوا » ، مالوا إلى الغروب عند الأفق .

١٣٤ - وأعلم أن هذا الصنيع يُقتضى في الفعل المنفي ما اقتضاه في المثبت ، فإذا قلت : « أنت لا تحسن هذا » ، كان أشد لنفي إحسان ذلك عنه من أن تقول : (١٠) « لا تحسن هذا » ، ويكون الكلام في الأول مع من هو أشد إعجاباً بنفسه ، وأعرض دَعْوَى في أنه يُحسن ، حتى إنك لو أتيت بـ « أنت » فيما بعد « تُحسن » فقلت : « لا تُحسن أنت » ، لم يكن له تلك القوة .

تقديم المحدث عنه
في الخبر المعنى

وكذلك قوله تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ) [سورة المؤمن ٥٩٠] ، يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ، ما لو قيل : « والذين لا يشركون برهم ، أو : برهم لا يشركون » لم يُفد ذلك . وكذا قوله تعالى : (لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [سورة يس : ٧٠] ، وقوله تعالى (فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ / فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ) [سورة القصص : ٦٦] ، و (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [سورة الأفعال : ٥٥٠] .

٩٠

...

١٣٥ - ومما يُرى تقديم الاسم فيه كاللازم : « مثل » ، و « غير » ، في

تقديم « مثل »
و « غير » كالأمر اللازم

نحو قوله :

مِثْلُكَ يَثْنِي الْحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ بَعْنِ غَرْبِهِ (١)

/ وقول الناس : « مِثْلُكَ رَعَى الْحَقَّ وَالْحُرْمَةَ » ، وكقول الذي قال له الحجاج : « لَأَحْمَلَنَّكَ عَلَى الْأَذْهِمِ » ، يريد القَيْدَ ، فقال على سبيل المغالطة : « وَمِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمَلُ عَلَى الْأَذْهِمِ وَالْأَشْهَبِ » ، (٢) وما أشبه ذلك مما لا يُقصد فيه

98

(١) المتنبي ، في ديوانه ، وفي المطبوعة : « يثنى المزن » ، وهو خطأ صرف .

(٢) يعنى الأذهم والأشهب من جياذ الخيل .

بـ « مثل » إلى إنسان سوى الذى أضيف إليه ، ولكنهم يعنون أن كُـلَّ من كان مثله فى الحال والصفة ، كان من مقتضى القياس وموجب العرف والعادة أن يفعل ما ذكر ، أو أن لا يفعل . ومن أجل أن كان المعنى كذلك قال : (١)

وَلَمْ أَقُلْ مِثْلَكَ ، أَعْنَى بِهِ سِوَاكَ ، يَا فَرْدًا بِلَا مُشَبِّهِ (٢)

١٣٦ - وكذلك حكم « غَيْرِ » إذا سَلِّكَ به هذا المسلك فقليل : « غيرى يفعل ذاك » ، على معنى أنى لا أفعله ، لا أن يُومىء بـ « غير » إلى إنسان فيخبر عنه بأن يفعل ، كما قال :

* غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ * (٣)

وذاك أنه معلوم أنه لم يُرد أن يُعرض بواحد كان هناك فيستقصه ويصفه بأنه مضعوف يُغرُّ ويُخدع ، (١٠٢) بل لم يرد إلا أن يقول : إني لست ممن ينخدع ويغرُّ . وكذلك لم يرد أبو تمام بقوله :

وَعَيْرِي يَأْكُلُ الْمَعْرُوفَ سُحْتًا وَتَشْحَبُ عِنْدَهُ بِيضُ الْأَيْدِي (٤)

= أن يُعرض مثلاً بشاعر سواه ، فيزعم أن الذى قُرف به عند المدوح من أنه هجاه ، كان من ذلك الشاعر لا منه . هذا محال ، بل ليس إلا أنه نفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلوم .

(١) فى المطبوعة : « أن المعنى كذلك » .

(٢) هو آخر قصيدة المتنبي التى سلف بيتها قبل قليل .

(٣) هو المتنبي ، فى ديوانه ، والمصراع الثانى :

* إِنْ قَاتَلُوا جَبُّنُوا ، أَوْ حَدَّثُوا شَجُّعُوا *

(٤) فى ديوانه .

● واستعمال « مثل » و « غير » على هذا السبيل شيء مركوز في الطبع ، وهو جارٍ في عادة / كل قوم . فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يُقدَّمان / أبدأ على الفعل إذا نُجى بهما هذا النحو الذي ذكرت لك ، وتَرى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدِّما . أفلا ترى أنك لو قلت : « يثنى الحُزن عن صوبه مثلك » ، ^(١) و « رعى الحق والحرمة مثلك » ، و « يحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير » ، و « ينخدع غيري بأكثر هذا الناس » ، و « يأكل غيري المعروف سحتاً » ، رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ، ومُغيراً عن صورته ، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه .

٩١

99

...

١٣٧ - واعلم أن معك دستوراً لك فيه ، إن تأملت ، غنى عن كل سواه ، ^(٢) وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في « الاستفهام » معنى لا يكون له ذلك المعنى في « الخبر » . وذاك أن « الاستفهام » ، استخبارٌ ، والاستخبار هو طلبٌ من المخاطب أن يُخبرك . فإذا كان كذلك ، كان مُحالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في « الاستفهام » ، فيكون المعنى إذا قلت : « أزيد قام ؟ » غيرُهُ إذا قلت : « أقام زيد ؟ » ، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر ، ويكون قولك : « زيد قام » و « قام زيد » سواءً ، ذاك لأنه يؤدي إلى أن ^(١٠٣) تستعلمهُ أمراً لا سبيل فيه إلى جواب ، وأن تَسْتَبْتَه المعنى على وجه لئس عنده عبارة يُثبتهُ لك بها على ذلك الوجه .

دستور في التقديم
والتأخير ، في الاستفهام
والخبر

(١) في المطبوعة : « يثنى المُزن » .

(٢) في هامش « ج » حاشية جار التصوير على أواخر أسطرها ، فلا تستبين قراءتها .

وَجُمْلَةُ الأَمْرِ ، أن المعنى فى إدخالكَ « حرف الاستفهام » على الجملة
من الكلام ، هو أنك تطلب أن يَقْفَكَ فى معنى تلك الجملة وموَدَّاهَا على
إثباتٍ أو نفى . فإذا قلت : « أزيد منطلق ؟ » ، فأنت تطلب أن يقول لك :
« نعم ، هو منطلق » أو يقول : « لا ، ما هو منطلق » . وإذا كان ذلك كذلك ،
100 كان محالاً أن تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخباراً عن / المعنى على
وجه ، لا تكون هى = إذا نزعنا منها الهمزة = إخباراً به على ذلك الوجه ،
92 / فأعرفه . (١)

...

(١) السياق : « لا تكون هى إخباراً به على ذلك الوجه » .

فصل

« هذا كلام في النكرة إذا قُدمت على الفعل ،
أو قُدم الفعل عليها »

١٣٨ - إذا قلت : « أجاءك رجل ؟ » ، فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيئاً من واحد من الرجال إليه ، ^(١) فإن قدمت الاسم فقلت : « أرجلُ جَاءك ؟ » ، فأنت تسأله عن جنس مَنْ جَاءه ، أرجلٌ هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا كنت عَلِمْتَ أنه قد أتاه آتٍ ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتِي ، فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عَيْنَ الآتِي فقلت : « أزيدُ جَاءك أم عمرو ؟ » .

النكرة وتقدمها على
المعلول الاستعظام

ولا يجوز تقديم الاسم في المسئلة الأولى ، ^(٢) لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن جنسه ، ولا ثالث . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن تُقدّم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس ، لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلقاً ، من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العَيْن . والنكرة لا تُدَلُّ على عَيْنِ شَيْءٍ فَيُسأل بها عنه .

فإن قلت : « أرجل طویل جَاءك أم قصير ؟ » ، كان السؤال عن أن الجائئ كان ، ^(٣) من جنس طِوال ⑩ الرجال أم قصارهم ؟ فإن وصفت النكرة بالجملة فقلت : « أرجلٌ كنتَ عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجلٌ لم تعرفه » ،

(١) في المطبوعة وحدها : « أحد من الرجال » .

(٢) يعني قولك : « أجاءك رجلٌ » ، أن تقدم وأنت تريد المعنى الذي ذكره لها .

(٣) « كان » ، زيادة من « س » .

كان السؤال عن المعطى ، أكان ممن عرفه قبل ، أم كان إنساناً لم تتقدم منه معرفة له . (١)

...

تقديم النكرة في
الخبير ومعناه

١٣٩ - وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في « الاستفهام » ، فأبني « الخبير » عليه . فإذا قلت : « رجلٌ جاءني » : لم يصلح حتى تُريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عَرَفَ أن قد أتاك آت . فإن لم ترد ذلك ، كان الواجب أن تقول : / « جاءني رجل » ، فتقدم الفعل .

101

وكذلك إن قلت : « رجل طويل جاءني » ، لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه قد أتاك قصير ، أو نزلته منزلة من ظن ذلك .

...

تفسير قولهم :
« شرُّ أهرُّ ذانابٍ »
٩٣

١٤٠ - وقولهم : « شرُّ أهرُّ ذانابٍ » ، (٢) إنما قُدِّم فيه « شرُّ » ، لأن المراد أن يُعلم أن / الذي أهرُّ ذاناب هو من جنس الشرِّ لا جنس الخير ، فجرى مجرى أن تقول : « رجل جاءني » ، تريد أنه رجل لا امرأة ، وقول العلماء إنه إنما يصلح ، (٣) لأنه بمعنى « ما أهرُّ ذانابٍ إلا شرُّ » .

بيان لذلك : ألا ترى أنك لا تقول : « ما أتاني إلا رجلٌ » ، إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة ، ذاك لأن الخبير ينقض النفي يكون حيث يُراد

(١) « له » ، ليست في المطبوعة .

(٢) أمثال الميداني ١ : ٣٢٦ ، وهو مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ونخايه ، و « أهرُّ » حمله على « المرير » ، وهو أن يكشر السبع عن أئياهه ويصوت إذا رأى ما يفزعه . و « ذو الناب » ، السبع .

(٣) يعني : إنما يصلح في الابتداء بالنكرة .

أن يُقَصِّرَ الفعلُ على شيء ، (١) وَيُنْفِي عَمَّا عَدَاه . فإذا قلت : « ما جاءني إلا زَيْدٌ » ، كان المعنى أنك قد قَصَرْتَ المَجِيءَ على زيد ، وَنَفَيْتَهُ عن كل مَنْ عَدَاه . وإنما يُتَصَوَّرُ قَصْرُ الفعلِ على معلوم ، ومَتَى لم يُرَدَّ بالنكرة الجنسُ ، لم يَقِفْ منها السامعُ على معلوم ، حتى تَزْعُمَ أني أقصير له الفعل عليه ، وأخبره أنه كان منه دون غيره .

...

١٤١ - واعلم أننا لم نرد بما قلناه ، (٢) من أنه إنما حَسُنَ الابتداء بالنكرة في قولهم : « شرُّ أهرَّ ذانابٍ » ، لأنه أريد به الجنس ، أن معنى « شرٌّ » و « الشرُّ » سواءً ، (٣) وإنما أردنا أن العَرَضَ من الكلام أن تُبَيَّنَ أن الذي أهرَّ ذاناب هو من (١٠٥) جنس الشر لا جنس الخير ، كما أننا إذا قلنا في قولهم : « أرجل أتك أم امرأة ؟ » ، أن السؤال عن الجنس ، لم نرد بذلك أنه بمنزلة أن يقال : « الرجل أم المرأة أتك » ، ولكننا نعني أن المعنى على أنك سألت عن الآتى أهو من جنس الرجال أم جنس النساء ؟ فالنكرة إذن على أصلها من كونها لواحدٍ من الجنس ، إلا أن القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً ، وإنما / وقع إلى كونه من جنس الرجال .

102

وعكس هذا أنك إذا قلت : « أرجل أتك أم رجلان ؟ » ، كان القصد منك إلى كونه واحداً ، دون كونه رجلاً ، فاعرف ذلك أصلاً ، وهو أنه قد يكون في

(١) في المطبوعة : « بنقض النفي » .

(٢) في المطبوعة : « واعلم أن لم نرد » ، والصواب ما في المخطوطتين .

(٣) يعنى « شر » نكرة ، و « الشر » معرفة .

اللفظ دليلٌ على أمرين ، ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر ، فيصير ذلك الآخر = بأن لم يدخل في القصد = كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ .

- ٩٤ وإذا اعتبرت ما قدمته من قول صاحب الكتاب / : « إنما قلت : « عبد الله » فنيته له ، ثم بنيت عليه الفعل » ، (١) وجدته يطابق هذا . وذلك أن التنبية لا يكون إلا على معلوم ، كما أن قصر الفعل لا يكون إلا على معلوم ، فإذا بدأت بالنكرة فقلت : « رجل » ، وأنت لا تقصد بها الجنس ، وأن تُعلم السامع أن الذي أردت بالحديث رجل لا امرأة ، كان محالاً أن تقول : « إني قدمته لأنبه المخاطب له » ، لأنه يخرج بك إلى أن تقول : إني أردت أن أنبه السامع لشيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل . وذلك ما لا يُشكُّ في استحالته ، فاعرفه .

(١) يعنى قول سيويه ، الذى رواه فيما سلف رقم : ١٢٧

القول في الحذف

١٤٢ - هو بابٌ دقيقُ المسلك ، لطيفُ المآخذ ، عجيبُ الأمر ، شبيهٌ بالسحر ، (١٠٦) فإنك ترى به تركَ الذُّكر ، أفصحَ من الذكر ، والصُّمْتُ عن الإفادة ، أزيدٌ للإفادة ، وتجذُّك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبين . (١)

١٤٣ - وهذه جملةٌ قد تُنكرها حتى تُخبر ، وتدفعها حتى تنظر ، وأنا أكتب لك بديعاً أمثلةً مما عرَّض فيه الحذف ، ثم أنبهك على صححة ما أشرت إليه ، وأقيم الحجَّة من ذلك عليه . أنشد صاحب الكتاب : (٢)

أَعْتَادَ قَلْبِكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلُّ
/ رَبِّعَ قَوَاءٍ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلَّ حَيْرَانَ سَارٍ مَأْوَهُ خَضِيلٌ (٣)

قال : أراد ، « ذاك ربيع قواء أو هو ربيع » . قال : ومثله قول الآخر :

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسَمَ الدَّارِ وَالطَّلَا كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقِلِ الْخِلَا
دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلَى وَأَهْلُهُمْ بِالْكَانِسِيَّةِ نَزَعَى اللَّهُوَ وَالغَزَلَا (٤)

(١) في « س » : لم تُبين .

(٢) « أنشد » ، ليست في المطبوعة وحدها .

(٣) سيويه ١ : ١٤٢ ، ونسبهما البغدادي في شرح شواهد المعنى لعمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه . و « القواء » ، المكان القفر . « أذاع المعصرات به » ، وهي الرياح العاصفات ذوات الغبار والرهج : « وأذاعابه » ، ذهبت به وطمست معالمه . و « حيران » ، صفة لمخدوف هو السحاب المتردد ، و « سار » يسير ليلاً . و « مأوه خضيل » ، يحمل ماء غزيراً .

(٤) سيويه ١ : ١٤٢ ، وينسبان لعمر بن أبي ربيعة ، وهما في ملحقات الديوان . و « الصيقل » ، =

كأنه قال : تلك دار . قال شيخنا رحمه الله : (١) ولم يَحْمَل البيت الأول على أن / « الرِّبع » بدل من « الطَّلَل » ، لأن الرِّبع أكثر من الطَّلَل ، والشئ يُنْدَل مما هو مثله أو أكثر منه ، فأما الشئ من أقل منه ففاسد لا يُتَصَوَّر . (٢) وهذه طريقة مُستَمِرَّة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل .

١٤٤ - وكما يُضْمِرُونَ المبتدأ فيرفعُونَ ، فقد يضمرون الفعل فينصبون ، حذف الفعل وإصمارة كبيت الكتاب أيضاً :

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذْ مَيَّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ (٣)

أنشده بنصب « ديار » ، على إضمار فعل ، كأنه قال : أذكر ديار مية .

...

104

المواضع التي يطرُد فيها حذف المبتدأ وأمثله

١٤٥ - ومن المواضع التي يطرُد فيها حذف المبتدأ ، « القطع والاستئناف » ، يبدأون بذكر الرجل ، ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاماً آخر . وإذا فعلوا ذلك ، أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ • مثال ذلك قوله :

= الذي يصقل السيوف ويجلوها . و « الخلل » جمع « خِلَّة » ، وهي جفن السيف المنقوش بالذهب . وفي المخطوطات والمطبوعة : « بالكامسية » ، بالميم ، وفي البلدان موضع يقال له : « كامس » ، ولكن الذي في سيبويه فهو كما أثبت ، وهو موضع أيضاً .

(١) في هامش المخطوطة « ج » : « يعني الشيخ أبا الحسن الفارسي ، ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي » .

(٢) في هامش المخطوطة بخط محدث : « الشئ لا يبدل من أقل منه » ، كأنه تذكرة لقارئ . وفي « س » : « فأما بدل الشئ من أقل منه » ، بزيادة « بدل » .

(٣) هو لذي الرمة في ديوانه ، وهو في سيبويه ١ : ١٤٠ ، ٣٣٣

①٧ وَعَلِمْتُ أَنِي يَوْمَ ذَا كَ مُنَازِلُ كَعْبَاءُ وَنَهْدًا
قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الْحَدِيدَ دَ تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقِدًّا (١)

● وقوله :

هَمْ حَلُّوا مِنَ الشَّرَفِ الْمُعَلَّى وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَاوُوا
بُنَاءُ مَكَارِمٍ وَأَسَاءَةُ كَلِمٍ دِمَاؤُهُمْ مِنَ الْكَلْبِ الشُّفَاءُ (٢)

● وقوله :

رَأَيْتَنِي عَلَى مَا بِي عُمَيْلَةٌ فَاشْتَكَيْتُ إِلَى مَالِهِ حَالِي أَسْرًا كَمَا جَهَرْتُ
ثُمَّ قَالَ بَعْدُ : (٣)

/ غُلَامٌ رَمَاهُ اللَّهُ بِالْخَيْرِ مُقْبِلًا لَهُ سَيْمِيَاءُ لَا تَشُقُّ عَلَيَّ الْبَصَرَ (٤)

● وقوله :

إِذَا ذُكِرَ آبْنَا الْعَنْبَرِيَّةِ لَمْ تَضِيقْ ذِرَاعِي ، وَالْقَى بِأَسْتِهِ مَنْ أَفَاحِرُ

(١) هو عمرو بن معد يكرب ، في ديوانه المجموع ، وشرح الحماسة للتبريزي ١ : ٩١ ، و « الحديد » ، يعني الدرود ، والحلق : الدرود . و « القيد » تُرْسٌ من القد وهو الجلد . و « تنمروا » ، كانوا كالتمور في أفعالهم في الحرب .

(٢) هو أبو البرج ، القاسم بن حنبل المري ، شرح الحماسة ٤ : ٩٦ . و « أساءة » جمع « آس » ، وهو الطبيب المداوي . و « الكلم » الجرح ، وكانوا يزعمون أن شفاء الذي عضه الكلب أن يسقى من دم ملك .

(٣) هذا السطر زيادة في « س » .

(٤) هو لابن عتقاء الفزاري ، الكامل ١ : ١٥ ، والأمال ١ : ٢٣٧ ، وكان عميلة الفزاري ، قد وصله بنصف ماله ، لما رأى من رثالة حاله ، وكان عميلة جميلاً . وروايتهم « بالخير يافعاً » ، و « مقبل » ، يريد به في إقبال شبابه .

هَلَالَانَ ، حَمَّالَانَ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ مِنْ الثَّقِيلِ مَا لَا تَسْتَطِيعُ الْأَبَاعِرُ (١)
 « حَمَّالَانَ » ، خَبْرٌ ثَانٍ ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، كَمَا يَكُونُ لَوْ قُلْتَ مِثْلًا :
 « رَجُلَانِ حَمَّالَانَ » .

١٤٦ - وَمِمَّا آعْتِيدُ فِيهِ أَنْ يَجِيءَ خَبْرًا قَدْ بُنِيَ عَلَى مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ،
 قَوْلُهُمْ بَعْدَ أَنْ يَذْكُرُوا الرَّجُلَ : « فَتَى مِنْ / صِفَتِهِ كَذَا » ، وَ « أَغْرُ مِنْ صِفَتِهِ كَيْتِ
 وَكَيْتِ » • كَقَوْلِهِ :

أَلَا لَا فَتَى بَعْدَ آبِنِ نَاشِرَةِ الْفَتَى وَلَا عُرْفَ إِلَّا قَدْ تَوَلَّى وَأَذْبَرَ
 (١٠٨) فَتَى حَنْظَلِيٍّ مَا تَزَالُ رِكَابُهُ تَجُودُ بِمَعْرُوفٍ وَتُنْكِرُ مُنْكَرًا (٢)
 • وَقَوْلِهِ :

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاحَتْ مَنِيَّتِي أَيَادِي لَمْ تُمَنَّ ، وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
 فَتَى غَيْرٍ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ ، وَلَا مُظْهِرِ الشُّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتْ (٣)
 • وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ جَمِيلٍ :

(١) هُوَ مُوسَى بْنُ جَابِرِ الْحَنْفِيِّ ، شَرَحَ الْحِمَاسَةَ لِلتَّبْرِيزِيِّ ١ : ١٩١ ، وَ « أَلْقَى بَاسْتَهُ مِنْ
 أَفَاخِرِ » ، سَقَطَ عَلَى عَجِيزَتِهِ مِنَ الْعَجْزِ ، وَمَا يَجِدُ مِنَ الذَّلَّةِ وَالْقَلَّةِ ، وَ « هَلَالَانَ » ، كَالْهَلَالِ فِي الشَّهْرَةِ
 وَالْإِرْتِفَاعِ . وَ « الشَّتْوَةُ » ، زَمَنُ الْجَدْبِ فِي الشِّتَاءِ .

(٢) هُوَ أَبُو حُزَابَةَ ، الْوَلِيدُ بْنُ حَنِيفَةَ ، يَقُولُهُ فِي رِثَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَاشِرَةَ ، أَحَدِ بَنِي عَامِرِ بْنِ زَيْدِ
 مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ (دِيْوَانُ الْفَرَزْدَقِ : ٢٦٧ ، ٨١٧ مَدْحُهُ الْفَرَزْدَقِ وَرِثَاءُهُ) . وَالشُّعْرُ فِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ ٣ :
 ٣٢٩ ، وَلَيْسَ فِيهِ الْبَيْتُ الثَّانِي ، وَهُوَ فِي شَرَحِ الْحِمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٣ : ٢٢

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ الْكَاتِبِ التَّمِيمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، وَيُنَسَبُ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ ، وَلِعَبَدِ اللَّهِ بْنِ
 الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ ، وَإِبْرَاهِيمِ الصَّوَلِيِّ ، انظُرْ شَرَحَ حِمَاسَةِ أَبِي تَمَامٍ ٤ : ٦٩ ، وَمَعْجَمَ الشُّعْرَاءِ لِلْمَرْزُبَانِيِّ :
 ٤٢١ ، وَسَمَطَ اللَّالِي : ١٦٦ ، وَدِيْوَانَ الصَّوَلِيِّ (الطَّرَائِفُ) : ١٣٠

وَهَلْ بُيِّنْتُ ، يَا لِلنَّاسِ ، قَاضِيَتِي دَنِي ؟ وَفَاعِلَةٌ خَيْرًا فَأَجْزِيهَا ؟
تَرْتُو بِعَيْنِي مَهَاةً أَقْصَدْتُ بِهِمَا قَلْبِي عَشِيَّةً تَرْمِينِي وَأَرْمِيهَا
هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً ، عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ ، رِيَا الْعِظَامِ ، بِلَا عَيْبٍ يُرَى فِيهَا
مِنَ الْأَوَانِسِ مِكْسَالٌ ، مُبْتَلَةٌ خَوْدٌ ، غَذَاهَا بِلَيْنِ الْعَيْشِ غَاذِيهَا^(١)

● وقوله أيضاً :

إِنِّي عَشِيَّةَ رُحْتُ وَهِيَ حَزِينَةٌ تَشْكُو إِلَيَّ صَبَابَةً لَصْبُورٌ
وَتَقُولُ : بَتِّ عِنْدِي ، فَدَيْتِكَ ، لَيْلَةٌ أَشْكُو إِلَيْكَ ، فَإِنَّ ذَاكَ يَسِيرٌ
غَرَاءُ مِبْسَامٌ ، كَأَنَّ حَدِيثَهَا دُرٌّ تَحْدَرُ نَظْمُهُ مَثُورٌ
/ مَحْطُوطَةٌ الْمَتْنَيْنِ ، مُضْمَرَةُ الْحَشَا ، رِيَا الرُّوَادِفِ ، تَحَلَّقَهَا مَمْكُورٌ^(٢)

● وقول الأقيشر في ابن عم له مُوسِرٍ ، سأله فمنعه وقال : كم أعطيك مالي وأنت تنفقه فيما لا يُغنيك ؟ والله لا أعطيتك .^(٣) فتركه حتى اجتمع القوم في ناديتهم وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذمه ، فوثب إليه ابن عمه فلطمه ، فأنشأ يقول :

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ، وَلَيْسَ إِلَيَّ دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعٍ
/ حَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا ، مُضْبِعٌ لِدِينِهِ ، وَلَيْسَ لِمَا فِي بَيْتِهِ بِمُضْبِعٍ^(٤)

(١) ليس في ديوانه جميل المجموع ، وهو في التبيان لابن الزملاكانى : ١١٢ ، وجعله في المطبوعة ثلاثة أبيات ، فقال في الثالث : « ريا العظام بليين العيش غاذيها » ، وهو خطأ . « أقصدت قلبه » ، رتمه بسهم عينها فقتلته .

(٢) في مجموع شعره المطبوع . وهو في الأغاني (الدار) ٨ : ١٤٨ ، « محطوطة المتنين » ، ليس في جانبي ظهرها ارتفاع ، بل هو ممتلئ مُستَوٍ مطمئن ممدود . و « ممكور » ، مُدْمَجٌ غير مسترخ .

(٣) في المطبوعة : « لا أعطيك » .

(٤) هو له في الخزانة ٢ : ٢٨١ ، ومعاهد التنصيص ٣ : ٢٤٢

١٤٧ - (١٠٩) فتأمل الآن هذه الأبيات كلها ، وأستقرها واحداً واحداً ، وانظر إلى موقعها في نفسك ، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ، ثم فليت النفس عما تجد ، (١) وألطفت النظر فيما تُحسُّ به . ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر ، وأن تخرجه إلى لفظك ، وتوقعه في سمعك ، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت ، وأن ربَّ حذف هو قِلادة الجيد ، وقاعدة التجويد ، وإن أردت ما هو أصدق في ذلك شهادة ، وأدل دلالة ، فانظر إلى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريماً له قد ألح عليه :

عَرَضْتُ عَلَى زَيْدٍ لِيَأْخُذَ بَعْضَ مَا يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاغِلِ
فَدَبُّ دَيْبِ الْبَعْلِ يَأْلُمُ ظَهْرَهُ وَقَالَ : تَعَلَّمْ ، إِنِّي غَيْرُ فَاعِلٍ
تَنَاءَبَ حَتَّى قُلْتُ : دَاسِعُ نَفْسِيهِ وَأَخْرَجَ أَثْيَاباً لَهُ كَالْمَعَاوِلِ (٢)

الأصل : حتى قلت : « هو داسع نفسه » ، أي حسبته من شدة التثاؤب ، ومما به من الجهد ، يقذف نفسه من جوفه ، ويخرجها من صدره ، كما يَدَسُّعُ البعير جِرَّتَهُ . ثم إنك ترى نِصْبَةَ الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى / هذا المبتدأ ، وتباعده عن وهمك ، وتجتهد أن لا يدور في خلدك ، ولا يعرض لخطرك ، وتَرَكَ كأنك تتوقاه تَوَقَّى الشَّيْءَ تَكَرُّهُ مَكَانَهُ ، والثقل تَحْشَى هَجُومَهُ .

١٤٨ - ومن لطيف الحذف قول بكر بن النطاح :

أمثلة من لطيف
حذف المبتدأ

(١) في المطبوعة : « ثم قلبت » ، و « فليت » ، فقتت .

(٢) في مجموع شعره : ١١٥ ، عن الأغاني ١٤ : ٢٤٠ ، ٢٤١ ، وغريم عبد الله يقال له : « ذئب » ، كما ذكر صاحب الأغاني ، ولكنه جاء في الشعر هناك وهنا « عرضت على زيد » . و « دسع البعير بجيرته » ، دفع الطعام فأخرجه من جوفه ، ومضغه مرة أخرى .

الْعَيْنُ تُبْدِي الْحُبَّ وَالْبُغْضَا وَتُظْهِرُ الْإِبْرَامَ وَالنَّقْضَا
 دُرَّةٌ ، مَا أَنْصَفْتَنِي فِي الْهَوَى ، وَلَا رَحِمْتَ الْجَسَدَ الْمُنْضَى
 / غَضَبِي ، وَلَا وَاللَّهِ يَا أَهْلَهَا ، لَا أَطْعَمُ الْبَارِدَ أَوْ تَرْضَى (١)

٩٨

يقوله في جارية كان يُحبُّها ، (٢) وَسُئِيَ بِهِ إِلَى أَهْلِهَا فَمَنْعُوهَا مِنْهُ .
 والمقصود قوله « غضبي » ، وذلك أن التقدير « هِيَ غَضَبِي » أو « غَضَبِي هِيَ »
 لا محالة ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَرَى (١١) النَّفْسَ كَيْفَ تَتَفَادَى مِنْ إِظْهَارِ هَذَا
 المحذوف ، (٣) وَكَيْفَ تَأْنَسُ إِلَى إِضْمَارِهِ ؟ وَتَرَى الْمَلَاةَ كَيْفَ تَذْهَبُ إِنْ أَنْتَ
 رُمْتَ التَّكْلِمَ بِهِ ؟

١٤٩ - ومن جيد الأمثلة في هذا الباب قول الآخر ، يخاطب امرأته وقد

لَأَمْتُهُ عَلَى الْجُودِ :

قَالَتْ سُمَيَّةُ : قَدْ غَوَيْتَ ، بَأَنَّ رَأْتَ حَقًّا تَنَابَوْبَ مَا لَنَا وَوَفُودُ
 غَيٌّ لَعْمُرِكَ لَا أَزَالُ أَعُودُهُ مَا دَامَ مَا لَ عِنْدَنَا مَوْجُودُ (٤)

المعنى : « ذَاكَ غَيٌّ لَا أَزَالُ أَعُودُ إِلَيْهِ ، فَدَعَى عَنْكَ لَوْمِي » .

١٥٠ - وإذ عرفت هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ ، فاعلم أن

ذلك سبيله في كل شيء ، فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ، ثم أصيب به

خلاصة في شأن
 ما يحذف

(١) « أَوْ » فِي « س » : « بِمَعْنَى حَتَّى » .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ وَ « ج » ، « يَقُولُ » ، وَأَثْبَتَ مَا فِي « س » .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ وَ « ج » : « إِلَّا أَنَّكَ تَرَى النَّفْسَ » ، وَأَثْبَتَ مَا فِي « س » .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَوَفُودًا » وَ « مَوْجُودًا » ، وَأَثْبَتَ مَا فِي « ج » وَ « س » وَ فِي هَامِشِ « ج » مَا نَصَهُ :

« قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : « وَوَفُودٌ » مَعْطُوفَةٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي « تَنَابُوبٍ »

التقدير : بَأَنَّ رَأْتَ حَقًّا تَنَابُوبَ هُوَ وَالْوَفُودُ مَا لَنَا » .

موضعه ، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها ، ^(١) إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به .

...

١٥١ - وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ ، وهو حذف اسم ، إذ لا يكون المبتدأ إلا اسماً ، فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصاً ، فإن الحاجة إليه / أمس ، وهو بما نحن بصددده أخص ، واللطائف كأنها فيه أكثر ، ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر . ^(٢)

...

١٥٢ - وههنا أصل يجب ضبطه ، وهو أن حال الفعل مع المفعول - قاعدة صائغة و معنى حذف الفاعل والمفعول الذي يتعدى إليه ، حاله مع الفاعل . فكما أنك إذا قلت : ^(٣) « ضرب زيد » ، فأسندت الفعل إلى الفاعل ، كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلاً له ، لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق . كذلك ، إذا عدت الفعل إلى المفعول فقلت : / « ضرب زيد عمراً » ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل ^(١١١) أن يُعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما = فعمل الرفع في الفاعل ، يُعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه = والنصب في المفعول ، يُعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . ولم يكن ذلك

(١) من قوله : « ثم أصيب » إلى قوله : « يحذف فيها » ، سقط من « س » ، وستسقط منه هنا كلمات أترك الإشارة إليها .

(٢) في المطبوعة : « وما يظهر » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « وكا » .

لِيُعْلَمَ وَقُوعُ الضَّرْبِ فِي نَفْسِهِ ، بَلْ إِذَا أُرِيدَ الْإِنْخِبَارُ بِوَقُوعِ الضَّرْبِ وَوُجُودِهِ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ ، أَوْ يُتَعَرَّضَ لِبَيَانِ ذَلِكَ ، فَالْعِبَارَةُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ : « كَانَ ضَرْبٌ » أَوْ « وَقَعَ ضَرْبٌ » أَوْ « وَجِدَ ضَرْبٌ » وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ تَفْيِيدِ الْوُجُودِ الْمَجْرَدِ فِي الشَّيْءِ .

...

١٥٣ - وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ ، فَاعْلَمْ أَنَّ أَغْرَاضَ النَّاسِ تَمْتَلِفُ فِي ذِكْرِ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ ، فَهَمَّ يَذْكُرُونَهَا تَارَةً وَمَرَادُهُمْ أَنْ يَقْتَصِرُوا عَلَى إِثْبَاتِ الْمَعَانِي الَّتِي اسْتَقْتَتْ مِنْهَا لِلْفَاعِلِينَ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لِذِكْرِ الْمَفْعُولِينَ . فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، كَانَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّيَ كَغَيْرِ الْمُتَعَدِّيِ مِثْلًا ، فِي أَنْكَ لَا تَرَى لَهُ مَفْعُولًا / لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا .

الأغراض في ذكر
الأفعال المتعدية
وأقسامها

108

١٥٤ - وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّاسِ : « فَلَانَ يَحُلُّ وَيَعْقِدُ ، وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى ، وَيَضُرُّ وَيَنْفَعُ » ، وَكَقَوْلِهِمْ : « هُوَ يُعْطَى وَيُجْزَلُ ، وَيَقْرَى وَيُضَيَّفُ » ، الْمَعْنَى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَعْنَى فِي نَفْسِهِ لِلشَّيْءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَعَلَى الْجُمْلَةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتَعَرَّضَ لِحَدِيثِ الْمَفْعُولِ ، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : « صَارَ إِلَيْهِ الْحُلُّ وَالْعَقْدُ ، وَصَارَ بِحَيْثُ يَكُونُ مِنْهُ حُلٌّ وَعَقْدٌ ، وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ ، وَضُرٌّ وَنَفْعٌ » ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ .

القسم الأول :
حذف المفعول، لإثبات
معنى الفعل، لا غير

١٥٥ - وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) [سورة الزمر: ٩] ، الْمَعْنَى : هَلْ يَسْتَوِي مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ ؟ = مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْصَدَ النَّصُّ عَلَى مَعْلُومٍ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (هُوَ الَّذِي يُخَيِّئُ وَيُمَيِّتُ) [سورة علق: ٦٨] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى . وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَى) [سورة القمر: ٤٣، ٤٤] / وَقَوْلُهُ (وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى) ، [سورة القمر: ٤٨] ، الْمَعْنَى

١٠٠

هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء . وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن (١١٦) تُثَبِّتَ المعنى في نفسه فعلاً للشيء ، وأن تُخبر بأن من شأنه أن يكون منه ، أو لا يكون إلا منه ، أو لا يكون منه ، فإن الفعل لا يُعَدَّى هناك ، لأن تعديته تُنْقِضُ الغرض وتغيّر المعنى . ألا ترى أنك إذا قلت : « هو يعطى الدنانير » ، كان المعنى على أنك قصدت أن تُعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطاءه ، أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها ، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء ، لا الإعطاء في نفسه ، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه ، بل مع من أثبت له إعطاءً ، إلا أنه لم يُثَبِّت إعطاء الدنانير . فأعرف ذلك ، فإنه أصل كبير عظيم النفع . فهذا قسم من نُحَلُّو الفِعْلُ عن المفعول ، وهو أن لا يكون له مفعول يُمكن النَّصُّ عليه

...

١٥٦ - وقسم ثان : وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم ،
إلا أنه يحذف من اللفظ / للدليل الحال عليه . وينقسم إلى جلي لا صنعة فيه ،
وخفي تدخله الصنعة .
القسم الثاني .
حذف مفعول مقصود ،
109
لدلالة الحال عليه ،
وهو قسمان ، أولهما الخفي

فمثال الجلي قولهم : « أصغيت إليه » ، وهم يريدون « أذني » ،
و « أغضيت عليه » ، والمعنى « جفني » .

١٥٧ - وأما الخفي الذي تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع .
= فنوع منه ، أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم
مكانه ، إما بجري ذكر ، (١) أو دليل حال ، إلا أنك تُنسيه نفسك وتُخفيه ،
القسم الثاني : الخفي
الذي تدخله الصنعة
ومثاله الأول

(١) في المطبوعة وحدها « لجرى ذكر » .

وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن ثبتت نفس معناه ، من غير أن تعدّيه إلى شيء ، أو تعرّض فيه لمفعول .

١٥٨ - ومثاله قول البحتري :

شَجُو حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ^(١)

المعنى ، لا محالة : أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ محاسنه ، ويسمع واع أخباره وأوصافه ،

ولكنك تعلم على ذلك / أنه كأنه يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته ^(١١٣) عن وهمه ، ليحصل له معنى شريف وغرض خاص . وذاك أنه يمدح خليفة ، ^(٢) وهو المعتز ، ويعرض بخليفة وهو المستعين ، فأراد أن يقول : إن محاسن المعتز وفضائله ، المحاسن والفضائل يكفي فيها أن يقع عليها بصرٌ ويعيها سمعٌ حتى يُعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فانت ترى حساده وليس شيء أشجى لهم وأغيظ ، من علمهم بأن ههنا مبصراً يرى وسامعاً يعي ، حتى ليتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عينٌ يُبصر بها ، وأذن يعي معها ، كي يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة ، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إياها .

١٠١

١٥٩ - وهذا نوع آخر منه ، وهو أن يكون معك مفعولٌ معلوم مقصودٌ

قصده ، قد علم أنه ليس للفعل الذي ذكرت مفعولٌ سواه ، بدليل الحال أو ما سبق من الكلام ، إلا أنك تطرحه وتتناساه وتدعه / يلزم ضمير النفس ، لغرض غير الذي مضى . وذلك الغرض أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل ، وتخلص له ، وتنصرف بجملتها وكما هي إليه .

مثال ثان
من الخفي

110

(١) في ديوانه .

(٢) في المطبوعة و « ج » : « وقال إنه يمدح » ، والصواب ما في « س » .

١٦٠ - ومثاله قول عمرو بن معدى كَرِبَ :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ (١)

« أَجَرَّتِ » فعلٌ متعدّدٌ ، ومعلومٌ أنه لو عَدَّاه لما عَدَّاه إلا إلى ضمير المتكلم نحو : « ولكن الرِّمَاحَ أَجَرَّتْنِي » ، وأنه لا يُتَصَوَّرُ أن يكون ههنا شيء آخر يتعدّى إليه ، لاستحالة أن يقول : « فلو أن قومي أنطقتنى رماحهم » : ، ثم يقول : « ولكن الرماح أَجَرَّتْ غيري » ، إلا أنك تجد المعنى يلزمك أن لا تنطق بهذا المفعول ولا تُخرجه إلى لفظك . والسبب في ذلك أن تعديتك له تُوهِمُ ما هو (١١٤) خلافُ الغرض ، وذلك أن الغرض هو أن يُثَبِّتَ أنه كان من الرماح إجرارٌ وحبسٌ للألسن عن النطق ، (٢) وأن / يصحّ وجود ذلك . ولو قال : « أَجَرَّتْنِي » ، جاز أن يُتَوَهَّمَ أنه لم يُعْنِ بأن يثبت للرماح إجراراً ، بل الذي عناه أن يُبيِّنَ أنها أجزته . (٣) فقد يُذَكَّرُ الفعل كثيراً والغرض منه ذكر المفعول ، مثاله أنك تقول : « أضربت زيداً ؟ » وأنت لا تنكر أن يكون كان من المخاطب ضرباً ، وإنما تُنكر أن يكون وقع الضرب منه على زيد ، وأن يستجيز ذلك أو يستطيعه . فلما كان في تعدية « أَجَرَّتِ » ما يوهم ذلك ، وقف فلم يُعدّ البتة ، ولم ينطق بالمفعول ، لتخلّص العناية لإثبات الإجرار للرماح وتصحیح أنه كان منها ، وتسلّم بكليتها لذلك .

(١) هو في ديوانه المطبوع ، وهو في شرح الحماسة ١ : ٨٤ . و « أجز الفصيل » ، شق لسانه ووضع فيه عوداً لئلا يرضع أمه ، ويعنى عمرو أن قومه لم يبلوا بلاءً حسناً في حربهم ، ولو أحسنوا البلاء لنطق بمدحهم ، ولكنهم أساءوا ، فكانت إساءتهم قاطعة للسانه ، فبقى لا ينطق .

(٢) في المطبوعة : « حبس الألسن » .

(٣) في المطبوعة : « يتبين » .

١٦١ - ومثله قول جرير :

أَمْنِيَّتِ الْمُنَى وَخَلَبْتِ حَتَّى تَرَكْتِ ضَمِيرَ قَلْبِي مُسْتَهَامًا

الغرض أن يثبت أنه كان منها تمنيةً وخلافةً ، وأن يقول لها : أهكذا

/ تصنعين ؟ وهذه حيلتك في فتنة الناس ؟

111

١٦٢ - ومن بارع ذلك ونادره ، ما تجده في هذه الأبيات . روى

مثال من بارع
الحذف الخفي

المرزباني في « كتاب الشعر » بإسناده ، قال : لما تشاغل أبو بكر الصديق رضي

الله عنه بأهل الردة ، استبطأته الأنصار [فكلموه] ، (١) فقال : إِمَّا كَلَّفْتُمُونِي

أَخْلَاقَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، (٢) فوالله ما ذاك عندي ولا عند أحد من الناس ،

ولكنني والله ما أوتى من مودةٍ لكم ولا حُسنٍ رأى فيكم ، (٣) وكيف لا نحبكم ؟

فوالله ما وجدتُ مثلاً لنا ولكم إلا ما قال طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب :

جَزَى اللهُ عَنَّا جَعْفَرًا حِينَ أَرْزَلْتِ بِنَا نَعْلُنَا فِي الْوَاطِئِينَ فَرَلْتِ

أَبَا أَنْ يَمَلُونَا ، وَلَوْ أَنَّ أُمَّنَا تُلَاقِي الَّذِي لَا قُوَّةَ مِنَّا لَمَلْتِ

① هُمْ خَلَطُونَا بِالنُّفُوسِ وَالْجَاوَا إِلَى حُجْرَاتٍ أَدْفَاتٍ وَأَظَلَّتِ (٤)

(١) الزيادة بين القوسين من مجالس ثعلب ، وإسقاطها مُخِلٌّ .

(٢) أى : إن كلفتموني ، و « ما » زائدة .

(٣) أى لا أتهم في مودتي لكم وحسن رأبي فيكم .

(٤) هو بلفظه تقريباً في مجالس ثعلب : ٤٦١ ، وإسناده ، وهو : « حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى النحوي المعروف بثعلب ، حدثنا عمر بن شبة ، حدثنا ابن عائشة قال : سمعت أصحابنا يذكر أن أبا بكر لما تشاغل . . . » ، وكأنه هو إسناد المرزباني نفسه . والشعر في زيادة ديوانه : ٥٧ : وهو في الأغاني (الدار) ١٥ : ٣٦٨ ، والوحشيات رقم : ٤١٥ . هذا ورواية ثعلب ، وأبي تمام في الوحشيات ، وأبي الفرج في الأغاني في صدر البيت الأخير :

* فذُو المَالِ مَوْفُورٌ ، وَكُلُّ مُعَصَّبٍ * إِلَى حُجْرَاتٍ *

فيها حذف مفعولٍ مقصودٍ قصده في أربعة مواضع قوله : « لَمَلَّتِ » ،
 ١٠٣ و « أَلْجَأُوا » و « أَدْفَأَتْ » / و « أَظَلَّتِ » ، لأن الأصل : « لَمَلَّتْنَا » و « أَلْجَأُونَا إِلَى
 حُجْرَاتِ أَدْفَأْتِنَا وَأَظَلَّتِنَا » ، إلا أن الحال على ما ذكرت لك ، من أنه في حَدِّ
 الْمُتَنَاسَى ، (١) حتى كأن لا قصد إلى مفعول ، وكأن الفعل قد أبهم أمره فلم
 يُقصد به قصد شيء يقع عليه ، كما يكون إذا قلت : « قد ملَّ فلانٌ » ، تريد أن
 تقول : قد دَخَلَه الملل ، من غير أن تُخصَّ شيئاً ، (٢) بل لا تزيد على أن تجعل
 الملل من صفته ، وكما تقول : « هذا بيت يُدْفِيءُ وَيُظِلُّ » ، تريد أنه بهذه الصفة .

١٦٣ - وأعلم أن لك في قوله : « أَجْرَتْ » ، و « لَمَلَّتِ » ، فائدة أخرى
 زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على إثبات الفعل ، وهي أن تقول : كان من
 سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم عن القتال ما يُجْرُّ مثله ، (٣) وما القضية فيه أنه
 لا يَتَّفِقُ على قوم إلا نَحَسَ شاعرهم فلم / يستطيع نطقاً = وتعديتك الفعل تمنع
 112 من هذا المعنى ، لأنك إذا قلت : « ولكن الرماح أجزتني » ، لم يمكن أن يتأول
 على معنى أنه كان منها ما شأن مثله أن يُجْرَّ ، قضية مستمرة في كل شاعر
 قوم ، (٤) بل قد يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يُجْرُّ شاعرهم . ونظيره

(١) في المطبوعة : « في حد المتناهي » ، خطأ محض .

(٢) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « من غير أن تقصد » .

(٣) « التكذيب » ، يقال : « أراد شيئاً ثم كذَّبَ عنه » ، أى أحجم ، ولم يصدِّق الجملة .

(٤) في هامش « ج » ، أمام هذا الموضع ، حاشية أقطع فإنها من كلام عبد القاهر ، في نسخته

التي نقل عنها كاتب « ج » ، وهذا نصها :

[فإن قيل : تقدير العموم مع إضافته لا يتصور ، وإنما يتصور ذلك أن

لو قال : « لو أن أماً تلاقى الذي لا قوة لنا لَمَلَّتِ » =

أنك تقول : « قد كان منك ما يؤلم » ، تريد ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان . ولو قلت : « ما يؤلمني » لم يُفد ذلك ، لأنه قد يجوز أن يؤلمك الشيء لا يؤلم غيرك .

وهكذا قوله : « ولو أن أمنا ثلّاقى الذى لا قوه منا لملت » ، يتضمن أن من حكم مثله في كل أم أن تمل وتسام ، وأن المشقة في ذلك إلى حد يعلم أن الأم تمل له الابن وتتبرم به ، مع ما في طباع الأمهات (١١٦) من الصبر على المكاره في مصالح الأولاد . وذلك أنه وإن قال : « أمنا » ، فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها . (١) ولو قلت : « ملتنا » ، لم يحتمل ذلك ، لأنه يجرى مجرى أن تقول : « لو لقيت أمنا ذلك لدخلها ما يملها منا » ، وإذا قلت « ما يملها منا » فقيدت ، / لم يصلح لأن يُراد به معنى العموم وأنه بحيث يمل كل أم من كل ابن .

١٠٤

وكذلك قوله : « إلى حُجرات أدفات وأظلت » ، لأن فيه معنى قولك : « حُجرات من شأن مثلها أن تُدفء وتُظّل » ، أى هى بالصفة التى إذا كان البيت

= فالجواب : إنه لو كان الغرض من الكلام التمثيل ، فإن الخاص فيه يجرى مجرى العام . يقول الرجل لصاحبه : « أنت تشكر من لم يحسن إليك » ، يريد أن ذلك حكم الجملة ، ومثله قوله :
 إنك إن كلفتنى ما لم أطق
 ساءك ما سرك منى من خلق
 لم يُرد أن يخص نفسه بذلك ، ويجعله خلقاً هو فيه ، بل أراد أن ذلك ما عليه [تمشى] الطباع ، فاعرفه .

(١) من أول قوله : « وذلك أنه » إلى هنا ، ساقط في « س » .

عليها أدفاً وأظلاً . ولا يجيء هذا المعنى مع إظهار المفعول ، إذ لا تقول :
« حُجرات من شأن مثلها أن تدفننا وتظلنا » ، هذا لغو من الكلام .

فأعرف هذه النكتة ، فإنك تجدها في كثير من هذا الفن مضمومةً إلى
المعنى الآخر ، الذي هو توفيرُ العناية على إثبات الفعل ، والدلالة على أن القصد
من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله ، لا أن تُعلم التباسه بمفعوله .

113

زيادة بيان
في الحذف الخفي

١٦٤ - وإن أردت أن تزداد تبييناً لهذا الأصل ، (١) / أعنى وجوب أن
تُسقط المفعول لتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوبٌ ، فانظر
إلى قوله تعالى (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ
دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ
وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ) [سورة القصص : ٢٣ ، ٢٤] ، ففيها
حذف مفعول في أربعة مواضع ، إذ المعنى : « وجد عليه أمة من الناس يسقون »
أغنامهم أو مواشيهم = و « امرأتين تذودان » غنمهما = و « قالتا لا نسقي »
غنمنا = « فسقى لهما » غنمهما .

ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره
ويؤتى بالفعل (١١٧) مطلقاً ، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يُعلم أنه كان من
الناس في تلك الحال سقى ، ومن المرأتين ذودٌ ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقى
حتى يُصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقى . فأما
ما كان المسقى ؟ أغنماً أم إبلاً أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض ، وموهم
خلافه . وذاك أنه لو قيل : « وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما » ، جاز

(١) في المطبوعة : « تبييناً » ، وفي « س » : « لهذا الأمر » .

١٠٥ أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود ، بل / من حيث هو ذود غنم ، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود = كما أنك إذا قلت : « ما لك تمنع أخاك ؟ » ، كنت منكراً المنع ، لا من حيث هو منع ، بل من حيث هو منع أخ ، فأعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت ، إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليظة ، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه .

...

١٦٥ - ومما هو كأنه نوع آخر غير ما مضى ، قول البحترى :

/ إذا بُعدت أبلت ، وإن قرئت شفت ، فهجرائها يئلي ، ولقيائها يشفى^(١)

مثال آخر
للحذف المعنى

114

قد علم أن المعنى : إذا بُعدت عنى أبلتنى ، وإن قرئت منى شفتنى = إلا أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك ، ويوجب اطراحه . وذلك لأنه أراد أن يجعل البلى كأنه واجب في بعادها أن يوجهه ويغلبه ، وكأنه كالطبيعة فيه ، وكذلك حال الشفاء مع القرب ، حتى كأنه قال : أتدرى ما بعادها ؟ هو الداء المضنى = وما قربها ؟ هو الشفاء والبرء من كل داء . ولا سبيل لك إلى هذه اللطيفة وهذه النكتة ، إلا بحذف المفعول البتة ، فأعرفه .

(١) في ديوانه ، وأمام البيت حاشية أخرى ، كأنها أيضاً منقولة من حواشي نسخة عبد القاهر التي نسخ عنها كاتب « ج » ، وهذا نص الحاشية :

[هذا مبنئ على أن هذه المرأة من الحسُن والجمال بحيث لا يراها أحد إلا عشقها ، وكان حاله معها هذه الحالة . وهذا المعنى هو ما [افتتح] به المتنبي :

أُتْرَاهَا لِكثْرَةِ الْعُشَاقِ تَحْسَبُ الدَّمْعَ خِلْقَةً فِي الْمَاقِ [

وليس لنتائج هذا الحذف ، أعنى حذف المفعول ، نهايةً ، فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة ، وإلى لطائف لا تحصى .

١٦٦ - وهذا نوعٌ منه آخر : أعلم أن ههنا باباً من الإضمار والحذف يسمى (١١٨) « الإضمار على شريطة التفسير » ، وذلك مثل قولهم : « أكرمني وأكرمتُ عبدَ الله » ، (١) أردت : « أكرمني عبدُ الله وأكرمت عبدَ الله » ، ثم تركت ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني . فهذا طريقٌ معروف ومذهب ظاهرٌ ، وشيءٌ لا يُعبأ به ، ويُظنُّ أنه ليس فيه أكثر مما تُريك الأمثلة المذكورة منه . وفيه = إذا أنت طلبت الشيء من معديهِ = من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة ، ما لا تجده إلا في كلام الفحول .

نوع آخر ، وهو :
« الإضمار على شريطة التفسير » ومثاله

١٦٧ - فمن لطيف ذلك ونادره قولُ البحتري :

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا ، وَلَمْ تَهْدِمِ مَآثِرَ حَالِدٍ (٢)

١٠٦ / الأصل لا محالة : لو شئت أن لا تُفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ثم
١١٥ حذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه ، ثم هو على ما تراه / وتعلمه من الحُسن والغرابة ، وهو على ما ذكرتُ لك من أن الواجب في حُكم البلاغة أن لا يُنطق بالمحذوف ولا يَظْهَر إلى اللفظ . فليس يَخْفَى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت : « لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها » ، صرت إلى كلام غثٍ ، وإلى شيءٍ يَمْجُجُه السمعُ ، وتعافه النفس . وذلك أن في البيان ،

(١) انظر التعقيب على هذا المثل فيما يأتي ، الفقرة رقم : ١٧٢

(٢) البيت في ديوانه .

إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له ، أبداً لُطفاً وتُنبلاً لا يكون إذا لم يتقدّم ما يحرك .

وأنت إذا قلت : « لو شئت » ، علم السامع أنك قد علّقت هذه المشيئة في المعنى بشيء ، فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئاً تقتضى مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون . فإذا قلت : « لم تفسد سماحة حاتم » ، عرّف ذلك الشيء = ومجيبه « المشيئة » بعد « لو » وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معدّاة إلى شيء ، كثير شائع ، كقوله تعالى (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى) [سورة الأسماء : ٢٥] ، و (وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ) [سورة النحل : ١٠] ، والتقدير في ذلك كله على ما ذكرت . فالأصل : لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم = ولو شاء (١١٩) أن يهديكم أجمعين لهداكم = إلا أن البلاغة في أن يُجاء به كذلك محذوفاً .

١٦٨ - وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن ، وذلك نحو قول الشاعر :

متى يكون إظهار المفعول
أحسن من حذفه

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ (١)

فقياس هذا لو كان على حدّ (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى) [سورة الأسماء : ٢٥] أن يقول : « لو شئت بكيت دماً » ، ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه ، لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصاً . وسبب حسنه أنه كأنه / بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دماً . (٢) فلما كان كذلك ، كان الأولى أن يصرّح بذكره ليقرّره في نفس السامع ويؤنسه به .

116

(١) للخزيمي ، وهو إسحق بن حسان السعدي ، يرثي عثمان بن عامر بن عمارة بن خريم الذيباني ، أحد قواد الرشيد ، الكامل ١ : ٢٥١ .
(٢) « بدع » مبتدع لا يؤلف .

١٠٧ ١٦٩ - / وإذا استقرت وجدت الأمر كذلك أبداً متى كان مفعول
 « المشيئة » أمراً عظيماً ، أو بديعاً غريباً ، كان الأحسن أن يُذكَرَ ولا يُضْمَر .
 يقول الرجل يخبر عن عِزَّةٍ (١) : « لو شئت أن أُرِدُّ على الأمير رددتُ » و « لو
 شئت أن ألقى الخليفة كُلَّ يوم لقيتُ » . فإذا لم يكن مما يُكْبِرُه السامع ،
 فالحذف كقولك : « لو شئتُ خرجتُ » و « لو شئتُ قمتُ » و « لو شئتُ
 أنصفتُ » ، و « لو شئتُ لقلتُ » ، وفي التنزيل : « لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا [سورة
 الأنعام : ٢٣١] ، وكذا تقول : « لو شئتُ كنتُ كزيد » ، قال :

لَوْ شِئْتُ كُنْتُ ككَرْزٍ فِي عِبَادَتِهِ أَوْ كَأَبْنِ طَارِقٍ حَوْلَ الْبَيْتِ وَالْحَرَمِ (٢)

وكذلك الحُكْمُ في غيره من حروف المجازاة أن تقول : (٣) : « إن شئتُ

(١) في المطبوعة وحدها : « عن عزة نفسه » ، زيادة فاسدة .

(٢) من شعر عبد الله بن شبرمة القاضي الفقيه ، يقوله لابن هبيرة ، ويذكر فيه : « كُرْزُبْنِ وَبِرَّةِ
 الحارثي الجرجاني العابد » ، و « محمد بن طارق » . قال ابن شبرمة لما سمع ابن هبيرة الشعر قال له : من
 كُرْزُ ؟ ومن ابن طارق ؟ قال فقلت له : أما كُرْزُ فكان إذا كان في سفر واتخذ الناس منزلاً ، اتخذ هو منزلاً
 للصلاة ، وأما ابن طارق : فلو اكتفى أحدٌ بالتراب كفاه كُفٌّ من تراب » . وكان كُرْزُ يختم القرآن في
 كل يوم وليلة ثلاث ختمات ، وكان محمد بن طارق يطوف في كل يوم وليلة سبعين أسبوعاً ، كان يقدر
 طوافه في اليوم عشر فراسخ .

وفي هامش المخطوطة « ج » البيت الثاني ، وهو :

قَدْ حَالَ دُونَ لَدِيدِ الْعَيْشِ جِدُّهُمَا وَشَمْرًا فِي طِلَابِ الْفَوْزِ وَالكَرَمِ

والبيتان في الحيوان ٣ : ٤٩٢ ، وحلية الأولياء لأبي نعيم ٥ : ٨١ ، ٨٢ ، مع اختلاف في بعض
 ألفاظهما . وكان في المطبوعة : « ابن طارق » ، وفي نسخة عند رشيد رضا على الصواب .

(٣) « عن غيره من حروف المجازاة » ، يعني غير « لو » التي مضى ذكرها قبل . وفي المطبوعة
 « حدهما » : « وكذا الحكم » .

قلت « و « إن أردتُ دفعتُ » ، قال الله تعالى « فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ »
[سورة الشورى : ٢٤] ، وقال عزَّ اسمه (مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلِّهِ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ) [سورة الأعمام : ٣٩] ، ونظائر ذلك من الآي ، ترى الحذف فيها المُستَمِرُّ .

١٧٠ - ومما يُعَلَمُ أن ليس فيه لغير الحذف (١٢٠) وَجْهٌ قول طَرْفَةٌ :

وَإِنْ شِئْتُ لَمْ تُرْقِلْ ، وَإِنْ شِئْتُ أُرْقِلْتُ مَخَافَةَ مَلَوِيٍّ مِنَ الْقَدِّ مُخَصِّدٍ (١)

أمثلة ما يُعَلَمُ
أنه ليس فيه
لغير الحذف وجْهٌ

وقول حُمَيْدٍ :

إِذَا شِئْتُ غَنَّتَنِي بِأَجْزَاعِ بَيْشَةٍ أَوْ الزُّرْقِ مِنْ تَثْلِيثٍ أَوْ بِيَلْمَلَمًا
مُطَوَّقَةٌ وَرَقَاءٌ تَسْجَعُ كُلَّمَا دَنَا الصَّيْفُ وَأَنْجَابَ الرَّبِيعِ فَأَنْجَمًا (٢)

وقول البحتريّ :

إِذَا شَاءَ غَادَى صِرْمَةً ، أَوْ غَدَا عَلَى عَقَائِلِ سِرْبٍ ، أَوْ تَقَنَّصَ رَبْرَبًا (٣)

وقوله :

لَوْ شِئْتُ عُدْتُ بِبِلَادِ نَجْدٍ عَوْدَةً ، فَحَلَلْتُ بَيْنَ عَقِيقِهِ وَزُرُودِهِ (٤)
/ معلوم أنك لو قلت : « وإن شئتُ أن لا تُرْقِلَ لم تُرْقِلْ » ، أو قلت : « إذا
شئتُ أن تغنييني بأجزاء بيشة غنتني » ، و « إذا شاء أن يُغادِي صيرمة غادى » ،

117

(١) في ديوانه ، من معلقته . و « الإرقال » ضربٌ السير السريع ، و « القد » ، الجلد ، ويعنى السوط . و « المُخَصِّد » ، المحكم الفتل .

(٢) في ديوانه . و « بيشة » و « الزرق » و « تثليث » و « يللم » مواضع . و « انجاء » ، ذهب وانكشف . و « أنجم » ، أطلع .

(٣) « الصرمة » ، قطعة من الإبل . و « عقائل السرب » كرائمه ، و « السرب » ، من الظباء قطيعه . و « الربرب » قطع بقر الوحش .

(٤) في ديوانه . و « العقيق » ، و « زرود » ، موضعان بنجد .

و « لو شئت أن تعود بلاد نجد عوذة عدتها » = أذهبت الماء والرّونق ، وخرجت إلى كلام غثٍ ، ولفظ رثٍ .

١٠٨

١٧١ - وأما قولُ / الجوهريّ :

فلم يبق مني الشوق غير تفكرى ، فلو شئت أن أبكى بكيت تفكراً (١)

فقد نحا به نحو قوله : « ولو شئت أن أبكى دماً لبكيتُهُ » ، (٢) فأظهر مفعول « شئت » ، ولم يقل : « فلو شئت بكيت تفكراً » ، لأجل أن له غرضاً لا يتم إلا بذكر المفعول . وذلك أنه لم يُرد أن يقول : « ولو شئت أن أبكى تفكراً (٣) بكيت كذلك » ، ولكنه أراد أن يقول : قد أفناني النحول ، فلم يبق مني وفي غير خواطر تجول ، حتى لو شئت بكاءً فمريت شووني ، (٤) وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده ، ولخرج بدل الدمع التفكر . (٥) فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه مُطلقٌ مُبهمٌ غير مُعدّي إلى « التفكير » البتة ، و « البكاء » الثاني مقيّدٌ مُعدّي إلى التفكير . وإذا كان الأمر كذلك ، صار الثاني كأنه شيء غير الأوّل ، وجرى مجرى أن تقول : « لو شئت أن تعطى درهماً أعطيت درهين » ، في أن الثاني لا يصلح أن يكون تفسيراً للأوّل .

...

(١) « الجوهري » هو « أبو الحسن ، علي بن أحمد الجوهري الجرجاني » ، قال الثعالبي في صنفه « نجم جرجان » ، وذكر أنه ورد نيسابور سنة ٣٧٧ هـ ، وكان شاعراً ، وذكر من شعره قصيدة على الرء ، كأن هذا البيت منها . (يتيمة الدهر ٣ : ٢٥٩ - ٢٧٤) وانظر معاهد التنصيص ١ : ٢٥٤ .

(٢) الشعر في الفقرة السالفة رقم : ١٦٨ .

(٣) في « س » : « مريت جفوني » ، و « الشؤون » ، مجازي الدمع في العين . و « مري ضرع

الناقة » ، حلّ بها .

(٤) في المطبوعة : « ويخرج بدل » .

١٧٢ - وأعلم أن هذا الذي ذكرنا ليس بصريح : « أكرمت وأكرمني عبدُ الله » ، (١) ولكنه شبيه به في أنه إنما حُذِفَ الذي حُذِفَ من مفعول « المشيئة » و « الإرادة » ، لأن الذي يأتي في جواب « لو » وأخواتها يدلُّ عليه .

...

١٧٣ - وإذا أردت ما هو صريح في ذلك ، ثم هو نادر لطيف ينطوي على معنى دقيق وفائدة جليلة ، فانظر إلى بيت البحتری :

مثال آخر نادر
لطيف في الحذف

/ قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّودِّ دُودَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا (٢)

118

المعنى : قد طلبنا لك مثلاً ، ثم حذف ، لأن ذكره في الثاني يدلُّ عليه ، ثم إنَّ للمجىء به كذلك من الحسن والمزية والرؤعة ما لا يخفى . (٣) ولو أنه قال : « قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده » ، لم تر من هذا الحسن الذي تراه شيئاً . (٤) وسبب ذلك أن / الذي هو الأصل في المدح والغرض بالحقيقة ، هو نفي الوجود عن « المثل » ، فأما « الطلب » ، فكالشئ يُذكر ليُننى عليه الغرض ويؤكد به أمره . وإذا كان هذا كذلك ، فلو أنه قال : « قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده » ، لكان يكون قد ترك أن يُوقع نفي الوجود على صريح لفظ « المثل » ، وأوقعه على ضميره . ولن تبلغ (١٢٢) الكناية مبلغ التصريح أبداً . (٥)

١٠٩

...

(١) انظر أول الفقرة رقم : ١٦٦

(٢) في ديوانه .

(٣) في المطبوعة وحدها : « في المجيء به » .

(٤) من أول قوله هنا : « لم تر من هذا الحسن » إلى قوله بعد أسطر : « مثلاً فلم نجده » ، ساقط

في « س » .

(٥) في المطبوعة وحدها : « مبلغ الصريح » .

مثال آخر ، من حطبة
قيس بن حارثة بن سنان

١٧٤ - وَيُبَيِّنُ هَذَا ، كَلَامٌ ذَكَرَهُ أَبُو عَثْمَانَ الْجَاهِظُ فِي كِتَابِ الْبَيَانِ
وَالْتَبْيِينِ ، (١) وَأَنَا أَكْتُبُ لَكَ الْفَصْلَ حَتَّى تَسْتَبِينَ الَّذِي هُوَ الْمُرَادُ ، قَالَ :
« وَالسُّنَّةُ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ أَنْ يَطِيلَ الْخَاطِبُ وَيُقَصِّرَ الْمَجِيبُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ
قَيْسَ بْنَ خَارِجَةَ [بِنِ سِنَانَ] لَمَّا ضَرَبَ بِسَيْفِهِ مُؤَخَّرَةَ رَاحِلَةِ الْحَامِلِينَ فِي شَأْنِ
حَمَالَةَ دَاحِسٍ [وَالغُبْرَاءِ] (٢) وَقَالَ : مَالِي فِيهَا أَيُّهَا الْعَشْمَتَانِ ؟ (٣) قَالَا : بَلْ
مَا عِنْدَكَ ؟ قَالَ : عِنْدِي قِرَى كُلُّ نَازِلٍ ، وَرِضَى كُلِّ سَاخِطٍ ، وَخُطْبَةٌ مِنْ لَدُنِّ
تَطْلُعِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ ، أَمْرٌ فِيهَا بِالتَّوَاصُلِ ، وَأَنْهَى فِيهَا عَنِ التَّقَاطُعِ .
قَالُوا : فَخُطِبَ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ ، فَمَا أَعَادَ كَلِمَةً وَلَا مَعْنَى . (٤) فَقِيلَ لِأَبِي
يَعْقُوبَ : (٥) هَلَّا اكْتَفَى بِالْأَمْرِ بِالتَّوَاصُلِ ، عَنِ النَّهْيِ عَنِ التَّقَاطُعِ ؟ أَوْ لَيْسَ
الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ هُوَ النَّهْيُ عَنِ الْقَطِيعَةِ ؟ قَالَ : أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِنَايَةَ وَالتَّعْرِيفَ
لَا يَعْمَلَانِ فِي الْعُقُولِ عَمَلِ الْإِفْصَاحِ وَالتَّكْشِيفِ » . (٦)

انتهى الفصل الذي أردت أن أكتبه . فقد بصرك هذا أن لن يكون إيقاع
نفي الوجود على صريح لفظ المثل ، كإيقاعه على ضميره .

...

-
- (١) هو في البيان والتبيين ١ : ١١٦ ، وكتاب « البرصان والعرجان » للجاحظ ص : ٨٩
وما بين الأقواس منه ، وانظر جمهرة نسب قريش رقم : ٤١ .
(٢) اللذان حملا الحَمَالَةَ ، وهى الدية ، « الحارث بن عوف بن أبى حارثة » ، و « هريم بن سنان
ابن أبى حارثة » ، ويقال هما : « خارجة بن سنان » و « الحارث بن عوف » ، وانظر جمهرة نسب قريش
رقم : ٣٨ ، والتعليق عليه .
(٣) يقال : « رجل عَشْمَةٌ ، وعجوز عَشْمَةٌ » ، كبير هَرَمٌ يابس من الهزال .
(٤) « فما أعاد كلمة ولا معنى » ، ليست في البيان .
(٥) « أبو يعقوب » ، هو « إسحق بن حسان بن قوهى الخريمى » .
(٦) في المطبوعة : « عمل الإيضاح » ، وفي البيان : « الكشف » .

١٧٥ - وإذ قد عرفت هذا ، فإنّ هذا المعنى بعينه قد أوجب في بيت
ذى الرّمة أن يَضَعَ اللفظ على عكس ما وضعه الباحثرى ، (١) فيُعْمَلُ الأول من
الفعالين ، وذلك قوله :

119 / وَلَمْ أُمْدَحْ لِأَرْضِيَّةٍ بِشِعْرِي لَيْمِيًّا ، أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالًا (٢)

أعمل « لم أمدح » ، الذى هو الأول ، فى صريح لفظ « اللئيم » ،
و « أرضى » ، الذى هو الثانى ، فى ضميره . وذلك لأن إيقاع نفي المدح على
اللئيم صريحاً ، والمجىء (٢٣) به مكشوفاً ظاهراً ، هو الواجب من حيث كان أصل
القرض ، / وكان الإرضاء تعليلاً له . ولو أنه قال : « ولم أمدح لأرضى بشعرى
لئيماً » ، لكان يكون قد أبهم الأمر فيما هو الأصل ، وأبانه فيما ليس بالأصل ،
فأعرفه .

١٧٦ - ولهذا الذى ذكرنا من أن للتصريح عملاً لا يكون مثل ذلك
العمل للكناية ، كان لإعادة اللفظ فى مثل قوله تعالى : (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ
وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ) [سورة الإسراء: ١٠٠] ، وقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ) [سورة
الإخلاص: ٢، ١] ، من الحُسن والبَهجة ، ومن الفخامة والنُّبل ، ما لا يخفى موضعه
على بصير . وكان لو تُرك فيه الإظهار إلى الإضمار فليل : « وبالحق أنزلناه وبه
نزل » : و « قل هو الله أحد هو الصمد » لعدم الذى أنت واجده الآن .

...

(١) يعنى البيت المسالف فى رقم : ١٧٣

(٢) فى ديوان ذى الرمة .

فصل

١٧٧ - قد بان الآن وأتضح لمن نظر نظر المُتَشَبِّتِ الحَصِيْفِ الراغب في مثال آخر للحذف
 اقتداح زناد العقل ، والازدياد من الفضل ، ومن شأنه التوق إلى أن يعرف الأشياء
 على حقائقها ، ويتغلغل إلى دقائقها ، ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجرى مع
 الظاهر ، ولا يعدو الذي يقع في أول الخاطر = (١) أن الذي قلت في شأن
 « الحذف » وفي تفخيم أمره ، والتنويه بذكره ، وأن مأخذه مأخذ يُشبهه السحر ،
 ويبهر الفكر ، كالذي قلت . (٢)

١٧٨ - وهذا فن آخر من معانيه عجيب ، وأنا ذاكره لك . (٣) قال
 البحترى في قصيدته التي أولها :

* أَعْنُ سَفَهِ يَوْمِ الأَبْيَرِ أَمْ جَلِمِ * (٤)

120 / وهو يذكر مُحَامَاةَ الممدوح عليه ، وصيانته له ، ودفعه نوائب الزمان
 عنه :

وَكَمْ ذُدَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدِيثِ وَسُورَةِ أَيَّامِ حَزْنِ إِلَى العَظْمِ

(١٢٤) الأصل لا محالة : حزن اللحم إلى العظم ، إلا أن في مجيئه به
 محذوفاً ، وإسقاطه له من النطق ، وتركه في الضمير ، مزيةً عجيبةً وفائدةً جليلاً .

(١) السياق : « قد بان الآن أن الذي قلت » .

(٢) السياق : « أن الذي قلت ... كالذي قلت » .

(٣) في « ج » : « وما أذكره لك » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « وهو ما أذكره لك » ، كما في

« س » .

(٤) في ديوانه .

وذاك أن من جَذَق الشاعر أن يُوقِع المعنى في نفس السامع إيقاعاً يَمْنَعُه به من أن يتوَهَّم في بَدْءِ الأمر شيئاً غير المُراد ، ثم ينصرف إلى المراد . ومعلوم / أنه لو أظهر المفعول فقال : « وسَوَّرة أيام حزن اللحم إلى العظم » ، لجازَ أن يقع في وهم السامع إلى أن يجيء إلى قوله : « إلى العظم » ، أن ، هذا الحَزْرُ كان في بعض اللحم دون كله ، وأنه قطع ما يلي الجلد ولم يَنْتَه إلى ما يلي العظم . فلما كان كذلك ، ترك ذكر « اللحم » وأسقطه من اللفظ ، ليُبْرِئَ السامعَ من هذا الوهم ، ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أُنْفِ الفَهْمِ ، ^(١) ويتصوَّر في نفسه من أوَّل الأمر أن الحَزْرَ مضى في اللحم حتى لم يُرَدَّه إلا العظم .

أفيكون دليلٌ أوضح من هذا وأبين وأجلى في صحة ما ذكرتُ لك ، من أنك قد ترى تَرْكَ الذُّكْرِ أفصحَ من الذكر ، والامتناعَ من أن يَبْرُزَ اللفظُ من الضمير ، أحسنَ للتصوير ؟

...

(١) « أنْف كل شيء » ، أوله .

فَصْلٌ (١)

القول على فروق في الخبر

الخبر الذي هو جزء
من الجملة والخبر الذي
ليس بجزء منها

121

١١٢

١٧٩ - (٢) أول ما ينبغي أن يُعلم منه أنه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه ، (٣) وخبر ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له . فالأول خبر مبتدأ ، كمنطلق في قولك : « زيد منطلق » ، والفعل كقولك : « خرج زيد » ، فكل واحد من هذين جزء من الجملة ، وهو / الأصل في الفائدة = والثاني هو الحال : كقولك : « جاءني زيد راكباً » ، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة ، من حيث أنك تُثبت بها المعنى لذي الحال ، كما تُثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ ، وبالفعل للفاعل . (٤) ألا تراك قد أثبت « الركوب » في قولك : « جاءني زيد راكباً » لزيد ؟ إلا أن الفرق (١٢٥) أنك جمعت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ، ولم تجرّد إثباتك للركوب ولم تُباشره به ، بل ابتدأت فأثبتت المجيء ، ثم وصلت به الركوب ، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء ، وبشروط أن يكون في صلته . وأما في الخبر المُطلق نحو : « زيد منطلق » و « خرج عمرو » ، فإنك مثبت للمعنى إثباتاً / جردته له ، وجعلته يُباشره من غير واسطة ، ومن غير أن تتسبب بغيره إليه ، فأعرفه .

...

(١) « فصل » ، ليست في « ج » ولا « س » .

(٢) هذه الفقرة رقم : ١٧٩ ، ستأتي بنصها في الفقرة رقم : ٢٤١

(٣) في المطبوعة وحدها : « أنه يقسم » .

(٤) في المطبوعة وحدها : « كما تُثبته » .

١٨٠ - وإذا قد عرفت هذا الفرق ، فالذى يليه من فروق الخبر ، هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم ، وبينه إذا كان بالفعل . وهو فرق لطيف تَمَسُّ الحاجة في علم البلاغة إليه .

١٨١ - وبيانه ، أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجددَه شيئاً بعد شيء .

الفرق بين الخبر إذا كان بالاسم ، وإذا كان بالفعل ، وأمثلهما

١٨٢ - وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضى تجددَ المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء . (١)

...

فإذا قلت : « زيد منطلق » ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له ، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : « زيد طويل » ، و « عمرو قصير » : فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل تُوجبهما وتثبتهما فقط ، وتقضى بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : « زيد منطلق » لأكثر من إثباته لزيد .

١٨٣ - وأما الفعل ، فإنه يُقصد فيه إلى ذلك . فإذا قلت : / « زيد هاهو ذا ينطلق » ، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً ، وجعلته يُزاوله ويُزجيه .

122

١٨٤ - وإن شئت أن تُحسَّ الفرق بينهما من حيث يلطف ، فتأمل هذا البيت :

لَا يَأْلُفُ الدُّرَّهْمُ الْمَضْرُوبُ خِرْقَتَنَا ، لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ (٢)

(١) هذه الفقرة ساقطة من « س » .

(٢) قاله النضر بن جؤية ، في معاهد التنصيص ١ : ٢٠٧ ، وشرح الواحدى على ديوان

المتنبى : ١٥٧ ، وفي المطبوعة وحدها « صرقتنا » .

①٢٦ هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل : « لكن يمر عليها وهو ينطلق » ، لم يَحْسُن .

الفرق بين الخبر
صفة مشبهة ،
والخبر إذا كان فعلاً

١٨٥ - وإذا أردت أن تعتبره حيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، ^(١) فانظر إلى قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) [سورة الكهف: ١٨] ، فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا ، وأن قولنا : « كلبهم يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ » ، لا يؤدي الغرض . وليس ذلك إلا لأنَّ الفَعْلَ يقتضى مزاولةً وتجددَ الصفة في الوقت ، ويقتضى الاسم ثبوتَ الصِّفَةِ وحصولها من غير أن يكون هناك / مزاولةً وتزجيةً فعلٍ ، ومَعْنَى يحدث شيئاً فشيئاً . ولا فرق بين « وكلبهم باسط » ، وبين أن يقول : « وكلبهم واحدٌ » مثلاً ، في أنك لا تثبت مزاولةً ، ولا تجعل الكلب يفعل شيئاً ، بل تثبته بصفةٍ هو عليها . فالغرضُ إذن تأدية هيئة الكلب .

١١٣

ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهراً بيناً ، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه . فإذا قلت : « زيد طويل » ، و « عمرو قصير » : لم يصلح مكانه « يطول » و « يقصر » ، وإنما تقول : « يطول » و « يقصر » ، إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبى ونحو ذلك ، مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر . فأما وأنت / تَحَدَّثُ عن هيئة ثابتة ، وعن شيء قد استقرَّ طوله ، ولم يكن ثمَّ تزايدٌ وتجدد ، فلا يصلح فيه إلا الاسم .

123

...

(١) في المطبوعة : « بحيث لا يخفى » .

١٨٦ - وإذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء في مواضع كثيرة ، (١) وظهر الأمر ، بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، وجب أن تقضى بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر ، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر ، كما هو العبرة في حمل الخفي على الجلي . وينعكس لك هذا (١٢٧) الحكم = أعني أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه ، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه ، ولا يؤدي ما كان يؤديه .

أمثلة الفرق بين الخبر
إذا كان فعلاً ،
وبينه إذا كان اسماً

١٨٧ - فمن البين في ذلك قول الأعشى :

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تَحْرُقُ
تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ (٢)

معلوم أنه لو قيل : « إلى ضوء نارٍ متحرقة » ، (٣) لنبأ عنه الطبع وأنكرته النفس ، ثم لا يكون ذلك النبؤ وذاك الإنكار من أجل القافية وأنها تفسد به ، بل من جهة أنه لا يُشبه الغرض / ولا يليق بالحال .

١١٤

١٨٨ - وكذلك قوله :

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَازَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ (٤)

وذاك لأن المعنى في بيت الأعشى على أن هناك موقداً يتجدد منه الإلهاب والإشعال حالاً فحالاً ، وإذا قيل : « متحرقة » ، (٣) كان المعنى أن هناك ناراً قد

(١) في المطبوعة وحدها : « بين الشيئين » .

(٢) في ديوان الأعشى . و « المحلق » بتشديد اللام وكسرها وفتحها أيضاً ، واسمه « عبد العزى ابن حنم بن شداد بن ربيعة المجنون بن عبد الله بن أبي بكر بن كلاب » ، وسمى « المحلق » ، لأن فرساً عضه في خده عضه كالحلقة .

(٣) في « ج » و « س » : « محرقة » .

(٤) الشعر لطريف بن تميم العنبري ، في « الأصمعيات » رقم : ٣٩

ثبتت لها وفيها هذه الصفة ، وجرى مجرى أن يقال : « إلى ضوء نارٍ عظيمة » في أنه لا يفيد فعلاً يُفعل = وكذلك الحال في قوله : « بعثوا إلى عريفهم يتوسم » ، وذلك لأن المعنى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك حالاً فحالاً ، وتصفح منه الوحوة واحداً / بعد واحد . ولو قيل : « بعثوا إلى عريفهم متوسماً » ، لم يفد ذلك حق الإفادة .

١٨٩ - ومن ذلك قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) [سورة طه: ١٣] ، لو قيل : « هل من خالق غير الله رازق لكم » ، لكان المعنى غير ما أريد .

١٩٠ - ولا ينبغي أن يُعْرَكَ أَنَا إِذَا تَكَلَّمْنَا (١٢٨) في مسائل المبتدأ والخبر قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم ، كما نقول ، في « زيد يقوم » ، إنه في موضع « زيد قائم » ، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواءً لا يكون من بعده افتراق ، فإنهما لو استويا هذا الاستواء ، لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً ، بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين ، أو يكونا اسمين .

...

من مروق الخبر
في الإثبات ، وأمثله

١٩١ - ومن فروق الإثبات أنك تقول : « زيد منطلق » و « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » ، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي . وأنا أفسر لك ذلك .

١٩٢ - اعلم أنك إذا قلت : « زيد منطلق » ، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقتاً كان ، لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تفيد ذلك ابتداءً . وإذا قلت : « زيد المنطلق » كان كلامك مع من عرف أن انطلاقتاً كان ، إما من زيد وإما من عمرو ، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره .

والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك : « زيد منطلق » / فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت في الثاني الذي هو « زيد المنطلق » فعلاً قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم يعلمه لزيد ، فأفدته ذلك . فقد وافق الأول في المعنى الذي له كان الخبر خبراً ، وهو إثبات المعنى للشيء . وليس يقدر في ذلك أنك كُنت قد علمت / أن انطلاقاً كان من أحد الرجلين ، لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو ، وكان حالك في الحاجة إلى مَنْ يُثبت لزيد ، (١) كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله .

١٩٣ - وتماثل التحقيق أن هذا كلام يكون معك إذا كنت قد بلغت أنه كان من إنسان انطلاقاً من موضع كذا في وقت كذا لغرض كذا ، (٢٩) فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد . فإذا قيل لك : « زيد المنطلق » ، صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز ، معلوماً على جهة الوجوب . ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى « فصلاً » بين الجزئين فقالوا : « زيد هو المنطلق » .

...

١٩٤ - ومن الفرق بين المسئلتين ، وهو مما تمس الحاجة إلى معرفته ، أنك إذا نكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدئ ثان ، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول ، وإذا عرفت لم يجوز ذلك .

إذا كان الخبر نكرة ،
جار أن تعطف على المتعدي
مسداً آخر ، وتعمل ذلك

تفسير هذا أنك تقول : « زيد منطلق وعمرو » ، تريد « وعمرو منطلق أيضاً » ، ولا تقول : « زيد المنطلق وعمرو » ، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقاً مخصوصاً قد كان من واحد ، فإذا أثبت لزيد لم يصح إثباته لعمرو .

(١) في المطبوعة وحدها ، « ... من كان يثبت » ، وهي زيادة لا خير فيها .

ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين ، فإنه ينبغي أن تَجْمَعَ بينهما في الخبر فتقول : « زيد وعمرو هما المنطلقان » ، لا أن تفرق فتثبته أولاً لزيد ، ثم تجيء فتثبته لعمرو .

ومن الواضح في تمثيل هذا النحو قولنا : « هو القائل بيت كذا » ، كقولك : « جرير هو القائل :

* وَلَيْسَ لِسَيْفِي فِي الْعِظَامِ بَقِيَّةٌ * (١)

فأنت لو حاولت أن تُشْرِكَ في هذا الخبر غيره ، فتقول : « جرير هو القائل هذا البيت / وفلان » ، / حاولت مُحالاً ، لأنه قَوْلٌ بعينه ، (٢) فلا يُتَصَوَّرُ أن يَشْرَكَ جريراً فيه غيره .

...

الخبر معرفة بالألف واللام ،
بحو « زيد هو الشجاع » ،
وتفصيل فروق الوجه الأول

١٩٥ - وأعلم أنك تجد « الألف واللام » في الخبر على معنى الجنس ، ثم ترى له في ذلك وجوهاً :

أحدها : أن تُقْصِرَ جنسَ المعنى على المُخْبِرِ عنه لقصدك المبالغة ، وذلك قولك : « زيدٌ هو الجوادُ » و « عمرو هو الشجاعُ » ، تريد أنه الكَامِلُ ، إلا أنك تخرج الكلامَ في صورة تُوهِمُ أن الجودَ أو الشجاعةَ لم توجد إلا (١٣٠) فيه ، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره ، لقصوره عن أن يبلغ الكمال . فهذا

(١) في ديوان جرير ، وتمأته :

* وَلَلْسَيْفُ أَشْوَى وَقَعَةٌ مِنْ لِسَانِيَا *

(٢) في المطبوعة وحدها : « قَوْلُهُ بعينه » .

كالأول في امتناع العَطْفِ عليه للإشراك ، فلو قلت : « زيد هو الجواد وعمرو » ،
كان خَلْفاً من القول .

...

١٩٦ - والوجه الثاني : أن تُقَصِّرَ جنسَ المعنى الذي تُفِيدُهُ بالخبر على
المُخْبِرِ عنه ، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المُخْبِرِ عنه ،
بل على دَعْوَى أنه لا يوجد إلا منه . ولا يكون ذلك إلا إذا قِيدَت المعنى بشيء
يُخَصِّصُهُ ويجعله في حُكْمِ نوع برأسه ، وذلك كنعو أن يُقَيَّدَ بالحال والوقت
كقولك : « هو الوَفِيُّ حين لا تَظُنُّ نَفْسٌ بِنَفْسٍ خَيْرًا » . وهكذا إذا كان الخبرُ
بمعنى يتعدى ، ثم اشترطت له مفعولاً مخصوصاً ، كقول الأعشى :

معى الوجه الثاني

هُوَ الْوَاهِبُ الْمِئَةِ الْمُصْطَفَاةُ ، إِمَّا مَخَاضاً وَإِمَّا عِشَاراً (١)
فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يَفِي فيه أحد ، نوعاً خاصاً من
الوفاء ، وكذلك تجعل هِبَةَ المئة من الإبل نوعاً خاصاً ، وكذا الباقي . ثم إنك تجعل
كل هذا خبراً على معنى الاختصاص ، وأنه للمذكور دون من عداه .

ألا ترى أن المعنى في بيت الأعشى : أنه لا يهب هذه الهبة / إلا الممدوح ؟
وربما ظنَّ الظانُّ أن « اللام » في « هو الواهب المئة المصطفاة » بمنزلتها في نحو « زيد
هو المنطلق » ، من حيث كان القصد إلى هِبَةٍ مخصوصة ، (٢) كما
كان القصد إلى انطلاق مخصوص . وليس الأمر / كذلك ، لأن القصد ههنا إلى
جنس من الهِبَةِ (١٣١) مخصوص ، لا إلى هبة مخصوصة بعينها . يدلُّك على ذلك
أن المعنى على أنه يتكرر منه ، وعلى أن يجعله يَهَبُ المئة مرة بعد أخرى ، (٣) وأما

127

١١٧

(١) في ديوانه .

(٢) في « ج » « إلى مئة مخصوصة » ، خطأ .

(٣) في المطبوعة : « وعلى أنه يجعله » .

المعنى في قولك : « زيد هو المنطلق » ، فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة واحدة ، لا إلى جنس من الانطلاق . فالتكرار هناك غير مُتصِّور ، كيف ؟ وأنت تقول : « جرير هو القائل * وَلَيْسَ لِسَيْفِي فِي الْعِظَامِ بَقِيَّةٌ * » ، (١) تريد أن تثبت له قِيلَ هذا البيت وتأليفه .

فأفصل بين أن تُقْصِدَ إلى تَوْعِ فِعْلٍ ، وبين أن تقصد إلى فعل واحد متعَيَّن ، حاله في المعاني حال زيد في الرجال ، في أنه ذات بعينها .

...

١٩٧ - والوجه الثالث : أن لا يَقْصِدَ قَصَرَ المعنى في جنسه على المذكور ، لا كما كان في « زيد هو الشجاع » ، تريد أن لا تعتد بشجاعة غيره = ولا كما ترى في قوله : « هو الواهب الممة المصطفاة » ، ولكن على وجه ثالث ، وهو الذي عليه قول الخنساء :

إِذَا قَبَحَ الْبُكَاءَ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ (٢)

لم تُرد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل ، ولم تُقيد الحسن بشيء فيتصور أن يقصر على البكاء ، كما قصر الأعشى هبة الممة على الممدوح ، ولكنها أرادت أن تُقره في جنس ما حُسِنَ الحُسْنُ الظاهر / الذي لا يُنكره أحد ، ولا يشك فيه شك .

١٩٨ - ومثله قول حسان :

وَإِنْ سَنَامَ الْمَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بِنْتِ مَخْزُومٍ وَوَالِدِكَ الْعَبْدُ (٣)

(١) انظر الفقرة السالفة : ١٩٤

(٢) في ديوانها .

(٣) في ديوانه .

أراد أن يُثبت العبودية ، ثم يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها ، ولو قال :
« ووالدك عبد » ، لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالةً ظاهرةً متعارفةً = وعلى
ذلك قول الآخر :

أَسُودُّ إِذَا مَا أُبْدِتِ الْحَرْبُ نَابَهَا وَفِي سَائِرِ الدَّهْرِ الْغُيُوثُ الْمَوَاطِرُ (١)

...

١٩٩ - (١٣٢) / واعلم أن للخبر المعرف « بالألف واللام » معنى غير
ما ذكرت لك ، وله مسلكٌ ثمّ دقيقٌ ولمحةٌ كالحلّس ، يكون المتأمل عنده كما
يقال : « يَعْرِفُ وَيُنْكَرُ » ، وذلك قولك : « هو البطل المحامي » و « هو المتقى
المرتجى » ، وأنت لا تقصد شيئاً مما تقدم ، فلست تشير إلى معنى قد علم
المخاطب أنه كان ، ولم يعلم أنه ممن كان كما مضى في قولك : « زيد هو المنطلق »
= ولا تريد أن تقصر معنى عليه على معنى أنه لم يحصل لغيره على الكمال ، كما
كان في قولك : « زيد هو الشجاع » = ولا أن تقول : ظاهر أنه بهذه الصفة ، (٢)
كما كان في قوله : « ووالدك العبد » = ولكنك تريد أن تقول لصاحبك : هل
سمعت بالبطل المحامي ؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغي أن
يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه ؟ فإن كنت قتلته علماً ،
وتصوّرتَه حقّ تصوّره ، فعليك صاحبك وأشدُّدُ به يدك ، فهو ضالّتك وعنده
بُعَيْتُكَ ، وطريقه طريق قولك : (٣) « هل سمعت بالأسد ؟ وهل تعرف ما هو ؟
فإن كنت تعرفه ، فزيّد هو هو بعينه » .

١١٨

الوجه الرابع في الخبر
المعرف بالألف واللام
وهو مسلك دقيق ،
وأمثلته . وهو الموهوم

(١) لم أقف على بُعد .

(٢) في المطبوعة : « إنه ظاهر بهذه الصفة » ، وفي « س » : « ظاهره أنه ... » .

(٣) في المطبوعة وحدها « كطريق قولك » .

٢٠٠ - ويزدادُ هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصفة التي تريد / الإخبار
 129 بها عن المبتدأ مُجَرَّاةً على موصوفٍ ، كقول ابن الرومي :
 هُوَ الرَّجُلُ الْمَشْرُوكُ فِي جُلِّ مَالِهِ وَلَكِنَّهُ بِالْمَجْدِ وَالْحَمْدِ مُفْرَدٌ (١)
 تقديره ، كأنه يقول للسامع : فكّر في رجل لا يتميز عُفاته وجيرائه
 ومعارفه عنه في ماله وأخذ ما شاؤوا منه ، فإذا حصلت صورته في نفسك ، فأعلم
 أنه ذلك الرجل .

٢٠١ - وهذا فنٌ عجيب الشأن ، وله مكانٌ من الفخامة والنبل ، وهو
 من سحر البيان الذي تقصرُ العبارةُ عن تأدية حقه . والمُعَوَّلُ فيه على مُرَاجعة
 النفس وأستقصاء التأمل ، فإذا علمت أنه لا يريد بقوله : « الرجل المشرك في
 119 جُلِّ ماله » أن يقول : هو الذي بلغك حديثه ، وعرفت / من حاله وقصته
 أنه يُشْرِكُ فِي جُلِّ مَالِهِ ، على حَدِّ قولك : « هو الرجل الذي بلغك أنه أنفق كذا ،
 والذي وهب المئة المصطفاة من الإبل » = ولا أن يقول إنه على معنى : « هو
 الكامل في هذه الصفة » ، حتى كأن ههنا أقواماً يُشْرِكُونَ فِي جُلِّ أَمْوَالِهِمْ ، إلّا
 أنه في ذلك أكمل وأتم ، لأن ذلك لا يُتَصَوَّرُ . وذلك أن كون الرجل بحيث يُشْرِكُ
 فِي جُلِّ مَالِهِ ، ليس بمعنى يَقَعُ فِيهِ تَفَاضُلٌ ، (٢) كما أن بَدَلَ الرجل كل ما يملك
 كذلك = ولو قيل : « الذي يشرك في ماله » ، جاز أن يتفاوت . وإذا كان
 كذلك ، علمت أنه معنى ثالث . وليس إلا ما أشرتُ إليه من أنه يقول

(١) ديوانه : ٥٨٩ ، وفيه : « ولكنه بالخير والحمد » .

(٢) في المطبوعة : « ليس معنى » ، وفي « س » : « وذلك أن إشراك الرجل في جُلِّ ماله ، معنى

لا يقع فيه تفاضل » .

للمخاطب : « ضع في نفسك معنى قولك : رجل مشرؤك في جلّ ماله ، ثم تأمل فلاناً ، فإنك تستملى هذه الصورة منه ، وتجده يؤديها لك نصّاً ، ويأتيك بها كَمَلًا . »

٢٠٢ - وإن أردت أن تسمع في هذا المعنى ما تسكن النفس إليه
سكون الصّادى إلى برّد / الماء ، فاسمع قوله :

130

أنا الرُّجُلُ المَدْعُوُّ عَاشِقٌ فَقَرِهْ إِذَا لَمْ تُكَارِمْنِي صُرُوفُ زَمَانِي (١)
وإن أردت أعجب من ذلك فقوله :

أَهْدَى إِلَى أَبُو الْحُسَيْنِ يَدَا أَرْجُو الثَّوَابَ بِهَا لَدَيْهِ غَدَا
وَكَذَلِكَ عَادَاتُ الْكَرِيمِ إِذَا أَوْلَى يَدَا حُسِبَتْ عَلَيْهِ يَدَا
إِنْ كَانَ يَحْسُدُ نَفْسَهُ أَحَدًا ، فَلَا زُعْمَنَّكَ ذَلِكَ الْأَحَدَا (٢)

فهذا كله على معنى الوهم والتقدير ، وأن يُصوّر في خاطره شيئاً لم يره ولم يعلمه ، ثم يجريه مُجْرَى ما عهد وعلم .

٢٠٣ - وليس شيء أغلب على هذا الضرب الموهوم من « الذي » ، فإنه يجيء كثيراً على أنك تقدّر شيئاً في وهمك ، ثم (١٣٤) تعبر عنه « بالذى » ، ومثال ذلك قوله :

الذى ، وعيها
في الخبر الموهوم

أُخْوِكَ الَّذِي إِنْ تَدَعُهُ لِمِلْمَةٍ يُجِبُّكَ ، وَإِنْ تَغَضَّبَ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبُ (٣)

(١) لم أقف عليه بعد .

(٢) هولاء الرومى في ديوانه : ٧٨٦

(٣) هولاءى حوط ، حُجِّيَّة بن المضرب السكونى ، والشعر في شرح حماسة العبريزى ٣ : ٩٨ ،
والمؤتلف والمختلف للآمدى : ١٨٣

وقول الآخر :

١٢٠ / أَخُوكَ الَّذِي إِنْ رَيْتَهُ قَالَ : إِنَّمَا أَرَيْتَ ، وَإِنْ عَابْتَهُ لَأَنْ جَانِبُهُ (١)
فهذا ونحوه على أنك قدّرت إنساناً هذه صفته وهذا شأنه ، وأحلت
السامع على من يَعْنُ في الوهم ، (٢) دون أن يكون قد عَرَفَ رجلاً بهذه الصفة ،
فأعلمته أن المستحقّ لاسم الأخوة هو ذلك الذي عَرَفَهُ ، حتى كأنك قلت :
« أخوك زيد الذي عرفت أنك إن تدعه لملمة يُجبك » .

٢٠٤ - ولكون هذا الجنس معهوداً من طريق الوهم والتخيّل ، جرى على
ما يُوصف بالاستحالة ، كقولك للرجل وقد تَمَنَّى : « هذا هو الذي لا يكون » ،
و « هذا ما لا يدخل في الوجود » ، وكقوله :

١٣١ / مَا لَا يَكُونُ فَلَا يَكُونُ بِحِيلَةٍ أَبَدًا وَمَا هُوَ كَائِنٌ سَيَكُونُ (٣)
ومن لطيف هذا الباب قوله :

وَإِنِّي لَمُشْتَاقٌ إِلَى ظِلِّ صَاحِبٍ يَرُوقُ وَيَصْفُو إِنْ كَدَّرْتُ عَلَيْهِ (٤)
قد قدّر كما ترى ما لم يعلمه موجوداً ، ولذلك قال المأمون : « خذ مني
الخلافة وأعطني هذا الصاحب » . فهذا التعريف الذي تراه في الصاحب
لا يعرض فيه شك أنه موهوم .

...

(١) هو لبشار بن برد في ديوانه .

(٢) في المطبوعة : « يتعين في الوهم » ، خطأ .

(٣) هو لعبد الله بن محمد بن أبي عيينة ، يقوله لدى اليمينين ، الكامل للمبرد ١ : ٢٣

(٤) هو لأبي العتاهية . ديوانه (بيروت) ، الأغاني ١١ : ٣٤٦ (الدار) ، كتاب بغداد

الفرق بين: المنطلق زيد،

و زيد المنطلق،
والمستأخر والخبر معرفتان

٢٠٥ - وأما قولنا: « المنطلق زيد » ، والفرق بينه وبين أن تقول: « زيد المنطلق » ، (١) فالقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كان (١٣٥) الغرض في الحالين إثبات أنطلاق قد سبق العلم به لزيد ، (٢) فليس الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصل ظاهر .

وبيانه: أنك إذا قلت: « زيد المنطلق » ، فأنت في حديث أنطلاق قد كان ، وعرف السامع كونه ، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو ؟ فإذا قلت: « زيد المنطلق » ، أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد ، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز .

= وليس كذلك إذا قُدمت « المنطلق » فقلت: « المنطلق زيد » ، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك ، فلم تُثبتهُ ، (٣) ولم تعلم أزيد هو أم عمرو ، / فقال لك صاحبك: « المنطلق زيد » ، أي هذا الشخص الذي تراه من بُعد هو زيد .

١٢١

وقد ترى الرجل قائماً بين يديك وعليه ثوبٌ ديباج ، والرجل ممن عرفته قديماً ثم بُعد عهدك به فتناسيته ، فيقال لك: « اللابس الديباج صاحبك الذي كان يكون عندك في وقت كذا ، أما تعرفه ؟ لشد ما نسيته » ، / ولا يكون الغرض أن يثبت له لبس الديباج ، لاستحالة ذلك ، من حيث أن رؤيتك الديباج عليه تُغنيك عن إخبارٍ مُخبرٍ وإثباتٍ مُثبتٍ لُبسه له .

132

(١) في المطبوعة: « بينه وبين زيد المنطلق » .

(٢) في المطبوعة: « من حيث كون الغرض » .

(٣) في المطبوعة وحدها: « فلم تثبت » .

فمتى رأيت اسم فاعلي أو صفة من الصفات قد بُدِيَء به ، فجعل مبتدأ ، وجُعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً ، فاعلم أن الغرض هناك ، غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً ، كقولك : « زيد المنطلق » .

...

اختلاف معنى التقديم والتأخير في المعرفتين إذا كانتا مبتدأ وخبراً

٢٠٦ - وأعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب ، حتى يُظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً ، لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير . ومما يُوهم ذلك قول النحويين في « باب كان » : « إذا اجتمع معرفتان كُنْتَ بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً ، والآخر خبراً ، كقولك : « كان زيدٌ أخاك » و « كان أخوك زيدا » ، فيظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضى أن (١٣٦) لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثنى بذاك ، وحتى كأن الترتيب الذي يُدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التقدّم والتأخر ، يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معا معرفتين .

٢٠٧ - ومما يُوهم ذلك أنك تقول : « الأمير زيد » ، و « جئتُك والخليفةُ عبدُ الملك » ، فيكون المعنى على إثبات الإمارة لزيد ، والخلافة لعبد الملك ، كما يكون إذا قلت : « زيد الأمير » و « عبد الملك الخليفة » ، وتقول لِمَنْ لا يُشاهد ، (١) ومن هو غائب عن حضرة الإمارة ومعدن الخلافة .

وهكذا مَنْ يتوهم في نحو قوله :

(١) في المطبوعة : « تقوله لمن يشاهد » ، أسقط « لا » ، ففسد الكلام .

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَةٌ وَجَدُّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شِمْرًا (١)

/ أنه لا فصل بينه وبين أن يقال : « حباب أبوك ، وفارس شمر جدى » .

١٢٢

وهو / موضع غامض .

133

والذى يُبَيِّنُ وَجْهَ الصَّوَابِ ، ويدل على وجوب الفرق بين المسئلتين :
أنك إذا تأملت الكلام وجدت ما لا يحتمل التسوية ، وما تجد الفرق قائماً فيه
قياماً لا سبيل إلى دفعه ، هو الأعم الأكثر . (٢)

٢٠٨ - وإن أردت أن تعرف ذلك ، فأنظر إلى ما قدمت لك من

قولك : « اللابسُ الدِّياجَ زَيْدٌ » ، (٣) وأنت تشير له إلى رجل بين يديه ، ثم انظر

إلى قول العرب : « لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ » ، (٤) وقول جرير :

* أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا * (٥)

= ونحو قول المتنبي :

* أَلَسْتَ آبَنَ الْأَلَى سَعِدُوا وَسَادُوا * (٦)

(١) هو لجميل في مجموع شعره ، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٦٥ ، واللسان (شمر) ؛

وغيرهما .

(٢) السياق : « وما تجد الفرق هو الأعم الأكثر » .

(٣) مضي في الفقرة رقم : ٢٠٥

(٤) مشهور عند النحاة ، انظر سيويه ١ : ١٤٧

(٥) في ديوانه : وتماه :

* وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاح *
في ديوانه ، وتماه :

(٦) في ديوانه ، وتماه :

* وَلَمْ يَلِدُوا أَمْرًا إِلَّا نَجِيًّا *
في ديوانه ، وتماه :

وأشبه ذلك مما لا يُحصى ولا يُعدّ = وأرد المعنى على أن يسلم لك مع قلب طرفي الجملة ، (١) وقل : « ليس المسك إلا الطيب » ، و « أليس خيراً من ركب المطايا إياكم ؟ » ، و « أليس ابن الألى سعدوا وسادوا إياك ؟ » (٢) تعلم أن الأمر على ما عرفتك من وجوب اختلاف (١٣٧) المعنى بحسب التقديم والتأخير .

...

المتداً متداً لأنه
مُسند إليه والخبر حر
لأنه مُسند تثبت به
وبيان ذلك

٢٠٩ - وههنا نُكْتَةُ يجب القطعُ معها بوجوب هذا الفرق أبداً ، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأً لأنه منطوقٌ به أولاً ، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأً مبتدأً لأنه مُسند إليه ومُثَبَّتٌ له المعنى ، والخبر خبراً لأنه مُسند ومُثَبَّتٌ به المعنى .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « زيدٌ منطلقٌ » فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه ، فزيدٌ مُثَبَّتٌ له ، ومنطلقٌ مُثَبَّتٌ به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً ، فحكم واجبٌ من هذه الجهة ، أي من جهة أن كان المبتدأ / هو الذي يُثَبَّت له المعنى ويُسند إليه ، والخبر هو الذي يُثَبَّت به المعنى ويُسند . ولو كان المبتدأ مبتدأً لأنه في اللفظ مقدّمٌ مبدوءٌ به ، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأً بأن يقال : « منطلقٌ زيدٌ » ، / ولوجب أن يكون قولهم : « إن الخبرَ مقدّمٌ في اللفظ والنبيّة به التأخيرُ » ، محالاً . وإذا كان هذا كذلك ثم نجئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأً وخبراً فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنىً للأول . فإذا قلت : « زيدٌ أخوك » ، كنت قد أثبتت بأخوك معنىً لزيد ، وإذا قدّمت وأخّرت فقلت :

134

١٢٣

(١) « وأرد المعنى » ، سياقه في أول الفقرة : وإن أردت أن تعرف ذلك ، فانظر ... وأرد المعنى .

(٢) السياق : « فانظر وأرد المعنى تعلم » .

« أخوك زيد » ، (١) وجب أن تكون مُثَبِّتاً بزيد معنى لأخوك ، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبراً ، تغييراً للاسم عليه من غير معنى ، ولأدنى إلى أن لا يكون لقولهم « المبتدأ والخبر » فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم ، من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه . وذلك مما لا يُشكُّ في سقوطه .

...

٢١٠ - ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى = إذا جمعت بمعرفتين ، ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خبراً تارة ، وتارة بالعكس = قولهم : « الحبيب أنت » ، و « أنت الحبيب » ، وذاك أن معنى « الحبيب أنت » ، أنه لا فصل بينك وبين (٣٨) من تجبه إذا صدقت المحبة ، وأن مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان ، كما جاء عن بعض الحكماء أنه قال : « الحبيب أنت إلا أنه غيرك » . فهذا كما ترى فرق لطيف وتكئة شريفة ، ولو حاولت أن تفيدها بقولك : « أنت الحبيب » ، حاولت ما لا يصح ، لأن الذي يعقل من قولك : « أنت الحبيب » هو ما عناه المتنبي في قوله :

أَنْتَ الْحَبِيبُ وَلَكِنِّي أَعُوذُ بِهِ مِنْ أَنْ أَكُونَ مُحِبًّا غَيْرَ مَحْبُوبٍ (٢)
/ ولا يخفى بُعد ما بين الغرضين . فالمعنى في قولك : « أنت الحبيب » أنك الذي أختصه بالمحبة من بين الناس . وإذا كان كذلك ، عرفت أن الفرق واجبٌ أبداً ، وأنه لا يجوز أن يكون « أخوك زيد » و « زيد أخوك » بمعنى واحد .

(١) من أول قوله : « كنت قد أثبت بأخوك » إلى هنا ، ساقط في « ج » ، سهواً من الكاتب .

(٢) في ديوانه .

٢١١ - وها هنا شيء يجب النظر فيه ، وهو أن قولك : « أنت الحبيب » ، كقولنا « أنت الشجاع » ، تريد أنه الذي كملت فيه الشجاعة ، أم كقولنا : (١) « زيد المنطلق » ، تريد أنه الذي كان منه الانطلاق الذي سمع المخاطب به ؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يحتمل أن يكون كقولنا : « أنت / الشجاع » ، لأنه يقتضى أن يكون المعنى أنه لا محبة في الدنيا إلا ما هو به حبيب ، كما أن المعنى في « هو الشجاع » أنه لا شجاعة في الدنيا إلا ما تجده عنده وما هو شجاع به . وذلك محال .

١٢٤

٢١٢ - وأمر آخر وهو أن الحبيب « فعيل » بمعنى « مفعول » ، فالمحبة إذن ليست هي له بالحقيقة ، وإنما هي صفة لغيره قد لابسته وتعلقت به تعلق الفعل بالمفعول . والصفة إذا وصفت بكمالٍ وصفت به على أن يرجع ذلك الكمال إلى من هي صفة له ، دون من تلابسه ملابسة المفعول . وإذا كان كذلك ، بعد أن تقول : « أنت المحبوب » ، على معنى أنت الكامل في كونك محبوباً ، كما أن بعيداً أن يقال : « هو المضروب » ، على معنى أنه الكامل في كونه (١٣١) مضروباً .

وإن جاء شيء من ذلك جاء على تعسف فيه وتأويل لا يتصور ههنا ، وذلك أن يقال مثلاً : « زيد هو المظلوم » ، على معنى أنه لم يصب أحداً ظلم يبلغ في الشدة والشناعة الظلم الذي لحقه ، / فصار كل ظلم سواه عدلاً في جنبه = ولا يجيء هذا التأويل في قولنا : « أنت الحبيب » ، لأننا نعلم أنهم لا يريدون بهذا الكلام أن يقولوا : إن أحداً لم يحب أحداً محبتي لك ، وأن ذلك قد أبطل

136

(١) في المطبوعة : « أو كقولنا » .

المحبات كلها حتى صيرت الذي لا يُعقل للمحبة معنى إلا فيه . وإنما الذي يريدون أن المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ، وأنه ليس لأحد غيرك حظ في محبة منى .

٢١٣ - وإذا كان كذلك بان أنه لا يكون بمنزلة « أنت الشجاع » ، تريد الذي يتكامل الوصف فيه ، ^(١) إلا أنه ينبغي من بعد أن تعلم أن بين « أنت الحبيب » وبين « زيد المنطلق » فرقاً ، وهو أن لك في المحبة التي أثبتتها طرفاً من الجنسية ، من حيث كان المعنى أن المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ، ولم تعد إلى محبة واحدة من محباتك . ألا ترى أنك قد أعطيت بقولك : « أنت الحبيب » أنك لا تحب غيره ، وأن لا محبة لأحد سواه عندك ؟ ولا يتصور هذا في « زيد المنطلق » / ، لأنه لا وجه هناك للجنسية ، إذ ليس ثم إلا أنطلاق واحد قد عرف المخاطب أنه كان ، واحتاج أن يُعَيَّن له الذي كان منه وينص له عليه . فإن قلت : « زيد المنطلق في حاجتك » ، تريد الذي من شأنه أن يسعى في حاجتك ، عرض فيه معنى الجنسية حينئذ على حدها في « أنت الحبيب » .

١٢٥

٢١٤ - وههنا أصل يجب أن تُحَكِّمَهُ : وهو أن من شأن أسماء الأجناس كلها إذا وصفت ، أن تتنوع بالصفة ، فيصير « الرجل » الذي هو جنس واحد إذا وصفته فقلت : « رجل ظريف » ، و « رجل طويل » ، و « رجل قصير » ، و « رجل شاعر » ، و « رجل كاتب » ، أنواعاً مختلفة / يُعَدُّ كل نوع منها شيئاً على حدة ، وتُستأنف ^(١) في اسم « الرجل » بكل صفة تُقرنُها إليه جنسية . ^(٢)

أسماء الأجناس والمصادر
تنوع إذا وصفت

137

(١) في المطبوعة وحدها : « الذي تكامل » .

(٢) « جنسية » ، مرفوع بقوله « وتستأنف » ، أي : تستأنف بكل صفة جنسية .

٢١٥ - وهكذا القول في « المصادر » ، تقول : « العلم » و « الجهل » و « الضرب » و « القتل » و « السير » و « القيام » و « القعود » ، فتجد كل واحد من هذه المعاني جنساً كالرجل والفرس والحمار . فإذا وصفت فقلت : « علمٌ كذا » و « علمٌ كذا » كقولك : « علمٌ ضروريٌّ » و « علمٌ مكتسبٌ » ، و « علمٌ جليٌّ » و « علمٌ خفيٌّ » و « ضربٌ شديدٌ » و « ضربٌ خفيفٌ » و « سيرٌ سريعٌ » و « سيرٌ بطيءٌ » وما شاكل ذلك ، أنقسم الجنس منها أقساماً ، وصار أنواعاً ، وكان مثلها مثل الشيء المجموع المؤلف تفرقه فرقاً وتشتبه شعباً . وهذا مذهبٌ معروفٌ عندهم ، وأصل متعارف في كل جيل وأمة .

...

٢١٦ - ثم إن ههنا أصلاً هو كالمتفرع على هذا الأصل أو كالتظير له ، المصادر تفرق بالصلة ، كما تفرق بالصفة . وهو أن من شأن « المصدر » أن يُفرق بالصلوات كما يفرق بالصفات .

ومعنى هذا الكلام أنك تقول « الضرب » ، فتراه جنساً واحداً ، فإذا قلت : « الضربُ بالسيف » ، صار بتعديتك له إلى السيف ، (١) نوعاً مخصوصاً . ألا تراك تقول : « الضربُ بالسيف غير الضربُ بالعصا » ، تريد أنهما نوعان مختلفان ، وأن اجتماعهما في أسم « الضرب » لا يوجب اتفاقهما ، لأن الصلة قد فصلت بينهما وفرقتهما . / ومن المِثَالِ البين في ذلك قول المتنبي :
 وَتَوَهَّمُوا اللَّعِبَ الْوَعْيَ ، وَالطَّعْنَ فِي آلِ سَهَيْجَاءِ غَيْرِ الطَّعْنِ فِي الْمَيْدَانِ (٢)

(١) في المطبوعة : « تعديتك » ، بغير باء .

(٢) في ديوانه ، و « الوعى » و « الهيجاء » الحرب ، و « الميدان » ، يريد به ميدان التدريب على استعمال السلاح ، وهو أشبه باللعب .

لولا أن اختلاف صيغة المصدر تقتضى اختلافه في نفسه ، وأن يَحْدُث فيه انقسام وتنوع ، لَمَا كان لهذا الكلام معنى ، ولَكان في الاستحالة / كقولك : « الطعن غير الطعن » . فقد بَانَ إِذْنُ أَنَّهُ إِنَّمَا كان كُلُّ واحدٍ من الطعنين جنساً برأسه غير الآخر ، بأن كَانَ هذا في الهَيْجاء ، وذلك في الميدان .

وهكذا الحُكْمُ ① في كل شيءٍ تَعَدَّى إليه « المصدر » وتعلّق به . فاختلف مفعولى المصدر يقتضى اختلافه ، وأن يكون المتعدّى إلى هذا المفعول غير المتعدّى إلى ذاك . وعلى ذلك تقول : « ليس إعطاؤك الكثير كإعطائك القليل » ، وهكذا إذا عَدَّيته إلى الحال كقولك : « ليس إعطاؤك معسراً كإعطائك موسراً » و « ليس بَذُلُّك وأنت تُقِلُّ ، كَبَذُلِّك وأنت مَكْثَرٌ » .
٢١٧ - وإذ قد عرفتَ هذا من حكم « المصدر » ، فأعتبر به حُكْمَ الاسم المشتق منه .

الاسم المشتق أيضاً
يتفرق بالصلة

وإذا اعتبرت ذلك علمت أن قولك : « هو الوفيُّ حين لا يفيُّ أحدٌ » ، و « هو الواهبُ المئة المُصْطَفَاة » ، وقوله : (١)
وَهُوَ الضَّارِبُ الكَتِيبةَ ، والطَّعْ نةٌ تَعْلُو ، والضَّرْبُ أَعْلَى وَأَعْلَى (٢)
وأشبهه ذلك = كُلهَا أخبار فيها معنى الجنسية ، وأنها في نوعها الخاص بمنزلة الجنس المطلق إذا جعلته خَبيراً فقلت : « أنت الشجاع » .
وكما أنك لا تقصدُ بقولك : « أنت الشُّجاع » إلى شجاعة بعينها قد

(١) انظر الفقرة رقم : ١٩٦

(٢) في ديوان المتنبى ، وفي المطبوعة : « أَعْلَى وَأَعْلَى » ، و « أَعْلَى » من « الغلاء » ، أى الضَّرْبُ أَعزُّ وجوداً من الطعن وأَعْلَى .

كانت وعُرفت من إنسان ، وأردت أن تُعرف ممن كانت = بل تُريد أن تُقصر
جنسَ الشجاعة عليه ، ولا تجعل لأحدٍ غيره فيه حظاً ، كذلك لا تُقصد
بقولك : « أنت الوفيُّ حين لا يفي أحد » إلى وفاءٍ واحد . كيف ؟ وأنت
تقول : « حين لا يفي أحد » .

وهكذا محالٌّ أن يُقصد في قوله : « هو الواهبُ المئة المصطفاة » ، إلى هبةٍ
واحدة ، لأنه يقتضى أن يُقصد / إلى مئة من الإبل قد وهبها مرة ، ثم لم يُعدْ
لمثلها . ومعلوم أنه خلاف الغرض ، لأنَّ المعنى أنه الذي من شأنه أن يهب المئة
أبدًا ، والذي يبلغ عطاؤه هذا المبلغ ، كما تقول : « هو الذي يعطى مادحة الألف
والألفين » ، وكقوله :

* وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ المِئِي * (١)

وذلك أوضح من أن يخفى .

...

٢١٨ - (١١٢) وأصلُّ آخر : وهو أن من حقنا أن نعلم أن مذهب

الجنسية في الاسم وهو خبرٌ ، غير مذهبها وهو مبتدأ .

الألف واللام الدالة على
الجنسية لما مذهب في الخبر ،
عيو في المُتدلِّ .
ووجه هذا المعنى

(١) لامرأة من بني عُقَيْل ، تفخر بأخوالها من اليمن ، وقبله .

* حَيْدَةُ نَحَالِي وَلَقِيْطُ وَعَلِي *

نوادر أبي زيد : ٩١ ، واللساني (مأي) وغيرهما وهو مشهور . وفي هامش المخطوطة ما نصه :

« مئة تجمع على مئى ، ويكون الأصل : مؤوى . . . ثم تقلب الواو باءً كما يقال مُصَيُّ في مَضَى

بمضى : والأصل مُضُوئى ، كقعودٍ ، والمعروف الجمع بالواو والنون ، كقولك : مئةٌ ومِثونٌ ، مثل رئةٍ

ورِثونٌ ، وثبَّةٌ وثبُونٌ » .

تفسيرُ هذا : أنا وإن قلنا إن « اللام » في قولك : « أنت الشجاع » للجنس ، كما هو له في قولهم : « الشجاعُ موقى ، والجبانُ مُلقى » ، (١) فإنَّ الفرقَ بينهما عظيم . وذلك أن المعنى في قولك : « الشجاعُ موقى » ، أنك تُثبت الوقاية لكل ذاتٍ من صفتها الشجاعة ، فهو في معنى قولك : الشجاعان كلُّهم موقون . ولست أقول إنَّ الشجاع كالشجاعان على الإطلاق ، وإن كان ذلك ظنَّ كثيرٍ من الناس ، ولكني أريد أنك تجعل الوقاية تستغرقُ الجنس وتشمِّله وتشيِّعُ فيه . وأما في قولك : « أنت الشجاع » ، فلا معنى فيه للاستغراق ، إذ لست تريد أن تقول : « أنت الشجاعان كلهم » حتى كأنك تذهب به مذهب قولهم : « أنت الخلق كلهم » و « أنت العالم » ، كما قال :

وليسَ لله بمُستنكرٍ أن يجمعَ العالمَ في واحدٍ (٢)

...

٢١٩ - ولكنَّ لحديثِ « الجنسية » ههنا مأخذٌ آخر غير ذلك ، وهو أنك تُعمد بها إلى المصدر المشتق منه الصفة وتوجِّهها إليه ، لا إلى نفس الصفة . ثم لك في توجيهها إليه مسلكٌ دقيقٌ . وذلك أنه ليس القصدُ أن تأتي إلى شجاعاتٍ كثيرة فتجمعها له وتوجدتها فيه ، ولا أن تقول : إن الشجاعات التي / يتوهم وجودها في الموصوفين بالشجاعة هي موجودة فيه لا فيهم = هذا كله محالٌ ، بل المعنى على أنك تقول : كنا قد عَقَلْنَا الشجاعةَ وعَرَفْنَا حقيقتها ، وما هي ؟ وكيف ينبغي أن يكون الإنسان في إقدامه وبطشه حتى يُعلمَ أنه شجاع على

140

(١) مثل ، انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام : ١١٦ رقم : ٢٩٧ ، وقائله حنين ابن خشرم السعدي .

(٢) هو لأبي نواس ، في ديوانه . وصدر البيت مكتوب في هامش « ج » ، وليس في « س » ، وفي المطبوعة « ليس على الله » .

١٢٨ الكمال / ؟ وأستقرينا الناس فلم نجد في واحد منهم حقيقة ما عرفناه ، حتى إذا صيرنا إلى المخاطب ، وجدناه قد استكمل هذه الصفة ، واستجمع شرائطها ، وأخلص جوهرها ، ورسخ فيه (١٤٣) سينخها . (١) ويبين لك أن الأمر كذلك ، اتفاق الجميع على تفسيرهم له بمعنى الكامل ، ولو كان المعنى على أنه أستغرق الشجاعات التي يتوهم كونها في الموصوفين بالشجاعة ، لما قالوا إنه بمعنى الكامل في الشجاعة ، لأن الكمال هو أن تكون الصفة على ما ينبغي أن تكون عليه ، وأن لا يخالطها ما يقدر فيها ، وليس الكمال أن تجتمع آحاد الجنس وينضم بعضها إلى بعض . فالغرض إذن بقولنا : « أنت الشجاع » ، هو الغرض بقولهم : « هذه هي الشجاعة على الحقيقة ، وما عداها جبن » و « هكذا يكون العلم ، وما عداه تخيل » ، (٢) و « هذا هو الشعر ، وما سواه فليس بشيء » . وذلك أظهر من أن يخفى .

...

٢٢٠ - وضرب آخر من الاستدلال في إبطال أن يكون « أنت الشجاع » بمعنى أنك كأنك جميع الشجعان ، على حد « أنت الخلق كلهم » ، (٣) وهو أنك في قولك : « أنت الخلق » و « أنت الناس كلهم » و « قد جمع العالم منك في واحد » ، تدعى له جميع المعاني الشريفة المتفرقة في الناس ، من غير أن تبطل تلك المعاني وتنفيتها عن الناس ، بل على أن تدعى له أمثالها . ألا ترى أنك إذا قلت في الرجل / : « إنه معدود بألف رجل » ، فلست

141

(١) « سينخها » ، أصلها وجذرها .

(٢) في « س » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « وهذا هو العلم ، وما عداه جهل » .

(٣) انظر الفقرة رقم : ٢١٨

تعنى أنه معدود بألف رجل لا معنى فيهم ولا فضيلة لهم بوجهه ، (١) بل تُريد أنه يُعطيك من معاني الشجاعة أو العلم أو كذا أو كذا = مجموعاً ، (٢) ما لا تجد مقداره مُفرقاً إلا في ألف رجل . وأما في نحو « أنت الشجاع » ، فإنك تدعى له أنه قد انفرد بحقيقة الشجاعة ، وأنه قد أُوتى فيها مزيةً وخصيصة لم يؤتها أحدٌ ، حتى صار الذي كان يعدّه الناس شجاعةً غير شجاعةٍ ، وحتى كأن كل إقدام إحجامٌ ، وكل قوةٍ عرفت في الحرب ضعفٌ . وعلى ذلك قالوا : « جاد حتى / بخل كل جواد ، وحتى منع أن يستحق اسم (١٤٤) الجواد أحد » ، كما قال :

وَأَنْتَ لَا تَجُودُ عَلَى جَوَادٍ هِبَاتِكَ أَنْ يُلَقَّبَ بِالْجَوَادِ (٣)

١٢٩

وكما يقال : « جاد حتى كأن لم يُعرف لأحدٍ جودٌ ، وحتى كأن قد كذب الواصفون الغيث بالجوود » ، كما قال :

أَعْطَيْتَ حَتَّى تَرَكْتَ الرِّيحَ حَاسِرَةً وَجُدْتَ حَتَّى كَانَ الغَيْثَ لَمْ يَجِدِ (٤)

...

(١) في نسخة عند رشيد رضا : « وبألف رجل لا غناء فيهم » .

(٢) في المطبوعة : « بل تريد أن تُعطيه » ، وفي « س » : « أن يعطيك » .

(٣) هو للمتنبى في ديوانه ، وقبله بيت متصل معناه بمعناه ، وهو :

نَلُومُكَ يَا عَلِيُّ لِقَيْرِ ذَنْبٍ لَأَنَّكَ قَدْ زَرَيْتَ عَلَى الْعِبَادِ

ومعنى البيت : هاتك لا تُجود على أحدٍ باسم الجواد : لأنه لا يستحق هذا الاسم ، مع ما يرى من حودك وريادتك عليه ، (شرح الواحدى) .

(٤) هو للبحتري في ديوانه . و « حاسرة » قد أعيت وكلت فضئف هبؤها .

هَذَا فَصْلٌ

في « الذي » خصوصاً

٢٢١ - أعلم أن لك في « الذي » علماً كثيراً ، وأسراراً جَمَّةً ، وخفائياً إذا بَحِثْتَ عنها وتصورتها أطلعت على فوائد تُؤنسُ النفسَ ، وتُثلجُ الصدرَ ، بما يُفَضِي بك إليه من اليقين ، ويُؤدِّيهِ إليك من حُسْنِ التبيين .

« الذي » ، وعينه
لوصف المعارف بالجميل ،
وما تحتها من الأسرار

والوجهُ في ذلك أن تتأمل عباراتٍ لهم فيه لِمَ وُضِعَ ، ولأَيِّ غرضٍ أَجْتَلِبَ ، وأشياءَ وصفوه بها . فمن ذلك قولهم : « إنَّ « الذي » أَجْتَلِبَ ليكونُ وُصْلَةً إلى وصف المعارف بالجميل ، كما أَجْتَلِبَ « ذو » لِيَتَّوَصَّلَ به إلى الوصف بأسماء الأجناس » ، يعنون بذلك أنك / تقول : « مررت بزید الذي أبوه منطلق » و « بالرجل الذي كان عندنا أمس » ، فتجدك قد توصلت بـ « الذي » إلى أن أبنت زيدا من غيره ، بالجملة التي هي قولك « أبوه منطلق » ، ولولا « الذي » لم تصل إلى ذلك = كما أنك تقول : « مررت برجل ذي مال » فتتوصل بـ « ذي » إلى أن تُبينَ الرجلَ من غيره بالمال ، ولولا « ذو » لم يتأتَّ لك ذلك ، إذ لا تستطيع أن تقول : « برجل مالٍ » .

142

٢٢٢ - فهذه جُمْلَةٌ مفهومةٌ ؟ إلا أن تحتها خبايا تحتاج إلى الكشف عنها . فمن ذلك أن تعلم من أين امتنع أن تُوصف المعرفة بالجملة ، وَلِمَ لَمْ يكن حالها في ذلك حال التكررة التي (١٥) تصنفها بها في قولك : « مررت برجل أبوه مُنْطَلِقٌ » : و « رأيت إنسانا تُقَادُ الجَنَائِبُ بين يديه » . (١)

(١) « الجنائب » جمع « جنيبة » ، وهي الدابة تُقَادُ ، ويعنى أنه أميرٌ أو سلطانٌ .

وقالوا : إنَّ السببَ في امتناع ذلك : أنَّ الجملَ نكراتٌ كُلُّها ، بدلالة أنها تُستفاد ، وإنما يُستفادُ المجهول / دون المعلوم . قالوا : فلما كانت كذلك ، كانت وَفَقَ النكرة ، ^(١) فجازَ وَصَفُها بها ، ولم يَجُزْ أن توصفَ بها المعرفة ، إذ لم تكن وَفَقاً لها .

١٣٠

٢٢٣ - والقولُ البينُ في ذلك أن يُقال : ^(٢) إنه إنَّما اجْتَلِبَ حتَّى إذا كان قد عُرِفَ رجلٌ بقصةٍ وأمرٌ جَرى له ، فَتَخَصَّصَ بتلك القصةِ وبذلك الأمرِ عند السامع ، ثم أريد القصدُ إليه ، ذُكِرَ « الَّذِي » .

« الذي » توصل بحملة
من من السامع العلم بها

تفسير هذا أنك لا تَصِلُ « الذي » إلاَّ بجملةٍ من الكلامِ قد سبق من السامع علمٌ بها ، وأمرٌ قد عرفه له ، نحو أن ترى عنده رجلاً يُنشده شعراً فتقول له من غَدٍ : « ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس يُنشدك الشعرَ ؟ » هذا حكم الجملة بعد « الذي » ، إذا أنت وصفت به شيئاً . فكان معنى قولهم : « إنه آجتلب لِيُتَوَصَّلَ بِهِ إلى وَصْفٍ / المعارفِ بالجمَلِ » ، أنه جِيءَ به لِيُفَصَّلَ بين أن يُرَادَ ذِكْرُ الشئِ بجملةٍ قد عرفها السامع له ، وبين أن لا يكون الأمر كذلك .

143

٢٢٤ - فإن قلت : قد يُوتَى بعد « الذي » بالجملة غير المعلومة للسامع ، وذلك حيث يكون « الذي » خبراً ، كقولك : « هذا الذي كان عندك بالأمس » و « هذا الذي قَدِمَ رسولاً من الحضرة » ، أنت في هذا وشبهه تُعَلِّمُ المخاطَبَ أمراً لم يَسْبِقَ له به علمٌ ، وتُفَيِّدُه في المُشارِ إليه شيئاً لم يكن عنده . ولو لم يكن كذلك ، لم يكن « الذي » خبراً ، إذ كان لا يكون الشئُ خبراً حتَّى يُفَادَ بِهِ .

« الذي » نأز بعدها لهماً
حملة غير معلومة للسامع

(١) في المطبوعة : « وَفَقاً للنكرة » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « والقول المبين » .

فالقول في ذلك : أن الجملة في هذا النحو ، وإن كان المخاطب لا يعلمها لعين من أشرت إليه ، فإنه لا بُدَّ من أن يكون قد علمها على الجملة وحُدِّثَ بها . فإنك على كلِّ حالٍ لا تقول : « هذا الذي قَدِمَ رسولا » ، لمن لم يعلم أن رسولا قَدِمَ ولم يبلغه ذلك في جملة ولا تفصيل = (١٤٦) وكذا لا تقول : « هذا الذي كان عندك أمس » ، لمن قد نسي أنه كان عنده إنسانٌ وذهب عن وهمه ، وإثما تقوله لمن ذاك على ذُكْرٍ منه ، إلا أنه رأى رجلاً يُقْبِلُ من بعيد ، فلا يَعْلَمُ أنه ذاك ، ويظنه إنساناً غيره .

- ٢٢٥ - وعلى الجملة ، فكلُّ عاقلٍ يعلم بَوْنَ ما / بين الخبر بالجملة مع
١٣١ « الذي » وبينها مع غير « الذي » ، فليس من أخذ به طَرُقٌ إلا وهو لا يَشْكُ أن
ليس المعنى في قولك : (١) « هذا الذي قَدِمَ رسولا » ، (٢) كالمعنى إذا قلت :
« هذا قَدِمَ رسولا من الحضرة » = ولا « الذي يَسْكُنُ في مَحَلَّةٍ كذا » ،
كقولك : « هذا يسكن محلة كذا » ، وليس ذاك إلا أنك في قولك : « هذا قَدِمَ
رسولا من الحضرة » مُبْتَدِئٌ خَبِراً بأمرٍ لم يَبْلُغِ السامع ولم / يَبْلُغُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ
١٤٤ أصلاً = وفي قولك : « هذا الذي قَدِمَ رسولا » ، مُعْلَمٌ في أمرٍ قد بلغه أن هذا
صاحبُه ، (٣) فلم يَحُلْ إِذْنٌ من الذي بدأنا به في أمرِ الجملة مع « الذي » ، من
أنه ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها فأعرفه ، فإنه من المسائل
التي من جَهْلِهَا جهل كثيراً من المعاني ، ودخل عليه الغلط في كثير من الأمور ،
والله الموفق للصواب .

...

(١) « به طَرُقٌ » ، بكسر فسكون : أي قُوَّة ، وأصل « الطَّرُق » ، السَّمَن والشَّحْمُ .
(٢) في المطبوعة و « س » هنا : « ... رسولا من الحضرة » ، و « الحضرة » يعني حضرة الخلافة .
(٣) « معلم في أمر » ، أي مخبر .

فُروقٌ في الحالِ لها فَضْلٌ تَعَلُّقٌ بالبلاغةِ

٢٢٦ - أعلم أن أول فرق في الحال أنها تجيء مفردًا وجُملةً ، والقصد
ههنا إلى الجملة .

الحال ، وعيها جملةً
مع الواو تارة ،
وبغير الواو تارة

وأول ما ينبغي أن يُضبط من أمرها أنها تجيء تارةً مع « الواو » وأخرى بغير
« الواو » ، فمثال مجيئها مع الواو قولك : « أتاني وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ دِيْبَاحٌ » ، و « رأيتُه
①٤٧ وعلى كَتِفِهِ سَيْفٌ » ، و « لقيت الأَمِيرَ والجُنْدَ حِوَالِيهِ » ، ^(١) و « جاءني
زيد وهو مُتَقَلِّدٌ سَيْفَهُ » = ومثال مجيئها بغير « واو » : « جاءني زيدٌ يَسْعَى غُلَامُهُ
بين يديه » و « أتاني عَمْرُوٌ يَقُودُ فَرَسَهُ » ، وفي تمييز ما يَقْتَضِي « الواو » ممَّا
لا يَقْتَضِيهِ صُعُوبَةٌ .

٢٢٧ - والقول في ذلك أن الجملة إذا كانت من مبتدئ وخبر ، فالغالب
عليها أن تجيء مع « الواو » كقولك : « جاءني زيدٌ وعمروٌ أَمَامَهُ » و « أتاني
وَسَيْفُهُ على كتفه » : فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذى الحال ، لم يصلح
بغير « الواو » البتة ، وذلك كقولك : « جاءني زيد وهو راكبٌ » و « رأيتُ زيداً
وهو جالسٌ » ، و « دخلتُ عليه وهو يُملى الحديث » و « انتهيتُ إلى الأمير وهو
يُعَبِّئُ الجيشَ » ، فلو تركت « الواو » في شيء من ذلك / لم يصلح . فلو قلت :
« جاءني زيد هو راكبٌ » ، و « دخلت عليه هو يملئ الحديث » ، لم يكن
كلاماً .

١٣٢

٢٢٨ - فإن كان الخبر / في الجملة من المبتدئ والخبر = ظرفاً ، ثم كان

١٤٥

(١) في هامش « ج » بخطه : « والجيش » ، يعني مكان « الجند » .

قَدْ: أ. م. على المبتدأ كقولنا: « عليه سيفٌ » و « في يده سوطٌ » ، كَثُرَ فيها أن
تجى بغير « واو » . فمما جاء منه كذلك قولٌ بشار :
إِ أَنْكَرْتَنِي بِلَدَّةٍ أَوْ نَكِرْتَهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَي سَوَادُ^(١)

يعنى على بقية من الليل ، وقول أمية :

فَاشْتَبَ هَنِيئاً عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِعاً فِي رَأْسِ غَمْدَانَ دَارًا مِنْكَ مِحْلَالاً^(٢)
وقول الآخر :

لَقَدْ صَبَّرْتُ لِلذَّلِّ أَعْوَادُ مِنْبِرٍ تَقُومُ عَلَيْهَا فِي يَدَيْكَ قَضِيبُ^(٣)
كُلُّ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَلَيْسَ فِيهِ « واو » كَمَا تَرَى ، وَلَا هُوَ مُخْتَمِلٌ
لَهَا نَظَرْتُ .

٢٢٩ - وقد يجيء تَرْكُ « الواو » فيما ليس الخبرُ فيه كذلك ، ولكنه
لا يُمْرُ ، فمن ذلك قولهم : « كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فَيِّ » و « رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْئِهِ » ،
فِي قَائِلٍ مِنْ رَفَعٍ ، (١٤٨) وَمِنْهُ بَيْتُ « الإِصْلَاحِ » .

نَصَفَ النَّهَارُ ، الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي^(٤)

(١) في ديوانه ، يعنى حروجه في سواد الليل . و « البازي » ، الصقر .

(٢) في ديوان أمية بن أبي الصلت .

(٣) هو شعر وائلة بن خليفة السدوسي ، يهجو عبد الملك بن المهلب بن أبي صفرة ، وهو في

البيان التبيين ١ : ٢٩١ ، ٢٩٢ / ٢ : ٣١٣ ، وضبطه في « س » : لقد صَبَّرْتُ .

(٤) هو للمسيب بن علس ، خال الأعشى ، وهو مجموع شعر الأعشى : ٣٥٢ ، وهو في

إصلا المنطق لابن السكيت : ٢٦٩ ، وفيه : « وشريكه بالغيب » قال قبله : « نَصَفَ النَّهَارُ يَنْصُفُ ، إِذَا

انْتَصَفَ » ، وقال بعده : « أراد : انتصف النهار والماء غامرُه لم يخرج . وقال : وذكر غائصاً أنه غاص ،

فانتصه ، النهار ، فلم يخرج من الماء » ، وهي من جيات القصائد النوادر . وفي هامش المخطوطة « ج » :

« أي والماء غامرُه » . وضبطت أنا أبو فهر « النهار » بالنصب أيضاً ، لأنه يقال : « نَصَفَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ » ،

بلغ نه ، ويقال : « نَصَفْتُ الْقُرْآنَ » ، بَلَّغْتُ مِنْهُ النَّصْفَ ، و « نَصَفَ عُمرُه » ، أي بلغ نصفه .

ومن ذلك ما أنشده الشيخ أبو علي في « الإغفال » : (١)
 وَلَوْلَا جَنَّانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ ، سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ (٢)
 ٢٣٠ - ومما ظاهره أنه منه قوله :

إِذَا أُتَيْتَ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ وَجَدْتُهُ ، حَاضِرَاهُ الْجُودُ وَالكَرَمُ (٣)

فقوله : « حاضراه الجود » ، جملة من المبتدأ والخبر كما ترى ، وليس فيها
 « واو » ، والموضع موضع حال ، ألا تراك تقول : « أتيتُه فوجدته جالساً » ،
 فيكون « جالساً » حالاً ، ذاك لأن « وجدتُ » في مثل هذا من الكلام / لا تكون
 المتعدية إلى مفعولين ، ولكن المتعدية إلى مفعول واحد كقولك : « وجدتُ
 الضَّالَّةَ » إلا أنه ينبغي أن تعلم أن لتقديم الخبر الذي هو « حاضراه » تأثيراً في
 معنى الغنى عن « الواو » ، وأنه لو قال : « وجدتُه ، الجودُ والكرمُ حاضراه » لم
 يَحْسُنْ حُسْنَهُ الْآنَ ، وكان السببُ في حسنه مع التقديم / ، أنه يَقْرُبُ في المعنى
 من قولك : « وجدتُه حاضره الجود والكرم » أو « حاضراً عنده الجود والكرم » .

140

١٣٣

...

٢٣١ - وإن كانت الجملة من فعلٍ وفاعل ، والفعل مُضَارِعٌ مُثَبِّتٌ
 غير منفي ، لم يكذبجيء بالواو ، بل ترى الكلام على جميعها عاريةً من « الواو » ،
 كقولك : « جاءني زيدٌ يسئني غلامه بين يديه » ، وكقوله :

حالة الحال ، والفعل مضارع

مشت غير منفي

لا تكاد تسمى بالواو

(١) « أبو علي الفارسي » ، وكتابه « الإغفال » .

(٢) الشعر لسلامة بن جندل في ديوانه ، وفي الأصمعيات رقم : ٤٢ ، واللسان (جنن) ،
 وروايته كما هنا ، وأجود الروايتين ما في الديوان والأصمعيات : « سِرْبَالُهُ لَمْ يُخْرَقِ » ، أي لم تخرقه الرياح
 والسهام . و « جَنَّانُ اللَّيْلِ » ، ما يشترك من ظلمته .

(٣) ينسب للأخطل ، وليس في ديوانه .

①٤٩ وقد عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمَ قَدِيدِمَةَ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومٌ (١)

وقوله :

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَحْوَذِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ (٢)

وكذلك قولك : « جاءني زيد يسرع » ، لا فصل بين أن يكون الفعل
أي الحال ، وبين أن يكون لمن هو من سببه ، فإن ذلك كله يستمر على الغنى
ن « الواو » ، وعليه التنزيل والكلام . ومثاله في التنزيل قوله عز وجل : (وَلَا
إِنُّنْ تَسْتَكْثِرُ) [سورة المدثر : ٦] ، وقوله تعالى : (وَسَيَجْزِيهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ
رِيكِي) [سورة الليل ١٧ ، ١٨] ، وكقوله عز اسمه (وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [سورة

١ إف : ١٨٦ .

...

٢٣٢ - فأما قول ابن همام السلولي :

فَلَمَّا نَحْشَيْتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ ، وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكَا (٣)

عنى جملة الحال فعلاً
مضارعاً ومعها الواو

(١) هو شعر علقمة بن عبدة ، في ديوانه : والمفضليات : ١٢٠ ، وسيأتي أيضاً في رقم : ٢٤٣
(٢) « قنود الرحل » ، خشب الرحل وأدوانه . و « يسفعنى » يحرقنى ويغير لوني من شمسه وحره ،
(٣) « الجوزاء » برح من أبراج الشمس ، يشتد الحرّ نزولها فيه . و « مسموم » ، شديد السموم ، وهي
الحارة . و « قديديمة » تصغير « قدام » ، وروايته في الديوان والمفضليات : « يوم تجيء به الجوزاء » .

(٢) هو لأبي داود ، وقد مضى في الفقرة رقم : ٨٢

(٣) هو عبد الله بن همام السلولى ، في أنساب الأشراف (القسم الرابع ، الجزء الأول من
لسان عباس) : ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ومعاهد التنصيص ١ : ٢٨٥ ، يقوله ليزيد بن معاوية ، حين أمر ابن
زيد ، أن يأخذه ، فأخذه ، فسأله أن يكلفه عريفه ، وكان اسم العريف « مالكا » ففعل . ثم هرب ابن
م وأخذ عريفه ولحق بيزيد بن معاوية فاستجار به فأمنه ، فقال له هذا الشعر لما رجعت إلى دياره . وفي
لبوعة : « أظافره » ، وهو خطأ ، والضمير يعود إلى الأسد في البيت قبله ، وهو :

وَكُرَّهْنِي أَرْضَكُمْ أَنِّي رَأَيْتُ بِهَا أَسَدًا شَابِكَا

و « شابك » مشتبك الأنياب ، فهو أشد لفريسه .

في رواية من رَوَى « وَأَرْهَنُهُمْ » ، (١) وما شبهوه به من قولهم : « قُمْتُ وَأَصْلُكَ وَجْهَهُ » فليست الواو فيها للحال ، وليس المعنى « نَجَوْتُ رَاهِنًا مَالِكًا » / و « قُمْتُ صَانِكًا وَجْهَهُ » ، ولكن « أَرْهَنُ » و « أَصْلُكَ » حكاية حال ، مثل قوله :

147

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِينِي ، فَمَضَيْتُ ، ثُمَّتَ قُلْتُ : لَا يَعْزِينِي (٢)
فكما أن « أَمَرْتُ » ههنا في معنى « مَرَرْتُ » ، كذلك يكون « أَرْهَنُ »
و « أَصْلُكَ » هناك في معنى « رَهَنْتُ » و « صَكَّكَتُ » .

وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَرَى « الْفَاءَ » تَجِيءُ مَكَانَ « الْوَاوِ » فِي مِثْلِ هَذَا ، وَذَلِكَ كَنَحْوِ مَا فِي الْخَبْرِ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ (١٥٠) عَتِيكَ حِينَ دَخَلَ عَلَى أَبِي رَافِعِ الْيَهُودِيِّ حِصْنَهُ قَالَ : « فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ ، فَإِذَا هُوَ فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ لَا أَدْرِي أَنِّي هُوَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَقُلْتُ : أبا رَافِعِ ! فَقَالَ : مِنْ هَذَا ؟ فَأَهْوَيْتُ نَحْوَ الصَّوْتِ ، فَأَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ / وَأَنَا دَهَشْتُ » = (٣) فَمَا أَن « أَضْرِبُهُ » مُضَارِعٌ قَدْ عَطَفَهُ بِالْفَاءِ عَلَى مَاضٍ ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مَاضٍ ، كَذَلِكَ يَكُونُ « أَرْهَنُهُمْ » مَعْطُوفًا عَلَى الْمَاضِي قَبْلَهُ = وَكَأَنَّ لَا يُشَكُّ فِي أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْخَبْرِ : « فَأَهْوَيْتُ فَضْرِبْتُ » ،

١٣٤

(١) وذلك لأن الرواية الأخرى : « وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا » .

(٢) هو من شعر شمر بن عمرو الحنفي ، وقيل : لرجل من بني سلول ، والشعر في الأصمعيات رقم : ٣٨ . ورواه سيبويه في الكتاب ١ : ٤١٦ ، والخزانة ١ : ١٧٣ ، وتفسير الطبري ٢ : ٣٥١ ، وبعده :

غَضَبَانَ ، مُمْتَلِعًا عَلَيَّ إِهَابُهُ ، إِنِّي وَرَبُّكَ سَخَطُهُ يُرْضِينِي

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ من حديث عبد الله بن عتيك رضي الله عنه .

كذلك يكون المعنى في البيت : « نَجَوْتُ وَرَهَنْتُ » ، إلا أن الغرض في إخراجه على لفظ الحال ، أن يحكى الحال في أحد الخبرين ، ويدع الآخر على ظاهره ، كما كان ذلك في « وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسَبِّحُنِي ، فمضيتُ » ، إلا أن الماضي في هذا البيت مؤخر معطوف ، وفي بيت ابن همام وما ذكرناه معه ، مُقَدَّم معطوف عليه . فأعرفه .

...

بمعنى الحال مضارعاً معنياً ،
بمعنى بالواو ، كثر

٢٣٣ - فإن دخل حرف نفي على المضارع تغير الحكم ، فجاء بالواو وبتركها كثيراً ، وذلك مثل قولهم : « كُنْتُ وَلَا أُحْشِي بِالذُّبِّ » ، (١) وقول مسكين الدارمي :

أَكْسَبْتُهُ الْوَرِقَ الْبَيْضُ أَبَا ، وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ (٢)

وقول مالك بن رُفَيْع ، وكان جنى جنابةً فطلبه مُصْعَبُ بن الزُّبَيْرِ :

/ بَغَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ ، فَأَيْنَ أَحِيدٌ عَنْهُمْ ؟ لَا أَحِيدُ

148

(١) مثل ، وقليلاً ما يرد في كتب الأمثال ، وهو في اللسان مادة (خشى) ، و « أُحْشِي » ، أخوف .

(٢) هو في المجموع من شعره ، والأغاني ٢٠ : ٢١١ (الهيئة) ، وغيرهما ، يقوله في امرأته ، يقول قبله :

مَنْ رَأَى ظَلِيماً عَلَيْهِ لَوْلُوُّ وَاضِحَ الْحَدَّيْنِ مَقْرُوناً بِضَبِّ

ويقول في آخرها :

لَا تَلْمُهَا ، إِنَّهَا مِنْ نِسْوَةٍ مِلْحُهَا مَوْضُوعَةٌ فَوْقَ الرُّكْبِ

« ملحها فوق الركب » ، كناية عن سوء خلقها وقلة وفائها . و « الورق » ، الفضة ، والضمير في

« أكسبته » للظبي ، ويعنى به امرأته .

أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي ، وَكُنْتُ وَمَا يُنْهِنُنِي الْوَعِيدُ (١)

« كان » في هذا كله تامةً والجمله الداخل عليها « الواو » في موضع الحال . ألا ترى أن المعنى : « وُجِدْتُ غير خاشٍ للذئب » ، و « لقد وُجِدَ غير مدعوٍ لأب » و « وُجِدْتُ غير مُنْهِنٍ بالوعيد وغير مُبَالٍ به » ، ولا معنى لجعلها ناقصة ، وجعل « الواو » مزيدة .

٢٣٤ - وليس مَجِيءُ الفعل المضارع حالاً ، على هذا الوجه ، بعزير في (١٥١) الكلام ، ألا تراك تقول : « جعلتُ أمشي وما أدري أين أضعُ رجلي » و « جعل يقول ولا يدري » ، وقال أبو الأسود : « يُصِيبُ وَمَا يَدْرِي » ، (٢) وهو شائع كثير .

٢٣٥ - فأما مجيء المضارع منفيًا حالاً من غير « الواو » فيكثر أيضاً وَيَحْسُنُ ، فمن ذلك قوله :

/ تَوَوَّا لَا يُرِيدُونَ الرِّوَاخَ ، وَغَالَهُمْ مِنْ الدَّهْرِ أَسْبَابُ جَرَيْنَ عَلَى قَدْرِ (٣)

مجىء المضارع منفيًا حالاً ،
بغير الواو كثير

١٣٥

(١) هكذا هنا ، وفي الأمل ٣ : ١٢٧ ، « مالك بن أبي رفيع الأسدي وكان صعلوكاً ، فطلبه مصعب بن الزبير فهرب منه وقال هذا الشعر ، وروايته كما في « س » بقاى مصعب » ، وهي أجود الروايتين فأثبتها . وكان في « ج » والمطبوعة : « أتاني مصعب » .

(٢) هو في صدر بيت لأبي الأسود ، يقوله لعبد الله بن فروخ = ويقال قالها للحصين بن أبي الحر العنبري . وأيضاً في صدر البيت نفسه منسوباً إلى فرات بن حيان ، ويقال إنه أيضاً لأبي سفيان بن الحارث ، والبيت :

يُصِيبُ وَمَا يَدْرِي ، وَيُحْطَى وَمَا دَرَى وَكَيْفَ يَكُونُ التُّوكُ إِلَّا كَذَلِكَ

وفي شعر فرات « إلا كذلكا » ، و « التوك » ، الحمق . وانظر معجم الشعراء للمرزباني : ٣١٧

(٣) هو ليعكرشة العسبي ، أبي الشغب ، يرثى بنه ، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ٣ : ٤٩ ،

٥٠ ، ومجالس نعلب : ٢٤٢ ، والشعر بتمامه في مقطعات مراث لابن الأعرابي ، رقم : ٤ ، ورواية البيت

على الصواب كما أثبتته ، وفي المطبوعة والمخطوطتين : « مَضَوْا لَا يَرِيدُونَ الرِّوَاخَ » .

وقال أرطاة بن سهية ، وهو لطيفٌ جداً :

إن تلقني ، لا ترى غيري بناظرة ، تنس السلاح وتعرف جبهة الأسد^(١)

فقوله : « لا ترى » في موضع حال . ومثله في اللطف والحسن قول أعشى

همدان ، وصحب عباد بن وراق إلى إصبيان فلم يحمده فقال :

أتينا إصبيان فهزلتنا وكنا قبل ذلك في نعيم

وكان سفاهة مني وجهلاً مسيري ، لا أسير إلى حميم^(٢)

قوله : « لا أسير إلى حميم » ، حال من ضمير المتكلم الذي هو « الياء » في

« مسيري » ، وهو فاعل في المعنى ، فكأنه قال : وكان سفاهة مني وجهلاً / أن

سرت غير سائر إلى حميم ، وأن ذهبت غير متوجه إلى قريب : وقال خالد بن

يزيد بن معاوية :

لو أن قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا أحجب^(٣)

وهو كثير إلا أنه لا يهتدي إلى وضعه بالموضع المرضي إلا من كان

صحيح الطبع .

٢٣٦ - وما يجيء بالواو وغير « الواو » ، الماضي ، وهو لا يقع حالاً

الماضي يـء حالاً بالواو

وعبر الواو مقروناً مع ر قد ،

إلا مع « قد » مظهره أو مقدرة . أما مجيئها بالواو فالكثير الشائع ، كقولك :

« أتاني وقد جهده السير » = (١٥٢) وأما بغير « الواو » فكقوله :

(١) أبياته في الأغاني ١٣ : ٣٤ (الدار) ، يقوله لشبيب بن البرصاء ، وكان قال : « وددت أني

جمعني وآبن الأمة أرطاة بن سهية يوم قتال فأشفى منه غيظي » ، فبلغ ذلك أرطاة ، فقال : « إن تلقني » ، الشعر .

(٢) في مجموع شعر الأعشى : ٣٤١ ، والصحيح أن الأعشى صحب أبا سليمان خالد بن

عتاب بن وراق الرياحي ، انظر الأغاني ٦ : ٤٣ (الدار) .

(٣) غير منسوب ، في شرح شواهد العيني (الخرزانه ٣ : ١٩١) .

مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لَاحَتْ مَحَايِلُهُ وَاللَّيْلُ قَدْ مُزَّقَتْ عَنْهُ السَّرَابِيلُ (١)

وقول الآخر :

فَأَبُوا بِالرَّمَاكِ مَكْسَرَاتٍ وَأَبْنَا بِالسُّيُوفِ قَدْ آنَحْنِينَا (٢)

وقال آخر ، وهو لطيف جداً :

يَمْشُونَ قَدْ كَسَرُوا الْجُفُونَ إِلَى الْوَعْيِ مُتَبَسِّمِينَ وَفِيهِمْ أَسْتَبْشَارُ (٣)

٢٣٧ - ومما يجيء بالواو في الأكثر الأشيع ، ثم يأتي في مواضع بغير « الواو » فيلطف مكانه ويدل على البلاغة ، الجملة قد دخلها « ليس » تقول : « أتاني وليس عليه ثوب » و « رأته وليس معه غيره » ، فهذا هو المعروف المستعمل ، ثم قد جاء بغير « الواو » فكان من الحسن على ما ترى ، وهو قول الأعرابي :

جملة « ليس » ،
بجها بالواو وبغيرها

/ لَنَا فَتَى وَحَبْدًا الْأَفْتَاءُ تَعْرِفُهُ الْأَرْسَانُ وَالذَّلَاءُ
إِذَا جَرَى فِي كَفِّهِ الرِّشَاءُ نَحَلَّى الْقَلِيبَ لَيْسَ فِيهِ مَاءُ (٤)

١٣٦

(١) الشعر لحنديج بن حندج المري ، شرح الحماسة للتبريزي ٤ : ١٦٠ ، وسيأتي في رقم :

٢٤٣

(٢) هو من المنصفة ، قصيدة عبد الشارق بن عبد العزى الجهني ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ :

٢٢٩ - ٢٣٤

(٣) في هامش المخطوطة « ج » حاشية نصها : « كَسَرُوا الْجُفُونَ » من قوله :

وَمَنْ قَبْلُ مَا أُعْيِيْتُ كَاسِرَ عَيْنِهِ زِيَادًا ، وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَيَّ حَبَائِلُهُ

وهو وصف يدل على ثبات الجأش ، وعلى الثقة بالله . قال أبو فهر : أظن أن كسر الجفون ، هو

كسر جفون السيوف ، حتى لا تُغمد ، وتكون أبداً مصلتة في الحرب .

(٤) لم أقف عليه بعد .

بجىء حملة الحال
بغير واو

150

٢٣٨ - ومما ينبغي أن يُرَاعَى في هذا الباب : أنك ترى الجملة قد جاءت حالاً بغير « واو » وَيَحْسُنُ ذلك ، ^(١) ثم تنظر فتري ذلك إنما حَسُنَ من أجل حَرَفِ دخل / عليها . مثاله قول الفرزدق :

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تُبْصِرِيَنِي كَأَنَّمَا بَيْنِي حَوَالِي الْأَسْوَدِ الْحَوَارِدُ ^(٢)

قوله : « كأنما بنى » إلى آخره ، في موضع الحال من غير شُبْهَةٍ ، ولو أنك تركت « كأن » فقلت : « عسى أن تبصرينى بنى حوالى كالأسود » ، رأيتُ لا يحسنُ حُسْنُهُ (١٥٣) الآن ، ^(٣) ورأيتُ الكلام يقتضى « الواو » كقولك : « عسى أن تبصرينى وبنى حوالى كالأسود الحوارد » .

٢٣٩ - وشبيهة بهذا أنك ترى الجملة قد جاءت حالاً بعقب مُفْرَدٍ ، فَلَطَفَ مكانها ، ولو أنك أرذت أن تجعلها حالاً من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يَحْسُنُ ، مثال ذلك قول ابن الرومى :

(١) في « س » ، « فحسُنْ ذلك » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « فيحسنُ ذلك » .

(٢) في ديوانه ، وروايته « الأسود اللوابد » ، وهى أصح الروايتين ، وأولاهما بهذا الشعر . ورواية أكثر كتب البلاغة كما هنا ، وأيضاً رواية الديوان : « فإني عسى » ، وهى أبيات ثلاثة يقولها الفرزدق لامرأته طيبة بنت العجاج المجاشعى ، وقالت له : ليس لك ولدٌ ، وإن ميتٌ وراثك قومك ا فقال لها :

تَقُولُ : أَرَاهُ وَاحِدًا طَاخَ أَهْلُهُ يُؤَمِّلُهُ فِي الْوَارِثِينَ الْأَبَاعِدُ
فإني عسى
فإن تميمًا قبل أن يلد الحصى أقام زماناً وهو في الناس واحدٌ

و « الحوارد » ، الغضاب . و « اللوابد » جمع « لابد » ، وهو الأسد . و « اللبدة » ، وهو الشعر اللابد على زُبرته . و « تميم » هو أبو القبيلة التى منها الفرزدق ، و « الحصى » ، العدد الكثير ، شُبّه في الكثرة بالحصى .

وفي هامش المخطوطة « ج » ، ذكر البيت الثالث : « فإن تميمًا » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « حسنه في الأول » .

وَاللَّهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالماً ، بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ (١)

فقوله : « بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ » ، في موضع حال ثانية ، ولو أنك أسقطت « سَالماً » ، من البيت فقلت : « وَاللَّهُ يُبْقِيكَ بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ » ، لم يكن شيئاً .

...

٢٤٠ - وإذا قد رأيت الجُمْل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر ، فلا بُدَّ من أن يكون ذلك إنما كان من أجل عِلَلٍ توجبه وأسباب تقتضيه ، فمحال أن يكون ههنا جُمْلَة لا تصلح إلا مع « الواو » ، وأخرى لا تصلح فيها « الواو » ، وثالثة تصلح أن تجيء فيها « بالواو » وأن تدعها فلا تجيء بها ، ثم لا يكون لذلك سببٌ وعِلَّةٌ ، وفي الوقوف على العِلَّة في ذلك إشكال وغموض ، ذاك لأنَّ الطريق إليه غير مَسْلُوكٍ ، والجهة التي منها تُعْرَف غير مَعْرُوفَة . وأنا أكتب لك أصلاً في « الخبر » إذا عَرَفْتَه انفتح لك وَجْه العِلَّة في ذلك .

اختلاف الحمل الواقعة
حالاً ، و بحيتها
بالواو وبغيرها

...

٢٤١ - (٢) اعلم أن « الخبر » ينقسم إلى خبرٍ هو / جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه ، وخبرٍ ليس / بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في خبر آخر ، سابق له . فالأول خبر المبتدأ ، كمنطلق في قولك : « زيد منطلق » ، والفعل كقولك : « خرج زيد » ، وكل واحد من هذين جزء من الجملة ، وهو الأصل في الفائدة = والثاني هو الحال كقولك : « جاءني زيدٌ راكباً » ، وذاك لأن الحال خبرٌ في الحقيقة ، من حيث أنك تُثبت بها المعنى لدى الحال كما تُثبتُ بخبر المبتدأ

151

١٣٧

« الخبر » نوعان ،
حرة من الجملة وحرة
ليس بحرة من الجملة

(١) في ديوانه : ٢٣١٥

(٢) هذه الفقرة رقم : ٢٤١ ، قد سلفت بنصها في الفقرة : ١٧٩

للمبتدأ ، (١) وبالفعل (٥٥) للفاعل . ألا تراك قد أثبتت الركوب في قولك :
« جاءني زيد راكباً » لزيد ؟ إلا أن الفرق أنك جمعت به لتزيد معنى في إخبارك
عنه بالجمي ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ، ولم تجرّد إثباتك للركوب ولم
تباشره به ابتداءً ، (٢) بل بدأت فأنبتت الجمي ، ثم وصلت به الركوب ، فالتبس
به الإثبات على سبيل التبع لغيره ، وبشروط أن يكون في صلته . وأما في الخبر
المُطلق نحو : « زيد منطلق » و « خرج عمرو » ، فإنك أثبتت المعنى إثباتاً جرّده
له ، وجعلته يباشرة من غير واسطة ، (٣) ومن غير أن يتسبب بغيره إليه .

...

حالة الحال وامتناعها
من الواو ، وتفسير ذلك

٢٤٢ - وإذا قد عرفت هذا ، فأعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت
من « الواو » ، فذاك لأجل أنك عمّدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته
إلى الفعل الأول في إثبات واحد ، وكل جملة جاءت حالاً ، ثم اقتضت « الواو » ،
فذاك لأنك مستأنف بها خبراً ، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في
الإثبات .

٢٤٣ - تفسير هذا : أنك إذا قلت : « جاءني زيد يسرع » ، كان بمنزلة
قولك : « جاءني زيد مُسرِعاً » ، في أنك تثبت مجيئاً فيه إسراع ، وتصل أحد
المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبراً واحداً ، وتريد أن تقول : « جاءني / كذلك ،
وجاءني بهذه الهيئة » ، وهكذا قوله :

152

(١) في المطبوعة : « كما تثبته بالخبر للمبتدأ » ، وفي نسخة عند رشيد رضا ، كالذي أثبت هنا .

(٢) « ابتداءً » ، زائدة في هذا الموضع ، ولم تكن في رقم : ١٧٩

(٣) في المطبوعة « مباشرة » ، وقال رشيد رضا : « في نسخة : يباشره » .

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمَ قُدَيْدِيمَةَ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومٌ^(١)

كأنه قال : « وقد علوت قُتود الرجل بارزاً للشمس ضاحياً » ، وكذلك

قوله :

* مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لَاحَتْ مَخَايِلُهُ *^(٢)

= لأنه في معنى : « متى أرى الصبح بادياً لائحاً بيناً مُتَجَلِّياً » وعلى / هذا القياس أبدأ . وإذا قلت : « جاءني وغلامه يسعى بين يديه » و « رأيت زيدا وسيفه على كتفه » ،^(٣) كان المعنى على أنك بدأت ^(٤) فثبت المجيء والرؤية ، ثم استأنفت خبراً ، وابتدأت إثباتاً ثانياً لسعي الغلام بين يديه ، ولكون السيف على كتفه . ولما كان المعنى على استئناف الإثبات ، إحتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى ، فجاء بالواو كما جرى بها في قولك : « زيد منطلق وعمرو ذاهب » و « العلم حسن والجهل قبيح » . وتسميتها لها « واو حال » ، لا يخرجها عن أن تكون مُجْتَلَبَةً لضم جملة إلى جملة .

١٣٨

ونظيرها في هذا « إلفاء » في جواب الشرط نحو : « إن تأتيني فأنت مُكْرَمٌ » ، فإنها وإن لم تكن عاطفة ، فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها ،^(٤) فاعرف ذلك = ونزل الجملة في نحو : « جاءني زيد يسرع » و « قد علوت قُتود

(١) مضي البيت في رقم : ٢٣١ ، وهو لعلقمة بن عبدة .

(٢) مضي في رقم : ٢٣٦ ، وتأمه :

* وَاللَّيْلُ قَدْ مُزِّقَتْ عَنْهُ السَّرَابِيلُ *

(٣) انظر الفقرة رقم : ٢٢٦

(٤) في المطبوعة وحدها : « أن ترتبط بنفسها » .

الرَّحْلُ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ ، منزلة الجزاء الذي يستغنى عن « الفاء » ، لأن من شأنه أن يرتبط بالشرط من غير رابط ، وهو قولك : « إن تُعْطِنِي أَشْكُرْكَ » = ونزل الجملة في « جاءني زيد وهو راكب » ، منزلة الجزاء الذي ليس من شأنه أن يرتبط / بنفسه ، ويحتاجُ إلى « الفاء » ، كالجملة في نحو : « إن تَأْتِنِي فَأَنْتَ مَكْرَمٌ » ، قياساً سوياً وموازنةً صحيحة . (١)

153

...

بيان دخول الواو
على الجملة

٢٤٤ - فإن قلت : قد علمنا أن عملة دخول « الواو » على الجملة أن تستأنف الإثبات ، ولا تصل المعنى الثاني بالأول في إثبات واحد ، ولا تنزل الجملة منزلة المفرد = ولكن بقي أن تعلم لم كان بعض الجمل ، بأن يكون تقديرها تقدير المفرد في أن لا يستأنف بها الإثبات ، أولى من بعض ؟ (٢)
وما الذي منع في قولك : « جاءني زيد وهو يُسْرِعُ ، أو : وهو مُسْرِعٌ » أن يدخل الإسراع في صلة المجرى ويضامه في الإثبات ، كما كان ذلك حين قلت : « جاءني زيد يُسْرِعُ » ؟

١٣٩

فالجواب أن السبب في ذلك أن المعنى في قولك : « جاءني / زيد وهو يسرع » ، (١٥٦) على استئناف إثباتٍ للسرعة ، ولم يكن ذلك في « جاءني زيد يسرع » . وذلك أنك إذا أعدت ذكر « زيد » فجئت بضميره المنفصل المرفوع ، كان بمنزلة أن تُعيد اسمه صريحاً فنقول : « جاءني زيدٌ وزيدٌ يُسْرِعُ » في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل « يسرع » في صلة المجرى ، وتضمه إليه في الإثبات . وذلك أن إعادتك ذكر « زيد » لا يكون حتى تقصِدَ استئناف الخبر

(١) السياق : « ونزل الجملة ... قياساً سوياً » .

(٢) السياق : « لم كان بعض الجمل أولى من بعض » خبر « كان » .

عنه بأنه يسرع ، وحتى تبتدىء إثباتاً للسرعة ، لأنتك إن لم تفعل ذلك ، تركت المبتدأ ، الذي هو ضمير « زيد » أو اسمه الظاهر ، بِمَضْيَعَةٍ ، ^(١) وجعلته لغواً في البين ، ^(٢) وجرى مَجْرَى أَنْ تَقُولَ : « جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه » ، ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاماً ولم تبتدىء للسرعة إثباتاً ، وأن حال « يسرع » ههنا ، حاله إذا قلت : « جاءني زيد يسرع » ، فجعلت السرعة له ، ولم تذكر « عمراً » ، / وذلك مُحَالٌ .

...

٢٤٥ - فإن قلت : إنما استحال في قولك : « جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه » أن تردّ « يسرع » إلى « زيد » وتنزله منزلة قولك : « جاءني زيد يسرع » ، من حيث كان في « يسرع » ضميرٌ لعمرو ، وتضمُّنُهُ ضمير عمرو يمنع أن يكون لزيد ، وأن يقدر حالاً له . وليس كذلك : « جاءني زيد وهو يسرع » ، لأن السرعة هناك لزيد لا محالة ، فكيف ساغ أن تقيس إحدى المسئلتين على الأخرى ؟

قيل : ليس المانع أن يكون « يُسرِع » في قولك : « جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه » ؟ حالاً من زيد أنه فعلٌ لعمرو ، فإنك لو أُخِرت « عمراً » فرفعت « بيسرع » ، وأوليت « يسرع » زيدا فقلت : « جاءني زيد يُسرِع عمرو أمامه » وجدته قد صلح حالاً لزيد ، مع أنه فعلٌ لعمرو = وإنما المانع ما عرفتك ، من أنك تدع « عمراً » بِمَضْيَعَةٍ ، ^(٣) وتجيء به مُبتدأً ، ثم لا تعطيه خبراً . ^(٤)

(١) السياق : « تركت المبتدأ بمضيعة » .

(٢) « في البين » ، أي بينهما ، وقد فسرتة آنفاً .

(٣) انظر الفقرة السالفة : ٢٤٤

(٤) عند هذا الموضع حاشية في « ج » ، هي بلا شك من كلام عبد القاهر : هذا نصُّها : =

ومما يدلُّ على فساد ذلك أنَّه يُؤدِّي إلى أن يكون « يُسرِع » قد اجتمع في موضعه النَّصْبُ والرفْعُ ، وذلك أن جَعَلَهُ (١٥٧) حالاً من « زيد » يقتضى أن يكون في موضع نصبٍ / = وجَعَلَهُ خبراً عن « عمرو » المرفوع بالابتداء يقتضى أن يكون في موضع رفع . وذلك بين التَّدافُع . ولا يجب هذا التَّدافُع إذا أخرجت « عَمْرًا » فقلت : « جاءني زيد يُسرِع عمرو أمامه » ، لأنك ترفَعُهُ حينئذٍ يُسرِع ، (١) على أنه فاعلٌ له ، وإذا ارتفع به لم يُوجِب في موضعه إعراباً ، (٢)

= « ممَّا يزيدُ في بيان هذه المسئلة أنك لو قلت : « جاءني زيدٌ وعمرو مُسرِعٌ بين يديه » ، لم تستطع أن تنصب « مسرعاً » على أن تجعله داخلاً في إثبات المجيء ، لأن نصبه يُخرِجه من أن يكون خبراً عن « عمرو » ، فيبقى « عمرو » مبتدأ لا خبر له . وإذا عرفت هذا في « مُسرِع » الذي هو اسمٌ ، فقيس « يُسرِع » في قولك : « جاءني زيدٌ وعمرو يُسرِعُ أمامه » عليه = وإذا قلت : « جاءني زيدٌ يُسرِع عمرو أمامه » ، أمكنك أن تضع الاسمَ موضعَ الفِعْل فتقول : « جاءني زيدٌ مُسرِعاً عمرو أمامه » ، ويكون لعمرو عاملٌ يعملُ فيه ولا يبقى ضائعاً ، لأن اسمَ الفاعل إذا تقدَّم ، صحَّ أن يرتفع « عمرو » به = وإذا تأخر لم يصحَّ ، لأنَّه إذا تأخر صار « عمرو » مبتدأً ، وإذا صار مبتدأً احتاج إلى خبرٍ ، والاسمُ [لا يكون خبراً ويُنصَب] .

وهذا الذي بين القوسين جارٍ عليه التصوير ، فلم يبق منه إلا حروفٌ ، فهكذا قرأته ، والله أعلم .

(١) « حينئذٍ » ، ليست في المطبوعة ، وأشار رشيد رضا أنها عنده في نسخة .

(٢) في المطبوعة بين قوله « لم يوجب في موضعه إعراباً » ، وقوله : « فيبقى مفرغاً » ، كلام ليس في شيء من الأصول ، وقد نبه الشيخ رشيد رضا في الاستدراك على أنها حاشية ، وليست في الأصل . وهذا نصُّها :

فَيَبْقَى مُفْرَغًا لِأَن يَقْدَّرَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ « زَيْدٍ » وَجَرَى مَجْرَى أَنْ تَقُولَ : « جَاءَنِي زَيْدٌ مَسْرَعًا عَمْرًا أَمَامَهُ » .

...

٢٤٦ - فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْأَصْلِ / أَنْ لَا تَجِيءَ جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدِئٍ وَخَبِرٍ حَالًا إِلَّا مَعَ مَوَاضِعٍ مِنْ كَلَامِهِمْ . (١)

155

القياس أن لا تجيء جملة من مبتدئ وخبر إلا مع مواضع من كلامهم (١) .

فَالجَوَابُ أَنَّ الْقِيَاسَ وَالْأَصْلَ أَنْ لَا تَجِيءَ جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدِئٍ وَخَبِرٍ حَالًا إِلَّا مَعَ « الْوَاوِ » ، وَأَمَّا الَّذِي جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الشَّيْءِ يُخْرَجُ عَنْ أَصْلِهِ وَقِيَاسِهِ وَالظَّاهِرُ فِيهِ ، بِضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ وَتَوْجُّعٍ مِنَ التَّشْبِيهِ ، فَقَوْلُهُمْ : « كَلَّمْتُهُ فَوَهَّ إِلَى فَيٍّ » ، (٢) إِنَّمَا حَسُنَ بَعْدَ « وَوَاوٍ » مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَعْنَى : كَلَّمْتُهُ مُشَافِهًا لَهُ = وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْئِهِ » ، (٣) إِنَّمَا جَاءَ الرَّفْعُ فِيهِ وَالْإِبْتِدَاءُ مِنْ غَيْرِ « وَوَاوٍ » ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : رَجَعَ ذَاهِبًا فِي طَرِيقِهِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ = وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَجَدْتُهُ حَاضِرًا الْجُودُ وَالْكَرَمُ » (٣) فَلِأَنَّ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ « حَاضِرًا » ، يَجْعَلُهُ

= « أَيُّ إِنْ « عَمْرًا » إِذَا ارْتَفَعَ يُسْرَعُ ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِي مَوْضِعِ « يَسْرَعُ » بِشَيْءٍ مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتِي أَنْ يَكُونَ عَامِلًا مَعْمُولًا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَيَبْقَى مَوْضِعُ « يَسْرَعُ » مُفْرَغًا لِأَن يَقْدَّرَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِيَةِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ « يَسْرَعُ » مُؤَخَّرًا عَنْ « عَمْرًا أَمَامَهُ » ، فَإِنَّهُ إِنْ اتَّصَلَ « يَسْرَعُ » بِزَيْدٍ كَانَ مَحَلَّهُ النَّصْبَ ، مَعَ أَنَّ « عَمْرًا » الْمَبْتَدَأُ ، عَمَلٌ فِي مَوْضِعِهِ الرَّفْعِ ، فَيَأْتِي التَّدَافِعُ كَمَا سَبَقَ .

وبلا ريب البتة ، ليس هذا من كلام عبد القاهر .

(١) انظر ما سلف من عند الفقرة رقم : ٢٢٦ وما بعدها .

(٢) انظر الفقرة : ٢٢٩٠ .

(٣) انظر الفقرة : ٢٣٠ .

⑩ كأنه قال : « وجدته حاضراً عنده الجود والكرم » .

وليس الحملُ على المعنى ، وتنزيلُ الشيء منزلةً غيره ، بعزيمٍ في كلامهم ، وقد قالوا : « زَيْدٌ أَضْرِبُهُ » ، فأجازوا أن يكون مثال الأمر في موضع الخبر ، لأن المعنى على النصب نحو : « اضرب زيدا » = ووضعا الجملة ، من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل في نحو قوله تعالى : (١) « أَدْعَوْهُمْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ » [سورة الأعراف: ١١٣] ، لأن الأصل في المعادلة أن تكون الثانية كالأولى نحو : « أَدْعَوْهُمْهُمْ أَمْ صَمْتُمْ » .

ويُدلُّ على أن نيس مجيء الجملة من المبتدأ والخبر حالاً بغير « الواو » أصلاً ، قَلْتَهُ ، (٢) وأنه لا يجيء إلا في الشيء بعد الشيء .

١٤١ هذا ، ويجوز أن يكون / ما جاء من ذلك إنما جاء على إرادة « الواو » ، كما جاء الماضي على إرادة « قد » .

...

١٥٦ ٢٤٧ - وأعلم أن الوجه فيما كان / مثل قول بشار :

* نَخَرَجْتُ مَعَ الْبَازِيِ عَلَيَّ سَوَادٌ * (٣)

= أن يُؤخذ فيه بمذهب أبي الحسن الأنخفش ، (٤) فيرفع « سوادٌ » بالظرف دون الابتداء ، ويجرى الظرف ههنا مجراه إذا جرت الجملة صفةً على النكرة

(١) في « س » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « ووضع الجملة من المبتدأ والخبر » .

(٢) « قلته » ، فاعل « ويدل » .

(٣) انظر الفقرة السالفة رقم : ٢٢٨ .

(٤) « الأنخفش » ، ليس في « ج » ولا « س » .

نحو: « مررتُ برَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا »، (١) وذلك أن صاحب الكتاب يوافق أبا الحسن في هذا الموضع فيرفع « صقراً » بما في « معه » من معنى الفعل ، فلذلك يجوز أن يُجْرَى الحَالُ مُجْرَى الصفة ، فيُرفَع الظاهر بالظرف إذا هو جاءَ حالاً ، فيكون ارتفاع « سواد » بما في « على » من معنى الفعل ، لا بالابتداء .

ثم ينبغي أن يُقدَّر ههنا خصوصاً أن الظرف في تقدير أسم فاعل لا فعل ، أعني أن يكون المعنى : « خرجت كائناً على سواد ، وبقياً على سواد » = ولا يُقدَّر : « يكون على سواد » ، و « يبقى على سواد » ، اللهم إلا أن تقدر فيه فعلاً ماضياً مع « قد » كقولك : « خرجت مع البازي قد بقي على سواد » ، والأول أظهر .

٢٤٨ - وإذا (١٥٩) تأملت الكلام وجدت الظرف وقد وقع مواقع لا يستقيم فيها إلا أن يُقدَّر تقدير أسم فاعل ، ولذلك قال أبو بكر بن السراج في قولنا : (٢) « زيد في الدار » ، أنك مخير بين أن تقدر فيه فعلاً فتقول : « استقر في الدار » ، وبين أن تقدر أسم فاعل فتقول : « مستقر في الدار » ، وإذا عاد الأمر إلى هذا ، كان الحال في ترك « الواو » ظاهرة ، (٣) وكان « سواد » في قوله : « خرجت مع البازي على سواد » ، بمنزلة « قضاء الله » في قوله :

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبًا (٤)

الكلام في الظرف ، وتأويل مجيئه حراً

(١) هذا مثال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٤١ ، ولكن ليس فيه « غداً » ، فيحقق .

(٢) ابن السراج ، ليست في « ج » ولا « س » .

(٣) في نسخة عند رشيد رضا : « على ظاهره » ؟

(٤) شعر سعد بن ناشب المازني ، شرح الحماسة للتبريزي ١ : ٣٥ . وفي « س » أسقط البيت ،

وساق الكلام هكذا : « بمنزلة قضاء الله في كونه اسماً ظاهراً » .

في كونه اسماً ظاهراً قد ارتفع باسم فاعلٍ قد اعتمد على ذى حالٍ ، فعمل
عمل الفعل .

ويدلُّك على أن التقدير فيه ما ذكرتُ ، وأنه من أجل ذلك حَسُنَ ، (١)
أنتك تقول : « جاءني زيدٌ والسيِّفُ على كتفه » و « خرجَ والتاجُ عليه » ،
/ فتجده لا يَحْسُنُ إلا بالواو ، وتعلم أنك لو قلت : « جاءني زيدٌ السيِّفُ على
157 / كتفه » و « خرجَ التاجُ عليه » ، كان كلاماً نافراً لا يكاد يقع في الاستعمال ،
1٤٢ وذلك لأنه بمنزلة قولك : « جاءني وهو متقلِّدٌ سيفه » و « خرج وهو لابسٌ
التاجَ » ، في أن المعنى على أنك استأنفت كلاماً وأبتدأته إثباتاً = وأنتك لم تُردِ :
« جاءني كذلك » ولكن « جاءني وهو كذلك » ، فأعرفه .

...

(١) السياق : « ويدلُّك على أن التقدير فيه ما ذكرت أنتك تقول : « جاءني زيد » .

بسم الله الرحمن الرحيم

القول في الفصل والوصل

٢٤٨ م - أعلم أن العلم بما ينبغي أن يُصنَّع في الجمل من عطف بعضها على بعض ، أو ترك العطف فيها والمجئ بها منثورة ، تُستأنف واحدة منها بعد أخرى = (١) من أسرار (١٦٠) البلاغة ، ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعرابُ الخُلص ، (٢) وإلا قوم طبعوا على البلاغة ، (٣) وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد . وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة ، فقد جاء عن بعضهم أنه سُئل عنها فقال : « معرفة الفصل من الوصل » ، (٤) ذاك لغموضه ودقة مسلكه ، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد ، إلا كمل لسائر معاني البلاغة .

...

٢٤٩ - وأعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد ، ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها .

ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يُشرك الثاني في إعراب الأول ، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب ، نحو أن المعطوف على

(١) السياق : « أعلم أن العلم بما ينبغي ... من أسرار البلاغة » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « مما لا يأتي » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « والأقوام طبعوا ... » .

(٤) في هامش « ج » هنا حاشية : « إنما سئل عن ذلك أبو تمام الطائي » ، وفي البيان والتبيين ١ :

٨٧ : « قيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل » .

المرفوع بأنه فاعل مثله ، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعولٌ به أو فيه أو لهُ شريك له في ذلك .

158 وإذا كان هذا أصله في المُفْرَد ، / فإنَّ الجملَ المعطوفَ بعضها على بعض على ضربين :

أحدهما : أن يكون للمعطوف عليها موضعٌ من الإعراب ، وإذا كانت كذلك كان حُكْمُهَا حُكْمَ المفرد ، إذ لا يكون للجمله موضع من الإعراب حتى تُكُون واقعةً موقعَ المفرد ، وإذا كانت الجملة الأولى واقعةً موقعَ المفرد ، كان عطْفُ الثانية عليها جارياً مَجْرَى عطْفِ المفرد على المفرد ، ^(١) وكان وجهُ الحاجة إلى « الواو » ظاهراً ، والإشراكُ بها في الحكم موجوداً . فإذا قلت : « مررت برجلٍ خُلِّقَ حَسَنٌ وَخُلِّقَ قَبِيحٌ » كنت قد أشركت / الجملة الثانية في حكم الأولى ، وذلك الحُكْمُ كونها في موضع جَرٍّ بأنَّها صفةٌ للنكرة . ونظائر ذلك تكثُر ، والأمر فيها يسهل .

١٤٣

والذى يُشكِلُ أمره هو الضرب الثاني ، وذلك أن تُعْطِفَ على الجملة العارِية الموضع من الإعراب جملةً أخرى ، كقولك : « زيد قائم ، وعمرو قاعد » و « العلم (١٦١) حسنٌ ، والجهل قبيحٌ » ، لا سبيل لنا إلى أن نَدَّعَى أن « الواو » أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجهٍ من الوجوه . وإذا كان كذلك ، فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمَعْرِزَى منه ، ولِمَ لَمْ يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول : « زيد قائم ، عمرو قاعد » ، بعد أن لا يكون هنا أمرٌ معقول يُؤْتَى بالعاطف لِيُشْرِكَ بين الأولى والثانية فيه ؟

(١) في « ج » : « ... واقعة موقع المفرد ، وكان وجه الحاجة ... » ، أسقط كلمات ، وفي

المطبوعة : « ... مجرى عطف المفرد ، وكان وجه الحاجة » ، أسقط « على المفرد » .

معاني العطف بالواو
والفاء وثم

٢٥٠ - وأعلم أنه إنما يَعْرضُ الإشكال في « الواو » دون غيرها من حروف العطف ، وذلك لأن تلك تفيد مع الإشراك معاني ، مثل أن « الفاء » توجب الترتيب من غير تراخ ، و « ثم » تُوجِبُه مع تراخ ، و « أو » تردّد الفعل / بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه ، فإذا عَطَفْتَ بواحدةٍ منها الجملة على الجملة ، ظهرت الفائدة . فإذا قلت : « أعطاني فشكرته » ، ظهر بالفاء أن الشكر كان مُعَقَّباً على العطاء ومسبباً عنه = وإذا قلت : « خرجت ثم خرج زيد » ، أفادت « ثم » أن خروجه كان بعد خروجك ، وأن مُهَلَّةً وقعت بينهما = وإذا قلت : « يُعْطِيكَ أو يكسوك » ، دلّت « أو » على أنه يفعل واحداً منهما لا بعينه .

159

وليس « للواو » معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعته فيه الثاني الأوّل . فإذا قلت : « جاءني زيد وعمرو » لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك عمرو في المجيء الذي أثبتته لزيد ، والجمع بينه وبينه ، ولا يُتَصَوَّرُ إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه . وإذا كان ذلك كذلك ، ولم يكن معنا في قولنا : « زيد قائم وعمرو قاعد » معنى تزعم أن « الواو » أشركت بين هاتين الجملتين فيه ، ثبت / إشكال المسئلة .

١٤٤

٢٥١ - ثم إن الذي يُوجِبُه النظر والتأمل أن يقال في ذلك : إنا وإن كنا إذا قلنا : « زيد قائم وعمرو قاعد » ، فإننا لا نرى ههنا حكماً نزعاً أن « الواو » جاءت (١٦٢) للجمع بين الجملتين فيه ، فإننا نرى أمراً آخر نحصل معه على معنى الجمع . وذلك أننا لا نقول : « زيد قائم وعمرو قاعد » ، حتى يكون عمرو بسبب من زيد ، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين ، وبحيث إذا عرف السامع حال الأوّل عناه أن يعرف حال الثاني . يدلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأوّل شيئاً ليس منه بسبب ، ولا / هو ممّا يُذَكَّرُ بِذِكْرِهِ ويتّصل حديثه

160

بحديثه ، لم يَسْتَقِم . فلو قلت : « خرجتُ اليوم من داري » ، ثم قلت : « وأحسن الذى يقول بيت كذا » ، قلت ما يَضْحَكُ منه . ومن هنا عابوا أبا تمام فى قوله :
لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِيرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ (١)

وذلك لأنه لا مناسبة بين كَرَمِ أبى الحسين ومَرَارَةِ النوى ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر ، وليس يقتضى الحديثُ بهذا الحديثَ بذاك .

...

٢٥٢ - وأعلم أنه كما يجب أن يكون المحدثُ عنه فى إحدى الجملتين بسبب من المحدثِ عنه فى الأخرى ، كذلك ينبغى أن يكون الخبر عن الثانى مما يَجْرَى مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول . فلو قلت : « زيد طويل القامة وعمرو شاعر » ، كان خَلْفاً ، لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر ، وإنما الواجب أن يقال : « زيد كاتب وعمرو شاعر » ، و « زيد طويل القامة وعمرو قصير » .

وجملة الأمر أنها لا تجيء حتى يكون المعنى فى هذه الجملة لَفْقاً لمعنى فى الأخرى ومُضَاماً له ، مثل أن « زيدا » و « عمراً » إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مُشْتَبِكِي الأحوال على الجملة ، كانت الحال التى يكون عليها أحدهما ، من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك ، مضمومة فى النفس إلى الحال التى عليها الآخر من غير شك . (٢) وكذا السبيلُ أبداً .

(١) فى ديوانه .

(٢) فى « ج » : « كانت الحال التى يكون عليها الآخر من غير شك » ، أسقط ما بين الكلامين

سهواً .

والمعاني في ذلك كالأشخاص ، فإنما قلت مثلاً : « العلم حسن والجهل قبيح » ، لأنَّ كَوْنَ العلم (٦٣) حسناً مضمومٌ في العقول إلى / كون الجهل قبيحاً . ١٤٥

...

٢٥٣ - وأعلم أنه إذا كان المُخْبِرُ عنه في / الجملتين واحداً كقولنا : عطف الحمل بالواو 161
« هو يقول ويفعل ، وَيَضُرُّ وينفع ، وَيُسِيءُ وَيُحْسِنُ ، وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى ، وَيَحُلُّ وَيَعْقِدُ ، وَيَأْخُذُ وَيُعْطَى ، وَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي ، وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ » وأشباه ذلك ، ازداد معنى الجمع في « الواو » قوة وظهوراً ، وكان الأمر حينئذ صريحاً .

وذلك أنك إذا قلت : « هو يضر وينفع » ، كنت قد أفدت « بالواو » أنك أوجبت له الفعلين جميعاً ، وجعلته يفعلهما معاً . ولو قلت : « يضرُّ ينفع » : من غير « واو » لم يجب ذلك ، بل قد يجوز أن يكون قولك « ينفع » ، رجوعاً عن قولك « يضر » وإبطالاً له .

٢٥٤ - وإذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصلّة ، ازداد الاشتباك والاقتران حتى لا يُتَصَوَّرُ تقديرُ إفرادٍ في أحدهما عن الآخر ، وذلك في مثل قولك : « العَجَبُ من أنِّي أحسنتُ وأساءتُ » و « يكفيك ما قلتُ وسمعتُ » و « أَيَحْسُنُ أن تُنْهَى عن شيءٍ وتأتي مثله ؟ » ، وذلك أنه لا يشتبه على عاقل أن المعنى على جعل الفعلين في حكم فعلٍ واحد . ومن البين في ذلك قوله :
لَا تَطْمَعُوا أَنْ تُهَيِّنُونَا وَتُكْرِمَكُمُ ، وَأَنْ تُكْفِيَ الْأَذَى عَنْكُمْ وَتُوذُونَا (١)

المعنى : لا تطمعوا أن تروا إكرامنا قد وجد مع إهانتكم ، وجامعها في الحصول .

(١) شعر الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب ، شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٢١

ومما له مأخذٌ لطيفٌ في هذا الباب قولُ أبي تمام :

لَهَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ وَتَفْعَلَا وَنَذُكُرَ بَعْضَ الْفَضْلِ مِنْكَ وَتُفْضِلَا (١)

...

٢٥٥ - وأعلم أنه كما كان في الأسماء ما يَصِلُهُ معناه بالاسم قبله ، فيستغنى بصلة معناه له عن واصلٍ يَصِلُهُ ورابطٍ يربطه = وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يَصِلُهَا به ، وكالتأكيد / الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يَصِلُهُ بالموكَّد = (٢) كذلك يكون في الجُمْل ما تتَّصَلُ من ذات نفسها (١٦٤) بالتي قبلها ، وتستغنى بربط معانها لها عن حرف عطف يربطها . وهي كلُّ جملة كانت مُوكَّدةً للتي قبلها ومُبَيَّنة لها ، وكانت إذا حَصَلَتْ لم تكن شيئاً سِوَاهَا ، كما / لا تكون الصفة غير الموصوف ، والتأكيد غير الموكَّد . فإذا قلت : « جاءني زيد الظريف » ، و « جاءني القوم كلهم » ، لم يكن « الظريف » و « كلهم » غير زيد وغير القوم .

...

٢٥٦ - ومثال ما هو من الجمل كذلك قوله تعالى : (ألم . ذلك الكتاب لا ريب فيه) [سورة البقرة : ٢، ١٠] قوله : « لا ريب فيه » ، بيان وتوكيد وتحقيق لقوله « ذلك الكتاب » ، وزيادة تشبيته له ، وبمنزلة أن تقول : « هو ذلك الكتاب » ، هو ذلك الكتاب » ، فتعيده مرة ثانية لثبته ، وليس يُثبت الخبر غير الخبر ، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضمٍّ يضمُّه إليه ، وعاطف يعطفه عليه .

(١) في ديوانه ، والرواية فيه « بعض الفضل عنك » .

(٢) السياق : « وأعلم أنه كما كان في الأسماء ما يوصله ... كذلك يكون في الجمل » .

الصحة والتأكيد لا تحتاج
إلى شيء يصلها
بالموصوف أو الموكَّد
162

١٤٦

الجملة الموكَّدة لا تحتاج
إلى عاطف وأمثلة ذلك

٢٥٧ - ومثل ذلك قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . نَحْتَمُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى
أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [سورة البقرة ٧٠٦] قوله تعالى : (لَا يُؤْمِنُونَ) ،
تأكيد لقوله (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) ، وقوله : (نَحْتَمُ اللَّهُ عَلَى
قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ) ، تأكيد ثانٍ أبلغ من الأول ، لأن من كان حاله إذا أُنذِرَ
مثل حاله إذا لم يُنذَرَ ، كان في غاية الجهل ، وكان مطبوعاً على قلبه لا محالة .

٢٥٨ - وكذلك قوله عز وجل : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ
وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ . يُخَادِعُونَ اللَّهَ) [سورة البقرة ١٩٠، ٨] إنما قال
« يُخَادِعُونَ » ولم يقل : « وَيُخَادِعُونَ » لأن هذه المخادعة / ليست شيئاً غير
قولهم : « آمنا » ، من غير أن يكونوا مؤمنين ، فهو إذن كلام أكد به كلام آخر
هو في معناه ، وليس شيئاً سواه .

163

٢٥٩ - وهكذا قوله عز وجل : (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا
خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ) [سورة البقرة ١١٤] ، وذلك لأن
معنى قولهم : « إِنَّا مَعَكُمْ » : إِنَّا لم نؤمن بالنبي ﷺ ولم نترك اليهودية . (١٦٥)
وقولهم : « إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ » ، خبرٌ بهذا المعنى بعينه ، لأنه لا فرق بين أن
يقولوا : « إِنَّا لم نقل ما قلناه من أننا آمنا إلا استهزاء » ، وبين أن يقولوا : « إِنَّا لم
نُخْرِجُ من دينكم وإنا / معكم » ، بل هما في حكم الشيء الواحد ، فصار
كأنهم قالوا : « إِنَّا مَعَكُمْ لم نفارقكم » فكما لا يكون « إِنَّا لم نفارقكم » شيئاً غير
« إِنَّا مَعَكُمْ » ، كذلك لا يكون « إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ » غيره ، فأعرفه .

١٤٧

٢٦٠ - ومن الواضح البين في هذا المعنى قوله تعالى : (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا
وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا) [سورة النمل ٧٠] ، لم يأت معطوفاً

نحو « وَكَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا » ، لأنَّ المقصود من التشبيه بمن في أُذُنَيْهِ وَقْرٌ ، هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع ، إلاَّ أنَّ الثانيَ أبلغُ وآكدُ في الذي أُريد . وذلك أن المعنى في التشبيهين جميعاً أن يَنْفَى أن يكون لتلاوة ما تُتلى عليه من الآيات فائدةٌ معه ، ويكون لها تأثيرٌ فيه ، وأن يُجْعَلَ حاله إذا تُليَتْ عليه كحالها إذا لم تُتَلَّ . ولا شبهة في أن التشبيه بمن في أُذُنَيْهِ وَقْرٌ أبلغُ وآكدُ في جعله كذلك ، من حيثُ كان مَنْ لا يَصِحُّ منه السمع وإن أراد ذلك ، أَبْعَدَ من أن يكون لتلاوة ما يُتلى عليه فائدة ، من الذي / يَصِحُّ منه السمعُ إلاَّ أنه لا يسمع ، إمَّا اتفاقاً وإما قصداً إلى أن لا يسمع . فأعرفه وأحسِّنْ تدبُّره .

164

٢٦١ - ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) [سورة يوسف : ٢١] ، وذلك أن قوله : « إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ، مشابهٌ لقوله : « مَا هَذَا بَشَرًا » ومُدَاخِلٌ في ضِمْنِهِ من ثلاثة أوجهٍ : (١) وجهان هو فيهما شبيهةٌ بالتأكيد ، ووجهٌ هو فيه شبيهةٌ بالصفة .

فأحد وجهي كونه شبيهةً بالتأكيد ، هو أنه إذا كان (١٦٦) مَلَكًا لم يكن بشراً ، وإذا كان كذلك كان ، إثباتٌ كونه مَلَكًا تحقيقاً لا مَحَالَةً ، وتأكيداً لِنَفْيِ أن يكون بشراً .

والوجه الثاني أن الجارِي في العُرْفِ والعادة أنه إذا قيل : ما هَذَا بَشَرًا ، وما هَذَا بَادِمِيَّ = والحالُ حالٌ تعظيمٍ وتعجبٍ مما يشاهد في الإنسان من حُسْنِ تَخْلُقٍ أو نُحْلُقٍ = (٢) أن يكون الغرضُ والمرادُ من الكلام أن يقال إنه ملك ،

(١) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « وداخل في ضمنه » .

(٢) السياق : « أنه إذا قيل أن يكون الغرضُ » .

وأنه يُكْنَى به عن ذلك ، حتى أنه يكون مفهوم اللفظ ، ^(١) وإذا كان مفهوماً من اللفظ قبل أن يُذكر ، كان ذِكْرُه إذا ذُكِرَ تأكيداً لا مَحَالَةً ، / لأنَّ حدَّ « التأكيد » أن تحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك . أفلا ترى : أنه إنما كان « كلُّهم » في قولك : « جاءني القومُ كلُّهم » تأكيداً من حيث كان الذي فهم منه ، وهو الشمول ، قد فهم بديهاً من ظاهر لفظ « القوم » ، ولو أنه لم يكن فهم الشمول من لفظ « القوم » ، ولا كان هو من مُوجِبِه ، لم يكن « كلُّ » تأكيداً ، ولكان الشمول مستفاداً من « كلِّ » ابتداءً .

١٤٨

وأما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة ، فهو أنه إذا نُفِيَ أن يكون بشراً ، فقد أُثِبَتْ له جنس سواه ، إذ من / المُحال أن يخرج من جنس البشر ، ثم لا يدخل في جنس آخر . وإذا كان الأمر كذلك ، كان إثباته « ملكاً » تبييناً وتعييناً لذلك الجنس الذي أريد إدخاله فيه ، وإغناءً عن أن تحتاج إلى أن تسأل فتقول : « فإن لم يكن بشراً ، فما هو ؟ وما جنسه ؟ » كما أنك إذا قلت : « مررت بزيد الظريف » كان « الظريف » تبييناً وتعييناً للذي أردت من بين من له هذا الاسم ، وكنت قد أغنيت المخاطب عن الحاجة إلى أن يقول : « أيُّ الزيدين أردت ؟ » .

165

...

٢٦٢ - ومما جاء فيه الإثبات « بأن وإلا » على هذا الحد قوله عز وجل : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ) [سورة يس : ١٦٧] وقوله : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) [سورة النجم : ٤٠٣] أفلا ترى أن الإثبات في الآيتين جميعاً تأكيد وتثبيت لنفي ما نفى ؟ فإثبات ما علمه

الإثبات والتأكيد
بأن وإلا

(١) عند هذا الموضع حاشية في « ج » نصُّها : « معناه أنه إذا كان الحال حال تعظيم ، لم يحتمل قولك : « ما هو بآدمي » ، و « ما هو بشراً » ، إلا أن تقول : إنه مَلَكٌ .

النبي ﷺ وأوحى إليه ذكراً وقرآناً ، تأكيداً وتثبيتاً لنفى أن يكون قد علم الشعر = وكذلك إثبات ما يتلوه عليهم وحيّاً من الله تعالى ، (١) تأكيداً و تقريراً لنفى أن يكون نطق به عن هوى . (٢)

...

٢٦٣ - وأعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه : « إنه خفي غامض ، ودقيق صعب » إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب . وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها / العطف : ١٤٩ « إن الكلام قد استونف وقطع عما قبله » ، لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك . ولقد غفلوا غفلة شديدة .

...

٢٦٤ - ومما هو أصل في هذا الباب أنك قد ترى الجملة وحالتها مع الجملة يظهر بها وحسب العطف ، التي قبلها حال ما يعطف ويُقرن إلى ما قبله ، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف ، لأمر عرض فيها صارت به أجنبية مما قبلها .

مثال ذلك قوله تعالى : (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [سورة النقرة : ١٥] ، الظاهر / كما لا يخفى يقتضى أن يعطف على ما قبله من قوله (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) [سورة النقرة : ١٤] وذلك أنه ليس بأجنبي منه ، بل هو نظير ما جاء معطوفاً من قوله تعالى : (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) [سورة النساء : ١١٢] وقوله : (وَمَكْرُوهَا وَمَكْرَهُ اللَّهُ) [سورة آل عمران : ٥٤] ، وما أشبه ذلك مما يُرد فيه العجز على الصدر ، ثم إنك تجده قد جاء غير معطوف ، وذلك لأمر أوجب أن

(١) تحت قوله « وحيّاً » في هامش « ج » ما نصه : « نصب على الحال » .

(٢) في « س » والمطبوعة : « تقرير لنفى » ، ولم يذكر « تأكيد » .

لا يعطف ، وهو أن قوله : « إنما نحن مستهزؤن » ، حكاية عنهم أنهم قالوا ، وليس بخبر من الله تعالى = وقوله تعالى : (الله يَسْتَهزِئُ بِهِمْ) ، خبرٌ من الله تعالى أنه يُجازيهم على كفرهم واستهزائهم . وإذا كان كذلك ، كان العطف ممتنعاً ، لاستحالة أن يكون الذي (١٦٨) هو خبرٌ من الله تعالى ، معطوفاً على ما هو حكاية عنهم ، ولا يجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى ، إلى كونه حكاية عنهم ، وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم مُؤاخذون ، وأن الله تعالى مُعاقبهم عليه . (١)

وليس كذلك الحال في قوله تعالى : (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) ، و « مَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ » ، لأن الأول من الكلامين فيهما كالثاني ، في أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية . وهذا هو العلة في قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) [سورة البقرة : ١١ ، ١٢] إنما جاء « إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ » مستأنفاً مُفْتَتِحاً « بالأ » ، لأنه خبرٌ من الله تعالى بأنهم كذلك = والذي قبله من قوله « إنما نحن مصلحون » ، حكاية عنهم . فلو عطف لَلَزِمَ / عليه مثل الذي قَدِّمْتُ ذكره من الدخول في الحكاية ، ولصار خبراً من اليهود ووصفاً منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون ، / وَلَصَارَ كَأَنَّهُ قِيلَ : قالوا : « إنما نحن مصلحون ، وقالوا إنهم المفسدون » ، وذلك ما لا يُشَكُّ في فساده .

١٥٠

167

= وكذلك قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ) [سورة البقرة . ١٣] ولو

(١) في المطبوعة : و « من » : « يعاقبهم عليه » .

عطف : « إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ » على ما قبله ، لكان يكون قد أُذخِلَ في الحكاية ،
ولصَّار حديثاً منهم عن أنفسهم بأنهم هم السُّفَهَاءُ ، من بَعْدِ أن زعموا أنهم إنما
تَرَكَوا أن يؤمنوا لئلا يكونوا من السفهاء .

لا يعطف الخبر
على الاستفهام

٢٦٥ - على أن في هذا أمراً آخر ، وهو أن قوله : « أَنْتُمْ مِنْ » استفهام ،
لا يعطف الخبر على الاستفهام .

فإن قلت : هل كان يجوز أن يُعْطَفَ قوله تعالى : (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)
على « قالوا » من قوله : « قالوا إِنَّا معكم » لا على ما بعده ، وكذلك كان يفعل في
« إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ » ، و « إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ » ، وكان يكون نظير قوله
تعالى : (وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَاً لَقُضِيَ الْأَمْرُ) [سورة الأعمام ٨]
وذلك أن قوله : « وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَاً » (١٦٩) معطوف ، من غير شك ، على
« قالوا » دون ما بعده ؟

قيل : إن حُكْمَ العُطْفِ على « قالوا » فيما نحن فيه ، (١) مخالف لحكمه
في الآية التي ذكرت . وذلك أن « قالوا » ههنا جواب شرط ، فلو عُطِفَ قوله :
« اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ » عليه ، للزم إدخاله في حكمه من كونه جواباً ، وذلك
لا يصح .

بيان العطف على
جواب الشرط

وذاك أنه متى عُطِفَ على جواب الشرط شيء « بالواو » كان ذلك على
ضريين : أحدهما : أن يكونا شيعين يُتَصَوَّرُ وجودُ كلِّ واحد منهما دون الآخر ،
ومثاله قولك « إِنْ تَأْتَنِي أَكْرَمُكَ أُعْطِكَ وَأَكْسُكَ » (٢) = والثاني : أن يكون

(١) في المطبوعة : « إن حكم المعطوف على قالوا » ، وفي « ج » : « إن حكم » قالوا « فيما نحن

فيه » .

(٢) « أكرمك » ، ليست في « ج » .

المعطوف شيئاً لا يكون حتى يكون المعطوف عليه ، ويكون / الشرط لذلك سبباً 168
 فيه بوساطة كونه سبباً للأول ، (١) ومثاله قولك : « إذا رجع الأمير إلى الدار
 استأذنته وخرجت » ، فالخروج لا يكون حتى يكون الاستئذان ، وقد صار
 « الرجوع » / سبباً في الخروج ، من أجل كونه سبباً في الاستئذان ، فيكون ١٥١
 المعنى في مثل هذا على كلامين ، نحو : « إذا رجع الأمير استأذنت ، وإذا
 استأذنت خرجت » .

وإذ قد عرفت ذلك ، فإنه لو عطف قوله تعالى (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على
 « قالوا » كما زعمت ، كان الذي يُتصوّر فيه أن يكون من هذا الضرب الثاني ،
 وأن يكون المعنى : « وإذا تخلّوا إلى شياطينهم قالوا إننا معكم إنما نحن
 مُستهزؤون » ، فإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم ومدّهم في طغيانهم يعمهون .

وهذا وإن كان يُرى أنه يستقيم ، فليس هو بمستقيم . وذلك أن الجزاء
 إنما هو على نفس الاستهزاء وفعلهم له وإرادتهم إيّاه في قولهم : « آمناً » ، لا على
 أنهم حدثوا عن أنفسهم بأنهم مستهزؤون = والعطف على « قالوا » يقتضى أن
 يكون الجزاء على حديثهم عن أنفسهم بالاستهزاء ، لا عليه نفسه .

وبيّن ما ذكرناه من أن الجزاء ينبغي أن يكون على قصدهم الاستهزاء
 وفعلهم له ، لا على حديثهم عن أنفسهم بأنهم مستهزؤون = (٢) أنهم لو
 كانوا قالوا لكبرائهم : « إنما نحن مستهزؤون » وهم يريدون بذلك دفعهم عن
 أنفسهم بهذا الكلام ، (٣) وأن يسلموا من شرهم ، وأن يوهموهم أنهم منهم وإن

(١) في المطبوعة وحدها : « بواسطة » .

(٢) السياق : « وبيّن ما ذكرناه أنهم لو كانوا » .

(٣) في « ج » : « دفعاً عن أنفسهم » .

لم يكونوا كذلك = (١) لكان لا يكون عليهم مؤاخذهً فيما قالوه ، من حيث كانت المؤاخذهُ تكون على / اعتقاد الاستهزاء والخديعة في إظهار الإيمان ، لا في قول : « إنا استهزأنا » من غير أن يقترن بذلك القول اعتقاداً ونيةً .

169

ما يوجب الاستشاف
وترك العطف وأمثله

هذا ، وههنا أمرٌ سوى ما مضى يُوجب الاستشاف وترك العطف ، وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت ، تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يُصنع بهم ، وأُنزلَ بهم النعمة عاجلاً أم لا تنزل ويُمهلون = (٢) وتوقع في أنفسهم التمني لأن يتبين لهم ذلك . وإذا كان كذلك ، كان هذا الكلام الذي هو قوله « اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ » ، في معنى ما صدرَ جواباً / عن هذا المقدر وقوعه في أنفس السامعين . وإذا كان مصدره كذلك ، كان حقه أن يؤتى به مُبتدأً غير معطوف ، ليكون في صورته إذا قيل : « فَإِنْ سَأَلْتُمْ قِيلَ لَكُمْ : « اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » .

١٥٢

...

٢٦٦ - وإذا استقرت وجدت هذا الذي ذكرت لك ، من تنزيلهم الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضى سؤالاً ، (٣) منزلةً إذا صرح بذلك السؤال = (٤) كثيراً ، فمن لطيف ذلك قوله :

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ ، صَدَّقُوا ، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي (٥)

(١) السياق : « أنهم لو كانوا قالوا لكبرائهم لكان لا يكون عليهم » .

(٢) السياق : « تحرك السامعين لأن يعلموا وتوقع في أنفسهم التمني » .

(٣) السياق : « من تنزيلهم الكلام منزلةً » .

(٤) السياق : « وإذا استقرت وجدت هذا كثيراً » .

(٥) هو في المغنى ، باب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وفي شرح شواهد للسيوطي :

لَمَّا حَكَى عَنِ الْعَوَازِلِ أَنَّهُمْ قَالُوا : « هُوَ فِي غَمْرَةٍ » ، وَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَحْرُكُ السَّامِعَ لِأَن يَسْأَلَهُ فَيَقُولُ : « فَمَا قَوْلُكَ فِي ذَلِكَ ، وَمَا جَوَابُكَ عَنْهُ ؟ » ، أَخْرَجَ الْكَلَامَ مُخْرِجَهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَدْ قِيلَ لَهُ ، وَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ : « أَقُولُ : صَدَقُوا ، أَنَا كَمَا قَالُوا ، ﴿١٧١﴾ وَلَكِنْ لَا مَطْمَعَ لَهُمْ فِي فَلَاحِي » ، وَلَوْ قَالَ : « زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ وَصَدَقُوا » ، لَكَانَ يَكُونُ لَمْ يَضَعْ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ / مَسْئُولٌ ، ^(١) وَأَنَّ كَلَامَهُ كَلَامٌ مُجِيبٌ .

170

٢٦٧ - ومثله قول الآخر في الحماسة :

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّ نَاقَةَ جُنْدَبٍ بِجُنُوبٍ خَبِتِ عُرْيَتِ وَأَجْمَتِ
كَذَبَ الْعَوَازِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُنَاخِنًا بِالْقَادِسِيَّةِ قُلْنَ : لَجَّ وَذَلَّتِ ^(٢)

وقد زاد هذا أمر القطع والاستئناف وتقدير الجواب ، تأكيداً بأنَّ وَضَعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ ، فَقَالَ : « كَذَبَ الْعَوَازِلُ » : وَلَمْ يَقُلْ « كَذَبْنِ » ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أُعَادَ ذِكْرُ « الْعَوَازِلِ » ظَاهِرًا ، كَانَ ذَلِكَ أَبْيَنَ وَأَقْوَى ، لَكُونَهُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا مِنْ حَيْثُ وَضَعَهُ وَضَعًا لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مَا قَبْلَهُ ، وَأَتَى بِهِ مَأْتَى مَا لَيْسَ قَبْلَهُ كَلَامٌ .

٢٦٨ - ومما هو على ذلك قول الآخر :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ ! لَهُمْ إِلفٌ ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلفٌ ^(٣)

(١) في المطبوعة وحدها : « لم يصبَح في نفسه » .

(٢) هو في شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٦٢ ، و « جُنْدَبٍ » ، هو الشاعر ، ونسبه في معاهد التنصيص ١ : ٢٨١ ، وقال « جندب بن عمار » . و « خبت » ماء لكلب . و « عُرْيَتِ » الناقة من رحلها . و « أجمت » ، أريحت من الركوب والسير . و « لَجَّ » جندب في السير والتباعد ، و « ذلت » الناقة من طول السفر .

(٣) شعر مساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، يهجو بني أسد شرح الحماسة =

وذلك أن قوله : « لهم إلف » تكذيبٌ لدعواهم أنهم من قريش ، فهو إذن بمنزلة أن يقول : « كذبتُم ، لهم إلف ، وليس / لكم ذلك » : ولو قال : « زعمتم أن إخوتكم قريش ولهم إلف وليس لكم إلف » ، لصار بمنزلة أن يقول : « زعمتم أن إخوتكم قريش وكذبتُم » ، في أنه كان يخرج عن أن يكون موضوعاً على أنه جوابٌ سائلٍ يقول له : « فماذا تقول في زعمهم ذلك وفي دعواهم ؟ » فأعرفه .
 وأعلم أنه لو أظهر « كذبتُم » ، لكان يجوز له أن يعطف هذا الكلام الذي هو قوله : « لهم إلف » عليه بالفاء ، فيقول : « كذبتُم فلهم إلف ، وليس لكم ذلك » . فأما الآن فلا مَسَاغَ لدخول الفاء البتة ، لأنه يصير حينئذ معطوفاً بالفاء على قوله : « زعمتم أن إخوتكم قريش » ، وذلك يُخْرِجُ إلى المحال ، من حيثُ يصير كأنه (١٧٢) يستشهد بقوله : « لهم / إلف » ، على أن هذا الزعم كان منهم ، كما أنك إذا قلت : « كذبتُم فلهم إلف » ، كُنْتَ قد استشهدت بذلك على أنهم كذبوا ، فأعرف ذلك .

١٥٣

171

٢٦٩ - ومن اللطيف في الاستئناف ، على معنى جعل الكلام جواباً في التقدير ، قولُ اليزيديِّ :

مَلَكْتُهُ حَبْلِي ، وَلَكِنَّهُ أَلْقَاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبِي
 وَقَالَ إِنِّي فِي الْهَوَى كَاذِبٌ ، إِنْتَقَمَ اللَّهُ مِنَ الْكَاذِبِ (١)

= للتبريزي ٤ : ١٢ ، وكان مساور يهاجى المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي . « أسد » هو « أسد بن خزيمه ابن مدركة » ، وقريش من ولد أخيه كنانة بن خزيمه بن مدكة ، فمن هنا وغيره قالت بو أسد : نحن إخوة قريش ، فكذبهم مساور بن هند ، وقال : لقريش رحلة الشتاء والصيف ، وهي « الإلاف » ، وليس لكم مثله ، وبعد البيت :

أُولَئِكَ أَوْمِنُوا جُوعاً وَخَوْفاً وَقَدْ جَاعَتْ بَنُو أَسَدٍ وَخَافُوا

(١) « اليزيدي » ، هو « أبو محمد » ، « يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي » ، والبيتان غير

منسويين في الأغاني ٢٢ : ١٦٨ (الهيئة) .

استأنف قوله : « انتقم الله من الكاذب » ، لأنه جعل نفسه كأنه يجيب
سائلاً قال له : « فما تقول فيما اتَّهَمَكَ به من أنك كاذب ؟ » فقال أقول :
« انتقم الله من الكاذب » .

٢٧٠ - ومن النادر أيضاً في ذلك قول الآخر :

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنْتِ ؟ قُلْتِ : عَلِيلٌ ، سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ (١)

لما كان في العادة إذا قيل للرجل : « كيف أنت ؟ » فقال : « عليل » ، أن
يُسأل ثانياً فيقال : « ما بك ؟ وما علتك ؟ » ، قدّر كأنه قد قيل له ذلك ، فأتى
بقوله : « سهر دائم » جواباً عن هذا السؤال المفهوم من فَحْوَى الحال ، فأعرفه :

٢٧١ - ومن الحسن البين في ذلك قول المتنبي :

وَمَا عَفَّتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا ، عَفَاهُ مَنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقًا (٢)

لما نفى أن يكون الذي / يرى به من الدروس والعفاء من الرياح ، وأن
تكون التي فعلت ذلك ، وكان في العادة إذا نفى الفعل الموجود الحاصل عن
واحد ف قيل : « لم يفعله فلان » ، أن يقال : « فمن فعله ؟ » قدّر كأن قائله قال :
« قد زعمت أن الرياح لم تُعْفَ له محلاً ، فما عفاه إذن ؟ » ، فقال مجيباً له :
« عفاه من حدّا بهم وساقاً » .

١٥٤

٢٧٢ - ومثله قول الوليد بن يزيد :

/ عَرَفْتُ الْمَنْزِلَ الْحَالِيَّ عَفَا مِنْ بَعْدِ أَحْوَالِ

172

(١) مشهور غير منسوب .

(٢) في ديوانه .

عَفَاهُ كُلُّ حَنَّانٍ عَسُوفِ الْوَيْلِ هَطَّالٍ (١)

(١٧٣) لما قال : « عفا من بعد أحوال » ، قَدَّرَ كأنه قيل له : « فما عفاه ؟ » فقال : « عفاه كُلُّ حَنَّانٍ » .

...

٢٧٣ - وأعلم أن السؤال إذا كان ظاهراً مذكوراً في مثل هذا ، كان الأكثر أن لا يذكر الفعل في الجواب ، ويُقْتَصَرُ على الاسم وَحْدَهُ . فأما مع الإضمار فلا يجوز إلا أن يُذَكَرَ الفعل .

تفسير هذا : أنه يجوزُ لك إذا قيل : « إن كانت الرياح لم تعفه فما عفاه ؟ » أن تقول : « من حدابهم وساقاً » ولا تقول : « عفاه من حدا » ، كما تقول في جواب من يقول : « من فعل هذا ؟ » : زيئدٌ ، ولا يجب أن تقول : « فعله زيد » .
وأما إذا لم يكن السؤال مذكوراً كالذى عليه البيتُ ، فإنه لا يجوز أن يترك ذكرُ الفعل . فلو قلت مثلاً : « وما عفت الرياح له محلاً ، من حدابهم وساقاً » : تزعمُ أنك أردت « عفاه من حدابهم » ، ثم تركت ذكر الفعل ، أَحَلَّتْ ، (٢) لأنه إنما يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكوراً ، لأن ذكره فيه يدل على إرادته في الجواب ، فإذا لم يُؤْتِ بالسؤال لم يكن إلى العلم به سبيلٌ ، فاعرف ذلك .

...

(١) في شعره المجموع ، والأغاني ٧ : ٣٢ ، (الدار) ، و « الحنان » من صفة السحاب الذي يسمع رعدَه كحنين الإبل . و « عسوف » ، مطره شديد العسف ، و « الويل » المطر الشديد ، و « هطالٌ » متتابع الودى .

(٢) السياق : « فلو قلت مثلاً ... تزعمُ أنك أردت ... أحلت » ، أى جمعت بالمحالي .

ما جاء في التنزيل
« قال » غير معطوف وأمثلة

٢٧٤ - وأعلم أن الذي تراه في التنزيل من لفظ « قال » مفصلاً غير معطوف ، هذا هو التقدير فيه ، والله أعلم . أعنى مثل قوله تعالى : (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ . فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ . فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ . فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ) [سورة الداهيات : ٢٤ - ٢٨] ، جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين / من السؤال . فلما / كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم : « دخل قوم على فلان فقالوا كذا » ، أن يقولوا : « فما قال هو ؟ » ، ويقول الجيب : « قال كذا » ، أخرج الكلام ذلك المخرج ، ^(١) لأن الناس خوطبوا بما يتعارفونه ، وسُئِلَ (٧٤) باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه .

173

١٥٥

وكذلك قوله : « قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ » ، وذلك أن قوله : « فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ . فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ » ، يقتضى أن يتبع هذا الفعل بقول ، فكأنه قيل والله أعلم : « فما قال حين وضع الطعام بين أيديهم ؟ » ، فأتى قوله : « قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ » جواباً عن ذلك .

وكذا « قَالُوا لَا تَخَفْ » ، لأن قوله : « فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً » ، يقتضى أن يكون من الملائكة كلاماً في تأنيسه وتسكينه مما خامرته ، فكأنه قيل : « فما قالوا حين رأوه وقد تغير ودخلته الخيفة ؟ » فقيل : « قَالُوا لَا تَخَفْ » .

٢٧٥ - وذلك ، والله أعلم ، المعنى في جميع ما يجيء منه على كثرته ، كالذي يجيء في قصة فرعون عليه اللعنة ، وفي رد موسى عليه السلام عليه كقوله : (قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ

(١) السياق : « فلما كان في العرف والعادة أخرج الكلام » .

كُنْتُمْ مُوقِنِينَ . قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ . قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ . قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ . قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ . قَالَ لِمَنْ آتَّخَذَتْ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُورِينَ . قَالَ أَوْ لَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ . قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ([سورة الشعراء: ٢٣ - ٣١] ، جَاءَ ذَلِكَ كُلَّهُ ، وَاللَّهُ اعْلَمْ ، عَلَى تَقْدِيرِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ كَالَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِيمَا بَيْنَ الْمَخْلُوقِينَ ، / فَلَمَّا كَانَ السَّامِعُ مِنَّا إِذَا سَمِعَ الْخَبَرَ عَنِ فِرْعَوْنَ بِأَنَّهُ قَالَ : « وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ » ، وَقَعَ فِي نَفْسِهِ أَنْ يَقُولَ : « فَمَا قَالَ مُوسَى لَهُ ؟ » أَيْ قَوْلَهُ : « قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » ، مَا تَأْتِي الْجَوَابِ مُبْتَدَأً مَفْصُولًا غَيْرَ مَعْطُوفٍ . وَهَكَذَا التَّقْدِيرُ وَالتَّفْسِيرُ أَمْدًا فِي كُلِّ مَا جَاءَ فِيهِ لَفْظُ « قَالَ » هَذَا الْمَجْمُوعِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْأَمْرُ فِي بَعْضِ ذَلِكَ أَشَدَّ وَضُوحًا .

174

١٥٦

٢٧٦ - فِيمَا هُوَ فِي / غَايَةِ الْوَضُوحِ قَوْلُهُ تَعَالَى (قَالَ فَمَا حَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ . قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ) [سورة الحجر: ٥٧ ، ٥٨] ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ أَنَّهُ جَاءَ عَلَى (١٧٥) مَعْنَى الْجَوَابِ ، وَعَلَى أَنْ نُزِّلَ السَّامِعُونَ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : « فَمَا قَالَ لَهُ الْمَلَائِكَةُ ؟ » ، فَقِيلَ : « قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ » .

٢٧٧ - وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي سُورَةِ يَس : (وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أُرْسِلْنَا إِلَيْهِمْ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ . وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ . قَالُوا إِنَّا نَطَّيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُمْ

مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ . قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَإِنِّ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ . وَجَاءَ
مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَنْ
لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ (سورة يس: ١٣-٢١) ، التقديرُ الذي قدَّرنَاهُ من معنى
السؤال والجواب بَيْنَ ظَاهِرٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَنَسَأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ لِلصَّوَابِ ،
وَالعِصْمَةَ مِنَ الزَّلَلِ .

فَصْلٌ

٢٧٨ - وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فَصْل الجُمْل / ووصليها ، فاعلم أننا قد حصلنا من ذلك على أن الجمل على ثلاثة أضرب :
 175 جملةٌ حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد ، فلا يكون فيها العطف البتة ، لِشَبْهِ العطف فيها ، لو عُطِفَتْ ، بعطف الشيء على نفسه .

= وجملةٌ حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله ، إلا أنه يشاركه في حُكْم ، ويدخل معه في معنى ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، فيكون حقها العطف .

= وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء ، فلا يكون (١٧٦) إيَّاه ولا مشاركاً له في معنى ، بل هو شيء إن ذكر / لم يُذكَرْ إلا بأمر ينفرد به ، ويكون ذِكْرُ الذي قبله وترك الذكر سواءً في حاله ، لعدم التعلق بينه وبينه رأساً . وحقُّ هذا ترك العطف البتة .
 ١٥٧

فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين ، فاعرفه .

فَصْلٌ

٢٧٩ - هذا فن من القول خاصٌ دقيقٌ . اعلم أن مما يقلُّ نظرُ الناس فيه من أمر « العطف » أنه قد يُوتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها ، ولكن تُعطف على جملةٍ بينها وبين هذه التي تُعطف جملةً أو جملتان ، مثال ذلك قول المتنبي :

بيان دقيق
في شأن عطف الجمل

تَوَلَّوْا بَغْتَةً ، فَكَأَنَّ بَيْنَا تَهَيَّبَنِي ، فَفَاجَأَنِي آغْتِيَالاً
فَكَانَ مَسِيرُ عَيْسِيهِمْ ذَمِيلاً ، وَسِيرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمْ أَنَّهُمَا لَأ (١)

قوله : « فكان مسير عيسيهم » ، معطوف على « تولوا بغتة » ، دون ما يليه من / قوله : « ففاجأني » ، لأننا إن عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى ، من حيث أنه يدخل في معنى « كأن » ، وذلك يؤدي إلى أن لا يكون مسير عيسيهم حقيقةً ، ويكون متوهماً ، كما كان تهيّبُ البين كذلك .

176

٢٨٠ - وهذا أصلٌ كبيرٌ . والسبب في ذلك أن الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة أخيراً ، وبين المعطوف عليها الأولى ، ترتبط في معناها بتلك الأولى ، كالذي ترى أن قوله : « فكأن بينا تهيّبني » ، مرتبط بقوله : « تولوا بغتة » ، وذلك أن الثانية مُسَبَّبٌ والأولى سببٌ . ألا ترى أن المعنى : « تولوا بغتة فتوهمت أن بينا تهيّبني ؟ » ولا شك أن هذا التوهم كان بسبب أن كان التولي بغتةً . وإذا كان كذلك ، كانت مع الأولى كالشيء الواحد ، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء (١٧٧) بعد تمام الجملة من معمولات الفعل ، مما لا يمكن إفراده عن الجملة ، (٢) وأن يُعتدَّ كلاماً على حدّته .

(١) في ديوانه .

(٢) في المطبوعة و « ج » : « على الجملة » .

٢٨١ - وههنا شيء آخر دقيق ، وهو أنك إذا نظرت إلى قوله :
 « فكان مسير عيسهم ذميلاً » ، وجدته لم يُعطف هو وحده على ما عُطف
 عليه / ، ولكن تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطاً آخره بأوله . ألا ترى
 ١٥٨ أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة ، وعلى الوجه الذي توهم من
 أجله أن البين تهيئه ، مستدعياً بكاءه ، (١) وموجباً أن ينهمل دمه ، فلم يعنيه أن
 يذكر ذمّان العيس إلا ليذكر همّان الدمع ، وأن يوفق بينهما .

وكذلك الحكم في الأول ، فنحن وإن كنا قلنا إن العطف على « تولوا
 بغتة » ، فإننا لا نعني أن العطف عليه وحده مقطوعاً عما بعده ، بل العطف
 / عليه مضموماً إليه ما بعده إلى آخره ، وإنما أردنا بقولنا « إن العطف عليه » ،
 177 أن نُعلمك أنه الأصل والقاعدة ، وأن نصرفك عن أن تطرحه ، وتجعل العطف
 على ما يلي هذا الذي تعطفه ، فتزعم أن قوله : « فكان مسير عيسهم » معطوف
 على « فاجأني » ، فتقع في الخطأ كالذي أريناك .

فأمر العطف إذن ، موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة ،
 وتعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضاً على بعض ، ثم تعطف مجموع
 هذى على مجموع تلك .

...

بيان في العطف
 في الشرط والجزاء

٢٨٢ - وينبغي أن يُجعل ما يُصنع في الشرط والجزاء من هذا المعنى
 أصلاً يُعتبر به .

وذلك أنك ترى ، متى شئت ، جملتين قد عُطفت إحداهما على الأخرى ،

(١) السياق : « أن يجعل توليهم بغتة ... مستدعياً بكاءه » .

ثم جُعِلتا بمجموعهما شرطاً ، (١) ومثال ذلك قوله تعالى : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا) [سورة النساء: ١١٢] ، الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفراد ، ولا في واحدة دون الأخرى ، لأننا (١٧٨) إن قلنا أنه في كل واحدة منهما على الانفراد ، جعلناهما شرطين ، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتاً جزأين ، وليس معنا إلا جزءاً واحداً . وإن قلنا إنه في واحدة منهما دون الأخرى ، (٢) لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط ، وذلك ما لا يخفى فساده .

ثم إنا نعلم من طريق المعنى أن الجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين ، أمرٌ يتعلق بإيجابه لمجموع ما حصل من الجملتين ، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد ، ولا لرمي البريء بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق / ، بل لرمي الإنسان البريء بخطيئة أو إثم كان من الرامي ، وكذلك الحكم أبداً . فقوله تعالى (وَمَنْ / يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) [سورة النساء: ١٠٠] لم يُعَلَّقَ الحُكْمُ فيه بالهجرة على الانفراد ، بل بها مقروناً إليها أن يُدْرِكَهُ الموت عليها .

١٥٩

١٧٨

٢٨٣ - وأعلم أن سبيل الجملتين في هذا ، وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة ، سبيل الجزئين تُعَقَدُ منهما الجملة ، ثم يُجْعَلُ المجموع خبراً أو صفةً أو حالاً ، كقولك : « زيدٌ قامَ غلامُهُ » و « زيدٌ أبوه كريمٌ » و « مررت برجل أبوه كريمٌ » و « جاءني زيدٌ يَعُدُّوْهُ به فرسه » . فكما يكون الخبرُ والصفةُ والحال لا محالة في مجموع الجزئين لا في أحدهما ، كذلك يكون الشرط في

(١) في المطبوعة وحدها : « ثم جعلنا مجموعهما ... » ، وهو خطأ .

(٢) في المطبوعة : « وإن قلنا إن في واحدة » .

مجموع الجملتين لا في إحداهما . وإذا علمت ذلك في الشرط ، فأخذه في العطف ، فإنك تجده مثله سواء .

٢٨٤ - وما لا يكون العطف فيه إلا على هذا الحد قوله تعالى : (وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتُ مِنَ الشَّاهِدِينَ . وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتُ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ) [سورة القصص ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢] ، لو جرّيت على الظاهر فجعلت كل جملة (١٧٦) معطوفة على ما يليها ، منع منه المعنى . وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله : « وَمَا كُنْتُ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ » ، معطوفاً على قوله : « فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ » ، وذلك يقتضى دخوله في معنى « لكن » ، ويصير كأنه قيل : « ولكنك ما كنت ثاوياً » ، وذلك ما لا يخفى فساده .

وإذا كان كذلك ، بان منه أنه ينبغي أن يكون قد عطف مجموع « وَمَا كُنْتُ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ » إلى « مُرْسِلِينَ » ، على مجموع قوله : « وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ / إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ » إلى قوله « الْعُمُرُ » .

179

...

٢٨٥ - فإن قلت : فهلاً قدرت أن يكون « وَمَا كُنْتُ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ » معطوفاً على « وَمَا كُنْتُ مِنَ الشَّاهِدِينَ » ، دون أن تزعم أنه معطوف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى قوله « الْعُمُرُ » ؟

قيل : لأننا إن قدرنا ذلك ، وجب أن يُنَوَى به التقديم على قوله : « وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا » وأن يكون الترتيب « وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتُ مِنَ الشَّاهِدِينَ » ، وما كنت ثاوياً في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا

ولكننا أنشأنا / قروناً فتطاول عليهم العُمر ولكننا كنا مرسلين « وفي ذلك إزالة
١٦٠ « لكن » عن موضعها الذي ينبغي أن تكون فيه . ذاك لأن سبيل « لكن » سبيل
« إلا » ، فكما لا يجوز أن تقول : « جاءني القوم وخرج أصحابك إلا زيدا
وإلا عمراً » بجعل « إلا زيدا » استثناءً « من جاءني القوم » = و « إلا عمراً » من
« خرج أصحابك » ، كذلك لا يجوز أن تصنع مثل ذلك « ولكن » فتقول :
« ما جاءني زيد ، وما خرج عمرو ولكن بكراً حاضراً ، ولكن أخاك خارج » ،
فإذا لم يجز ذلك ، وكان تقديرك الذي زعمت يؤدى إليه ، وجب أن تحكم
بامتناعه . فاعرفه .

هذا ، وإنما تجوز نية التأخير في شيء معناه يقتضى له ذلك التأخير ، مثل
أن كَوْن الاسم مفعولاً ، يقتضى له أن يكون بعد الفاعل ، فإذا قُدِّم على الفاعل
① نُوى به التأخير ، ومعنى « لكن » في الآية ، يقتضى أن تكون في موضعها
الذى هي فيه ، فكيف يجوز أن يُنوى بها التأخير عنه إلى موضع آخر ؟

/ هذه فصولٌ شتى في أمر « اللفظ » و « النظم »
 فيها فضلٌ شحذٌ للبصيرة ، وزيادةٌ كَشْفِ
 عَمَّا فيها من السريرة

فصلٌ

غَلَطَ مَكْرًا وَ شَأْ
 البلاغة ، والرد عا

٢٨٦ - وَغَلَطُ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرٌ . فَمَنْ ذَلِكَ أَنْكَ تَجِدُ كَثِيرًا
 مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي شَأْنِ الْبَلَاغَةِ ، إِذَا ذَكَرَ أَنَّ لِلْعَرَبِ الْفَضْلَ وَالْمِزِيَّةَ فِي حُسْنِ النِّظْمِ
 وَالتَّأْلِيفِ ، وَأَنَّ لَهَا فِي ذَلِكَ شَأْوًا لَا يَبْلُغُهُ الدُّخْلَاءُ فِي كَلَامِهِمْ وَالْمَوْلُدُونَ ، جَعَلَ
 يُعَلِّلُ ذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ : « لَا غَرَوَ ، فَإِنَّ اللُّغَةَ لَهَا بِالطَّبِيعِ وَلَنَا بِالتَّكْلِيفِ ، وَلَنْ يَبْلُغَ
 الدَّخِيلُ فِي اللُّغَاتِ وَالْأَلْسِنَةِ مَبْلَغَ مَنْ نَشَأَ عَلَيْهَا ، وَبُدِيَءَ مَنْ أَوَّلَ خَلْقَهُ بِهَا » ،
 وَأَشْبَاهَ هَذَا مِمَّا يُوهَمُ أَنَّ الْمِزِيَّةَ أَتَتْهَا مِنْ جَانِبِ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ . وَهُوَ خَطَأٌ عَظِيمٌ
 وَغَلَطٌ مَنْكَرٌ يَفْضِي بِقَائِلِهِ إِلَى رَفْعِ الْإِعْجَازِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ . (١) وَذَلِكَ أَنَّهُ
 لَا يَثْبُتُ إِعْجَازٌ / حَتَّى تَثْبُتَ مَزَايَا تَفُوقَ عِلْمِ الْبَشَرِ ، وَتَقْصُرُ قُوَى نَظَرِهِمْ
 عَنْهَا ، وَمَعْلُومَاتٌ لَيْسَ فِي مُنَنِ أَفْكَارِهِمْ وَخَوَاطِرِهِمْ أَنْ تُفْضِيَ بِهِمْ إِلَيْهَا ، وَأَنْ
 تَطْلُعَهُمْ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ مَحَالٌّ فِيمَا كَانَ عُلَمَاءَ بِاللُّغَةِ ، لِأَنَّهُ يُوَدَّى إِلَى أَنْ يَحْدُثَ فِي
 دَلَائِلِ اللُّغَةِ مَا لَمْ يَتَوَاضَعْ عَلَيْهِ أَهْلُ اللُّغَةِ . وَذَلِكَ مَا لَا يَخْفَى أَمْتِنَاعَهُ عَلَى عَاقِلٍ .

٢٨٧ - وَأَعْلَمُ أَنَا لَمْ نَوْجِبِ الْمِزِيَّةَ مِنْ أَجْلِ الْعِلْمِ بِأَنْفُسِ الْفُرُوقِ وَالْوَجُوهِ
 فَسْتَنْدَ إِلَى اللُّغَةِ ، وَلَكِنَّا أَوْجِبْنَاهَا لِلْعِلْمِ بِمَوَاضِعِهَا ، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُصْنَعَ فِيهَا ،

(١) فِي « س » : « دَفْعُ الْإِعْجَازِ » ، وَهِيَ جَيِّدَةٌ جَدًّا ، بِمَعْنَى : إِنْكَارِ الْإِعْجَازِ ، كَمَا سَيَأْتِي فِي

فليس الفضل للعلم بأن « الواو » للجمع ، و « الفاء » للتعقيب بغير تراخ ، و « ثم » له بشرط التراخي ، و « إن » لكذا و « إذا » لكذا ، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعراً وألفت رسالة أن تحسن التخيير ، وأن تعرف / لكل من ذلك موضعه .

181

٢٨٨ - وأمر آخر إذا (١٨١) تأمله الإنسان أنف من حكاية هذا القول ، (١) فضلاً عن اعتقاده ، وهو أن المزية لو كانت تجب من أجل اللغة والعلم بأوضاعها وما أراده الواضع فيها ، لكان ينبغي أن لا تجب إلا بمثل الفرق بين « الفاء » و « ثم » و « إن » و « إذا » وما أشبه ذلك ، مما يعبر عنه وضع لغوي ، فكانت لا تجب بالفصل وترك العطف ، وبالحدف والتكرار ، والتقديم والتأخير ، وسائر ما هو هيئة يحدثها لك التأليف ، ويقتضيها الغرض الذي تؤم ، والمعنى الذي تقصده ، وكان ينبغي أن لا تجب المزية بما يتدته الشاعر والخطيب في كلامه من استعارة اللفظ للشيء لم يستعز له ، وأن لا تكون الفضيلة إلا في استعارة قد تُعورفت في كلام العرب . وكفى بذلك جهلاً .

٢٨٩ - ولم يكن هذا الاشتباه وهذا الغلط إلا لأنه ليس في جملة الخفايا والمشكلات أغرب مذهباً في الغموض ، ولا أعجب شأناً ، من هذه التي نحن بصددِها ، ولا أكثر تفلتاً من الفهم وأنسلاً منها = وأن الذي قاله العلماء والبلغاء في صفتها والإخبار عنها ، رموز لا / يفهمهما إلا من هو في مثل حالهم من لطف الطبع ، ومن هو مهياً لفهم تلك الإشارات ، حتى كأن تلك الطباغ اللطيفة وتلك القرائح والأذهان ، قد تواضعت فيما بينها على ما سبيله سبيل الترجمة يتواطأ عليها قوم فلا تعدوهم ، ولا يعرفها من ليس منهم .

١٦٢

(١) في المطبوعة وحدها : « إنسان » بلا تعريف .

٢٩٠ - وليت شعري من أين لمن لم يتعب في هذا الشأن ، ولم يمارسه ، كلام الجاحظ في شأن
إعجاز القرآن :
182

« ولو أن رجلاً قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة قصيرة
أو طويلة ، لتبين له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها ، أنه عاجز عن
مثلها ، ولو تُحْدَى بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها » (١)

وقوله وهو يذكر رواية الأخبار :

« ورأيتُ عامتهم ، فقد طالت مُشاهدتي لهم ، وهم لا يقفون على
الألفاظ المتخيرة ، والمعاني (١٨٢) المنتخبة ، والمخارج السهلة ، والديباجة الكريمة ،
وعلى الطبع المتمكن ، وعلى السبك الجيد ، وعلى كل كلام له ماء وروثق » .

= وقوله في بيت الحُطَيْبَة :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدِ

« وما كان ينبغي أن يُمدح بهذا البيت إلا من هو خير أهل الأرض ، على
أنى لم أعجب بمعناه أكثر من عجبى بلفظه ، وطبعه ، ونحته ، وسبكه ، فيفهم
منه شيئاً أو يقف للطابع والنظام والنحت والسبك والمخارج السهلة ، على
معنى ، أو يحلّى منه بشيء ، وكيف بأن يعرفه ؟ ولربما خفى على كثير من أهله » .

...

٢٩١ - وأعلم أن الداء الدوي ، والذي أعنى أمره في هذا الباب ، غلط
من قدم الشعر بمعناه ، وأقل الاحتفال باللفظ ، وجعل لا يُعطيه من المزية إن هو

(١) هو في كتابه « حجج النبوة » ، انظر رسائل الجاحظ ٣ : ٢٢٩ ، وفيها : « وفي لفظه وطبعه » .

أعطى إلا ما فَضَّلَ عن المعنى يقول : « ما في اللفظ لَوَلاً المعنى ؟ وهل الكلام إلا بمعناه ؟ » . فأنت تراه لا يُقَدِّم شعراً حتى يكون قد أُودِعَ حكمة وأدباً ، واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر ، فإن مَال إلى اللفظ شيئاً ، ورأى أن يَنْحَلَه بعض الفضيلة ، / لم يعرف غير « الاستعارة » ، ثم لا ينظر في حال تلك « الاستعارة » أَحْسَنَتْ بمجرد كونها استعارة ، أم من أجل فَرْقٍ وَوَجْهِ أُمَّ للأمرين ؟ لا يَحْفِلُ بهذا وشبهه ، قد قَنِعَ بظواهر الأمور ، وبالجمَل ، وبأن يكون كمن يَجْلِبُ المتاع للبيع ، إنما هَمُّهُ أن يروِّج عنه . يرى أنه إذا تكلم في الأخذ والسرقة ، وأحسن أن يقول : « أخذه من فلان. ، وألمَّ فيه بقول كذا » ، فقد استكمل الفضل ، وبلغ أقصى ما يُرَاد .

١٦٣

183

٢٩٢ - وأعلم أننا وإن كنا إذا اتبعنا العرف والعادة وما يَهْجِسُ في الضمير وما عليه العامة ، أَرَانَا ذلك أن الصوابَ مَعَهُمْ ، وأنَّ التعويلَ ينبغى أن يكون على المعنى ، وأنه الذي لا يَسُوغُ القولُ بخلافه = (١) فإنَّ الأمر بالضدِّ إذا جئنا إلى الحقائق ، وإلى ما عليه المُحَصِّلُونَ ، لأننا لا نرى متقدِّماً في علم البلاغة ، مبرِّزاً (١٨٣) في شأوها ، إلا وهو يُنكر هذا الرأي ويعيبه ، ويؤزى على القائل به وَيَعُضُّ منه .

٢٩٣ - ومن ذلك ما روى عن البحترى . روى أن عبید الله بن عبد الله ابن طاهر سأله عن مُسَلِّم وأبي نُواس : أيُّهما أشعر ؟ فقال : أبو نواس . فقال : إن أبا العباس ثعلباً لا يوافقك على هذا . فقال : ليس هذا من شأن ثعلبٍ

معرفة الشعر وتمييزه ،
والأحار في ذلك

(١) السياق : « وأعلم أننا وإن كنا إذا اتبعنا العرف أَرَانَا ذلك أن الصوابَ مَعَهُمْ فإنَّ الأمر بالضدِّ إذا جئنا إلى الحقائق » .

وذويه ، من المتعاطين لعلم الشعر دون عمله ، إنما يعلم ذلك من دفع في مسلك طريق الشعر إلى مضايقه وانتهى إلى ضروراته . (١)

٢٩٤ - وعن بعضهم أنه قال : رأني البحتري ومعنى دفتّر شعر فقال : ما هذا ؟ فقلت : شعرُ الشنْفَرِي . فقال : وإلى أين تمضي ؟ فقلت : إلى أبي العباس أقرؤه عليه . فقال : قد رأيتُ أبا عباسكم هذا منذُ أيام عند ابن ثوابة / فما رأيته ناقدًا للشعر ولا مميزًا للألفاظ ، ورأيتُه يستجيد شيئاً ويُشيدُه ، وما هو بأفضل الشعر . فقلت له : أمّا نقدُه وتمييزُه فهذه صناعةٌ أخرى ، ولكنه أعرفُ الناس بإعرابه وغريبه ، فما كان يُنشد ؟ قال قولُ الحارث بن وَغَلَةَ :

184

قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا أَمِيمَ ، أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصَيِّبُنِي سَهْمِي
/ فَلَيْنَ عَفَوْتُ لَأَعْفُونَ جَلَاءً ، وَلَيْنَ سَطَوْتُ لَأَوْهِنَنَّ عَظْمِي (٢)

١٦٤

فقلت : والله ما أنشد إلا أحسن شعر في أحسن معنى ولفظ . فقال : أين الشعر الذي فيه عروق الذهب ؟ فقلت : مثلُ ماذا ؟ فقال : مثل قول أبي ذؤاب :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّتْ عُرُوشُهُمْ بِعَتِيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ
بِأَشَدِّهِمْ كَلْبًا عَلَى أَعْدَائِهِ وَأَعَزَّهُمْ فَقَدْ أَعْلَى الْأَصْحَابِ (٣)

(١) ستأتي في الفقرة رقم : ٣١٤

(٢) الشعر للحارث بن وَغَلَةَ الذُّهلي ، شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٠٧ ، والمؤتلف والمختلف للآمدي : ١٩٧ ، و « أميم » ، منادى « يا أميم » ، مرخم ، و « أوهنن » ، من الوهن ، وهو الضعف . و « جلاء » ، أى صفحت عن أمر جليل عظيم .

(٣) الشعر لأبي ذؤاب ربيعة بن عبيد الأسدي ، في المؤتلف والمختلف للآمدي : ١٢٦ ، والأمالى ٢ : ٧٢ ، والسمط : ٧٠٦ ، وفي روايته اختلاف . وكان في المطبوعة وحدها « على أعدائهم » .

٢٩٥ - وفي مثل هذا قال الشاعر :

زَوَامِلُ لِلْأَشْعَارِ لَا عِلْمَ عِنْدَهُمْ بِجَيِّدِهَا إِلَّا كَعِلْمِ الْأَبَاعِرِ
لَعَمْرُكَ مَا يَدْرِي الْبَعِيرُ إِذَا غَدَا بِأَوْسَاقِهِ أَوْ رَاحَ مَا فِي الْغَرَائِرِ (١)

①٨٤ وقال الآخر :

يَا أَبَا جَعْفَرٍ تَحَكَّمْ فِي الشُّعْرِ رَ وَمَا فِيكَ آلَةُ الْحُكَّامِ
إِنَّ تَقْدَ الدِّينَارِ إِلَّا عَلَى الصَّيِّ رَفِ صَعْبٌ ، فَكَيْفَ تَقْدُ الْكَلَامِ
قَدْ رَأَيْتَكَ لَسْتَ تَفْرُقُ فِي الْأَشْدِّ عَارَ بَيْنَ الْأَرْوَاحِ وَالْأَجْسَامِ

...

٢٩٦ - وأعلم أنهم لم يعيخوا تقديم الكلام بمعناه من حيث جهلوا أن المعنى إذا كان أدباً وحكمةً وكان غريباً نادراً ، فهو أشرف مما ليس كذلك = بل عابوه من حيث كان من حُكْمٍ مَنْ قَضَى فِي جِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ / بِفَضْلِ أَوْ نَقْصٍ ، أَنْ لَا يَعْتَبِرَ فِي قَضِيَّتِهِ تِلْكَ إِلَّا الْأَوْصَافَ الَّتِي تَخُصُّ ذَلِكَ الْجِنْسَ وَتَرْجِعُ إِلَى حَقِيقَتِهِ ، وَأَنْ لَا يَنْظُرَ فِيهَا إِلَى جِنْسٍ آخَرَ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ بِسَبِيلٍ ، أَوْ مُتَّصِلاً بِهِ اتِّصَالاً مَا لَا يَنْفَكُ مِنْهُ .

185

٢٩٧ - ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه ، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار . فكما أن محالاً إذا أنت أردت النظر في

سبيل الكلام سبيل
التصوير والصياغة

(١) الشعر لمروان بن أبي حفصة . و « الزوامل » جمع « راملة » ، وهو البعير يحمل عليه الرجل زاده ومتاعه . و « الأوساق » ، جمع « وسقي » ، الحمل . و « الغرائر » جمع « غرارة » ، وهي الجوالق ، الكامل للمبرد ٢ : ٩٠ ، اللسان (زمل) .

صَوِّغَ الخائِمَ ، وفي جَوْدَةِ العَمَلِ وِرداءَتِهِ ، أن تَنْظُرَ إلى الفِضَّةِ الحَامِلَةِ لُتْلُكِ الصورةِ ، أو الذهبِ الذي وقع فيه ذلك العمل وتلك الصنعة (١) = (٢) كذلك محال إذا أردت أن تُعْرِفَ / مكان الفضلِ والمزية في الكلام ، أن تنظر في مُجَرَّدِ معناه = وكما أننا لو فضلنا خائماً على خائِمٍ ، بأن تكون فِضَّةً هذا أجود ، أو فَصَّهُ أنفَسَ ، لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خائِمٌ = كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناه ، أن لا يكون تفضيلاً له من حيث هو شِعْرٌ وكلامٌ . وهذا قاطعٌ ، فاعرفه .

...

٢٩٨ - وأعلم أنك لست تنظر في كتابِ صنِّف في شأنِ البلاغةِ ، وكلامٍ جاء عن القدماءِ ، إلا وجدته يدلُّ على فسادِ هذا المذهبِ ، هو رأيهم يتشدَّدون في (١٨٥) إنكارِهِ وَعَيْبِهِ وَالْعَيْبِ بِهِ .

مقالة الجاحظ في أن المعاني مطروحة في الطريق ، وبيان ذلك

وإذا نظرت في كُتُبِ الجاحظ وجدته يبلغ في ذلك كل مَبْلَغٍ ، ويتشدَّدُ غاية التشددِ ، وقد انتهى في ذلك إلى أن جعل العلم بالمعاني مُشْتَرَكاً ، وسوى فيه بين الخاصَّةِ والعامةِ فقال : « ورأيت ناساً ييهرجون أشعارَ المولدين ، ويستسقطون / من رَوَاهَا ، ولم أر ذلك قطُّ إلا في رَاوِيَةٍ غير بصير بجوهر ما يروى ، ولو كان له بَصْرٌ لعرف موضع الجيِّدِ ممن كان ، وفي أي زمان كان . وأنا سمعت أبا عمرو الشيباني ، وقد بلغ من استجداته هذين البيتين ونحن في المسجد الجامع يوم الجمعة ، أن كَلَّفَ رجلاً حتَّى أَحْضَرَهُ قرطاساً ودواةً حتَّى كتبهما . قال الجاحظ : وأنا أزعُم أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً ، ولولا أن

(١) « ذلك » ساقطة من المطبوعة .

(٢) السياق : « فكما أن محالاً كذلك محالٌ » .

أُدخِل في الحكومة بعض الغيب ، ^(١) لزعمت أن آبنه لا يقول الشعر أيضاً ، وهما قوله :

لَا تَحْسَبَنَّ الْمَوْتَ مَوْتِ الْبَلَى وَإِنَّمَا الْمَوْتُ سُؤَالُ الرَّجَالِ
كِلَاهُمَا مَوْتُ ، وَلَكِنَّ ذَا أَشَدُّ مِنْ ذَاكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ

ثم قال : « وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني ، والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي ، والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخيير اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك ، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير » . ^(٢)

فقد تراه كيف أسقط أمر المعاني ، / وأبى أن يجب لها فضل فقال : ١٦٦
« وهي مطروحة في الطريق » ، ثم قال : « وأنا أزعم أن [ابن] صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً » ، فأعلمك أن فضل الشعر بلفظه لا بمعناه ، وأنه إذا عديم الحسّن في لفظه ونظمه ، لم يستحق هذا الاسم بالحقيقة . وأعاد طرفاً من هذا الحديث في « البيان » فقال :

« ولقد رأيتُ أبا عمرو الشيباني يكتتب أشعاراً من أفواه جلسائه
ليدخلها في باب التحفظ ^(٣) / والتذكر ، ^(٣) وربما خيل إلي أن أبتاء أولئك
الشعراء لا يستطيعون أبداً أن يقولوا شعراً جيداً ، لِمَكَانِ أَعْرَاقِهِمْ مِنْ أَوْلَائِكَ

(١) « بعض الغيب » ، أي أن يقول رجماً بالغيب ، وفي الحيوان : « بعض الفتك » ، وفي « س » ، « بعض العيب » ، وأولها ما أثبت .

(٢) هذا الفصل كله في كتاب الحيوان ٣ : ١٣٠ - ١٣٢ ، وفيه : « فإنما الشعر صياغة ، وضرب من النسخ ، وجنس من التصوير » ، والشعر فيه ، وفي البيان والتبيين ٢ : ١٧١

(٣) في المطبوعة والبيان : « يكتب » .

الآباء» = ثم قال : « ولولا أن أكون عيَّاباً ، ثم للعلماء خاصَّةً ، لصورت لك بعض ما سمعت من أبي عبيدة ، ومن هو أبعد في وهمك من أبي عبيدة » . (١)

...

٢٩٩ - وأعلم أنهم لم يبلغوا في إنكار هذا المذهب ما بلغوه إلا لأن الخطأ فيه عظيم ، وأنه يفضي بصاحبه إلى أن يُنكر الإعجاز ويُطل التحدي من حيث لا يشعر . وذلك أنه إن كان العمل على ما يذهبون إليه ، من أن لا يجب فضل ومزية إلا من جانب المعنى ، وحتى يكون قد قال حكمة أو أدباً ، واستخرج معنى غريباً أو تشبيهاً نادراً ، (٢) فقد وجب أطراح جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة ، وفي شأن النظم والتأليف ، ويطل أن يجب بالنظم فضل ، وأن تدخله المزية ، وأن تتفاوت فيه المنازل . وإذا بطل ذلك ، فقد بطل أن يكون في الكلام مُعجِزٌ ، وصار الأمر إلى ما يقوله اليهود ومن قال بمثل مقالهم في هذا الباب ، ودخل في مثل تلك الجهالات ، ونعوذ بالله من العمى بعد الإبصار .

...

(١) هذا الفصل في كتاب البيان والتبيين ٤ : ٤٤

(٢) في المطبوعة وحدها : « أو شبيهاً نادراً » .

فَصْلٌ

٣٠٠ - لا يَكُونُ لِأَحَدِي الْعِبَارَتَيْنِ مَزِيَّةٌ عَلَى الْأُخْرَى ، حَتَّى يَكُونَ لَهَا فِي الْمَعْنَى تَأْتِيرٌ لَا يَكُونُ لِمَا حَبَّتْهَا .

إرادة معنى بعبارتين ،
ما معناه ؟

فإن قلت : فإذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك ، فليستا عبارتين عن معنى واحد ، بل هما عبارتان عن معنيين آتئين .

قيل لك : إن قولنا « المعنى » في مثل هذا ، يراد / به الغرض ، والذي أراد المتكلم أن يُثَبِّتَهُ أو يَنْفِيَهُ ، نحو أن تُقْصِدَ تشبيهَ الرجل بالأسد فتقول / « زيد كالأسد » ، ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول : « كأنَّ زيدا الأسد » ، فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد ، إلا أنك (١٨٧) تَزِيدُ فِي مَعْنَى تَشْبِيهِهِ بِهِ زِيَادَةً لَمْ تَكُنْ فِي الْأَوَّلِ ، وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه ، وأنه لا يروعه شيء ، بحيث لا يتميز عن الأسد ، ولا يُقَصِّرُ عنه ، حتى يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَسَدٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ .

١٦٧

188

وإذا كان هذا كذلك ، فأنظر هل كانت هذه الزيادة وهذا الفرق إلا بما تُؤَخِّي فِي نَظْمِ اللَّفْظِ وَتَرْتِيبِهِ ، حيث قُدِّمَ « الكاف » إلى صدر الكلام ورُكِّبَتْ مع « أن » ؟ وإذا لم يكن إلى الشك سبيل أن ذلك كان بالنظم ، فاجعله العبرة في الكلام كله ، ورض نفسك على تفهيم ذلك وتبُّعه ، وأجعل فيها أنك تُزاول منه أمراً عظيماً لا يُقَادَرُ قَدْرُهُ ، وتَدْخُلُ فِي بَحْرِ عَمِيقٍ لَا يُدْرِكُ قَعْرُهُ .

فَصْلٌ

هو فنٌ آخرٌ يُرجعُ إلى هذا الكلام

تفصيل آخر ، و
العبارتين ترى أنهما
يؤديان عرضاً واحداً

٣٠١ - قد عَلِمَ أَنَّ الْمُعَارِضَ لِلْكَلامِ مُعَارِضٌ لَهُ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي مِنْهَا
يُوصَفُ بِأَنَّهُ فَصِيحٌ وَبَلِيغٌ ، وَمَتَخَيَّرَ اللفظَ جَيِّدَ السَّبَبِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ
الأوصافِ الَّتِي نَسَبُوهَا إِلَى اللفظِ . وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، فَبِنَا أَنْ نَنْظُرَ فِيمَا إِذَا
أَتَى بِهِ كَانَ مُعَارِضاً مَا هُوَ ؟ أَمْ هُوَ أَنْ يَجِيءَ بِلَفْظٍ يَضَعُهُ مَكَانَ لَفْظٍ آخَرَ ، نَحْوَ
أَنْ يَقُولَ بَدَلَ «أَسَدٌ» «لَيْثٌ» ، وَبَدَلَ «بَعْدُ» «نَأَى» ، وَمَكَانَ «قَرَبٌ» «دَنَا» ،
أَمْ ذَلِكَ مَا لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ عَاقِلٌ وَلَا يَقُولُهُ مَنْ بِهِ طَرِيقٌ ؟ (١) كَيْفَ ؟ وَلَوْ كَانَ
ذَلِكَ مُعَارِضَةً لَكَانَ النَّاسُ لَا يَفْصِلُونَ بَيْنَ التَّرْجُمَةِ وَالْمُعَارِضَةِ ، وَلَكَانَ كُلُّ مَنْ
فَسَّرَ كَلَاماً مُعَارِضاً لَهُ . وَإِذَا بَطَّلَ أَنْ يَكُونَ جِهَةً لِلْمُعَارِضَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ
الوَاضِعُ نَفْسَهُ فِي هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ / مُعَارِضاً عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِ ، عَلِمْتَ أَنَّ
الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقيهما أوصافٌ راجعة إلى المعاني ، وإلى
ما يُدَلُّ عَلَيْهِ بِالْأَلْفَاظِ ، دُونَ الْأَلْفَاظِ أَنْفُسِهَا / ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقِسْمَةِ إِلَّا
المعاني والألفاظ ، وَكَانَ لَا يُعْقَلُ تَعَارُضٌ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُجَرَّدَةِ ، (٢) إِلَّا مَا ذَكَرْتُ ،
(١٨٨) لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُعَارِضَةُ مُعَارِضَةً مِنْ جِهَةٍ تَرْجَعُ إِلَى مَعَانِي الْكَلَامِ
المعقولة ، دُونَ أَلْفَاظِهِ الْمَسْمُوعَةِ . وَإِذَا عَادَتِ الْمُعَارِضَةُ إِلَى جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَكَانَ
الْكَلَامُ يُعَارِضُ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَصِيحٌ وَبَلِيغٌ وَمُتَخَيَّرَ اللفظَ ، حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ
« الفصاحة » و « البلاغة » و « تَخْيِيرُ اللفظِ » عِبَارَةٌ عَنْ خِصَائِصٍ وَوَجْهِهِ تَكُونُ

(١) « طَرِيقٌ » ، بِكسْرِ الطاء ، قُوَّةٌ ، وَأَصْلُهُ السَّمْنُ وَالشَّحْمُ .

(٢) فِي « س » : « مُعَارِضٌ » ، وَفِي هَامِشِهَا : « تَعَارُضٌ » ، نَسْخَةٌ أُخْرَى .

معاني الكلام عليها ، وعن زياداتٍ تُحَدِّثُ في أصول المعاني ، كالذي أريتكَ فيما بين « زَيْدٌ كالأسد » و « كَأَنَّ زَيْدًا الأَسَدُ » ، وبأن لا نصيبَ للألفاظ من حيث هي ألفاظٌ فيها بوجهٍ من الوجوه .

٣٠٢ - وأعلم أنك لا تَشْفِي العِلَّةَ ولا تَنْتَهِي إلى ثَلَجِ اليقين ، حتى تتجاوز حدَّ العلم بالشيء مجملاً ، إلى العلم به مفصلاً ، وحتى لا يقنعك إلا النَّظَرُ في زواياه ، والتغلغلُ في مكامنه ، وحتى تكون كمن تتبَّع الماء حتى عرف مَنبَعَهُ ، وانتهى في البحث عن جَوْهر العود الذي يُصنَعُ فيه إلى أن يعرف مَنبَتَهُ ، ومَجْرَى عُروق الشَّجَر الذي هو منه . وإنا لنراهم يقيسون الكلامَ في معنى المعارضة على الأعمال الصناعية ، كتنسِج الدِّياج وصَوِّغ الشَّنْف والسيوار وأنواع ما يصاغ ، ^(١) وكُلُّ ما هو صنعة وعمل يدٍ ، بعد أن يبلغ مبلغاً يقع التفاضل فيه ، ثم يعظم حتى يزيد فيه الصانع على / الصانع زيادةً يكون له بها صبيته ، ويدخل في حدِّ ما يَعْجَزُ عنه الأَكثَرُونَ .

190

وهذا القياسُ ، وإن كان قياساً ظاهراً معلوماً ، وكالشيء المركوز في الطُّبَاع ، حتى ترى العامَّةَ فيه كالخاصَّةَ = فإنَّ فيه أمراً يجبُ العلمُ به : وهو أنه يُتَصَوَّرُ أن يبدأ هذا فيعمل ديباجاً ويُبدع في نقشه وتصويره ، فيجىء آخر ويعمل ديباجاً آخر مثله في نقشه وهَيْئته وجملةِ صِفته ، حتى لا يَفْصِلُ الرَّائِي بينهما ، ولا يَقَعُ لمن لم يعرف القِصَّةَ ولم يُخْبِرَ الحال إلا أنَّهما صنعة رجل واحد ، وخارجان من تحت يدٍ واحدة . وهكذا الحكم في سائر المصنوعات ، ^(١٨٩) / كالسُّوَار يصوغه هذا ، ويجىء ذاك فيعمل سوارةً مثله ، ويؤدِّي صِفته كما هي ، ^(٢) حتى لا يغادرَ منها شيئاً البتَّةَ .

١٦٩

(١) « الشَّنْفُ » ، القُرْط يلبس في أعلى الأذن ، أو القُرْطُ عامَّةً ، والجمع « شَنُوفٌ وأشْنافٌ » .

(٢) في المطبوعة : « صنعته » ، وعند رشيد رضا في نسخة أخرى كما هنا .

٣٠٣ - وليس يُتصوّر مثل ذلك في الكلام ، لأنه لا سبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيت من الشعر ، أو فصل من النثر ، فتؤدّيه بعينه وعلى خاصيته وصفته بعبارة أخرى ، (١) حتى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك ، لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمر من الأمور . ولا يُغرّثك قول الناس : « قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى كلامه فأدّاه على وجهه » ، فإنه تسامح منهم ، والمراد أنه أدّى الغرض ، فأما أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه في كلام الأول ، حتى لا تعقل ههنا إلا ما عقّلته هناك ، وحتى يكون حالهما في نفسك حال الصورتين المشبّهتين في عينك كالسوارين والشنّفين ، ففي غاية الإحالة ، وظنُّ يُفضي بصاحبه إلى جهالة عظيمة ، وهي أن تكون الألفاظ مختلفة المعاني إذا فرقت ، ومُتَّفَقَتها / إذا جُمعت وأُلف منها كلام . وذلك أن ليس كلامنا فيما يُفهم من لفظتين مفردتين نحو « قعد » و « جلس » ، ولكن فيما فهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر ، نحو أن تنظر في قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ) [سورة البقرة ١٧٩] ، وقول الناس : « قتل البعوض إحياء للجميع » ، (٢) فإنه وإن كان قد جرت عادة الناس بأن يقولوا في مثل هذا : « إنهما عبارتان مُعَبَّرُهُما واحد » ، فليس هذا القول قولاً يمكن الأخذ بظاهره ، أو يقع لعامل شك أن ليس المفهوم من أحد الكلامين المفهوم من الآخر .

...

(١) في المطبوعة : « وصنعتة » ، وعند رشيد رضا في نسخة أخرى كما هنا .

(٢) انظر ما سيأتي رقم : ٤٦١

فصل

٣٠٤ - الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك إذا قصدت أن تُخبر عن « زيد » مثلاً بالخروج على الحقيقة ، فقلت : (١٩٠) « خرج زيد » ، وبالانطلاق عن « عمرو » فقلت : « عمرو منطلق » ، وعلى هذا القياس . = وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه / موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض . ومدار هذا الأمر على « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » ، وقد مضت الأمثلة فيها مشروحة مُستقصاة . (١) أو لا ترى أنك إذا قلت : « هو كثير رماد القدر » ، أو قلت : « طويل النجاد » ، أو قلت في المرأة : « نُوم الضحى » ، فإنك في جميع ذلك لا تُفيد غرضك الذي تعنى من مجرد اللفظ ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يُوجبه ظاهره ، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى ، على سبيل الاستدلال ، معنى ثانياً هو غرضك ، كمعرفتك من « كثير رماد / القدر » أنه مضياف ، ومن « طويل النجاد » أنه طويل القامة ، ومن « نُوم الضحى » في المرأة أنها مُترفة مخدومة ، لها من يكفها أمرها .

بياد في شأن الكناية
والاستعارة والتمثيل

١٧٠

192

وكذا إذا قال : « رأيت أسداً » ، وذلك الحال على أنه لم يُرد السبع ، علمت أنه أراد التشبيه ، إلا أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته .

(١) انظر ما سلف من أول الفقرة : ٥٧

وكذلك تعلم من قوله : « بلغني أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى » ، أنه أراد التردد في أمر البيعة واختلاف العزم في الفعل وتركه ، على ما مضى الشرح فيه . (١)

...

٣٠٥ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول : « المعنى » ، و « معنى المعنى » ، تعنى بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة = و « بمعنى المعنى » ، أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر ، كالذى فسرت لك .

بيان في شرح قوله :
« المعنى » ، و « معنى
المعنى » وهو فصل جيد

٣٠٦ - وإذا قد عرفت ذلك ، فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ زينة للمعاني وحلية (١١) عليها = أو يجعلون المعاني كالجواري ، والألفاظ كالمعارض لها ، (٢) وكالوشى المحبب واللباس الفاخر والكسوة الرائقة ، إلى أشباه ذلك مما يفخمون به أمر اللفظ ، ويجعلون المعنى ينبل به ويشرف = (٣) فاعلم أنهم يصيرون كلاماً قد أعطاك المتكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى ، (٤) فكفى وعرض ، ومثل وأستعار ، ثم أحسن / في ذلك كله وأصاب ، ووضع كل شيء منه في موضعه ، وأصاب به شاكلته ، وعمد فيما كنى به وشبهه ومثل ، لما حسن مأخذه ، ودق مسلكه ، ولطفت إشارته ، وأن المعرض وما في معناه ، ليس هو اللفظ المنطوق به ، ولكن معنى اللفظ الذى دلت به على المعنى الثانى ، / كمعنى قوله :

١٧١

193

(١) انظر ما سلف من أول الفقرة : ٥٧

(٢) « المعارض » جمع « معرض » ، بكسر الميم ، وهو الثوب تُعرض فيه الجارية وتجلى .

(٣) السياق : « فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ فاعلم » .

(٤) في المطبوعة : « فاعلم أنهم يضعون كلاماً قد يفخمون به أمر اللفظ ، ويجعلون المعنى

أعطاك المتكلم فيه أغراضه » . وليس هذا في « ج » ولا « س » ، فأثبت ما فيهما ، وهو الصواب .

* فَايْتِي ، جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولِ الْفَصِيلِ . * (١)

= الذى هو دليل على أنه مِضْيَافٌ ، فالمعاني الأول المفهومة من أنفس الألفاظ هي المَعَارِضُ وَالْوَشَى وَالْحَلَى وَأشبه ذلك ، والمعاني الثواني التي يُومَأُ إليها بتلك المعاني ، هي التي تُكْسَى تلك المَعَارِضُ ، وتُزَيَّنُ بذلك الوَشَى وَالْحَلَى . (٢)

(١) بيت شعر ، وسيأتي بتامه في رقم : ٣٦٤ ، وصدوره :

* وما يكُ في من عَيْبِ فَايْتِي *

(٢) في هامش « ج » حاشية هي من كلام عبد القاهر ، كما رجحت ، هذا نصها :

« ههنا نُكْتة ، وهي أن الوشى من الثياب يكون وشياً كان على اللابس ، أو كان قد خُلع وتُرِكَ دَلُّوا بها على معاني ثوانٍ تكون وشياً وحُلِيًّا مادامت لباساً لتلك المعاني ، فإذا خُلعَت عنها ونُظِرَ إليها منزوعةً منها ، لم تُكُنْ وشياً ولا حُلِيًّا . فلو قلت : « فُصْلَانِ فُلَانٍ [هَزَلِي] » ، وأنت لا تكني بذلك عن نُحْرِهِ أُمَّهَاتِهَا لِلضِّيَافَةِ ، لم يكن من معنى الوشى والحلى في شيء . وكذلك يتغير الحال بأن تحوّل الشيء من ذلك عمّا كُنُوا به عنه ، فلو جعلت قوله :

« وَلَا أَبْتَاغُ إِلَّا قَرِيْبَةَ الْأَجَلِ * »

في صفة قَصَابٍ ، لم يكن من الحُسْنِ الذى هو له الآن في شيء ، فاعرفه .

يقول أبو فهر : مكان النقط مطموس في التصوير ، وسيأتي البيت الذى أنشده بعد قليل ، برقم :

٣١١ ، وصدوره :

* لَا أُمْتِعُ الْعُوْذَ بِالْفِصَالِ *

وقوله آنفا : « فُصْلَانِ فُلَانٍ [هَزَلِي] » ، إشارة إلى البيت الذى سيأتي بعد قليل : « فَايْتِي جَبَانِ

الكلب مهزول الفصيل » .

٣٠٧ - وكذلك إذا جعلوا المعنى يُتصوّر من أجل اللفظ بصورة ، ويبدو في هيئة ، ويتشكّل بشكل يرجع المعنى في ذلك كلّه إلى الدلالات المعنوية ، ولا يصلح شيء منه حيثُ الكلام على ظاهره ، وحيث لا يكون كنايةً ولا تمثيل ولا استعارة ، (١) ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى ، وتكون الدلالة على الغرض من مجرد اللفظ ، فلو أن قائلًا قال : « رأيت الأسد » ، وقال آخر : « لقيت اللّيث » ، لم يَجُز أن يقال في الثاني أنه صوّر المعنى في غير صورته الأولى ، ولا أن يقال أبرزه في معرض سوى معرضه ، ولا شيئاً من هذا الجنس .

وجُملة الأمر (١٩٢) أن صوّر المعاني لا تتغيّر بنقلها من لفظ إلى لفظ ، حتى يكون هناك اتساع ومجاز ، وحتى لا يُراد من الألفاظ ظواهر ما وُضعت له في اللغة ، ولكن يشار بمعانيها إلى معاني أخرى .

٣٠٨ - وأعلم أن هذا كذلك ما دام النظم واحداً ، فأما إذا تغير النظم فلا بُد حينئذٍ من أن يتغير المعنى ، على ما مضى من البيان في « مسائل التقديم والتأخير » ، (٢) وعلى ما رأيت في المسئلة التي مضت الآن ، (٣) أعني قولك : « إن زيدا كالأسد » ، و « كأن زيدا الأسد » ، ذاك لأنه لم يتغير من اللفظ شيء ، وإنما تغيّر النظم فقط . وأما فتحك « إن » عند تقديم الكاف وكانت مكسورة / فلا اعتداد / بها ، لأن معنى الكسر باقٍ بحاله .

...

(١) في المطبوعة : « وحيث لا يكون كناية وتمثيل به ولا استعارة » ، وهو فاسد .

(٢) انظر ما سلف برقم : ٩٨ ، وما بعده .

(٣) انظر ما سلف قريباً رقم : .

٣٠٩ - وأعلم أن السبب في أن أحوالوا في أشباه هذه المحاسن التي ذكرتها لك على اللفظ ، أنها ليست بأنفس المعاني ، بل هي زيادات فيها وخصائص . ألا ترى أن ليست المزية التي تجدها لقولك : « كأنَّ زيْدًا الأسدُ » على قولك « زيد كالأسد » ، لشيءٍ خارجٍ عن التشبيه الذي هو أصل المعنى ، (١) وإنما هو زيادة فيه وفي حكم الخُصُوصِيَّةِ في الشكل ، نحو أن يُصاغ خاتَمٌ على وجه ، وآخر على وجهٍ آخر ، تجمعهما صورة الخاتم ، ويفترقان بخاصَّةٍ وشيءٍ يُعَلَّمُ ، إلا أنه لا يُعَلَّمُ منفرداً .

ولما كان الأمر كذلك ، لم يمكنهم أن يطلقوا أسمَ المعاني على هذه الخصائص ، إذ كان لا يفترق الحال حينئذٍ بين أصل المعنى ، وبين ما هو زيادة في المعنى وكيفية له وخصوصية فيه . فلما امتنع ذلك توصلوا إلى الدلالة عليها بأن وصفوا اللفظ في ذلك بأوصاف يُعَلَّمُ أنها لا تكون أوصافاً له من حيث هو لفظٌ ، كنحو وصفهم له بأنه لفظ شريفٌ ، وأنه قد زان المعنى ، وأن له ديباجةً ، وأن عليه طلاوةً ، وأن المعنى منه في مثل الوشى ، وأنه عليه كالحلي ، إلى أشباه ذلك (١٦٣) مما يُعَلَّمُ ضرورةً أنه لا يُعْنَى بمثله الصَّوْتُ والحَرْفُ . ثم إنَّه لما جرت به العادة واستمرَّ عليه العُرفُ ، وصارَ الناس يقولون اللفظ واللفظ = لُزٌّ من ذلك بأنفس أقوامٍ بابٌ من الفساد ، (٢) ونحامرهم منه شيء لستُ أحسين وصفه .

...

(١) في المطبوعة : « شيئاً خارجاً » .

(٢) يقال : « لُزَّهُ يُلُزُّهُ لُزًّا » ، شده وألصقه وقرنه به ، وأصله من « لُزَّاز البيت » ، وهو الحشبة التي يُلُزُّ بها البابُ . وفي « ج » : « لُزٌّ ذلك » ، وفي المطبوعة : « لُزٌّ ذلك باباً » ، وكلاهما خطأ والصواب في « س » .

فصل

بيان ل استعمال اللفظ ،
والمراد به دلالة المعنى على المعنى

195

١٧٣

٣١٠ - ومن الصفات التي تجدهم يُجرونها على « اللفظ » ، ثم
لا تعترضك شبهة ولا يكون منك توقُّف / في أنها ليست له ، ولكن لمعناه ،
قولهم : « لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يُسابقَ معناه لفظه ، ولفظه
معناه ، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك » = وقولهم :
« يدخل في الأذن بلا إذن » ، فهذا مما لا يشكُّ العاقل في أنه يرجع إلى دلالة
المعنى على المعنى ، / وأنه لا يتصوَّر أن يُراد به دلالة اللفظ على معناه الذي
وضع له في اللغة .

ذاك لأنه لا يخلو السامع من أن يكون عالماً باللغة ومعاني الألفاظ التي
يسمعاها ، أو يكون جاهلاً بذلك . فإن كان عالماً لم يتصوَّر أن يتفاوت حال
الألفاظ معه ، فيكون معنى لفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر = وإن كان
جاهلاً كان ذلك في وصفه أبعد .

وجملة الأمر أنه إنما يتصوَّر أن يكون معنى أسرع فهماً منه لمعنى آخر ،
إذا كان ذلك مما يُدرك بالفكر ، وإذا كان مما يتجدد له العلم به عند سماعه
للكلام . وذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية ، لأنَّ طريق معرفتها التوقيف ،
والتقدُّم بالتعريف .

٣١١ - وإذا كان ذلك كذلك ، عُلمَ عِلْمَ الضرورة أن مصرِّف ذلك
إلى دلالات المعاني على المعاني ، وأنهم أرادوا أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى
الأول الذي يجعله دليلاً على المعنى الثاني ووسيطاً بينك وبينه ، متمكناً (١٤)
في دلالاته ، مستقلاً بوساطته ، يسفِّرُ بينك وبينه أحسن سفارة ، ويشير لك إليه

أبين إشارة ، حتى يُخَيَّل إليك أنك فهمته من حاق اللفظ ، وذلك لقلة الكلفة فيه عليك ، وسرعة وصوله إليك ، فكان من « الكناية » مثل قوله :

196 / لَا أُمْتِيعُ الْعُوذَ بِالْفِصَالِ ، وَلَا أَتْبَاعُ إِلَّا قَرِيبَةَ الْأَجَلِ (١)

ومن « الاستعارة » مثل قوله :

وَصَدْرٍ أَرَاخَ اللَّيْلِ عَازِبَ هَمِّهِ ، تَضَاعَفَ فِيهِ الْحُزْنُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ (٢)

ومن « التمثيل » مثل قوله :

لَا أَذُودُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ قَدْ بَلَوْتُ الْمُرَّ مِنْ ثَمَرِهِ (٣)

٣١٢ - وإن أردت أن تعرف ما حاله بالضد من هذا ، (٤) فكان

تصور « اللفظ » عن أداء المعنى ومثاله

منقوص القوة في تأدية ما أريد منه ، لأنه يعترضه ما يمنعه أن يقضى حق السفارة فيما بينك وبين معنك ، ويوضح تمام الإيضاح عن معزك ، فأنظر إلى قول العباس بن الأحنف :

174 / سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا (٥)

(١) الشعر لإبراهيم بن هرمة في شعره المجموع : ١٨٥ . و « العوذ » جمع « عائد » ، وهي الناقة الحديثة النتاج ، إذا ولدت من عشرة أيام إلى خمسة عشر يوماً ، ثم هي « مُطْفِلٌ » ، تعوذ بولد وتقيم معه ، أو يعوذ بها ولدها ليرضعها . و « الفِصَالُ » جمع « فصيل » ، وهو ولد الناقة ، ويجمع على « فُصْلَانِ » أيضاً ، وسيأتي برقم : ٣٦٥ ، ثم رقم : ٣٦٩ .

(٢) هو للناطقة الديباني ، في ديوانه .

(٣) هو لأبي نواس في ديوانه .

(٤) في المطبوعة : « ما له بالضد » .

(٥) في ديوانه .

بدأ فذل بسكب الدموع على ما يُوجبه الفراق من الحزن والكمَد ،
فأحسن وأصاب ، لأن من شأن البكاء أبداً أن يكون أمانة للحزن ، وأن يجعل
دلالةً عليه وكنايةً عنه ، كقولهم : « أبكاني وأضحكني » ، على معنى « ساءني
وسرني » ، وكما قال :

أَبْكَانِي الدَّهْرُ ، وَيَا رَبِّمَا أَضْحَكْنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي (١)

ثم ساق هذا القياس إلى نقيضه ، فالتمس أن يدل على ما يُوجبه دوام
التلاقي (١٩٥) من السرور بقوله : « لتجمدا » ، وظن أن الجمود يبلغ له في إفادة
المسرة والسلامة من الحزن ، ما بلغ سكب الدمع في الدلالة على الكتابة
والوقوع في الحزن = ونظر إلى أن الجمود نُحِلُّو العَيْن من البكاء وانتفاء الدموع
عنها ، وأنه إذا قال « لتجمدا » ، فكأنه قال : « أحزن اليوم لئلا أحزن غداً ،
وتبكي عيناي جُهدهما لئلا تبكيا أبداً » / ، وغلط فيما ظن . وذلك أن الجمود
هو أن لا تبكي العين ، مع أن الحال حال بكاء ، ومع أن العين يُراد منها أن
تبكي ، ويُسترابُ في أن لا تبكي ، (٢) ولذلك لا ترى أحداً يذكر عينه بالجمود
إلا وهو يشكوها ويذمها وينسبها إلى البخل ، ويُعدُّ امتناعها من البكاء تركاً لمعونة
صاحبها على ما به من الهم ، ألا ترى إلى قوله :

أَلَا إِنَّ عَيْنَا لَمْ تَجِدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيَّكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجْمُودُ (٣)

(١) هو لخطان بن المعل ، والشعر في الحماسة شرح التبريزي ١ : ١٥٢ ، والزهرة ٢ : ١٨٨

(٢) في المطبوعة : « ويشتكى من أن لا تبكي » ، وفي « ج » و « س » : « وُستراذ في أن لا

تبكي » ، ورجحت أن الصواب : « يُستراب » ، أي يدخل على المرء فيها الريبة والشك .

(٣) الشعر لأبي عطاء السندی ، يقوله في ابن هبيرة ، وقتله المنصور بواسط بعد أن آمنه ، شرح

فأتى بالجمود تأكيداً لنفى الجود ، ومحال أن يجعلها لا تجود بالبكاء
وليس هناك التماس بكاء ، لأن الجود والبخل يتقضيان مطلوباً يُذلل أو يُمنع ، ولو
كان الجمود يصلح لأن يراد به السلامة من البكاء ، ويصح أن يُدلّ به على أن
الحال حال مسرة وحبور ، لجاز أن يُدعى به للرجل فيقال : « لا زالت عينك
جامدة » ، كما يقال : « لا أبكى الله عينك » ، وذلك مما لا يُشكُّ في بُطلانه .
وعلى ذلك قول أهل اللغة : « عين / جمودٌ ، لا ماء فيها ، وسنةٌ جمادٌ ،
لا مطر فيها ، وناقةٌ جماد ، لا لبن فيها » ، وكما لا تُجعل السنة والناقة جماداً
إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر ، والناقة لا تسخو بالدر ، كذلك حكم
العين لا تُجعل « جموداً » إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها ، وما يجعلها إذا
بكت مُحسنةً موصوفةً بأن قد جادت وسخت = وإذا لم تبك ، مسيئةً
موصوفةً بأن قد ضنت وبخلت .

١٧٥

٣١٣ - فإن قيل : إنه أراد أن يقول : « إني اليوم أتجرع غصص الفراق ،
وأحمل نفسي على مره ، وأحتمل ما يوديني إليه من حزن يفيض الدموع من
عيني (١٦) ويسكبها ، لكي أتسبب بذلك / إلى وصل يدوم ، ومسرة تتصل ،
حتى لا أعرف بعد ذلك الحزن أصلاً ، ولا تعرف عيني البكاء ، وتصير في أن
لا ترى باكيةً أبداً ، كالجمود التي لا يكون لها دمع » .

198

= (١) فإن ذلك لا يستقيم ولا يستتب ، لأنه يُوقعه في التناقض ، ويجعله
كأنه قال : « أحتمل البكاء لهذا الفراق عاجلاً ، لأصير في الآجل بدوام الوصل
واتصال السرور في صورة من يريد من عينه أن تبكى ثم لا تبكى ، لأنها خلقت
جامدةً لا ماء فيها » ، وذلك من التهاوت والاضطراب بحيث لا تنجع الحيلة فيه .

(١) هو جواب قوله في أول الفقرة : « فإن قيل » .

وجملة الأمر أنا لا نعلم أحداً جعل جمود العين دليل سرورٍ وأمانة غبطةٍ ،
وكنايةً عن أن الحال حال فرج .

فهذا مثال فيما هو بالضدّ مما شرطوا = من أن لا يكون لفظه أسبق إلى
سمعك ، من معناه إلى قلبك = لأنك ترى اللفظ يصل إلى سمعك ، وتحتاج إلى
أن تُخَبِّ وتُوضِعَ في طلب المعنى .

ويجربى لك هذا الشرح والتفسيرُ في « النظم » كما جرى في « اللفظ » ،
لأنه إذا كان النظم سوياً ، والتأليف مستقيماً ، كان وصول المعنى إلى قلبك ،
تَلَوَّ وُصُولُ اللفظ إلى سمعك . وإذا كان على خلاف ما ينبغي ، وصل اللفظ إلى
السمع ، وبقيت في المعنى تطلبه وتثعبُ فيه ، وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى
التعقيد الذي قالوا : « إِنَّهُ يَسْتَهْلِكُ / المعنى » .

١٧٦

...

٣١٤ - وأعلم أن لم تضيق العبارة ولم يقصر اللفظ ولم يتعلّق الكلام في
هذا الباب ، (١) إلا لأنه قد تناهى في الغموض والخفاء إلى أقصى الغايات ،
وأنت لا ترى أغرب مذهباً ، وأعجب طريقاً ، وأحرى بأن تضطرب فيه الآراء ، منه .
وما قولك في شيء قد بلغ من أمره أن يدعى على كبار العلماء / أنهم لم يعلموه ولم
يفطنوا له ؟ فقد ترى أن البحتری قال حين سئل عن مسلم وأبي نواس : أيهما
أشعر ؟ فقال : أبو نواس . فقيل : فإن أبا العباس ثعلباً لا يُوافقك على هذا .
فقال : (١٩٧) - ليتين هذا من شأن ثعلبٍ وذويه من المتعاطين لعلم الشعر دون

199

(١) في « ج » : « يتعلّق » ، تحت العين (ع) ، تثبيناً لإمالتها ، وليس بجيد .

عمله ، إنما يعلم ذلك من دُفع في مَسَلِكِ طَرِيقِ الشعر إلى مضايقه وأنتهى إلى ضروراته . (١)

...

٣١٥ - ثُمَّ لَمْ يَنْفَكِ الْعَالَمُونَ بِهِ وَالَّذِينَ هُمْ مِنْ أَهْلِهِ ، مِنْ دُخُولِ الشَّبْهِةِ فِيهِ عَلَيْهِمْ ، وَمِنْ آعْتِرَاضِ السَّهْوِ وَالْعَلَطِ لَهُمْ . رُويَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَشْدُو مِنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَخَلْفِ الْأَحْمَرِ ، (٢) وَكَانَ يَأْتِيَانِ بِشَارًا فُيَسَلَّمَانِ عَلَيْهِ بِغَايَةِ الْإِعْظَامِ ، ثُمَّ يَقُولَانِ : يَا أَبَا مُعَاذٍ ، مَا أَحْدَثْتَ ؟ فَيُخْبِرُهُمَا وَيُنْشِدُهُمَا ، وَيَسْأَلَانِهِ وَيَكْتَبَانِ عَنْهُ مَتَوَاضِعِينَ لَهُ ، حَتَّى يَأْتِيَ وَقْتُ الزَّوَالِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفَانِ . وَأَتِيَاهُ يَوْمًا فَقَالَا : مَا هَذِهِ الْقَصِيدَةُ الَّتِي أَحْدَثْتَهَا فِي سَلْمِ بْنِ قُتَيْبَةَ ؟ قَالَ : هِيَ الَّتِي بَلَّغْتَكُمْ . قَالُوا : بَلَّغْنَا أَنْتَ أَكْثَرَتْ فِيهَا مِنَ الْغَرِيبِ . قَالَ : نَعَمْ ، بَلَّغْنِي أَنْ سَلْمِ بْنِ قُتَيْبَةَ يَتَّبِصُرُ بِالْغَرِيبِ ، فَأُحْبِبُّ أَنْ أُورِدَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْرِفُ . قَالُوا : فَأَنْشِدْنَاهَا يَا أَبَا مُعَاذٍ . فَأَنْشِدُهُمَا :

مثال على عموص المسلك
إلى معان « اللفظ » ،
واشتاعه حل العلماء

بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

حتى فرغ منها ، فقال له خَلْفٌ : لو قلتُ يا أبا مُعَاذٍ مكان « إِنَّ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ » :

(١) انظر ما سلف رقم : ٢٩٣

(٢) في المطبوعة : « كنت أسمر مع أبي عمرو بن العلاء » ، وفي الأغاني : « كنت أشهد مع خلف بن أبي عمرو بن العلاء » . وصاحب الأغاني ساق هذه القصة نفسها مصوبة إلى « خلف بن أبي عمرو بن العلاء » ، كما يدل عليه سياقها ، ولكن الذي هنا من نسبتها إلى أبيه « أبي عمرو بن العلاء » ، أرجح عندي . وهذا يحتاج إلى تفصيل ليس هذا مكانه . وفي هامش المخطوطة « ج » ما نصه : « الشادي ، الذي يشدو شيئاً في الأدب ، أي بأعلى طرفاً منه كأنه ساقه وجمعه ، صحاح » ، وهو نقل من صحاح الجوهري لكاتب غير كاتب هذه النسخة . وقصيدة بشار في ديوانه .

* بَكَرًا فَالْنَّجَاحُ فِي التَّبْكِيرِ *

كان أحسن . فقال بشار : إنما بَنَيْتُهَا أَعْرَابِيَّةً وَحَشِيَّةً فَقُلْتُ : إِنَّ ذَاكَ
النَّجَاحُ فِي التَّبْكِيرِ ، كَمَا يَقُولُ الْأَعْرَابُ الْبَدَوِيُّونَ ، وَلَوْ قُلْتُ : « بَكَرًا فَالْنَّجَاحُ » ،
كان هذا من / كلام المولدين ، ولا يشبه ذلك الكلام ، ولا يدخل في معنى
القصيدية . قال : فقام خَلَفٌ قَبْلَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ » ، (١) فهل كان هذا القول من خَلَفٍ
والتَّقْدُّ عَلَى بَشَّارٍ ، إِلَّا لِلطُّفِ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ وَخَفَائِهِ ؟

...

٣١٦ - وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ شَأْنِ « إِنَّ » إِذَا جَاءَتْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، أَنَّ تُعْنَى
غِنَاءً (١٦٨) « الْفَاءُ » الْعَاطِفَةُ مِثْلًا ، وَأَنَّ تَفِيدُ مِنْ رِبْطِ الْجُمْلَةِ بِمَا قَبْلَهَا أَمْرًا
عَجِيبًا . فَأَنْتَ تَرَى الْكَلَامَ بِهَا مُسْتَأْنَفًا غَيْرَ مُسْتَأْنَفٍ ، وَمَقْطُوعًا مَوْصُولًا مَعًا .
أَفَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَ « إِنَّ » مِنْ قَوْلِهِ : « إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحُ فِي التَّبْكِيرِ » ، لَمْ تَرِ
الْكَلَامَ يَلْتَمِمْ ، وَلِرَأَيْتَ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ لَا تَتَّصِلُ بِالْأُولَى وَلَا تَكُونُ مِنْهَا بِسَبِيلٍ ،
حَتَّى تَجِيءَ بِالْفَاءِ فَتَقُولُ : « بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْمَهْجِيرِ ، فَذَاكَ النَّجَاحُ فِي
التَّبْكِيرِ » ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ :

فَعَنَّهَا ، وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْحُدَاءُ (٢)

فَانظُرْ إِلَى قَوْلِهِ : « إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْحُدَاءُ » ، وَإِلَى مَلَاءَمَتِهِ الْكَلَامَ قَبْلَهُ ،
وَحُسْنِ تَشْبِيهِهِ بِهِ ، وَإِلَى حُسْنِ تَعَطُّفِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ . ثُمَّ أَنْظِرْ إِذَا تَرَكْتَ

(١) هذه القصة بهذا اللفظ في الأغاني ٣ : ١٩٠ ، وفيها الخلاف الذي أشرت إليه في التعليق

السابق . وستأتي الإشارة إليه في رقم : ٣٧٢

(٢) سيأتي أيضاً في رقم : ٣٧٢

« إنَّ » فقلت : « فغَنَّاها وهي لك الفداء ، غناء الإبل الحداء » ، كيف تكون الصورة ؟ وكيف ينبو أحد الكلامين عن الآخر ؟ وكيف يُشتمُّ هذا ويُعرق ذاك ؟ حتى لا تجد حيلةً في آتلافهما حتى تجتلب لهما « الفاء » فتقول : « فغَنَّاها وهي لك الفداء ، فغِناء الإبل الحداء » ، ثم تَعَلَّمُ أن ليست الألفة بينهما من جنس ما كان ، وأن قد ذهبت الأنسة التي كُنت تجد ، والحسن الذي كنت ترى .

...

٣١٧ - وروى عن [عَنبَسَةَ] أنه قال : قَدِمَ ذُو الرُّمَّةِ الكُوفَةَ فوقف

فصل في كاد ، ويفسر

قولهم لم يكذب بعمل

ينشد الناس بالكُناسة قصيدته الحائية التي منها : (١)

/ هِيَ البُرءُ ، وَالْأَسْقَامُ ، وَاللَّهُمَّ ، وَالْمُنَى ، يَوْمَوتُ الهَوَى فِي القَلْبِ مِنِّي المَبْرُحُ

201

وَكَانَ الهَوَى بِالنَّأْيِ يُمَحَى فَيَمَجِي ، وَحُبُّكَ عِنْدِي يَسْتَجِدُّ وَيَرْبِحُ

/ إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المُجِيبِينَ لَمْ يَكْذُ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرِحُ

١٧٨

(١٦٦) قال : فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شبرمة : يا غيلان ، أراه

قد برح ! قال : فشئق ناقته وجعل يتأخر بها ويفكر ، (٢) ثم قال :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المُجِيبِينَ لَمْ أَجِدْ رَسِيسَ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرِحُ

(١) هكذا هنا « ع عنسة » ، وأرجح أنه خطأ ، ولذلك وضعت بين قوسين لأن راوى الخبر هو

« عبد الصمد بن المعدل » ، عن جدّه غيلان بن الحكم بن البختری بن المختار » ، كما في المراجع التالية ، و « الكناسة » ، محلة بالكوفة ، كان الناس يجتمعون في سوقها . وشعر ذى الرمة في ديوانه ، ورواية البيت الثاني : « وبعضُ الهوى بالهجر » ، وهي أجود . و « رسيس الهوى » ، ما ثبت منه في سرارة قلبه .

(٢) « شئق البعير » ، جذبه بزمامه حتى يرفع رأسه ، وفي « س » : « شئق بناقته » ، وفي المطبوعة

وحدها : « ويتفكر » .

قال : فلما انصرفت حَدَّثت أبا ، (١) قال : أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذى الرمة ما أنكر ، (٢) وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة ، إنما هذا كقول الله تعالى : (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَذُ يَرَاهَا) [سورة النور . ٤٠] ، وإثما هو : لَمْ يرها ولم يَكْذ . (٣)

٣١٨ - وأعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى في العرف أن يقال : « ما كاد يفعل » و « لم يكذ يفعل » في فعلٍ قد فعل ، على معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجهد ، وبعد أن كان بعيداً في الظن أن يفعله ، كقوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [سورة النقرة . ٧١] ، فلما كان مجيء النفي في « كاد » على هذا السبيل ، توهم ابن شبرمة أنه إذا قال : « لم يكذ رسيس الهوى من حب مية يبرح » فقد زعم : أن الهوى قد برح ، ووقع لدى الرمة مثل هذا الظن . وليس الأمر كالذى ظناه ، فإن الذى يقتضيه اللفظ إذا قيل : « لم يكذ يفعل » و « ما كاد يفعل » ، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله ، ولا قارب أن يكون ، ولا ظن أنه يكون . وكيف بالشك في ذلك ؟ وقد علمنا أن « كاد » موضوع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع ، وعلى أنه قد شارف / الوجود . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن يُوجب نفيه وجود الفعل ، لأنه يؤدي إلى أن يُوجب نفي مقارنة الفعل الوجود وجوده ، (٤) وأن يكون قولك :

202

(١) « حدثت أبا » قائله « غيلا بن الحكم » ، وأبوه هو « الحكم بن البحترى بن المختار » ، و « ابن شبرمة » ، هو « عبد الله بن شبرمة الضبي » ، كان شاعراً فقيهاً قاضياً جواداً ورعاً ، من الرجال الكبار .

(٢) « ما أنكر » زيادة من « س » ، وفي الأغاني : « ما أنشد » .

(٣) الخبر بتمامه في الموشح : ١٧٩ ، ١٨٠ ، والأغاني ١٨ : ٣٤ ، (الهيئة) .

(٤) « وجوده » منصوب مفعول « يوجب » أى يوجب هذا النفي وجوده .

« ما قارب أن يفعل » ، مقتضياً على البت أنه قد فعل . (١)

...

٣١٩ - وإذ قد ثبت ذلك ، فمن سبيلك أن تنظر . فمتى لم يكن المعنى على أنه قد كانت هناك صورة تقتضى أن لا يكون الفعل ، وحال يعد معها (٣٠٠) أن يكون ، ثم تغير الأمر ، كالذى تراه في قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [سورة الفرة ٧١] ، / فليس إلا أن تلزم الظاهر ، وتجعل المعنى على أنك تزعم أن الفعل لم يقارب أن يكون ، فضلاً عن أن يكون .

١٧٩

فالمعنى إذن في بيت ذى الرمة على أن الهوى من رؤوخه في القلب ، وثبوتها فيه وغلبته على طباعه ، بحيث لا يتوهم عليه البراح ، وأن ذلك لا يقارب أن يكون ، فضلاً عن أن يكون ، كما تقول : « إذا سلا المحبون وفتروا في محبتهم ، لم يقع لى في وهم ، ولم يجر منى على بال : أنه يجوز على ما يشبه السلوة ، وما يعد فترة ، فضلاً عن أن يوجد ذلك منى وأصير إليه .

وينبغى أن تعلم أنهم إنما قالوا في التفسير : « لم يرها ولم يكد » ، فبدأوا فنفوا الرؤية ، ثم عطفوا « لم يكد » عليه ، ليُعلموك أن ليس سبيل « لم يكد » ههنا سبيل « ما كادوا » في قوله تعالى (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [سورة الفرة : ٧١] في أنه نفى مُعَقَّبٌ على إثبات ، وأن ليس المعنى على أن رؤية كانت من بعد أن كادت لا تكون ، ولكن / المعنى على أن رؤيتها لا تقارب أن تكون ، فضلاً عن أن

203

(١) في هامش « ح » حاشية لعبد القاهر ، هذا نصها :

« إذا لم يقع في جواب « إذا » ، وجب أن يتقدمه نفى كقولك : « ما فعله ولا كاد يفعل ، فاعرفه » .

يقول أبو فهر : قوله « إذا لم يقع » ، يعنى نفى « كاد » .

تُكُون . ولو كان « لم يكد » يوجب وجود الفعل ، لكان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مجرى أن تقول : « لم يرها ورآها » ، فاعرفه .

٣٢٠ - وههنا نكتة ، وهى أن « لم يكد » فى الآية والبيت واقع فى

جواب « إذا » ، والماضى إذا وقع فى جواب الشرط على هذا السبيل ، كان مُستقبلاً فى المعنى فإذا قلت : « إذا نخرجت لم أخرج » ، كنت قد نفيت خروجاً فيما يستقبل . وإذا كان الأمر كذلك ، استحال أن يكون المعنى فى البيت أو الآية على أن الفعل قد كان ، لأنه يؤدى إلى أن يجيء « بلم أفعل » ماضياً صريحاً فى جواب الشرط فتقول : « إذا خرجت لم أخرج أمس » ، وذلك محال . وما يتضح فيه هذا المعنى قول الشاعر :

① دِيَارٌ لِحَهِمَةَ بِالْمُنْحَنِى سَقَاهُنَّ مُرْتَجِزٌ بَاكِرُ
وَرَا حَ عَلِيَّهِنَّ ذُو هَيْدَبٍ ضَعِيفُ الْقُوَى ، مَاؤُهُ زَاخِرُ
إِذَا رَامَ نَهْضاً بِهَا لَمْ يَكْدُ كَذَى السَّاقِ أَخْطَأَهَا الْجَابِرُ (١)

...

٣٢١ - / وأعود إلى الغرض . فإذا بلغ من دقة هذه المعانى أن يشتبه

الأمر فيها على مثل خلف الأحمر وابن شبرمة ، وحتى يشتبه على ذى الرمة فى صوابٍ قاله ، فيرى أنه غير صواب ، فما ظنك بغيرهم ؟ وما يُعجبك من أن يكتر التخليط فيه ؟

(١) أذكر الشعر ، ولكن لا أدري أين هو . يصف سحاباً ، وهو « المرتجز الباكر » ، و « المرتجز »

السحاب المتتابع الرعد ، يكون بطيء الحركة لكثرة مائه . و « الباكر » ، السحاب الذى يأتي من آخر الليل عند السحر .

٣٢٢ - ومن العجب في هذا المعنى قول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ (١)

« كَلَّ » ، وتفصيل القول
فيها في المعنى والإثبات ،
وأمثلة ذلك

قد حملة الجميع على أنه أدخل نفسه من رَفْعِ « كَلَّ » في شيء إنما يجوز عند الضرورة ، من غير أن كانت به إليه ضرورة . قالوا : لأنه ليس في نصب « كَلَّ » ما يكسر / له وزناً ، أو يمنعه من معنى أرادته . وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا الحاجة له إلى ذلك ، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد . وذلك أنه أراد أنها تدعى عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلاً . والنصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضى أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادّعته بعضه .

204

وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في « كل » والفعل مَنفِيٌّ ، لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن . تقول : « لم ألق كلَّ القوم » ، و « لم آخذ كلَّ الدراهم » ، فيكون المعنى أنك لقيت بعضاً من القوم ولم تلق الجميع ، وأخذت بعضاً من الدراهم وتركت الباقي = ولا يكون أن تريد أنك لم تلق واحداً من القوم ، ولم تأخذ شيئاً من الدراهم .

وتعرف ذلك بأن تنظر إلى « كَلَّ » في الإثبات وتعرف فائدته فيه .
(٦٠٢) وإذا نظرت وجدته قد آجْتَلِبَ لأن يُفَيْدَ الشمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو توقعه بها .

تفسير ذلك ، أنك إنما قلت : « جاءني القوم كلُّهم » ، لأنك لو قلت :
« جاءني القوم » وسكت ، لكان يجوز أن يتوهم السامع أنه قد تخلف عنك

(١) في المجموع من شعره ، وهو في سيبويه ١ : ٤٤ ، ٦٩ ، وسائر كتب النحاة وكتب ضرورة

بعضهم ، إلا أنك لم تَعْتَدَّ بهم ، أو أنك جعلت الفعل إذا وقع من بعض القوم فكأنما وقع من الجميع ، لكونهم في حكم الشخص الواحد ، كما يقال للقبيلة : « فعلتم وصنعتم » ، / يراد فعلٌ قد كان من بعضهم أو واحدٍ منهم . وهكذا الحكم أبداً .

فإذا قلت : « رأيت القوم كُلهم » و « مررت بالقوم كُلهم » ، كنت قد جئت « بكل » لئلا يتوهم أنه قد بقى عليك من لم تره ولم تمرر به .

وينبغي أن يُعْلَمَ أنا / لا نعنى بقولنا « يفيد الشمول » ، أن سبيله في ذلك سبيل الشيء يوجب المعنى من أصله ، وأنه لولا مكان « كل » لما عُقِلَ الشمول ولم يكن فيما سبق من اللفظ دليلٌ عليه . كيف ؟ ولو كان كذلك لم يكن يسمى « تأكيداً » . فالمعنى أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضى الشمول مستعملاً على خلاف ظاهره ومتجاوزاً فيه .

....

٣٢٣ - وإذا قد عرفت ذلك ، فههنا أصلٌ ، وهو أنه من حُكْمِ النفي إذا دخل على كلامٍ ، ثم كان في ذلك الكلام تقييدٌ على وجه من الوجوه ، أن يتوجه إلى ذلك التقييد ، وأن يقع له خصوصاً .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « أتاني القوم مجتمعين » ، فقال قائل : « لم يأتك القوم مجتمعين » ، كان نفيهُ ذلك متوجّهاً إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه ، حتى إنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله ، كان من سبيله أن يقول : « إنهم لم يأتوك أصلاً ، فما معنى قولك : مجتمعين » . هذا مما لا يشكُّ فيه عاقلٌ .

وإذا كان هذا حُكْمُ النفي إذا دخل على كلام فيه تقييدٌ ، فإن التأكيد ضربٌ من التقييد . فمتى نفيت كلاماً (٢٠٣) فيه تأكيد ، فإن نفيك ذلك يتوجه إلى التأكيد خصوصاً ويقع له . فإذا قلت : « لم أر القوم كلهم » أو « لم يأتني القوم كلهم » أو « لم يأتني كُـلُّ القوم » أو « لم أر كُـلَّ القوم » ، كُنْتَ عَمَدت بنفيك إلى معنى « كل » خاصة ، وكان حكمه حكم « مجتمعين » في قولك : « لم يأتني القوم مجتمعين » . وإذا كان النفي يقع « لكُلِّ » خصوصاً ، فواجبٌ إذا قلت : « لم يأتني القوم كلهم » أو « لم يأتني كل القوم » ، أن يكون قد أتاك بعضهم = كما يجب إذا قلت : « لم يأتني القوم مجتمعين » ، أن يكونوا قد أتوك أشتاتاً . وكما / يستحيل أن تقول : « لم يأتني القوم مجتمعين » ، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً / لا مجتمعين ولا منفردين = كذلك محالٌ أن تقول : « لم يأتني القوم كلهم » ، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً ، فأعرفه .

206

١٨٢

٣٢٤ - وأعلم أنك إذا نظرت وجدت الإثبات كالنفي فيما ذكرت لك ، ووجدت النفي قد احتذاه فيه وتبعه . وذلك أنك إذا قلت : « جاءني القوم كلهم » ، كان « كُـلُّ » فائدةً خبرك هذا ، والذي يتوجه إليه إثباتك ، بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع في نفس المجيء أنه كان من القوم على الجملة ، وإنما وقع في شموله « الكل » ، وذلك الذي عنك أمره من كلامك .

٣٢٥ - وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمرٌ زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء ، إلا كان الغرض الخاص من الكلام ، والذي يُقصد إليه ويُرَجى القول فيه . فإذا قلت : « جاءني زيد راكباً » ، و « ما جاءني زيد راكباً » كنت قد وضعت كلامك لأن تُثبت مجيئه راكباً أو تنفي ذلك ، لا لأن تُثبت المجيء وتنفيه مطلقاً . هذا ما لا سبيل إلى الشك فيه .

٣٢٦ - وأعلم أنه يلزم من شك في هذا فتوهم أنه يجوز أن تقول : « لم أر القوم كلهم » ، على معنى أنك لم تر واحداً منهم = (١) أن تُجرى النهى هذا المُجرى فتقول : (٢٠٤) « لا تضرب القوم كلهم » ، على معنى لا تضرب واحداً منهم = وأن تقول : « لا تضرب الرجلين كليهما » ، على معنى لا تضرب واحداً منهما . فإذا قال ذلك لزمه أن يُحيل قول الناس : (٢) « لا تضربهما معاً ، ولكن اضرب أحدهما » ، و « لا تأخذهما جميعاً ، ولكن واحداً منهما » ، وكفى بذلك فساداً .

...

٣٢٧ - وإذا قد بان لك من حال النصب أنه يقتضى / أن يكون المعنى 207
على أنه قد صنع من الذنب بعضاً وترك بعضاً ، (٣) فأعلم أن الرفع على خلاف ذلك ، وأنه يقتضى نفي أن يكون قد صنع منه شيئاً ، وأتى منه قليلاً أو كثيراً ، وأنت إذا قلت : « كلهم لا يأتيك » ، و « كل ذلك لا يكون » ، و « كل هذا لا يحسن » ، كنت نفيت أن يأتيه واحد منهم ، وأبيت أن يكون أو يحسنُ شيء مما أشرت إليه .

٣٢٨ - وما يشهد لك / بذلك من الشعر قوله : ١٨٣

فكيف ؟ وكل ليس يعدو حِمَامَه وَلَا لِإِسْرِيٍّ عَمَّا قَضَى اللَّهُ مَزْحَلٌ (٤)

(١) السياق : « وأعلم أنه يلزم من شك في هذا أن تُجرى النهى » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « أن يحتل قول الناس » ، ومعنى « يُحيل » ، أى يجعله مُحالاً .

(٣) رجع إلى القول في « على ذنبا كله لم أصنع » ، رقم : ٣٢٢ ، وما بعده .

(٤) هو شعر إبراهيم بن كُتَيْفِ التُّبَهَانِيِّ ، شرح حماسة التبريزي ١ : ١٣٦ ، وأمالى القالى ١ :

١٧٠ ، وهى عند المهجرى فى النوادر والتعليقات منسوبة لبكر بن النطاح . و « مزحل » ، مصدر ميمي

من « زحل » ، إذا تباعد ، يعنى ليس منه مهرب .

المعنى على نفي أن يعدو أحد من الناس حمامه ، بلا شبهة . ولو قلت :
« فكيف وليس يعدو كل حمامه » : فأخرت « كلاً » ، لأفسدت المعنى ، وصرت
كأنك تقول : « إن من الناس من يسلم من الحمام ويبقى خالداً لا يموت » .

٣٢٩ - ومثله قول دِعْبِل :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي بِأَيِّ سِيَاهِمَهَا رَمْتَنِي ، وَكُلُّ عِنْدَنَا لَيْسَ بِالمُكْدِي
أَبَا الْجَيْدِ ، أَمْ مَجْرَى الوِشَاحِ ، وَإِنِّي لِأَتِيهِمْ عَيْنِيهَا مَعَ الفَاحِمِ الجَعْدِ (١)

المعنى على نفي أن يكون في سياهمها مُكْدٍ على وجه من الوجوه .

٣٣٠ - ومن البين في ذلك ما جاء في حديث ذى اليدنين حين قال
للنبي ﷺ : « أَقْصِرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيْتِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ » فقال ﷺ : « كُلُّ ذَلِكَ
لَمْ يَكُنْ . فقال ذو اليدنين : بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ » ، (٢) المعنى لا محالة على نفي

(١) هو في المجموع من شعره . و « المكدي » الذي يخيب ، ولا يصيب هدفه . وقوله :
« لِأَتِيهِمْ » ، أى أَتَيْهِمْ عَيْنِيهَا ، واعلم أن التاء في « التهمة » مبدلة من الواو ، فقولهم « تُهْمَةٌ » أصلها
« وَهْمَةٌ » ، ولكنهم في هذا الفعل أجروا التاء المبدلة مجرى الأصل ، فقالوا « أَتَمَهُ إِتْمَامًا » ، ويقال أيضاً
« أَوْهَمَهُ » بمعنى اتهمه ، على الأصل .

(٢) حديث ذى اليدنين في السهو في الصلاة ، مذكور في دواوين السنة من طريق « محمد بن
سيرين عن أبي هريرة » ، وليس فيه هذا اللفظ ، ولكنه جاء في صحيح مسلم ، في كتاب المساجد ،
« باب السهو في الصلاة والسجود » ، من حديث أبي سفيان مولى بن أبي أحمد قال : سمعت أبا هريرة ،
ولفظه : « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ! فقال ذو اليدنين : قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ » ، وهو عند أحمد في المسند ٤ :
٤٦٠ (المطبوعة الأولى) وقال : « عن عبد الرحمن مولى ابن أبي أحمد ، قال : سمعت أبا هريرة » ، وفيه :
« قال : كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، فقال ذو اليدنين : قَدْ كَانَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ » ، وهو عند أبي داود في سننه ،
في كتاب الصلاة ، « باب السهو في السجودتين » من حديث سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي
هريرة ، وفيه « قال : كُلُّ ذَلِكَ لَمْ أَفْعَلْ . فقال الناس : قَدْ فَعَلْتَ » .

يقول أبو فهر : قوله هنا « بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ » ، وقولهم في حديث مسلم : « قَدْ كَانَ بَعْضُ =

④٥٥) الأمرين جميعاً ، وعلى أنه عليه السلام أراد أنه لم يكن واحداً منهما ، لا القصر ولا النسيان . ولو قيل : « لم يكن كل ذلك » ، لكان المعنى أنه قد كان بعضه .

...

٣٣١ - وأعلم أنه لما كان المعنى مع إعمال الفعل المنفي في « كل » / نحو : « لم يأتني القوم كلهم » و « لم أر القوم كلهم » ، على أن الفعل قد كان من البعض ، ووقع على البعض ، قلت : « لم يأتني القوم كلهم ، ولكن أتاني بعضهم » و « لم أر القوم كلهم ، ولكن رأيت بعضهم » فأثبت بعد ما نفيت ، = ولا يكون ذلك مع رفع « كل » بالابتداء . فلو قلت : « كلهم لم يأتني ، ولكن أتاني بعضهم » و « كل ذلك لم يكن ، ولكن كان بعض ذلك » ، لم يَجُز ، لأنه يؤدي إلى التناقض ، وهو أن تقول : « لم يأتني واحد منهم ، ولكن أتاني بعضهم » .

208

٣٣٢ - وأعلم أنه ليس التأثير لما ذكرنا من إعمال الفعل وترك إعماله على الحقيقة ، وإنما / التأثير لأمرٍ آخر ، وهو دخول « كل » في حيز النفي ، وأن لا يدخل فيه . وإنما علقنا الحكم في البيت وسائر ما مضى بإعمال الفعل وترك إعماله ، (١) من حيث كان إعماله فيه يقتضي دخوله في حيز النفي ، وترك إعماله يُوجب خروجه منه ، من حيث كان الحرف النافي في البيت حرفاً لا ينفصل عن الفعل ، وهو « لم » = لا أن كونه معمولاً للفعل وغير معمول ،

١٨٤

= ذلك » ، يعني أنه قد كان السهو : لا قصر الصلاة . وكذلك ما جاء في حديث أحمد قول ذي اليمين : « قد كان ذلك يا رسول الله » ، وما جاء في حديث أبي داود : « فقال للناس : قد فعلت » ، يعنون به السهو بلا شك ، لا قصر الصلاة .

(١) « البيت » يعني بيت أبي النجم : « كله لم أصنع » .

يقتضى ما رأيت من الفرق . أفلا ترى أنك لو جئت بحرف نفي يتصوّر انفصاله عن الفعل ، لرأيت المعنى في « كل » مع ترك إعمال الفعل ، مثله مع إعماله ، ومثال ذلك قوله :

* مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ * (١)

وقول الآخر :

* مَا كُلُّ رَأْيِ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشْدٍ * (٢)

« كلُّ » كما ترى غير مُعْمَلٍ فيه الفعل ، ومرفوعٌ ، إمّا بالابتداء ، وإمّا بأنه (٢٠٦) أسم « ما » ، ثم إنَّ المعنى مع ذلك على ما يكون عليه إذا أعملت فيه الفعل فقلت : « ما يدرك المرء كلَّ ما يتمناه » ، و « ما يدعو كلُّ رأى الفتى إلى رشد » ، وذلك أن التأثير لوقوعه في / حيز النفي ، وذلك حاصلٌ في الحالين . ولو قدمت « كلاً » في هذا فقلت : « كلُّ ما يتمنى المرء لا يدركه » و « كل رأى الفتى لا يدعو إلى رشد » لتغير المعنى ، ولصار بمنزلة أن يقال : « إنَّ المرء لا يدرك شيئاً مما يتمناه » ، و « لا يكون في رأى الفتى ما يدعو إلى رشده بوجه من الوجوه » .

209

٣٣٣ - وأعلم أنك إذا أدخلت « كلاً » في حيز النفي ، وذلك بأن تقدم النفي عليه لفظاً أو تقديراً ، فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل

(١) هو شعر المتنبي في ديوانه ، وعجزه :

* تَجْرِي الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ *

(٢) ذكره ابن هشام في معنى اللبيب في « باب كل » ، وذكره غيره من النحاة ، وكأنهم أخذوه من عبد القاهر ولا يعرف تمامه .

والوصف نفسه . وإذا أخرجت « كلاً » من حيز النفي ولم تدخله فيه ، لا لفظاً ولا تقديراً ، كان المعنى على أنك تتبعت الجملة ، فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً . والعلة في أن كان ذلك كذلك ، أنك إذا بدأت « بكل » كنت قد بنيت النفي عليه ، وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه ، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضى أن لا يشدَّ شيء عن النفي / ، فاعرفه .

١٨٥

٣٣٤ - وأعلم أن من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال تحدث بسببها وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها ، دقائق وخفايا لا إلى حدٍ ونهاية = وأنها خفايا تكتم أنفسها جهدها حتى لا يتنبه لأكثرها ، ولا يعلم أنها هي ، وحتى لا تزال ترى العالم يعرض له السهو فيه ، وحتى إنه ليقتصد إلى الصواب فيقنع في أثناء كلامه ما يوهم الخطأ ، كل ذلك لشدة الخفاء وفرط الغموض .

...

(٢٠٧) فَصْلٌ

٣٣٥ - وَأَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَنَا فِي الشَّيْءِ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْوَجْهَ الَّذِي
هو عليه حتى لا يُشْكَل ، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه
الصواب ، إلى فكر وروية = (١) فلا مزية . وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا
احتمل في ظاهر / الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر ، ثم رأيت
النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر ، ورأيت للذي جاء عليه حسناً وقبولاً
تعدّمهما إذا أنت تركته إلى الثاني .

القول في آية :
« وجعلوا لله شركاء الجن »

210

٣٣٦ - ومثال ذلك قوله تعالى : (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنِّ) [سورة الأنعام :
١١٠] ، ليس بخاف أن لتقديم « الشركاء » حسناً وروعةً ومأخذاً من القلوب ، أنت
لا تجد شيئاً منه إن أنت أخرت فقلت : « وجعلوا الجن شركاء لله » ، وأنت ترى
حالك حال مَنْ نُقِلَ عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر ، إلى
الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل ، ولا تصير النفس به إلى حاصل .
والسبب في أن كان ذلك كذلك ، هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلاً
لا سبيل إليه مع التأخير .

٣٣٧ - بيانه ، أنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن
شركاء وعبدوهم مع الله تعالى ، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع
التقديم ، فإن تقديم « الشركاء » يفيد هذا المعنى ، ويفيد معه معنى آخر ، وهو
أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك ، لا من الجن ولا غير الجن .

(١) السياق : « واعلم أنه إذا كان بيننا فلا مزية » .

وإذا أُخِرَ فقيلاً : « جعلوا / الجنُّ شركاءَ لله » ، لم يُفد ذلك ، ولم يكن فيه
 ١٨٦ شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما إنكار أن يُعبد
 مع الله غيره ، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن ، فلا يكون في اللفظ مع
 تأخير « الشركاء » دليل عليه . وذلك أن التقدير يكون مع التقديم : أن « شركاء »
 مفعولٌ أوَّلٌ لجعل ، و « لله » في موضع المفعول الثاني ، ويكون (٢٠٨) « الجن »
 على كلام ثانٍ ، وعلى تقدير أنه كأنه قيل : « فَمَنْ جَعَلُوا شركاءَ لله تعالى ؟ » ،
 211 فقيلاً : « الجن » . / وإذا كان التقدير في « شركاء » أنه مفعولٌ أوَّلٌ ، و « لله » في
 موضع المفعول الثاني ، وقع الإنكار على كون شركاء لله تعالى على الإطلاق ، من
 غير اختصاص شيء دون شيء . وحصل من ذلك أن اتخاذ الشريك من غير
 الجن قد دخل في الإنكار دخولاً اتخذاه من الجن ، لأن الصفة إذا ذكرت مجردة
 غير مُجرَّاة على شيء ، كان الذي تعلق بها من النفي عاماً في كل ما يجوز أن
 تكون له تلك الصفة .

فإذا قلت : « ما في الدار كريم » ، كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل
 من يكون الكرمُ صفةً له . وحكم الإنكار أبداً حكمُ النفي . وإذا أُخِرَ فقيلاً :
 « وجعلوا الجنُّ شركاءَ لله » ، كان « الجن » مفعولاً أوَّلٌ ، و « الشركاء » مفعولاً
 ثانياً . وإذا كان كذلك ، كان « الشركاء » مخصوصاً غير مُطلق ، من حيث كان
 محالاً أن يُجرى خبراً على الجن ، ثم يكون عاماً فيهم وفي غيرهم . وإذا كان
 كذلك ، احتَمَل أن يكون القصدُ بالإنكار إلى « الجن » خصوصاً ، أن يكونوا
 « شركاء » دون غيرهم ، جلَّ الله تعالى عن أن يكون له شريكٌ وشبيهةٌ بحال .

٣٣٨ - فأنظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قدّم
 « الشركاء » ، واعتبره فإنه ينبهك لكثير من الأمور ، ويدلُّك على عظيم شأن

« النظم » ، وتعلم به كيف يكون الإيجاز به وما صورته ؟ ^(١) وكيف يُزاد في المعنى من غير أن يُزاد في اللفظ ، إذ قد ترى أن ليس إلا تقديم وتأخير ، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى / ، ما إن حاولته مع تركه لم يحصل لك ، واحتجت إلى أن تستأنف له كلاماً ، نحو أن تقول : « وجعلوا الجن شركاء لله ، وما ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم » ، ثم لا يكون / له = إذا عُقِلَ من كلامين = (٢٠١) من الشرف والفضامة ومن كرم الموقع في النفس ، ما تجده له الآن وقد عُقِلَ من هذا الكلام الواحد .

١٨٧

212

...

٣٣٩ - ومما ينظر إلى مثل ذلك ، ^(٢) قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ) [سورة النقرة : ٩٦] ، إذا أنت راجعت نفسك وأذكيت حسك ، وجدت لهذا التنكير وأن قيل : « عَلَى حَيَاةٍ » ، ولم يقل : « على الحياة » ، ^(٣) حُسناً ورُوعاً ولُطْفَ موقع لا يُقَادَرُ قَدْرُهُ ، وتجدك تَعَدَمُ ذلك مع التعريف ، وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما . والسبب في ذلك أن المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها ، وذلك أنه لا يحرص عليه إلا الحي ، فأما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة ولا على غيرها . ^(٤) وإذا كان كذلك ، صار كأنه قيل : « ولتجدنهم أحرص الناس ، ولو عاشوا ما عاشوا ، على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه ، حياة في الذي يستقبل » . ^(٤) فكما

القول في : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة »
وتنكير « حياة »

(١) في « س » : « كيف يكون الإعجاز وما صورته » .

(٢) « ومما ينظر إلى مثل ذلك » ، ليس في « ج » ولا « س » .

(٣) من أول قوله : « حسناً » إلى قوله هنا : « ... الحرص على الحياة » ، ساقط من « ج » .

(٤) في هامش المخطوطة « ج » ، بخط الناسخ ، وهو من تعليقات عبد القاهر على الأرجح ،

=

ما نصه :

أنتك لا تقول، ههنا : « أن يزدادوا إلى حياتهم الحياة » بالتعريف ، وإنما تقول : « حياة » إذ كان التعريف يصلح حيث تُراد الحياة على الإطلاق ، كقولنا : « كل أحد يحب الحياة ، ويكره الموت » ، كذلك الحكم في الآية .

٣٤٠ - والذي ينبغي أن يُراعى : أن المعنى الذي يُوصف الإنسان بالحرص عليه ، إذا كان موجوداً حالاً وصِفك له بالحرص عليه ، لم يُتصوّر أن تجعله حريصاً عليه من أصله . كيف ؟ ولا يُحرصُ على الراهن ولا الماضي ، وإنما يكون الحرصُ على ما لم يوجد بعدُ .

...

٣٤١ - وشبيهه بتنكير الحياة في هذه الآية تنكيرها في قوله عز وجل :
 (ولكم في القصاصِ حياةٌ) [سورة البقرة ١٧٩] ، وذلك أن السبب في حسن التنكير ،
 وأن لم يُحسن التعريف ، أن ليس المعنى على الحياة نفسها ، ولكن على (٢١٠) أنه
 لما / كان الإنسان إذا علم أنه إذا قتل قُتِل ، آرتدع بذلك عن القتل ، فسَلِمَ
 صاحبه ، صار حياةً هذا المَهْموم بقتله في مُستأنف الوقت ، مستفادةً
 بالقصاص ، (١) وصار كأنه قد حَيِيَ في باقى عُمره به . وإذا كان المعنى على حياةٍ
 في بعض أوقاته ، وجب التنكير وأمتنع التعريف ، من حيث كان التعريف يقتضى
 أن تكون الحياة قد / كانت بالقصاص من أصلها ، وأن يكون القصاص قد كان
 سبباً في كونها في كافة الأوقات . وذلك بخلاف المعنى وغير ما هو المقصود .

213

١٨٨

= « أى : أن يزدادوا إلى حياتهم في راهن الحياة ، بمنزلة أن تقول : يحبون
 أن يزدادوا إلى حياتهم في راهن الحال مثل الحياة من أصلها . وكلاهما غاية في
 الحسن » .

(١) أى صارت حياة الذى هم بقتله ، مستفادة في مستأنف الوقت بالقصاص

وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : « لَكَ فِي هَذَا غَنَى » ، فَتُنَكِّرُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ مَا يَسْتُغْنَى بِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : « لَكَ فِيهِ الْغَنَى » ، كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّكَ جَعَلْتَ كُلَّ غِنَاهُ بِهِ .

٣٤٢ - وَأَمْرٌ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ارْتِدَاعٌ حَتَّى يَكُونَ هَمٌّ وَإِرَادَةٌ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانٌ فِي الدُّنْيَا إِلَّا وَلَهُ عَدُوٌّ يَهْمُ بِقَتْلِهِ ثُمَّ يَرُدُّعَهُ خَوْفُ الْقِصَاصِ . وَإِذَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، فَمَنْ لَمْ يَهْمَ بِإِنْسَانٍ بِقَتْلِهِ ، فَكُفِيَ ذَلِكَ الْهَمَّ لَخَوْفِ الْقِصَاصِ ، فَلَيْسَ هُوَ مِمَّنْ حَتَّى بِالْقِصَاصِ . وَإِذَا دَخَلَ الْخُصُوصُ ، فَقَدْ وَجِبَ أَنْ يُقَالَ « حَيَاةٌ » وَلَا يُقَالَ « الْحَيَاةُ » ، كَمَا وَجِبَ أَنْ يُقَالَ « شِفَاءٌ » وَلَا يُقَالَ « الشِّفَاءُ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ) [سورة الحل : ١٦٩] ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ شِفَاءً لِلْجَمِيعِ .

٣٤٣ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي هَمَّ بِالْقَتْلِ فَلَمْ يَقْتُلْ خَوْفَ الْقِصَاصِ دَاخِلًا فِي الْجُمْلَةِ ، ^(١) وَأَنْ يَكُونَ الْقِصَاصُ أَفَادَةً حَيَاةً كَمَا أَفَادَ الْمُقْصُودَ قَتْلَهُ . وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْحَيَاةَ إِنَّمَا هِيَ لِمَنْ كَانَ يُقْتَلُ لَوْلَا الْقِصَاصُ ، وَذَلِكَ / مَحَالٌّ فِي صِفَةِ الْقَاصِدِ لِلْقَتْلِ ، فَإِنَّمَا يَصِحُّ فِي وَصْفِهِ مَا هُوَ كَالضُّدِّ لِهَذَا ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ كَانَ لَا يُخَافُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ لَوْلَا الْقِصَاصُ . وَإِذَا كَانَ هَذَا كَذَلِكَ ، كَانَ وَجْهًا ثَالِثًا فِي وُجُوبِ التَّنْكِيرِ .

214

...

(١) فِي هَامِشٍ « ج » بِحِطِّ النَّاسِحِ ، وَهُوَ مِنْ تَعْلِيقَاتِ عَبْدِ الْقَاهِرِ ، مَا نَصَهُ :

« جُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنْ الْمَعْنَى عَلَى أَنْ الْهَلَاكُ انْتَفَى عَلَى الْعَمُومِ بِقَتْلِهِ ، مِنْ

أَجْلِ خَوْفِ الْقِصَاصِ . وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ الْهَلَاكُ انْتَفَى عَنِ الْهَامِّ بِقَتْلِ

غَيْرِهِ مِنْ أَجْلِ خَوْفِ الْقِصَاصِ . »

③١١ فصل

٣٤٤ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصَادِفُ الْقَوْلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَوْقِعاً مِنَ السَّامِعِ ،
 وَلَا يَجِدُ لَدَيْهِ قَبُولاً ، حَتَّى يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الذُّوقِ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَحَتَّى يَكُونَ مِمَّنْ تَحَدَّثُهُ
 نَفْسُهُ بِأَنَّ لَمَّا يُؤْمَىءُ إِلَيْهِ مِنَ الْحُسْنِ وَاللُّطْفِ أَصْلاً ، وَحَتَّى يَخْتَلِفَ الْحَالُ عَلَيْهِ
 عِنْدَ تَأَمُّلِ الْكَلَامِ ، فَيَجِدُ الْأَرِيحِيَّةَ تَارَةً ، وَيَعْرِى مِنْهَا أُخْرَى ، وَحَتَّى إِذَا عَجَّبْتَهُ
 عَجِبَ ، وَإِذَا نَبَّهْتَهُ لِمَوْضِعِ الْمَزِيَةِ انْتَبَهَ .

الآفة العظمى في ترك
 البحث عن العلة التي
 توجب المزية في الكلام

فَأَمَّا مَنْ كَانَ الْحَالَانِ وَالْوَجْهَانِ عِنْدَهُ أَبْدأً عَلَى سِوَاءٍ ، وَكَانَ لَا يَتَفَقَّدُ مِنْ
 أَمْرِ « النَّظْمِ » إِلَّا الصُّحَّةَ / الْمُطْلَقَةَ ، وَإِلَّا إِعْرَاباً ظَاهِراً ، فَمَا أَقَلُّ مَا يُجِدِي
 الْكَلَامَ مَعَهُ . فَلَیْكَنْ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ عَدَمِ الْإِحْسَاسِ بِوِزْنِ
 الشَّعْرِ ، وَالذُّوقِ الَّذِي يَقِيمُهُ بِهِ ، وَالطَّبَعِ الَّذِي يُمَيِّزُ صَحِيحَهُ مِنْ مَكْسُورِهِ ،
 وَمُزَاخَفَةٍ مِنْ سَالِمِهِ ، وَمَا خَرَجَ مِنَ الْبَحْرِ مِمَّا لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ = (١) فِي أَنَّكَ
 لَا تَتَصَدَّى لَهُ ، وَلَا تَتَكَلَّفُ تَعْرِيفَهُ ، لِعِلْمِكَ أَنَّهُ قَدْ عَدِمَ الْأَدَاةَ الَّتِي مَعَهَا
 يَعْرِفُ ، وَالْحَاسَّةَ الَّتِي بِهَا يَجِدُ . فَلَیْكَنْ قَدْ حُكَّ فِي زَيْدٍ وَإِي ، وَالْحُكُّ فِي عُوْدٍ
 أَنْتَ تَطْمَعُ مِنْهُ فِي نَارٍ .

١٨٩

٣٤٥ - وَأَعْلَمُ أَنَّ هَؤُلَاءِ ، وَإِنْ كَانُوا هُمُ الْآفَةُ الْعُظْمَى فِي هَذَا الْبَابِ ،
 فَإِنَّ مِنَ الْآفَةِ أَيْضاً مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْعِلَّةِ فِي قَلِيلٍ مَا تَعْرِفُ الْمَزِيَةَ

(١) السياق : « فَلَیْكَنْ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ عَدَمِ الْإِحْسَاسِ فِي أَنَّكَ لَا تَتَصَدَّى

فيه وكثيره ، وأن ليس إلا أن تَعْلَمَ أن هذا التقديم وهذا التنكير ، أو هذا العطف أو هذا الفصل حَسَنٌ ، وأن له موقعاً من النفس وحَظًّا من / القَبُولِ ، فأما أن تَعْلَمَ لِمَ كان كذلك ؟ وما السببُ ؟ فِيمَا لا سبيلَ إليه ، ولا مَطْمَعِ في الاطِّلاعِ عليه ، فهو بتَوَانِيهِ والكسَلِ فيه ، في حكم مَنْ قال ذلك .

٣٤٦ - وأَعْلَمَ أَنَّهُ ليس إذا لم تُمَكِّنْ معرفةَ الكلِّ ، وَجَبَ تَرْكُ النَّظَرِ في الكلِّ . وَأَنْ تَعْرِفَ العِلَّةَ والسببَ فيما يُمَكِّنُكَ معرفةَ ذلك فيه وإن قَلَّ فتَجْعَلُهُ شاهداً فيما لم تُعْرِفْ ، (١) أَحْرَى من أن تُسَدَّ بابَ المعرفةِ على نفسك ، وتأخِذَها عن (٢١٢) الفهم والتفهيم ، وتعوِّدَها الكسَلَ والهَوِيْنَا . قال الجاحِظُ :
« وكلام كثير قد جرى على ألسنة الناس ، وله مَضَرَّةٌ شديدةٌ وثَمَرَةٌ مُرَّةٌ .
فمن أضَرَّ ذلك قولهم : « لم يَدْعِ الأوَّلُ لِلآخِرِ شيئاً » ، قال : فلو أن علماء كلِّ عصرٍ مُذْ جرت هذه الكلمةُ في أسماعهم ، تركوا الاستنباطَ لِمَا لم يَنْتَهِ إليهم عَمَّنْ قبلهم ، لرأيتَ العلمَ مُخْتَلًا . وأَعْلَمَ أَنَّ العلمَ إنما هو مَعْدِنٌ ، (٢) فكما أنه لا يَمْنَعُكَ أن تَرَى أُلُوفَ وَقَرٍ قد أُخْرِجَتْ من مَعْدِنِ تَبَرٍ ، (٣) أن تَطْلُبَ فيه ، وأن تأخِذَ ما تَجِدُ ولو كَقَدْرِ ثُومَةٍ ، (٤) كذلك ، يَنْبَغِي أن يَكُونَ رَأْيُكَ في طلبِ العلمِ » . (٥) ومن الله تعالى / نَسْأَلُ التَّوْفِيقَ .

...

(١) « وأن تعرف العلة » ، يعنى « معرفتك العلة أخرى من البار تسد باب المعرفة » .

(٢) « المَعْدِنُ » هو الموضع الذى تستخرج منه جواهر الأرض كالذهب والفضة ، وهو الذى

نسميه اليوم « المنجم » .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « ألف وقر » و « الوقر » بكسر فسكون ، جَمَلٌ ما يَحْمِلُهُ العَيْرُ

أو النخل . و « التبر » ، الذهب .

(٤) « الثُومَةُ » ، حَبَّةٌ تُعْمَلُ مِنَ الفِضَّةِ كاللِدرَةِ مُسْتَدِيرَةٌ .

(٥) نص الجاحِظِ هُنا ، أَعْيَانِي أن أَقْفَ عَلَيْهِ فى كِتَابِهِ التِّى بَيْنَ يَدَيْيَ الآنَ .

فَصْلٌ

هَذَا فَنُّ مِنْ الْمَجَازِ لَمْ نَذْكُرْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ

٣٤٧ - أعلم أن طريق المَجَازِ والاتساع في الذى ذكرناه قَبْلُ ، (١) أنك بيان في المجاز الحكيمى ، وأمثله وهو كثر من كنوز البلاغة ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها ، ولكن تريد معنى ما هو رِذْفٌ له أو شَبِيهٌ ، فتَجَوَّزْتَ بذلك في ذاتِ الكلمة وفي اللفظ نفسه . وإذ قد عرفت ذلك فأعلم أن في الكلام مجازاً على غير هذا السبيل ، وهو أن يكون التجوُّز في حكم يُجْرَى على الكلمة فقط ، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ، ويكون معناها / مقصوداً في نفسه ومُراداً من غير تورية ولا تعريض .

216

٣٤٨ - والمثال فيه قولهم : « نهارك صائمٌ وليلك قائمٌ » و « نامَ ليلي وتَجَلَّى هَمِّي » ، (٢) وقوله تعالى (فما رَبِحْتُ تِجَارَتُهُمْ) [سورة البقرة . ١٦] ، وقول الفرزدق :

سَقَّتْهَا خُرُوقٌ فِي الْمَسَامِيعِ ، لَمْ تَكُنْ عِلاطاً ، وَلَا مَعْبُوطَةً فِي الْمَلَاغِمِ (٣)

(١) انظر ما سلف من رقم : ٥٧ ، وما بعده .

(٢) « نام ليلي وتجلي همي » ، سيأى برقم : ٣٤٩ ، فانظره .

(٣) ليس في ديوان الفرزدق ، وهو له في الكامل للمبرد ١ : ٤٥ ، وسيأتى رقم : ٤٦٧ وفي المطبوعة وحدها : « سقاها » هنا وفيما سيأتى . والضمير في « سقتها » للإبل . و « العلاط » وسم يكون في عنق البعير عرضاً ، خطأ أو خطين أو خطوطاً في كل جانب . و « الخباط » سمة فوق الخد ، والناقة . « مخبوضة » عليها هذه السمة . و « الملاغم » ، ما حول الفم مما يبلغه اللسان ويصل إليه ، من « اللغام » ، وهو زَبْدُ أفواه الإبل . ويقول : لم تكن هذه سيمات إبله ، بل سماتها خروق في آذانها ، فلما رآها الذائدون عن الحوض سقوها ، وإنما يسقونها لعزة أصحابها . فكأن الخروق في المسامع هي التي أوردتها الماء وكفت الذائدون عنها .

① أنت ترى مجازاً في هذا كله ، ولكن لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ ، ولكن في أحكام أجريت عليها . أفلا ترى أنك لم تتجاوز في قولك : « نهارك صائمٌ وليلك قائمٌ » ، في نفس « صائم ، و « قائم » ، ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل . وكذلك ليس المجاز في الآية في لفظة « بحت » نفسها ، ولكن في إسنادها إلى التجارة . وهكذا الحكم في قوله : « سقتها خروقٌ » ليس التجوز في نفس « سقتها » ، ولكن في أن أسندها إلى الخروق . أفلا ترى أنك لا ترى شيئاً منها إلا وقد أُريدَ به معناه الذى وُضِعَ له على وجهه وحقيقته ، فلم يرد بصائم غير الصوم ، ولا بقائم غير القيام ، ولا بربحت غير الربح ، ولا بسقت غير السقى ، كما أُريد « بسالت » في قوله :

* وسالت بأعناق المطي الأباطح * (١)

= غير السيل .

٣٤٩ - وأعلم أن الذى ذكرت لك في المجاز هناك ، (٢) من أن من شأنه أن يفخّم عليه المعنى وتحذّب فيه النباهة ، قائم لك مثله ههنا ، فليس يشتبه على عاقل أن ليس حال المعنى وموقعه في قوله :

* فنام ليلي وتجلّى همى * (٣)

/ كحالِه وموقعِه إذا أنت تركت المجاز وقلت : « فنامت في ليلي وتجلّى

١٩١

(١) سلف في رقم : ٧٠

(٢) يعنى فيما سلف رقم : ٥٧ ، وما بعده .

(٣) هو رجز رؤبة في ديوانه ، يقوله للحار - - سليم ، وقبلة :

* حارثُ ، قد فرجت عنى غمى *

همى « ، كما لم يكن الحال في قولك : « رأيت أسداً » ، كالحال في « رأيت رجلاً كالأسد » . ومن الذى يَخْفَى عليه مكان العُلُوِّ وموضع المزية وصُورَةُ الفُرْقَانِ بين قوله تعالى / « فما رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ » ، وبين أن يُقال : « فما رَبِحُوا في تِجَارَتِهِمْ ؟ » .

٣٥٠ - وإن أردت أن تزداد للأمر تبييناً ، فأنظر إلى بيت الفرزدق :

يَحْمِي إِذَا اخْتَرِطَ السُّيُوفُ نِسَاءَنَا ضَرْبٌ تَطِيرُ لَهُ السَّوَاعِدُ أَرْعَلٌ (١)
 (٢١٤) وإلى رونقه ومائه ، وإلى ما عليه من الطُّلَاوةِ . ثم أرجع إلى الذى هو الحقيقة وقل : « نحى إذا اخترط السيوف نساءنا بضرب تطير له السواعد أرعل » ، ثم أسبر حالك ؟ هل ترى مما كنت تراه شيئاً ؟

٣٥١ - وهذا الضرب من المجاز على حدته كثر من كنوز البلاغة ، ومادة الشاعر المفلق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان ، والاتساع في طرق البيان ، وأن يجيء بالكلام مطبوعاً مصنوعاً ، وأن يضعه بعيد المرام ، قريباً من الأفهام . ولا يغرنك من أمره أنك ترى الرجل يقول : « أتى بى الشوق إلى لقائك ، وسار بى الحنين إلى رؤيتك ، وأقدمنى بلدك حقاً لى على إنسان » ، وأشبه ذلك مما تجده لسعته وشهرته يجرى مجرى الحقيقة التى لا يشكى أمرها ، فليس هو كذلك أبداً ، بل يدق ويلطف حتى يمتنع مثله إلا على الشاعر المفلق ، والكاتب البليغ ، وحتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها ، والنادرة تأتق لها .

...

(١) البيت في ديوانه ، و « اخترط السيف » سله ، و « أرعل » ، يريد ضرب أموح لا يبالى ما أصاب ، ومثله « أرعن » .

٣٥٢ - وجملة الأمر أن سبيله سبيل الضرب الأول الذى هو مجاز في نفس اللفظ وذات الكلمة ، فكما أن من الاستعارة والتمثيل عامياً مثل : « رأيت أسداً » و « وردت بحراً » ، و « شاهدت بدرًا » ، و « سئل من رآه سيفاً ماضياً » ، (١) = وخصيصياً لا يكمل له كلُّ أحدٍ ، مثل قوله :
* وسألت بأعناقِ المطيِّ الأباطحُ * (٢)

كذلك الأمر في هذا المجاز الحكيمى .

٣٥٣ - وأعلم / أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير / إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة ، مثل أنك تقول في :
« رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ » [سورة البقرة : ١٦٠] ، (٣) « ربحوا في تجارتهم » ، وفي « يَحْمِي نِسَاءَنَا ضَرْبٌ » ، (٤) « نحى نساءنا بضرب » فإن ذلك لا يتأتى في كل شيء . الأثرى أنه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك : « أقدمسى بلدك حقاً لى على (٢١٥) إنسان » ، (٥) فاعلاً سوى الحق ، وكذلك لا تستطيع في قوله :

وَصَيَّرَنِي هَوَاكَ وَبِي لِحَيْنِي يُضْرَبُ الْمَثَلُ (٦)

وقوله :

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا (٧)

(١) « ماضياً » ، من « ج » و « س » .

(٢) مضى برقم : ٣٤٨

(٣) انظر رقم : ٣٤٧ ، ٣٤٩

(٤) انظر رقم : ٣٤٩

(٥) انظر رقم : ٣٥١

(٦) انظر الشعر في الفقرة رقم : ٨٢ ، لابن البواب ، ولغيره .

(٧) لأبي نواس في ديوانه .

= أن تزعم أن « لصيرني » فاعلاً قد نُقِلَ عنه الفعل ، فجُعِلَ « للهوى » كما فُعِلَ ذلك في « رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ » و « يَحْمِي نِسَاءَنَا ضَرْبٌ » ، ولا تستطيع كذلك أن تقدر « ليزيد » في قوله : « يزيدك وجهه » فاعلاً غير « الوجه » ، فالاعتبار إذن بأن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته .

معنى ذلك أن « القدم » في قولك : « أقدمني بلدك حقاً لي على إنسان » ، موجود على الحقيقة ، وكذلك « الصيرورة » في قوله : « وصيرني هوك » ، و « الزيادة » في قوله : « يزيدك وجهه » موجودتان على الحقيقة ، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة ، لم يكن المجاز فيه نفسه ، وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ ، كان لا محالة في الحكم . فأعرف هذه الجملة ، وأحسن ضبطها ، حتى تكون على بصيرة من الأمر .

٣٥٤ - ومن اللطيف في ذلك قول حاجز بن عوف :

أبى عَبْرَ الْفَوَارِسِ يَوْمَ دَاجٍ وَعَمِي مَالِكٌ وَضَعَ السَّهَامَا
فَلَوْ صَاحَبْتِنَا لَرَضِيَتْ مِنَّا إِذَا لَمْ تَعْبُقِ الْمِئْتَةَ الْعُلَامَا (١)

(١) حاجز بن عوف بن الحارث الأزدي ، جاهلي صعيلوك عداء ، والشعر في الأغاني ١٣ : ٢١٠ ، ٢١١ ورواية صاحب الأغاني « أبى ربيع الفواس » ، أى أخذ ربيع الغنائم . وأما « عبّر الفوارس » ، كما هنا ، فهى بمعنى ، استدلل لهم حتى يعرف من أمرهم ما يعنيه ، وذلك لأن أباه قال لأصحابه : « انزلوا حتى أعتبر لكم » و « يوم داج » ، قال صاحب الأغاني « أغار عوف بن الحارث على بنى هلال بن عامر بن صعصعة في يوم داج مظلم » ، والذي يظهر أن « داج » اسم موضع ، والله أعلم . وقوله « وعمى مالك » ، فقال صاحب الأغاني هو « عم أبيه : مالك بن ذهل بن سلامان الأزدي » ثم فسر قوله : « وضع السهاما » ، في قصة طويلة . وقوله : « لم تعبق المئة » ، هو من « العبوق » ، وهو شرب اللبن آخر النهار . وشرحه الشيخ بعد . وفي المطبوعة وحدها « لرضيت عنا » .

يريد إذا كان العام عامَ جَدْبٍ وجفّت ضُرُوعُ الإبل ، وانقطع الدَّرُّ / ،
 حتى إن حَلَبَ منها مئةً لم يحصل من لبنها ما يكون غُبُوقَ غلامٍ واحدٍ . فالفعل
 الذى هو « غَبَقَ » (٣١٦) مستعمل في نفسه على حقيقته ، غير مُخْرَجٍ عن معناه
 وأصله إلى معنى شيءٍ آخر ، فيكون قد دخله مجازٌ في نفسه ، وإنما المَجَازُ في أن
 أُسْنِدَ إلى الإبل وجُعِلَ فعلاً لها / ، وإسناد الفعل إلى الشيء حُكْمٌ في الفعل ،
 وليس هو نفس معنى الفعل ، فأعرفه .

...

٣٥٥ - وأعلم أن من سبب اللطف في ذلك أنه ليس كل شيء يصلح
 لأن يتعاطى فيه هذا المجاز الحكيمى بسهولة ، بل تجددك في كثير من الأمر ،
 وأنت تحتاج إلى أن تُهَيِّئَ الشيء وتصلحه لذلك ، بشيء تتوخاه في النظم . وإن
 أردت مثلاً في ذلك فأنظر إلى قوله :

تَنَاسَ طِلَابَ الْعَامِرِيَّةِ إِذْ نَأَتْ بِأَسْجَحَ مِرْقَالِ الضُّحَى قَلِقِ الضُّفْرِ
 إِذَا مَا أَحْسَنَهُ الْأَفَاعَى تَحَيَّرَتْ شَوَاةُ الْأَفَاعَى مِنْ مُثَلِّمَةِ سَمْرِ
 تَجُوبُ لَهُ الظُّلْمَاءَ عَيْنٌ كَأَنَّهَا زُجَاجَةٌ شَرِبَ غَيْرَ مَلَأَى وَلَا صِيفِرٍ^(١)

يصف جملاً ، ويريد أنه يهتدى بنور عينه في الظلماء ، ويمكنه بها أن
 يخرقها ويمضى فيها ، ولولاها لكانت الظلماء كالسُّدِّ والحاجز الذى لا يجد شيئاً

(١) « أسجح » ، يعنى خذّه ، قليل اللحم سهلٌ طويل ، يعنى بعيراً . و « مرقال الضحى » ،
 كثيرة الإرقال ، وهو سرعة السير ، و « قلق الضفر » ، وهو ما شددت به البعير من الشعر المظفور ،
 وقلق لضمه من طول السير . و « تحيَّرت الأفعى » ، وتمحَّزت ، وانحازت ، تلوَّت وتقبضت وتمحَّرت .
 و « شواة الأفعى » يعنى جلدّها . و « المثلمة » التى انكسر حرفها ، يعنى مناسب البعير .

ليس كل شيء
 يصلح للمحار الحكيمى
 بسهولة ، ومثال ذلك

يَفْرُجُهُ بِهِ ، وَيَجْعَلُ لِنَفْسِهِ فِيهِ سَبِيلًا . فَأَنْتَ الْآنَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْلَا أَنَّهُ قَالَ : « تَجُوبُ لَهُ » : فَعَلَّقَ « لَهُ » سَحُوبًا ، لِمَا صَلَحَتْ « الْعَيْنُ » لِأَنَّ يُسْنَدَ « تَجُوبُ » إِلَيْهَا ، وَلَكِنْ لَا تَتَّبِعُ جِهَةَ التَّجَوُّزِ فِي جَعْلِ « تَجُوبُ » فَعَلًا لِلْعَيْنِ كَمَا يَنْبَغِي . وَكَذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ مِثْلًا : « تَجُوبُ لَهُ الظُّلْمَاءُ عَيْنَهُ » ، لَمْ يَكُنْ لَهُ هَذَا الْمَوْقِعُ ، وَلَا ضَرْبٌ عَلَيْهِ مَعْنَاهُ ، وَانْقَطَعَ السُّلُوكُ مِنْ حَيْثُ / كَانَ يُعَيِّنُهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَصِفَ الْعَيْنَ بِمَا وَصَفَهَا (٢١٧) بِهِ الْآنَ . (١) فَتَأْمَلُ هَذَا وَاعْتَبِرْهُ . فَهَذِهِ التَّهْيِئَةُ وَهَذَا الْإِسْتِعْدَادُ فِي هَذَا الْمَجَازِ الْحُكْمِيِّ ، نَظِيرُ أَنَّكَ تَرَكَ فِي الْإِسْتِعَارَةِ = الَّتِي هِيَ مَجَازٌ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ = وَأَنْتَ تَحْتَاجُ فِي الْأَمْرِ الْأَكْثَرِ إِلَى أَنْ تُمَهِّدَ لَهَا وَتَقْدِّمَ أَوْ تُؤَخِّرَ مَا يُعْلَمُ بِهِ أَنَّكَ مُسْتَعِيرٌ وَمُشَبَّهٌ ، وَيَفْتَحُ طَرِيقَ الْمَجَازِ إِلَى الْكَلِمَةِ .

٢٢٠

٣٥٦ - أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ :

وَصَاعِقَةٌ مِنْ نَصْلِهِ يَنْكِفِي بِهَا عَلَى أَرْوُسِ الْأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبٍ (٢)

١٩٤ / عَنِ بَحْمَسِ السَّحَائِبِ ، أَنَامَلَهُ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهَذِهِ الْإِسْتِعَارَةِ دَفْعَةً ، وَلَمْ يَرْمِهَا إِلَيْكَ بَغْتَةً ، بَلْ ذَكَرَ مَا يُنْبِئُ عَنْهَا ، وَاسْتَدَلَّ بِهَا عَلَيْهَا ، فَذَكَرَ أَنَّ هُنَاكَ صَاعِقَةً ، وَقَالَ : « مِنْ نَصْلِهِ » ، فَبَيَّنَّ أَنَّ تِلْكَ الصَّاعِقَةَ مِنْ نَصْلِ سَيْفِهِ ثُمَّ قَالَ : « أَرْوُسِ الْأَقْرَانِ » ، ثُمَّ قَالَ : « خَمْسُ » ، فَذَكَرَ « الْخَمْسُ » الَّتِي هِيَ عِدْدُ أَنَامَلِ الْيَدِ ، فَبَانَ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْأُمُورِ غَرَضُهُ .

٣٥٧ - وَأَنْشَدُوا لِبَعْضِ الْعَرَبِ :

فَإِنْ تَعَاَفُوا الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَ فَإِنَّ فِي أَيْمَانِنَا نَيْرَانًا (٣)

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « يَعِيهِ » ، وَفِي « س » : « يَعِيهِ » .

(٢) هُوَ لِلْبَحْتَرِيِّ فِي دِيْوَانِهِ .

(٣) الرَّجَزُ فِي الْخِصَائِصِ ٣ : ١٧٦ ، وَمَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ ٢ : ١٣١ غَيْرُ مَنْسُوبٍ .

يريد أن في أيماننا سيوفاً تَضْرِبُكُمْ بها ، ولولا قوله أولاً : « فإن تعافوا العدل والإيمان » ، وأن في ذلك دلالة على أن جوابه أنهم يُحَارِبُونَ وَيُقَسِّرُونَ على الطاعة بالسيف ، ثم قوله : « فإن في أيماننا » ، لَمَا عَقِلَ مراده ، ولما جاز له أن يستعير النيران للسيوف ، لأنه كان لا يُعْقَلُ الذي يريد ، لأننا وإن كنا نقول : « في أيديهم سيوفٌ تلمع كأنها شُعْلُ نارٍ » (١) كما قال :

نَاهَضَتْهُمْ وَالْبَارِقَاتُ كَأَنَّهَا شُعْلٌ عَلَى أَيْدِيهِمْ تَتَلَهَّبُ (٢)

فإن هذا التشبيه لا يبلغ مبلغ ما يُعْرَفُ مَعَ الإِطْلَاقِ ، كَمَعْرِفَتِنَا إِذَا قَالَ / « رأيت أسداً » ، أنه يريد الشجاعة ، وإذا قال : « لقيت شمساً وبدراً » ، أنه يريد الحسن = ولا يقوى تلك القوة ، فاعرفه . (٣)

221

٣٥٨ - ومما طريق المحاز فيه الحُكْمُ ، قول الخنساء :

① تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ ، حَتَّى إِذَا أَدَّكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ (٤)

صرت مما طريق المحاز فيه ، هو « الحكم » ، ومثال وبيانه

وذاك أنها لم تُرِدْ بِالْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ غَيْرَ مَعْنَاهُمَا ، فَتَكُونُ قَدْ تَجَوَّزَتْ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَإِنَّمَا تَجَوَّزَتْ فِي أَنْ جَعَلْتَهَا لِكثْرَةِ مَا تُقْبَلُ وَتُدْبَرُ ، وَلِغَلْبَةِ ذَاكَ عَلَيْهَا وَاتِّصَالِهِ مِنْهَا ، (٥) وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَالٌ غَيْرَهُمَا ، كَأَنَّهَا قَدْ تَجَسَّمَتْ مِنَ الْإِقْبَالِ

(١) في المطبوعة وحدها : « شعل النيران » .

(٢) هو للبحترى في ديوانه .

(٣) السياق « فإن هذا التشبيه لا يبلغ مبلغ ما يعرف ولا يقوى تلك القوة » .

(٤) هو في ديوانها ، تقوله في بقرة وحشية فقدت ولدها ، وأدنوا إليها « بؤاً » ، فحنت ، وقله :

فَمَا عَجُوزٌ عَلَى بَوِّ تُطِيفُ بِهِ لَهَا حَنِينَانِ ، إِصْغَارٌ وَإِكْبَارٌ

(٥) في « المطبوعة » ، و « س » : « واتصاله بها » .

والإدبار . وإنما كان يكون المجازُ في نفس الكلمة ، لو أنها كانت قد استعارت « الإقبال والإدبار » لمعنى غير معناهما الذى وضعاه له في اللغة . ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادت في شيء .

...

٣٥٩ - وأعلم أن ليس بالوجه أن يُعدَّ هذا على الإطلاق معدَّ ما حُذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، مثل قوله عز وجل / : (وأسأل القرية)

١٩٥

[سورة يوسف ٨٢٠] ، ومثل قول النابغة الجعدي :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ (١)

وقول الأعرابي :

حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وَمَا هِيَ وَتَبَّ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ (٢)

وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ، (٣) ويقولون

تنبيه على فساد من جعل
هذا المجاز من باب
ما حذف منه المضاف ،
وأقيم المضاف إليه مقامه

(١) في مجموع شعره ، و « الخلالة » الصداقة ، و « أبو مرحب » ، كنية الذئب . ويقال : « أبو مَرَّحِب » للرجل الحسن الوجه ، يلقاك ببشره ، وباطنه خلاف ما ترى ، كأنه الذى يقول لك : « مرحباً » ، بلسانه ، وقلبه غير مرحب . وكان في « ج » : « من أبى مرحب » وذكر الأخرى في الهامش .
(٢) الشعر لذي الخرق الطهوي ، يخاطب الذئب ، في نوادر أبى زيد : ١١٦ ، ومجالس ثعلب : ٧٦ ، ١٨٥ ، وتفسير الطبرى ٣ : ١٠٣ ، يقولها لذئب تبعه في طريقه ، وقبل البيت :

أَلَمْ تَعْجَبْ لِذئِبٍ بَاتَ يَسْرِى لِيُوذِنَ صَاحِباً لَهُ بِاللَّحَاقِ

و « البغام » ، صوت الظبية والناقة وحينهما . و « العاق » : أنثى المعز . وفي هامش المطبوعة بخط الناسخ ما نصه :

« يخاطب ذئباً ، أى حسبت ناقتى عناقاً ، وبغامها بُغَامَ عَنَاقِ »

(٣) الضمير في « يذكرونه » لبيت الخنساء في الفقرة السالفة

إنه في تقدير : « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ، ذاك لأن المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين ، في سبيل ما يُحذف من اللفظ / ويراد في المعنى ، كمثّل أن يحذف خبرُ (٢١٩) المبتدأ والمبتدأ ، إذا دلّ الدليل عليه = إلى سائر ما إذا حُذف كان في حكم المنطوق به .

وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء ، لأننا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ، أفسدنا الشعر على أنفسنا ، ونحوجنا إلى شيء مَغسُول ، وإلى كلام عاميّ مردول ، وكان سبيلنا سبيل من يزعم مثلاً في بيت المتنبي :

بَدَتْ قَمَرًا ، وَمَالَتْ نُحُوطَ بَانٍ ، وَفَاحَتْ عُنْبَرًا ، وَرَنْتَ غَزَالًا (١)

= أنه في تقدير محذوف ، وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت : « بدت مثل قمر ، ومالت مثل نُحُوطِ بَانٍ ، وفاحت مثل عنبر ، ورنت مثل غزال » ، في أننا نخرج إلى الغثائفة ، وإلى شيء يَعزِلُ البلاغة عن سلطانها ، ويخفض من شأنها ، وَيَصُدُّ أَوْجُهَنَا عن محاسنها ، وَيَسُدُّ باب المعرفة بها وبلطائفها علينا .

= فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جرى به على ظاهره = ولم يُقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع ، وأن تُجعل الناقَةُ كأنها قد صارت بجملتها إقبالا وإدباراً ، حتى كأنها قد تجسّمت منهما ، = لكان حقه حينئذ أن يجاء فيه بلفظ « الذات » فيقال : « إنما هي ذات إقبال وإدبار » . فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك = وعلى تنزيله منزلة المنطوق به حتى يكون الحال فيه كالحال في :

(١) هو في ديوانه .

* حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا *

- ١٩٦ = حين كان المعنى / والقصدُ أن يقول : « حسبت بغام راحلتى بغام
 223 عناق » ، (١) فمما لا مساغ / له عند من كان صحيح الذوق صحيح المعرفة ،
 نَسَابَةٌ للمعاني .

...

(١) السياق : « فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك فمما لا مساغ له » .

فَصْلٌ

٣٦٢ - هذا فنٌّ من القول دقيقُ المسلك ، لطيفُ المأخذ ، وهو أنَّا نراهم كما يصنعون في نفس الصِّفة بأن يذهبوا بها مذهبَ الكِنَاية والتعريض ، كذلك يذهبون في إثبات الصِّفة هذا المذهب . وإذا فعلوا ذلك ، بدت هناك محاسنُ تَمَلُّ الطَّرْفَ ، ودقائق تُعجز الوصف ، ورأيت هنالك شعراً شاعراً ، وسحراً ساحراً ، وبلاغةً لا يكْمُل لها إلا الشاعر المفلق ، والخطيب المِصْقَعُ . وكما أنَّ الصِّفة إذا لم تأتْك مصرحاً بذكرها ، مكشوفاً عن وجهها ، ولكن مدلولاً عليها غيرها ، كان ذلك أفحَمَ لشأنها ، وألطفَ لمكانها ، كذلك إثباتك الصِّفة للشئ تُثبِتُها له ، إذا لم تُلقِه إلى السامع صريحاً ، وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرَّمز والإشارة ، كان له من الفضل والمزيَّة ، ومن الحسن والرُّونق ، ما لا يقلُّ قليله ، ولا يُجهَل موضِعُ الفضيلة / فيه .

فصل دقيق و

الكناية ، وإثبات الصفة عن طريقها ، وأمثلة ذلك

225

٣٦٣ - وتفسير هذه الجملة وشرحها : أنهم يرومون ووصف الرجل ومدحه ، وإثبات معنى من المعاني الشريفة له ، فيدعون التصريح بذلك ، ويكنون عن جعلها فيه بجعلها في شئ يشتمل عليه ويتلبس به ، ويتوصلون في الجملة (٢١٢) إلى ما أرادوا من الإثبات ، لا من الجهة الظاهرة المعروفة ، بل من طريق يخفى ، ومسلك يدق ؟ ومثاله قول زياد الأعجم :

إِنَّ السَّمَاخَةَ وَالْمُرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةِ ضُرَيْتٍ عَلَى آبنِ الْحَشْرِجِ (١)

(١) الشعر في الأغاني ١٥ : ٣٨٦ (الدار) ، وكان زياد الأعجم نزل على عبد الله بن الحشرج وهو بسابور ، فأنزله وألطفه . وفي هامش المخطوطة «ح» ما نصه : «وبعده =

/ أراد ، كما لا يخفى ، أن يُثبِت هذه المعانى والأوصاف خلافاً للممدوح
وضرَّائِب فيه ، (١) فترك أن يصرِّح فيقول : « إن السماحة والمروءة والندى
لمجموعة في ابن الحشرج ، أو مقصورةً عليه ، أو مُختَصَّةً به » ، وما شاكل ذلك
مما هو صريح في إثبات الأوصاف للمذكورين بها ، وعدل إلى ما ترى من الكناية
والتلويح ، فجعل كونها في القبة المضروبة عليه ، عبارةً عن كونها فيه ، وإشارةً
إليه ، فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج إليه من الجزالة ، وظهر فيه ما أنت ترى
من الفخامة ، ولو أنه أسقط هذه الوسطة من البين ، لما كان إلا كلاماً غفلاً ،
وحديثاً ساذجاً .

٣٦٤ - فهذه الصنعة في طريق الإثبات ، هي نظير الصنعة في المعانى ،
إذا جاءت كناية عن معانٍ أُخر ، نحو قوله :

وَمَا يَكُ فِي مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّي جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ (٢)

فكما أنه إنما كان من فاخر الشعر ، ومما يقع في الاختيار ، (٣) لأجل أنه
أراد أن يذكر نفسه بالقرى والضيافة ، فكنى عن ذلك بجبن الكلب وهزال
الفصيل ، وترك أن يصرِّح فيقول : « قد عُرفَ أن جَنَابِي مألوف / ، وكلبي

= مَلِكٌ أَغْرُ مُتَوَجِّحٌ ذُو نَائِلٍ لِلْمُعْتَفِينَ ، يَمِينُهُ لَمْ تَشْنِجِ
يَاخَيْرَ مَنْ صَعِدَ الْمَنَابِرَ بِالتُّقَى بَعْدَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُتَحَرِّجِ
لَمَّا أَتَيْتُكَ رَاجِئاً لِنَوَالِكُمْ الْفَيْتُ بَابِ نَوَالِكُمْ لَمْ يُرْتَجِ «

(١) « الضرائب » جمع « ضريبة » . وهي الخليفة والسجية والطبيعة .

(٢) غير منسوب ، في شرح الحماسة للتبريزي ٤ : ٩٣ ، والحيوان ١ : ٣٨٤ ، وهو بيت عائر ،

لا ثاني له ، وقد سلف شطره في رقم : ٣٠٦

(٣) يعنى اختيار أى تمام له في الحماسة .

مؤدَّب لا يَهْرُ في وجوه من يَعْشَانِي من الأضياف ، وأتَى أَنْحَرِ المَتَالِي من إبلى ،
وأَدَعِ فِصَالَهَا هَزْلِي « (١) = كذلك ، إِنَّمَا رَاقَكَ بَيْتُ زِيَاد ، لَأَنَّهُ كَنَى عن إثباته
السماحة والمروءة والندى كائنة في الممدوح ، بجعلها كائنة في القُبَّةِ المضروبة
عليه .

...

٣٦٥ - هذا ، وكما أن من شأن الكناية الواقعة في نفس الصِّفَّة أن تجيء
على صُورٍ مختلفةٍ ، (٢٢٣) كذلك من شأنها إذا وقعت في طريق إثبات الصِّفَّة أن
تجيء على هذا الحدِّ ، ثم يكون في ذلك ما يتناسبُ ، كما كان ذلك في الكناية عن
الصفة نفسها .

تفسير هذا : أنك تنظر إلى قول يزيد بن الحَكَم يمدح به يزيد بن
المهَلَّب ، وهو في حَبْسِ الحَجَّاج :
أَصْبَحَ فِي قَيْدِكَ السَّمَاخَةَ وَالْمَجَّ دُ وَفَضْلُ الصَّلَاحِ وَالْحَسَبِ (٢)
فتراه نظيراً لبیت / « زياد » ، وتعلم أن مكان « القيد » ها هنا هو مكان
« القُبَّة » هناك .

١٩٩

= كما أنك تنظر إلى قوله : « جبانُ الكلب » ، فتعلم أنه نظير لقوله :

* زَجَرْتُ كِلَابِي أَنْ يَهْرَّ عَقُورُهَا * (٣)

(١) « المتالي » الأمهات من السوق تتلوها أولادها وتتبعها .

(٢) هو من شعره في الأغاني ١٢ : ٢٩١ ، (الدار) .

(٣) هو شعر شبيب بن الرصاء ، في الأغاني ١٢ : ٢٧٥ ، (الدار) وتماهه :

وَمُسْتَنْبِحٌ يَدْعُو وَقَدْ حَالَ دُونَهُ مِنْ اللَّيْلِ سَجْفًا ظُلْمِيَّةً وَسُتُورَهَا
رَفَعْتُ لَهُ نَارِي ، فَلَمَّا اهْتَدَى بِهَا زَجَرْتُ كِلَابِي أَنْ يَهْرَّ عَقُورَهَا

من حيث لم يكن ذلك « الجبن » إلا لأن دام منه الزجر وأستمر ، حتى أخرج الكلب بذلك عما هو عادته من الهرير والتبجح في وجه من يدنو من دارٍ هو مُرصدٌ لأن يعسّ دونها .

= وتنظر إلى قوله : « مهزول الفصيل » ، فتعلم أنه نظير قول ابن هرمة :

* لا أمتع العوذ بالفصالي * (١)

وتنظر إلى قول نصيب :

لِعَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى قَوْمِهِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ظَاهِرَةٍ
فَبَابِكَ أَسْهَلُ أَبْوَابِهِمْ وَدَارِكَ مَأْهُولَةَ عَامِرَةٍ
وَكَلْبِكَ آتَسُّ بِالزَّائِرِينَ مِنَ الْأُمِّ بِالْإِبْنَةِ الزَّائِرَةِ (٢)

= / فتعلم أنه من قول الآخر :

يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا يُكَلِّمُهُ مِنْ حُبِّهِ وَهُوَ أَعْجَمُ (٣)

= وأن بينهما قرابة شديدة ونسباً لاصقاً ، وأن صورتَهُما في فرط التناسب

صورة بيتي « زياد » و « يزيد » .

...

٣٦٦ - ومما هو إثباتٌ للصفة على طريق الكناية والتعريض ، قولهم :

« المجد بين ثوبيه ، والكرم في بُرديه » ، وذلك أن قائل هذا يتوصل إلى إثبات المجد

(١) هو شعر إبراهيم بن هرمة ، وقد سلف برقم : ٣١١ ، وسيأتي بعد قليل برقم : ٣٦٩

(٢) هو في شعره المجموع ، والرواية الصحيحة : « أرأف بالزائرين » ، كما ستأتي برقم : ٣٦٨

(٣) هو لإبراهيم بن هرمة في شعره المجموع ، والبيان والتبيين ٣ : ٢٠٥

والكرم للممدوح ، بأن يجعلها في ثوبه الذي يلبسه ، كما توصل « زياد » إلى
 (٢٢٤) إثبات السماحة والمروة والندى لابن الحشرج ، بأن جعلها في القبة التي
 هو جالس فيها . ومن ذلك قوله :

* وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ فَكُنْ * (١)

وما جاء في معناه من قوله :

يَصِيرُ أَبَانٌ قَرِينَ السَّمَا ج وَالْمَكْرُمَاتِ مَعَا حَيْثُ صَارَا (٢)

وقول أبي نواس :

فَمَا جَاذَهُ جُودٌ وَلَا حَلَّ دُونَهُ وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ (٣)

كل ذلك توصل إلى إثبات الصفة في الممدوح بإثباتها في المكان الذي
 يكون فيه ، وإلى لزومها له بلزومها الموضوع الذي يحمله . وهكذا إن اعتبرت قول
 الشنفرى يصف امرأة بالعفة :

/ يَبِيْتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بَيْتُهَا إِذَا مَا بِيُوتُ بِالْمَلَامَةِ حُلَّتِ (٤)

= وجدته يدخل في معنى بيت « زياد » ، وذلك أنه توصل إلى نفى اللوم

(١) هو شعر زهير بن أبي سلمى ، وكان في المطبوعة والمخطوطة « تكن » بالتاء ، وهو خطأ .
 والشعر يقوله لهرم بن سنان ، وصدوره :

* هَنَّاكَ رَبُّكَ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنِ *

(٢) هو للكُميت في شعره المجموع .

(٣) هو في ديوانه .

(٤) هي من المفضلية رقم : ٢٠ ، وفي هامش المخطوطة بخط كاتبها فوق كلمة : « بمنجاة » ،
 وكأنه قول عبد القاهر ، ما نصه :

« الرواية الصحيحة : بِمَنْحَاةٍ ، بالحاء غير المعجمة »

عنها وإبعادها عنه ، بأن نفاه عن بيتها وباعد بينه وبينه ، وكان مذهبه في ذلك مذهب « زياد » في التوصل إلى جعل « السماحة والمروءة / والندی » في آبن الحشرج ، بأن جعلها في القبة المضروبة عليه . وإنما الفرق أن هذا ينفي ، وذاك يُثبت . وذلك فرق لا في موضع الجمع ، فهو لا يمنع أن يكونا من نصاب واحد .

٣٦٧ - ومما هو في حكم المناسب لبيت « زياد » وأمثاله التي ذكرت ، وإن كان قد أُخرج في صورة أغرب وأبدع ، قول حسان رضي الله عنه :

بَنَى الْمَجْدُ بَيْتًا فَاسْتَقَرَّتْ عِمَادُهُ عَلَيْنَا ، فَأَعْيَى النَّاسَ أَنْ يَتَحَوَّلَا (١)

وقول البحتري :

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ الْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ (٢)

ذاك لأن مدار الأمر على أنه جعل المجد والمدوح في مكان ، وجعله (٣٢٥) يكون حيث يكون .

٣٦٨ - وأعلم أنه ليس كل ما جاء كناية في إثبات الصفة يصلح أن يُحكّم عليه بالتناسب .

معنى هذا : أن جعلهم الجود والكرم والمجد يمرض بمرض المدوح كما قال البحتري :

ظَلَّلْنَا نَعُودَ الْجُودِ مِنْ وَعْكَكَ الَّذِي وَجَدْتِ ، وَقُلْنَا آعْتَلَّ عِضْوٌ مِنَ الْمَجْدِ (٣)

(١) في ديوانه .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه .

= وإن كان يكون القصدُ منه إثبات الجُود والمجد للممدوح ، فإنه لا يصحُّ أن يقال إنه نظيرٌ لبيت « زياد » كما قلنا ذاك في بيت أبي نواس :

* ولكن يصيرُ الجودُ حيثُ يصير *
 * وَكَلْبِكَ أَرَأْفُ بِالزَّائِرِينَ * (١)

وغيره مما ذكرنا أنه نظيرٌ له = كما أنه لا يجوز أن يُجعل قوله :

* وَكَلْبِكَ أَرَأْفُ بِالزَّائِرِينَ * (١)

مثلاً ، نظيراً لقوله :

* مَهْزُولُ الْفَصِيلِ * (٢)

وإن كان الغرضُ منهما جميعاً الوصفُ بالقرى والضيافة ، وكأنا جميعاً كنايةتين عن معنى واحد ، لأن تعاقب / الكنايات على المعنى الواحد لا يُوجب تناسبها ، لأنه في عَرُوضٍ أن تتفق الأشعار الكثيرة في كونها مدحاً بالشجاعة مثلاً أو بالجود أو ما أشبه ذلك .

229

٣٦٩ - وقد يجتمع في البيت الواحد / كنايةتان ، المغزى منهما شيء واحد ، ثم لا تكون إحداهما في حُكْمِ النظير للأخرى . مثال ذلك أنه لا يكون قوله : « جبان الكلب » نظيراً لقوله : « مهزول الفصيل » ، بل كل واحدة من هاتين الكنايتين أصلٌ بنفسه ، وجنس على حدة ، وكذلك قولُ ابن هرمة :

٢٠١

كيف تحلف الكنايات ،
 فلا تكون إحداهما
 نظيراً للأخرى

لَا أُمْتِعُ الْعُودَ بِالْفِصَالِ وَلَا أُبْتَاغُ إِلَّا قَرِيبَةَ الْأَجْلِ (٣)

= ليس إحدى كنائتيه في حكم النظير للأخرى ، وإن كان المكنى بهما عنه واحداً ، فأعرفه .

(١) انظر رقم : ٣٦٥ ، والتعليق عليه هناك .

(٢) انظر رقم : ٣٦٤

(٣) انظر ما سلف رقم : ٣١١ ، ٣٦٥

٣٧٠ - وليس لِشُعْبِ هذا الأَصْلِ وفُرُوعه وأمثَلته وصُورَه وطُرُقَه
ومَسْأَلِكِه (٣٢٦) حَدٌّ ونهاية . ومن لطيف ذلك ونادِرُه قول أبي تمام :

أَبِينَ فَمَا يُزْرَنَ سِوَى كَرِيمٍ وَحَسْبُكَ أَنْ يُزْرَنَ أَبَا سَعِيدٍ (١)
ومثله ، وإن لم يبلُغ مبلَغَه ، قول الآخر :

مَتَى تَخْلُو تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمٍ وَمَسْلَمَةٌ مِنْ عَمْرٍو مِنْ تَمِيمٍ (٢)
وكذلك قول بعض العرب :

إِذَا اللَّهُ لَمْ يَسْقِ إِلَّا الْكِرَامَ فَسَقَى وَجُوهَ بَنِي حَنْبَلٍ
وَسَقَى دِيَارَهُمْ بِأَكْرَامٍ مِنَ الْغَيْثِ فِي الزَّمَنِ الْمُمَجِّلِ (٣)

(١) في ديوانه ، وفي هامش « ج » بخط كاتبها ، وكأنه تعليق لعبد القاهر .
« أي : وحسبك في الدلالة على أنهم لا يزرن سواه ، أنهم يزرن
أبا سعيد ، والخطاب في مثل هذا لكل من سمع الشعر » .

(٢) لم أقف عليه بعد .

(٣) هذا الشعر في الأغاني ٢٢ : ٢٦٩ - ٣٧١ منسوباً لزهير بن عروة بن حُلَهمَة بن ححر بن
خزاعي ، التميمي المازني ، ولقبه « السَّكْب » وهو في الأرمنة والأمكة ٢ : ٤٦ ، ٢٤٧ ، لبعض بني مارن ،
ونسب المبرد بيتاً منه في الكامل ٢ : ٦٨ للمارني مهماً ، وذكر بعضه في اللسان (رب) ، وقال ابن
بري : « ورأيت من سبه لعروة بن جلهمة المازني » ، وذلك لأن صاحب اللسان سبه لعبد الرحمن بن
حسان ، إذ روى عن الأصمعي ، أنه قال : « أحسن بيت قالته العرب في وصف الرِّباب (السحاب)
يعني قوله :

كَأَنَّ الرَّبَابَ دُوَيْنَ السَّحَابِ نَعَامٌ تَعَلَّقَ بِالْأَرْجُلِ

ونسبه لعبد الحمى أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام (معجم الأدياء ٦ : ١٦٥) ، ورواية البيت

الثاني في الأغاني :

فَنِعَمَ بَنُو الْعَمِّ وَالْأَقْرَبُونَ لَدَى حُطْمَةِ الزَّمَنِ الْمُمَجِّلِ

وأخشى أن يكون الشيخ جمع بين بيتين في بيت .

وفنُّ منه غريب ، قول بعضهم في البرامكة :

سَأَلْتُ النَّدَى وَالْجُودَ : مَالِي أَرَأَيْكُمْ تَبَدُّثُمَا ذُلًّا بِعِزِّ مُؤَيَّدٍ
/ وَمَا بَالُ رُكْنِ الْمَجْدِ أَمْسَى مُهَدَّمًا ؟ فَقَالَا : أَصِيبْنَا بِأَبْنِ يَحْيَى مُحَمَّدٍ
فَقُلْتُ : فَهَلَّا مِتُّمَا عِنْدَ مَوْتِهِ فَقَدْ كُنْتُمَا عَبْدَيْهِ فِي كُلِّ مَشْهَدٍ ؟
فَقَالَا : أَقْمَنَا كَيْ نُعْزِي بِفَقْدِهِ مَسَافَةَ يَوْمٍ ، ثُمَّ نَتَلُوهُ فِي غَدٍ (١)

230

...

(١) في البيت الأول « عز مؤيد » ، من « أيده » إذا قواه وعززه ، وكان في المطبوعة و. . طوطتين
« مؤيد » بالباء الموحدة ، وهو عندي ليس بشيء .

فَصْلٌ

٣٧١ - وأعلم أن ممَّا أغمَضَ الطريقَ إلى معرفة ما نحن بصدده ، أنَّ
 ههنا فروقاً خفيّةً تَجْهَلُهَا العامة وكثيرٌ من الخاصّة ، ليس أنهم يجهلون في موضع
 ويعرفونها في آخر ، بل لا يدرون أنّها هي ، ولا يعلمونها في جُملةٍ ولا تفصيل .
 خير الكندي العيلسوف
 مع ثعلب وزعمه أن
 في كلام العرب حشواً

رُوي عن ابن / الأنباري أنه قال : رَكِبَ الكِنْدِيُّ المُتَفَلِّسُ إلى أبي
 العباس وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشواً ! فقال له أبو العباس : في أي
 موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : « عبد الله قائم » ، ثم يقولون
 (٢٢٧) « إنَّ عبد الله قائم » ، ثم يقولون : « إنَّ عبدَ الله لَقائم » ، فالألفاظ متكرّرة
 والمعنى واحد . فقال أبو العباس : بل المعاني مُختلفة لاختلاف الألفاظ ،
 فقولهم : « عبد الله قائم » ، إخبار عن قيامه = وقولهم : « إنَّ عبدَ الله قائم » ،
 جوابٌ عن سؤالٍ سائلٍ = وقوله : « إنَّ عبدَ الله لَقائم » ، جوابٌ عن إنكارٍ مُنكرٍ
 قيامه ، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني . قال فما أحرار المتفلسف جواباً . (١)

وإذا كان الكِنْدِيُّ يذهبُ هذا عليه حتى يركبَ فيه ركوبَ مستفهِمٍ
 أو مُعْتَرِضٍ ، فما ظنُّك بالعامة ، ومن هو في عِدَادِ العامة ، ممن لا يخطر شِبهُ هذا
 بباله ؟

...

٣٧٢ - وأعلم أن ههنا دقائق لو أنّ الكِنْدِي استقرى وتصفّح وتبع
 مواقع « إن » ، ثم ألطف النَّظْرَ وأكثر التدبُّر ، لعلم عِلْمَ ضرورة أن ليس سواءً
 دُخولها / وأن لا تدخل .
 دخول « إن »
 في الكلام ، وحصانها

(١) ضلُّ عنى موضع هذا الخبر الآن .

فأول ذلك وأعجبه ما قدمت لك ذكره في بيت بشار :

بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ (١)

= وما أنشدته معه من قول بعض العرب :

فَعْنَهَا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْحُدَاءُ (٢)

= وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة ، وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل ، أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتألف معه وتتحد به ، حتى كأن الكلامين قد أفرغوا إفرأغاً واحداً ، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر ؟

هذه هي الصورة ، حتى إذا جئت إلى « إن » فأسقطتها ، رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول ، وتجاوى معناه عن معناه ، ورأيت لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل / ، حتى تجيء « بالفاء » فتقول : « بكرًا - صاحبى قبل الهجير ، فذاك النجاح في التبكير » ، و « غنّها وهي لك الفداء ، فغنّاء الإبل الحداء » ، ثم لا ترى « الفاء » تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة ، ولا ترد عليك الذى كنت تجد « بأن » من المعنى .

٢٠٣

٣٧٣ - (٢٢٨) وهذا الضرب كثير في التنزيل جدًا ، من ذلك قوله تعالى
(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) (سورة الحج . ١٠) ، وقوله عز
آسمه (يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَيَّ

(١) مضى في رقم : ٣١٥

(٢) مضى في رقم : ٣١٦

مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ([سورة لقمان: ١٧٠] ، وقوله سبحانه (خُذْ مِنْ
 أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ)
 [سورة التوبة: ١٠٣] ، وَمِنْ أَبِيْن ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ
 مُعْرَقُونَ) [سورة هود ٢٧ / سورة المؤمنون ٢٧] ، وقد يتكرر في الآية الواحدة كقوله عز اسمه :
 (وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي / إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ
 رَحِيمٌ) [سورة يوسف ٥٣] ، وهي على الجملة من الكثرة بحيث لا يُدركها الإحصاء .

232

...

٣٧٤ - ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من
 الحُسن واللطف ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه ، بل تراه لا يصلح حيث صلح
 إلا بها ، وذلك في مثل قوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ
 الْمُحْسِنِينَ) [سورة يوسف: ٩] ، وقوله : (أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)
 [سورة التوبة: ٦٣] ، وقوله : (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ) [سورة الأنعام ٥٤] ،
 وقوله : (إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) [سورة المؤمنون ١١٧] ، ومن ذلك قوله : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى
 الْأَبْصَارُ) [سورة الملح: ٤٦] ، وأجاز أبو الحسن فيها وجهاً آخر ، (١) وهو أن يكون
 الضمير في « إنها » للأبصار ، أضمرت قبل الذكر على شريطة التفسير . والحاجة في
 هذا الوجه أيضاً إلى « إن » قائمة ، كما كانت في الوجه الأول فإنه لا يقال : « هي
 لا تعمي الأبصر » كما لا يقال : « هو من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع » .

فإن قلت : أو ليس قد جاء ضمير الأمر مبتدأ به معرئى من العوامل في
 قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » ؟

(١) « أبو الحسن » ، هو الأخفش .

٢٠٤ قيل : هو وإن جَاءَ هُهْنَا ، فإنه (٢٢٩) لا يكاد يوجد / مع الجملة من الشرط والجزاء ، بل تراه لا يَجِيءُ إِلَّا « بِإَنَّ » = على أَنَّهُمْ قَدْ أَجَازُوا فِي « قَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » ، أن لا يكون الضمير للأمر .

...

٣٧٥ - ومن لطيف ما جاء في هذا الباب وناديره ، ما تجده في آخر هذه

الآيات ، أنشدتها الجاحظ لبعض الحجازيين :

إِذَا طَمَعُ يَوْمًا عَرَانِي قَرَيْتُهُ كَتَائِبَ يَأْسٍ ، كَرَّهَا وَطِرَادَهَا
أَكْدُ ثِمَادِي ، وَالْمِيَاهُ كَثِيرَةٌ أَعَالِجُ مِنْهَا حَفْرَهَا وَآكْتِدَادَهَا
وَأَرْضِي بِهَا مِنْ بَحْرِ آخَرَ ، إِنَّهُ هُوَ الرَّئِيُّ أَنْ تَرْضَى النُّفُوسُ ثِمَادَهَا (١)

/ المقصود قوله : « إِنَّهُ هُوَ الرَّئِيُّ » ، وذلك أن الهاء في « إِنَّهُ » تحتل

233

أمرين :

أحدهما : أن تكون ضمير الأمر ، ويكون قوله : « هو » ضمير « أن
ترضى » ، وقد أضمره قبل الذكر على شريطة التفسير . الأصل : « إن الأمر ، أن
ترضى النفوس ثِمَادَهَا ، الرئى » ، ثم أضمر قبل الذكر كما أضمرت « الأبصار » في
« فإنها لا تعمى الأبصار » على مذهب أبي الحسن ، ثم أتى بالمُضْمَرِ مَصْرَحًا بِهِ
في آخر الكلام ، (٢) فعلم بذلك أن الضمير السابق له ، وأنه المراد به .

(١) هو في البيان والتبيين ٣ : ٣٣٨ ، والبيتان الأخيران في محالس ثعلب : ٦٦٤ ، واللسان
(كدد) . « عراني » ، غشيني ونزل على نزول الضيف . « كَدَّ الشَّيْءُ يَكْدُهُ » ، و « آكْتَدَهُ » ، نزع به بيده ،
يكون ذلك في السائل الحامد . و « الثماد » ، الماء القليل ، يقول : أرضى القليل ، وأقنع به . وفي هامش
« ج » بخطه ، ما نصه :

« من بَحْرِ آخَرَ ، أَيْ : بَدَلًا مِنْ بَحْرِ آخَرَ » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « ثم أتى بالمفسر » .

والثاني: أن تكون الهاء في «إنه» ضميراً «أن ترضى» قبل الذكر، ويكون «هو» فصلاً، ويكون أصل الكلام: «إن أن ترضى النفوس ثمادها هو الرى» ثم أضمر على شريطة التفسير.

وأى الأمرين كان، فإنه لابد فيه من «إن»، ولا سبيل إلى إسقاطها، لأنك إن أسقطتها أفضى ذلك بك إلى شيء شنيع، وهو أن تقول: «وأرضى بها من بحر آخر هو هو الرى أن ترضى النفوس ثمادها».

٣٧٦ - هذا، وفي «إن» هذه شيء آخر يُوجب الحاجة إليها، وهو أنها تتولى من ربط الجملة بما قبلها نحواً مما ذكرت لك في بيت بشار. (١) ألا ترى أنك (٣٠) لو أسقطت «إن» والضميرين معاً، واقتصرت على ذكر ما يبقى من الكلام، لم تقله إلا «بالفاء» كقولك: «وأرضى بها من بحر آخر، فالرى أن ترضى النفوس ثمادها».

٢٠٥ فلو أن الفيلسوف قد / كان تتبع هذه المواضع، (٢) لما ظن الذي ظن. هذا، وإذا كان خلف الأحمر = وهو القدوة، ومن يؤخذ عنه، ومن هو بحيث يقول الشعر فينحله الفحول الجاهليين = فيخفى ذلك له، ويجوز أن يشتبه ما نحن فيه عليه حتى يقع له أن يتقد على بشار، (٣) فلا غرو أن تدخل الشبهة / في ذلك على الكندي.

(١) انظر رقم: ٣٧٢

(٢) انظر الخبر في رقم: ٣٧١

(٣) انظر ما سلف رقم: ٣١٥

٣٧٧ - ومما تصنعه « إن » في الكلام ، أنك تراها تُهَيء النكرة
 وتُصْلِحها لأن يكون لها حكم المتدرج في الحديث عنها
 بعدها . ومثال ذلك قوله :

إِنَّ شِوَاءَ وَنَشْوَةَ وَخَبَبَ الْبَازِلِ الْأُمُونِ^(١)

قد ترى حُسْنَهَا وصحة المعنى معها ، ثم إنك إن جئت بها من غير
 « إن » فقلت : « شِوَاءَ وَنَشْوَةَ وَخَبَبَ الْبَازِلِ الْأُمُونِ » لم يكن كلاماً .

٣٧٨ - فإن كانت النكرة موصوفة ، وكانت لذلك تُصْلِح أن يُبتدأ بها ،
 فإنك تراها مع « إن » أحسن ، وترى المعنى حينئذ أولى بالصحة وأمكن ، أفلا
 ترى إلى قوله :

إِنَّ دَهْرًا يَلْفُ شَمْلِي بِسُعْدَى لَزْمَانَ يَهُمُّ بِالْإِحْسَانِ

ليس بخفي = وإن كان يستقيم أن تقول : « دهر يلف شملي بسعدى دهر
 صالح » =^(٢) أن ليس الحلال على سواء ، وكذلك ليس بخفي أنك لو عمّدت
 إلى قوله :

إِنَّ أَمْرًا فَادِحًا عَنْ جَوَابِي شَغَلْتُكَ^(٣)

(١) الشعر لسلمي بن ربيعة التميمي ، شرح الحماسة للتبريزي ٣ : ٨٣ ، وحينئذ

الخامس ، وهو :

مِنْ لَذَّةِ الْعَيْشِ ، وَالْفَتَى لِلدَّهْرِ ، وَالدَّهْرُ ذُو فُنُونٍ

و « البازل » من الإبل الذي تناهت قوته في السنة التاسعة ، و « الأمون » ، الناقة الموثقة الخلق .

(٢) السياق : « ليس بخفي ... أن ليس الحلال على سواء » .

(٣) الشعر لأم السُّلَيْك بن السُّلَيْكَة ، تروى ولدها . وشعرها الجيد في شرح الحماسة للتبريزي

= فأسقطت منه « إن » ، لَعِدِمْتُ منه الحُسْنُ والَطَّلَاوَةُ والتمكَّنُ الذي
أنتَ (٣٢١) واجدُه الآن ، ووجدتَ ضعفاً وفتوراً .

...

- ٣٧٩ - ومن تأثير « إن » في الجملة ، أنها تُغْنِي إذا كانت فيها عن الخبر ،
في بعض الكلام . (١) ووضع صاحب الكتاب في ذلك باباً فقال : « هذا بابُ
ما يحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرفِ الخمسة ، لإضمارك ما يكون مُسْتَقْرَأً
لها وموضِعاً لو أظهرته . وليس هذا المُضْمَر بنفس المُظْهِر ، وذلك : « إن مالا »
و « إن ولداً » ، و « إن عَدداً » ، أي : « إن لهم مالا » فالذي أضمرت هو « لهم »
= ويقول الرجل للرجل : / « هل لكم أحدٌ ؟ إن الناس ألبٌ عليكم ؟ » ،
فتقول : « إن زيدا وإن عمرا » أي : « لنا » ، وقال [الأعشى] :
/ إن مَحَلًّا وإن مُرْتَحَلًّا وإن في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهَلًّا (٢)
ويقول : « إن غيرها إبلاً وشاء » كأنه قال : « إن لنا ، أو : عندنا ،
غيرها » ، قال : وانتصب « الإبل » و « الشاء » كانتصاب « الفارس » إذا
قلت : « ما في الناس مثله فارساً » ، و قال : ومثل ذلك قوله :
* يَا لَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا رَوَّاجِعًا * (٣)
قال : فهذا كقولهم : « ألا ماءً بارداً » ، كأنه قال : « ألا ماءً لنا بارداً :
وكأنه قال : يَا لَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعًا » . (٤)

(١) في « س » : « ... أنها إذا كانت فيها حُذِفَ الخبر » ، ومثله في نسخة عند رشيد رضا .
(٢) الشعر في ديوان الأعشى ، وفي المطبوعة : « وإن في النفس إن مضوا » ، وهو خطأ ، وفي
« ج » « إن مضوا » ، والذي في نصّ سيبويه « وإن في السَّفْرِ ما مضى » .
(٣) البيت للعجاج عند ابن سلام في طبقات فحول الشعراء رقم : ١٠١ ، وهو في ملحقات
ديوانه طبع أوربة .

(٤) هذا النص كاملاً في كتاب سيبويه ١ : ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

٣٨٠ - فقد أراك في هذا كله أن الخبر محذوف ، وقد ترى حسن الكلام وصيحته مع حذفه وترك النطق به . ثم إنك إن عمدت إلى « إن » فأسقطتها ، وجدت الذي كان حسن من حذف الخبر ، لا يحسن أو لا يسوغ . فلو قلت : « مأل » ، و « عدد » و « محل » و « مرتحل » و « غيرها إبلاً وشاء » لم يكن شيئاً . وذلك أن « إن » كانت السبب في أن حسن حذف الذي حذف من الخبر ، وأنها حاضنته ، (٢٣٢) والمترجم عنه ، والمتكفل بشأنه .

٣٨١ - وأعلم أن الذي قلنا في « إن » = من أنها تدخل على الجملة ، (١) من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى « الفاء » = (٢) لا يطرد في كل شيء وكل موضع ، بل يكون في موضع دون موضع ، وفي حال دون حال ، فإنك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضي « الفاء » ، وذلك فيما لا يحصى كقوله تعالى : (إن المتقين في مقام أمين . في جنات وعيون) ، وذلك أن قبله (إن هذا ما كنتم به تمترون) سورة الدخان ٥٠ ٥٢ : ومعلوم أنك لو قلت : « إن هذا ما كنتم به تمترون ، فالمتقون في جنات وعيون » ، لم يكن كلاماً = وكذلك قوله : (إن الذين سبقوا لهم من الحسنى / أولئك عنها مبعدون) ، لأنك لو قلت : « (لهم فيها زفير وهم فيها لا يسمعون) سورة الأنساء ١١١، ١١٠ فالذين سبقوا لهم من الحسنى » ، لم تجد لإدخالك « الفاء » فيه وجهاً = وكذا قوله : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين / والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة) سورة الحج ١٧٠ ، « الذين آمنوا »

بيان في شأن « إن » ،
و « الفاء » التي يحتاج
إليها إذا أسقطت « إن »

236

٢٠٧

(١) في « ج » : « تدخل على المبتدأ » ، والسياق يابأه .

(٢) السياق : و « اعلم أن الذي قلنا في « إن » لا يطرد » ..

اسم « إن » ، وما بعده معطوف عليه ، وقوله « إن الله يفصل بينهم يوم القيامة » ، (١) جملة في موضع الخبر ، ودخول « الفاء » فيها مُحَال ، لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ = ومثله سواءً : (إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) (سورة الكهف ٢٠) .

٣٨٢ - = فَإِذْ ، إنما يكون الذي ذكرنا في الجملة من حديث اقتضاء « الفاء » ، إذا كان مَصْدَرُهَا مَصْدَرَ الْكَلَامِ يُصَحِّحُ بِهِ مَا قَبْلَهُ ، وَيَحْتَجُّ لَهُ ، وَيُبَيِّنُ وَجْهَ الْفَائِدَةِ فِيهِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ قَوْلِهِ :
* إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبَكِيرِ * (٢)

= جُلَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ لِصَاحِبِيهِ : « بَكَّرَا » ، وَأَنْ يَحْتَجَّ لِنَفْسِهِ فِي الْأَمْرِ بِالتَّبَكِيرِ ، وَيُبَيِّنُ وَجْهَ الْفَائِدَةِ فِيهِ ؟

وكذلك الحكم في الآي التي تلونها بقوله : « إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » ، (٣) بيان للمعنى في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ » ، وَلَمْ أَمُرُوا بِأَنْ يَتَّقُوا = وكذلك قوله « إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ » ، (٣) (٣٣٣) بيان للمعنى في أمر النبي ﷺ بالصلاة ، أي بالدعاء لهم . وهذا سبيلُ كُلِّ مَا أَنْتَ تَرَى فِيهِ الْجُمْلَةُ يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى « الْفَاءِ » ، فَأَعْرِفْ ذَلِكَ .

...

٣٨٣ - فأما الذي ذُكِرَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ، (٤) من جعله لها جواباً

(١) من أول قوله : « إنَّ الذي آمنوا : اسم إن » ، إلى هنا من « س » وحدها .

(٢) انظر ما سلف رقم ٣٧٢ .

(٣) انظر ما سلف رقم : ٣٧٣

(٤) انظر رقم : ٣٧١

سائل إذا كانت وحدها ، وجواب مُنكر إذا كان معها اللام ، فالذى يدل على أن لها أصلاً في الجواب ، أننا رأيناهم قد / ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم ، نحو : « وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ » ، وامتنعوا من أن يقولوا : « وَاللَّهِ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ » .

237

٣٨٤ - ثُمَّ إِنَّا إِذَا اسْتَقْرَيْنَا الْكَلَامَ وَجَدْنَا الْأَمْرَ بَيِّنًا فِي الْكَثِيرِ مِنْ مَوَاقِعِهَا ، أَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا إِلَى الْجَوَابِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا . إِنَّا مَكْنَانًا لَهُ فِي الْأَرْضِ) [سورة الكهف : ٨٣ ، ٨٤] ، وكقوله عز وجل في أول السورة : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ) ، [سورة الكهف : ١٣] ، وكقوله تعالى : (فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنَّي بِرَبِّي مِمَّا تَعْمَلُونَ) [سورة الشعراء : ٢١٦] ، وقوله تعالى (قُلْ إِنَّي نُهِيتُ أَنْ / أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) [سورة الأنعام : ٥٦ / سورة غافر : ٦٦] ، وقوله : (وَقُلْ إِنَّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ) [سورة الحجر : ٨٩] ، وأشبه ذلك مما يُعَلِّمُ بِهِ أَنَّهُ كَلَامُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنْ يَجِيبَ بِهِ الْكُفَّارَ فِي بَعْضِ مَا جَادَلُوا وَنَازَلُوا فِيهِ . وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَآتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [سورة الشعراء : ١٦] ، وذلك أَنَّهُ يُعَلِّمُ أَنَّ الْمَعْنَى : فَآتِيَاهُ ، فَإِذَا قَالَ لَكُمْ مَا شَأْنُكُمْ ؟ وَمَا جَاءَ بِكُمْ ؟ وَمَا تَقُولَانِ ؟ فَقُولَا : إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَكَذَا قَوْلُهُ : (وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنَ إِنَّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [سورة الأعراف : ١٠٤] ، هَذَا سَبِيلُهُ .

عنى « إن » في الجواب
عن سؤال سائل ، وأمثلة

٢٠٨

ومن البين في ذلك قوله تعالى في قصة السحرة : (قَالُوا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ) [سورة الأعراف : ١٢٥] ، وذلك لأنه عيان أنه جواب فرعون عن قوله : (آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ) [سورة الأعراف : ١٢٣] ، فهذا هو وجه القول في نُصْرَةِ هَذِهِ الْحِكَايَةِ .

بيان في « إن » ،
ومجبتها للتأكيد

238

٣٨٥ - ثم إنَّ الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه البناء ، هو الذي دُونَ في (٣٢٤) الكتب ، من أنها للتأكيد ، وإذا كان قد ثبت ذلك ، فإذا كان الخبر بأمرٍ ليس للمخاطبِ ظَنٌّ في خلافة البتة ، ولا يكونُ / قد عَقَدَ في نفسه أن الذي تزعم أنه كائنٌ غير كائنٍ ، وأن الذي تزعم أنه لم يكن كائنٌ = فانت لا تحتاج هناك إلى « إن » ، وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظَنٌّ في الخلاف ، وعَقَدُ قلبٍ على نفي ما تُثبِت أو إثبات ما تُنفي . ولذلك تراها تزدادُ حُسناً إذا كان الخبر بأمرٍ يَتَعَدُّ مثله في الظن ، ولشئٍ قد جرت عادةُ الناس بخلافه ، كقول أبي نُؤاس :

عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ إِنَّ غِنَى نَفْسِكَ فِي الْيَأْسِ (١)

فقد ترى حُسْنَ موقعها ، وكيف قَبول النفس لها ، وليس ذلك إلا لأنَّ الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفُسهم على اليأس ، ولا يَدْعُونَ الرَّجَاءَ وَالطَّمَع ، ولا يَعْتَرِف كلُّ أَحَدٍ ولا يُسَلِّم أن الغنى في اليأس . فلما كان كذلك ، كان الموضع موضع فقيرٍ إلى التأكيد ، فلذلك كان من حسنها ما ترى .

= ومثله سواءً / قول محمد بن وهيب :

٢٠٩

أَجَارَتْنَا إِنَّ التَّعَفُّفَ بِالْيَأْسِ وَصَبْرًا عَلَى اسْتِدْرَارِ دُنْيَا يَابَسَاسِ
حَرِيَّانٍ أَنْ لَا يَقْدِفَا بِمَذَلَّةٍ كَرِيمًا ، وَأَنْ لَا يُحْوِجَاهُ إِلَى النَّاسِ
أَجَارَتْنَا إِنَّ الْقِدَاحَ كَوَازِبٌ وَأَكْثَرُ أَسْبَابِ النَّجَاحِ مَعَ الْيَأْسِ (٢)

(١) في ديوانه ، في باب العتاب ، وروايته هناك : « إن الغنى وَيُحَكُّ في اليأس » .

(٢) هو في الأغاني ١٩ : ٧٥ ، (الهيئة) ، في خبر يدل على أن عدة أبيات القصيدة اثنان

وسبعون بيتاً ، يقولها في الحسن بن رجاء حين تولى الجبل . و « الإيساس » أن يمسح ضرع الناقة ويصوت بها ، لتسكن له وتلد ، يريد الترفق بالدنيا إذا ضننت ، حتى يأتي ما شاء الله من الرزق . وخبر

« إن » هو قوله : « حَرِيَّانٍ » في البيت الثاني . فالسياق : إن التعفف باليأس = وإن صَبْرًا على استدرار دنيا

بإيساس ... حَرِيَّانٍ .

= هو : كما لا يخفى ، كلام مع من لا يرى أن الأمر كما قال ، بل يُنكِرُه ويعتقد خلافه . ومعلوم أنه لم يَقُلْهُ إلا والمرأة تحذوه وتبعثه على التعرُّض للناس ، وعلى الطُّلب .

...

٣٨٦ - ومن لطيف مواقعها أن يُدعى على المخاطب ظنُّ لم يظنُّه ، ولكن يُراد التهكم به ، وأن يقال : « إن حالك والذي صنعت يقتضيني أن تكون قد ظننت ذلك » . ومثال ذلك قول الأول :

« إن » ، ومجيبها في التهكم ، وشرطها إذا كانت في جواب سائل

(٣٢٥) / جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضاً رُمَحَهُ ، إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحٌ (١)

يقول : إن مجيئه هكذا مُدْلاً بنفسه وبشجاعته / قد وَضَعَ رِمَحَهُ عَرَضاً ، دليل على إعجاب شديد ، وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد ، حتى كأن ليس مع أحد منا رُمَحٌ يدفعه به ، وكأننا كُلُّنا عُرْلٌ .

239

وإذا كان كذلك ، وجب إذا قيل إنها جواب سائل ، أن يُشْتَرَطَ فيه أن يكون للسائل ظنُّ في المسئول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به . فأما أن يُجْعَلَ مجرد الجواب أصلاً فيه فلا ، لأنه يؤدي إلى أن لا يستقيم لنا إذا قال الرجل : « كيف زيد ؟ » أن تقول : « صالح » ، وإذا قال : « أين هو ؟ » أن تقول : « في الدار » = وأن لا يصح حتى تقول : « إنه صالح » ، « وإِنَّه في الدار » ، وذلك ما لا يقوله أحد .

(١) الشعر لحجل بن فضلة ، أحد بني عمرو بن عبد بن قتيبة بن معن بن أعصر ، في البيان

والتبيين ٣ : ٣٤٠ ، والمؤتلف والمختلف : ٨٢

وأما جعلها = إذا جمع بينها وبين « اللام » نحو : « إنَّ عبد الله لقيام » = للكلام مع المنكر ، فجيّد ، لأنه إذا كان الكلام مع المنكر ، كانت الحاجة إلى التأكيد أشدّ . وذلك أنك أخرج ما تكون إلى الزيادة في تثبيت خبرك ، إذا كان هناك من يدفعه وينكر صحّته ، إلا أنه ينبغي أن يُعلم أنه كما يكون للإنكار قد كان من السامع ، فإنه يكون للإنكار يُعلم أو يُرى أنه يكون من السامعين .
 ٢١٠ . وجلمة الأمر أنك / لا تقول : « إنه كذلك » ، حتى تريد أن تضع كلامك وضع من يزغ فيه عن الإنكار . (١)

...

٣٨٧ - وأعلم أنها قد تدخل للدلالة على أن الظن قد كان منك أيها المتكلم في الذي كان أنه لا يكون . وذلك قولك للشئ هو بمرأى من المخاطب ومستمع : « إنه كان من الأمر ما ترى ، وكان مني إلى فلان إحسان ومعروف ، ثم إنه جعل جزائي / ما رأيت » ، فتجعلك كأنك تردّ على نفسك ظنك الذي ظننت ، وتبين الخطأ الذي توهمت . وعلى ذلك ، والله أعلم ، قوله تعالى حكاية عن أمّ مريم (٢٣٦) رضي الله عنها : (قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ) [سورة آل عمران : ٣٦] ، وكذلك قوله عز وجل حكاية عن نوح عليه السلام : (قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْمِي كَذِبُونَ) [سورة الشعراء : ١١٧] . وليس الذي يعرض بسبب هذا الحرف من الدقائق والأمور الخفية ، بالشئ يدرك بالهويتنا . ونحن نقتصر الآن على ما ذكرنا ، ونأخذ في القول عليها إذا اتصلت بها « ما » .

...

(١) « وزعه عن الأمر يزعه وزعماً » ، كفه وردّه ، ودفعه عنه .

فَصَلُّ فِي مَسَائِلِ «إِنَّمَا»

٣٨٨ - قال الشيخ أبو علي في «الشِّيرَازِيَّاتِ» : (١) « يقول ناسٌ من النحويين في نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ) [سورة الأعراف : ٣٣] ، إن المعنى : مَا حَرَّمَ رَبِّي إِلَّا الْفَوَاحِشَ . قال : وَأَصَبْتُ مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِمْ فِي هَذَا ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدُّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (٢)

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون مُوجِباً أو مَنْفِياً . فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم ، ألا ترى أنك لا تقول : « يدافع أنا » و « لا يقاتل أنا » ، وإنما تقول : « أدافع » و « أقاتل » إلا أن المعنى لما كان : « ما يُدَافِعُ إِلَّا أَنَا » ، فصلت الضمير كما تفصله مع النفي إذا ألحقت معه « إلا » ، حَمَلاً عَلَى الْمَعْنَى . وَقَالَ أَبُو إِسْحَقَ الزَّجَّاجُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ) [سورة البقرة : ١٧٣ / سورة الحل . ١١٠] ، النَّصْبُ فِي « الْمَيْتَةِ » هُوَ الْقِرَاءَةُ ، وَيَجُوزُ : « إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ » . قَالَ أَبُو إِسْحَقَ : وَالَّذِي أَخْتَارَهُ أَنْ تَكُونَ « مَا » هِيَ الَّتِي تَمْنَعُ « إِنَّ » مِنَ الْعَمَلِ ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى : « مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيْتَةَ » ، لِأَنَّ « إِنَّمَا » تَأْتِي إِثْبَاتاً لِمَا يُذَكَّرُ بَعْدَهَا ، وَنَفِيّاً لِمَا سِوَاهُ ، وَقَوْلُ / الشَّاعِرِ / .

قول الفارسي في
«إنما» في كتابه
«الشيرازيات»

٢١١

241

* وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي *

= المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي . انتهى كلام أبي علي .

...

(١) هو الشيخ أبي علي الفارسي .

(٢) هو في ديوانه ، وانظر ما سيأتي في رقم : ٤٠٤

ليس كل كلام يصلح
فيه «ما»، و«إلا»
يصلح فيه «إنما»

٣٨٩ - (٣٣٧) أعلم أنهم ، وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كتبتُه لك ، فإنهم لم يَعْنُوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه ، وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد . وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء ، وبين أن يكون الشيء الشيء على الإطلاق .

يُبيِّن لك أنهما لا يكونان سواءً ، أنه ليس كل كلام يصلح فيه « ما » و « إلا » ، يصلح فيه « إنما » . ألا ترى أنها لا تصلح في مثل قوله تعالى : (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) [سورة آل عمران ٦٢] ، ولا في نحو قولنا : « ما أحدٌ إلا وهو يقول ذلك » ، إذ لو قلت : « إنما من إله الله » و « إنما أحدٌ وهو يقول ذاك » ، قلت ما لا يكون له معنى .

فإن قلت : إن سبب ذلك أن «أحدًا» لا يقع إلا في النفي وما يجرى مجرى النفي من النهي والاستفهام ، وأن «من» المزيدة في « ما من إله إلا الله » ، كذلك لا تكون إلا في النفي .

قيل : ففي هذا كفاية ، فإنه اعتراف بأن ليسا سواءً ، لأنهما لو كانا سواءً لكان ينبغي أن يكون في «إنما» من النفي مثل ما يكون في « ما » و « إلا » = وكما وجدت «إنما» لا تصلح فيما ذكرنا ، كذلك تجد « ما » و « إلا » لا تصلح في ضرب من الكلام قد صلحت فيه «إنما» ، وذلك في مثل قولك : « إنما هو درهمٌ لا دينارٌ » ، لو قلت : « ما هو إلا درهم لا دينار » ، لم يكن شيئاً . وإذ قد بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا «إنما» في معنى « ما » و « إلا » ، لم يعنوا أن المعنى فيهما واحدٌ على الإطلاق ، وأن يُسقطوا الفرق = (١) فإني أبين لك أمرهما ، وما هو أصلٌ في كل واحدٍ / منهما ، بعون الله وتوفيقه .

(١) السياق : « وإذ قد بان بهذه الجملة فإني أبين لك » .

٣٩٠ - أعلم أن موضوع «إنما» على أن تجيء الخبر لا يجمله المخاطب ولا يدفع صحته ، أو لما ينزل هذه المنزلة . (١)

«إنما» ، تحية الخبر
لا يجمله المخاطب ،
وتفسير ذلك

تفسير ذلك أنك تقول للرجل : «إنما هو أخوك» و «إنما هو صاحبك القديم» : لا تقوله لمن يجمل ذلك ويدفع صحته ، ولكن لمن يعلمه ويقر به ، إلا أنك تريد أن تُنبهه للذي يجب عليه من حق (٣٢٨) الأخ وحرمة الصاحب ، ومثله / قوله : (٢)

٢١٢

إنما أنت والد ، والأب القا طغ أحنى من وأصيل الأولاد (٣)

= لم يُرد أن يُعلم كافوراً أنه والد ، ولا ذاك مما يحتاج كافر فيه إلى الإعلام ، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم ليبنى عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد . (٤)

= ومثل ذلك قولهم : «إنما يعجل من يخشى الفوت» ، وذلك أن من المعلوم الثابت في النفوس أن من لم يخش الفوت لم يعجل .

= ومثاله من التنزيل قوله تعالى : (إنما يستجيب الذين يسمعون) [سورة الأسماء : ٢٦١] ، وقوله عز وجل : (إنما تُنذِر من أتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب) [سورة يس : ١١] ، وقوله تعالى : (إنما أنت مُنذر من يخشاها) [سورة النازعات : ١٥٠] ، كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم . وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن

(١) انظر ما سيأتي أيضاً برقم : ٤١٨

(٢) في المطبوعة و «ج» «قول الآخر» ، كأنه سهو .

(٣) هو المتنبي ، في ديوانه .

(٤) في المطبوعة : «لينبى» .

يسمَعُ وَيُعْقِلُ ما يقال له ويُدْعَى إليه ، وَأَنَّ مَنْ لم يسمع ولم يعقل لم يَسْتَجِبْ .
وكذلك معلومٌ أن الإنذار إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثيرٌ ، إذا كان مع من يُؤمن
بالله وَيَحْشَاهُ وَيَصَدِّقُ بِالْبَعْثِ وَالسَّاعَةِ ، فَأَمَّا الكافر الجاهل ، فالإنذار وَتَرْكُ
الإنذار معه واحد . فهذا مثالٌ ما الخبيرُ فيه خبرٌ بأمر يعلمُه المخاطب ولا ينكره
بحال .

٣٩١ - وَأَمَّا مِثَالُ مَا يُنَزَّلُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ ، (١) فَكَقَوْلِهِ :

243 / إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ اللَّهِ بِهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ (٢)

ادَّعى في كونِ المدوح بهذه الصفة ، أنه أمرٌ ظاهر معلوم للجميع ،
على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدَّعوا في الأوصاف التي يذكرون بها المدوحين
أَنَّهَا (٢٣٩) ثابتة لهم ، وأنهم قد شهِروا بها ، وأنهم لم يَصِفُوا إِلَّا بِالْمَعْلُومِ الظَّاهِرِ
الذي لا يدفعه أحد ، كما قال :

وَتَعْدُلْنِي أَفْنَاءُ سَعْدٍ عَلَيْهِمْ وَمَا قُلْتُ إِلَّا بِالَّذِي عَلِمْتَ سَعْدُ (٣)

وكما قال البحتري :

لَا أَدْعِي لِأَبِي الْعَلَاءِ فَضِيلَةً حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاؤُهُ (٤)

٢١٣ ومثله قولهم : «إنما / هو أسد» ، و «إنما هو نار» ، و «إنما هو سيف»

(١) انظر أول الفقرة رقم : ٣٩٨

(٢) هو لابن قيس الرقيات في ديوانه .

(٣) هو للحطيئة في ديوانه .

(٤) هو في ديوانه .

صارم» ، إذا أدخلوا «إنما» جعلوا ذلك في حكم الظاهر المعلوم الذي لا يُنكر ولا يُدفع ولا يخفى .

...

٣٩٢ - وأما الخبرُ بالنفي والإثبات نحو : « ما هذا إلا كذا » ، و « إن هو إلا كذا » ، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشكُّ فيه . فإذا قلت : « ما هو إلا مصيب » أو : « ما هو إلا مخطيء » ، قلته لمن يدفَع أن يكون الأمر على ما قلت ، وإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت : « ما هو إلا زيد » ، لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد ، وأنه إنسان آخر ، ويجدُّ في الإنكار أن يكون « زيداً » .

وإذا كان الأمر ظاهراً كالذي مضى ، لم تقله كذلك ، فلا تقول للرجل ترققه على أخيه وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرَّحيم ومن حُسن التَّحابِّ : (١) « ما هو إلا أخوك » = وكذلك لا يصلح في « إنَّما أنت والد » : « ما أنت إلا والد » ، فأما نحو : « إنَّما مُصعَّبُ شهاب » ، فيصلح فيه أن تقول : « ما مصعب إلا شهاب » ، لأنه ليس من المعلوم / على الصَّحَّة ، وإنما ادَّعى الشاعرُ فيه أنه كذلك . وإذا كان هذا هكذا ، جاز أن تقوله بالنفي والإثبات ، إلا أنك تُخرِج المدحَ حينئذٍ عن أن يكون على حدِّ المبالغة ، من حيث لا تكون قد ادَّعيت فيه أنه معلوم ، وأنه بحيث لا ينكره منكرٌ ، ولا يخالف فيه مخالفٌ .

244

(١) في «ج» ، «حسن التحافى» بالحاء، وفي «س» : «التجافى» بالجيم وهي ليست بشيء . أما «التحافى» ، كأنه من «الحفاوة» ، يقال : «تحفَى به ، واحتفَى» ، إذا بالغ في إكرامه . وهي حسنة إن شاء الله ، وقد تركت ما في المطبوعة كما هو لظهوره ، وإن كنت أخشى أن يكون رشيد رضا قد غيرها ، وأن الأصل «التحافى» ، كما في «ج» .

٣٩٣ - ④ قوله تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا . . .)
 عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا) [سورة إبراهيم : ١٠] ، وإنما جاء ، والله أعلم ، « بِنِ » و « إِلا » دون
 « إِنَّمَا » ، فلم يقل : « إِنَّمَا أَنْتُمْ بَشَرٌ مِثْلُنَا » ، لأنهم جَعَلُوا الرِّسْلَ كَأَنْهُمْ
 بَادِعَاتِهِمُ النَّبُوَّةَ قَدْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَهُمْ عَنْ أَنْ يَكُونُوا بَشَرًا مِثْلَهُمْ ، وَادَّعَوْا أَمْرًا
 لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَنْ هُوَ بَشَرٌ . ولما كان الأمر كذلك ، أُخْرِجَ اللَّفْظُ مُخْرَجَهُ
 حَيْثُ يَرَادُ إِثْبَاتُ أَمْرٍ يَدْفَعُهُ الْمُخَاطَبُ وَيَدْعَى خِلَافَهُ ، ثُمَّ جَاءَ الْجَوَابُ مِنَ الرَّسْلِ
 الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [سورة إبراهيم
 ١١] ، كذلك « بِنِ » / و « إِلا » دون « إِنَّمَا » ، لأن من حُكِمَ مِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ
 ٢١٤ خِصْمُهُ الْخِلَافَ فِي أَمْرٍ هُوَ لَا يَخَالَفُ فِيهِ ، أَنْ يُعِيدَ كَلَامَ الْخِصْمِ عَلَى وَجْهِهِ ،
 وَيَجِيءُ بِهِ عَلَى هَيْئَتِهِ وَيَحْكِيهِ كَمَا هُوَ . فَإِذَا قُلْتَ لِلرَّجُلِ : « أَنْتَ مِنْ شَأْنِكَ كَيْتٌ
 وَكَيْتٌ » ، قَالَ : « نَعَمْ ، أَنَا مِنْ شَأْنِي كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، وَلَكِنْ لَا ضَيْرَ عَلَيَّ ،
 وَلَا يَلْزُمُنِي مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَا ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَلْزِمُ » = فَالرِّسْلُ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
 كَأَنَّهُمْ قَالُوا : « إِنْ مَا قُلْتُمْ مِنْ أَنَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ كَمَا قُلْتُمْ ، لَسْنَا نُنْكِرُ ذَلِكَ وَلَا نَجْهَلُهُ ،
 وَلَكِنْ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ مَنَّ عَلَيْنَا وَأَكْرَمَنَا بِالرِّسَالَةِ .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [سورة الكهف . ١١٠ / سورة صافات : ١٦] ،
 فَجَاءَ « بِنِ » ، لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ كَلَامٍ قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ يُبَلِّغَهُ إِيَّاهُمْ وَيَقُولَهُ
 ٢٤٥ مَعَهُمْ ، / وَلَيْسَ هُوَ جَوَابًا لِكَلَامٍ سَابِقٍ قَدْ قِيلَ فِيهِ : « إِنْ أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا » ،
 فَيَجِبُ أَنْ يُوْتَى بِهِ عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ الْكَلَامِ ، وَيُرَاعَى فِيهِ حَذْوُهُ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي
 الْآيَةِ الْأُولَى .

...

٣٩٤ - وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذي لا يُشكك

فيه قد جاء بالنفى ، فذلك لتقدير معنى صارَ به في حُكم المشكوك فيه ، فمن ذلك قوله تعالى : (وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ . إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ) [سورة فاطر . ١١٣، ١١٤] إنما جاء ، (٢٤١) والله أعلم ، بالنفى والإثبات ، لأنه لما قال تعالى : (وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ) ، وكان المعنى في ذلك أن يُقال للنبي ﷺ : « إنك لن تستطيع أن تحوّل قلوبهم عما هي عليه من الإباء ، ولا تملك أن تُوقع الإيمان في نفوسهم ، مع إصرارهم على كفرهم ، واستمرارهم على جهلهم ، وصددهم بأسماعهم عما تقوله لهم وتتلوه عليهم » = (١) كان اللائق بهذا أن يُجعل حال النبي ﷺ حال من قد ظنَّ أنه يملك ذلك ، ومن لا يعلم يقيناً أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن يُنذِرَ ويحذِرَ ، فأخرج اللفظ مُخرَجَهُ إذا كان الخطاب مع من يشكُّ ، فقيل : « إن أنت إلا نذيرٌ » . ويبين ذلك أنك تقول للرجل يطيل مُناظرةَ / الجاهل ومُقاولته : « إنك لا تستطيع أن تُسمع الميت ، وأن تُفهم الجمادَ ، وأن تحوّل الأعمى بصيراً ، وليس بيدك إلا تُبين وتحتجُّ ، ولست تملك أكثر من ذلك » = لا تقول ههنا : « فإنما الذي بيدك أن تُبين وتحتجُّ » ، ذلك لأنك لم تُقل له « إنك لا تستطيع أن تُسمع الميت » ، حتى جعلته بمثابة من يظنُّ أنه يملك وراء الاحتجاج والبيان شيئاً . وهذا واضحٌ ، فأعرفه .

٢١٥

/ ومثل هذا في أن الذي تقدّم من الكلام اقتضى أن يكون اللفظ كالذي تراه ، من كونه « بأن » و « إلا » ، قوله تعالى : (قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) [سورة الأعراف ١٨٨] .

246

...

(١) السياق : « لأنه لما قال الله تعالى كان اللائق » .

فَصْلٌ

هذا بيان آخر في « إنما »

٣٩٥ - آعلَمَ أنها تُفِيدُ في الكلام بعدها إيجابَ الفعل لشيء ، وَنَفْيَهُ عن غيره ، فإذا قلت : « إنما جَاءني زيدٌ » ، عَقِلَ منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجأى غيره . فمعنى الكلام معها شبيهة بالمعنى في قولك : « جاءني زيدٌ » (٣٩٤) لا عمرو ، إلا أن لها مزيّة ، وهي أنك تَعْقِلُ معها إيجابَ الفعل لشيءٍ وَنَفْيَهُ عن غيره دَفْعَةً واحدةً في حالٍ واحدةٍ . وليس كذلك الأمر في : « جاءني زيد لا عمرو » ، فإنك تعقلهما في حالين = ومزيّة ثانية ، وهي أنها تجعل الأمر ظاهراً في أن الجأى « زيد » ، ولا يكون هذا الظهور إذا جعلت الكلام « بلا » فقلت : « جاءني زيد لا عمرو » .

...

٣٩٦ - ثم آعلَمَ أن قولنا في « لا » العاطفة : « إنها تنفي عن الثاني ما وجب للأول » ، ليس المراد به أنها تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل ، بل أنها تنفي أن يكون الفعل الذي قلت إنه كان من الأول ، قد كان من الثاني دون الأول . ألا ترى أن ليس المعنى في قولك : « جاءني زيد لا عمرو » ، أنه لم يكن من عمرو مجيء إليك مثل ما كان من « زيد » ، حتى كأنه عكسُ قولك : « جاءني زيد وعمرو » ، بل المعنى / أن الجأى هو زيد لا عمرو ، فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا ، فيتوهم أنه كان من ذلك ..

« إنما » مفيد إيجاب الفعل لشيء ، ونفيه عن غيره

مفسر أنّ « لا »

العاطفة ، تنفي عن الثاني ما وجب للأول

والنُّكْتَةُ أنه لا شبهة / في أن ليس ههنا جائيان ، وأنه ليس إلاَّ جَاءٍ واحدٌ ، وإنما الشُّبْهَةُ في أن ذلك الجائى زيدٌ أم عمرو ، فأنت تحقِّق على المخاطب بقولك : « جاءنى زيد لا عمرو » ، أنه « زيد » وليس بعمرى .

ونكته أخرى : وهى أنك لا تقول : « جاءنى زيد لا عمرو » ، حتى يكون قد بَلَغَ المخاطَبَ أنه كان مَجِيءٌ إليك من جَاءٍ ، إلاَّ أنه ظنُّ أنه كان من « عمرو » ، فأعلمته أنه لم يكن من « عمرو » ولكن من « زيد » .

...

٣٩٧ - وإذ عرفت هذه المعانى فى الكلام « بلا » العاطفة ، فأعلم أنها بجُمْلَتِهَا قائمة لك فى الكلام « بإنما » . فإذا قلت : « إنما جاءنى زيد » ، لم يكن غَرَضُكَ أن تنفى أن يكون قد جاء مع « زيد » غيره ، ولكن أن تنفى أن يكون المَجِيءُ الذى قُلْتَ إنه كان منه ، كان من « عمرو » . وكذلك تكون الشُّبْهَةُ مرتفعةً فى أن ليس (٢٤٣) ههنا جائيان ، وأن ليس إلاَّ جَاءٍ واحدٌ ، وإنما تكون الشُّبْهَةُ فى أن ذلك الجائى « زيد » أم « عمرو » . فإذا قلت : « إنما جاءنى زيد » ، حققت الأمر فى أنه « زيد » . وكذلك لا تقول : « إنما جاءنى زيد » ، حتى يكون قد بلغ المخاطب أن قد جاءك جَاءٍ ، ولكنه ظن أنه « عمرو » مثلاً ، فأعلمته أنه « زيد » .

معان « لا » العاطفة ،
قائمة فى الكلام « بإنما »

فإن قلت : فإنه قد يصحُّ أن تقول : « إنما جاءنى من بين القوم زيدٌ وحده ، وإنما أتانى من جملةهم عمرو فقط » ، فإن ذلك شىء كالتكليف ، والكلام هو الأول ، ثم الاعتبار به إذا أُطْلِقَ فلم يقيد « بوحده » وما فى معناه . ومعلوم أنك إذا قلت : « إنما جاءنى زيد » ، ولم تزد على ذلك ، أنه لا يسبق إلى القلب من المعنى إلا ما قدّمنا شرحه ، من أنك أردت النص على « زيد » أنه الجائى ، وأن

تُبْطِلُ / ظَنَّ المخاطب أن المجيء لم يكن منه ، ولكن كان من « عمرو » حَسَبَ ما يكون إذا قلت : « جاءني زيد لا عمرو » ، فأعرفه .

...

بيان وأمثلة فيما فيه
« ما » و « إلا »

٣٩٨ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فإننا نذكر جُمْلَةً من القول في « ما » و « إلا » وما يكون مِنْ حُكْمِهِمَا .

٢١٧ أعلم أنك إذا قلت : « ما جاءني إلا زيد » / : أحتمل أمرين :

أحدهما : أن تُريد اختصاص « زيد » بالمجيء وأن تُنْفِيه عن عَدَاهُ ، وأن يكون كلاماً تقوله ، لا لِأَنَّ بالمخاطب حاجة إلى أن يعلم أن « زيدا » قد جاءك ، ولكن لِأَنَّ به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك غيره .

والثاني : أن تُريد الذي ذكرناه في « إنما » ، ويكون كلاماً تقوله لِتُعْلِمَ أن الجائي « زيد » لا غيره . فمن ذلك قولك للرجل يدعى أنك قلت قولاً ثم قلت خِلَافَهُ : « ما قلتُ اليوم إلا ما قلتُهُ أمس بعينه » = ويقول : « لم ترَ زيدا ، وإنما رأيت فلاناً » ، فتقول : « بل لم أرَ إلا زيدا » . وعلى ذلك قوله تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) [سورة المائدة : ١١٧] ، لأنه ليس المعنى : إنني لم أزد على ما أمرتني به شيئاً ، ولكن المعنى : (٢٤٤) إنني لم أدع ما أمرتني به أن أقوله لهم وقُلْتُ خِلَافَهُ .

ومِثَالُ ما جاء في الشعر من ذلك قوله :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا (١)

(١) هو لعمر بن معد يكرب ، في ديوانه ، وفي سيبويه ١ : ٣٧٩ ، وفي فرحة الأديب : ١٣٥ ، وقال الغندجاني : قال ابن السيرافي : « قَطَّرَ الفارس » ألقاه على أحد قَطْرِيهِ ، وهما جانباه « ثم =

المعنى : أنا الذى قَطَّرَ الفارس ، وليس المعنى على أنه يريد أن يزعم أنه انفراد بأن قَطَّرَهُ ، وأنه لم يَشْرِكْه فيه غيره .

...

٣٩٩ - وههنا كلام ينبغى أن تَعَلَّمَهُ ، إلا أنى أكتب لك من قبله مسألة ، لأن فيها عوناً عليه . قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [سورة فاطر ٢٨] ، فى تقديم اسم الله عز وجل معنىً خلاف ما يكون لو أُخِّرَ . وإنما يَبِينُ لك ذلك إذا اعتبرت الحُكْمَ فى « ما » و « إلا » ، وحصلت / الفرق بين أن تقول : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » ، وبين قولك : « ما ضرب عمرو إلا زيداً » .

بيان فى قوله : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » ، وتقدم اسمه سبحانه

249

والفرق بينهما أنك إذا قلت : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » ، فقدّمت المنصوب ، كان الغرض بيان الضارب مَنْ هُوَ ، والإخبار بأنه عمرو خاصة دون غيره = وإذا قلت : « ما ضرب عمرو إلا زيداً » ، فقدّمت المرفوع ، كان الغرض بيان المضروب مَنْ هُوَ ، والإخبار بأنه « زيد » خاصة دون غيره .

٤٠٠ - وإذا قد عرفت ذلك فاعتبر به الآية ، وإذا اعتبرت بها علمت أن تقديم اسم الله تعالى إنما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشون / مَنْ هُم ، ويُخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم . ولو أُخِّرَ ذكر اسم الله وقدم

٢١٨

= قال : « قل غنأ على المستفيد هذا القدر ، وذلك أنه لا يكاد يعرف حقيقة معناه إلا بمعرفة القصة المتعلق بها ، وذلك أن عمرو بن معد يكرب حمل يوم القادسية على مرزبان ، وهو يرى أنه رستم ، فقتله ، فقال فى ذلك :

أَلِمْتُ بِسَلْمَى قَبْلَ أَنْ تَطْعَنَّا إِنَّ لِّلَّيْلِ عِنْدَنَا دَيْدَنَا
قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا
شَكَّكْتُ بِالرُّمْحِ حِيَازِيْمَهُ وَالخَيْلُ تَعْدُو زِيْمًا بَيْنَنَا

« العلماء » فقيل : « إِنَّمَا يَخْشَى الْعُلَمَاءُ اللَّهَ » ، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن ، ولصار الغرض بيان المخشى مَنْ هُوَ ، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره ، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورةً على العلماء ، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية ، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يَخْشُونَ اللَّهَ ﴿٢٤٥﴾ تعالى أيضاً ، إلا أنهم مع خَشِيَّتِهِمْ اللَّهَ تعالى يَخْشُونَ معه غيره ، والعلماء لا يَخْشُونَ غيرَ اللَّهِ تعالى .

وهذا المعنى وإن كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية كقوله تعالى : (وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ) [سورة الأحزاب : ٣٦٠] ، فليس هو الغرض في الآية ، ولا اللَّفْظُ بمحتمل له البتة . وَمَنْ أَجَازَ حَمَلَهَا عَلَيْهِ ، كان قد أبطل فائدة التقديم ، وسوى بين قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) ، وبين أن يقال : « إِنَّمَا يَخْشَى الْعُلَمَاءُ اللَّهَ » ، وإذا سوى بينهما ، لزمه أن يسوى بين قولنا : « ما ضَرَبَ / زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا » وبين : « ما ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدًا » ، وذلك ما لا شُبْهَةَ فِيهِ .

250

آمتناعه .

...

« ما » و « إلا » ، وتقديم
المفعول لـ الحملة وأحوي ،
وأن الاختصاص مع « إلا » ،
يقع على الذي تؤخره

٤٠١ - فهذه هي المسئلة ، وإذا قد عرفت فالأمر فيها بيّن : أن الكلام « بما » و « إلا » قد يكون في معنى الكلام « وإنما » ، ألا ترى إلى وضوح الصورة في قولك : « ما ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا » و « ما ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدًا » ، أنه في الأول لبيان مَنْ الضارب ، وفي الثاني لبيان من المضروب ، وإن كان تكلفاً أن تحمله على نفى الشركة ، فتريد « بما ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا » أنه لم يضربه اثنان ، و « بما ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدًا » ، أنه لم يضرب اثنين .

٤٠٢ - ثم أعلم أن السبب في أن لم يكن تقديم المفعول في هذا

كتأخيره ، ولم يكن « ما ضرب زيداً إلا عمرو » و « ما ضرب عمرو إلا زيداً » ،
سواءً في المعنى = أن الاختصاص يقع في واحد من الفاعل والمفعول ، ولا يقع
فيهما جميعاً . ثم إنه يقع في الذي يكون بعد « إلا » منهما دون الذي قبلها ،
لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة من قبل أن يجيء الحرف . / وإذا
كان الأمر كذلك ، وجب أن يفترق الحال بين أن تُقدّم المفعول على « إلا »
فتقول : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » ، وبين أن تقدم الفاعل فتقول : « ما ضرب
عمرو إلا زيداً » ، لأننا إن (٣٤٦) زعمنا أن الحال لا يفترق ، جعلنا المتقدم
كالمؤخر في جواز حدوثه فيه . وذلك يقتضى الحال الذي هو أن يحدث معنى
« إلا » في الاسم من قبل أن تجيء بها ، فأعرفه .

٢١٩

٤٠٣ - وإذا قد عرفت أن الاختصاص مع « إلا » يقع في الذي تؤخره
من الفاعل والمفعول ، فكذلك يقع مع « إنما » في المؤخر منهما دون المقدم . فإذا
قلت : « إنما ضرب زيداً عمرو » ، كان الاختصاص في الضارب ، وإذا قلت :
« إنما / ضرب عمرو زيداً » ، كان الاختصاص في المضروب ، وكلا لا يجوز أن
يستوى الحال بين التقديم والتأخير مع « إلا » ، كذلك لا يجوز مع « إنما » .

251

٤٠٤ - وإذا استثبتت هذه الجملة ، (١) عرفت منها أن الذي صنعته

المراد إلى القول في
« إنما » ، وما يقع
فيه الاختصاص بعدها

الفرزدق في قوله :

* وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي * (٢)

(١) في « س » : « وإذا استثبتت هذه الجملة » .

(٢) انظر رقم : ٣٨٨ ، ثم في هذا الموضع من « ج » حاشية بخط الكاتب هذا نصها :

« قوله : « إنما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي » ، إنما امتنع فيه إذا قال :
« إنما أَدافع عن أحسابهم » ، أن يكون المعنى مثله الآن ، من أجل أن =

= شيء لو لم يصنعه لم يصح له المعنى . ذاك لأنَّ غرضه أن يَخُصَّ

= الاختصاصَ إنما انصرف في قوله : « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » إليه دون الأحساب ، من حيثُ أن المقصودَ بالاختصاص يكون لهذا الثاني دون الأول ، كما قد بينا من أنك إذا قلت : « إنما ضربَ زيداً عمرو » ، كان المعنى على اختصاص الفاعل ، وإذا قلت : « إنما ضربَ عمرو زيداً » ، كان الاختصاص في المفعول = فإنما كان الاختصاص في بيت الفرزدق لقوله « أنا » بأن قدّم « الأحساب » عليه . وهو إذا قال : « أدافع » ، استكنَّ ضميره في الفعل فلم يُتصوّر تقديم « الأحساب » عليه ، ولم يقع « الأحساب » إلا مؤخراً عن ضمير الفرزدق ، وإذا تأخر انصرف الاختصاص إليه لا محالة .

فإن قلت : إنه يمكنه أن يقول : « فإنما أدافع عن أحسابهم أنا » ، فتقدّم « الأحساب » على « أنا » .

قيل : إنه إذا قال : « أدافع » كان الفاعلُ الضميرُ المُستكنُّ في الفعل ، وكان « أنا » الظاهرُ تأكيداً له ، والحكمُ يتعلّق بالمؤكد دون التأكيد . لأن التأكيد كالتكرير ، فهو يجيء من بعد نُفوذ الحكم ، فلا يكون تقديم الجار مع المجرور الذي هو قوله : « عن أحسابهم » على الضمير الذي هو تأكيداً ، تقديماً على الفاعل .

وجُملةُ الأمر أن تقديم المفعول على الفاعل إنما يكون إذا ذكرت المفعول قبل أن تذكر الفاعل ، ولا سبيل لك إذا قلت : « إنما أدافع عن أحسابهم » إلى أن تذكر المفعول قبل ذكر الفاعل ، لأن ذكرَ الفاعل ههنا هو ذكرُ الفعل ، من حيث أنه [استكنَّ] مُستكنُّ في الفعل ، فكيف يُتصوّر تقديمُ شيء عليه .

ثم قال كاتب النسخة فوق لفظ « حاشية » ، ما يأتي :

المدافع لا المدافع عنه . ولو قال : « إنما أدافع عن أحسابهم » ، لصار المعنى أنه يخص المدافع عنه ، ^(١) وأنه يزعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، كما يكون إذا قال : « وما أدافع إلا عن أحسابهم » ، وليس ذلك معناه ، إنما معناه أن يزعم أن المدافع هو لا غيره ، فأعرف ذلك ، فإن الغلط كما أظن يدخل على كثير ممن سمعهم يقولون : « إنه فصل الضمير للحمل على المعنى » ، فيرى أنه لو لم يفصله ، لكان يكون معناه مثله الآن . هذا ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة ، فيجعل مثلاً نظير قول الآخر :

* كَأَنَّا يَوْمَ قُرَيْشٍ إِنَّمَا تَقْتُلُ إِيَّانَا * ^(٢)

= لأنه ليس به ضرورة إلى ذلك ، من حيث أن « أدافع » و « يدافع » واحد في الوزن ، فأعرف هذا أيضاً .

...

= « هذه الحاشية مؤخره في أماليه المدوّنة » .

يقول أبو فهر : هذا نص يقطع ، كما قطعت آنفاً قبل أن أصل إلى هذا الموضع ، بأن جميع الحواشي التي كتبها كاتب النسخة ، هي من كلام عبد القاهر : والحمد لله أولاً وآخراً . هذا ، وقد أثبتت هذه الحاشية هنا ، كما في المخطوطة ، لأن فيها بعض التوضيح لما قاله هنا ، ولأنى أظن أن الشيخ عبد القاهر هو الذي كتبها على نسخته في هذا الموضع = فوضعها الكاتب في موضعها من الحاشية مع أنها ستأتي في متن الكتاب بنصها في رقم : ٤٠٥ ، مع قليل من الاختلاف . ثم انظر التعليق على رقم : ٤٠٥ هناك ، ثم ما سيأتي رقم : ٤٥٦ .

(١) من أول قوله : « ولو قال : إنما أدافع » إلى هذا الموضع ساقط من المطبوعة ، ومن « ج » ، وبسقوطه فسد الكلام .

(٢) هو من شواهد سيبويه ١ : ٢٧١ ، ٣٨٣ ، وهو في منسوب في (١ : ٣٨٣) لبعض اللصوص ، وكذلك في ابن يعيش ٣ : ١٠١ ، وهو منسوب في الخصائص ٢ : ١٩٤ لأنى بجيلة (٩) ، وأما في أمالي ابن الشجري ١ : ٣٩ ، وتهذيب الألفاظ : ٢٠١ ، والخزانة ٢ : ٤٠٦ ، فهو منسوب لدى الإصبع العدواني ، وهي خمسة أبيات :

٤٠٥ - (٢٤٧) وجملَةُ الأمرُ أنَّ الواجبَ أن يكونَ اللَّفْظُ على وجهٍ يجعل الاختصاصَ فيه للفرزدق . وذلك لا يكون إلا بأن يقدم « الأحساب » على ضميره ، وهو لو قال : « وإنما أدافع عن أحسابهم » ، استكن ضميره / في الفعل ، فلم يُتصوَّر تقديمُ « الأحساب » عليه ، ولم يقع « الأحساب » إلا مؤخراً عن ضميرِ الفرزدق ، وإذا تأخرت انصرف الاختصاصُ إليها لا محالة .

فإن قلت : إنه كان يُمكنه أن يقول : (١) : « وإنما أدافع عن أحسابهم أنا » ، فيقدم « الأحساب » على « أنا » .

قيل : إنه إذا قال : « أدافع » كان الفاعل الضمير المستكن في الفعل ، وكان « أنا » الظاهر تأكيداً له ، أعني للمستكن ، والحكم يتعلق بالموكِّد دون التأكيد ، لأن التأكيد كالتكرير ، فهو يجيء من بعد نَفوذ الحكم ، ولا يكون تقديم الجارِّ مع المجرور ، الذي هو قوله « عن أحسابهم » على الضمير الذي هو تأكيد ، تقديماً له على الفاعل ، لأن تقديم المفعول على الفاعل إنما يكون إذا ذكرت المفعول قبل أن تذكر الفاعل ، ولا يكون لك إذا قلت : « وإنما أدافع عن أحسابهم » ، سبيلٌ إلى أن تذكر المفعول قبل أن تذكر الفاعل ، لأن ذكْرَ الفاعلِ

لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعاً فَأَوْفَى الْجَمْعُ مَا كَانَا
كَأَنَا يَوْمَ قُرَى إِذْ مَا نَقُتِلُ إِيَّانَا
قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فَتَى أَيْضَ حُسَّانَا
يُرَى يَرْفُلُ فِي بُرْدَيْهِ مِنْ مَنْ أَبْرَادِ نَجْرَانَا
إِذَا يَسْرَحُ ضَانَامِ عَةً أَتْبَعَهَا ضَانَا

(١) في المطبوعة : « كان عليه » ، خطأ بلا ريب .

ههنا هو ذِكرُ الفعل ، من حيث أن الفاعل مستكن في الفعل ، فكيف يُتصوّر
تقديم شيء عليه ، فأعرفه . (١)

...

٤٠٦ - وأعلم أنك إن عمّدت إلى الفاعل والمفعول فأخترتهما جميعاً إلى
ما بعد « إلا » ، فإن الاختصاص يقع حينئذ في الذي يلي « إلا » منهما . فإذا
قلت : « ما ضرب إلا عمرو زيدا » ، كان الاختصاص في الفاعل ، وكان المعنى
أنك قلت : « إن الضارب عمرو لا غيره » = وإن قلت : « ما ضرب إلا زيدا
عمرو » ، كان الاختصاص في المفعول ، وكان المعنى أنك قلت : « إن المضروب
/ زيد لا من سواه » . (٢)

الاختصاص يقع في الذي بعد
« إلا » من فاعل أو مفعول ،
أو جار ومجرور يكون
بدل أحد المفعولين

252

وحكم المفعولين حكم الفاعل والمفعول فيما ذكرت لك . تقول : « لم
يكس إلا زيدا جبّة » ، (٢٤٨) فيكون المعنى أنه خص « زيدا » من بين الناس
بكسوة الجبة = فإن قلت : « لم يكس إلا جبّة زيدا » ، كان المعنى : أنه خصّ
الجبة من أصناف الكسوة .

= وكذلك الحكم حيث يكون بدل أحد المفعولين جار ومجرور ، كقول
السيد الحميري :

لَوْ خَيْرُ الْمَنْبَرِ فُرْسَانُهُ مَا آخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارْسَاً (٣)

(١) هذه الفقرة : ٤٠٥ بتامها غير موجودة في « س » ، والكلام فيها متصل ، من آخر الفقرة :

٤٠٤ ، بأول الفقرة : ٤٠٦ ، وهذا يوضح بعض ما قلته في التعليق الطويل في رقم : ٤٠٤

(٢) انظر ما سيأتي في رقم : ٤١٦ ، ٤١٧

(٣) هو في شعره المجموع ، والأغاني ٧ : ٢٤٠ ، (الدار) قالها لأبي العباس السفاح ، لما استقر له

الأمر ، وقام إليه السيد الحميري حين نزل عن المنبر ، فأنشده أبياتاً منها هذا .

الاختصاص في « منكم » دون « فارساً » ولو قلت : « ما اختار إلا فارساً منكم » ، صار الاختصاص في « فارساً » . (١)

...

حكم المتبداً والحبر إذا
جاء بعد « إنما »

٤٠٧ - وأعلم أن الأمر في المبتدأ والخبر ، إن كانا بعد « إنما » على العبرة التي ذكرت لك في الفاعل والمفعول ، إذا أنت قدّمت أحدهما على الآخر . معنى ذلك : أنك إن تركت الخبر في موضعه فلم تُقدّمه على المبتدأ ، كان الاختصاص فيه = وإن قدّمته على المبتدأ ، صار الاختصاص / الذي كان فيه في المبتدأ .

٢٢١

تفسير هذا ، أنك تقول : « إنما هذا لك » ، فيكون الاختصاص في « لك » بدلالة أنك تقول : « إنما هذا لك لا لغيرك » = وتقول : « إنما لك هذا » ، فيكون الاختصاص في « هذا » ، بدلالة أنك تقول : « إنما لك هذا لا ذاك » ، والاختصاص يكون أبداً في الذي إذا جئت « بلا » العاطفة كان العطف عليه .

وإن أردت أن يزداد ذلك عندك وضوحاً ، فانظر إلى قوله تعالى : (فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ) [سورة الرعد : ١٠] ، وقوله عزّ وعلاً : (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ) [سورة التوبة : ٩٣] ، فإنك ترى الأمر ظاهراً أن الاختصاص في الآية الأولى في المبتدأ الذي / هو « البلاغ » و « الحساب » ، دون الخبر الذي هو « عليك » و « علينا » = وأنه في الآية الثانية في الخبر الذي هو « على الذين » ، دون المبتدأ الذي هو « السبيل » .

253

...

(١) من أول قوله هنا : « في فارساً » إلى آخر قوله بعد قليل : « وإن قدمته على المبتدأ صار الاختصاص » ، سقط من كاتب « ج » سهواً .

٤٠٨ - وأعلم أنه إذا كان الكلام « بما » و « إلا » كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر إن لم تقدمه ، وفي المبتدأ إن قدمت الخبر = أوضح وأبين ، (١) تقول : (٢٤٩) « ما زيد إلا قائم » ، فيكون المعنى أنك اختصت « القيام » من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها بجعله صفة له . وتقول : « ما قائم إلا زيد » ، فيكون المعنى أنك اختصت زيدا بكونه موصوفاً بالقيام . فقد قصرت في الأول الصفة على الموصوف ، وفي الثاني الموصوف على الصفة .

عود إلى الاختصاص إذا كان « بما » و « إلا »

٤٠٩ - وأعلم أن قولنا في الخبر إذا أُخِر نحو : « ما زيد إلا قائم » ، أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها ، ونفيت ما عدا القيام عنه ، وإنما نعتي أنك نفيت عنه الأوصاف التي تُنافي القيام ، نحو أن يكون « جالسا » أو « مضطجعا » أو « متكئا » ، أو ما شاكل ذلك = ولم تُرد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل ، إذ لسنا نفي عنه بقولنا : « ما هو إلا قائم » أن يكون « أسود » أو « أبيض » أو « طويلاً » أو « قصيراً » أو « عالماً » أو « جاهلاً » ، كما أننا إذا قلنا : « ما قائم إلا زيد » ، لم نُرد أنه ليس في الدنيا قائم سواه ، وإنما نعتي ما قائم حيث نحن ، وبِحضرتنا ، وما أشبه ذلك .

٢٢٢

٤١٠ - وأعلم أن الأمر بين في قولنا : « ما زيد إلا قائم » ، أن ليس المعنى على نفي الشركة ، ولكن على نفي أن لا يكون المذكور ، ويكون بدله شيء آخر . ألا ترى أن ليس المعنى أنه ليس له مع « القيام » صفة أخرى ، بل المعنى أن ليس له بدل القيام / صفة ليست بالقيام ، وأن ليس القيام ، منفيًا عنه ، وكائناً مكانه فيه « القعود » أو « الاضطجاع » أو نحوهما .

254

(١) السياق : « كان الذي ذكرته أوضح وأبين » .

فإن قلت : فَصُورَةُ المعنى إِذْنُ صُورَتُهُ إِذَا وَضَعْتَ الكَلَامَ « إِنَّمَا »
 فقلت : « إِنَّمَا هُوَ قَائِمٌ » ، ونحن نرى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ تَعَطَّفَ « بِلَا » فتقول :
 « إِنَّمَا هُوَ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ » ، ولا نرى ذلك جائزاً مع « ما » و « إلا » ، إِذْ لَيْسَ مِنْ
 كَلَامِ النَّاسِ أَنْ يَقُولُوا : (١) : « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ » .

= (٢) فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ مِنْ حَيْثُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « مَا زَيْدٌ (٢٥٠) إِلَّا
 قَائِمٌ » ، فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ كُلَّ صِفَةٍ تَنَافَى « الْقِيَامَ » ، وَصَرْتَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : « لَيْسَ
 هُوَ بِقَاعِدٍ وَلَا مُضْطَبَّحٍ وَلَا مُتَكَبِّرٍ » ، وَهَكَذَا حَتَّى لَا تَدْعَ صِفَةً يَخْرُجُ بِهَا مِنْ
 « الْقِيَامِ » . فَإِذَا قُلْتَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ « لَا قَاعِدٌ » ، كُنْتَ قَدْ نَفَيْتَ « بِلَا »
 العاطفة شيئاً قد بدأت فنفيته ، وهى موضوعة لأن تنفى بها ما بدأت فأوجبته ،
 لا لأن تُفِيدَ بِهَا النَّفْيَ فِي شَيْءٍ قَدْ نَفَيْتَهُ . وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ : « مَا جَاءَنِي
 أَحَدٌ لَا زَيْدٌ » ، عَلَى أَنْ تَعْمِدَ إِلَى بَعْضِ مَا دَخَلَ فِي النَّفْيِ بِعَمُومِ « أَحَدٍ » فَتَنْفِيهِ
 عَلَى الْخُصُوصِ ، بَلْ كَانَ الْوَاجِبُ إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : « مَا جَاءَنِي أَحَدٌ
 وَلَا زَيْدٌ » ، فَتَجِيءَ « بِالْوَاوِ » مِنْ قَبْلِ « لَا » ، حَتَّى تَخْرُجَ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ تَكُونَ
 عَاطِفَةً ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ .

...

٤١١ - وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ فَسَادَ أَنْ تَقُولَ : « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ » ،

فإنك تعرف بذلك امتناع / أن تقول : « ما جاءني إلا زيد لا عمرو »
 و « ما ضربت إلا زيدا لا عمرا » ، وما شاكل ذلك . وذلك أنك إذا قلت :
 « ما جاءني إلا زيد » ، فقد نفيت أن يكون قد جاءك أحد غيره ، فإذا قلت :

(١) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « في الكلام » .

(٢) « فإن ذلك » هو جواب من قال : « فصورة المعنى، إذن... » .

« لا عمرو » ، كنت قد طلبت أن تنفى « بلا » العاطفة شيئاً قد تقدمت
فنفيتها ، وذلك ، كما عرفتُك ، خروجُ بها / عن المعنى الذى وُضِعَتْ له إلى
خلافه .

٤١٢ - فإن قيل : فإنك إذا قلت : « إنما جاءنى زيد » ، فقد نفيت فيه
أيضاً أن يكون المجيءُ قد كان من غيره ، فكان ينبغى أن لا يجوز فيه أيضاً أن
تعطف بلا فتقول : « إنما جاءنى زيد لا عمرو » .

بإحدى آحرى معى
« إنما » و « الجملة » ، لى
« ما » و « إلا » ، وأن
حكم « غير » حكم « إلا » ،

قيل : إن الذى قلته من أنك إذا قلت : « إنما جاءنى زيد » فقد نفيت
فيه أيضاً المجيء عن غيره = غير مُسَلَّم لك على حقيقته . وذلك أنه ليس معك
إلا قولك : « جاءنى زيد » ، وهو كلام كما تراه مُثَبَّت ليس فيه نفى البتة ، كما كان
فى قولك : « ما جاءنى إلا زيد » ، وإنما فيه أنك وضعت يدك على « زيد »
فجعلته « الجائى » ، وذلك وإن أوجب انتفاء المجيء عن غيره ، فليس يُوجبه من
أجل أن كان ذلك إعمال نفى فى شىء ، وإنما (٣٥١) أوجبه من حيث كان
« المجيء » الذى أخبرت به مجيئاً مخصوصاً ، إذا كان لزيد لم يكن لغيره . والذى
أبيناه أن تنفى « بلا » العاطفة الفعل عن شىء وقد نفيت عنه لفظاً .

٤١٣ - ونظيرُ هذا أنا نعقل من قولنا : « زيد هو الجائى » ، أن هذا
المجيء لم يكن من غيره ، ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه « بلا » العاطفة
فتقول : « زيد هو الجائى لا عمرو » ، لأننا لم نعقل ما عقَلناه من انتفاء المجيء عن
غيره ، بنفى أوقعناه على شىء ، ولكن بأنه لما كان المَجِيءُ المقصودُ مجيئاً
واحداً ، كان النصُّ على « زيد » بأنه فاعله وإثباته له ، نفياً له عن غيره ، ولكن
من طريق المعقول ، لا من طريق أن كان فى الكلام نفى ، كما كان ثم ، فاعرفه .

٤١٤ - فإن قيل : فإنك إذا قلت : « ما جاءني إلا زيد » ، ولم يكن
 256 غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء معه واحد آخر ، كان المجيء / أيضاً مجيئاً
 واحداً .

٢٢٤ قيل : إنه وإن كان واحداً ، فإنك إنما تثبت أن « زيدا » الفاعل له ، بأن
 / نفيت المجيء عن كل من سوى زيد ، (١) كما تصنع إذا أردت أن تنفي أن
 يكون قد جاء معه جاء آخر . وإذا كان كذلك ، كان ما قلناه من أنك إن جئت
 « بلا » العاطفة فقلت : « ما جاءني إلا زيد لا عمرو » ، كنت قد نفيت الفعل
 عن شيء قد نفيته عنه مرةً صحيحاً ثابتاً ، كما قلناه ، فأعرفه .

...

٤١٥ - وأعلم أن حكم « غير » في جميع ما ذكرنا ، حكم « إلا » . فإذا
 قلت : « ما جاءني غير زيد » ، أحتمل أن تريد نفي أن يكون قد جاء معه إنسان
 آخر ، وأن تريد نفي أن لا يكون قد جاء ، وجاء مكانه واحد آخر (٢) =
 ولا يصح أن تقول : « ما جاءني غير زيد لا عمرو » ، كما لم يجز : « ما جاءني
 إلا زيد لا عمرو » .

...

(١) في المطبوعة : « فإنك إنما بينت » .

(٢) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « ففي أن يكون قد جاء مكانه واحد آخر » .

٢٥٢) فَصْلٌ

في نُكْتَةٍ تُتَّصَلُ بِالْكَلَامِ الَّذِي تَضَعُهُ « بما » و « إلا »

٤١٦ - أعلم أن الذي ذكرناه من أنك تقول: « ما ضرب إلا عمرو زيداً »، فتوقع الفاعل والمفعول جميعاً بعد « إلا »، (١) ليس بأكثر الكلام، وإنما الأكثر إن تُقَدِّمَ المفعول على « إلا »، نحو: « ما ضرب زيداً إلا عمرو »، حتى أنهم ذهبوا فيه = أعني في قولك: « ما ضرب إلا عمرو زيداً » = إلى أنه على كلامين، وأن « زيداً » منصوب بفعل مُضْمَرٍ، حتى كأن المتكلم بذلك أبهم في أول أمره فقال: « ما ضرب إلا عمرو » ثم قيل له: « من ضرب ؟ » فقال: « ضرب زيداً ».

بيان آخر في
« ما » و « إلا »

٤١٧ - وههنا، إذا تأملت، معنى لطيف يوجب ذلك، وهو أنك إذا قلت: « ما ضرب زيداً إلا عمرو »، كان غرضك أن تختص « عمراً » « بضرب » « زيد »، لا بالضرب على الإطلاق. وإذا كان كذلك، وجب أن تُعَدِّيَ الفعل إلى المفعول من قبل أن تُذَكِّرَ / « عمراً » الذي هو الفاعل، لأن السامع لا يعقل عنك أنك اختصصته بالفعل مُعَدِّيَ حتى تكون قد بدأت فعديته = أعني لا يفهم عنك أنك أردت أن تختص « عمراً » بضرب « زيد »، حتى تذكره له مُعَدِّيَ إلى « زيد »، فأما إذا ذكرته غير مُعَدِّيَ فقلت: « ما ضرب إلا عمرو »، فإن الذي يقع في نفسه أنك أردت أن تزعم أنه لم يكن من أحد غير « عمرو » ضرباً، وأنه ليس / ههنا مضروباً إلا وضاربه عمرو، فأعرفه أصلاً في شأن التقديم والتأخير.

257

٢٢٥

...

(١) انظر ما سلف رقم: ٤٠٦

فصل

زيادة بيان في
«إنما»، وهو فصل طويل
منشعب، فيه عموم

٤١٨ - إن قيل : قد مضيت في كلامك كله على أن «إنما» للخبر لا يجمله المخاطب ، ولا يكون ذكره له لأن تفيده إياه ، (١) وإنما لنراها في كثير من الكلام ، والقصد بالخبر بعدها أن تُعلم السامع أمراً قد غلط فيه بالحقيقة ، وأحتاج إلى معرفته ، (٢٥٣) كمثل ما ذكرت في أول الفصل الثاني من قولك : (٢) «إنما جاءني زيد لا عمرو» ، وتراها كذلك تدور في الكتب للكشف عن معانٍ غير معلومة ، ودلالة المتعلم منها على ما لا يعلم .

قيل : أمّا ما يجيء في الكلام من نحو : «إنما جاء زيد لا عمرو» ، فإنه وإن كان يكون إعلماً لأمر لا يعلمه السامع ، فإنه لا بُدَّ مع ذلك من أن يدعى هناك فضلُ انكشافٍ وظهورٍ في أن الأمر كالذي ذكر . وقد قسّمتُ في أول ما افتتحتُ القول فيها فقلتُ : «إنها تجيء للخبر لا يجمله السامع ولا يُنكر صيغته ، أو لما يُنزّل هذه المنزلة» . (٣) وأمّا ما ذكرت من أنها تجيء في الكتب لدلالة المتعلم على ما لم يعلمه ، فإنك إذا تأملت مواقعها وجدتها في الأمر الأكثر قد جاءت لأمرٍ قد وقع العلم بموجبه وبشيءٍ يدلُّ عليه .

258

مثال ذلك : أن / صاحب الكتاب قال في باب «كان» :

«إذا قلت : كان زيد ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ،

(١) انظر ما سلف رقم : ٣٩٠ ، وما بعده .

(٢) «الفصل الثاني» ، يعنى رقم : ٣٩٥ وما بعده .

(٣) هو ما جاء في صدر الفقرة رقم : ٣٩٠

وإنما ينتظر الخبر . فإذا قلت : « حليماً » ، فقد أعلمته مثل ما علمت . وإذا قلت : « كان حليماً » ، فإنما ينتظر أن تُعرفه صاحب الصفة . (١)

= وذلك أنه إذا كان معلوماً أنه لا يكون مبتدأً من غير خبر ، ولا خبرٌ من غير مبتدئ ، كان معلوماً أنك إذا قلت : « كان زيدٌ » فالمخاطبُ ينتظر الخبر ، وإذا قلت : « كان حليماً » ، أنه ينتظر الاسم ، فلم يقع إذن بعد « إنما » إلا شيء كان معلوماً للسامع من قبل أن ينتهي إليه .

...

٤١٩ - ومِمَّا الأمرُ فيه بَيِّنٌ ، قوله في باب « ظننت » : (٢)

« وإنما / تحكى بعد « قلتُ » ما كان كلاماً لا قولاً » . (٣)

٢٢٦

= وذلك أنه معلوم أنك لا تحكى بعد « قلتُ » ، إذا كنت تنحو نحو المعنى ، إلا ما كان جملة مفيدة ، فلا تقول : « قال فلانٌ زيدٌ » وتُسكُت ، اللهم إلا أن تريد أنه نطق بالاسم على هذه الهيئة ، كأنك تريد أنه (٢٥٤) ذكره مرفوعاً .

ومثل ذلك قولهم : « إنما يُحذف الشيء إذا كان في الكلام دليل عليه » ، إلى أشباه ذلك مما لا يُحصى ، فإن رأيتها قد دخلت على كلام هو ابتداء إعلام بشيء لم يعلمه السامع ، فلأن الدليل عليه حاضر معه ، والشيء بحيث

(١) هذا نص سيويه في الكتاب ١ : ٢٢

(٢) « قوله » ، يعنى قول سيويه .

(٣) هو في الكتاب ١ : ٦٢ ، ونص كلام سيويه :

« واعلم أن « قلتُ » في كلام العرب إنما وقعت ليُحكى بها . وإنما يحكى بعد « القول » ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو : قلتُ زيدٌ مُنطلقاً . . . » .

يَقَعُ الْعِلْمُ بِهِ عَنِ كَثْبٍ . وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ يَكَادُ يَنْتَهِي مَا يَعْرَضُ بِسَبَبِ هَذَا الْحَرْفِ مِنَ الدَّقَائِقِ . (١)

...

ما لا يحسن فيه
العطف بلا

٤٢٠ - وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِعْلاً لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنَ الْمَذْكُورِ وَلَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ ، كَالْتَذَكُّرِ الَّذِي يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ أُولَى الْأَبَابِ = (٢) لَمْ يَحْسُنِ الْعَطْفُ « بِلَا » فِيهِ ، كَمَا يَحْسُنُ فِيهَا لَا يَخْتَصُّ بِالْمَذْكُورِ وَيَصِحُّ مِنْ غَيْرِهِ .

تفسيرُ هذا : أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : « إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَبَابِ لَا الْجَاهِلُ » ، كَمَا يَحْسُنُ / أَنْ تَقُولَ : « إِنَّمَا يَجِيءُ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو » .
ثم إنَّ النَّفْيَ فِيهَا نَحْنُ فِيهِ ، (٣) النَّفْيُ يَتَقَدَّمُ تَارَةً وَيَتَأَخَّرُ أُخْرَى ، فَمِثَالُ التَّأخِيرِ مَا تَرَاهُ فِي قَوْلِكَ : « إِنَّمَا [جَاءَنِي] زَيْدٌ لَا عَمْرٌو » ، (٤) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ . لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ) [سورة العاشية ٢١ ، ٢٢] ، وَكَقَوْلِهِ لَبِيدٌ :
* إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ * (٥)

259

(١) « الحرف » يعني « إنما » .

(٢) من أول قوله هنا « لم يحسن العطف » ، إلى آخر قوله بعد سطرين : « أولو الأبواب » ، سقط من كاتب « ج » سهواً

(٣) في المطبوعة ، وفي « س » : « ثم إن النفي فيما يجيء فيه النفي » ، وهي سيئة ، والذي في « ج » هو الصواب المحض .

(٤) في النسخ جميعاً « إنما يجيء زيد لا عمرو » ، وليس صواباً ، بدليل السياق بعده ، فغيرته ووضعته بين القوسين .

(٥) هو في ديوانه ، في طويلته اللامية الساكنة ، وصدْرُه :

* فَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضاً فَأَجْزِهِ *

العربُ تقول « الفتى » ، وتعني به اللبيب الفطن ، وتقول : « الجمل » ، وتعني به الجاهل . يقول : إنما يجزي اللبيب لا الجاهل .

ومثال التقديم قولك : « ما جاءني زيد ، وإنما جاءني عمرو » ، وهذا مما أنت تعلم به مكان الفائدة فيها ، وذلك أنك تعلم ضرورة أنك لو لم تدخلها وقلت : « ما جاءني زيد وجاءني عمرو » ، لكان الكلام مع من ظن أنهما جاءك جميعاً ، وأن المعنى الآن مع دخولها ، أن الكلام مع من غلط في عيني الجائي ، فظن أنه كان زيدا لا عمراً .

...

٤٢١ - وأمر آخر ، وهو ليس ببعيد : أن يظن الظان أنه ليس في انضمام « ما » إلى « إن » فائدة أكثر من أنها تبطل عملها ، حتى ترى النحويين لا يزيدون في (٣٥٥) أكثر كلامهم على أنها « كافة » ، ومكانها ههنا يزيل هذا الظن ويبيطله . وذلك أنك ترى أنك لو / قلت : « ما جاءني زيد ، وإن عمراً جاءني » ، لم يُعقل منه أنك أردت أن الجائي « عمرو » لا « زيد » ، بل يكون دخول « إن » كالشيء الذي لا يحتاج إليه ، ووجدت المعنى ينبو عنه .

ساد و انضمام ما ،
إلى إن و ل و إنما ،
وقول السجاء هي كانه ،

٢٢٧

...

٤٢٢ - ثم أعلم أنك إذا استقرت وجدتها أقوى ما تكون وأغلق ما ترى بالقلب ، إذا كان لا يُراد بالكلام بعدها نفس معناه ، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه ، نحو أننا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى : (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ) [سورة الرعد ١٩ / سورة الرمر ١٩] ، أن يعلم السامعون ظاهر معناه ، ولكن أن يُذم الكفار ، وأن يُقال إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم ، في / حُكم من ليس بذي عقل ، وإنكم إن طمعتهم منهم في أن ينظروا ويتذكروا ، كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولى الألباب . وكذلك قوله : (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا) [سورة الماعنات ١٥٠] ، وقوله عز اسمه : (إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ

إنما إذا جاء
للتعريض بأمر هو مقتضى
الكلام ، ومثاله و الشعر

260

بِالْغَيْبِ ([سورة فاطر ١٨] ، المعنى على أن مَنْ لم تكن له هذه الخَشْيَةُ ، فهو كأنه ليس له أذنٌ تسمعُ وقلبٌ يعقلُ ، فالإنذارُ معه كَلالاً إنذار .

٤٢٣ - ومثال ذلك من الشعر قوله :

أَنَا لَمْ أَرْزُقْ مَحَبَّتَهَا ، إِنَّمَا لِلْعَبْدِ مَا رُزِقَا (١)

الغرضُ أن يُفهمَكَ من طريق التعريض أنه قد صار ينصح نفسه ، ويُعلم أنه ينبغي له أن يقطعَ الطَّمَع من وصلها ، (٢) ويئأسَ من أن يكون منها إسعاف .

ومن ذلك قوله :

* وَإِنَّمَا يَعِدِرُ الْعُشَّاقُ مَنْ عَشَقَا *

يقولُ : إنه ليس ينبغي للعاشق أن يلومَ مَنْ يَلُومُهُ في عشقه ، وأنه ينبغي أن لا يُنكر ذلك منه ، فإنه لا يعلم كُنهَ البلوى في العشق ، ولو كان أبتلى به لَعرف ما هو فيه فَعَدَرَه .

وقوله :

② مَا أَنْتَ بِالسَّبِّ الضَّعِيفِ ، وَإِنَّمَا تُجْحُ الْأُمُورِ بِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ
فَالْيَوْمَ حَاجَتُنَا إِلَيْكَ ، وَإِنَّمَا يُدْعَى الطَّبِيبُ لِسَاعَةِ الْأَوْصَابِ (٣)

يقول في البيت الأول : إنه ينبغي أن أنجحَ في أمرى حين جعلتك السَّببَ

(١) هو للعاس س الأحف في ديوانه ، ورواته : « لم أررق مودتكم » .

(٢) « ويُعلم أنه » ، هكذا في النسخ جميعاً ، والأجود أن يقول : « ويُعلمها » .

(٣) عمد رشيد رضا : « في نسخة المدينة : هذا الشعر للباخررى » .

إليه . ويقول في الثاني : / إننا قد وضعنا الشيء في موضعه ، وطلبنا الأمر من جهته ، حين استعنا بك فيما عرّض من الحاجة ، ^(١) وعولنا على فضلك ، كما أن من عول على الطبيب فيما يعرض له من / السقم ، كان قد أصاب بالتعويل موضعه ، وطلب الشيء من معدنه .

...

٤٢٤ - ثم إن العجب في أن هذا التعريض الذي ذكرت لك ، لا يحصل من دون «إنما» . فلو قلت : «يتذكر أولو الألباب» ، لم يدل ما دل عليه في الآية ، وإن كان الكلام لم يتغير في نفسه ، وليس إلا أنه ليس فيه «إنما» . ^(١)

والسبب في ذلك أن هذا التعريض ، إنما وقع بأن كان من شأن «إنما» أن تضمن الكلام معنى النفي من بعد الإثبات ، والتصريح بامتناع التذكّر ممن لا يعقل . وإذا أسقطت من الكلام فليل : «يتذكر أولو الألباب» ، كان مجرد

(١) في «ج» و«س» : «حتى استعنا» .

(٢) عند هذا الموضع في «ج» ، حاشية بخط الكاتب ، وهي بلا شك من كلام عبد القاهر ، كما

أسلفت في التعليق على رقم : ٤٠٤ ، فيما سلف . ونص الحاشية هو :

«إذا تلت : «العاقل يتذكر» ، فأنت في ذكر من لا تنفى عنه العقل ، ولا تمنعه أن يفعل ما يفعله العقلاء = وإذا قلت : «إنما يتذكر العاقل» ، فأنت في ذكر من تنفى عنه العقل ، وتمنعه من أن يجيء منه ما يجيء من العقلاء . ويبيّن أنك إذا قلت : «الكريم يعفو» ، فأنت في ذكر من تجعله أهلاً لأن يفعل ما يفعله الكريم = وإذا قلت : «إنما يعفو الكريم» ، فأنت في ذكر من تباعده من ذلك» .

وصيْف لأولى الألباب بأنهم يتذكرون ، ولم يكن فيه معنى نفى للتذكُّر عمَّن ليس منهم . ومُحال أن يقع تعريض لشيء ليس له في الكلام ذِكْرٌ ، (١) ولا فيه دليل عليه . فالتعريض بمثل هذا = أعنى بأن تقول : « يتذكَّرُ أولو الألبابِ » بإسقاط « إنما » ، يَقَعُ إِذْنُ إن وقع ، بمدح إنسانٍ بالتيقُّظ ، وبأنه فَعَلَ ما فَعَلَ ، وتنبَّه لما تنبَّه له ، لعقله ولحُسن تمييزه ، كما يقال : « كذلك يفعلُ العاقلُ » ، و « هكذا يفعلُ الكريمُ » .

وهذا موضعٌ فيه دِقَّةٌ وغموضٌ ، وهو مما لا يكاد يَقَعُ في نفس أحدٍ أنه ينبغي أن يتعرَّفَ سببُهُ ، ويبحثَ عن حقيقة الأمر فيه .

...

٤٢٥ - (٢٥٧) ومما يجب لك أن تجعله على ذِكْرِ منك من معاني « إنما » ، ما عرفتكَ أولاً من أنها قد تدخل في الشيء على أن يُخَيَّلَ فيه المتكلم أنه معلوم ، ويدَّعى أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع ، كقوله :

* إنما مُصَنَّبٌ شِهَابٌ من الله * (٢)

ومن اللطيف في ذلك قول قَتَبِ بنِ حِصْنِ : (٣)

أَلَا أَيُّهَا النَّاهِي فَرَارَةَ بَعْدَ مَا أَجَدَّتْ لِعَزْوِي ، إِنَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ (٣)

(١) في « س » : « تعريضٌ بشيء » .

(٢) هو ابن قيس الرقيات ، ومصى الشعر في رقم : ٣٩١

(٣) في المطبوعة : « قس بن حصن » وهو خطأ ، وضبطته بفتحيتين ، وضبط في « س » :

« قَتَبِ » بضم فسكون ، والله أعلم .

(٣) الشعر منسوبٌ في معجم الشعراء : ٣٣٩ ، ٣٤٠ في ترجمة « قَتَبِ بنِ حِصْنِ : من بى

شَمْخِ بنِ فَرَارَةَ » ، وقال : و « رُوِيَ لغيره » ، ورواها في الأمالي ١ : ٢٥٨ في خبر ، غير منسوبة ، وقال =

/ ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) [سورة البقرة : ١١] ، دخلت « إثمًا » لتدل على أنهم حين ادَّعَوْا لأنفسهم أنهم مصلحون ، أظهروا أنهم يدعون من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً ، ولذلك أُكِّد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم ، فجميع بين « ألا » الذى هو للتنبيه ، وبين « إن » الذى هو للتأكيد ، فقيل : (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) [سورة البقرة : ١٢] .

262

٢٢٩

= البكرى في اللآلى : ٥٧٦ : « الشعر لبعض بنى فزارة » ، وغير منسوبة في مجموعة المعاني : ٤٠ ، ونسبها أبو الفرج في مقاتل الطالبين : ٣٧٦ لعوف القوافى ، وذكرها أيضاً في ترجمته في الأغاني : ١٩ : ١٩٢ ، ونسبها أبو تمام في الوحشيات رقم : ١٥٦ لأبي حَرْجَةَ الفزارى ، وبعد البيت :

أَبَى كُلُّ حُرٍّ أَنْ يَبِيَّتَ بَوْتَرِهِ	وَيُمنَعُ مِنْهُ النُّومُ ، إِذْ أَنْتَ نَائِمٌ
أَقُولُ لَفْتِيَانِ الْعَشِيِّ : تَرَوْحُوا	عَلَى الْجُرْدِ فِي أَفْوَاهِهِنَّ الشُّكَايِمُ
وَقُلْتُ لَفْتِيَانِ مَصَالِيَتٍ : إِنَّكُمْ	قُدَامَى ، وَإِنَّ الْعَيْشَ لَا هُوَ دَائِمٌ
قِفُوا وَقْفَةً ، مَنْ يَحْيَى لَا يَحْزَنُ بَعْدَهَا	وَمَنْ يُحْتَرَمُ لَا تَتَّبِعُهُ اللَّوَائِمُ
وَهَلْ أَنْتَ ، إِنْ بَاعَدْتَ نَفْسَكَ عَنْهُمْ	لِتَسْلَمَ ، فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ سَالِمٌ

فَصْلٌ

إزالة شبهة و شأن
« النظم والترتيب »

٤٢٦ - أعلم أنه لا يَصْلُحُ تقديرُ الحكايةِ في « النِّظْمِ والترتيبِ » ، بل لن تُعَدَّو الحكايةُ الألفاظَ وأجْراسَ الحروفِ ، وذلك أنَّ الحاكِي هو من يَأْتِي بمثل ما أتى به المَحْكِيُّ عنه ، ولا بُدَّ من أن تكون حكايتهُ فِعْلاً له ، وأن يكون بها عامِلاً عملاً مثل عَمَلِ المحْكِيِّ عنه ، نحو أن يصوغ إنسانٌ خاتماً فيُبدع فيه صِنْعَةً ، ويأتي في صناعتهُ بِمَخَاصِئِ تُسْتَعْرَبُ ، فيَعْمِدُ واحدٌ آخرُ فيعمل خاتماً على تلك الصورة والهيئة ، ويَجِيءُ بمثل صِنْعَتِهِ فيه ، ويُؤدِّبُها كما هي ، فيقال عند ذلك : « إنه قد حَكَى عَمَلُ فلان ، وصنعة فلان » .

٤٢٧ - و « النظم والترتيب » في الكلام كما بينا ، عَمَلٌ يعملهُ مؤلِّفُ الكلامِ في معاني الكَلِمِ لا في ألفاظها ، وهو بما يَصْنَعُ في سبيلِ مَنْ يأخذُ الأصباغَ المختلفةَ فيتوَحَّى فيها ترتيباً يَحْدُثُ عنه ضُروبٌ من النَّقْشِ والوَشْيِ . وإذا كان الأمرُ كذلك ، فإننا إن تعددنا بالحكايةِ (٢٥٨) الألفاظَ إلى النظم والترتيب ، أدَّى ذلك إلى المحالِ ، وهو أن يكون المُنْشِدُ شعرَ امرئ القيس ، قد عَمِلَ في المعاني وترتيبها واستخراج النَّتائِجِ والفوائدِ ، مِثْلَ عَمَلِ امرئ القيس ، وأن يكون حاله إذا أنشد قوله :

263 / فقلتُ له ، لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أُعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ (١)

= حال الصائغ ينظر إلى صورةٍ قد عملها صائغٌ من ذهبٍ له أو فضةٍ ، فيجىءُ بمثلها من ذهبه وفضته . وذلك يخرج بمرتكبٍ ، إن ارتكبه ، إلى أن يكون

(١) هو شعر امرئ القيس ، كما هو معروف .

الرأوى مستحقاً لأن يُوصف بأنه : « استعار » و « شبه » ، وأن / يُجعل كالشاعر في كل ما يكون به ناظماً ، فيقال : إنه جعل هذا فاعلاً ، وذاك مفعولاً ، وهذا مبتدأ ، وذاك خبراً ، وجعل هذا حالاً ، وذاك صفةً ، وأن يقال : « نفى كذا » و « أثبت كذا » ، و « أبدل كذا من كذا » . و « أضاف كذا إلى كذا » ، وعلى هذا السبيل ، كما يقال ذاك في الشاعر . وإذا قيل ذلك ، لزم منه أن يُقال فيه : « صدق ، وكذب » ، كما قال في المحكي عنه ، وكفى بهذا بُعداً وإحالة . ويجمع هذا كله ، أنه يلزم منه أن يقال : « إنه قال شعراً » ، كما يقال فيمن حكى صنعة الصائغ في خاتمٍ قد عمله : « إنه قد صاغ خاتماً » .

٢٣٠

...

٤٢٨ - وجملة الحديث أننا نعلم ضرورة أنه لا يتأتى لنا أن ننظم كلاماً من غير روية وفكر ، فإن كان راوي الشعر ومُنشده يحكى نظم الشاعر على حقيقته ، فينبغي أن لا يتأتى له رواية شعره إلا بروية ، وإلا بأن ينظر في جميع ما نظر فيه الشاعر من أمر « النظم » . وهذا ما لا يتقى معه موضع عُذرٍ للشاك .

إزالة شبهة و حكاية
ألفاظ الشعر

٤٢٩ - هذا ، وسبب دُخولِ الشبهة على من دخلت عليه ، أنه لما رأى المعاني لا تتجلى للسامع إلا من الألفاظ ، وكان لا يُوقف على الأمور التي يتوَحَّحها يكون « النظم » ، إلا بأن ينظر إلى الألفاظ مرتبةً على الأثحاء التي (٢٥٩) يوجبها ترتيب المعاني في النفس = (١) وجرت العادة / بأن تكون المعاملة مع الألفاظ فيقال : « قد نظم ألفاظاً فأحسن نظمها ، وألف كلاماً فأجاد تأليفها » = (٢) جعل الألفاظ الأصل في « النظم » ، وجعله يتوَحَّح فيها أنفسها ، وترك

264

(١) « وجرت العادة » ، معطوف على قوله في أول الكلام : « أنه لما رأى المعاني لا تتجلى » .

(٢) السياق : « أنه لما رأى المعاني لا تتجلى وَجرت العادة ... جعل الألفاظ » .

أن يفكر في الذي بيناه من أن « النظم » هو توخي معاني النحو في معاني
الكلم ، وأن توخيها في متون الألفاظ محال . فلما جعل هذا في نفسه ، ونشيب
هذا الاعتقاد به ، خرج له من ذلك أن الحاكي إذا أدى ألفاظ الشعر على النسق
الذي سمعها عليه ، كان قد حكى نظم الشاعر كما حكى لفظه .

وهذه شبهة قد ملكت قلوب الناس ، وعششت في صدورهم ، وتشرتها
نفوسهم ، حتى إنك لترى كثيراً منهم وهو من حلوها عندهم محل العلم
الضروري ، بحيث / إن أوامات له إلى شيء مما ذكرناه اشماز لك ، وسك سمعه
دونك ، وأظهر التعجب منك . وتلك جريرة ترك النظر ، وأخذ الشيء من غير
معدنه ، ومن الله التوفيق .

فَصْلٌ

٤٣٠ - أعلم أنا إذا أضفنا الشعر = أو غير الشعر من ضروب الكلام = إلى قائله ، لم تكن إضافتنا له من حيث هو كَلِمٌ وأوضاعُ لُغَةٍ ، ولكن من حيث تُوَحَّى فيها « النظم » الذي بينا أنه عبارةٌ عن توخّي معاني النحو في معاني الكلم . وذلك أن من شأن الإضافة الاختصاصُ ، فهي تتناول الشيء من الجهة التي تُحْتَصُّ منها بالمضاف إليه . فإذا قلت : « غلامٌ زيد » ، تناولت الإضافة « الغلامَ » من الجهة التي تُحْتَصُّ منها بزيد ، وهي كونه مملوكاً .

« العظم والترتيب » ،
وتوحي معاني النحو

٤٣١ - وإذا كان الأمر كذلك ، فينبغي لنا أن ننظر في الجهة التي يُحْتَصُّ منها الشعر بقائله .

بيان الجهة التي يختص
مها الشعر بقائله

وإذا نظرنا وجدناهُ / يُحْتَصُّ به من جهة تَوَحُّيه في معاني الكَلِم التي ألفه منها ، ما توخاه من معاني النحو ، ورأينا أنفسَ الكَلِم بمعزِلٍ عن الاختصاص ، ورأينا حالها معه حال (٢٦٠) الإبريسم مع الذي يَنْسِجُ منه الدِّياج ، وحال الفضة والذهب مع مَنْ يَصُوغُ منهما الحُلِيَّ . فكما لا يشْتبه الأمر في أن الدِّياج لا يُحْتَصُّ بناسجه من حيث الإبريسم ، والحُلِيَّ بصائغها من حيث الفضة والذهب ، ولكن من جهة العمل والصنعة ، كذلك يَنْبَغِي أن لا يشْتبه أن الشعر لا يُحْتَصُّ بقائله من جهة أنفس الكَلِم وأوضاع اللغة .

265

٤٣٢ - وتزدادُ تَبِيناً لذلك بأن تَنْظُر في القائل إذا أضفته إلى الشعر فقلت : « أمرؤ القيس قائلُ هذا الشعر » ، من أين جعلته قائلًا له ؟ أمن حيث

نُطِقَ بِالْكَلِمِ وَسُمِعَتْ أَلْفَاظُهَا مِنْ فِيهِ ، أَمْ مِنْ حَيْثُ صَنَعَ فِي مَعَانِيهَا مَا صَنَعَ ،
وَتَوَخَّى فِيهَا مَا تَوَخَّى ؟ فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ جَعَلْتَهُ قَائِلاً لَهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ نَطَقَ
بِالْكَلِمِ وَسُمِعَتْ أَلْفَاظُهَا مِنْ فِيهِ عَلَى النَّسَقِ الْمَخْصُوصِ ، فَأَجْعَلِ رَاوِيَ الشُّعْرِ
قَائِلاً لَهُ ، فَإِنَّهُ يَنْطِقُ بِهَا وَيُخْرِجُهَا مِنْ فِيهِ / عَلَى الْهَيْئَةِ وَالصُّورَةِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا
الشَّاعِرُ . وَذَلِكَ مَا لَا سَبِيلَ لَكَ إِلَيْهِ .

٢٣٢ ٤٣٣ - فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ الرَّاوِيَ وَإِنْ كَانَ قَدْ نَطَقَ بِالْأَلْفَاظِ الشُّعْرِ عَلَى
الْهَيْئَةِ وَالصُّورَةِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا الشَّاعِرُ ، فَإِنَّهُ هُوَ لَمْ يَتَّيْدِءْ فِيهَا النَّسَقَ وَالتَّرْتِيبَ ،
وَإِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ ابْتَدَأَهُ الشَّاعِرُ ، فَلِذَلِكَ جَعَلْتَهُ الْقَائِلَ لَهُ دُونَ الرَّاوِيَ .
قِيلَ لَكَ : خَبِّرْنَا عَنْكَ ، أَتَرَى أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَجِبَ لِأَلْفَاظِ الْكَلِمِ الَّتِي
تَرَاهَا فِي قَوْلِهِ :

* قِفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ * (١)

= هَذَا التَّرْتِيبُ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَخَّى فِي مَعَانِيهَا مَا تَعَلَّمَ أَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ
تَوَخَّاهُ / مِنْ كَوْنِ « نَبِكِ » جَوَابًا لِلْأَمْرِ ، وَكَوْنِ « مِنْ » مُعَدِّيةً لَهُ إِلَى « ذِكْرِي » ،
٢٦٦ وَكَوْنِ « ذِكْرِي » مِضَافَةً إِلَى « حَبِيبٍ » ، وَكَوْنِ « مَنْزِلٍ » مَعْطُوفًا عَلَى
« حَبِيبٍ » ، أَمْ ذَلِكَ مُحَالٌ ؟

فَإِنْ شَكَّكَتَ فِي آسْتِحَالَتِهِ لَمْ تُكَلِّمْ . (٢)

وَإِنْ قُلْتَ : نَعَمْ ، هُوَ (٢٦١) مُحَالٌ .

(١) هُوَ شَعْرُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ، كَمَا تَعْلَمُ .

(٢) « لَمْ تُكَلِّمْ » ، لِأَنَّكَ فَقَدْتَ الْعَقْلَ وَالتَّمْيِيزَ . وَهَذَا كَثِيرٌ فِي زَمَانِنَا !!

قيل لك : فإذا كان مُحالاً أن يَجِبَ في الألفاظ ترتيبٌ من غير أن يُتَوَخَّى في معانيها معاني النحو ، كان قولك : « إنَّ الشاعر ابتداءً فيها ترتيباً » ، قولاً بما لا يَتَحَصَّلُ .

٤٣٤ - وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيبٌ في شيء حتى يكون هناك قصيدٌ إلى صورة وصفية إن لم يُقَدِّم فيه ما قُدِّم ، ولم يُؤَخَّر ما أُخِّر ، وبُديء بالذي تُنِّي به ، أو تُنِّي بالذي تُلث به ، لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصفة . وإذا كان كذلك ، فينبغي أن تُنظَر إلى الذي يَقْصِدُ واضعُ الكلام أن يَحْصُلَ له من الصورة والصفة : أفي الألفاظ يَحْصُلُ له ذلك ، أم في معاني الألفاظ ؟ وليس في الإمكان أن يَشْكَّ عاقلٌ إذا نَظَرَ ، أن ليس ذلك في الألفاظ ، وإنما الذي يُتَصَوَّر أن يكون مقصوداً في الألفاظ هو « الوَزنُ » ، وليس هو من كلامنا في شيء ، لأننا نحنُ فيما لا يكون الكلام كلاماً إلا به ، وليس لِلوِزْنِ مَدْخَلٌ في ذلك .

لا يكون ترتيب
حتى يكون قصيدٌ
إلى صورة وصفية

فَصْلٌ

٤٣٥ - وأعلم أنى على طول ما أعدت وأبدأت ، وقلت وشرحت ، فى هذا الذى قام فى أوهام الناس من حديث « اللفظ » ، لربما / ظننت أنى لم أصنع شيئاً ، وذلك أنك ترى الناس كأنه قد قضى عليهم أن يكونوا فى هذا الذى نحن بصددِهِ ، على التقليد البحت ، وعلى التوهّم والتخيّل ، وإطلاق اللفظ من غير معرفة بالمعنى ، قد صار ذاك الدأب والدّيدن ، وأستحكم الداء / منه الاستحكام الشديد . وهذا الذى بيّناه وأوضحناه ، كأنك ترى أبداً حجازاً بينهم وبين أن يعرفوه ، (١) وكأنك تُسمعهم منه شيئاً تُلْفِظُه أسماعهم ، وتكرهه نفوسهم ، (٢) وحتى كأنه كلما كان الأمر أئين ، كانوا عن العلم به أبعد ، وفى توهّم خلافه أقعد ، وذلك لأن الاعتقاد الأول قد نُشِبَ فى قلوبهم ، وتأسبب فيها ، ودخل بعروقه فى نواحيها ، وصار كالنبات السوء الذى كلما قلعتُه عاد فنبت . (٣)

٢٣٣
 عوداً إلى مسألة
 « اللفظ » و « المعنى »
 وما يعرض فيه من الفساد
 267

٤٣٦ - والذى (٢٦٢) له صاروا كذلك ، أنهم حين رأوهم يُفردون « اللفظ » عن « المعنى » ، ويجعلون له حسناً على حدة ، ورأوهم قد قسّموا الشّعْر فقالوا : « إنَّ منه ما حَسُنَ لفظُه ومعناه ، ومنه ما حَسُنَ لفظُه دون معناه ، ومنه ما حَسُنَ معناه دون لفظه » ، ورأوهم يَصِفون « اللفظ » بأوصافٍ لا يَصِفون بها « المعنى » ، ظنّوا أنّ لللفظ ، من حيث هو لفظٌ حسناً ومزياً ونُبلاً

(١) فى المطبوعة وحدها : « حجاباً بينهم » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « وتكرهه » .

(٣) ماذا كان يقول عد القاهر لو أدرك زماننا هذا ؟

وشرفاً ، وأن الأوصاف التي نحلوه إياها هي أوصافه على الصِّحَّة ، وذهبوا عمّا
 قدّمنا شرحه من أن لهم في ذلك رأياً وتديباً ، وهو أن يفصلوا بين المعنى الذي
 هو الغرض ، وبين الصورة التي يخرج فيها ، فنسبوا ما كان من الحُسن والمزِيَّة في
 صورة المعنى إلى « اللفظ » ، ووصفوه في ذلك بأوصافٍ هي تُخبر عن أنفسها
 أنها ليست له ، كقولهم : « إنَّه حلَّى المعنى ، وإنه كالوشى عليه ، وإنه قد
 كَسَبَ المعنى دَلاً وشِكْلاً ، ^(١) وإنه رشيقٌ أنيقٌ ، وإنه مُتَمَكِّنٌ ، وإنه علَى
 قَدْرِ المعنى لا فاضلٌ ولا مُقَصِّرٌ » ، إلى أشباه ذلك مما لا يُشكُّ أنه لا يكون
 وصفاً له من حيث هو لفظٌ وصدى صوتٍ ، إلا أنهم كأنهم رأوا / بسلاً
 حراماً أن يكون لهم في ذلك / فِكْرٌ ورويةٌ ، ^(٢) وأن يميِّزوا فيه قبلاً من دبير .

٢٣٤

268

...

٤٣٧ - ومما الصِّفة فيه للمعنى ، وإن جرى في ظاهر المُعاملة على
 « اللفظ » ، إلا أنه يتعد عند الناس كلُّ البُعد أن يكون الأمر فيه كذلك ، وأن
 لا يكون من صِفة « اللفظ » بالصِّحة والحقيقة = ^(٣) وصفنا اللفظ بأنه « مجاز » .
 وذاك أن العادة قد جرت بأن يُقال في الفرق بين « الحقيقة »
 و « المجاز » : إنَّ « الحقيقة » ، أن يُقرَّ اللفظ على أصله في اللغة ، و « المجاز » ،
 أن يُزال عن موضعه ، ويُستعمل في غير ما وُضِعَ له ، فيقال : « أسدٌ » ويراد
 « شجاع » ، و « بحرٌ » ويراد جواد .

(١) « الشكُّل » بكسر الشين وسكون الكاف ، هو غنْجُ المرأة ، وغزَلها ، وحُسْنُ ذَلْها .

(٢) « البسَلُ » ، الحرام الكريه ، وفي « س » ، كتب « تلاً » ، بالتاء وضبطها ، وهو خطأ ،

وسياتى في « س » مثله في رقم : ٥٣٠

(٣) السياق : « ومما الصِّفة فيه للمعنى .. وصفنا اللفظ » .

وهو وإن كان شيئاً قد استحكمت في النفوس حتى إنك ترى الخاصة فيه كالعامّة ، فإن الأمر بعد على خلافه . وذلك أننا إذا حققنا ، لم نجد لفظ « أسد » قد استعمل على القطع والبتّ (٢٦٣) في غير ما وُضِعَ له . ذلك لأنه لم يُجعل في معنى « شجاع » على الإطلاق ، ولكن جعل الرجل بشجاعته أسداً . فالتجوز في أن ادّعت للرجل أنه في معنى الأسد ، (١) وأنه كأنه هو في قوة قلبه وشدة بطشه ، وفي أن الخوف لا يخامره ، والدُّعْر لا يعرض له . وهذا إن أنت حصلت ، تجوز منك في معنى اللفظ لا اللفظ ، وإنما يكون اللفظ مُزَالاً بالحقيقة عن موضعه ، ومنقولاً عما وُضِعَ له ، أن لو كنت تجد عاقلاً يقول : « هو أسد » ، وهو لا يُضمّر في نفسه تشبيهاً له بالأسد ، ولا يُريد إلا ما يريده إذا قال : « هو شجاع » . وذلك ما لا يُشكُّ في بطلانه .

التحور في ذكر اللفظ ،

وأنه المراد به المعنى

269

إزاله شبه و شأن

المخار

٤٣٨ - وليس العجب إلا أنهم لا يذكرون شيئاً من « المجاز » إلا قالوا : « إنه أبلغ من الحقيقة » . فليت شعري ، إن كان لفظ « أسد » قد نقل عما وضع له في اللغة ، وأزيل عنه ، وجعل يراد به « الشجاع » هكذا غفلاً / ساذجاً ، فمن أين يجب أن يكون قولنا : « أسد » ، أبلغ من قولنا « شجاع » ؟ وهكذا الحكم في « الاستعارة » ، هي ، وإن كانت في ظاهر المعاملة من صفة « اللفظ » ، وكنا نقول : « هذه لفظة مُستعارة » و « قد استعير له اسم الأسد » = فإن مآل الأمر إلى أن القصْد بها إلى المعنى .

(١) في « ح » ، حاشبه بخط كاتب النسخة هذا نصها :

« تجوزه أنه ادعى لما ليس بأسد أنه أسد » .

٢٣٥ - ٤٣٩ - / يدلُّكُّ على ذلك أنا نقول : « جعله أسداً » و « جعله بدمراً »
 و « جعله بجرأ » ، فلو لم يكن القصدُ بها إلى المعنى ، لم يكن لهذا الكلام وَجْهٌ ،
 لأن « جعل » لا تصلح إلا حيث يُراد إثبات صِفَةٍ للشئ ، كقولنا : « جعلته
 أميراً » و « جعلته واحدَ دهره » ، تريد أثبتُّ له ذلك . وحكم « جعل » إذا
 تَعَدَّى إلى مفعولين حُكْمٌ « صيِّر » ، فكما لا تقول : « صيرته أميراً » ، إلا على
 معنى أنك أثبتُّ له صفةَ الإمارة ، كذلك لا يصحُّ أن تقول : « جعلته أسداً » ،
 إلا على معنى أنك جعلته في معنى الأسد = ولا يقال : « جعلته زيداً » ، بمعنى
 « سمَّيته زيداً » ، ولا يقال للرجل : « اجعل أبناك زيداً » بمعنى : « سمَّه زيداً » و « وُلد
 لفلان ابنٌ فجعله زيداً » ، وإنما يدخل الغلط في ذلك على من لا يُحصِّل . (١)

...

٤٤٠ - ٢٦٤ (فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ
 الرَّحْمَنِ إِنَاءً) [سورة الرحرف ١٩٠] ، فإنما جاء على الحقيقة التي وَصَفْتُهَا ، وذلك أن
 المعنى على أنهم أثبتوا للملائكة صفة « الإِنَاءِ » ، واعتقدوا وجودها فيهم . وعن
 هذا الاعتقاد صدر عنهم ما صدر من الاسم ، أعنى إطلاق أسم « البَنَاتِ » ،
 وليس المعنى أنهم وَضَعُوا لها لفظ « الإِنَاءِ » أو لفظ « البَنَاتِ » أسماء من غير
 اعتقادٍ مَعْنَى وإثباتِ صِفَةٍ . هذا محالٌ لا يقوله له عاقلٌ . أما تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ
 تَعَالَى : (أَشْهَدُوا وَآخَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ / وَيُسْأَلُونَ) [سورة الرحرف ١٩] ؟ فإن
 كانوا لم يزيدوا على أن أجروا الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا إثباتِ صِفَةٍ ومعنى
 بإجرائه عليهم ، فأى مَعْنَى لأن يقال : « أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ » ؟ هذا ، ولو كانوا

270

(١) انظر ما سيقوله في معاني « جعل » فيما سيأتى رقم : ٥٠٧ ، ٥٠٨

لم يَقْصِدُوا إثباتَ صِفَةٍ ، ولم يَزِيدُوا على أن وَضَعُوا اسماً ، (١) لَمَّا اسْتَحَقُّوا
إِلا اليسير من الذمِّ ، وَلَمَّا كان هذا القولُ منهم كُفْراً . والأمرُ في ذلك أظهرُ من
أنْ يَخْفَى . (٢)

... .

٤٤١ - وَجُمَلَةُ الأمر أنه إن قيل : « إنه ليس في الدنيا عِلْمٌ قد عَرَضَ
للناس فيه من فُحْشِ العَلَطِ ، ومن قُبِيحِ التَوَرُّطِ ، ومن الذهابِ مع الظُّنونِ
الفاسدة = (٣) مَا عَرَضَ لهم في هذا الشأن » ، (٤) ظَنَنْتُ أن لا يُخَشَى على مَنْ
يَقُولُهُ الكَذِبُ . وَهَلْ عَجَبٌ أعجبُ من قومٍ عَقَلَاءَ يَتْلُونَ / قول الله تعالى : (قُلْ
لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ
كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) [سورة الإسراء : ٨٨] وَيُؤْمِنُونَ به ، وَيَدِينُونَ بأن القرآن
مُعْجِزٌ ، ثُمَّ يَصُدُّونَ بأوجههم عن بُرْهَانِ الإعجازِ ودليله ، وَيَسْلُكُونَ غير
سبيله ؟ ولقد جَنَوْا ، لَوْ دَرَوْا ذاك ، عَظِيمًا .

٢٣٦

... .

(١) في المطبوعة وحدها : « ووضعهوا اسماً » ، وليس بشيء .

(٢) سيأتي مثل هذه الفقرة في رقم : ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٣) السياق . « علم قد عرض للناس فيه ما عرض لهم » .

(٤) والسياق : « أنه إن قيل : ظننتُ » .

فَصْلٌ

٤٤٢ - وأعلم أنه وإن كانت الصُّورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه من أنه لا مَعْنَى (٣١٥) للنَّظْمِ غيرُ تَوْخِيٍّ مَعَانِي النَّحْوِ فيما بين الكَلِمِ ، قد بلغت في الوُضُوح والظهور والانكشاف إلى أَقْصَى الغاية ، وإلى أن تكون الزيادةُ عليه كالتكلف لما لا يُحْتَاجُ إليه ، فإنَّ النفسَ تُنَازِعُ إلى تَتَّبِعُ كُلَّ ضَرْبٍ من الشُّبْهَةِ يُرَى أنه يَعْرِضُ لِلْمُسَلِّمِ نَفْسَهُ عند اعتراض الشك .

تمام القول في
النظم ، وأنه
تَوْخِيٍّ مَعَانِي النَّحْوِ

٤٤٣ - وإنا لنرى أن في الناس مَنْ إذا رأى أنه يَجْرِي في القِيَّاسِ وضَرْبِ المِثْلِ أن تُشَبَّهَ الكَلِمُ في ضَمِّ بَعْضِهَا / إلى بعض ، بضمِّ غَزَلِ الإبريسمِ بَعْضَهُ إلى بعض = ورأى أن الذي يَنْسِجُ الدِّيَّاجَ وَيَعْمَلُ النُّقْشَ وَالْوَشْيَ لا يَصْنَعُ بِالْإِبْرِيسِمِ الذي يَنْسِجُ مِنْهُ ، (١) شَيْئاً غَيْرَ أن يَضُمَّ بَعْضَهُ إلى بعض ، ويتخَيَّرُ للأصباغ المختلفة المَوَاقِعَ التي يَعْلَمُ أنه إذا أَوْقَعَهَا فيها حَدَثَ له في نسجه ما يريد من النقش والصورة = (٢) جَرَى في ظنِّه أن حَالِ الكَلِمِ في ضَمِّ بَعْضِهَا إلى بعض ، وفي تَخْيِيرِ المَوَاقِعِ لها ، (٣) حَالِ خِيوطِ الإِبْرِيسِمِ سِوَاءً ، ورأيتَ كَلَامَهُ كَلَامَ مَنْ لا يَعْلَمُ أنه لا يكون الضَّمُّ فيها ضَمًّا ، ولا المَوْقِعُ مَوْقِعاً ، حتى يكون قد تَوَخَّيَّ فيها مَعَانِي النَّحْوِ = (٤) وَأَنْكَ إنَّ عَمَدَتَ إلى أَلْفَاظٍ فَجَعَلْتَ تُتَّبِعُ بَعْضَهَا بَعْضاً مِنْ غَيْرِ أن تَتَوَخَّيَّ فيها مَعَانِي النَّحْوِ ، لم تكن صَنَعْتَ شَيْئاً تُدْعَى به

271

(١) السياق : « لا يصنع بالإبريسم شيئاً غير أن يضم » .

(٢) السياق : « وإنا لترى في الناس من إذا رأى أنه يجري في القياس ورأى أن الذي ينسجُ

الديجاج جرى في ظنه ... » .

(٣) السياق : « أن حال الكلم حال خيوط » .

(٤) السياق : « أنه لا يكون الضم ضمّاً وأنك إن عمدت » .

مُؤَلَّفًا ، وَتَشَبَّهُهُ مَعَهُ بِمَنْ عَمِلَ نَسْجًا أَوْ صَنَعَ عَلَى الْجُمْلَةِ صَنِيعًا ، وَلَمْ يَتَّصِرْ أَنْ تَكُونَ قَدْ تُخِيرَتْ لَهَا الْمَوَاقِعُ .

٤٤٤ - وفسادُ هذا وشبهه من الظنِّ ، وإن كان معلوماً ظاهراً ، فإنَّ هُنَا استدلالاً لطيفاً تكثُرُ بسببه الفائدة . وهو أنه يتصوَّرُ أن يَعْمِدَ عَامِدٌ إِلَى نَظْمِ كَلَامٍ بَعِيْنَهُ فُيْزِيلُهُ / عَنِ الصُّورَةِ الَّتِي أَرَادَهَا النَّازِمُ لَهُ وَيُفْسِدُهَا عَلَيْهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحَوَّلَ مِنْهُ لَفْظًا عَنْ مَوْضِعِهِ ، أَوْ يُبَدِّلَهُ بغيره ، أَوْ يُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ ظَاهِرِ أَمْرِهِ عَلَى حَالٍ .

استدلال على أنه النظم وهو
ترجى معان البحر ، وهو مهم

٢٣٧

مثال ذلك : أنك إن قَدَّرتَ في بيت أبي تمام :

②٦٦ لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَرَى الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلٍ (١)

= أن « لُعَابُ الْأَفَاعِي » مبتدأ و « لُعَابُهُ » خبر ، كما يُوهِمُهُ الظَّاهِرُ ، أَفْسَدَتْ عَلَيْهِ كَلَامَهُ ، وَأَبْطَلَتْ الصُّورَةَ الَّتِي أَرَادَهَا فِيهِ . وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَضَ / أَنْ يُشَبَّهُ مِدَادَ قَلَمِهِ بِلُعَابِ الْأَفَاعِي ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا كَتَبَ فِي إِقَامَةِ السِّيَاسَاتِ أَتْلَفَ بِهِ النُّفُوسَ ، وَكَذَلِكَ الْعَرَضَ أَنْ يُشَبَّهُ مِدَادَهُ بِأَرَى الْجَنَى ، (٢) عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا كَتَبَ فِي الْعَطَايَا وَالصَّلَاتِ أَوْصَلَ بِهِ إِلَى النُّفُوسِ مَا تَحْلُو مَذَاقَتَهُ عِنْدَهَا ، وَأَدْخَلَ السُّرُورَ وَاللَّذَّةَ عَلَيْهَا . وَهَذَا الْمَعْنَى إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ « لُعَابُهُ » مَبْتَدَأً ، وَ « لُعَابُ الْأَفَاعِي » خَبْرًا . فَأَمَّا تَقْدِيرُكَ أَنْ يَكُونَ « لُعَابُ الْأَفَاعِي » مَبْتَدَأً

272

(١) في ديوانه ، وهو من جيد شعره في وصف القلم . و « الأرى » ، العسل ، و « اشتارته » ، جنته من الخلايا . و « العواسل » التي تطلب العسل .

(٢) من أول قوله : « مداد قلمه بلعاب الأفاعي » إلى أول قوله : « مداد بلعاب الأفاعي » ، ساقط في « ج » سهواً من الناسخ ، وكذلك سقط من المطبوعة سهواً عن صحة المعنى .

و « لعابته » ، خبراً فيبطل ذلك ويمنع منه البتة ، ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مراداً في مثل غرض أوى تمام ، وهو أن يكون أراد أن يُشبهه « لعاب الأفاعى » بالمداد ، ويُشبهه كذلك « الأرى » به .

فلو كان حال الكلم في ضمّ بعضها إلى بعض كحال غزل الإبريسم ، لكان ينبغي أن لا تتغير الصورة الحاصلة من نظم كلم ، حتى تزال عن مواقعها = كما لا تتغير الصورة الحادثة عن ضمّ غزل الإبريسم بعضه إلى بعض ، حتى تُزال الخيوط عن مواضعها .

٤٤٥ - وأعلم أنه لا يجوز أن يكون سبيل قوله : « لعاب الأفاعى القاتلات لعابه » ، سبيل قولهم : « عتابك السيف » . وذلك أن المعنى في بيت أوى تمام على أنك مُشبه شيئاً بشيء ، وجامع بينهما في وصف ، ^(١) وليس المعنى في : « عتابك السيف » ، على أنك تشبه عتابه بالسيف ، ولكن على أن تزعم أنه يجعل « السيف » بدلاً من « العتاب » . أفلا ترى أنه يصح أن تقول : « مداد قلمه قاتل كسّم الأفاعى » ، ولا يصح أن تقول : « عتابك / كالسيف » ، اللهم إلا أن تخرج إلى باب آخر ، ^(٢٦٧) وشيء ليس هو غرضهم بهذا الكلام ، فتريد / أنه قد عاتب عتاباً خشناً مؤلماً . ثم إنك إن قلت : « السيف عتابك » ، خرجت به إلى معنى ثالث ، وهو أن تزعم أن عتابه قد بلغ في إيلامه وشدة تأثيره مبلغاً صار له السيف كأنه ليس بسيف .

٢٣٨

273

٤٤٦ - وأعلم أنه إن نظرنا ناظر في شأن المعانى والألفاظ إلى حال

(١) في المطبوعة : تشبه شيئاً بشيء لجامع » .

السامع ، فإذا رأى المعاني تَقَع في نفسه من بَعْدِ وَقُوعِ الألفاظ في سَمْعِهِ ، ظَنَّ لذلك أَنَّ المعاني تَبِعُ للألفاظ في ترتيبها . فَإِنَّ هذا الذي يَبْنَاهُ يُرِيهِ فسادَ هذا الظنِّ . وذلك أنه لو كانت المعاني تكون تَبَعاً للألفاظ في ترتيبها ، لكان محالاً أَنْ تتغيَّرَ المَعَانِي والألفاظُ بِحالِها لم تُزَلْ عن ترتيبها . فلما رأينا المعاني قد جَازَ فيها التغيُّرُ من غير أن تتغيَّرَ الألفاظُ وتزولَ عن أماكنها ، علمنا أن الألفاظَ هي التابعةُ ، والمعاني هي المتبوعةُ .

...

٤٤٧ - وأعلم أنه ليس من كلامٍ يَعْمِدُ واضِعُهُ فيه إلى مَعْرِفَتَيْنِ ،
 فيجعلهما مبتدأً وخبراً ، ثم يقدِّم الذي هو الخبر ، إلاَّ أشكل الأمر عليك فيه ،
 فلما تعلم أن المقدم خبرٌ ، حتى ترجع إلى المعنى وتُحَسِّنَ التدبُّرَ .
 الإشكال في معرفتين ،
 هما مبتدأً وخبرٌ ،
 وفصل الإشكال بالمعنى

أنشد الشيخ أبو علي في « التذكرة » : (١)

* نَمَّ وَإِنْ لَمْ أَنْمَ كَرَايَ كَرَاكَ * (٢)

ثم قال : « ينبغي أن يكون « كَرَايَ » خبراً مقدِّماً ، ويكون الأصل :
 « كَرَاكَ كَرَايَ » ، أي نَمَّ ، وإن لم أَنْمَ فَنَوْمُكَ نَوْمِي ، كما تقول : « قُمْ ، وإن

(١) « أبو علي » هو الفارسي .

(٢) في هامش المخطوطة هنا ما نصه :^١

« أوله :

* شَاهِدِي الدَّمْعُ أَنْ ذَاكَ كَذَاكَ *

لأبي تمام الطائي .

وهي في ديوانه ، وروايته :

* شَاهِدٌ مِنْكَ أَنْ ذَاكَ كَذَاكَ *

جلستُ ، فقيامك قيامي ، هذا هو عُرْفُ الاستعمال في نحوه « = ثم قال :
« وإذا كان كذلك ، فقد قُدِّم الخبر وهو معرفةٌ ، وهو يَنْوِي به التأخير من حيث
كان خبراً » = قال : « فهو كَبَيْتِ الحَمَاسَةِ :

بُنُونًا بُنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ (١)

/ فقدَّم خبرَ المبتدأ وهو معرفة ، وإنما دَلَّ على أنه يَنْوِي التأخير
المعنى ، (٢) ولولا (٣٦٨) ذلك لكانت المعرفة ، إذا قُدِّمت ، هي المبتدأ
لتقدُّمها ، فأفهم ذلك . هذا كُله لفظه .

274

...

٤٤٨ - وأعلم أن الفائدة تعظم في هذا / الضرب من الكلام ، إذا أنت
أحسنْتَ النظرَ فيما ذكرتُ لك ، من أنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن
صورة إلى صورة ، من غير أن تُغيِّر من لفظه شيئاً ، أو تحوِّل كلمة عن مكانها
إلى مكان آخر ، وهو الذي وسَّع مجال التأويل والتفسير ، حتى صاروا يتأولون
في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ، ويفسِّرون البيت الواحد عدَّة تفاسير . وهو ،
على ذلك ، (٣) الطريقُ المَزَلَّةُ الذي ورَّط كثيراً من الناس في الهلكة ، وهو مما
يَعْلَم به العاقلُ شِدَّة الحاجة إلى هذا العِلْم ، وينكشف معه عَوَارُ الجاهل به ،
ويفتضح عنده المظهرُ الغني عنه . ذاك لأنه قد يدفَع إلى الشيء لا يصحُّ

٢٣٩

بيان السبب في تعدد
أوجه تفسير الكلام

(١) هذا البيت في شرح التبريزي للحماسة ٢ : ٤١ ، في آخر شرح بيتي غسان بن وعله ، وهو
في الحماسة ، طمعة عبد الله عسيلان في متن الحماسة برقم : ١٧٥ ، ويؤيد ذلك ما جاء ههنا . وذكر
صاحب الخزائنة ١ : ٢١٣ أنه ينسب للفرزدق .

(٢) في هامش « ح » ما نصه : « أي : دَلَّ المعنى على أنه » .

(٣) أي : وهو الطريق المزلَّة ، مع ذلك

إلا بتقدير غير ما يُريه الظاهر ، ثم لا يكون له سبيل إلى معرفة ذلك التقدير إذا كان جاهلاً بهذا العلم ، فيتسكع عند ذلك في العمى ، ويقع في الضلال .

مثال في عصر موله
• قل ادعوا الله
أو ادعوا الرحمن •

٤٤٩ - مثال ذلك أن مَنْ نظر إلى قوله تعالى (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [سورة الإسراء . ١١٠] ، ثُمَّ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ لَيْسَ المعنى في « ادعوا » الدُّعاء ، ولكن الذِّكْرُ بالاسم ، كقولك : « هُوَ يُدْعَى زَيْدًا » و « يُدْعَى الْأَمِيرَ » ، وَأَنَّ فِي الْكَلَامِ مُحذُوفًا ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ : قُلِ ادْعُوهُ اللَّهُ ، أَوْ ادْعُوهُ الرَّحْمَنَ ، أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى = (١) كان بعرض أن يقع في الشرك ، من حيث أنه إن جرى في خاطره أن الكلام على ظاهره ، خرج ذلك به ، والعياذُ بالله تعالى ، إلى إثبات مَدْعُوتَيْنِ ، تعالى الله عن أن يكون / له شريك . وذلك من حيث كان محالاً أن تُعْمِدَ إلى اسمين كلاهما آسَمُ شيءٍ واحدٍ ، فتعطف أحدهما على الآخر ، فتقول مثلاً : « ادع لي زيداً أو الأمير » ، و « الأمير » هو زيد . (٢٦٩) وكذلك محال أن تقول : « أَيًّا مَا تَدْعُوا » وليس هناك إلا مَدْعُوٌّ واحدٌ ، لأن من شأن « أي » أن تكون أبداً واحداً من اثنين أو جماعة ، ومن ثم لم يكن له بدّ من الإضافة ، إمّا لفظاً وإمّا تقديراً .

275

...

مثال في قوله ، وقالت

يهود نذرهم آس الله ،

بغير تنوين • عربي •

٢٤٠

٤٥٠ - وهذا باب واسع . (٢) ومن المشكل فيه قِراءةٌ من قرأ : (٣)
(وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ) [سورة التوبة . ٣٠] ، بغير / تنوين . وذلك أنهم قد حملوها على وَجْهين :

(١) السياق « أن مَنْ نظر ثم لم يَعْلَمْ كان بعرض » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « وهناك باب » .

(٣) قرأه بتنوين « عزيز » بعض المكيين والكوفيين ، عاصم والكسائي ويعقوب ، وقرأه الباقون بغير تنوين ، ضمة واحدة .

أحدهما : أن يكون القارئ له أراد التنوين ثم حذفه لالتقاء الساكنين ، ولم يحركه ، كقراءة من قرأ : ^(١) (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ) [سورة الإخلاص : ٢، ١] ، بترك التنوين من « أَحَدٌ » ، وكما حكى عن عُمارة بن عَقِيل أنه قرأ : ^(٢) (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) [سورة يس : ٤٠] ، بالنصب ، فقيل له : ما تريد ؟ فقال : أريدُ سابقَ النَّهَارِ . قيل : فهَلَّا قُلْتَهُ ؟ فقال : فلو قُلْتَهُ لكانَ أَوْزَنُ = وكما جاء في الشعر من قوله :

فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ^(٣)

= إلى نظائر ذلك ، فيكون المعنى في هذه القراءة مثله في القراءة الأخرى ، سواءً .

والوجه الثاني : أن يكون الابنُ صفةً ، ويكون التنوين قد سقط على حدِّ سُقُوطه في قولنا : « جاءني زَيْدُ بنُ عمرو » ، ويكون في الكلام محذوف . ثم اختلفوا في المحذوف ، فمنهم من جعله مبتدأً فقَدَّر : « وقالت اليهود هُوَ عَزِيزُ بنُ الله » ومنهم من جعله خبراً فقَدَّر ؟ « وقالت اليهودُ عَزِيزُ ابنُ الله معبودنا » . وفي هذا أمرٌ عظيم ، وذلك أنك إذا حكيتَ عن قائلٍ كلاماً أنت تُريدُ أن تكذِّبه فيه ، فإنَّ التَّكْذِيبَ / ينصرفُ إلى ما كان فيه خبراً ، دون ما كان صفةً .

تفسيرُ هذا : أنك إذا حكيتَ عن إنسان أنه قال : « زَيْدُ بنُ عمرو

(١) ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٨ : ٥٢٨ ، من قرأ بهذه القراءة .

(٢) انظر شواذ القراءات لابن خالويه : ١٢٥

(٣) هو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ، والأغاني ١١ : ١٧ ، والبيت في سيبويه ١ : ٨٥ ،

وتفسير الطبري ٣ : ٣٠٦

سَيِّدٌ ، ثم كذَّبته فيه ، لم تكن قد أنكرت بذلك أن يكون زيدَ ابنِ عمرو ، ولكن أن (٢٧) يكون سيِّداً = وكذلك إذا قال : « زيدُ الفقيهُ قد قَدِمَ » ، فقلتُ له: « كذبتَ » أو « غَلِطتَ » . لم تكن قد أنكرت أن يكون زيدٌ فقيهاً ، ولكن أن يكون قد قَدِمَ . (١) هذا ما لا شُبْهَةَ فيه ، وذلك أنك إذا كذبتَ قائلاً في كلامٍ أو صدَّقته ، فإنما ينصرفُ التكذيبُ منك والتصديقُ إلى إثباته ونفيه ، والإثباتُ والنفيُّ يتناولان الخبرَ دون الصِّفةِ . يَدُلُّك على ذلك أنك تجد الصِّفةَ ثابتةً في حالِ النفي ، كثبوتها في حالِ الإثباتِ . فإذا قلتَ : « ما جاءني زيدُ الظَّريفُ » ، كان « الظرف » ثابتاً لزيد كثبوتِه إذا قلتَ : « جاءني زيدُ الظَّريفُ » / وذلك أن ليس ثبوتُ الصِّفةِ للذي هي صفة له ، بالمتكلم وبإثباته لها فتنفى بنفيه ، وإنما ثبوتُها بنفسيها ، ويتقررُ الوجودُ فيها عند المُخاطَبِ ، مثلهُ عند المتكلم ، لأنه إذا وقعت الحاجةُ في العلم إلى الصِّفةِ ، كان الاحتياجُ إليها من أجل خِيفَةِ اللبسِ على المُخاطَبِ .

٢٤١

277

تفسير ذلك : أنك إذا قلتَ : « جاءني زيدُ الظَّريفُ » ، فإنك إنما تحتاج إلى أن تصفه بالظَّريفِ ، إذا كان فيمن يجيءُ إليك واحد آخر يسمى « زيدا » ، فأنت تخشى إن قلتَ : « جاءني زيد » ولم تقل : « الظَّريفُ » ، أن يلتبس على المُخاطَبِ فلا يدري أهذا عنيت أم ذاك ؟ وإذا كان الغرضُ من ذكر الصِّفةِ إزالةُ اللبسِ والتبيينُ ، كان محالاً أن تكون غير معلومةٍ عند المُخاطَبِ ، وغير ثابتةٍ ، لأنه / يؤدي إلى أن تُرومَ تبيينَ الشيءِ للمخاطَبِ بوصفٍ هو لا يعلمه في ذلك الشيء . وذلك ما لا غايةَ وراءَهُ في الفسادِ .

(١) من أول قوله : « فقلت له : كذبت » إلى هنا ، ساقط من كاتب « ج » سهواً .

وإذا كان الأمر كذلك ، كان جعل « الابن » صفة في الآية ، مؤدياً إلى الأمر العظيم ، وهو إخراجُه عَنْ موضع النفي والإنكار ، إلى موضع الثبوت والاستقرار ، جلَّ اللهُ وتعالى عن شَبه المخلوقين ، وعن جميع ما يقول الظالمون ، علواً كبيراً .

...

٤٥١ - (٢٧١) فإن قيل : إن هذه قراءة معروفة ، والقول بجواز الوصفية في « الابن » كذلك معروف ومدون في الكتب ، وذلك يقتضى أن يكونوا قد عرفوا في الآية تأويلاً يدخل به « الابن » في الإنكار مع تقدير الوصفية فيه .
 قيل : إن القراءة كما ذكرت معروفة ، والقول بجواز أن يكون « الابن » صفةً مثبتةً مسطور في الكتب كما قلت ، ولكن الأصل الذي قدمناه من أن الإنكار إذا لَحِقَ لَحِقَ الخبر دون الصفة = (١) ليس بالشئ الذي يعترض فيه شكٌ أو تتسلط عليه شبهة . فليس يتجه أن يكون « الابن » صفةً ثم يلحقه الإنكار مع ذلك ، إلا على تأويل غامض ، وهو أن يقال : إن الغرض الدلالة / على أن اليهود قد كان بلغ من جهلهم ورُسوخهم في هذا الشرك ، أنهم كانوا يذكرون « عزيراً » هذا الذكر ، كما تقول في قوم تريد أن تصيفهم بأنهم قد استهلكوا في أمر صاحبهم وغلوا في تعظيمه : « إني أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيماً ، فهم يقولون أبداً : زيد الأمير » ، تريد أنه كذلك يكون ذكْرهم إذا ذكروه ، إلا أنه إنما يستقيم هذا التأويل فيه ، إذا أنت لم تقدّر له خبراً معيناً ، ولكن / تريد أنهم كانوا لا يُخبرون عنه بخبر إلا كان ذكْرهم له هكذا .

٢٤٢

278

...

(١) السياق : « ولكن الأصل الذي قدمناه ليس بالشئ » .

٤٥٢ - ومما هو من هذا الذى نحن فيه قوله تعالى : (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً
 أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) [سورة النساء : ١٧١] . وذلك أنهم قد ذهبوا فى رفع « ثلاثة » إلى أنها
 خبرٌ مُبتدأٍ محذوفٌ ، وقالوا : إن التقدير : « ولا تقولوا آلِهَتُنَا ثَلَاثَةً » . وليس ذلك
 بمستقيم . وذلك أنا إذا قلنا : « ولا تقولوا آلِهَتُنَا ثَلَاثَةً » ، كان ذلك ، والعياذُ
 بالله ، شبهُ الإثبات أن ههنا آلهة ، من حيث أنك إذا نفيت ، فإنما تنفى المعنى
 المستفاد من الخبر عن المبتدأ ، ولا تنفى معنى المبتدأ . فإذا قلت : « ما زيدٌ
 مُنْطَلِقًا » ، (٣٧٢) كنت نفيت الانطلاق الذى هو معنى الخبر عن زيد ، ولم تنف
 معنى زيد ولم تُوجبْ عَدَمَهُ . وإذا كان ذلك كذلك ، فإذا قلنا : « ولا تقولوا
 آلِهَتُنَا ثَلَاثَةً » ، كنا قد نفينا أن تكون عِدَّةُ الآلهةِ ثَلَاثَةً ، ولم ننف أن تكون آلهةً ،
 جل الله تعالى عن الشريك والنظير = كما أنك إذا قلت : « ليس أمراؤنا ثَلَاثَةً » ،
 كنت قد نفيت أن تكون عِدَّةُ الأمراءِ ثَلَاثَةً ، ولم ننف أن يكون لكم أمراء . هذا
 ما لا شبهة فيه . وإذا أدى هذا التقدير إلى هذا الفساد ، وجب أن يُعَدَّلَ عنه
 إلى غيره .

وَالْوَجْهُ ، والله أعلم ، أن تكون « ثلاثة » صفةً مبتدأٍ لا خبرٍ مبتدأٍ ،
 ويكون التقدير : « ولا تقولوا لنا آلهةً ثَلَاثَةً = أو : فى الوجود آلهة ثَلَاثَةً » ، ثم
 حُذِفَ / الخبرُ الذى هو « لنا » أو « فى الوجود » كما حذف من : « لا إله إلا
 ٢٤٣ الله » و (مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) [سورة آل عمران ٦٢] ، فبقى « ولا تقولوا آلهة ثَلَاثَةً » ، ثم
 حُذِفَ الموصوف الذى هو « آلهة » ، فبقى : « وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً » . وليس / فى
 279 حذف ما قدرنا حَذْفَهُ ما يُتَوَقَّفُ فى صِحَّتِهِ . أما حذف الخبر الذى قلنا أنه
 « لنا » أو « فى الوجود » ، فمُطَّرِدٌ فى كُلِّ ما معناه التَّوْحِيدُ ، ونفى أن يكون مع
 الله ، تعالى عن ذلك ، إله .

حذف الموصوف
بالعدد شائع

٤٥٣ - وأما حذف الموصوف بالعدد ، فكذلك شائع ، وذلك أنه كما يسوغ أن تقول : « عندي ثلاثة » ، وأنت تريد « ثلاثة أثواب » ، ثم تحذف ، لعلمك أن السامع يعلم ما تريد ، كذلك يسوغ أن تقول : « عندي ثلاثة » ، وأنت تريد « أثواب ثلاثة » ، لأنه لا فصل بين أن تجعل المقصود بالعدد مُميّزاً ، وبين أن تجعله موصوفاً بالعدد ، في أنه يحسن حذفه إذا علم المراد .

يُبين ذلك أنك ترى المقصود بالعدد قد تُرك ذكره ، ثم لا تستطيع أن تقدّره إلا موصوفاً ، وذلك في قولك : « عندي اثنان » ، و « عندي واحد » ، يكون (٣٧٣) المحذوف ههنا موصوفاً لا محالة ، نحو : « عندي رجلان اثنان » و « عندي درهم واحد » ، (١) ولا يكون مُميّزاً البتة ، (٢) من حيث كانوا قد رَفَضُوا إضافة « الواحد » و « الاثنين » إلى الجنس ، فتركوا أن يقولوا : « واحد رجال » و « اثنا رجال » على حدّ « ثلاثة رجال » ، ولذلك كان قول الشاعر :

* ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ * (٣)

شاذاً .

(١) من أول قوله : « يكون المحذوف » إلى هذا الموضع ، ساقط من كاتب « ج » ، سهواً .

(٢) في هامش « ج » ، ما نصه :

« أي : ولا يكون المحذوف مُميّزاً » .

(٣) الرجز لخطام الریح المحاشمي ، وفي شرح الحماسة للثريزي ٤ : ١٦٦ غير منسوب ، وقبلة :

* كَأَنَّ حُصَيْنِيَه مِنْ التَّدْلِيلِ *
ولكن أورده أبو تمام برواية :

* سَحَقُ جِرَابٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ *
وذكر أبو محمد الغندجاني الرجز كله لخطام في « إصلاح ما غلط فيه الثمري » .

هذا ، ولا يَمْتَنِعُ أَنْ يُجْعَلَ المحذوف من الآية في موضع التمييز دون موضع الموصوف ، فيجعل التقدير : « ولا تقولوا ثلاثة آلهة » ، ثم يكون الحكم في الخبر على ما مضى ، ويكون المعنى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، « ولا تقولوا لنا / ثلاثة آلهة ، أو في الوجود ثلاثة آلهة » . (١)

280

٤٥٤ - فَإِنْ قُلْتَ : فَلَمْ صَارَ لَا يَلْزِمُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَا لَزِمَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَدَّرَ : « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ؟

= (٢) فذاك لأننا إذا جعلنا التقدير : (٣) « ولا تقولوا لنا ، أو : في الوجود ، آلهة ثلاثة ، أو ثلاثة آلهة » ، كنا قد نفينا الوجود عن الآلهة ، كما نفيناها في « لا إله إلا الله » ، وَ « مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ » [سورة آل عمران : ٦٢] .

وإذا زعموا أن التقدير « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، كانوا قد نفوا أن تكون عدة الآلهة ثلاثة ، ولم ينفوا وجود الآلهة .

٢٤٤ / فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّهُ يَلْزِمُ عَلَى تَقْدِيرِكَ الْفَسَادُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِذَا قُلْتَ : « لَيْسَ لَنَا أَمْرَاءُ ثَلَاثَةٌ » ، أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : لَيْسَ لَنَا أَمْرَاءُ ثَلَاثَةٌ ، (٤) وَلَكِنْ لَنَا أَمِيرَانِ اثْنَانِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ : كَانَ تَقْدِيرُكَ وَتَقْدِيرُهُمْ جَمِيعاً خَطَأً .

(١) في « ج » ، من أول قوله : « ثم يكون الحكم » إلى أول قوله : « ثلاثة آلهة » ، سقط سهواً من كاتبها .

(٢) « فذاك » جواب السؤال .

(٣) أسقط كاتب « ج » فكتب : « لزم على قول من قدر ، ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ، فذاك لأننا » سها سهواً أدخل بالكلام .

(٤) « أن يكون المعنى : ليس لنا أمراء ثلاثة » ، سقط من كاتب « ج » سهواً .

قيل : إن ههنا أمراً قد أغفلته ، وهو أن قولهم « آلهتنا » ، يوجب ثبوت آلهة ، جلَّ الله وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً . وقولنا : « ليس لنا آلهة ثلاثة » ، لا يوجب ثبوت اثنين البتة .

فإن (٢٧٤) قلت : إن كان لا يُوجبه ، فإنه لا ينفيه .

قيل : ينفيه ما بعده من قوله تعالى : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) [سورة النساء ١٧١] .

فإن قيل : فإنه كما ينفي الإلهين ، كذلك ينفي الآلهة . وإذا كان كذلك ، وجب أن يكون تقديرهم صحيحاً كتقديرك .

قيل : هو كما قلت ينفى الآلهة ، ولكنهم إذا زعموا أن التقدير : « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، وكان ذلك = والعياذُ بالله من الشرك = يقتضي إثبات آلهة ، كانوا قد دفعوا هذا النفي وخالفوه وأخرجوه إلى المناقضة . فإذا كان كذلك ، كان محالاً أن / يكون للصحة سبيل إلى ما قالوه . وليس كذلك الحال فيما قدرناه ، لأننا لم نُقدِّر شيئاً يقتضي إثبات إلهين ، تعالى الله ، حتى يكون حالنا حال من يدفع ما يُوجبه هذا الكلام من نفيهما .

281

يبين لك ذلك : أنه يصحُّ لنا أن نُتبع ما قدرناه نفي الاثنين ، ولا يصحُّ

لهم .

تفسير ذلك : أنه يصحُّ أن تقول : « ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان » ، لأن ذلك يجري مجرى أن تقول : « ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان » ، وهذا صحيح = ولا يصحُّ لهم أن يقولوا : « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا إلهان » ، (١) لأن ذلك يجري

(١) كتب كاتب « ج » : « ليس لنا آلهة ولا إلهان ، لأن ذلك يجري مجرى » ، فأسقط

وأفسد الكلام .

مَجْرَى أَنْ يَقُولُوا : « وَلَا تَقُولُوا آهْتَنَا إلهَانِ » . وذلك فاسدٌ ، فأعرفه وأحسبُه
تأملُه .

...

٤٥٥ - ثم إن ههنا طريقاً آخر ، وهو أن تقدّر : « وَلَا تَقُولُوا اللهُ وَالْمَسِيحُ
وَأُمُّهُ ثَلَاثَةٌ » ، أي نعبدهما كما نعبد الله .

يبين ذلك قوله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) [سورة

٢٤٥

الأنبياء ٢٢٣] ، / وقد استقرّ في العرف أنهم إذا أرادوا إلحاق اثنين بواحد في وصف من
الأوصاف ، وأن يجعلوهما شبيهين له ، قالوا : « هم ثلاثة » ، كما يقولون إذا أرادوا
إلحاق واحدٍ بآخر وجعله في معناه : « هما اثنان » ، وعلى هذا السبيل كأنهم
يقولون : « هم يُعبدون معاً واحداً » ، ويوجب لهم التساوي والتشارك في الصفة
والرتبة ، وما شاكل ذلك .

...

٤٥٦ - (٢٧٥) وأعلم أنه لا معنى لأن يقال : إن القول حكايةٌ ، وأنه إذا

كان حكايةً لم يلزم منه إثبات الآلهة ، لأنه يجرى مجرى أن تقول : « إن من دين
الكفار أن يقولوا : الآلهة ثلاثة » ، (١) وذلك لأن الخطاب في الآية للنصارى
أنفسهم . ألا ترى إلى قوله تعالى : / (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا
عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى

282

(١) في هامش « ح » بخط كاتبها ما نصّه :

« هذا تعليلٌ لقولي : لم يلزم من إثبات الآلهة » .

وهذا نصٌّ قاطعٌ على أن جميع حواشي « ج » ، من كلام عبد القاهر ، كما استظهرت قبل

أن أقرأ هذا ، وانظر التعليق السالف على رقم : ٤٠٤

مَرِيَمَ وَرُوحَ مِنْهُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) [سورة النساء : ١٧١] . وإذا كان الخطاب للنصارى ، كان تقدير الحكاية محالاً ، فـ « لا تقولوا » إذن في معنى : « لا تعتقدوا » ، وإذا كان في معنى الاعتقاد ، لزم إذا قدر « وَلَا تَقُولُوا آلِهَتُنَا ثَلَاثَةٌ » ، ما قلنا إنه يلزم من إثبات الآلهة . وذلك لأن الاعتقاد يتعلق بالخبر لا بالمُخْبِرِ عنه . فإذا قلت : « لا تعتقد أن الأمراء ثلاثة » ، كنت نَهَيْتَهُ عن أن يعتقد كَوْنَ الأمراء على هذه العِدَّة ، لا عن أن يعتقد أن ههنا أمراء . هذا ما لا يَشُكُّ فيه عاقلٌ . وإنما يكون النَّهْيُ عَن ذلك إذا قلت : « لا تعتقد أن ههنا أمراء » ، لأنك حينئذ تصير كأنك قلت : لا تعتقد وجود أمراء .

هذا ، ولو كان الخطاب مع المؤمنين ، لكان تقدير الحكاية لا يصح أيضاً . ذاك لأنه لا يجوز أن يقال : « إن المؤمنين نُهوا عن أن يَحْكُوا عن النصارى مقالَتَهُمْ ، ويخبروا عنهم بأنهم يقولون كيت وكيت » ، كيف ؟ وقد قال / الله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ) [سورة التوبة : ٣٠] ؟ ومن أين يصحُّ النهي عن حكاية قول المُبْطَل ، وفي ترك حكايته تركٌ له وكُفْرَه ، وامتناعٌ من النَّعْيِ عليه ، والإنكار لقوله ، والاحتجاج عليه ، وإقامة الدليل على بُطْلَانِهِ ، لأنه لا سبيل إلى شيء من ذلك إلا من بعد حكاية القول والإفصاح به ، فأعرفه .

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٥٧ - قد أردنا أن نستأنف تقريراً نزيد به الناس تبصيراً أنهم في عمياء من أمرهم حتى يسلكوا / المسلك الذي سلكناه ، ويُفرغوا خواطرهم لتأمل ما استخرجناه ، وأنهم = ما لم يأخذوا أنفسهم بذلك ، ولم يجردوا عنياتهم له = (١) في غرور ، كمن يعدُّ نفسه الرُّى من السراب اللامع ، ويُخادعها بأكاذيب المطامع .

283

بيان ل معنى التحدى ،
وأى شيء طولوا أن
يأتوا به ؟ وهو مهم

٤٥٨ - يقال لهم : إنكم تتلون قول الله تعالى : (قُلْ لِمَنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ) [سورة الإسراء : ٨٨] ، وقوله عز وجل : (قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ) [سورة مدد : ١٣] ، وقوله : (بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ) [سورة الفرة . ٢٣] ، فقولوا الآن : أيجوز أن يكون تعالى قد أمر نبيه ﷺ بأن يتحدى العرب إلى أن يعارضوا القرآن بمثله ، من غير أن يكونوا قد عرفوا الوصف الذى إذا أتوا بكلام على ذلك الوصف ، كانوا قد أتوا بمثله ؟

ولابد من « لا » ، لأنهم إن قالوا : « يجوز » ، أبطلوا التحدى ، من حيث أن التحدى ، كما لا يخفى ، مطالبة بأن يأتوا بكلام على وصف ، ولا تصحُّ المطالبة بالإتيان به على وصف من غير أن يكون ذلك الوصف معلوماً للمطالب = (٢) ويبطل بذلك دعوى الإعجاز أيضاً . وذلك لأنه لا يتصور أن

(١) السياق : « وأنهم في غرور » .

(٢) السياق : « إن قالوا : يجوز ، أبطلوا التحدى ويبطل بذلك » .

يقال : / إنَّه كان عَجْزٌ ، حتى يَثْبُتَ مَعْجُوزٌ عنه مَعْلُومٌ . فلا يقوم في عقل عاقل
 أن يقول لخصم له : « قد أعجزك أن تفعل مثل فعلى » ، وهو لا يشير له إلى
 وصف يَعْلَمُه في فِعْله ، ويراه قد وقع عليه . أفلاً ترى أنه لو قال رجل لآخر :
 « إني قد أحدثت في خاتم عمليته صنعة أنت لا تستطيع مثلها » ، لم تتجه له
 عليه حجة ، ولم يثبت به أنه قد أتى بما يعجزه ، إلا من بعد أن يُريه الخاتم ، ويشير
 له إلى ما زعم أنه (٢٧٧) أبدعه فيه من الصنعة ، لأنه لا يصح وصف الإنسان
 / بأنه قد عجز عن شيء ، حتى يُريدَ ذلك الشيء ويقصد إليه ، ثم لا يتأني له .
 وليس يُتصوَّر أن يقصد إلى شيء لا يعلمه ، وأن تكون منه إرادة لأمر لم يعلمه في
 جملة ولا تفصيل .

٢٤٧

284

...

٤٥٩ - ثم إن هذا الوصف ينبغي أن يكون وصفاً قد تجدد بالقرآن ،
 وأمر لم يوجد في غيره ، ولم يُعرف قبل نزوله . وإذا كان كذلك ، فقد وجب أن
 يُعلم أنه لا يجوز أن يكون في « الكلم المفردة » ، لأن تقدير كونه فيها يؤدي إلى
 المُحال ، وهو أن تكون الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة ، قد حدثت في
 مذاقة حروفها وأصداؤها أوصاف لم تكن ، (١) لتكون تلك الأوصاف فيها قبل
 نزول القرآن ، وتكون قد آخضت في أنفسها بهيئات وصفات يسمعها
 السامعون عليها إذا كانت مثلوة في القرآن ، لا يجدون لها تلك الهيئات والصفات
 خارج القرآن .

= (٢) ولا يجوز أن تكون في « معاني الكلم المفردة » ، التي هي لها بوضع

(١) في المطبوعة وحدها : « مذاقة حروفها » ، خطأً صرف .

(٢) معطوف على قوله في أول الفقرة : « لا يجوز أن يكون في الكلم المفردة » .

اللغة ، لأنه يُؤدى إلى أن يكون قد تجدد في معنى « الحمد » و « الرب » ، ومعنى « العالمين » و « الملك » و « اليوم » و « الدين » ، وهكذا ، وصُفِّ لم يكن قبل نزول القرآن . وهذا ما لو كان ههنا شيء أبعد من المحال وأشنع لكان إياه .

= (١) ولا يجوز أن يكون هذا الوصف في « ترتيب الحركات والسكنات » ، حتى كأنهم تُحدوا إلى أن يأتوا بكلام تكون كلماته على تواليه في زينة كلمات القرآن ، وحتى كأن الذى بان به / القرآن من الوصف في سبيل بيئونة بحور الشعر بعضها من بعض ، لأنه يخرج إلى ما تعاطاه مُسئلمة من الحماسة في : « إنا أعطيناك الجماهر ، فصل لربك وجاهر » ، « والطاحنات طحناً » .

٢٤٨

285

(٢٧٨) / وكذلك الحكم إن زعم زاعم « أن الوصف الذى تُحدوا إليه هو أن يأتوا بكلام يجعلون له مقاطع ، وفواصل ، كالذى تراه في القرآن » ، لأنه أيضاً ليس بأكثر من التعميل على مراعاة وزن . وإنما الفواصل في الآى كالقوافى في الشعر ، وقد علمنا اقتدارهم على القوافى كيف هو ، فلو لم يكن التحدى إلا إلى فصول من الكلام يكون لها أواخر أشباه القوافى ، لم يُعوزهم ذلك ، ولم يتعذر عليهم . وقد نُحِيل إلى بعضهم = إن كان الحكاية صحيحة = شيء من هذا ، حتى وضع على ما زعموا فصول كلام أواخرها كأواخر الآى ، (٢) مثل « يعلمون » و « يؤمنون » وأشباه ذلك .

(١) أيضاً ، معطوف آخر على أول الفقرة .

(٢) في المطبوعة وحدها : « فصول الكلا- » ، خطأ .

= (١) ولا يجوز أن يكون الإعجاز بأن لم يلتق في حروفه ما يثقل على اللسان .

...

٤٦٠ - وجملته الأمر أنه لن يعرض هذا وشبهه من الظنون لمن يعرض له إلا من سوء المعرفة بهذا الشأن ، أو للخذلان ، أو لشهوة الإغراب في القول . ومن هذا الذي يرضى من نفسه أن يزعم أن البرهان الذي بان لهم ، والأمر الذي بهرهم ، والهَيْيَّة التي ملأت صدورهم ، (٢) والرُّوعَة التي دخلت عليهم فأزعجتهم حتى قالوا : « إنَّ له لَحَلَاوَةً ، وإنَّ عليه لَطُلَاوَةٌ ، وإنَّ أسفله لمُعْدِقٌ ، وإنَّ أعلاه لمُثْمِرٌ » ، (٣) إنَّما كان لشيء راعهم من مواقع حركاته ، ومن ترتيب بينها وبين سكناته ؟ أم لفواصل في أواخر آياته ؟ من أين تليق هذه الصِّفَةُ وهذا التشبيه بذلك ؟

= أم تُرى أن ابن مسعود (٢٧١) حين قال في صفة القرآن : « لا يثفه ولا يتشأن » ، (٤) وقال : « إذا وقعت في آل حم ، وقعت في روضات دُمثاب

(١) معطوف على ما أشرت إليه في الفقرة السالفة . وهذه العبارة الآتية كلها ليست في « س » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « والهَيْيَّة » ، خطأ .

(٣) هذه رواية مشهورة ، والذي في كتب السير (سيرة ابن هشام) وأن الوليد بن المعيرة قال : « إنَّ لقوله حَلَاوَةٌ ، وإنَّ أصله لَعْدُقٌ ، وإنَّ فرعه لَجَنَاءَةٌ » ، هذه رواية ابن إسحق ، وروى ابن هشام « إنَّ أصله لَعْدِقٌ » . و « الْعَدْقُ » ، النخلة التي ثبت أصلها ، وطاب فرعها إذا جُنِي . و « الْعَدِقُ » ، الروى المخصب . وكذلك تفسير « الْمُعْدِقُ » الذي ثبت أصوله ، و « الْمُعْدِقُ » ، المخصب . وكان في المطبوعة « لَمُعْدِقٌ » بالعين المعجمة والذال المهملة ، والذي في « ج » و « س » : « لَمُعْدِقٌ » بالعين المهملة والذال المعجمة .

(٤) الخبر بهذا اللفظ في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٣ : ٤/١٥٣ : ٥٥ ، بغير =

أَتَأْتِقُ فِيهِنَّ ، (١) أى أَتَتَّبِعُ محاسنهن = قال ذلك من أجل أوزان الكلمات ،
ومن / أجل الفواصل في / أواخر الآيات ؟

= أم تُرى أنهم لذلك قالوا : « لَا تَفْنَى عَجَائِبُهُ ، وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ » . (٢)

= أم تُرى الجاحظ حين قال في كتاب النبوة : « وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ عَلَى
رَجُلٍ مِنْ حُطَبَائِهِمْ وَبَلَّغَائِهِمْ سُورَةَ وَاحِدَةً ، لَتَبَيَّنَ لَهُ فِي نِظَامِهَا وَمَخْرَجِهَا ، مِنْ
لَفْظِهَا وَطَابَعِهَا أَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ مِثْلِهَا ، لَوْ تُحَدِّثُ بِهَا أَيْلُغُ الْعَرَبِ لِأَظْهَرَ عَجْزَهُ
عَنْهَا » = (٣) لَغَا وَلَغَطَ . (٤)

= (٥) فليس كلامه هذا مما ذهبوا إليه في شيء .

...

٤٦١ - وينبغي أن تكون مُوازنتهم بين بعض الآي وبين ما قاله الناس في

= إسناد ، وهو في مسند أحمد بن حنبل رقم : ٣٨٤٥ من حديث طويل : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ لَا يَخْتَلِفُ ،
وَلَا يَسْتَشِينُ ، وَلَا يَتَّفَعُ لِكَثْرَةِ الرَّدِّ » ، و « يَتَشَانُ » لَا يَخْلُقُ ، وَهُوَ مَا خُوذَ مِنْ « الشَّنِّ » وَهُوَ الْجِلْدُ الْخَلْقُ
الْبَالِي . و « يَسْتَشِينُ » ، يَصِيرُ شَيْئًا بَالِيًا . و « يَتَّفَعُ » ، مِنْ الشَّيْءِ « التَّافَهُ » ، أَيْ لَا يَتَّذَلُّ حَتَّى يَلْحَقَ
بِالْحَسِيْسِ .

(١) خير عبد الله بن مسعود هذا في تفسير ابن كثير في أول سورة غافر (٧ : ٢٧٥) غير
مسند . و « دَمِيئَاتٍ » ، جَمْعُ « دَمِيئَةٍ » ، وَهِيَ الْمُخْصَمَةُ اللَّيْنَةُ السَّهْلَةُ الْمَعْشَبَةُ .

(٢) انظر ما سلف في التعليق رقم : ٣ ، ص : ٣٨٨ وهو في خبر على رضى الله عنه في صحيح
الترمذى ، كتاب « ثواب القرآن » ، « باب ما جاء في فضل القرآن ، بإسناد فيه كلامٌ .

(٣) مضى كلام الجاحظ هذا آنفاً برقم : ٢٩٠

(٤) « لَغَا يَلْغُو » أَيْ بِاللُّغْوِ مِنَ الْكَلَامِ ، وَهُوَ مَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ ، وَلَا يَحْصُلُ مِنْهُ عَلَى فَائِدَةٍ وَلَا نَفْعٍ .
و « لَغَطَ يَلْغَطُ لَغَطًا » ، أَيْ بِأَصْوَاتٍ مَبْهَمَةٍ وَأَلْفَاظٍ دَاتٍ جَلْبَةٍ لَا يَفْهَمُ لَهَا مَعْنَى . وَكَانَ فِي الْمَطْبُوعَةِ
وَحَدَّهَا : « لَغَا وَلَغَطًا » ، وَهُوَ سَيِّءٌ جَدًّا ، لِأَنَّ السِّيَاقَ : « أَمْ تُرَى الْجَاحِظُ حِينَ قَالَ لَغَا وَلَغَطَ » .

(٥) الضمر في « كلامه » مرودد إلى الجاحظ .

مَعْنَاهَا ، كَمَوَازِنَتِهِمْ بَيْنَ : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) [سورة النقرة : ١٧٩] ، وَبَيْنَ : « قَتْلُ الْبَعْضِ إِحْيَاءٌ لِلْجَمِيعِ » (١) = خَطَأٌ مِنْهُمْ ، (٢) لِأَنَا لَا نَعْلَمُ لِحَدِيثِ التَّحْرِيكِ وَالتَّسْكِينِ وَحَدِيثِ الْفَاصِلَةِ مَذْهَباً فِي هَذِهِ الْمَوَازِنَةِ ، وَلَا نَعْلَمُهُمْ أَرَادُوا غَيْرَ مَا يُرِيدُهُ النَّاسُ إِذَا وَازَنُوا بَيْنَ كَلَامٍ وَكَلَامٍ فِي الْفِصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ وَدِقَّةِ النَّظْمِ وَزِيَادَةِ الْفَائِدَةِ . وَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِي هَذَا الشَّأْنِ ، وَأَنْتَهُمْ بَتَرَكَ النَّظَرَ ، وَإِهْمَالَ التَّدْبِيرِ وَضَعْفِ النِّيَّةِ ، وَقِصْرِ الْهِمَّةِ = قَدْ طَرَّقُوا لَهُ حَتَّى جَعَلَ يُلْقَى فِي نَفْسِهِمْ كُلِّ مُحَالٍ وَكُلِّ بَاطِلٍ ، (٣) وَجَعَلُوا هُمْ يُعْطُونَ الَّذِي يُلْقِيهِ حَظًّا مِنْ قَبُولِهِمْ ، وَيُؤَوِّوْنَهُ مَكَاناً مِنْ قُلُوبِهِمْ ، لَمَّا بَلَغَ مِنْ قَدْرِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الْفَاسِدَةِ أَنْ تَدْخُلَ فِي تَصْنِيفٍ ، وَيُعَادَ وَيُبْدَأَ فِي تَبْيِينِ لَوْجِهِ الْفَسَادِ فِيهَا وَتَعْرِيفِ .

...

٤٦٢ - (٢٨٠) ثُمَّ إِنْ هَذِهِ الشَّنَاعَاتُ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا ، تَلَزَمُ أَصْحَابَ « الصَّرْفَةِ » أَيْضاً ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَجْزُهُمْ عَنْ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ وَعَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ ، لِأَنَّهُ مُعْجِزٌ فِي نَفْسِهِ ، لَكِنْ لِأَنَّ أُذْخِلَ عَلَيْهِمُ الْعَجْزُ عَنْهُ ، وَصُرِفَتْ هِمَمُهُمْ وَخَوَاطِرُهُمْ عَنْ / تَأْلِيفِ كَلَامٍ مِثْلِهِ ، وَكَانَ حَالُهُمْ عَلَى الْجُمْلَةِ حَالٌ مِنْ أَعْدِمِ الْعِلْمَ بِشَيْءٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُهُ ، وَجِئِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْرٍ قَدْ كَانَ يَتَّسَعُ لَهُ ، = (٤) لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَعَاطَمَهُمْ ، وَلَا يَكُونُ مِنْهُمْ مَا يُدُلُّ عَلَى إِكْبَارِهِمْ أَمْرَهُ ،

الحملة على إبطال الصرفة ،
وهي مقالة المعتزلة

287

(١) مضى ذلك في رقم : ٣٠٣

(٢) السياق : « وينبغي أن تكون موازنتهم خطأ منهم » .

(٣) « طرَّقوا له » ، جعلوا له طريقاً يسلكه إلى ما يسؤله لهم من الفساد .

(٤) السياق : « وذلك أنه لو لم يكن عجزهم لكان ينبغي » .

٢٥٠. وَتَعْجِبُهُمْ مِنْهُ ، وَعَلَى أَنَّهُ قَدْ بَهَّرَهُمْ ، / وَعَظَّمُ كُلَّ الْعِظَمِ عِنْدَهُمْ ، بَلْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِكْبَارُ مِنْهُمْ وَالتَّعَجُّبُ لِلَّذِي دَخَلَ مِنَ الْعَجْزِ عَلَيْهِمْ ، (١) وَرَأَوْهُ مِنْ تَغْيِيرِ حَالِهِمْ ، وَمِنْ أَنْ حِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شَيْءٍ قَدْ كَانَ عَلَيْهِمْ سَهْلًا ، وَأَنْ سُدَّ دُونَهُ بَابٌ كَانَ لَهُمْ مَفْتُوحًا ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ نَبِيًّا قَالَ لِقَوْمِهِ : « إِنَّ آيَتِي أَنْ أُضَعَّ يَدِي عَلَى رَأْسِي هَذِهِ السَّاعَةَ ، وَتُمْنَعُونَ كُلُّكُمْ مِنْ أَنْ تَسْتَطِيعُوا وَضَعَّ أَيْدِيكُمْ عَلَى رُؤُسِكُمْ » ، وَكَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ ، مِمَّ يَكُونُ تَعْجُبُ الْقَوْمِ ، أَمِنْ وَضَعِهِ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ ، أَمْ مِنْ عَجْزِهِمْ أَنْ يَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى رُؤُسِهِمْ ؟

...

« العظم » و « الاستعارة »
« ما مرصع الإعجاز »

٤٦٣ - ونعودُ إلى النَّسَقِ فنقول : فَإِذَا بَطُلَ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ الَّذِي أَعْجَزَهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ مِمَّا عَدَدْنَاهُ ، لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي « النَّظْمِ » ، لِأَنَّهُ لَيْسَ = مِنْ بَعْدِ مَا أَبْطَلْنَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ = إِلَّا « النَّظْمُ » وَ « الْأَسْتِعَارَةُ » . وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُجْعَلَ « الْأَسْتِعَارَةُ » الْأَصْلَ فِي الْإِعْجَازِ وَأَنْ يُقْصَرَ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْإِعْجَازُ فِي آيٍ مَعْدُودَةٍ فِي مَوَاضِعَ مِنَ السُّورِ الطُّوَالِ مَخْصُوصَةٍ ، وَإِذَا امْتَنَعَ ذَلِكَ فِيهَا ، ثَبَتَ أَنَّ « النَّظْمَ » مَكَانَهُ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ . وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ فِي « النَّظْمِ » ، وَ « التَّأْلِيفِ » ، (٢) وَكُنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ لَيْسَ « النَّظْمُ » شَيْئًا غَيْرَ

(١) فِي « ج » : « وَعَظَّمُ كُلَّ الْعِظَمِ عِنْدَهُمْ ، وَرَأَوْهُ مِنْ تَغْيِيرِ حَالِهِمْ » ، أَسْقَطَ فَأَقْسَدَ الْكَلَامَ . وَفِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَعَظَّمُ كُلَّ الْعِظَمِ عِنْدَهُمْ ، وَالتَّعَجُّبُ لِلَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعَجْزِ ، وَلَمَّا رَأَوْهُ » ، وَهُوَ فَاسِدٌ أَيْضًا .

(٢) كَانَ مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ مُخْتَلَفًا ، وَغَيْرَ مُطَابِقٍ لِمَا فِي « س » ، وَهُوَ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ هُنَا ، أَمَّا كَاتِبُ « ج » ، فَقَدْ سَهَا فَأَسْقَطَ جَمَلًا كَثِيرًا ، وَهَذَا نَصٌّ سِيَاقُ « ج » : « فَإِذَا بَطُلَ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ الَّذِي أَعْجَزَهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ مِمَّا عَدَدْنَاهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي النَّظْمِ وَالتَّأْلِيفِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَعْدِ مَا أَبْطَلْنَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِلَّا النَّظْمُ . وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ فِي النَّظْمِ وَالتَّأْلِيفِ » .

تُوخَى معاني النحوِ وأحكامِهِ فيما بين الكَلِمِ ، وأنا إن بقينا الدهر نُجهد أفكارنا حتى نعلم (٢٨١) للكَلِمِ المفردة سِلْكَاً يَنْظِمُهَا ، وجامعاً يَجْمَعُ شَمْلَهَا ويؤلفها ، ويجعل بعضها بسببٍ / من بعض ، غير توخى معاني النحو وأحكامه فيها ، (١) طلبنا ما كُلُّ مُحالٍ دونه = (٢) فقد بانَ وظَهَرَ أَنَّ الْمُتَعاطَى القَوْلَ في « النظم » ، والزاعمَ أَنَّهُ يحاول بيان المزية فيه ، وهو لا يَعرِضُ فيما يُعيدُه ويُبديهِ للقوانين والأصول التي قَدَّمنا ذكرها ، ولا يسلكُ إليه المسالك التي نهجناها ، (٣) في عمياء من أمره ، وفي غرورٍ من نفسه ، وفي خداعٍ من الأمانى والأضاليل . (٤) ذلكَ لأنه إذا كان لا يكون « النَّظْمُ » شيئاً غير توخى معاني النحو وأحكامه فيما بين الكَلِمِ ، كان من أعجَبِ العَجَبِ أن يزعم زاعمٌ أَنَّهُ يطلب المزية في

= وأما المطبوعة ، فكان كما يلي ، مفرقاً على مواضعه : (١) : « لم يبق إلا أن تكون في الاستعارة ولا يمكن الاستعارة » ، فأسقط ما بين الكلامين عند موضع العلامة ، ثم أتى به بعد قوله : « من السور الطوال مخصوصة ، على هذا السياق : « وإذا امتنع ذلك فيها لم يبق إلا أن يكون في النظم والتأليف ، لأنه ليس من بعد ما أبتلنا أن يكون فيه إلا النظم » . ولم يرد في المطبوعة ما ههنا : « وإذا امتنع ذلك فيها ثبت أن النظم مكائه » . وأيضاً كتب مكان « يُقصر عليها » « يُقصد إليها » ، فكان ما في المطبوعة كلاماً ملفقاً سيقاً .

(١) السياق هنا : « وأنا إن بقيا الدهر ، نجهد أفكارنا طلبنا ما كُلُّ مُحالٍ دونه » .
(٢) والسياق هنا : « وإذا ثبت أنه في النظم ، وكنا قد علمنا فقد بان وظهر » ، وهو جواب « إذا » في صدر الجملة .

(٣) السياق : « بان وظهر أن المتعاطى في عمياء من أمره » .

(٤) يعني بقوله « المتعاطى القول في النظم » و« الزاعم أنه يحاول بيان المزية وهو لا يعرض فيما يعيده ويبيديه للقوانين والأصول التي قدمنا ذكرها في عمياء من أمره ، ومن غرور في نفسه » ، يعني بهذا كله المعتزلي الكبير القاضي عبد الجبار ، وما كتبه في « المغنى » ١٦ : ١٩٧ ، وما بعده ، لأنه هو الذي استخدم لفظ « النظم » فأكثر ، ولم يخرج بطائل ، وقد أشرت إلى ذلك فيما سلف في رقم :

« النظم » ، ثم لا يطلبها في معاني النحو وأحكامه التي « النَّظْمُ » عبارة عن تَوْخِيها فيما بين الكلم .

...

٤٦٤ - فَإِنْ قِيلَ : قَوْلُكَ « إِلَّا النَّظْمُ » ، ^(١) يَقْتَضِي إِخْرَاجَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الِاسْتِعَارَةِ وَضُرُوبِ الْمَجَازِ مِنْ جُمْلَةِ مَا هُوَ بِهِ مُعْجِزٌ ، وَذَلِكَ مَا لَا مَسَاغَ لَهُ .

• الاستعارة • و • الكناية •
و • التمثيل • من
مقتضيات • النظم •

قِيلَ : لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ظَنَنْتَ ، بَلْ ذَلِكَ يَقْتَضِي دُخُولَ الِاسْتِعَارَةِ وَنِظَائِرِهَا / فِيمَا هُوَ بِهِ مُعْجِزٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي = الَّتِي هِيَ « الِاسْتِعَارَةُ » ، وَ « الْكِنَايَةُ » وَ « التَّمْثِيلُ » ، وَسَائِرُ ضُرُوبِ « الْمَجَازِ » مِنْ بَعْدِهَا = مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ « النَّظْمِ » ، وَعَنْهَا يَحْدُثُ وَبِهِ يَكُونُ ، ^(٢) لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَدْخُلَ شَيْءٌ مِنْهَا فِي الْكَلِمِ وَهِيَ أَفْرَادٌ لَمْ يُتَوَخَّخْ فِيمَا بَيْنَهَا حَكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ النَّحْوِ . فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ هَهُنَا « فِعْلٌ » أَوْ « اسْمٌ » قَدْ دَخَلَتْهُ الِاسْتِعَارَةُ ، مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَلْفَ مَعَ غَيْرِهِ . أَفَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنْ قُدِّرَ فِي « اشْتَعَلَ » مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا) [سورة مريم : ٤٤] ، أَنْ لَا يَكُونُ « الرَّأْسُ » ، فَاعِلًا لَهُ ، وَيَكُونُ « شَيْئًا » مَنْصُوبًا عَنْهُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، لَمْ يُتَصَوَّرَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَارًا ؟ وَهَكَذَا السَّبِيلُ فِي نِظَائِرِ « الِاسْتِعَارَةِ » ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ . ^(٣)

٢٥١

...

٤٦٥ - (٢٨٢) وَأَعْلَمُ أَنَّ السَّبَبَ فِي أَنْ لَمْ يَقَعِ النَّظْرُ مِنْهُمْ مَوْقِعَهُ ، أَنَّهُمْ

حطاً المعتزلة لظنهم
أن المرية لى اللفظ ،
واصطراهم لى ذلك

(١) يعنى قوله فى أول الفقرة السالفة : « لأنه ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلا النظم والاستعارة » .

(٢) فى المطبوعة : « وعنهما يحدث ، وبها يكون » .

(٣) هذه الفقرة (٤٦٤) كلها ساقطة من « س » .

حين قالوا : « نَطْلُبُ المزية » ، (١) ظنوا أن موضعها « اللفظ » بناءً على أن « النظم » نَظْمُ الألفاظ ، وأنه يلحقها دون المعاني = وحين ظنوا أن مَوْضِعَهَا ذلك واعتقدوه ، وقفوا على « اللفظ » ، وجعلوا لا يَرْمُونَ بأوهامهم إلى شيء سِوَاهُ . إلاَّ أَنَّهُمْ ، على ذلك ، لم يستطيعوا أن يَنْطِقُوا في تصحيح هذا الذي ظنَّوه بحرف ، بل لم يتكلموا بشيء إلاَّ كان ذلك نَقْضاً وإبطالاً لأن يكون « اللفظ » ، من حيث هو لفظٌ ، موضعاً للمزية = وإلا رأيتهم قد اعترفوا ، من حيث لم يَدْرُوا ، بأن ليس للمزية التي طلبوها موضعٌ ومكانٌ تكون فيه ، إلاَّ معاني النحو وأحكامه .

وذلك أنهم قالوا : « إنَّ الفصاحة لا تَظْهَرُ في أفراد الكلمات ، وإنما تَظْهَرُ بالضمُّ على طريقةٍ مخصوصة » ، (٢) فقولهم « بالضمُّ » ، لا يصح أن يُراد به النطق باللفظة بعد اللفظة ، من غير اتِّصالٍ يكون بين / معنيهما ، لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضمِّ اللفظ إلى اللفظ تأثيرٌ في الفصاحة ، لكان ينبغي إذا قيل : « ضحك ، خرج » أن يحدث في ضم « خرج » إلى « ضحك » فصاحة ! وإذا بطل ذلك ، لم يبق إلاَّ أن يكون المعنى في ضمِّ الكلمة إلى الكلمة تَوَخِّي معنًى من معاني النحو فيما بينهما .

289

= وقولهم : « على طريقةٍ مخصوصة » ، يُوجب ذلك أيضاً ، وذلك أنه لا / يكون للطريقة = إذا أنت أردت مُجَرَّدَ اللَّفْظِ = معنًى .

٢٥٢

(١) إنما يعني بهذا كله القاضي عبد الجبار المعتزلي ، كما أشرت إليه في ص : ٣٩٢ ، تعليق : ٤

(٢) هذا لفظ القاضي عبد الجبار بنصه في المعنى ١٦ : ١٩٩ ، « فصل في الوجه الذي له يقع

التفاضل في فصاحة الكلام » .

وهذا سبيلٌ كلُّ ما قالوه ، إذا أنت تأملتَه تراهم في الجميع قد دُفِعوا إلى جعلِ المزية في معاني النحو وأحكامه من حيث لم يشعروا ، ذلك لأنه أمرٌ ضروريٌّ لا يمكن الخروج منه .

...

رد قول عبد الجبار المعتزلي :
« إن المعاني لا تتزايد ،
ولما تتزايد الألفاظ »

٤٦٦ - ومما تجدهم يعتمدونه ويرجعون إليه قولهم : « إنَّ المَعَانِي لا تَتَزَايِدُ ، وإِنَّمَا تَتَزَايِدُ الأَلْفَاظُ » ، (١) وهذا كلامٌ إذا تأملتَه لم تجد له معنى يصحُّ عليه ، غيرَ أن تجعل « تَزَايِدُ الأَلْفَاظُ » عبارةً عن المزايا التي تحدث من تَوَخُّي معاني (٢٨٣) النحو وأحكامه فيما بين الكَلِمِ ، لأن التَّزَايِدَ في الألفاظ من حيث هي أَلْفَاظٌ وتُنطَقُ لسانٍ ، مُحَالٌ .

...

٤٦٧ - ثم إننا نعلمُ أنَّ المِزْيَةَ المطلوبة في هذا الباب ، مِزْيَةٌ فيما طريقه الفِكرُ والنَّظَرُ من غيرِ شُبْهَةٍ . ومُحَالٌ أن يكون اللفظ له صفة تُسْتَنْبِطُ بالفِكرِ ، ويُسْتَعَانُ عليها بالرُّويَّةِ ، اللَّهُمَّ إلا أن تريد تأليفَ النَّعْمِ . وليس ذلك مما نحن فيه بسبيل .

وَمِنْ هَهُنَا لم يَجُزْ ، إذا عُدَّ الوجوهُ التي تظهر بها المِزْيَةُ ، أن يُعَدَّ فيها الإِعْرَابُ . وذلك أن العِلْمَ بالإِعْرَابِ مشتركٌ بين العربِ كُلِّهم ، وليس هو مما يُسْتَنْبِطُ بالفِكرِ ، ويُسْتَعَانُ عليه بالرُّويَّةِ . فليس أحدُهم ، بأنَّ أعرابَ الفاعلِ الرَّفْعِ أو المفعولِ النَّصْبِ ، والمُضَافِ إليه الجَرُّ ، بأَعْلَمَ من / غيره ، ولا ذاك مما يَحْتَاجُونَ فيه إلى حِدَّةِ ذَهْنٍ وَقُوَّةِ خَاطِرٍ ، (٢) إِنَّمَا الَّذِي تَقَعُ الحَاجَةُ فيه إلى ذلك ،

290

(١) هذا أيضاً قول القاضي عبد الجبار المعتزلي في المغنى : ١٦ : ١٩٩ ، وقد مضى آنفاً رقم :

٥٥ ، تعليق : ٢ ، و ص : ٣٩٢ ، تعليق : ٤ ، و ص : ٣٩٤ ، تعليق : ٢

(٢) في المطبوعة : « ولا ذاك المفعول به مما يحتاجون فيه » ، زيادة لإفساد الكلام لا غير .

العِلْمُ بما يُوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز ، كقوله تعالى :
(فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة البقرة : ١٦٠] ، وكقول الفرزدق :
* سَقَّتْهَا نُحْرُوقُ فِي الْمَسَامِعِ * (١)

وأشبه ذلك ، مما يُجعل الشيء فيه فاعلاً على تأويل يدق ، ومن طريق
تَلَطُّفٍ ، وليس يكون هذا علماً بالإعراب ، ولكن بالوصف الموجب
للإعراب .

ومن ثم لا يجوز لنا أن نعتد في شأننا هذا بأن يكون المتكلم قد استعمل
من اللغتين في الشيء ما يقال « إنه أفصحهما » ، أو بأن يكون قد تحفظ مما
تُخطىء فيه العامة ، ولا بأن يكون قد استعمل الغريب ، / لأن العلم بجميع ذلك
لا يعدو أن يكون علماً باللغة ، وبأنفس الكلم المفردة ، وبما طريقه طريق
الحفظ ، دون ما يُستعان عليه بالنظر ، ويوصل إليه بإعمال الفكر . ولئن كانت
العامة وأشبه العامة لا يكادون يعرفون الفصاحة غير ذلك ، فإن من ضنعف
النحيزة إخطار مثله في الفكر ، (٢) وإجراؤه (٣٨٤) في الذكر ، وأنت تزعم أنك
ناظر في دلائل الإعجاز . أتري أن العرب تُحدوا أن يختاروا الفتح في الميم من
« الشَّمع » ، والهاء من « النَّهْر » على الإسكان = وأن يتحفظوا من تخليط
العامة في مثل : « هَذَا يَسْوَى أَلْفًا » (٣) = أو إلى أن يأتوا بالغريب الوحشي في
كلام يعارضون به القرآن ؟ (٤) كيف ؟ وأنت تقرأ السورة من السور الطوال فلا

٢٥٣

(١) مضي في الفقرة رقم : ٣٤٧ ، بنامه .

(٢) « النحيزة » ، الطبيعة المغروزة في الإنسان .

(٣) لأن صوابه « هذا يساوي ألفاً » .

(٤) في « ج » والمطبوعة : « في الكلام » بالتعريف .

تجد فيها من الغريب شيئاً ، وتأمل ما جمعه العلماء في غريب القرآن ، فترى الغريب منه إلا في القليل ، إنما كان غريباً من أجل استعارة هي فيه ، / كمثل (وأشربوا في قلوبهم العجَلَ) [سورة الفة : ٩٣] ، ومثل : (خَلَصُوا نَجِيًّا) [سورة يوسف : ٨٠] ، ومثل (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) [سورة الحجر : ٩٤] ، دون أن تكون اللفظة غريبة في نفسها ، إنما ترى ذلك في كلمات معدودة كمثل : (عَجَلْنَا لَنَا قِطْنَا) [سورة ص : ١٦] ، و (ذَاتِ الْوَاحِ وَدُسْرُ) [سورة القمر : ١٣] ، و (جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سَرِيًّا) [سورة

مهم : ٢٤] .

...

عرب اللغة ، ليس له مكان في الإعجاز

٤٦٨ - ثم إنه لو كان أكثر ألفاظ القرآن غريباً ، لكان محالاً أن يدخل ذلك في الإعجاز ، وأن يصحّ التحدّي به . ذاك لأنه لا يخلو إذا وقع التحدّي به من أن يتحدّي مَنْ له علمٌ بأمثاله من الغريب ، أو من لا علم له بذلك . = فلو تُحدّي به من يعلم أمثاله ، لم يتعذر عليه أن يعارضه بمثله . ألا ترى أنه لا يتعذر عليك إذا أنت عرفت ما جاء من الغريب في معنى « الطويل » أن تعارض من يقول : « الشوقب » ، بأن تقول أنت « الشوذب » ، وإذا قال « الأمتق » أن تقول « الأشق » ؟ (١) وعلى هذا السبيل .

= ولو تحدّي به مَنْ لا علم له بأمثاله ما فيه من الغريب ، كان ذلك بمنزلة أن يتحدّي العرب إلى أن يتكلموا بلسان الترك .

٤٦٩ - هذا ، وكيف بأن يدخل الغريب في باب الفضيلة ، وقد ثبت

عنهم أنهم كانوا يرون الفضيلة / في ترك استعماله وتجنبه ؟ أفلا ترى إلى قول عمر

(١) هذه الألفاظ بمعنى الطويل مع فروق فيها .

رضى الله (٢٨٥) عنه في زهير : « إنه كان لا يُعَاظِلُ بين القول ، ولا يَتَّبِعُ حُوشِيَّ الكلام » ؟ فَقَرَنَ تَتَّبِعُ « الحُوشِيَّ » = وهو الغريب من غير شُبْهة = إلى « المَعَاظِلَةُ » التي هي التعقيد . (١)

وقال الجاحظ في « كتاب البيان والتبيين » : (٢) « ورأيتُ النَّاسَ يتداولون رسالة يحيى بن يَعْمُرَ على لسان يزيد بن المهلب إلى الحجاج : (٣) « إِنَّا لَقِينَا العدوَّ فقتلنا طائفة [وأسرنا طائفة ، ولحقت طائفة] بعراعر الأودية وأهضام الغيطان ، وبتنا بعُرْعُرَةَ الجبل ، وبات / العدوَّ بحَضِيضِهِ » . فقال الحجاج : ما يزيد بأبي عُذْرِ هذا الكلام ! [فقيل له : إن يحيى بن يَعْمُرَ معه ! فأمر بأن يُحْمَلَ إليه ، فلما أتاه] قال : أين ولدت ؟ فقال : بالأهواز . فقال : فأنتي لك هذه الفصاحة ؟ قال : أخذتها عن أبي » . (٤)

292

قال : « ورأيتهم يُدِيرُونَ في كتبهم : أن امرأة خاصمت زَوْجَهَا إلى يَحْيَى ابن يَعْمُرَ ، فانتهرها مراراً ، فقال له يحيى : أَنْ سَأَلْتِكَ ثَمَنَ شُكْرِهَا وَشُبْرِكَ ، أَنْشَأَتْ تَطْلُهَا وَتَضْهَلُهَا » . (٥)

(١) انظر طبقات فحول الشعراء رقم : ٧٩ ، ص : ٦٣

(٢) في هذا الموضع كتب « كتاب البيان والتبيين » ، مضبوطة في « ج » و « س » معاً . وهو خلاف مشهور ، ومع ذلك سيأتي في النسختين أيضاً « البيان والتبيين » كما سأشير إليه في التعليق . (٣) في المطبوعة : « عن لسان » .

(٤) هو في البيان والتبيين ١ : ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، وشرح الجاحظ ألفاظه فقال : « عراعر الأودية » أسافلها . و « عراعر الجبال » أعاليها . و « أهضام الغيطان » ، مداخلها . و « الغيطان » جمع « غائط » ، وهو الحائط ذو الشجر .

وقوله : « ما يزيد بأبي عُذْرِ هذا الكلام » ، أي ليس هو قائله ، والمبتدئ به .

(٥) هو في كتاب البيان ١ : ٣٧٨ ، وفسره الجاحظ فقال : « قالوا : « الضَّهْلُ » ، التقليل و « الشُّكْرُ » ، الفرح ، و « الشُّبْرُ » ، النكاح . و « تَطْلُهَا » ، تذهب بحقها يقال : دمّ مطلول . ويقال : « بثر ضَهُول » ، أي قليلة الماء » .

ثم قال : « وإن كانوا إنما قد رَوَوْا هذا الكلام لكى يدل على فصاحة وبلاغة ، فقد باعده الله من صفة البلاغة والفصاحة . » (١)

...

اصل مساد مقالة المختلة ل
طهم أن أوصاف اللفظ ،
أوصاف له ل نفسه

٤٧٠ - وأعلم أنك كلما نظرت وجدت سبب الفساد واحداً ، وهو ظنهم الذى ظنوه فى « اللفظ » ، وجعلهم الأوصاف التى تجرى عليه كلها أوصافاً له فى نفسه ، ومن حيث هو لفظ ، وتركهم أن يميزوا بين ما كان وصفاً له فى نفسه ، وبين ما كانوا قد كسبوه إياه من أجل أمرٍ عَرَضَ فى معناه . (٢) ولما كان هذا ذأبهم ، ثم رأوا الناس وأظهروا شئ عندهم فى معنى « الفصاحة » ، تقويم الإعراب ، والتحفُّظ من اللحن ، لم يشكوا أنه ينبغى أن يُعتدَّ به فى جملة المزايا التى يُفاضل بها بين كلام وكلام فى الفصاحة ، وذهب عنهم أن ليس هو من « الفصاحة » التى يعيننا أمرها فى شئ ، وأن كلامنا فى فصاحة تجب لللفظ لا من أجل شئ يدخل فى النطق ، ولكن من أجل لطائف تُدرك بالفهم ، وأنا نعتبر فى شأننا هذا فضيلة تجب لأحد الكلامين على الآخر ، من بعد أن يكونا قد برئا من اللحن ، وسلما فى ألفاظهما / من الخطأ .

٢٥٥

٤٧١ - ومن العجب أننا إذا نظرنا فى الإعراب ، وجدنا التفاضل فيه محالاً ، لأنه لا يُتصوَّر / أن يكون للرفع والنصب فى كلام ، مزيةٌ عليهما فى كلام آخر ، وإنما الذى يُتصوَّر أن يكون ههنا : كلامان قد وقع فى إعرابهما تحلل ، ثم كان أحدهما أكثر صواباً من الآخر ، وكلامان قد استمر أحدهما على

293

(١) هو فى البيان ١ : ٣٧٨ ، وفى نسخ الدلائل ريادة « وبلاغة » ، وقوله : « والفصاحة » ، زيادة ألحقها من البيان .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « أكسبوه إياه » .

الصواب ولم يستمر الآخر ، ولا يكون هذا تفاضلاً في الإعراب ، ولكن تركاً له في شيء ، واستعمالاً له في آخر ، فأعرف ذلك .

٤٧٢ - وجملته الأمر أنك لا ترى ظناً هو أنأى بصاحبه عن أن يصح له كلام ، أو يستمر له نظام ، أو تثبت له قدم ، أو ينطق منه إلا بالمحال فم ، (١) من (٢٨٧) ظنهم هذا الذي حام بهم حول « اللفظ » ، وجعلهم لا يعدونه ، ولا يرون للمزية مكاناً دونه .

...

٤٧٣ - وأعلم أنه قد يجري في العبارة منأى شيء ، هو يُعيد الشبهة جذعة عليهم ، وهو أنه يقع في كلامنا أن « الفصاحة » تكون في المعنى دون اللفظ ، فإذا سمعوا ذلك قالوا : كيف يكون هذا ، ونحن نراها لا تصلح صفة إلا للفظ ، ونراها لا تدخل في صفة المعنى البتة ، لأننا نرى الناس قاطبة يقولون : « هذا لفظ فصيح ، وهذه ألفاظ فصيحة » ، ولا نرى عاقلاً يقول : « هذا معنى فصيح ، وهذه معانٍ فصاح » . ولو كانت « الفصاحة » تكون في المعنى ، لكان ينبغي أن يقال ذلك ، كما أننا لما كان الحسن يكون فيه قيل : « هذا معنى حسن ، وهذه معانٍ حسنة » .

قوله « إن الفصاحة تكون في المعنى » وردة شبهة المعتزلة وغيرهم لى مهم ذلك

وهذا شيء يأخذ من الغير مأخذاً : والجواب عنه أن يقال : إن غرضنا من قولنا : « إن الفصاحة تكون في المعنى » ، أن المزية التي من أجلها استحق اللفظ الوصف بأنه « فصيح » ، هي في المعنى / دون اللفظ ، لأنه لو كانت بها المزية التي

(١) السياق « لا ترى ظناً هو أنأى بصاحبه ... من ظنهم هذا » .

من أجلها يَسْتَحِقُّ اللَّفْظُ الوصفَ بأنه فصيح ، تكون فيه دُونَ معناه ، (١) لَكَانَ ينبغى إذا قلنا فى اللَّفْظَةِ : « إنها فَصِيحَةٌ » ، أن تكون تلك الفصاحةُ واجبة لها بكل حالٍ . ومعلوم أن الأمر بخلاف ذلك ، فإننا نرى / اللَّفْظَةَ تُكُونُ فى غاية الفصاحة فى موضع ، ونراها بِعَيْنِهَا فيما لا يُحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليلٌ ولا كثير . (٢) وإنما كان كذلك ، لأن المزية التى من أجلها نَصِفُ اللَّفْظَ فى شأننا هذا بأنه فصيحٌ ، مزيةٌ تُحْدِثُ من بعد أن لا تكون ، وتظهرُ فى الكَلِمِ من بعد أن (٢٨٨) يَدْخُلُهَا النظم . وهذا شىءٌ إن أنت طلبتَهُ فيها وقد جُمِعَتْ بها أفراداً لم تُرْمَ فيها نَظْماً ، ولم تحدث لها تَأْلِيفاً ، طلبتَ مُحالاً . وإذا كان كذلك ، وجبَ أن يُعْلَمَ قَطْعاً وضرورةً أن تلك المزية فى المعنى دون اللَّفْظِ .

...

٤٧٤ - وعبارةٌ أخرى فى هذا بعينه ، وهى أن يقال : قد عَلِمْنَا علماً لا تعرِّضُ معه شُبُهَةٌ : أن « الفصاحة » فيما نحن فيه ، عبارةٌ عن مزيةٍ هى بالمتكلم دون واضح اللغة . وإذا كان كذلك ، فينبغى لنا أن ننظرُ إلى المتكلم ، هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه فى اللفظِ شيئاً ليس هو له فى اللُّغة ، حتى يُجْعَلَ ذلك من صَنِيعِهِ مَزيَّةً يُعْبَرُ عَنْهَا بالفصاحة ؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئاً أصلاً ، ولا أن يحدث فيه وصفاً . كيف ؟ وهو إن فعل

(١) الذى كان فى المطبوعة : « ... التى من أجلها استحق اللفظ بأنه فصيح ، عائدة فى الحقيقة إلى معناه ، ولو قيل إنها تكون فيه دون معناه ، لكان ينبغى » ، أسقط ما بين الكلامين كما ترى ، والذى أثبتناه هو الصواب المحض ، كما هو فى « ج » و « س » وفى نسخة بغداد التى أشار إليها رشيد رضا ، ونقل نصّها مطابقاً لما فى مخطوطتنا .

(٢) سها كاتب « ج » فأسقط بعض اللفظ مساق الكلام هكذا : « ... تكون فى غاية الفصاحة قليلٌ ولا كثير » .

ذلك أفسد على نفسه ، وأبطل أن يكون متكلماً ، لأنه لا يكون متكلماً حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت عليه . (١)

وإذا ثبت من حاله / أنه لا يستطيع أن يصنع بالألفاظ شيئاً ليس هو لها في اللغة ، وكنا قد اجتمعنا على أن « الفصاحة » فيما نحن فيه ، عبارة عن مزية هي بالمتكلم البتة = وجب أن نعلم قطعاً وضرورة أنهم وإن كانوا قد جعلوا « الفصاحة » في ظاهر الاستعمال من صفة اللفظ ، فإنهم لم يجعلوها وصفاً له في نفسه ، ومن حيث هو صدق صوت ونطق لسان ، ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها المتكلم في المعنى ، لأنه إذا كان اتفاقاً أنها عبارة عن مزية أفادها المتكلم ، ولم نره أفاد في اللفظ شيئاً ، لم يبق إلا أن تكون عبارة عن مزية أفادها في المعنى . (٢)

...

٤٧٥ - وجملته الأمر أننا لا نوجب « الفصاحة » للفظية مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه ، ولكنها تُوجبها لها موصولةً بغيرها ، ومعلقاً معناها (٢٨٩) بمعنى ما يليها . فإذا قلنا في لفظة « اشتعل » من قوله تعالى : (واشتعل الرأس شيباً) [سورة مريم : ٤١] ، أنها في أعلى رتبة من الفصاحة ، (٣) لم تُوجب تلك

« فصاحة اللفظ » ،
لا تكون مقطوعة بل
موصولة بغيرها مما يلها

(١) في المطبوعة : « على ما وضعت هي عليه » ، زيادة بلا طائل .

(٢) في « ج » ، أسقط الكاتب سهواً ما ترى هنا فاختل المعنى . كتب : « ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها في المعنى . وجملته الأمر » . وأما في المطبوعة فقد أسقط أيضاً وكتب : « ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها المتكلم ، ولما لم تزد إفادته في اللفظ شيئاً لم يبق إلا أن تكون عبارة عن مزية في المعنى » ، وهذا لا شيء .

(٣) في المطبوعة وحدها « أعلى المرتبة » .

٢٥٧ « الفصاحة » لها وحدها ، ولكن موصولاً بها « الرأس » / معرفاً بالألف واللام ، ومقروناً إليهما « الشيب » مُنْكَرًا منصوباً .

...

٤٧٦ - هذا ، وإنما يقع ذلك في الوهم لمن يقع له = أعنى أن يوجب الفصاحة للفظه وحدها = (١) فيما كان « استعارة » ، فأما ما تحلاً من الاستعارة من الكلام الفصيح البليغ ، فلا يعرض توهم ذلك فيه لعاقيل أصلاً .

٢٩٦ أفلا ترى أنه لا يقع في نفس من يعقل أدنى شيء ، إذا هو نظر إلى قوله عز وجل : (يَحْسُبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ، هُمُ الْعَدُوُّ فَأَحْذَرُهُمْ) [سورة المنافق : ١٤] ، وإلى إكبار الناس شأن هذه / الآية في الفصاحة ، أن يضع يده على كلمة كلمة منها فيقول : « إنها فصيحة ؟ » كيف ؟ وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشكُّ عاقل في أنها معنوية :

أولها : أن كانت « على » فيها مُتَعَلِّقَةٌ بمحذوف في موضع المفعول الثاني .
والثاني : أن كانت الجملة التي هي « هُمُ الْعَدُوُّ » بعدها عارية من حرف عطف .

والثالث : التعريف في « العدو » وأن لم يقل : « هم عدو » .
= ولو أنك علقت « على » بظاهر ، وأدخلت على الجملة التي هي « هُمُ الْعَدُوُّ » حرف عطف ، وأسقطت « الألف واللام » من « العدو » فقلت : « يَحْسُبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ واقعة عليهم ، وهم عدو » ، لرأيت الفصاحة قد ذهبَتْ

(١) السياق : « إنما يقع ذلك في الوهم لمن يقع له فيما كان استعارة » .

عنها بأسرها . ولو أنك أخطرت بيالك أن يكون « عليهم » متعلقاً بنفس « الصيحة » ، ويكون حاله معها كحالها إذا قلت : « صيحتُ عليه » ، لأخرجتُه عن أن يكون كلاماً ، فضلاً عن أن يكون فصيحاً . وهذا هو الفيصل لمن عَقَلَ .

...

٤٧٧ - ومن العجيب في هذا ، ما رُوِيَ عن أمير المؤمنين عليّ رضوان الله عليه أنه قال : « ما سمعت كَلِمَةً عربيةً من العرب إلاّ وسَمِعْتُهَا من رسول الله ﷺ ، وسمعتُه يقول : « ماتَ حَتَفَ أَنْفِهِ » ، وما سمعتها من عَرَبِيٍّ قَبْلَهُ » (١) = لا شُبْهة في أن وصف اللفظ « بالعربي » في مثل هذا يكون في

القول في مات
حتف أنفه

(١) هذا خبر مشهورة نسبتها إلى عليّ رضي الله عنه ، ولكني لم أقف عليه منسوبة إلى علي في غير كتب الأدب ، وإنما هو من حديث عبد الله بن عتيك رضي الله عنه ، وهو في مسند أحمد ٤ : ٣٦ من زيادات ابنه عبد الله قال :

« حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، حدثنا يزيد بن هرون قال ، أنبأنا محمد بن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، عن محمد بن عبد الله بن عتيك ، أحد بني سلمة ، عن أبيه عبد الله بن عتيك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من خرج من بيته مجاهداً في سبيل الله عز وجل = ثم قال بأصابعه هؤلاء الثلاث ، الوسطى والسبابة والإبهام ، فجمعهنّ ، وقال : وأين المجاهدون = فخرّ عن دابته ومات ، فقد وقع أجره على الله ، أو لدغته دابة فمات ، فقد وقع أجره على الله = أو مات حَتَفَ أَنْفِهِ ، فقد وقع أجره على الله عز وجل = والله إنها لكلمة ما سمعتها من أحد من العرب قبل رسول الله ﷺ = فمات فقد وقع أجره على الله ، ومن مات قَعَصاً فقد استوجب المآب » . وانظر أيضاً ترجمة « عبد الله بن عتيك » رضي الله عنه في أسد الغابة ، وانظر أيضاً غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢ : ٦٧ ، ٦٨

معنى الوصف بأنه فصيح . وإذا كان الأمر كذلك ، فأنظر هل يقع في وهم متوهم أن يكون رضى الله عنه قد جعلها « عربية » من أجل ألفاظها؟ وإذا نظرت لم / تشك في ذلك .

٢٥٨

...

بيان آخر في
النظم « وتوحي
معاني النحو

٤٧٨ - وأعلم أنك تجد هؤلاء الذين يشكون فيما قلناه ، تجرى على ألسنتهم ألفاظٌ وعبارات لا يصح لها معنى سوى توحي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم ، ثم تراهم لا يعلمون ذلك .

297

فمن / ذلك ما يقوله الناس قاطبةً من أن العاقل يُرتب في نفسه ما يريد أن يتكلم به . وإذا رجعنا إلى أنفسنا لم نجد لذلك معنى سوى أنه يقصد إلى قولك « ضرب » فيجعله خبراً عن « زيد » ، ويجعل « الضرب » الذي أخبر بوقوعه منه واقعاً على « عمرو » ويجعل « يوم الجمعة » زمانه الذي وقع فيه ، ويجعل « التأديب » غرضه الذي فعل « الضرب » من أجله ، فيقول : « ضرب زيد عمراً يوم الجمعة تأديباً له » . وهذا كما ترى هو توحي معاني النحو فيما بين معاني هذه الكلم .

ولو أنك فرضت أن لا تتوحي في « ضرب » أن تجعله خبراً عن « زيد » وفي « عمرو » أن تجعله مفعولاً به الضرب ، وفي « يوم الجمعة » أن تجعله زماناً لهذا الضرب ، وفي « التأديب » ، أن تجعله غرض زيد من فعل الضرب = ما تصور في عقل ، ولا وقع في وهم ، أن تكون مرتباً لهذه الكلم . وإذا قد عرفت ذلك ، فهو العبرة في الكلام كله ، فمن ظن ظناً يودى إلى خلافه ، ظن ما يخرج به عن المعقول .

ومن ذلك إثباتهم التعلق والاتصال فيما بين الكلم وصوابها تارة ،

②٩١ وتفيهم لهما أخرى . ومعلوم علم الضرورة أن لن يتصور أن يكون للفظية تعلق بلفظة أخرى من غير أن يُعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك ، ويُراعى هناك أمرٌ يصل إحداهما بالأخرى ، كمرعاة كون : « نيك » ، جواباً للأمر في قوله : « قفانبك » ، وكيف بالشك في ذلك ؟ ولو كانت الألفاظ يتعلق بعضها ببعض من حيث هي ألفاظ ، ومع أطراح النظر في معانيها ، لأدى ذلك إلى أن يكون الناس حين ضحكوا مما يصنعه المُجان من قراءة أنصاف / الكتب ،

298

ضحكوا عن جهالة ، وأن يكون أبو تمام قد أخطأ / حين قال :

٢٥٩

عَدَلًا شَبِيهَا بِالْجُنُونِ كَأَنَّمَا قَرَأَتْ بِهِ الْوَرَهَاءُ شَطْرَ كِتَابِ (١)

لأنهم لم يضحكوا إلا من عدم التعلق ، ولم يجعله أبو تمام جنوناً إلا لذلك . فأنظر إلى ما يلزم هؤلاء القوم من طرائف الأمور .

...

(١) هو في ديوانه .

فَصْلٌ

دليل آخر على بطلان أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ

٤٧٩ - وهذا فنٌّ من الاستدلال لطيفٌ على بطلان أن تكون « الفصاحة » صفةً للفظ من حيث هو لفظ .

لا تخلو « الفصاحة » من أن تكون صفةً في اللفظ محسوسةً تدرك بالسمع ، أو تكون صفةً فيه معقولة تعرف بالقلب . فمُحَالٌ أن تكون صفةً في اللفظ محسوسةً ، لأنها لو كانت كذلك ، لكان ينبغي أن يستوى السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً . وإذا بطل أن تكون محسوسةً ، وجب الحكم ضرورةً بأنها صفةٌ معقولةٌ . وإذا وجب الحكم بكونها صفةً معقولةً ، فإننا لا نعرف لللفظ صفةً يكون طريق معرفتها العقل دون الحس ، إلا دلالةً على معنى . (١) وإذا كان كذلك ، لزم منه العلم بأن وصفنا اللفظ بالفصاحة ، وصف له من جهة معناه ، لا من جهة نفسه ، وهذا ما لا يبقى لعقل معه عُذْرٌ في الشك ، والله الموفق للصواب .

...

بيان آخر على بطلان أن تكون الفصاحة للفظ من حيث هو لفظ

٤٨٠ - (٢٩٢) وبيان آخر ، وهو أن القارئ إذا قرأ قوله تعالى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) [سورة مريم : ٤١] ، فإنه لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره . فلو كانت « الفصاحة » صفةً للفظ « اشتعل » ، لكان ينبغي أن يُحسَّها القارئ في حال نطقه به . فمُحَالٌ أن تكون للشيء صفةً ، ثم لا يصح العلم / بتلك الصفة إلا من بعد عَدَمِهِ . وَمَنْ ذَا رَأَى صِفَةً يَعْرِى موصوفها عنها

(١) في المطبوعة : « على معناه » .

في حال وجوده ، حتى إذا عُدم صارت موجودةً فيه ؟ وهل سَمِعَ السامعون ، في قديم الدهر وحديثه ، بصفةٍ شَرَطُ حصولها لموصوفها أن يُعَدَمَ الموصوف ؟ فإن قالوا : إنَّ الفصاحة التي ادَّعيناها لللفظِ « اشتعل » تكون فيه في حال نطقنا به ، إلاَّ أننا لا نعلم في تلك / الحال أنها فيه ، فإذا بلغنا آخرَ الكلام علمنا حينئذ أنها كانت فيه حين نطقنا به .

٢٦٠

قيل : هذا فنُّ آخرُ من العَجَب ، وهو أن تكون هُنا صفة مَوْجُودة في شيء ، ثم لا يكون في الإمكان ولا يَسَعُ في الجواز ، أن يُعَلَمَ وجود تلك الصفة في ذلك الشيء إلا من بعد أن يُعَدَم ، ويكون العلمُ بها وبكونها فيه محجوباً عنا حتى يُعَدَم ، فإذا عُدم علمنا حينئذ أنها كانت فيه حين كان .

٤٨١ - ثم إنه لا شبهة في أن هذه الفصاحة التي يدَّعونها لللفظ هي مُدَّعاةٌ لمجموع الكلمة دون آحاد حروفها ، إذ ليس يبلغ بهم تهافتُ الرأي إلى أن يدَّعوا لكل واحدٍ من حروف « اشتعل » فصاحةً ، فيجعلوا « الشين » على حدِّته فصيحاً ، وكذلك « التاء » ، و « العين » و « اللام » . وإذا كانت الفصاحة مُدَّعاةً لمجموع الكلمة ، لم يُتَصَوَّر حصولها لها إلا من بعد أن تُعَدَم كلها وينقضي أمرُ النطق بها . ذاك لأنه لا يُتَصَوَّر أن تَدْخُلَ الحروفُ بجملتها في النطق (٢١٣) دَفْعَةً واحدةً ، حتى تجعل « الفصاحة » موجودةً فيها في حال وجودها . وما بَعَدَ هذا إلا أن نسأل الله تعالى العصمةَ والتوفيق ، فقد بلغ الأمر في الشناعة إلى حدِّ ، إذا تنبَّه العاقل لَفِّ رأسه حياءً من العقل ، (١) حين يراه قد قال . قولاً هذا مؤداه ، وسلك مسلكاً إلى هذا مُفضاه .

300

(١) في المطبوعة : « انتبه » ، وفي « س » : « تبينه » .

وما مَثَلٌ من يَزْعُمُ أن « الفصاحة » صفةٌ لِلْفَظِّ من حيث هو لَفْظٌ ونُطْقٌ لسانٍ ، ثم يزعم أنه يدعيها لمجموع حروفه دون آحادها ، إلا مَثَلٌ من يزعم أن ههنا غَزَلًا إذا نُسِجَ منه ثوبٌ كان أَحْمَرَ ، وإذا فُرِّقَ ونُظِرَ إليه خَيْطًا خَيْطًا ، لم تكن فيه حُمْرَةٌ أصلاً !

...

٤٨٢ - ومن طريف أمرهم ، أنك ترى كآفتهم لا ينكرون أن اللَّفْظَ المستعارَ إذا كان فصيحاً ، كانت فصاحته تلك من أجل استعارته ، ومن أجلٍ لُطْفٍ وغرابةٍ كانا فيها ، وتراهم مع ذلك لا يشكّون في أن الاستعارة لا تُحْدِثُ في حروف اللَّفْظِ صِفةً ولا / تغير أجْراسها عما تكون عليه إذا لم يكن مستعاراً ، وكان متروكاً على حقيقته ، وأن التأثير من الاستعارة إنما يكون في المعنى . كيف ؟ وهم يعتقدون أن اللفظ إذا استُعيِرَ لشيءٍ ، نُقِلَ عن معناه الذي وُضِعَ له بالكلية . وإذا كان الأمر كذلك ، فلولا إهمالهم أنفُسَهُم وتَرْكُهُم النَّظَرَ ، لقد كان يكون في هذا ما يُوقِظُهُم من غفلتهم ، ويكشفُ الغطاءَ عن أعينهم .

٢٦١

...

فصل

٤٨٣ - وما ينبغي أن يَعْلَمَهُ الإنسان ويجعله على ذُكْرٍ ، أنه لا يُتَصَوَّرُ أن يتعلَّقَ الفِكرُ بمعاني الكلم أفراداً ومُجَرَّدَةً من معاني النُّحو ، فلا يَقُومُ في وَهْمٍ ولا يَصِحُّ في عَقْلِ ، أن يتفكَّرَ متفكِّراً في معنى « فِعْلٍ » من غير أن يريد إعماله في « أسم » ، ولا أن يتفكَّرَ في معنى « اسم » من غير أن يريد إعمال « فعلٍ » فيه ، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً ، أو يريد فيه حكماً سيوى ذلك / من الأحكام ، (١) (٢٩٤) مثل أن يريد جَعْلَهُ مبتدأً ، أو خبراً ، أو صفةً أو حالاً ، أو ما شاكل ذلك .

بيد أن الفكر لا يتعلق
بمعاني الكلم مجرّدة
من معاني النحو

301

وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فأعْمِدْ إلى أيّ كلام شئت ، وأزِلْ أجزاءه عن مواضعها ، وضَعها وضِعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها ، فقل في :

* قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ *

« من نبك قفا حبيب ذكري منزل » ، ثم انظر هل يتعلّق منك فكرٌ بمعنى كلمة منها ؟

...

٤٨٤ - واعلم أني لست أقول إن الفِكرَ لا يتعلّق بمعاني الكلم المُفْرَدَةِ أصلاً ، ولكنني أقول إنه لا يتعلّق بها مُجَرَّدَةً من معاني النحو ، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتّى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها ، كالذي أريتك ، وإلاّ فإنك

(١) في المطبوعة : « ويريد منه » .

إذا فكَّرت في الفعلين أو الاسمين ، تريد أن تخبرَ بأحدهما عن الشيء أيُّهما أولى أن تخبر به عنه وأشبهُ بغرضك ، مثل أن تنظر : أيُّهما أمدحُ وأذمُّ ، أو فكَّرت في الشيئين تريد أن تُشبهَ الشيءَ بأحدهما أيُّهما أشبهُ به = (١) كنتَ قد فكَّرت في معاني أنفُسِ الكَلِمِ ، إلا أن فكرك ذلك لم يكن إلا من بعد أن توخَّيت فيها معنى من معاني النحو ، وهو أن أردتَ جعلَ الاسم الذي فكَّرتَ / فيه خبراً عن شيء أردتَ فيه مدحاً أو ذمّاً أو تشبيهاً ، أو غير ذلك من الأغراض = (٢) ولم تجيء إلى فعلٍ أو اسمٍ فكَّرتَ فيه فرداً ، ومن غير أن كان لك قصدٌ أن تجعله خبراً أو غيرَ خبرٍ . فأعرف ذلك .

٢٦٢

٤٨٥ - وإن أردتَ مثلاً فخذُ بيتَ بشار :

شرح مثال عل معانته الأعمه

و بيت بشار ، وأدلة ذلك

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ (٣)

302

وأنظر هل يُتصوَّر أن يكونَ بشارٌ قد أخطَرَ معاني هذه الكَلِمِ / بباله أفراداً عاريةً من معاني النحو التي تراها فيها = وأن يكونَ قد وقع « كأنَّ » في نفسه من غير أن يكونَ قصدُ إيقاعِ التشبيهِ منه على شيء = وأن يكونَ فكَّرَ في « مُثَارِ النَّقْعِ » ، من غير أن يكونَ أرادَ إضافةَ الأولِ إلى الثاني = وفكَّرَ في « فوقِ رُؤُوسِنَا » ، من غير أن يكونَ قد أرادَ أن يُضَيِّفَ « فوقِ » إلى « الرؤوسِ » = وفي « الأسيافِ » من دون أن يكونَ أرادَ عطفها بالواو على « مثارِ » = وفي « الواوِ »

(١) السياق : « فإنك إذا فكَّرت في الفعلين كنتَ قد فكَّرتَ في معاني أنفُسِ الكَلِمِ » .

(٢) السياق : « كنتَ قد فكَّرتَ في معاني أنفُسِ الكَلِمِ ولم تجيء إلى فعلٍ أو اسمٍ

فكَّرتَ » .

(٣) سلف البيت برقم : ٨٤ ، ص : ٩٦

من دون أن يكون أراد العطف بها = وأن يكون كذلك ففكر في « الليل » ، من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً « لكأن » = وفي « تهاوى كواكبه » ، من دون أن يكون أراد أن يجعل « تهاوى » فعلاً للكواكب ، (١) ثم يجعل الجملة صفةً لليل ، ليتيم الذي أراد من التشبيه ؟ (٢) أم لم يُخَطِر هذه الأشياء بباله إلا مراداً فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها ؟

٤٨٦ - وليت شعري ، كيف يُتصوّر وقوع قصيد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ؟ ومعنى « القصيد إلى معاني الكلم » ، أن تُعلم السامع بها شيئاً لا يَعلمه . ومعلوم أنك ، أيها المتكلم ، لست تُقصِد أن تُعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تُكلمه بها ، فلا تقول : « خرج زيد » ، لتعلمه معنى « خرج » في اللغة ، ومعنى « زيد » . كيف ؟ ومُحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف . ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل ، / كلاماً . وكنت لو قلت « خَرَج » ، ولم تأت باسم ، ولا قدّرت فيه ضمير الشيء ، أو قلت : « زيد » ، ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تُضمّره في / نفسك ، كان ذلك وصوتاً تُصوتُه سواءً ، فاعرفه .

٢٦٣

303

...

٤٨٧ - واعلم أن مثل واضح الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب

« نظم الكلام » ، وترجمي
النحو بسك الكلام
سكاً واحداً

(١) أسقط كاتب « ج » كلاماً ، فكتب : « فكر في الليل من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوى فعلاً للكواكب » .

(٢) السياق من أول الفقرة : « هل يُتصوّر أن يكون بشار قد أخطر معاني في هذه الكلم بباله أم لم يُخَطِر هذه الأشياء بباله » .

أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة . وذلك أنك إذا قلت : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ضَرْبًا شَدِيدًا تَأْدِيًّا لَهُ » ، فإنَّكَ تَحْصُلُ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْكَلِمِ كُلِّهَا عَلَى مَفْهُومٍ ، هُوَ مَعْنَى وَاحِدٌ لَا عِدَّةُ مَعَانٍ ، كَمَا (٢٩٦) يَتَوَهَّمُهُ النَّاسُ . وَذَلِكَ لِأَنَّكَ لَمْ تَأْتِ بِهِذِهِ الْكَلِمِ لِتُفَيْدِهِ أَنْفُسَ مَعَانِيهَا ، وَإِنَّمَا جِئْتَ بِهَا لِتُفَيْدِهِ وَجُوهَ التَّعَلُّقِ الَّتِي بَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ « ضَرَبَ » ، وَبَيْنَ مَا عَمِلَ فِيهِ ، وَالْأَحْكَامَ الَّتِي هِيَ مَحْصُولُ التَّعَلُّقِ .

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، فَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَنْظُرَ فِي الْمَفْعُولِيَّةِ مِنْ « عَمْرٍو » ، وَكَوْنِ « يَوْمِ الْجُمُعَةِ » زَمَانًا لِلضَّرْبِ ، وَكَوْنِ « الضَّرْبِ » ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَكَوْنِ « التَّأْدِيْبِ » عِلَّةً لِلضَّرْبِ ، أَيْتَصَوَّرَ فِيهَا أَنْ تُفْرَدَ عَنِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْفَائِلَةِ ، وَهُوَ إِسْنَادُ « ضَرَبَ » إِلَى « زَيْدٍ » ، وَإِثْبَاتِ « الضَّرْبِ » بِهِ لَهُ ، حَتَّى يُعْقَلَ كَوْنُ « عَمْرٍو » مَفْعُولًا بِهِ ، وَكَوْنُ « يَوْمِ الْجُمُعَةِ » مَفْعُولًا فِيهِ ، وَكَوْنُ « ضَرْبًا شَدِيدًا » مَصْدَرًا ، وَكَوْنُ « التَّأْدِيْبِ مَفْعُولًا لَهُ = (١) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْطُرَ بِبَالِكَ كَوْنُ « زَيْدٍ » فَاعِلًا لِلضَّرْبِ ؟

وَإِذَا نَظَرْنَا وَجَدْنَا ذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ ، لِأَنَّ « عَمْرًا » مَفْعُولٌ لِضَرْبٍ وَقَعَ مِنْ « زَيْدٍ » عَلَيْهِ ، وَ « يَوْمِ الْجُمُعَةِ » زَمَانٌ لِضَرْبٍ وَقَعَ مِنْ زَيْدٍ ، وَ « ضَرْبًا شَدِيدًا » بَيَانٌ لِذَلِكَ الضَّرْبِ كَيْفَ هُوَ وَمَا صَفَتُهُ ، وَ « التَّأْدِيْبِ » عِلَّةٌ لَهُ وَبَيَانٌ أَنَّهُ كَانَ الْغَرَضَ مِنْهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَانَ مِنْهُ وَثَبَتَ ، أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ مَجْمُوعِ الْكَلِمِ مَعْنَى وَاحِدٌ لَا عِدَّةُ مَعَانٍ ، وَهُوَ إِثْبَاتُكَ زَيْدًا فَاعِلًا ضَرْبًا لِعَمْرٍو / فِي وَقْتِ

(١) السياق من وسط العقرة : « أَيْتَصَوَّرَ فِيهَا أَنْ تَمْرَدَ عَنِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ

كذا ، وعلى صِفة كذا ، ولغرض كذا . ولهذا المعنى تقول إنه كلام واحد .

...

٤٨٨ - وإذ قد / عَرَفْتَ هذا ، فهو العِبْرَةُ أَبَدًا . فبيت بَشَّار إذا تأملته
وَجَدْتَهُ كالحلقة المُفْرَعَة التي لا تقبل التقسيم ، ورأيتَه قد صنع في الكَلِم التي
فيه ما يصنعه الصَّانِع حين يأخذ كِسْرًا من الذهب فيُذِيها ثم يصبُّها في قَالِب ،
ويخرجها لك سِوَارًا أو خَلْخَالًا . وإن أنت حاولتَ قَطَعَ بعض ألفاظ البيت عن
بعض ، كنت كمن يَكْسِر الحَلْقَة وَيُقْصِمُ السَّوَار . ^(١) وذلك أنه لم يُرِدْ ٢٩٧
أن يُشَبَّه « النَّقْع » بالليل على جِدَّة ، و « الأسياف » بالكواكب على جِدَّة ،
ولكنه أراد أن يُشَبَّه النَّقْع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تَنَكِّدُ الكواكب
وتتَهاوَى فيه . ^(٢) فالمفهوم من الجميع مَفْهُوم واحد ، والبيت من أوَّلِهِ إلى آخره
كلام واحد .

٢٦٤

عود إلى بياد
ما في بيت بشار
وأنه سبكة واحدة

فانظر الآن ما تقول في اتِّحاد هذه الكلم التي هي أجزاء البيت ؟
أتقول : إنَّ ألفاظها اتَّحدت فصارت لَفْظَةً واحدة ؟ أم تقول : إنَّ معانيها
اتَّحدت فصارت الألفاظ من أجل ذلك كأنَّها لفظة واحدة ؟ فإن كنت لا
تَشْكُ أن الاتِّحاد الذي تراه هو في المعاني ، إذ كان من فَساد العَقْلِ ، ومن
الذَّهاب في الخَبْلِ ، أن يَتَوَهَّم مُتَوَهِّم أن الألفاظ يندمج بعضها في بعض حتى
تصير لفظة واحدة .

(١) « فصم السوار وغيره » ، أن يكسره أو يصدعه من غير أن يُبين بعضه من بعض . وانظر

بيت بشار فيما سلف رقم : ٤٨٥

(٢) « انكدرت السجوم » ، انفضت وتناثرت .

فقد أراك ذلك ، إن لم تُكَايِرْ عقلك ، أن « النظم » يكون في معاني
الكلم دون ألفاظها ، وأن نَظْمُهَا هُوَ تَوَخَّى معاني النحو فيها . وذلك أنه إذا ثَبَتَ
الاتِّحَادُ ، وثبت أنه في المعاني ، فينبغي أن تنظر إلى الذي به اتَّحدت المعاني / في
305 بيت بشار . وإذا نظرنا لم نجد لها اتَّحدت إلا بأن جعل « مُثَارَ النقع » اسم
« كَان » ، وجعل الظرف الذي هو « فوق رعوسنا » معمولاً « لشار » ومعلّقاً به ،
وأشرك « الأسياف » في « كَان » بعطفه لها على « مُثَار » ، ثم بأن قال : « ليل
تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ » ، فأتى بالليل نكرةً ، وجعل جملة قوله : « تهاوى كواكبه » له
صفةً ، ثم جعل مجموع : « ليل تهاوى كواكبه » ، خبراً « لِكَانَ » .

فانظر هل ترى شيئاً كان الاتِّحادُ به غير ما عدَّدناه ؟ وهل تعرف له
موجباً سواه ؟ فلولا الإخلاقُ إلى الهَوِيْنَا ، وتركُ النَّظَرِ وَغِطَاءُ أَلْقَى على عيون
أقوام ، لكان يَنبَغِي أن يكون في هذا / وَحَدَهُ الكفايةُ وما فوق الكفاية . ونسأل
الله تعالى التوفيق .

...

آفة الدين لمحوا بأمر
واللغة من المعركة
وبيان مساد أقوالهم

٤٨٩ - (٢١٨) وأعلم أن الذي هو آفة هؤلاء الذين لهجوا بالأباطيل في
أمر « اللفظ » أنهم قومٌ قد أسلموا أنفسهم إلى التَّخِيلِ ، وألقوا مَقَادَتَهُمْ إلى
الأوهام ، حتى عدلت بهم عن الصوابِ كُلِّ مَعْدِلٍ ، ودخلت بهم من فُحْشِ
الغَلَطِ في كُلِّ مَدْخَلٍ ، وتَعَسَّفت بهم في كُلِّ مَجْهَلٍ ، وجعلتهم يَرْتَكِبُونَ في
نُصْرَةِ رأيهم الفاسدِ القولَ بِكُلِّ مُحَالٍ ، ويقتحمون في كُلِّ جَهَالَةٍ ، حتى أنك
لو قلت لهم : إنه لا يَتَأْتِي للناظم نَظْمُهُ إلا بالفكر والرؤية ، فإذا جعلتم « النظم »
في الألفاظ ، لزمكم من ذلك أن تجعلوا فِكْرَ الإنسان إذا هو فِكْرٌ في نَظْمِ
الكلام ، فِكْرًا في الألفاظ التي يريد أن ينطق بها دون المعاني = (١) لم يُبَالُوا أن

(١) السياق : « حتى إنك لو قلت لهم : إنه لا يتأتى للناظم لم يبالوا » .

يرتكبوا ذلك ، وأن يتعلَّقوا فيه بما في العادة ومَجْرَى الجِبِلَّة من أن الإنسان يُخَيَّل إليه إذا هُوَ فِكْرٌ ، أنه كأنه ينطق في نفسه بالألفاظ التي يفكر في معانيها ، حتى / يُرَى أنه يسمعها سَمَاعَهُ لها حين يُخْرِجها مِنْ فِيهِ ، وحين يجرى بها اللسان .

306

وهذا تجاهلٌ ، لأنَّ سبيلَ ذلك سبيلُ إنسانٍ يتخيَّل دائماً في الشيء ، قد رآه وشاهده أنه كأنه يراه وينظر إليه ، وأنَّ مثاله نُصِبَ عينيه . فكما لا يُوجب هذا أن يكون رَأْيياً له ، وأن يكون الشيء موجوداً في نفسه ، كذلك لا يكون تخيُّله أنه كأنه ينطق بالألفاظ ، مُوجِباً أن يكون ناطقاً بها ، وأن تكون موجودة في نفسه ، حتَّى يُجْعَلَ ذلك سبباً إلى جعل الفكر فيها .

٤٩٠ - ثُمَّ إِنَّا نَعْمَلُ عَلَى أَنَّهُ يَنْطِقُ بِالْأَلْفَاظِ فِي نَفْسِهِ ، وَأَنَّهُ يَجِدُهَا فِيهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ ، فَمَنْ أَيْنَ لَنَا أَنَّهُ إِذَا فَكَّرَ كَانَ الْفِكْرُ مِنْهُ فِيهَا ؟ أَمْ مَاذَا يَرُومُ ، لَيْتَ شِعْرِي ، بِذَلِكَ الْفِكْرِ ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْفِكْرَ مِنَ الْإِنْسَانِ يَكُونُ فِي أَنْ يُخْبِرَ عَنْ شَيْءٍ بِشَيْءٍ ، أَوْ يَصِفُ شَيْئاً بِشَيْءٍ ، أَوْ يُضَيِّفُ شَيْئاً إِلَى شَيْءٍ ، أَوْ يُشْرِكُ شَيْئاً فِي حُكْمِ شَيْءٍ ، أَوْ يَخْرِجُ شَيْئاً مِنْ حُكْمٍ قَدْ سَبَقَ مِنْهُ لَشَيْءٍ ، أَوْ يَجْعَلُ وُجُودَ شَيْءٍ (٢٩٩) شَرْطاً فِي وَجُودِ شَيْءٍ ، وَعَلَى هَذَا السَّبِيلِ ؟ وَهَذَا كُلُّهُ / فَكَّرٌ فِي أُمُورٍ مَعْقُولَةٍ زَائِدَةٌ عَلَى اللَّفْظِ . (١)

فكر الإنسان ، هل هو
فكر في الألفاظ وحدها ؟
أم هو فكر في
الألفاظ والمعاني معا ؟

٢٦٦

٤٩١ - وَإِذَا كَانَ هَذَا كَذَلِكَ ، لَمْ يَخْتَلُ هَذَا الَّذِي يَجْعَلُ فِي الْأَلْفَاظِ فِكْرًا مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يُخْرِجَ هَذِهِ الْمَعَانِي مِنْ أَنْ يَكُونَ لَوَاضِعِ الْكَلَامِ فِيهَا فِكْرٌ وَيَجْعَلَ الْفِكْرَ كُلَّهُ فِي الْأَلْفَاظِ = وَإِمَّا أَنْ يَجْعَلَ لَهُ فِكْرًا فِي اللَّفْظِ مُفْرَدًا عَنِ الْفِكْرَةِ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي . فَإِنْ ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ لَمْ يُكَلِّمْ ، وَإِنْ ذَهَبَ إِلَى الثَّانِي لَزِمَهُ

(١) في المطبوعة : « أمور معلومة معقولة » ، زاد ما لا خير فيه .

أن يُجَوِّزَ وَقَوْعَ فِكْرٍ مِنَ الْأَعْجَمِيِّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ مَعَانِيَ الْأَفْظِ الْعَرَبِيَّةِ أَصْلًا ، (١) فِي الْأَفْظِ . وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْفَى مَكَانَ الشُّنْعَةِ وَالْفَضِيحَةِ فِيهِ .

...

٤٩٢ - / وشبيهة بهذا التوهّم منهم ، أنّك قد ترى أحدّهم يعتبرُ حال

307
كشف وهم و مسألة تزئ
الألفاظ و المعنى ، والسمع

السامع ، فإذا رأى المعاني لا تتربّب في نفسه إلا بتربّب الألفاظ في سمعه ، ظنّ عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ ، وأن الترتّب فيها مكتسب من الألفاظ ، ومن ترتّبها في نطق المتكلم .

وهذا ظن فاسدٌ ممن يظنّه ، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضِع للكلام والمؤلّف له ، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السامع ، وإذا نظرنا علمنا ضرورة أنه مُحال أن يكون الترتّب فيها تبعاً لترتب الألفاظ ومكتسباً عنه ، لأن ذلك يقتضى أن تكون الألفاظ سابقة للمعاني ، وأن تقع في نفس الإنسان أولاً ، ثم تقع المعاني من بعدها وتالية لها ، بالعكس مما يعلمه كلّ عاقل إذا هو لم يُؤخَذ عن نفسه ، ولم يُضرب حجابٌ بينه وبين عقله . وليت شعري ، هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني ؟ وهل هي إلا خدّم لها ، ومُصرفة على حكمها ؟ أو ليست هي سماتٍ لها ، وأوضاعاً قد وُضعت لتدلّ عليها ؟ فكيف يُتصوّر أن تسبق المعاني (٢) وأن تتقدّمها في تصوّر النفس ؟ إن جاز ذلك ، جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وُضعت قبل أن عُرفت الأشياء ، وقبل أن كانت . وما أدري ما أقول في شيء يجرّ الذاهبين إليه إلى أشباه هذا من فنون المُحال ، وردىء الأقوال . (٢)

...

(١) السياق : « أن يجوّز وقوع فكر من الأعجمي في الألفاظ » .

(٢) في المطبوعة : « وروى الأحوال » ، وهو لا شيء .

٤٩٣ - وهذا سؤال لهم من جنس آخر في « النظم » . قالوا : لو كان / « النظم » يكون في معاني النحو ، لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ، ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئاً مما يذكرونه ، لا / يتأتى له نظم كلام . وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو .

قيل : هذه شبهة من جنس ما عرض للذين عابوا المتكلمين فقالوا : « إنا نعلم أن الصحابة رضی الله عنهم والعلماء في الصدر الأول ، لم يكونوا يعرفون « الجوهر » و « العرض » ، و « صفة النفس » و « صفة المعنى » وسائر العبارات التي وضعتوها ، فإن كان لا تتم الدلالة على حدوث العالم والعلم بوحداية الله ، (١) إلا بمعرفة هذه الأشياء التي ابتدأتها ، فينبغي لكم أن تدعوا أنكم قد علمتم في ذلك ما لم يعلموه ، وأن منزلتكم في العلم أعلى من منازلهم » .

رد شبهة للمعركة
« النظم » ، وأن البدوي ، لم يسمع بالنحو قط ، والصحابة لا يعرفون ألفاظ المتكلمين

وجوابنا هو مثل جواب المتكلمين ، وهو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات ، لا بمعرفة العبارات . فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول : « جاءني زيد ركباً » ، وبين قوله : « جاءني زيد الراكب » ، لم يضُرَّه أن لا يعرف أنه إذا قال : « ركباً » ، كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في « ركب » : « إنه حال » ، وإذا قال : « الراكب » ، أنه صفة جارية على « زيد » = وإذا عرف في قوله : « زيد مُنطلق » أن « زيدا » مُخبر عنه ، و « منطلق » خبر ، لم يضُرَّه أن لا يعلم أنا نسمى « زيدا » مبتدأ = وإذا عرف في قولنا : « ضربته تأديباً له » ، أن المعنى في التأديب أنه غرضه من الضرب ، وأنه ضربه ليتأديب ، لم يضُرَّه أن لا يعلم أنا نسمى « التأديب » مفعولاً له .

(١) في « س » و « ج » : « حدث العالم » ، مضبوطة في المخطوطتين ، وهو مصدر غريب ، والله

ولو كان عَدَمُه العِلْمَ بهذه العبارات ، (١) (٣٠١) يَمْنَعُه العلم بما وضعناها له وأرذناه بها = لكان ينبغي أن لا يكون له سبيلٌ إلى بيان أغراضه ، وأن لا يَفْصِلَ فيما يتكلم به بين نفي وإثبات ، وبين « ما » / إذا كان استفهاماً ، وبينه إذا كان بمعنى « الذي » ، وإذا كان بمعنى المجازاة ، لأنه لم يسمع عباراتنا في الفرق بين هذه المعاني .

٢٦٨ أترى الأعرابي حين / سمع المؤذن يقول : « أشهد أن محمداً رسول الله » بالنصب ، فأنكر وقال : صنع ماذا ؟ = أنكر عن غير علمٍ أن النصب يُخرجه عن أن يكون خبراً ويجعله والأوّل في حكم اسم واحد ، وأنه إذا صار والأوّل في حكم اسم واحد ، احتيج إلى اسمٍ آخر أو فعلٍ ، حتى يكون كلاماً ، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة ؟ إن كان لم يعلم ذلك ، فلماذا قال : « صنع ماذا ؟ » ، فطلب ما يجعله خبراً ؟

بيد و ردّ
شبهة المعتزلة

٤٩٤ - ويكفيك أنه يلزم على ما قالوه أن يكون أمرؤ القيس حين قال :

« قفا نُبك من ذكري حبيبٍ ومنزلٍ »

قاله وهو لا يعلم ما نعيه بقولنا : أن « قفا » أمرٌ ، و « نبك » جواب الأمر ، و « ذكري » مُضَافٌ إلى « حبيبٍ » ، و « منزلٍ » معطوف على الحبيب = وأن تكون هذه الألفاظ قد تَرْتَبَتْ له من غير قصدٍ منه إلى هذه المعاني . (٢) وذلك يوجب أن يكون قال : « نبك » بالجزم من غير أن يكون عرف معنى يوجب الجزم ، وأتى به مؤخراً عن « قفا » ، من غير أن عرف لتأخيره ؛ وجباً سوى طلب الوزن .

(١) في المطبوعة ، وفي نسخة عدد « س » « عدم العلم » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « قد ترتب له » .

وَمَنْ أَفْضَتْ بِهِ الْحَالُ إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الشَّنَاعَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَدِّعْ ، وَلَمْ يَتَّبِعْ
أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ ، فَلَيْسَ إِلَّا تَرَكُهُ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ .

٤٩٥ - وَلَوْلَا أَنَّا نُحِبُّ أَنْ لَا يَنْبَسِ أَحَدٌ فِي مَعْنَى السُّؤَالِ وَالْإِعْتِرَاضِ
بِحَرْفٍ إِلَّا أَرَيْنَاهُ الَّذِي اسْتَهْوَاهُ ، لَكَانَ تَرَكُّ التَّشَاغُلِ بِإِيرَادِ هَذَا وَشِبْهِهِ أَوْلَى .
ذَلِكَ لِأَنَّ قَدْ عَلِمْنَا عِلْمَ ضَرُورَةٍ أَنَّا لَوْ بَقِينَا الدَّهْرَ الْأَطْوَلَ نُصَعِّدُ وَنُصَوِّبُ ، (١)
③.٢ وَنَبْحُثُ / وَنُنْقَبُ ، نَبْتَعِي كَلِمَةً قَدْ اتَّصَلَتْ بِصَاحِبَةٍ لَهَا ، وَلَفْظَةٍ قَدْ
انْتَضَمَتْ مَعَ أُخْتِهَا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤَخَّحِيَ فِيمَا بَيْنَهُمَا مَعْنَى مِنْ مَعَانِي النُّحُوِّ ، (٢)
طَلَبْنَا مَمْتَنًا ، وَثَنِينَا مَطَايَا الْفِكْرِ ظُلْمًا . فَإِنْ كَانَ هَهُنَا مِنْ يَشْكُ فِي ذَلِكَ ،
وَيَزْعَمُ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ لِاتِّصَالِ الْكَلِمِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَانْتِظَامِ الْأَلْفَاظِ بَعْضُهَا مَعَ
بَعْضٍ ، مَعَانِي غَيْرَ مَعَانِي النُّحُوِّ ، فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ : هَاتِ ، فَبَيِّنْ لَنَا تِلْكَ الْمَعَانِي ، وَأَرِنَا
مَكَانَهَا ، وَأَهْدِنَا لَهَا ، فَلَعَلَّكَ قَدْ أُوتِيتَ عِلْمًا قَدْ حُجِبَ عَنَّا ، وَفُتِحَ لَكَ / بَابٌ
قَدْ أَغْلَقَ دُونَنَا :

310

٢٦٩

وَذَاكَ لَهُ إِذَا الْعَنْقَاءُ صَارَتْ مُرَبَّةً وَشَبَّ ابْنُ الْخَصِيِّ (٣)

...

(١) « الدهر » في المطبوعة و « س » ، أما « ج » فكتبت كلمة لم أحسن قراءتها .

(٢) في المطبوعة وحدها : « تتوخي » .

(٣) الشعر لأبي تمام في ديوانه « العنقاء » طائر ضخم لا يكاد يُرى إلا في الدهور ،
هكذا زعموا . ويعني بقوله : « مرّبة » ، أن يربّيها الناس كما يربّي الحمام ، وهذا محال . وكذلك الخصيُّ
لا ولد له ، فأني يكون له ولد يشبّ ا

فَصْلٌ

آفة وشبهة و مسألة التعبير
عن المعنى بلطف أحدهما
فصيح ، والآخر غير فصيح

٤٩٦ - قد أردت أن أعيد القول في شيء هو أصل الفساد ومُعْظَم الآفة ، والذي صار حِجَازاً بين القوم وبين التأمل ، وأخذ بهم عن طريق النَّظَر ، وحال بينهم وبين أن يُصنَعُوا إلى ما يقال لهم ، وأن يفتحوا للذي تَبَيَّنَ أَعْيُنُهُمْ ، وذلك قولهم : « إِنَّ الْعُقَلَاءَ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَصِيحُّ أَنْ يُعْبَّرَ عَنِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ بِلَفْظَيْنِ ، ثُمَّ يَكُونُ أَحَدُهُمَا فَصِيحاً ، وَالْآخَرُ غَيْرَ فَصِيحٍ . وَذَلِكَ ، قَالُوا ، يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونَ لِلْفَرْقِ نَصِيبٌ فِي الْمَرْيَةِ ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَقْصُورَةً عَلَى الْمَعْنَى ، لَكَانَ مَحَالاً أَنْ يُجْعَلَ لِأَحَدِ اللَّفْظَيْنِ فَضْلاً عَلَى الْآخَرِ ، مَعَ أَنَّ الْمَعْبَرُ عَنْهُ وَاحِدٌ » .

وهذا شيء تَرَاهُمْ يُعْجَبُونَ بِهِ وَيَكْثُرُونَ تَرْدَادَهُ ، مَعَ أَنَّهُمْ يُؤَكِّدُونَهُ فَيَقُولُونَ : « لَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ لِلْبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ فَضْلاً عَلَى تَفْسِيرِ الْمَفْسَّرِ لَهُ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ إِنَّمَا يَشْرُفُ / مِنْ أَجْلِ مَعْنَاهُ ، فَإِنَّ لَفْظَ الْمَفْسَّرِ يَأْتِي عَلَى الْمَعْنَى وَيُؤَدِّيهِ لَا مَحَالَةَ ، إِذْ لَوْ كَانَ لَا يُؤَدِّيهِ ، لَكَانَ لَا يَكُونُ تَفْسِيراً لَهُ » .

311

ثم يقولون : « وَإِذَا لَزِمَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ ، لَزِمَ مِثْلُهُ (٤٠٢) فِي الْآيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ » = وَهَمَّ إِذَا انْتَهَوْا فِي الْحِجَاجِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ ، ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ أَتَوْا بِمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ عَلَيْهِمْ مَعَهُ كَلَامٌ ، (١) وَأَنَّهُ نَقْضٌ لَيْسَ بَعْدَهُ إِبْرَامٌ ، وَرَبَّمَا

(١) « معه » ليست في « ج » ، وفي هامش « س » كتب : « معه » ، وكتب فوقها : « لَعَلَّهُ » ، يريد أن يقول : إن العبارة أجود استقامة إذا زاد « معه » ، فكتبها رشيد رضا : « أن يسمع معه لعله كلام » ، فأتى بشيء غريب طريف جداً .

أخرجهم الإعجابُ به إلى الضحك والتعجب من يرى أن إلى الكلام عليه سبيلاً ، وأنه يستطيع أن يقيم على بُطلان ما قالوه دليلاً .

٤٩٧ - والجواب ، وبالله التوفيق ، أن يقال للمحتج بذلك : قولك إنَّه يَصِحُّ أن يُعَبَّرَ عن المعنى الواحد بِلَفْظَيْنِ ، يحتمل أمرين :

أحدهما : أن تُريد باللفظين كلمتين معناهما واحد في اللغة ، مثل « الليث » و « الأسد » ، ومثل « شَحَطَ » و « بَعُدَ » ، وأشباه ذلك مما وضع اللفظان فيه لمعنى .

والثاني : أن تريد كَلَامَيْنِ .

فإن أردت الأول خرجت من المسألة ، / لأن كلامنا نحن في فصاحة تحدث من بعد التأليف ، دون الفصاحة التي تُوصَفُ بها اللفظة مفردةً ، ومن غير أن يُعْتَبَرَ حالها مع غيرها .

٢٧٠

وإن أردت الثاني ، ولا بُدَّ لك من أن تريده ، فإن ههنا أصلاً ، مَنْ عَرَفَهُ عرف سُقُوطَ هذا الاعتراض . وهو أن يَعْلَمَ أن سبيل المعاني سبيل أشكال الخليلي ، كالحاتم والشنف والسوار ، فكما أن من شأن هذه الأشكال أن يكون الواحد منها غُفلاً ساذجاً ، لم يعمل صانعه فيه شيئاً أكثر من أن أتى بما يقع عليه اسم الحاتم إن كان خاتماً ، ^(١) والشنف إن كان شنفاً ، وأن يكون مصنوعاً / بديعاً قد أغرب صانعه فيه . كذلك سبيل المعاني ، أن ترى الواحد منها غُفلاً ساذجاً عامياً موجوداً في كلام الناس كلهم ، ثم تراه نفسه وقد عمَد إليه البصير بشأن البلاغة وإحداث الصور في المعاني ، فيصنع فيه ما يصنع الصنع الحاذق ،

312

(١) في المطبوعة وحدها : « أن يأتي بما يقع » .

حتى يُعْرَبَ في الصَّنْعَةِ ، وَيُدَقَّ في العمل ، وَيُبْدَعُ في الصِّيَاغَةِ . وشواهد ذلك حاضرة لك كيف شئت ، وأمثَلته نُصِبَ عينيك من أين نظرت .

تَنْظُرُ إلى قولِ النَّاسِ : « الطَّبَعُ لَا يَتَغَيَّرُ » ، و « لَسْتَ تَسْتَطِيعُ » (٢٠٤) أن تخرج الإنسانَ عَمَّا جُبِلَ عليه ، ، فترى معنى غُفْلًا عَامِيًّا معروفًا في كل جِيلٍ وأمةٍ ، ثم تنظر إليه في قول المتنبي :

يُرَادُ مِنَ الْقَلْبِ نِسْيَانُكُمْ وَتَأْيِبِي الطُّبَاغُ عَلَى النَّاقِلِ (١)

فتجده قد خرج في أحسن صورة ، وتراه قد تحوّل جوهرة بعد أن كان خَرَزَةً ، وصار أعجب شيء بعد أن لم يكن شيئاً .

...

ردّ شبهة المعتزلة
هذه وفساد قولهم ،
وهو فصل حيد

٤٩٨ - وإذا قد عرفت ذلك ، فإن العقلاء إلى هذا قصدوا حين قالوا : « إنه يصحّ أن يُعَبَّرَ عن المعنى الواحدِ بلفظين ، ثم يكون أحدهما فصيحاً والآخر غير فصيح » ، كأنهم قالوا : إنه يصحّ أن تكون ههنا عبارتان أصلُ المعنى فيهما واحدٌ ، ثم يكون لإحدهما في تحسين ذلك المعنى وتزيينه ، وإحداثِ خصوصيةٍ فيه = تأثير لا يكون للأخرى .

٤٩٩ - وأعلم أن المخالف لا يخلو من أن ينكر / أن يكون للمعنى في إحدى العبارتين حُسْنٌ ومزِيَّةٌ لا يكونان له في الأخرى ، وأنّ تحدّث فيه على الجملة صورة لم تكن = (٢) أو يعرف ذلك .

فإن أنكر لم يُكَلِّم ، لأنه يؤدّيه إلى أن لا يجعل للمعنى في قوله :

(١) هو في ديوانه .

(٢) السياق : « ... أن المخالف لا يخلو من أن ينكر ... أو يعرف » .

* وتأتي / الطباع على الناقل *

مزية على الذي يعقل من قولهم : « الطبع لا يتغير » ، و « لا يستطيع أن يخرج الإنسان عما جُبل عليه » = وأن لا يرى لقول أبي نواس :

وليس لله بمُستنكرٍ أن يجمع العالم في واحد (١)

= مزية على أن يقال : « غير بدیع في قدرة الله تعالى أن يجمع فضائل الخلق كلهم في رجل واحد » . ومن أذاه قول يقوله إلى مثل هذا ، كان الكلام معه محالاً ، وكنت إذا كلفته أن يعرف ، كمن يكلف أن يميز بحور الشعر بعضها من بعض ، فيعرف المديد من الطويل ، والبسيط من السريع = (٢) من ليس له ذوق يقيم به الشعر من أصله .

وإن أعترف بأن ذلك يكون ، قلنا له : أخبرنا عنك ، أتقول في قوله :

* وتأتي الطباع على الناقل *

= أنه غاية في الفصاحة ؟ = فإذا قال : نعم . قيل له : أفكان كذلك عندك من أجل حروفه ، أم من أجل حُسن ومزية حصلاً في المعنى ؟ = فإن قال : من أجل حروفه : دخل في الهديان = وإن قال : من أجل حُسن ومزية حصلاً في المعنى ، قيل له : فذاك ما أردناك عليه حين قلنا : إن اللفظ يكون فصيحاً من أجل مزية تقع في معناه ، لا من أجل جرسه وصداه .

...

٥٠٠ - وأعلم أنه ليس شيء أبين وأوضح وأحرى أن يكشف الشبهة

التشبيه ، يكشف
شبهة المعتزلة

(١) هو في ديوانه ، وكتبه في المطبوعة هنا وفيما بعد : « ليس على الله بمستنكر » .

(٢) السياق : « كمن يكلف من ليس له ذوق » .

عن متأمله في صحة ما قلناه ، (١) من « التشبيه » . فإنك تقول : « زيد كالأسد »
أو « مثل الأسد » أو « شبيه بالأسد » ، فتجد ذلك كله تشبيهاً غفلاً ساذجاً =
ثم تقول : « كأن زيدا الأسد » ، فيكون تشبيهاً أيضاً ، إلا أنك ترى بينه وبين
الأول بوناً بعيداً ، لأنك ترى له صورة خاصة ، وتجِدُك / قد فَحَمَت المعنى
وزدت فيه ، بأن أفدت أنه من الشجاعة وشدة البطش ، وأن / قلبه قلب
لا يخامره الذعر ولا يدخله الرُوع ، بحيث يُتوهم أنه الأسد بعينه = ثم تقول :
« لئن لقيته ليلقيَنَّك منه الأسد » ، فتجده قد أفاد هذه المبالغة ، لكن في صورة
أحسن ، وصفة أخص ، وذلك أنك تجعله في « كأن » ، يتوهم أنه الأسد ،
وتجعله ههنا يرى منه الأسد على القطع ، فيخرج الأمر عن حد التوهم إلى حد
اليقين = ثم إن نظرت إلى قوله :

أَنَّ أُرْعِشْتَ كَفَا أَيْبِكَ وَأَصْبَحْتَ يَدَاكَ يَدَيَّ لَيْثٍ فَإِنَّكَ غَالِبُهُ (٢)

= وجدته قد بدا لك في صورة آتق وأحسن = ثم إن نظرت إلى قول أوطاة

ابن سُهَيْبَةَ :

إِنْ تَلَقَّنِي لَا تَرَى غَيْرِي بِنَاطِرَةٍ تَنْسُ السَّلَاحَ وَتَعْرِفُ جَبْهَةَ الْأَسَدِ (٣)

= وجدته قد فضل الجميع ، ورأيته قد أُخْرِجَ في صورة غير تلك الصور

كلها .

...

(١) السياق : « ليس شيء أبين وأوضح من التشبيه » .

(٢) الشعر للفرزدق في ديوانه ، وفي الأغاني ٢١ : ٣٢٧ ، (الهيئة) ، وروايته : « فإنك جاذبه » .

(٣) مطلع شعر له في الأغاني ، وقد مضى برقم : ٢٣٥

٥٠١ - وأعلم أن من الباطل والمُحال ما يعلم الإنسان بطلانه واستحالته بالرجوع إلى النفس حتى لا يَشْكُ . ثم إنه إذا أراد بيان ما يجد في نفسه والدلالة عليه ، رأى المسلك إليه يعمض ويدق . وهذه الشبهة أعنى قولهم : « إنه لو كان يجوز أن يكون الأمر على خلاف ما قالوه من أن الفصاحة وصِف للفظ من حيث هو لفظ ، لكان ينبغي أن لا يكون للبيت من الشعر فضل على تفسير المفسر » ، (١) إلى آخره = (٢) من ذاك . وقد علقنا لذلك بالنفوس وقويت فيها ، حتى إنك لا تلقى إلى أحد من المتعلقين بأمر « اللفظ » كلمة مما نحن فيه ، إلا كان هذا أول كلامه ، وإلا عجب وقال : « إن التفسير بيان للمفسر ، فلا يجوز أن يبقى من معنى المفسر شيء لا يؤديه التفسير ، ولا يأتي عليه ، لأن في تجويز ذلك القول بالمُحال ، وهو أن لا يزال يبقى من / معنى المفسر شيء لا يكون إلى العلم به سبيل . وإذا كان الأمر كذلك ، ثبت أن الصحيح ما قلناه ، من أنه لا يجوز أن يكون للفظ المفسر فضل من حيث المعنى على لفظ التفسير . وإذ / لم يجوز أن يكون الفضل من حيث المعنى ، لم يبق إلا أن يكون من حيث اللفظ نفسه » .

شبه المعرلة و قولهم
اللفظ واستدلواهم بأن
تفسير الشعر بما أن
يكون كالمفسر ورده الشبهة

315

٢٧٣

فهذا جملة ما يمكنهم أن يقولوه في نُصرة هذه الشبهة ، قد استقصيته لك . وإذ قد عرفته فاسمع الجواب ، وإلى الله تعالى الرغبة في التوفيق للصواب .

...

٥٠٢ - أعلم أن قولهم : « إن التفسير يجب أن يكون كالمفسر » ، دعوى لا تصح لهم إلا من بعد أن ينكروا الذي بيناه ، من أن من شأن المعاني أن تختلف

(١) انظر قولهم فيما سلف رقم : ٤٩٦

(٢) السياق : « وهذه الشبهة من ذاك » .

بها الصُّور ، وَيَذْفَعُوهُ أَصْلًا ، وَحَتَّى يَدَّعُوا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ « الْكِنَايَةِ »
و « التَّصْرِيحِ » ، وَأَنَّ حَالَ الْمَعْنَى مَعَ « الْاسْتِعَارَةِ » كَحَالِهِ مَعَ تَرْكِ الْاسْتِعَارَةِ ،
وَحَتَّى يُبْطِلُوا (٤٠٧) مَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ الْعُقْلَاءُ مِنْ أَنَّ « الْمَجَازَ » يَكُونُ أَبَدًا أَبْلَغَ مِنَ
الْحَقِيقَةِ ، فَيَزْعَمُونَ أَنَّ قَوْلَنَا : « طَوِيلُ النَّجَادِ » وَ « طَوِيلُ الْقَامَةِ » وَاحِدٌ ، وَأَنَّ حَالَ
الْمَعْنَى فِي بَيْتِ ابْنِ هَرَمَةَ .

* وَلَا أُبْتَاغُ إِلَّا قَرِيْبَةَ الْأَجَلِ * (١)

= كَحَالِهِ فِي قَوْلِكَ : أَنَا مِضْيَافٌ = وَأَنْتَ إِذَا قَلْتَ : « رَأَيْتَ أَسَدًا » ،
لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ أَقْوَى مِنْ أَنْ تَقُولَ : « رَأَيْتَ رَجُلًا هُوَ مِنَ الشَّجَاعَةِ بِحَيْثُ
لَا يَنْقُصُ عَنِ الْأَسَدِ » ، وَلَمْ تَكُنْ قَدْ زِدْتَ فِي الْمَعْنَى بِأَنْ ادَّعَيْتَ لَهُ أَنَّهُ أَسَدٌ
بِالْحَقِيقَةِ وَلَا بِالغَتِّ فِيهِ (٢) = وَحَتَّى يَزْعَمُوا أَنَّهُ لَا فَضْلَ وَلَا مَزِيَّةَ لِقَوْلِهِمْ :
« أَلْقَيْتُ حَبْلَهُ عَلَى غَارِيْبِهِ » ، عَلَى قَوْلِكَ فِي تَفْسِيْرِهِ : « خَلَيْتُهُ وَمَا يَرِيدُ ، وَتَرَكْتُهُ
يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » = وَحَتَّى لَا يَجْعَلُوا لِلْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمْ
الْعِجْلَ) [سورة الفجر: ١٩٣] ، / مَزِيَّةً عَلَى أَنْ يُقَالَ : « اشْتَدَّتْ مَحَبَّتُهُمْ لِلْعِجْلِ وَغَلَبَتْ
عَلَى قُلُوبِهِمْ » = وَأَنَّ تَكُونَ صُورَةُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا »
[سورة سبأ: ١٤] ، صُورَتُهُ فِي قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ : « وَشَابَ رَأْسِي كُؤْلَهُ » وَ « آبِيضَ رَأْسِي
كُؤْلَهُ » = وَحَتَّى لَا يَرَوْنَ فَرْقًا بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة الفجر: ٢١٦] ،
وَبَيْنَ : « فَمَا رَجَحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ » = وَحَتَّى يَرْتَكِبُوا جَمِيعَ مَا أَرَيْنَاكَ الشَّنَاعَةَ فِيهِ ، مِنْ
أَنْ لَا يَكُونُ فَرْقٌ بَيْنَ قَوْلِ الْمُتَنَبِّي :

(١) سلف بيت ابن هرمة برقم : ٣١١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩

(٢) في « ج » والمطبوعة : « ولم تكن قدرت في المعنى » ، وهو سيء .

* وتَأْبَى الطَّبَاعَ عَلَى النَّاقِلِ * (١)

وبين قولهم : « إِنَّكَ لَا تُقَدِّرُ أَنْ تُغَيِّرَ طَبَاعَ الْإِنْسَانِ » = ويجعلوا حال
المعنى في قول أبي نواس :

/ وليس لله بِمُسْتَتَكِرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ (٢)

٢٧٤

= كحاله في قولنا : « إنه ليس ببيديع في قدرة الله أن يجمع فضائل الخلق
كلهم في واحد » = ويرتكبوا ذلك في الكلام كُله ، حتى يزعموا أننا إذا قلنا في
قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) أن المعنى فيها : « أنه لما كان الإنسان
إذا همم بقتل آخر لشيء غاظه منه ، فذكر أنه إن قتله قُتِلَ ارتدع ، (٣٠٨) صار
المهموم بقتله كأنه قد استفاد حياة فيما يُسْتَقْبَلُ بالقصاص » = (٣) كنا قد أدبنا
المعنى في تفسيرنا هذا على صورته التي هو عليها في الآية ، حتى لا نعرف فضلاً ،
وحتى يكون حال الآية والتفسير حال اللفظتين إحداهما غريبة والأخرى
مشهورة ، فتفسر الغريبة بالمشهورة ، مثل أن تقول مثلاً في « الشَّرَجَب » إنه
الطويل ، (٤) وفي « القِطَّ » إنه الكتاب ، وفي « الدُّسْر » إنه المسامير . ومن صار
الأمر به إلى هذا ، كان الكلام معه مُحَالاً .

...

٥٠٣ - وأعلم أنه ليس عَجَبٌ أعجب من حال من يرى كلامين / ، (٥)

317

(١) سلف برقم : ٤٩٧

(٢) سلف برقم : ٤٩٩

(٣) السياق : « حتى يزعموا أننا إذا قلنا في قوله تعالى كنا قد أدبنا » .

(٤) في المطبوعة وحدها : « الشوقب » .

(٥) في المطبوعة وحدها : « ليس عجيب » .

أجزاء أحدهما مخالفة في معانيها لأجزاء الآخر ، ثم يرى أنه يسع في العقل أن يكون معنى أحد الكلامين مثل معنى الآخر سواء ، حتى يقعد فيقول (١) : « إنه لو كان يكون الكلام فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه ، لكان ينبغي أن توجد تلك المزية في تفسيره » . ومثله في العجب أنه ينظر إلى قوله تعالى : (فَمَا رَبِّحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة البقرة : ١٦٠] ، فيرى إعراب الاسم الذي هو « التجارة » ، قد تغير فصار مرفوعاً بعد أن كان مجروراً ، ويرى أنه قد حذف من اللفظ بعض ما كان فيه ، وهو « الواو » في « ربحوا » ، و « في » من قولنا : « في تجارتهم » ، ثم لا يعلم أن ذلك يقتضي أن يكون المعنى قد تغير كما تغير اللفظ !!

الكلام المصيح نساء
مرية اللعظ ومرية العظم

٥٠٤ - وأعلم أنه ليس للحجج والدلائل في صحة ما نحن عليه حدٌ ونهاية ، وكلما انتهى منه باب انفتح فيه باب آخر . وقد أردت أن آخذ في نوع آخر من الحجج ، ومن البسط والشرح ، فتأمل ما أكتبه لك .

٥٠٥ - أعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين : قسم / تُعزى المزية والحسن (٢٠٩) فيه إلى اللفظ = وقسم يُعزى ذلك فيه إلى النظم . (٢)

(١) في المطبوعة وحدها : « حتى يتصدى فيقول » ، وفي هامش « س » عن نسخة : « يقصد » .

(٢) يستمر الإمام عبد القاهر في كلامه ، عن القسم الأول حتى ينتهي إلى رقم : ٥٣٢ ، ثم يبدأ الكلام عن القسم الثاني .

القسم الأول

• الكناية • و • الاستعارة •
• التمثيل على حد الاستعارة •

فالقسم الأول : « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل الكائن على حد الاستعارة » ، وكل ما كان فيه ، على الجملة ، مجازاً واتساعاً وعُدُولٌ باللفظ عن الظاهر ، فما من ضربٍ من هذه الضروب إلا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي ، أوجب الفضل والمزية .

فإذا قلت : « هو كثير رماد القدر » ، كان له موقع وحظٌّ من القبول لا يكون إذا قلت : « هو كثير القرى والضيافة » .

= وكذا إذا قلت : « هو طويل النجاد » ، كان له تأثير في النفس لا يكون إذا قلت : « هو طويل القامة » .

= وكذا إذا قلت : « رأيت أسداً » ، كان له مزية لا تكون / إذا قلت : « رأيت رجلاً يشبه الأسد ويُساويه في الشجاعة » .

318

= وكذلك إذا قلت : « أراك تُقدِّم رجلاً وتؤخر أخرى » ، كان له موقع لا يكون إذا قلت : « أراك تتردد في الذي دَعَوْتُكَ إليه ، كمن يقول : أخرج ولا أخرج ، فيقدِّم رجلاً ويؤخر أخرى » .

= وكذلك إذا قلت : « ألقى حبله على غاربه » ، كان له مأخذٌ من القلب لا يكون إذا قلت : « هو كالبعير الذي يُلقى حبله على غاربه حتى يرمى كيف يشاء ويذهب حيث يريد » .

= لا يجهل المزية فيه إلا عديم الحسِّ ميثُ النفس ، وإلا من لا يكلم ، لأنه من مبادئ المعرفة التي من عديمها لم يكن للكلام معه معنى .

٥٠٦ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فينبغي أن تنظر إلى هذه المعاني ^{الظري} الكناية ، واحداً واحداً ، وتعرف محصولها وحقائقها ، وأن تنظر أولاً إلى « الكناية » ، وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات لمعنى ، أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ . ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم : « هو كثير رماد القدر » ، وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القري والضيافة ، لم تعرف ذلك من اللفظ ، ولكنك عرفت أنه رجعت إلى نفسك (٣١٠) فقلت : إنه كلام قد جاء عنهم في المدح ، ولا معنى / للمدح بكثرة الرماد ، فليس إلا أنهم أرادوا أن يدلوا بكثرة الرماد على أنه تُنصب له القدر الكثير ، ويُطبخ فيها للقري والضيافة . وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدر كثر إحراق الحطب تحتها ، وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة . وهكذا السبيل في كل ما كان « كناية » . / فليس من لفظ الشعر عرفت أن ابن هرمة أراد بقوله :
* ولا أبتاع إلا قريبة الأجل * (١)

٢٧٦

319

= التمدح بأنه مضياف ، ولكنك عرفت بالنظر اللطيف ، وبأن علمت أنه لا معنى للتمدح بظاهر ما يدل عليه اللفظ من قرب أجل ما يشتريه ، فطلبت له تأويلاً ، فعلمت أنه أراد أنه يشتري ما يشتريه للأضياف ، فإذا اشترى شاة أو بغيراً ، كان قد اشترى ما قد دنا أجله ، لأنه يُذبح ويُنحر عن قريب .

٥٠٧ - وإذا قد عرفت هذا في « الكناية » ، « فالاستعارة » في هذه القضية . (٢) وذلك أن موضوعها على أنك تُثبت بها معنى لا يعرف السامع ذلك المعنى من اللفظ ، ولكنه يعرفه من معنى اللفظ .

(١) مضي الشعر برقم : ٥٠٢ ، ص : ٤٢٦ ، تعليق : ١

(٢) « في هذه القضية » ، يعني أنه القول في « الاستعارة » مشابه للقول في « الكناية » .

بيانُ هذا ، أنا نعلم أنك لا تقول : « رأيت أسداً » ، إلا وغرضك أن تثبت للرجل أنه مُساوٍ للأسد في شجاعته وجُرأته ، وشِدَّة بَطْشِهِ وإِقْدَامِهِ ، وفي أن الذُّعْرَ لا يُخَامِرُهُ ، والخوف لا يَعْرِضُ له . ثم تعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى ، لم يعقله من لفظ « أسد » ، ولكنه يعقله من معناه ، وهو أنه يعلم أنه لا معنى لجعله « أسداً » ، مع العلم بأنه « رجل » ، إلا أنك أردت أنه بلغ من شِدَّة مُشَابَهَتِهِ للأسد ومُساوَاتِهِ إِيَّاهُ ، مَبْلَغاً يُتَوَهَّمُ معه أنه أسد بالحقيقة . فأعْرِفْ هذه الجملة وأحسِن تأملها .

٥٠٨ - وأعلم أنك ترى الناس وكأنهم يرون أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، وأنت تريد التشبيه ، كنت نقلت لفظ « أسد » عما وُضِعَ له في اللغة ، واستعملته (٣١١) في معنى غير معناه ، حتَّى كأن ليس « الاستعارة » إلا أن تعمد إلى أسم الشيء فتجعله اسماً / لشبيهه ، / وحتى كأن لا فصل بين « الاستعارة » ، وبين تسمية المطر « سماءً » ، والتبني « غيثاً » ، والمزادة « راوية » ، وأشباه ذلك مما يُوقَع فيه أسم الشيء على ما هو منه بسبب ، ويذهبون عمّا هو مركز في الطباع من أن المعنى فيه المبالغة ، (١) وأن يدعى في الرجل أنه ليس برجل ، ولكنه أسد بالحقيقة ، وأنه إنما يُعارُ اللفظ من بعد أن يُعارَ المعنى ، وأنه لا يشترك في اسم « الأسد » ، إلا من بعد أن يدخل في جنس الأسد . لا ترى أحداً يعقل إلا وهو يعرف ذلك إذا رجع إلى نفسه أدنى رجوع .

الاستعارة ، يراد بها
المبالغة لا نقل اللفظ
عما وُضِعَ له في اللغة

٢٧٧
320

ومن أجل أن كان الأمر كذلك ، رأيت العقلاء كلهم يُثبتون القول بأن من شأن « الاستعارة » أن تكون أبداً أبلغ من الحقيقة ، وإلا فإن كان ليس

(١) في المطبوعة وحدها : « المعنى فيها » .

ههنا إلا نَقُلْ آسَم من شيء إلى شيء ، فمن أين يجب ، ليت شعري ، أن تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة ، ويكون لقولنا : « رأيت أسداً » ، مزية على قولنا : « رأيت شبيهاً بالأسد » ؟ وقد علمنا أنه مُحال أن يتغير الشيء في نفسه ، بأن يُنقل إليه آسَم قد وُضِعَ لغيره ، ^(١) من بعد أن لا يُراد من معنى ذلك الاسم فيه شيء بوجه من الوجوه ، ^(٢) بل يُجعل كأنه لم يُوضَع لذلك المعنى الأصلي أصلاً . وفي أي عَقْل يُتصَوَّر أن يتغير معنى « شبيهاً بالأسد » ، بأن يوضع لفظ « أسد » عليه ، وينقل إليه ؟

٥٠٩ - وأعلم أن العقلاء بنوا كلامهم ، إذا قاسوا وشبهوا ، على أن الأشياء تستحق الأسماء لخواص معانٍ هي فيها دون ما عداها ، فإذا أثبتوا خاصّة شيءٍ لشيءٍ ، أثبتوا له اسمه ، فإذا جعلوا « الرجل » بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد ولا يعدم منها شيئاً ، قالوا : « هو أسد » = وإذا وصفوه بالتناهي ^(٣) في الخير والخصال الشريفة ، أو بالحسن الذي يبهر قالوا : « هو ملك » = وإذا وصفوا الشيء بعناية الطيب قالوا : « هو مسك » . وكذلك الحكم أبداً .

ثم إنهم إذا استقصوا في ذلك نفوا عن المُشَبَّه آسَم جسسه فقالوا : « ليس هو بإنسان ، وإنما هو أسد » ، و « ليس هو آدمياً ، وإنما هو ملك / » ، كما قال الله تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) سورة يوسف ١٣١ .

(١) « من بعد أن يُراد » فبعد « يراد » أسقط كاتب « س » كلاماً كثيراً جداً حتى انتهى إلى أواخر رقم : ٥٣٠ ، فكتب : « من بعد أن يراد إذا جمعت به صريحاً فقلت » ، كلاماً متصلاً كما ترى .

(٢) أسقط كاتب « ج » لفظ « شيء » .

ثُمَّ إِنَّ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يُخْرِجُوهُ عَنْ جَنْسِهِ جَمَلَةً قَالُوا : « هُوَ أَسَدٌ فِي صُورَةِ
إِنْسَانٍ » وَ « هُوَ مَلِكٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ » . وَقَدْ خَرَجَ هَذَا لِلْمُتَنَبِّيِّ فِي أَحْسَنِ
عِبَارَةٍ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ :

نَحْنُ رَكْبٌ مِلْجِنٌ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِمَالِ (١)

٥١٠ - ففى هذه الجملة بيان لمن عَقَلَ أَنْ لَيْسَتْ « الاستعارة » نَقْلٌ

أَسْمٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ، وَلَكِنهَا ادِّعَاءٌ مَعْنَى الْأَسْمِ لِشَيْءٍ ، إِذْ لَوْ كَانَتْ نَقْلٌ
أَسْمٍ وَكَانَ قَوْلُنَا : « رَأَيْتُ أَسَدًا » ، بِمَعْنَى : رَأَيْتُ شَبِيهًا بِالْأَسَدِ ، وَلَمْ يَكُنْ ادِّعَاءً
أَنَّهُ أَسَدٌ بِالْحَقِيقَةِ = لَكَانَ مُحَالًا أَنْ يُقَالَ : « لَيْسَ هُوَ بِإِنْسَانٍ ، وَلَكِنَّهُ أَسَدٌ »
أَوْ « هُوَ أَسَدٌ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ » ، كَمَا أَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يُقَالَ : « لَيْسَ هُوَ بِإِنْسَانٍ ،
وَلَكِنَّهُ شَبِيهٌ بِأَسَدٍ » أَوْ يُقَالَ : « هُوَ شَبِيهٌ بِأَسَدٍ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ » .

٥١١ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِ النَّاسِ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ « النِّقْلِ » فِي

« الاستعارة » ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « إِنَّ الاستعارة تَعْلِيْقُ الْعِبَارَةِ عَلَى غَيْرِ
مَا وَضِعَتْ لَهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عَلَى سَبِيلِ النِّقْلِ » : (٢) وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو
الْحَسَنِ : (٣) « الاستعارةُ مَا اكْتَفَى فِيهِ بِالْأَسْمِ الْمُسْتَعَارِ عَنِ الْأَصْلِيِّ ، وَنُقِلَتْ
الْعِبَارَةُ فَجُعِلَتْ فِي مَكَانٍ غَيْرِهَا » . (٤)

(١) هُوَ فِي دِيْوَانِهِ : « مِلْجِنٌ » ، الْأَجُودُ أَنْ تَكْتُبَ « مِ الْجِرِّ » ، أَيْ « مِنْ الْجِنِّ » ، وَهُوَ حَذْفٌ
فِي الْحَرْفِ مَشْهُورٌ .

(٢) هَذَا هُوَ نَصُّ لَفْظِ الرَّمَانِيِّ فِي كِتَابِهِ « التُّكْتُ فِي إِعْجَارِ الْقُرْآنِ » ، ثَلَاثُ رِسَائِلٍ فِي إِعْجَازِ
الْقُرْآنِ : ٧٩ .

(٣) هُوَ الْقَاضِي الْحَرْجَانِيُّ ، « أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ » ، صَاحِبُ « كِتَابِ الْوَسَاطَةِ بَيْنَ
الْمَتْسَى وَخِصُومِهِ » .

(٤) هُوَ نَصُّ كَلَامِ الْقَاضِي الْحَرْجَانِيِّ فِي الْوَسَاطَةِ : ٤٠ (طَبْعَةٌ صَيْدَا) ، وَتَمَامُ كَلَامِهِ هُوَ : =

ومن شأن ما غَمَضَ من المعاني وَلَطَّفَ ، أن يَصْنَعَبَ تصويره على الوجه الذي هو عليه لِعَامَّةِ الناس ، فيقع لذلك في العبارات التي يُعَبَّرُ بها عنه ، ما يُوهِمُ الخطأ ، (١١٣) وإِطْلَاقُهُمْ في « الاستعارة » أنها « نَقْلٌ للعبارة عَمَّا وُضِعَتْ له » ، من ذلك ، (١) فلا يَصَحُّ الأخذُ به . وذلك أَنَّك إذا كُنْتَ لا تطلق اسم « الأسد » على « الرجل » ، إلا من بعد أن تدخله في جنس الأسود من الجهة التي بَيْنَا ، لم تكن نَقَلْتَ الاسم عما وُضِعَ له بالحقيقة ، لأنك إنما تكون ناقلًا ، إذا أنت أخرجت معناه الأصيلي من أن يكون مقصودك ، ونَقَضْتَ به يَدَكَ . فأما أن تكون ناقلًا له عن معناه ، مع إرادة معناه ، فمحال / مُتَنَاقِضٌ .

٢٧٩

...

٥١٢ - وأعلم أن في « الاستعارة » ما لا يُتَصَوَّرُ تقديرُ النقل فيه البتة ، وذلك مثل قول لبيد :

وَعَدَاةٍ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقِرَّةٍ إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا (٢)

لا خلاف في أن « اليد » استعارة ، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ

= « وَمِلاَكُهَا : تقريبُ الشبه ، ومُناسبة المُستعار له للمستعار منه ، وامتزاجُ اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما مُنافرة ، ولا يتبين في أحدهما إعراضٌ عن الآخر » .

وانظر ما سيأتي رقم : ٥١٤

(١) السياق : « وإِطْلَاقُهُمْ في الاستعارة من ذلك » .

(٢) هو في ديوانه ، وقد سلف برقم : ٦٠

« اليد » قد نُقِلَ عن شيء إلى شيء . وذلك أنه ليس المعنى على أنه شَبَّهَ شيئاً باليد ، فَيُمْكِنُكَ أن تزعمَ أنه نقل لفظ « اليد » إليه ، وإنما المعنى على أنه أراد أن يُثَبِّتَ للشَّمالِ في تصرُّفها « الغداة » على طبيعتها ، شَبَّهَ الإنسانِ قَدْ أَخَذَ الشيءَ بيده يقلبه ويصرفه كيف يريدُ . فلما أثبت لها مثل فعل الإنسان باليد ، استعار لها « اليد » . وكألا يمكنك تقدير « النقل » في لفظ « اليد » ، كذلك لا يمكنك أن تجعل الاستعارة فيه من صِفة اللفظ . ألا ترى أنه مُحالٌ أن تقول : إنه استعار لفظ « اليد » للشَّمالِ ؟ وكذلك سبيل نظائره ، مما تجدهم قد أثبتوا فيه للشيء عُضُوءاً من أعضاء الإنسان ، من أجل إثباتهم له المعنى الذي يكون في ذلك العُضُو من الإنسان = كبيت الحماسة :

③ إذا هزّه في عظيم قرنٍ تهللتُ نواجذُ أفواه المَنايَا الضَّواحِكِ (١)

فإنه لما جعل « المنايا » تضحك ، جعل لها « الأفواه والنواجذ » التي يكون الضحك فيها = وكبيت المتنبي :

خَمِيسٌ بِشَرْقِ الأَرْضِ وَالغَرْبِ زَحْفُهُ وَفِي أُذُنِ الجَوْزَاءِ مِنْهُ زَمَازِمُ (٢)

لما جعل « الجوزاء » تسمعُ = على عاداتهم في جعل النجوم تعقل ، ووصفهم لها بما يُوصَفُ به الأناسيُّ = أثبت لها « الأذن » التي بها يكون السمع من الأناسيِّ .

(١) الشعر لتأبط شراً، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ١ : ٤٩ ، والضمير في « هزّه » للسيف في البيت قبله .

(٢) هو في ديوانه .

٥١٣ - فأنت الآن لا تستطيع أن تزعم في بيت الحماسة أنه استعارَ لفظ « النواجذ » ولفظ « الأفواه » ، لأن ذلك يُوجب المُحال ، وهو أن يكون في المنايا شيء قد شَبَّهه بالنواجذ ، وشيء قد شَبَّهه بالأفواه ، فليس إلا أن تقول : إنه لما ادعى أن المنايا تُسرُّ وتُسْتَبَشِّرُ إذا هو هزَّ السيف ، وجعلها لسرورها بذلك تضحك = (١) أراد أن يبالغ في الأمر ، فجعلها في / صورة من يضحك حتى تبدو نواجذُه من شدة السرور .

٢٨٠

وكذلك لا تستطيع أن تزعم أن المتنبي قد استعار لفظ « الأذن » ، لأنه يوجب أن يكون في « الجوزاء » شيء قد أراد تشبيهه بالأذن . وذلك من شنيع المُحال .

محقق ل معنى
الاستعارة

٥١٤ - فقد تبين من غير وجه أن « الاستعارة » إنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء ، لا نقل الاسم عن الشيء . وإذا ثبت أنها ادعاء معنى الاسم للشيء ، علمت أن الذى قالوه من « أنها تعليقٌ للعبارة على غير ما وُضعت له في اللغة ، ونقل لها عما وضعت له » (٢) كلامٌ قد تسامحوا فيه ، لأنه إذا كانت « الاستعارة » ادعاءً معنى الاسم ، لم يكن الاسم مُزَالاً عما وُضِع له ، بل مُقَرَّراً عليه .

تفسير معنى « جعل »
في الكلام ول القرآن

٥١٥ - وأعلم أنك تراهم لا يمتنعون إذا تكلموا في « الاستعارة » من أن يقولوا : « إنه أراد المبالغة فجعله أسداً » ، بل هم يُلَجَّأُونَ إلى القول به . وذلك صريحٌ في (٢١٥) أن الأصل فيها المعنى ، وأنه المُستَعَارُ في الحقيقة ، وأن قولنا : « استُعير له اسم الأسد » ، إشارةٌ إلى أنه استُعير له معناه ، وأنه جُعِلَ إياه .

(١) السياق : « إنه لما ادعى أراد أن يبالغ » .

(٢) انظر الفقرة السالفة رقم : ٥١١

وذلك أننا لو لم نقل ذلك ، لم يكن « لجعل » ههنا معنى ، لأن « جعل » لا يصلح إلا حيث يراد إثبات صفة للشئ ، كقولنا : « جعلته أميراً » و « جعلته لصاً » ، تريد أنك أثبت له الإمارة ، ونسبته إلى اللصوصية وأدعيتها عليه وزميتها بها .

وحكم « جعل » ، ^(١) إذا تعدى إلى مفعولين ، حكم « صير » ، فكما لا تقول : « صيرته أميراً » ، إلا على معنى أنك أثبت له صفة الإمارة ، كذلك لا يصح أن تقول : « جعلته أسداً » ، إلا على معنى أنك أثبت له معاني الأسد . ^(٢) وأما ما تجده في بعض كلامهم من أن « جعل » يكون بمعنى « سمى » ، فمما تسامحوا فيه أيضاً ، لأن المعنى معلوم ، وهو مثل أن تجد الرجل يقول : « أنا لا أسميه إنساناً » ، وغرضه أن يقول : إني لا أثبت له المعاني التي بها كان الإنسان إنساناً . فأما أن يكون « جعل » في معنى « سمى » ، هكذا غفلاً ، فمما لا يخفى فسادُهُ . ألا ترى أنك لا تجد عاقلاً يقول : « جعلته زيداً » ، بمعنى : سميته زيداً = ولا يقال للرجل : « اجعل ابنك زيداً » ، بمعنى : سمّه زيداً = و « وُلِدَ لفلانِ ابنٌ فجعله / عبد الله » ، أى : سمّاه عبد الله . ^(٣) هذا ما لا يشك فيه ذو عقل إذا نظر .

٢٨١

٥١٦ - وأكثر ما يكون منهم هذا التسامح ، أعنى قولهم إن « جعل » يكون بمعنى « سمى » في قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ

(١) قد سلف كلامه في « جعل » في رقم : ٤٣٨ - ٤٤٠

(٢) أسقط كاتب « ج » من أول « صفة الإمارة » إلى قوله هنا : « أثبت له » سهواً ، ففسد الكلام .

(٣) قد مضى الكلام في معاني « جعل » ، فيما سلف رقم : ٤٣٨ - ٤٤٠

إِنَاثًا) [سورة الحزب ١٩٠] ، فقد ترى في التفسير أن « جعل » يكون بمعنى « سَمَّى » ، وعلى ذلك فلا شبهة في أن لَيْسَ المعنى على مُجَرَّد التسمية ، ولكن على الحقيقة التي وَصَفْتُهَا لَكَ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِلْمَلَائِكَةِ صِفَةَ الْإِنَاثِ ، واعتقدوا وجودها فيهم ، وعن هذا الاعتقاد صَدَّرَ عنهم ما صَدَّرَ مِنَ الْأَسْمِ = أعنى إطلاق اسم « البنات » = وليسَ المعنى أَنَّهُمْ وَضَعُوا لَهَا (٤١٦) لفظ « الإناث » ولفظ « البنات » ، من غير اعتقادٍ معنَى وإثباتِ صِفَةٍ . هذا محالٌ .

٥١٧ - أَوْ لَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتَكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ وَيُسْأَلُونَ) [سورة الحزب ١٩٠] ، فلو كانوا لم يزيدوا على إجراء الاسم على الملائكة ، ولم يعتقدوا إثبات صفةٍ لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ) . هذا ولو كانوا لم يقصدوا إثبات صفةٍ ، ولم يكن غير أن وَضَعُوا أَسْمَاءً لَا يَرِيدُونَ بِهِ مَعْنَى ، لما استحقُّوا إِلَّا الْيَسِيرَ مِنَ الذَّمِّ ، ولما كان هذا القول منهم كُفْرًا . وَالتَّفْسِيرُ الصَّحِيحُ وَالْعِبَارَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ ، ما قاله أبو إسحق الزجاج رحمه الله ، فإنه قال : إِنَّ « الْجَعْلَ » هُنَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ وَالْحُكْمِ عَلَى الشَّيْءِ ، تقول : « قَدْ جَعَلْتُ زَيْدًا أَعْلَمَ النَّاسِ » ، أَي وَصَفْتُهُ بِذَلِكَ وَحَكَمْتُ بِهِ . (١)

...

تعريف الاستعارة ، من
طريق المعقول دون اللفظ ،
وتلك الكتابة ،

٥١٨ - وَنَرْجِعُ إِلَى الْغَرَضِ فَنَقُولُ : فَإِذَا ثَبِتَ أَنْ لَيْسَتْ « الْأَسْتِعَارَةُ » نَقْلَ الْأَسْمِ ، وَلَكِنْ ادِّعَاءَ مَعْنَى الْأَسْمِ = وَكُنَّا إِذَا عَقَلْنَا مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ : « رَأَيْتَ أَسَدًا » ، أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْمُبَالَغَةَ فِي وَصْفِهِ بِالشَّجَاعَةِ ، وَأَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ مِنْ قُوَّةِ الْقَلْبِ ، وَمِنْ فَرَطِ الْبِسَالَةِ وَشِدَّةِ الْبَطْشِ ، وَفِي أَنَّ الْخَوْفَ لَا يُخَامِرُهُ ، وَالذُّعْرَ لَا يَعْرِضُ

(١) انظر الفقرة السالفة : ٤٤٠ ، وما قبلها .

له ، بحيث لا يَنْقُصُ عن الأسد = (١) لم نَعْقِلْ ذلك من لفظ « أسد » ، ولكن من ادّعائه مَعْنَى الأسد الذي رآه = (٢) ثَبَّتْ بذلك أن / « الاستعارة » كالكناية ، في أنك تَعْرِفُ المعنى فيها من طريق المَعْقُولِ دُونَ طريق اللفظ . (٣)

٢٨٢

...

٥١٩ - وإذا قَدْ عرفت أن طريق العلم بالمعنى في « الاستعارة » و « الكناية » معاً ، المعقول ، (٤) فأعلم أن حُكْمَ « التَّمثِيلِ » في ذلك حُكْمُهُمَا ، بل الأمر في « التمثيل » أظهر .

وذلك أنه ليس من عاقل يَشْكُ إِذَا نَظَرَ في كتاب يزيد بن الوليد إلى مروان بن محمد ، حين بَلَغَهُ أنه يَتَلَكَّأُ في بَيْعَتِهِ :

« أَمَا بَعْدُ ، فَإِنِّي أُرَاكَ تُقَدِّمُ رَجُلًا وَتُوَخِّرُ أُخْرَى ، فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَأَعْتَمِدْ عَلَى أَيَّتَهُمَا شِئْتَ ، وَالسَّلَامُ » .

= (٥) يَعْلَمُ أَنَّ (٣١٧) المعنى أنه يقول له : بَلَغْنِي أَنَّكَ في أمرِ البيعة بين رأيين مختلفين ، ترى تارةً أن تُبَايِعَ ، وأخرى أن تمتنع من البيعة ، فإذا أتاك كتابي هذا فاعمل على أي الرأيين شئت = وأنه لم يَعْرِفْ ذلك من لفظ « التقديم والتأخير » ، أو من لفظ « الرَّجُلِ » ، ولكن بأن عَلِمَ أنه لا معنى لتقديم الرجل

(١) السياق : « وكنا إذا عقلنا لم نَعْقِلْ » .

(٢) السياق من عند أول الفقرة : « فإذا ثبت أن ليست الاستعارة ثبت بذلك أن الاستعارة »

(٣) انظر ما قاله في الكناية من الفقرة رقم : ٥٠٦ إلى آخر الفقرة : ٥١١

(٤) « المعقول » خبر « أن طريق العلم » .

(٥) السياق : « إذا نظر يعلم » ، وهذا الخبر سلف في رقم : ٦٣

وتأخيرها في رَجُلٍ يُدْعَى إلى البَيْعَةِ ، وأنَّ المعنى على أنه أراد أن يقول : إنَّ مَثَلَكَ في تردُّدِكَ بين أن تباع ، وبين أن تَمْتَنِعَ ، مَثَلُ رَجُلٍ قائِمٍ ليذهبَ في أمرٍ ، فجعلت نفسه تُريه تارة أن الصواب في أن يذهبَ ، وأخرى أنه في أن لا يذهبَ ، فجعلَ يُقَدِّمُ رجلاً تارة ، ويؤخِّرُ أخرى .

...

٥٢٠ - وهكذا كُلُّ كَلَامٍ كان ضَرْبَ مَثَلٍ ، لا يخفى على من له أدنى تمييز أن الأغراضَ التي تكون للناس في ذلك لا تُعرَفُ من الألفاظ ، ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلَّةً على الأغراض والمقاصد . ولو كان الذي يكون غرضَ المتكلم يُعَلِّمُ من اللفظ ، ما كان لقولهم : « ضَرَبَ كَذَا مَثَلًا لكذا » ، مَعْنَى ، فما اللفظ « يُضْرَبُ مَثَلًا » ولكن المعنى . فإذا قلنا في قول النبي ﷺ : « إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدَّمَنِ » ، ^(١) إنه ضَرَبَ عليه السلام « خَضِرَاءَ الدَّمَنِ » مَثَلًا للمرأة الحسناء في مَنِيَةِ السَّوِّءِ ، لم يكن المعنى أنه ﷺ ضَرَبَ لفظ « خَضِرَاءَ الدَّمَنِ » مَثَلًا لها . هذا ما لا يَظُنُّه من به / مَسٌّ ، فضلاً عن العاقل .

٢٨٣

٥٢١ - فقد زال الشكُّ وارتفع في أن طريقَ العلم بما يُراد إثباته والخبرُ به في هذه الأجناس الثلاثة ، التي هي « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » = المعقول دون اللَّفْظِ ، ^(٢) من حيث يَكُونُ القصد بالإثبات فيها إلى معنى ليس

(١) هذا خبر مشهور ، ولم يرد في شيء من دواوين السنة ، ورواه الرامهرمزي بإسناده في « كتاب أمثال الحديث » ١٢٦ ، من طريق : « أبي وَجْزَةَ السَّعْدِي الشَّاعِر (يزيد بن عبيد) ، عن عطاء ابن يزيد اللبي ، عن أبي سعيد الخدري » .

(٢) « المعقول » خبر قوله : « أن طريقَ العلم » .

بيانُ هذا ، أنا نعلم أنك لا تقول : « رأيت أسداً » ، إلا و غرضُك أن تثبت للرجل أنه مُساوٍ للأسدِ في شجاعته وجُراته ، وشِدَّة بطشه وإقدامه ، وفي أن الذُّعْر لا يُخامرُه ، والخوف لا يُعرضُ له . ثم تعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى ، لم يعقله من لفظ « أسد » ، ولكنه يعقله من معناه ، وهو أنه يعلم أنه لا معنى لجعله « أسداً » ، مع العلم بأنه « رجل » ، إلا أنك أردت أنه بلغ من شِدَّة مُشابهته للأسد ومساواته إيَّاه ، مَبْلَغاً يُتَوَهَّم معه أنه أسد بالحقيقة . فأعرف هذه الجملة وأحسن تأملها .

٥٠٨ - وأعلم أنك ترى الناس وكأنهم يرون أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، وأنت تريد التشبيه ، كنت نقلت لفظ « أسد » عما وُضِع له في اللغة ، واستعملته (٣١١) في معنى غير معناه ، حتَّى كأن ليس « الاستعارة » إلا أن تعمد إلى أسم الشيء فتجعله اسماً / لشبيهه ، / وحتى كأن لا فصل بين « الاستعارة » ، وبين تسمية المطر « سماءً » ، والنَّبِّ « غيثاً » ، والمزادة « راويةً » ، وأشباه ذلك مما يُوقَع فيه أسم الشيء على ما هو منه بسبب ، ويذُهبون عمَّا هو مركزُ في الطُّباع من أن المعنى فيه المبالغة ، (١) وأن يدعى في الرجل أنه ليس برجل ، ولكنه أسد بالحقيقة ، وأتته إنما يُعَارُ اللفظ من بعد أن يُعَارَ المعنى ، وأنه لا يَشْرِك في اسم « الأسد » ، إلا مِنْ بَعْدِ أن يدخل في جنس الأسد . لا ترى أحداً يَعْقِل إلا وهو يعرف ذلك إذا رجع إلى نفسه أدنى رجوع .

ومن أجل أن كان الأمر كذلك ، رأيت العقلاء كلَّهم يُثبِتون القول بأن من شأن « الاستعارة » أن تكون أبداً أبلغ من الحقيقة ، وإلا فإن كان ليس

الاستعارة ، يراد بها
المالعة لا نقل اللفظ
عما وُضِع له في اللغة

٢٧٧
320

(١) في المطبوعة وحدها : « المعنى فيها » .

ههنا إلا نَقُلْ آسَم من شيء إلى شيء ، فمن أين يجبُ ، ليت شِعْرِي ، أن تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة ، ويكون لقولنا : « رأيت أسداً » ، مزيةً على قولنا : « رأيت شبيهاً بالأسد » ؟ وقد علمنا أنه مُحال أن يتغير الشيء في نفسه ، بأن يُنقل إليه آسَم قد وُضِعَ لغيره ، ^(١) من بعد أن لا يُراد من معنى ذلك الاسم فيه شيء بوجه من الوجوه ، ^(٢) بل يُجعل كأنه لم يُوضع لذلك المعنى الأصلي أصلاً . وفي أي عَقْلٍ يُتصَوَّر أن يتغير معنى « شبيهاً بالأسد » ، بأن يوضع لفظ « أسد » عليه ، وينقل إليه ؟

٥٠٩ - وأعلم أن العقلاء بنوا كلامهم ، إذا قاسوا وشبهوا ، على أن الأشياء تستحق الأسماء لخواصِّ معانٍ هي فيها دون ما عداها ، فإذا أثبتوا خاصّةً شيءٍ لشيءٍ ، أثبتوا له اسمه ، فإذا جعلوا « الرجل » بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد ولا يعدم منها شيئاً ، قالوا : « هو أسد » = وإذا وصفوه بالتناهي ^(٣١٢) في الخير والخصال الشريفة ، أو بالحسن الذي يتهرُّ قالوا : « هو ملكٌ » = وإذا وصفوا الشيء بغاية الطيب قالوا : « هو مسكٌ » . وكذلك الحكم أبداً .

ثم إنهم إذا استقصوا في ذلك نفوا عن المُشَبَّه آسَم جنسه فقالوا :
« ليس هو بإنسان ، وإنما هو أسد » ، و « ليس هو آدمياً ، وإنما هو ملكٌ / » ،
كما قال الله تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) (سورة يس : ١٣١) .

٢٧٨

(١) « من بعد أن يُراد » فبعد « يراد » أسقط كاتب « س » كلاماً كثيراً جداً حتى انتهى إلى أواخر رقم : ٥٣٠ ، فكتب : « من بعد أن يراد إذا جئت به صريحاً فقلت » ، كلاماً متصلاً كما ترى .
(٢) أسقط كاتب « ح » لفظ « شيء » .

ثُمَّ إِنَّ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يُخْرِجُوهُ عَنْ جِنْسِهِ جَمَلَةً قَالُوا : « هُوَ أَسَدٌ فِي صُورَةِ
إِنْسَانٍ » وَ « هُوَ مَلِكٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ » . وَقَدْ خَرَجَ هَذَا لِلْمُتَنَبِّيِّ فِي أَحْسَنِ
عِبَارَةٍ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ :

نَحْنُ رَكْبٌ مِلْجِنٌّ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِمَالِ (١)

٥١٠ - ففي هذه الجملة بيان لمن عَقَلَ أَنْ لَيْسَتْ « الاستعارة » نَقْلٌ
أَسْمٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ، وَلَكِنهَا ادِّعَاءٌ مَعْنَى الْأَسْمِ لِشَيْءٍ ، إِذْ لَوْ كَانَتْ نَقْلٌ
أَسْمٍ وَكَانَ قَوْلُنَا : « رَأَيْتَ أَسَدًا » ، بِمَعْنَى : رَأَيْتَ شَيْئًا بِأَسَدٍ ، وَلَمْ يَكُنْ ادِّعَاءً
أَنَّهُ أَسَدٌ بِالْحَقِيقَةِ = لَكَانَ مُحَالًا أَنْ يُقَالَ : « لَيْسَ هُوَ بِإِنْسَانٍ ، وَلَكِنَّهُ أَسَدٌ »
أَوْ « هُوَ أَسَدٌ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ » ، كَمَا أَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يُقَالَ : « لَيْسَ هُوَ بِإِنْسَانٍ ،
وَلَكِنَّهُ شَبِيهٌ بِأَسَدٍ » أَوْ يُقَالَ : « هُوَ شَبِيهٌ بِأَسَدٍ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ » .

٥١١ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِ النَّاسِ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ « النَّقْلِ » فِي
« الاستعارة » ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « إِنَّ الاستعارة تَعْلِيْقُ العِبَارَةِ عَلَى غَيْرِ
مَا وُضِعَتْ لَهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عَلَى سَبِيلِ النَّقْلِ » : (٢) وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو
الْحَسَنِ : (٣) « الاستعارةُ مَا اكْتَفَى فِيهِ بِالْأَسْمِ الْمُسْتَعَارِ عَنِ الْأَصْلِيِّ ، وَنُقِلَتْ
العِبَارَةُ فَجُعِلَتْ فِي مَكَانٍ غَيْرِهَا » . (٤)

(١) هُوَ فِي دِيْوَانِهِ : « مِلْجِنٌّ » ، الْأَجُودُ أَنْ تَكْتُبَ « مِ الْجِنِّ » ، أَيْ « مِنَ الْجِنِّ » ، وَهُوَ حَذْفٌ
فِي الْحَرْفِ مَشْهُورٌ .

(٢) هَذَا هُوَ نَصُّ لَفْظِ الرَّمَالِيِّ فِي كِتَابِهِ « التُّكْتُ فِي إِعْجَارِ الْقُرْآنِ » ، ثَلَاثُ رِسَائِلٍ فِي إِعْجَازِ
الْقُرْآنِ : ٧٩ .

(٣) هُوَ الْقَاضِي الْجُرْجَانِيُّ ، « أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ » ، صَاحِبُ « كِتَابِ الوَسَاطَةِ بَيْنَ
الْمُتَنَبِّيِّ وَخَصْمِهِ » .

(٤) هُوَ نَصُّ كَلَامِ الْقَاضِي الْحَرْحَانِيِّ فِي الوَسَاطَةِ : ٤٠ (طَبْعَةٌ صَيِّدَا) ، وَتَمَامُ كَلَامِهِ هُوَ : =

ومن شأن ما غَمَضَ من المعاني ولَطُفَ ، أن يَصْنَعَبَ تصويره على الوجه الذي هو عليه لِعَامَّةِ الناس ، فيقع لذلك في العبارات التي يُعَبَّرُ بها عنه ، ما يُوهِمُ الخطأ ، (٣١٣) وإِطْلَاقُهُمْ في « الاستعارة » أنها « نَقَلٌ لِلعِبَارَةِ عَمَّا وُضِعَتْ لَهُ » ، من ذلك ، (١) فلا يَصِحُّ الأَخْذُ بِهِ . وذلك أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ لَا تَطْلُقُ اسْمَ « الأَسَدِ » عَلَى « الرَّجْلِ » ، إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ تَدْخُلَهُ فِي جِنْسِ الأَسْوَدِ مِنَ الجِهَةِ التي بَيْنَنَا ، لَمْ تَكُنْ نَقَلْتِ الاسْمَ عَمَّا وُضِعَ لَهُ بِالْحَقِيقَةِ ، لِأَنَّكَ إِتْمَا تَكُونُ نَاقِلًا ، إِذَا أَنْتِ أَخْرَجْتِ مَعْنَاهُ الأَصْلِيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودَكَ ، وَتَفَضَّضْتَ بِهِ يَدَكَ . فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ نَاقِلًا لَهُ عَنْ مَعْنَاهُ ، مَعَ إِرَادَةِ مَعْنَاهُ ، فَمَحَالٌ / مُتَنَاقِضٌ .

٢٧٩

...

أمثلة على أن « النقل » ،
لا يتصور في بعض
« الاستعارة »

٥١٢ - وأعلم أن في « الاستعارة » ما لا يُتَصَوَّرُ تَقْدِيرُ النَقْلِ فِيهِ البَيِّنَةُ ،

وذلك مثل قول لبيد :

وَعَدَاةٍ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقِرَّةٍ إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا (٢)

لا خلاف في أن « اليد » استعارة ، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ

= « وَمِلاَكُهَا : تَقْرِيْبُ الشَّبْهِ ، وَمُنَاسِبَةُ المُسْتَعَارِ لَهُ لِلْمُسْتَعَارِ مِنْهُ ، وَامْتِزَاجُ اللَّفْظِ بِالْمَعْنَى حَتَّى لَا يَوْجَدُ بَيْنَهُمَا مُنَافَرَةٌ ، وَلَا يَتَبَيَّنُ فِي أَحَدِهِمَا إِعْرَاضٌ عَنِ الأَخْرِ » .

وانظر ما سيأتي رقم : ٥١٤

(١) السياق : « وإِطْلَاقُهُمْ فِي الاستعارة من ذلك » .

(٢) هو في ديوانه ، وقد سلف برقم : ٦٠

« اليد » قد نُقِلَ عن شيء إلى شيء . وذلك أنه ليس المعنى على أنه شَبَّهَ شيئاً باليد ، فَيُمْكِنُكَ أن تزعمَ أنه نقل لفظ « اليد » إليه ، وإنما المعنى على أنه أراد أن يُثَبِّتَ للشَّمَالِ في تصرُّيفها « الغدَاة » على طبيعتها ، شَبَّهَ الإنسانِ قَدْ أَخَذَ الشيءَ بيده يقلبه ويصرفه كيف يريد . فلما أثبت لها مثل فعل الإنسان باليد ، استعار لها « اليد » . وكألا يمكنك تقدير « النقل » في لفظ « اليد » ، كذلك لا يمكنك أن تجعل الاستعارة فيه من صِفة اللفظ . ألا ترى أنه مُحَالٌ أن تقول : إنه استعار لفظ « اليد » للشَّيء ؟ وكذلك سبيل نظائره ، مما تجدهم قد أثبتوا فيه للشيء عُضْوًا من أعضاء الإنسان ، من أجل إثباتهم له المعنى الذي يكون في ذلك العُضْوِ من الإنسان = كبيت الحماسة :

③١٤ إذا هزه في عظم قرن تهللت تواجذ أفواه المنايا الضواحك (١)

فإنه لما جعل « المنايا » تضحك ، جعل لها « الأفواه والنواجذ » التي يكون الضحك فيها = وكبيت المتنبي :

خميس بشرق الأرض والعرب زحفه وفي أذن الجوزاء منه زمازم (٢)

لما جعل « الجوزاء » تسمع = على عادتهم في جعل النجوم تعقل ، ووصفهم لها بما يوصف به الأناسي = أثبت لها « الأذن » التي بها يكون السمع من الأناسي .

(١) الشعر لتأبط شراً، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ١ : ٤٩ ، والضمير في « هزه » للسيف في البيت قله .

(٢) هو في ديوانه .

٥١٣ - فأنت الآن لا تستطيع أن تزعم في بيت الحماسة أنه استعارَ لفظ « النواجذ » ولفظ « الأفواه » ، لأن ذلك يُوجب المُحال ، وهو أن يكون في المنايا شيء قد شَبَّهه بالنواجذ ، وشيء قد شَبَّهه بالأفواه ، فليس إلا أن تقول : إنه لما ادَّعى أن المنايا تُسرُّ وتُسْتَبْشِرُ إذا هو هَزَّ السيف ، وجَعَلها لسرورها بذلك تَضْحَك = (١) أراد أن يبالغ في الأمر ، فجعلها في / صورة من يَضْحَكُ حتى تَبْدُو نواجذُه من شدة السرور .

٢٨٠

وكذلك لا تستطيع أن تزعم أن المتنبي قد استعار لفظ « الأذن » ، لأنه يوجب أن يكون في « الجوزاء » شيء قد أراد تشبيهه بالأذن . وذلك من شَنِيع المُحال .

تحقيق ل معنى
الاستعارة

٥١٤ - فقد تبين من غير وجه أن « الاستعارة » إنما هي ادِّعاء معنى الاسم للشيء ، لا نقل الاسم عن الشيء . وإذا ثبت أنها ادِّعاء معنى الاسم للشيء ، علمت أن الذي قالوه من « أنها تعليقٌ للعبارة على غير ما وُضِعَتْ له في اللغة ، ونقل لها عما وُضِعَتْ له » (٢) كلامٌ قد تسامحوا فيه ، لأنه إذا كانت « الاستعارة » ادِّعاءً مَعْنَى الاسم ، لم يكن الاسم مُزَالاً عما وُضِعَ له ، بل مُقَرَّراً عليه .

تفسير معنى « جعل »
في الكلام وفي القرآن

٥١٥ - وأعلم أنك تراهم لا يمتنعون إذا تكلموا في « الاستعارة » من أن يقولوا : « إنه أراد المبالغة فجعله أسداً » ، بل هم يَلْجَأُونَ إلى القول به . وذلك صريحٌ في (٣١٥) أن الأصل فيها المعنى ، وأنه المُسْتَعَارُ في الحقيقة ، وأن قولنا : « استُعير له اسم الأسد » ، إشارةٌ إلى أنه استُعير له معناه ، وأنه جُعِلَ إياه .

(١) السياق : « إنه لما ادَّعى أراد أن يبالغ » .

(٢) انظر الفقرة السالفة رقم : ٥١١

وذلك أتأ لو لم نُقَلْ ذلك ، لم يكن « لجعل » ههنا معنى ، لأن « جعل » لا يصلح إلا حيث يراد إثبات صفةٍ للشيء ، كقولنا : « جعلته أميراً » و « جعلته لصاً » ، تريد أنك أثبت له الإمارة ، ونسبته إلى اللصوصية وأدعيتها عليه ورميته بها .

وحكم « جعل » ، ^(١) إذا تعدى إلى مفعولين ، حكم « صير » ، فكما لا تقول : « صيرته أميراً » ، إلا على معنى أنك أثبت له صفة الإمارة ، كذلك لا يصح أن تقول : « جعلته أسداً » ، إلا على معنى أنك أثبت له معاني الأسد . ^(٢) وأما ما تجده في بعض كلامهم من أن « جعل » يكون بمعنى « سَمَى » ، فمما تسامحوا فيه أيضاً ، لأن المعنى معلوم ، وهو مثل أن تجد الرجل يقول : « أنا لا أسميه إنساناً » ، وغرضه أن يقول : إني لا أثبت له المعاني التي بها كان الإنسان إنساناً . فأما أن يكون « جعل » في معنى « سَمَى » ، هكذا غفلاً ، فمما لا يخفى فساده . ألا ترى أنك لا تجد عاقلاً يقول : « جعلته زيداً » ، بمعنى : سميته زيداً = ولا يقال للرجل : « اجعل ابنك زيداً » ، بمعنى : سمّه زيداً = و « وُلِدَ لفلان ابن فجعله / عبد الله » ، أي : سمّاه عبد الله . ^(٣) هذا ما لا يشك فيه ذو عقل إذا نظر .

٢٨١

٥١٦ - وأكثر ما يكون منهم هذا التسامح ، أعنى قولهم إن « جعل » يكون بمعنى « سَمَى » في قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ

(١) قد سلف كلامه في « جعل » في رقم : ٤٣٨ - ٤٤٠

(٢) أسقط كاتب « ج » من أول « صفة الإمارة » إلى قوله هنا : « أثبت له » سهواً ، ففسد

الكلام .

(٣) قد مضى الكلام في معاني « جعل » ، فيما سلف رقم : ٤٣٨ - ٤٤٠

إِنَاثًا) [سورة الزمر ١٩٠] ، فقد ترى في التفسير أن « جعل » يكون بمعنى « سَمَّى » ، وعلى ذلك فلا شبهة في أن لَيْسَ المعنى على مُجَرَّد التسمية ، ولكن على الحقيقة التي وَصَفْتُهَا لَكَ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِلْمَلَائِكَةِ صِفَةَ الْإِنَاثِ ، واعتقدوا وجودها فيهم ، وعن هذا الاعتقاد صَدَرَ عَنْهُمْ ما صَدَرَ مِنَ الْاسْمِ = أعنى إطلاق اسم « البنات » = وليسَ المعنى أَنَّهُمْ وَضَعُوا لَهَا (٣١٦) لفظ « الإناث » ولفظ « البنات » ، من غير اعتقادٍ معنَى وإثباتِ صِفَةٍ . هذا محالٌ .

٥١٧ - أَوْ لَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ) [سورة الزمر ١٩٠] ، فلو كانوا لم يزيدوا على إجراء الاسم على الملائكة ، ولم يعتقدوا إثبات صفةٍ لَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ) . هذا ولو كانوا لم يقصدوا إثبات صفةٍ ، ولم يكن غير أن وَضَعُوا أَسْمَاءً لَا يَرِيدُونَ بِهِ مَعْنَى ، لما استحقُّوا إِلَّا الْيَسِيرَ مِنَ الدَّمِّ ، ولما كان هذا القول منهم كُفْرًا . وَالتَّفْسِيرُ الصَّحِيحُ وَالْعِبَارَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ ، ما قاله أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِنَّ « الْجَعْلَ » هُنَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ وَالْحُكْمِ عَلَى الشَّيْءِ ، تقول : « قَدْ جَعَلْتُ زَيْدًا أَعْلَمَ النَّاسِ » ، أَيْ وَصَفْتُهُ بِذَلِكَ وَحَكَمْتُ بِهِ . (١)

...

٥١٨ - وَنَرْجِعُ إِلَى الْغَرَضِ فَنَقُولُ : فَإِذَا ثَبِتَ أَنْ لَيْسَتْ « الْاسْتِعَارَةُ » نَقْلَ الْاسْمِ ، وَلَكِنْ ادِّعَاءَ مَعْنَى الْاسْمِ = وَكُنَّا إِذَا عَقَلْنَا مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ : « رَأَيْتَ أَسَدًا » ، أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْمِبَالِغَةَ فِي وَصْفِهِ بِالشَّجَاعَةِ ، وَأَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ مِنْ قُوَّةِ الْقَلْبِ ، وَمَنْ فَرَطَ الْبَسَالَةَ وَشِدَّةَ الْبَطْشِ ، وَفِي أَنْ الْخَوْفَ لَا يُخَامِرُهُ ، وَالذُّعْرَ لَا يَعْرِضُ

تعرف • الاستعارة • من
طريق المعقول دون اللفظ ،
وتدلك • الكتابة •

(١) انظر الفقرة السالفة : ٤٤٠ ، وما قبلها .

له ، بحيث لا يَنْقُصُ عن الأسد = (١) لم نَعْقِلْ ذلك من لفظ « أسد » ، ولكن من ادّعائه مَعْنَى الأسد الذي رآه = (٢) ثَبِتَ بذلك أن / « الاستعارة » كالكناية ، في أنك تَعْرِفُ المعنى فيها من طريق المَعْقُولِ دُونَ طريق اللفظ . (٣)

...

٥١٩ - وإذا قَدْ عرفت أن طريق العلم بالمعنى في « الاستعارة » و « الكناية » معاً ، المعقول ، (٤) فأعلم أن حُكْمَ « التَّمثِيلِ » في ذلك حُكْمُهُمَا ، بل الأمر في « التمثيل » أظهر .

وذلك أنه ليس من عاقل يَشْكُ إِذَا نَظَرَ في كتاب يَزِيدُ بن الوليد إلى مروان بن محمد ، حين بَلَغَهُ أنه يَتَلَكَّأُ في بَيْعَتِهِ :

« أَمَا بَعْدُ ، فَإِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رَجُلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى ، فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَأَعْتَمِدْ عَلَى أَيَّتِهِمَا شِئْتَ ، وَالسَّلَامُ » .

= (٥) يَعْلَمُ أَنَّ (٣١٧) المعنى أنه يقول له : بَلَغْنِي أَنَّكَ في أمرِ البَيْعَةِ بين رأيين مختلفين ، ترى تارةً أن تُبَايِعَ ، وأخرى أن تَمْتَنَعَ مِنَ البَيْعَةِ ، فإذا أَتَاكَ كِتَابِي هذا فاعمل على أى الرأيين شِئْتَ = وَأَنَّهُ لم يَعْرِفْ ذلك من لفظ « التقديم والتأخير » ، أو من لفظ « الرَّجُلِ » ، ولكن بَأَنَّ عَلمَ أنه لا معنى لتَقْدِيمِ الرَّجُلِ

(١) السياق : « وكنا إذا عقلنا لم نَعْقِلْ » .

(٢) السياق من عند أول الفقرة : « فإذا ثبت أن ليست الاستعارة ثبت بذلك أن الاستعارة »

(٣) انظر ما قاله في الكناية من الفقرة رقم : ٥٠٦ إلى آخر الفقرة : ٥١١

(٤) « المعقول » خير « أن طريق العلم » .

(٥) السياق : « إذا نظر يعلم » ، وهذا الخبر سلف في رقم : ٦٣

وتأخيرها في رَجُلٍ يُدْعَى إلى البَيْعَةِ ، وأنَّ المعنى على أنه أراد أن يقول : إنَّ مَثَلَك في تردُّدِكَ بين أن تباع ، وبين أن تَمْتَنِع ، مَثَلُ رَجُلٍ قائِمٍ ليذهبَ في أمر ، فجعلت نفسه تُريه تارة أن الصواب في أن يذهب ، وأخرى أنه في أن لا يذهب ، فجعلَ يُقَدِّم رجلاً تارة ، ويؤخِّرُ أخرى .

...

٥٢٠ - وهكذا كُلُّ كَلَامٍ كان ضَرْبٌ مَثَلٍ ، لا يَخْفَى على من له أُذُنٌ تمييزُ أن الأغراضَ التي تكونُ للناس في ذلك لا تُعْرَفُ من الألفاظ ، ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلَّةً على الأغراض والمقاصد . ولو كان الذي يكون غرضَ المتكلم يُعْلَمُ من اللفظ ، ما كان لقولهم : « ضَرَبَ كَذَا مَثَلًا لكذا » ، مَعْنَى ، فما اللفظ « يُضْرَبُ مَثَلًا » ولكن المعنى . فإذا قلنا في قول النبي ﷺ : « إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدَّمَنِ » ، ^(١) إنه ضَرَبَ عليه السلام « خَضِرَاءَ الدَّمَنِ » مَثَلًا للمرأة الحسنة في مَنَبَتِ السُّوءِ ، لم يكن المعنى أنه ﷺ ضَرَبَ لفظ « خَضِرَاءَ الدَّمَنِ » مَثَلًا لها . هذا ما لا يَظُنُّه من به / مَسٌّ ، فضلاً عن العاقل .

٢٨٣

٥٢١ - فقد زال الشكُّ وارتفع في أنَّ طريقَ العلم بما يُراد إثباته والخبرُ به في هذه الأجناس الثلاثة ، التي هي « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » = المعقول دون اللفظ ، ^(٢) من حيث يَكُونُ القصدُ بالإثبات فيها إلى معنى ليس

(١) هذا خبر مشهور ، ولم يرد في شيء من دواوين السنة ، ورواه الراهب مرمى بإسناده في « كتاب أمثال الحديث » ١٢٦ ، من طريق : « أبي وَجْزَةَ السَّعْدِيُّ الشَّاعِرُ (يزيد بن عبيد) ، عن عطاء ابن يزيد الليثي ، عن أبي سعيد الخدري » .

(٢) « المعقول » خبر قوله : « أنَّ طريقَ العلم » .

هو معنى اللفظ ، ولكنه معنى يُستدلُّ بمعنى اللفظ عليه ، ويُستنبطُ منه ، كنعو ما ترى من أن القصد في قولهم : « هو كثير زَمادٍ (٢١٨) القَدْرِ » ، إلى كثرة القَرَى ، وأنت لا تعرف ذلك من هذا اللفظ الذي تسمعه ، ولكنك تعرفه بأن تُستدلُّ عليه بمعناه ، على ما مضى الشرح فيه . (١)

...

٥٢٢ - وإذا قد عرفت ذلك ، فينبغي أن يقال لهؤلاء الذين اعترضوا علينا في قولنا : « إنَّ الفصاحة وَصْفٌ يَجِبُ للكلام من أجل مَزِيَّة تكون في معناه ، وأنها لا تكون وصفاً له من حيث اللفظ مجرداً عن المعنى » ، واحتجوا بأن قالوا : « إنه لو كان الكلام إذا وُصِفَ بأنه فصيح ، كان ذلك من أجل مَزِيَّة تكون في معناه ، لوجب أن يكون تفسيره فصيحاً مثله » (٢) = أخبرونا عنكم ، (٣) أَتَرُونَ أن من شأن هذه الأجناس ، إذا كانت في الكلام ، أن تكون له بها مَزِيَّة تُوجِبُ له الفصاحة ، أم لا تَرُونَ ذلك ؟
فإن قالوا : لا نرى ذلك = لم يُكَلِّمُوا .

المصاحبة وصف للكلام

معناه لا يلفظه مجرداً

وإن قالوا : نرى للكلام ، إذا كانت فيه ، مَزِيَّة تُوجِبُ له الفصاحة .
قيل لهم : فأخبرونا عن تلك المزية ، أتكون في اللفظ أم في المعنى ؟
= فإن قالوا : في اللفظ = دخلوا في الجهالة ، من حيث يلزم من ذلك أن تكون « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » أوصافاً للفظ ، لأنه لا يتصور أن

(١) انظر رقم : ٥٠٥ ، ٥٠٦ .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٤٩٩ ، ٥٠٤ وغيرها .

(٣) السياق : « فينبغي أن يقال لهؤلاء أخبرونا عنكم » .

تكون مَزِيَّتِهَا في اللفظ حتى تكون أوصافاً له . وذلك مُحَالٌ ، من حيث يعلم
كُلُّ عاقلٍ أنه لا يُكْنَى باللفظ عن اللفظ ، وأنه إِنَّمَا يُكْنَى بالمعنى عن المعنى .
وكذلك / يُعَلِّمُ أنه لا يُسْتَعَار اللفظ مجرداً عن المعنى ، ولكن يُسْتَعَار المعنى ، ثم
اللفظُ يكون تبع المعنى ، على ما قدّمنا الشرح فيه . (١) ويُعَلِّمُ كذلك أنه مُحَالٌ
أن يُضْرَبَ « المثل » باللفظ ، وأن يكون قد ضُرِبَ لفظ : « أَرَاكَ تُقَدِّمُ رجلاً
وَتُوخَّرُ أخرى » مثلاً لتردده في أمر البيعة .

وإن قالوا : هي في المعنى .

قيل (٣١٩) لهم : فهو ما أَرَدْنَاكم عليه ، فدَعُوا الشكَّ عنكم ، وانتبهوا من
رَقَدْتكم ، فإنه علم ضروريٌّ قد أَدَّى التقسيمُ إليه ، وكلُّ علمٍ كان كذلك ، فإنه
يجبُ القَطْعُ على كُلِّ سؤالٍ يُسألُ فيه بأنه خَطَأٌ ، وأنَّ السائلَ ملبوسٌ عليه .

كشف الغلط
في فصاحة الكلام

٥٢٣ - ثم إن الذي يُعَرَّفُ به وجهُ دخولِ الغلطِ عليهم في قولهم : « إنه
لو كان الكلامُ يكون فصيحاً من أجل مزيّة تكون في معناه ، لوجبَ أن يكون
تفسيرُهُ فصيحاً مثله » ، هو أنك إذا نظرتَ إلى كلامهم هذا وجدتهم كأنهم
قالوا : « إنه لو كان الكلامُ إذا كان فيه كنايةً أو استعارةً أو تمثيلاً ، كان لذلك
فصيحاً ، لوجبَ أن يكون إذا لم تُوجد فيه هذه المعاني فصيحاً أيضاً » . ذاك لأن
تفسيرَ « الكناية » أن نتركها ونُصرِّحَ بالمكنيِّ عنه فنقول : إن المعنى في قولهم :
« هو كثير رماد القدر » ، أنه كثير القرى = وكذلك الحُكْمُ في « الاستعارة » ،
فإن تفسيرها أن نتركها ، ونُصرِّحَ بالتشبيه فنقول في « رأيت أسداً » : إن المعنى :
رأيت رجلاً يُساوى الأسد في الشجاعة = وكذلك الأمر في « التمثيل » ، لأنَّ

(١) انظر ما سلف رقم : ٥١٩ وما بعده .

تفسيره أن نذكر المُمَثَّلَ له فنقول في قوله : « أراك تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى » :
 إن المعنى أنه قال : أراك تتردد في أمر البيعة فتقول تارة أفعل ، وتارة لا أفعل ،
 كمن يريد الذهاب في وجه ، فتريه نفسه تارة أن الصواب في أن يذهب ، وأخرى
 أنه في أن لا يذهب ، فهو يُقدّم رجلاً ويؤخر أخرى . (١) وهذا خروج عن
 المعقول ، لأنه بمنزلة أن تقول لرجل قد نصّب لوصف علة : « إن كان هذا
 الوصف يجب لهذه العلة ، فينبغي أن يجب مع عدها » .

...

٥٢٤ - ثم إن الذي استهواهم ، / هو أنهم نظروا إلى تفسير ألفاظ اللغة
 بعضها ببعض ، فلما رأوا اللفظ إذا فُسِّرَ بلفظ ، مثل أن يقال في « الشرجب »
 إنه الطويل ، (٢) لم يَجُزْ أن يكون في المفسر من حيث المعنى ، مزية لا تكون
 في التفسير = (٢) ظنوا أن سبيل ما نحن فيه ذلك السبيل . وذلك غلط منهم ،
 لأنه إنما كان للمفسر ، فيما نحن فيه ، الفضل والمزية على التفسير ، من حيث
 كانت الدلالة في المفسر دلالة معنى على معنى ، وفي التفسير دلالة لفظ على
 معنى . وكان من المركز في الطباع ، والرأسخ في غرائز العقول ، أنه متى أريد
 الدلالة على معنى ، فترك أن يصرح به ويُذكر باللفظ الذي هو له في اللغة ،
 وعُمِدَ إلى معنى آخر فأشير به إليه ، وجُعِلَ دليلاً عليه = (٣) كان للكلام بذلك
 حُسْنٌ ومزية لا يكونان إذا لم يُصنَعْ ذلك ، وذكر بلفظه صريحاً .

٢٨٥

(١) في المطبوعة : « فيقدم رجلاً » .

(٢) السياق من أول الفقرة : « فلما رأوا اللفظ إذا فُسِّرَ ظنوا » .

(٣) السياق : « متى أريد الدلالة على معنى فترك أن يصرح به ... كان للكلام » .

ولا يكون هذا الذي ذكرتُ أنه سببُ فضل المُفسِّرِ على التفسير ، من كون الدلالة في المُفسِّرِ دلالةً معنًى على معنى ، وفي التفسيرِ دلالةً لفظٍ على معنى ، (١) حتى يكون للفظِ المُفسِّرِ معنًى معلومٌ يعرفُه السامع ، وهو غير معنى لفظ التفسير في نفسه وحقيقته ، كما ترى من أن الذي هو معنى اللفظ في قولهم : « هو كثير رَمَادِ القدر » ، غير الذي هو معنى اللفظ في قولهم : « هو كثير القرى » ، ولو لم يكن كذلك ، لم يُتصوَّرَ أن يكون ههنا دلالةً معنًى على معنى .

٥٢٥ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فقد حصل لنا منها أن المُفسِّرَ يكون له دالتان : دلالة اللفظ على المعنى ، ودلالة المعنى الذي دلَّ اللفظ عليه على معنى لفظٍ آخر = ولا يكون للتفسير إلا دلالةً واحدة ، وهي دلالة اللفظ . وهذا الفرق هو سبب أن كان للمُفسِّرِ الفضل والمزية على التفسير .

ومحال أن يكون هذا قضية المُفسِّرِ والتفسير في ألفاظ اللغة ، ذاك لأن معنى المُفسِّرِ يكون ذالاً مجهولاً عند السامع ، ومحال أن يكون للمجهول دلالة .

٥٢٦ - ثم إن معنى المُفسِّرِ يكون هو معنى التفسير بعينه ، ومحال إذا كان المعنى / واحداً أن يكون (٣٢١) للمُفسِّرِ فضلٌ على التفسير ، لأن الفضل كان في مسألتنا بأن دلَّ لفظ المُفسِّرِ على معنًى ، ثم دلَّ معناه على معنى آخر . وذلك لا يكون مع كَوْنِ المعنى واحداً ولا يُتصوَّرُ .

بيان هذا : أنه محال أن يقال إن معنى « الشَّرَجِب » الذي هو المُفسِّرُ ، يكون دليلاً على معنى تفسيره الذي هو « الطويل » = على وِزَانِ قولنا

(١) السياق : « لا يكون هذا الذي ذكرتُ حتى يكون » .

إن معنى : « كثير رماد القدر » ، يدل على معنى تفسيره الذى هو « كثير القرى » ، لأمرين :

أحدهما : أنك لا تُفسر « الشرجب » حتى يكون معناه مجهولاً عند السامع ، ومحال أن يكون للمجهول دلالة .

والثانى : أن المعنى فى تفسيرنا « الشرجب » بالطويل ، أن نُعلم السامع أن معناه هو معنى الطويل بعينه . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن يقال : إن معناه يدل على معنى الطويل ، بل الذى يُعقل أن يقال : إن معناه هو معنى الطويل . فأعرف ذلك .

٥٢٧ - وأنظر إلى لعب الغفلة بالقوم ، وإلى ما رأوا فى منامهم من الأحلام الكاذبة ! ولو أنهم تركوا الاستئمان إلى التقليد ، والأخذ بالهويتنا ، وترك النظر ، وأشعروا قلوبهم أن ههنا كلاماً ينبغى أن يُصغى إليه = (١) لعلّموا ، ولعاد إعجابهم بأنفسهم فى سؤا لهم هذا وفى سائر أقوالهم ، عجباً منها ومن تطويح الظنون بها .

...

٥٢٨ - وإذا قد بان سُقوط ما اعترض به القوم وفحش غلطهم ، فينبغى أن تعلم أن ليست المزاي التى تجدها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره ، والمبالغة التى تُجسّها = (٢) فى أنفس المعانى التى يقصد المتكلم بخبره إليها ، ولكنها فى طريق إثباته لها ، وتقريره إيّاها ، وأنتك إذا سمعتهم يقولون : « إن من

الوجه الترى تكون
للكلام مرية

(١) السياق : « ... ولو أنهم تركوا الاستئمان :... لعلّموا » .

(٢) السياق : « فينبغى أن تعلم أن ليست المزاي ... فى أنفس المعانى ... » .

شأن هذه الأجناس أن تُكسِبَ المعاني مزيةً وفضلاً ، وتوجب (٣٢٢) لها شرفاً ونُبلاً ، وأن تُفَحِّمَها في نفوس السامعين « = (١) فإنهم لا يَعْنُونَ أنفسَ المعاني ، كالتى يَقْصِدُ المتكلم بخبره إليها ، كالقِرَى والشجاعة والتردد في الرأى ، وإنما يَعْنُونَ إثباتها لما تَثَبَّتْ / له ويُخْبِرُ بها عنه . فإذا جعلوا للكناية مزيةً على التصريح ، لم يجعلوا تلك المزية في المعنى المكنى عنه ، ولكن في إثباته للذى يُثَبَّتْ له ، وذلك أنا نعلم أن المعاني التى يُقْصَدُ الخبرُ بها لا تتغيَّرُ في أنفسها بأن يُكْنَى عنها بمعانٍ سِوَاهَا ، ويُتْرَكُ أن تذكر بالألفاظ التى هى لها فى اللغة . ومن هذا الذى يشكُّ أن معنى طول القامة وكثرة القرى لا يتغيَّران بأن يكنى عنهما بطول النُّجَادِ وكثرة رَمَادِ القدر ، وتَقْدِيرُ التغيُّرِ فيهما يُؤدِّي إلى أن لا تكون الكناية عنهما ، ولكن عن غيرهما ؟ (٢)

٥٢٩ - وقد ذكرتُ هذا فى صدر الكتاب ، (٣) وذكرتُ أن السبب فى أن كان يكون للإثبات = إذا كان من طريق « الكناية » = مزيةً لا تكون إذا كان من طريق التصريح ، (٤) أنك إذا كُنيت عن كثرة القرى بكثرة رَمَادِ القدر ، كنت قد أثبت كثرة القرى بإثبات شاهدها ودليلها ، وما هو عَلمٌ على وجودها ، وذلك

(١) السياق : « وأنت إذا سمعتهم يقولون فإنهم لا يعنون » .

(٢) فى هامش « ج » ، بخطه كاتبها ما سأحاول أن أقرأه ، لجور التصوير على الهامش ، وهذا نصه :
« إنما يكون الكلام كناية ، إذا كان [دليلاً على] معنى له لفظ فى اللغة موضوع [فلا يدلُّ بهذا] اللفظ عليه ، ولكن يدلُّ بمعنى لفظ آخر عليه » .

هكذا قرأته على الحور الذى أدركه ، فإن أحسنت فبحمد الله ، وإلا فإني أستغفره وأتوب إليه .

(٣) مضى فى أول الكتاب من الفقرات رقم : ٦٣ - ٦٦

(٤) السياق : « أن السبب فى أن يكون للإثبات ... مزيةً أنك إذا كُنيت » .

لا محالة يكونُ أبلَغُ من إثباتها بنفسها ، وذلك لأنه يكون سبيلها حينئذٍ سبيلَ الدعوى تكون مع شاهد .

وذكرتُ أن السبب في أن كانت « الاستعارة » أبلغ من الحقيقة ، (١) أنك إذا ادَّعيت للرجل أنه أسدٌ بالحقيقة ، كان ذلك أبلغ وأشدَّ في تسويته بالأسد في الشجاعة . ذاك لأنه مُحالٌ أن يكون من الأسود ، ثم لا تكون له شجاعة الأسود . وكذلك الحكم في « التمثيل » ، فإذا قلت : « أراك تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى » ، كان أبلغ في إثبات التردد له من أن تقول : « أنت كمن يُقدّم رجلاً ويؤخر أخرى » .

...

٥٣٠ - وأعلم أنه قد يهَجِسُ في نفس الإنسان شيءٌ يظنُّ من أجله أنه ينبغي (٣٢٢) أن يكون الحكم في المزية التي تحدث بالاستعارة ، أنها تحدث في المُثَبَّت دون الإثبات . وذلك أن تقول : إننا إذا نظرنا إلى « الاستعارة » وجدناها إنما كانت أبلغ من أجل أنها تدل على قوّة الشبه ، وأنه قد تناهى إلى أن صار المُشَبَّه لا يتميِّز عن المشبه به في / المعنى الذي من أجله شُبَّه به . وإذا كان كذلك ، كانت المزية الحادثة بها حادثةً في الشبه . وإذا كانت حادثةً في الشبه ، كانت في المُثَبَّت دون الإثبات .

٢٨٨

والجواب عن ذلك أن يقال : إن الاستعارة ، لعمري ، تقتضى قوّة الشبه ، وكونه بحيث لا يتميِّز المُشَبَّه عن المُشَبَّه به ، ولكن ليس ذلك سبب المزية . وذلك لأنه لو كان ذلك سبب المزية ، لكان ينبغي إذا جئت به صريحاً

(١) هي في أول الكتاب رقم : ٥٧ - ٧٠

فقلت : (١) « رأيتُ رجلاً مساوياً للأسد في الشجاعة ، وبحيث لولا صورته لظننتُ أنك رأيت أسداً » ، وما شاكل ذلك من ضروب المبالغة ، أن تجد لكلامك المزية التي تجدها لقولك : « رأيت أسداً » . وليس يخفى على عاقل أن ذلك لا يكون .

...

٥٣١ - فإن قال قائل : إن المزية من أجل أن المساواة تُعلم في « رأيت أسداً » من طريق المعنى ، وفي « رأيت رجلاً مساوياً للأسد » من طريق اللفظ .

321

قيل : قد قلنا فيما تقدم ، (٢) إنه مُحال / أن يتغير حال المعنى في نفسه ، بأن يُكنى عنه بمعنى آخر ، وأنه لا يُتصوّر أن يتغير معنى طول القامة بأن يكنى عنه بطول النجاد ، ومعنى كثرة القرى بأن يكنى عنه بكثرة الرماد . وكذا أن ذلك لا يُتصوّر ، فكذلك لا يُتصوّر أن يتغير معنى مساواة الرجل الأسد في الشجاعة ، بأن يكنى عن ذلك ويُدلّ عليه بأن تجعله « أسداً » . فأنت الآن إذا نظرت إلى قوله :

فَأَسْبَلْتُ لَوْلَا مِنْ نَرْجِسٍ ، وَسَقَّتْ وَرْدًا ، وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ (٣)

⊖ = فرأيته قد أفادك أن « الدمع » كان لا يخرم من شبه اللؤلؤ ،

(١) عند أول قوله : « إذا جمعت به صريحاً » ينتهي ما أسقط كاتب « س » ، حيث وصل الكلام في أواخر الفقرة رقم : ٥٠٨ ، فكتب : « من بعد أن لا يُراد إذا جمعت به صريحاً » ، وانظر التعليق هناك .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٥٢٨

(٣) هو للوأواء الدمشقي ، في ديوانه .

و « العَيْن » من شبه النرجس = (١) شيئاً ، فلا تَحَسِبَنَّ أن سببَ الحُسْنِ الذي تراه فيه ، والأريحية التي تجدها عنده ، أنه أفادك ذلك فحَسَبُ . وذاك أنك تَسْتَطِيعُ أن تجيءَ به صريحاً فتقول : « فأسببت دمعاً كأنه اللؤلؤ بعينه ، من عين كأنها النرجس حقيقة » ، ثم لا ترى من ذلك الحسن شيئاً . ولكن أعلم أن سبب أن راقك ، وأدخل / الأريحية عليك ، أنه أفادك في إثبات شدة الشبه مزيةً ، وأوجدك فيه خاصيةً قد غررَ في طبع الانسان أن يرتاح لها ، (٢) ويجد في نفسه هزةً عندها ، وهكذا حكم نظائره كقول أبي نواس :

٢٨٩

تَبْكِي فَتَدْرِي الدَّرَّ عَنْ نَرْجِسٍ ، وَتَلَطِّمُ السَّوْرَدَ بِعُنَابٍ (٣)

وقول المتنبي :

بَدَتْ قَمْرًا ، وَمَالَتْ حُوطَ بَانَ ، وَقَاحَتْ عَنَبًا ، وَرَنَتْ غَزَالًا (٤)

٥٣٢ - وأعلم أن من شأن « الاستعارة » أنك كلما زدت إرادتك التشبية إخفاءً ، ازدادت الاستعارة حسناً ، حتى إنك تراها أغرب ما تكون إذا كان الكلام قد أُلِّفَ تأليفاً إن أردت أن تُفصِّح فيه بالتشبيه ، خرجت إلى شيء تعافه النفسُ / ويلفظه السمعُ ، ومثال ذلك قول ابن المعتز :

إذا طهر الشيء و
الاستعارة ، فثقت

322

(١) السياق : « أفادك أن الدمع كان لا يحرم شيئاً » ، وكان في المطبوعة وحدها « يحرم » ، وقوله « لا يحرم » أي لا يسقط ولا ينقص منه شيئاً .

(٢) في « س » : « قد عرف » .

(٣) هو في ديوانه .

(٤) هو في ديوانه ، وقد مضى برقم : ٣٥٩

أَثْمَرْتُ أُغْصَانُ رَاحَتِهِ لِحُجْنَةِ الْحُسْنِ عُنَابًا (١)

ألا ترى أنك لو حملت نفسك على أن تُظهر التشبيه وتُفصِّح به ،
احتجت إلى أن تقول : « أثمرت أصابع يده التي هي كالأغصان لطالبي
الحُسن ، شبيهة العُناب من أطرافها المخضوبة » ، وهذا ما لا تخفى غثائته . من
أجل ذلك كان موقع « العناب » في هذا البيت أحسن منه في قوله :
* وعضت على العُناب بالبرد *

⊙ وذاك لأن إظهار التشبيه فيه لا يقبُح هذا القبح المُفْرِط ، لأنك
لو قلت : « وعضت على أطراف أصابع كالعُناب بثغر كالبرد » ، كان شيئاً
يُتَكَلَّمُ بمثله وإن كان مردولاً . وهذا موضع لا يتبين سرُّه إلا من كان مُلْهَبَ
الطبع حادَّ القريحة . (٢) وفي الاستعارة علمٌ كثيرٌ ، ولطائف معانٍ ، ودقائقُ
فروقٍ ، وسنقول فيها إن شاء الله في موضع آخر .

...

القسم الثاني
وهو الذي تكون
فصاحته في الطم

٥٣٣ - وأعلم أننا حين أخذنا في الجواب عن قولهم : « إنه لو كان
الكلام يكون فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه ، لكان ينبغي أن يكون
تفسيره فصيحاً مثله » ، (٣) قلنا : « إن الكلام الفصيح ينقسم قسمين ، قسم
تُعزى المزية فيه إلى اللفظ ، وقسم تُعزى فيه إلى النظم » ، (٤) وقد ذكرنا في

(١) في ديوانه ، في باب الفخر ، وفي المطبوعة : « بجنان الحسن » ، خطأ ، وفي « ح » : « لجناة
الحب » ، وهو لا شيء .

(٢) في « س » والمطبوعة : « ملتهب » .

(٣) انظر رقم : ٤٩٩ ، ٥٠٤ ، ٥٢٢

(٤) انظر ما سلف رقم ٥٠٨ ، وهذا موضع القسم الثاني .

٢٩٠ / القسم الأول من الحُجَج ما لا يبقى معه لعاقل ، إذا هو تأملها ، شك في بطلان ما تعلقوا به ، من أنه يلزمنا في قولنا : « إن الكلام يكون فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه » ، ^(١) أن يكون تفسيرُ الكلام الفصيح فصيحاً مثله ، وأنه تهوسُّ منهم ، وتفقهم / في المُحَالَات . ^(٢)

323

وأما القسم الذي تُعزى فيه المزية إلى « النظم » ، فإنهم إن ظنوا أن سؤلهم الذي اغتروا به يتجه لهم فيه ، كان أمرهم أعجب ، وكان جهلهم في ذلك أغرب . وذلك أن « النظم » ، كما بيَّنا ، / إنما هو توخى معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه ، والعمل بقوانينه وأصوله ، وليست معاني النحو معاني ألفاظ ، ^(٣) فيتصوّر أن يكون لها تفسير .

٥٣٤ - وجملة الأمر ، أن « النظم » إنما هو أن « الحمد » من قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) مبتدأ ، و « لله » خبره ، و « رب » صفة لاسم الله تعالى ومضاف إلى « العالمين » و « العالمين » مضاف إليه ، و « الرحمن الرحيم » صفتان كالرب ، و « مالك » من قوله : « مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ » صفة أيضاً ، ومضاف إلى يوم . و « يوم » مضاف إلى « الدين » ، و « إِيَّاكَ » ضمير اسم الله تعالى ، وهو ضمير يقع موقع الاسم إذا كان الاسم منصوباً ، معنى ذلك أنك لو ذكرت اسم الله مكانه لقلت : « الله نَعْبُدُ » ، ثم إن « نعبد » هو المقتضى معنى النصب فيه ، وكذلك حُكْمُ « إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » . ثم إن جملة « إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » معطوف بالواو على جملة « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » ، و « الصُّرَاطَ »

(١) انظر ما سلف رقم : ٥٠٦

(٢) في المطبوعة وحدها : « في المجادلات » .

(٣) في « س » : « معاني لفظ » ، وفي المطبوعة : « معاني الألفاظ » .

مفعول ، و « المستقيم » صفة للصرّاط ، و « صِرَاطَ الَّذِينَ » بدل من « الصراط المستقيم » ، « وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » صِلَةَ الَّذِينَ ، « وَغَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » صفة « الذين » ، و « الضَّالِّينَ » معطوف على « المغضوب عليهم » .

فأنظر الآن هل يُتصوّر في شيء من هذه المعاني أن يكون معنى اللفظ ؟ وهل يكون كون « الحمد » مبتدأ معنى لفظ « الحمد » ؟ أم يكون كون « رب » صفة وكونه مضافاً إلى « العالمين » معنى لفظ « الرب » ؟ -

٢٩١ ٥٣٥ - / فإن قيل : إنه إن لم تكن هذه المعاني معاني أنفس الألفاظ ،
324 فإنها / تُعَلَّم على كل حال من ترتيب الألفاظ ، ومن الإعراب ، فبالرفعة في « الدال » من « الحمد » يُعَلَّم أنه مبتدأ ، وبالجر في « الباء » من « رب » يُعَلَّم أنه صفة ، وبالياء في « العالمين » يُعَلَّم أنه مضاف إليه ، وعلى هذا قياس الكل .

قيل : ترتيب اللفظ لا يكون لفظاً ، والإعراب وإن كان يكون لفظاً ، فإنه لا يُتصوّر أن يكون ههنا لفظان كلاهما علامة إعراب ، ثم يكون أحدهما تفسيراً للآخر . وزيادة القول في هذا من تحطّل الرأي ، فإنه مما يعلمه العاقل ببديهة النظر ، ومن لم يتنبّه له في أول ما يسمع ، لم يكن أهلاً لأن يكلم . ونعوذ إلى رأس الحديث فنقول .

...

٥٣٦ - قد بطل الآن من كل وجه وكل طريق ، أن تكون « الفصاحة » وصفاً للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان . وإذا كان هذا صورة الحال وجُملة الأمر ، ثم لم ترّ القوم تفكروا في شيء مما شرحناه بحال ، ولا أخطروه لهم بيال ، بأن وظهر أنهم لم يأتوا الأمر من بابه ، ولم يطلبوه من معدنه ، ولم يسلكوا إليه طريقه ، وأنهم لم يزيدوا على أن أوهموا أنفسهم وهماً كاذباً أنهم قد أبانوا

الوجه الذي به كان القرآن معجزاً ، والوصف الذي به بان من كلام المخلوقين ، من غير أن يكونوا قد قالوا فيه قولاً يشفي من شك غليلاً ، ويكون على علم دليلاً ، وإلى معرفة ما قصدوا إليه سبيلاً . (١)

...

٥٣٧ - وأعلم أنه إذا نظر العاقل إلى هذه الأدلة فرأى ظهورها ، استبعد أن يكون قد ظن ظاناً / في « الفصاحة » أنها من صفة اللفظ صريحاً . ولعمري إنه لكذلك ينبغي ، إلا أننا ننظر إلى جدّهم وتشدّبهم وبتّهم الحكم « بأن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ » ، (٢) فلئن كانوا قد قالوا « الألفاظ » وهم لا يريدونها أنفسها ، وإنما يريدون لطائف معاني تفهم منها ، لقد كان ينبغي أن يتبعوا ذلك من قولهم ما ينبغي عن غرضهم ، وأن يذكروا أنهم عتّوا بالألفاظ ضرباً من المعنى ، وأن غرضهم مفهوم خاص .

الرد على المعتزلة
في مسألة « اللفظ »

325

...

٥٣٨ - هذا ، وأمر « النظم » / في أنه ليس شيئاً غير توحى معاني النحو فيما بين الكلم ، وأنت تترتب المعاني ، أولاً في نفسك ، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك ، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني ، لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب = (٣) في غاية القوة والظهور ، ثم ترى الذين لهجوا بأمر « اللفظ » قد أبوا إلا أن يجعلوا « النظم » في الألفاظ . ترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في

٢٩٢

(١) يعني بهذا القاضي عبد الجبار المعتزلي وما كتبه في كتابه « المعنى » .

(٢) هذا نص مقالة القاضي عبد الجبار المعتزلي ، وقد مضى برقم : ٥٥ ، ورقم : ٤٦٦

(٣) السياق : « هذا ، وأمر النظم في غاية القوة » .

المعاني ويُرتَّبها في نفسه على ما أُعْلِمْنَاكَ ، ثم تُفْتَشِه فتراه لا يعرف الأمر (٢٢٨) بحقيقته ، وتراه ينظر إلى حال السامع ، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه ، نسي حال نفسه ، واعتبر حال من يسمع منه . (١) وسبب ذلك قصر الهمة ، وضعف العناية ، وترك النظر ، والأنس بالتقليد . وما يُعْنَى وضوح الدلالة مع من لا ينظر فيها ، وإن الصبح ليملاً الأفق ، ثم لا يراه النائم ومن قد أطبق جفنه ؟

...

٥٣٩ - وأعلم أنك لا ترى في الدنيا علماً قد جرى الأمر فيه بديئاً وأخيراً على ما جرى / عليه في « علم الفصاحة والبيان » .

● أما البديء ، فهو أنك لا ترى نوعاً من أنواع العلوم إلا وإذا تأملت كلام الأولين الذين علّموا الناس ، وجدت العبارة فيه أكثر من الإشارة ، والتصريح أغلب من التلويح . والأمر في « علم الفصاحة » بالضد من هذا . فإنك إذا قرأت ما قاله العلماء فيه ، وجدت جُلّه أو كُله رمزاً ووحياً ، وكنايةً وتعريضاً ، وإيماءً إلى الغرض من وجه لا يقطن له إلا من غلغل الفكر وأدق النظر ، ومن يرجع من طبعه إلى ألمعية يقوى معها على الغامض ، ويصل بها إلى الخفى ، حتى كأن بسلاً حراماً أن تتجلى معانيهم سافرة الأوجه لا نقاب لها ، (٢) وبادية الصّفحة لا حجاب دونها ، وحتى كأن الإفصاح بها حرام ، وذكرها إلا على سبيل الكناية والتعريض / غير سائغ .

(١) انظر ما سلف رقم : ٤٩٢

(٢) في « س » : « بتلاً حراماً » بالتاء ، وقد مضى مثل ذلك في آخر رقم : ٤٤١

● وأما الأخير ، فهو أننا لم نر العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلاماً للأولين ويتدارسوه ، ويكلم به بعضهم بعضاً ، من غير أن يعرفوا له معنى ، ويقفوا منه على غرضٍ صحيح ، ويكون عندهم ، إن يسألوا عنه ، بيان له وتفسير^(١) = إلا « علم الفصاحة » ، فإنك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظاً للقدماتِ وعباراتٍ ، من غير أن يعرفوا لها معنى أصلاً ، أو يستطيعوا = إن يسألوا عنها = أن يذكروا لها تفسيراً يصح .

٥٤٠ - (٣٢٩) فمن أقرب ذلك ، أنك تراهم يقولون إذا هم تكلموا في مزية كلام على كلام : « إن ذلك يكون بجزالة اللفظ »^(٢) = وإذا تكلموا في زيادة نظم على نظم : « إن ذلك يكون لوقوعه على طريقة مخصوصة وعلى وجه دون وجه » ،^(٣) ثم لا تجدهم يفسرون الجزالة / بشيء ، ويقولون في المراد « بالطريقة » و « الوجه » ما يحلّى منه السامع بطائل . ويقرأون في كتب البلغاء ضروب كلام قد وصفوا « اللفظ » فيها بأوصاف يُعلم ضرورة أنها لا ترجع إليه من حيث هو لفظ ونطق لسان وصدى حرف ، كقولهم : « لفظ متمكن غير قلق ولا ناب به موضعه ، وإنه جيد السبك صحيح الطابع ، وأنه ليس فيه فضل عن معناه » = وكقولهم : « إن من حق اللفظ أن يكون طبقاً للمعنى ، لا يزيد عليه ولا ينقص عنه » = وكقول بعض من وصف رجلاً من البلغاء : « كانت ألفاظه قوالب لمعانيه » ، هذا إذا مدحوه = وقولهم إذا ذمّوه : « هو لفظ معقد ، وإنه بتعقيدته قد آستهلك المعنى » ، وأشباه هذا ،^(٤) ثم لا يخطر ببالهم أنه يجب أن

بيان معان في وصف
اللفظ ، كقولهم
لفظ متمكن غير قلق

327

(١) السياق : « لم نر العقلاء رضوا عن أنفسهم في شيء من العلوم إلا علم الفصاحة » .

(٢) هذا قول القاضي عبد الجبار المعتزلي في المعنى ١٦ : ١٩٨

(٣) هذا أيضاً من كلام القاضي عبد الجبار .

(٤) السياق : « ويقرأون في كتب البلغاء ثم لا يخطر » .

يُطَلَّبُ لما قالوه معنىً ، وتُعَلِّمُ له فائدةً ، ويُجَسِّمُ فيه فكر ، وأن يُعْتَقَدَ على الجملة أقلُّ ما في الباب ، أنه كلامٌ لا يَصِيحُ حَمْلُهُ على ظاهره ، وأن يكون المراد « باللفظ » فيه نُطْقُ اللسان .

فالوصف بالتمكُّن والقلْق في « اللفظ » مُحَالٌ ، فإنما يتمكن الشيء
ويقلِّق إذا كان شيئاً يَثْبُتُ في مكانٍ ، / و « الألفاظ » حروف لا يوجد منها
حرفٌ حتى يُعَدَمَ الذي كان قبله . وقولهم : « متمكن » أو « قلِّق » وصف
للکلمة بأسرها ، لا حرفٍ حَرَفٍ منها . (١)

ثم إنه لو كان يَصِيحُ في حروفِ الكلمة أن تكون باقيةً بمجموعها ، لكان
ذلك فيها مُحَالاً أيضاً ، من حيث أن الشيء إنما يتمكن ويقلِّق في مكانه الذي
يوجد فيه ، ومكان الحروف إنما هو الحَلْقُ والفَمُ (٢) واللسان والشففتان ، فلو
كان يَصيحُ عليها أن توصف بأنها تَتَمَكَّنُ وتَقَلِّقُ ، / لكان يكون ذلك التَمَكُّنُ
وذلك القَلْقُ منها في أماكنها من الحَلْقِ والفَمِ واللسان والشففتين .

وكذلك قولهم : « لفظ ليس فيه فضْلٌ عن معناه » ، مُحَالٌ أن يكون المراد
به « اللفظ » ، لأنه ليس هُنَا اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ يزيد على معناه أو ينقص
عنه . كيف ؟ وليس بالذَّرْعِ وُضِعَتِ الألفاظ على المعاني . (٢)

وإن اعتبرنا المعاني المستفادة من الجُمَلِ ، فكذلك . وذلك أنه ليس
هُنَا جُمَلَةٌ من مبتدئٍ وخبرٍ أو فعلٍ وفاعلٍ ، يَحْصُلُ بها الإثباتُ أو النفي ، أتمَّ
أو أنقصَ مما يَحْصُلُ بأخرى . وإنما فَضَّلَ اللفظ عن المعنى : أن تزيد الدلالة
بمعنى على معنى ، فتُدْخِلُ في أثناء ذلك شيئاً لا حاجة بالمعنى المدلول عليه إليه .

(١) في المطبوعة : « لا حرف منها » .

(٢) « الذَّرْع » يعني به القياس بالذراع .

وكذلك السبيل في « السبك والطابع » وأشباههما ، لا يُحتمل شيء من ذلك أن يكون المراد به « اللفظ » من حيث هو لفظ .

...

٥٤١ - فإن أردت الصدق ، فإنك لا ترى في الدنيا شأناً أعجب من شأن الناس مع « اللفظ » ، ولا فساد رأي مازج النفوس وخامرهما واستحكّم فيها وصار كإحدى طبائعها ، من رأيهم في « اللفظ » . فقد بلغ من ملكيته لهم وقوته عليهم ، أن تركهم وكأنهم إذا نُظروا فيه أخذوا عن أنفسهم ، وغُيبوا عن عقولهم ، وحيل بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونهُ نظراً ، ويرى لهم إيراد في الإصغاء وصدر ، فلست ترى إلا نفوساً قد جعلت ترك النظر ذأبها ، ووصلت بالهويّنا أسبابها ، فهي تغترُّ بالأضاليل / وتتباعد عن التحصيل ، وتلقى بأيديها إلى الشبه ، وتسرع إلى القول المموّه .

سألة اللفظ وعلتها

عل المعرلة وغيرهم

٢٩٥

٥٤٢ - ولقد بلغ من قلة نظرهم / أن قوماً منهم لما رأوا الكتب المصنفة في اللغة قد شاع فيها أن تُوصف الألفاظ المفردة بالفصاحة ، ورأوا أبا العباس (٢٢١) ثعلباً قد سُمي كتابه « الفصيح » ، مع أنه لم يذكر فيه إلا اللغة والألفاظ المفردة ، وكان مُحالاً إذا قيل : إن « الشّمع » بفتح الميم ، أفصح من « الشّمع » بإسكانه ، أن يكون ذلك من أجل المعنى ، إذ ليس تُفيد الفتحة في الميم شيئاً في الذي سُمي به = (١) سبق إلى قلوبهم أن حُكّم الوصف بالفصاحة أينما كان وفي أيّ شيء كان ، أن لا يكون له مرجع إلى المعنى البتّة ، وأن يكون وصفاً للفظ في نفسه ، ومن حيث هو لفظ ونطق لسان = ولم يعلموا أن المعنى في وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة ، أنها في اللغة أثبت ، وفي استعمال الفصحاء أكثر ،

329

(١) السياق : « أن قوماً منهم لما رأوا الكتب المصنفة ... سبق إلى قلوبهم » .

أو أنها أُجْرِي على مقاييس اللغة والقوانين التي وَضَعُوهَا ، وَأَنَّ الذي هو معنى « الفَصَاحَة » في أصل اللغة ، هو الإبانة عن المعنى ، بدلالة قولهم : « فصيح » و « أعجم » ، وقولهم : « أَفْصَحُ الأعجمي » ، و « فَصَحُ اللَّحَّان » و « أَفْصَحُ الرَّجُلُ بكذا » ، إذا صَرَّحَ به = وأنه لو كان وَصَفُهم الكلماتِ الْمُفْرَدَةَ بالفصاحة من أجلِ وَصْفِ هُوَ لها من حيث هي ألفاظٌ ونطق لسان ، لَوَجِبَ إذا وَجِدَت كلمة يقال إنها كلمةٌ فَصِيحَةٌ على صفة في اللَّفْظِ ؛ أن لا توجد كلمةٌ على تلك الصِّفَةِ ، إلا وجب لها أن تكون فصيحة ، (١) وحتى يجب إذا كانت « فَفَهْتُ الحديثَ » بالكسر أفصح منه بالفتح ، أن يكون سبيلُ كُلِّ فعلٍ مثله في الزِّنَةِ أن يكون الكسرُ فيه أفصحَ من الفتح .

ثم إنَّ فيما أودعه ثَعْلَبُ كتابه ، ما هو أفصحُ ، / من أجل أن لم يكن فيه حرفٌ كَانَ فيما جعله أفصح منه ، (٢) مِثْلُ أَنَّ « وَقَفْتُ » أفصح من « أَوْقَفْتُ » ، أفترى أَنَّهُ حَدَّثَ في « الواو » و « القاف » و « الفاء » بأن لم يكن مَعَهَا الهمزة ، فضيلةٌ وجبَ لها أن تكون أفصح ؟ وكفى برأى هذا مؤدَّاهُ تَهافتاً وَخَطَلاً !

(٣٣٢) وَجُمْلَةُ الأمر أنه لا بُدَّ لقولنا « الفصاحة » من معنى يُعْرَفُ ، فإن كان ذلك المعنى وَصْفًا في أَلْفَاظِ الكلماتِ الْمُفْرَدَةِ / ، فينبغي أن يشار لنا إليه ، وَتُوضَعُ اليَدُ عليه .

...

(١) أسقط كاتب « ج » من أول قوله : « على صفة في اللفظ » ، إلى هنا .

(٢) عبارة الشيخ هنا كثره جدًا . يعني أن ثعلباً أورد كلمات في كتابه ، فقال : هذه أفصح من

هذه ، وفي أفصح الكلمتين ، حرف ليس في الأخرى

« الاستعارة » ، تكون
في معنى « اللفظ »

٥٤٣ - ومن أيّين ما يدلُّ على قلة نظّرهـم ، أنه لا شبهة على من نظّر في كتاب تُذكَر فيه « الفصاحة » ، أن « الاستعارة » عنوان ما يُجعل به « اللفظ » فصيحاً ، وأن « المجاز » جملته ، و « الإيجاز » من مُعظّم ما يُوجب لللفظ الفصاحة . وأنت تراهم يذكرون ذلك ويعتمدونه ، ثم يذهب عنهم أن إيجابهم « الفصاحة » للفظ بهذه المعاني ، اعتراف بصحّة ما نحن ندعوهم إلى القول به ، من أنّه يكون فصيحاً لمعناه .

أما « الاستعارة » ، فإنهم إن أغفلوا فيها الذي قلناه ، من أن المستعار بالحقيقة يكون معنى « اللفظ » ، واللفظ تبع ، من حيث أنا لا نقول : « رأيت أسداً » ، ونحن نعني رجلاً ، إلا على أنّا ندعى أنّا رأينا أسداً بالحقيقة ، من حيث نجعله لا يتميز عن الأسد في بأسه وبطشه وجرأة قلبه = فإنهم على كل حال لا يستطيعون أن يجعلوا « الاستعارة » وصفاً للفظ من حيث هو لفظ ، مع أن اعتقادهم أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، كنت نقلت اسم « الأسد » إلى « الرجل » ، أو جعلته هكذا غفلاً ساذجاً في معنى شجاع . أفترى أن لفظ « الأسد » لما نقل عن السبع إلى « الرجل » المشبه به ، أحدث هذا النقل في أجراس حروفه / ومدّقتها وصفاً صار بذلك الوصف فصيحاً ؟

331

٥٤٤ - ثم إن من « الاستعارة » قبلاً لا يصح أن يكون المستعار فيه « اللفظ » البتّة ، ولا يصح أن تقع الاستعارة فيه إلا على المعنى . وذلك ما كان مثل « اليد » في قول لبيد :

وَعَدَاةٍ رِيحٌ قَدْ كَشَفَتْ وَقِرَّةً ، إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا (١)

(١) قد سلف في الفقرة رقم : ٥١٢

③ ذلك أنه ليس ههنا شيء يُزعم أنه شبهه باليد ، حتى يكون لفظ « اليد » مستعاراً له ، وكذلك ليس فيه شيء يُتوهم أن يكون قد شَبَّهه بالزمام ، وإنما المعنى على أنه شبه « الشمال » في تصريفها « الغداة » على طبيعتها ، بالإنسان يكون زمام البعير في يده ، فهو يصرِّفه على إرادته ، ولما أراد / ذلك جعل للشِّمال يداً ، وعلى الغداة زماماً . وقد شَرَّحتُ هذا قبل شرحاً شافياً . (١)

٢٩٧

...

٥٤٥ - وليس هذا الضرب من الاستعارة بدون الضرب الأول في إيجاب ووصف « الفصاحة » للكلام ، لا بل هو أقوى منه في اقتضائها . والمحاسن التي تظهر به ، والصُّور التي تحدث للمعاني بسببه ، آتق وأعجب . وإن أردت أن تزداد علماً بالذي ذكرت لك من أمره ، فانظر إلى قوله :

* سَقَّتْهُ كَفُّ اللَّيْلِ أَكْوَأَسَ الْكَرَى * (٢)

وذلك أنه ليس يخفى على عاقل أنه لم يرد أن يشبَّه شيئاً بالكف ، ولا أراد ذلك في « الأكواس » ، ولكن لما كان يقال : « سُكَّرَ الْكَرَى » ، و « سُكَّرَ النَّوْمُ » ، استعار للكرى « الأكواس » ، كما استعار الآخر « الكاس » في قوله :

* وَقَدْ سَقَى الْقَوْمَ كَأْسَ النَّعْسَةِ السَّهْرِ * (٣)

ثم إنه لما كان الكرَى يكون في الليل ، جعل الليل ساقياً ، ولما جعله ساقياً جعل له كفاً ، إذ كان / السَّاقِي يناول الكَّاسَ بالكف .

332

(١) انظر ما سلف ، الفقرة رقم : ٥١٢

(٢) لم أعرف قائله . وهكذا هو « ج » و « س » ، والمطبوعة هنا ، وفيما سيأتي ، وهو بلا شك جمع « كأس » ، وكأنه سهل الهمزة ثم جمع « كاساً » على « أكواس » .

(٣) الشعر لأبي ذؤيب الجمحي ، وهو في ديوانه ، وروايته : « كأس النَّشْوَةِ » ، وصدر البيت :

* أَقُولُ وَالرَّكْبُ قَدْ مَالَتْ عَمَائِمُهُمْ *

٥٤٦ - ومن اللطيف النادر في ذلك ، ما تراه في آخر هذه الأبيات ، وهي للحكم بن قنبر :

وَلَوْلَا أَعْتَصَمِي بِالْمُنَى كُلَّمَا بَدَا لِي الْيَأْسُ مِنْهَا ، لَمْ يَقُمْ بِالْهَوَى صَبْرِي
وَلَوْلَا أَنْتَظَارِي كُلَّ يَوْمٍ جَدَى غَدٍ ، لَرَأَحَ بِنَعْشِي الدَّافِنُونَ إِلَى قَبْرِي
وَقَدْ رَأَيْتَنِي وَهْنُ الْمُنَى وَأَنْقَبَاضُهَا وَسَطُ جَدِيدِ الْيَأْسِ كَفَيْهِ فِي صَدْرِي

ليس المعنى على أنه استعار لفظ « الكفين » لشيء ، ولكن على أنه أراد أن
③ يصف اليأس بأنه قد غلب على نفسه ، وتمكّن في صدره . ولما أراد ذلك
وصفه بما يصفون فيه الرجل بفضل القدرة على الشيء ، (١) وبأنه ممكّن منه ،
وأن يفعل فيه كل ما يريد ، (٢) كقولهم : « قد بسط يديه في المال ينفقه ويصنع
فيه ما يشاء » ، و « قد بسط العامل يده في الناحية وفي ظلم الناس » ، فليس
لك إلا أن تقول : إنه لما أراد ذلك ، جعل لليأس « كفين » ، واستعارهما له ، فأما
أن توقع الاستعارة فيه على « اللفظ » ، فما لا تخفى / استحالته على عاقل . (٣)

٢٩٨

...

٥٤٧ - والقول في « المجاز » هو القول في « الاستعارة » ، لأنه ليس هو
بشيء غيرها ، وإنما الفرق أن « المجاز » أعم ، من حيث أن كل استعارة مجاز ،
وليس كل مجاز استعارة .

المجاز ، كالاستعارة ،
إلا أنه أعم

وإذا نظرنا من « المجاز » فيما لا يُطلق عليه أنه « استعارة » ، ازداد خطأ القوم

(١) في المطبوعة « يصفون به » ، وفي نسخة عند رشيد رضا « فيه » أيضاً .

(٢) في المطبوعة : « متمكّن عنه وأنه يفعل » ، وفي « س » . « ومن أن يفعل » .

(٣) في المطبوعة : « فمّا » .

قبحاً وشناعةً . وذلك أنه يلزم على قياس قولهم أن يكون إنما كان قوله تعالى :
 (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا) [سورة يونس ٦٧] ، أَفْصَحَ
 من أصله الذي هو قولنا : « والنهار لتُبصروا أنتم فيه ، أو مبصراً أنتم فيه » ، من
 333 أجل أنه حَدَثَ / في حروف « مُبْصِر » = بأن جُعِلَ الفعل للنهار على سعة
 الكلام = (١) وصف لم يكن . وكذلك يلزم أن يكون السبب في أن كان قول
 الشاعر :

* فَنَامَ لَيْلِي وَتَجَلَّى هَمِّي * (٢)

أفصح من قولنا : فَنِمْتُ في ليلي = (٣) أن كَسَبَ هذا المجاز لفظ « نام »
 ولفظ « الليل » مذاقة لم تكن لهما . وهذا مما ينبغي للعاقل أن يستحجى منه ، وأن
 يَأْتَفَ من أن يُهْمَلَ النَّظَرُ إهمالاً يُؤَدِّيهِ إلى مثله ، ونسأل الله تعالى العِصْمَةَ
 والتوفيق .

...

٥٤٨ - وإذ قد عرفت ما لزمهم في « الاستعارة » و « المجاز » ، فالذي
 يلزمهم في « الإيجاز » (٣٣٥) أعجب . وذلك أنه يلزمهم = إن كان « اللفظ »
 فصيحاً لأمر يرجع إليه نفسه دون معناه = أن يكون كذلك موجزاً لأمر يرجع
 إلى نفسه . وذلك من المُحَال الذي يُضْحَك منه ، لأنه لا معنى للإيجاز إلا أن
 يُدَلَّ بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى ، وإذا لم تجعله وصفاً للفظ من
 أجل معناه ، أبطلت معناه ، أعني أبطلت معنى الإيجاز .

...

(١) السياق : « أنه حدث في حروف مبصر وصف .. » .

(٢) الرجز لرؤية ، وقد سلف برقم : ٣٤٨

(٣) السياق : « يلزم أن يكون السبب ... أن كَسَبَ » ، وموقعها خير « يكون » .

٥٤٩ - ثم إن ههنا معنى شريفاً قد كان ينبغي أن نكون قد ذكرناه في أثناء ما مضى من كلامنا ، وهو أن العاقل إذا نظر عِلْمَ عِلْمٍ ضرورةً أنه لا سبيل له إلى أن يُكثّر معاني الألفاظ أو يُقلّلها ، لأن المعاني المودعة في الألفاظ لا تتغير على الجملة عمّا أرادته واضع اللغة ، وإذا ثبت ذلك ، ظهر منه أنه لا معنى لقولنا : « كثرة المعنى مع قلة اللفظ » ، غير أن / المتكلم يتوصل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد ، لو أنه أراد الدلالة عليها باللفظ لاحتاج إلى لفظ كثير .

٢٩٩

٥٥٠ - وأعلم أن القول الفاسد والرأي المدخول ، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة / وصييت وعلو منزلة في أنواع من العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه ، (١) ثم وقع في الألسن فتداولته ونشّرت ، وفشأ وظهر ، وكثر الناقلون له والمُشيّدون بذكره = (٢) صار ترك النظر فيه سنة ، والتقليد ديناً ، ورأيت الذين هم أهل ذلك العلم وخاصته والممارسون له ، والذين هم خلقاء أن يعرفوا وجه الغلط والخطأ فيه = لو أنهم نظروا فيه = (٣) كالأجانب الذين ليسوا من أهله ، في قبوله والعمل به والركون إليه ، ووجدتهم قد أعطوه مقادتهم ، وألنوا له جانبيهم ، وأوهمهم النظر إلى منتهاه ومُنْتَسَبِهِ ، ثم اشتهاره وانتشاره وإطباق الجمع بعد الجمع عليه = (٤) أن الضنّ به أصوب ، والمحاماة (٣١) عليه أولى . ولربّما = بل كُلمياً = ظننوا أنه لم يشع ولم يتسع ، ولم يروه خلف عن

334

الرأي العاسد وحطه
إذا قاله عالم له
صيت وسرلة

(١) في المطبوعة وحدها : « إذا كان صدره عن قوم » .

(٢) السياق : « إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة ... صار ترك النظر ... » .

(٣) السياق : « ورأيت الذين هم أهل ذلك العلم ... كالأجانب ... » .

(٤) السياق : « وأوهمهم النظر إلى منتهاه ... أن الضنّ به ... » .

سَلَفٍ ، وَآخِرٌ عَنْ أَوَّلٍ ، إِلَّا لِأَنَّ لَهُ أَصْلًا صَحِيحًا ، وَأَنَّهُ أُخِذَ مِنْ مَعْدِنِ صِدْقٍ ، وَاشْتُقُّ مِنْ تَبَعَةٍ كَرِيمَةٍ ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَدْخُولًا لظَهَرَ الدَّخْلُ الَّذِي فِيهِ عَلَى تَقَادِمِ الزَّمَانِ وَكُرُورِ الْأَيَّامِ . وَكَمْ مِنْ خَطِيئًا ظَاهِرٍ وَرَأَى فَاسِدٍ حَظِيئًا بِهَذَا السَّبَبِ عِنْدَ النَّاسِ ، حَتَّى بَوَّأُوهُ فِي أَحْصَى مَوْضِعٍ مِنْ قُلُوبِهِمْ ، وَمَنْحُوهُ الْمَحَبَّةَ الصَّادِقَةَ مِنْ نَفْسِهِمْ ، وَعَطَفُوا عَلَيْهِ عَطْفَ الْأُمِّ عَلَى وَاحِدِهَا . وَكَمْ مِنْ دَاءٍ دَوِيٍّ قَدْ اسْتَحْكَمَ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ ، حَتَّى أُعْيِيَ عِلَاجُهُ ، وَحَتَّى بَعِلَ بِهِ الطَّبِيبُ . (١)

ولولا سُطْطَانُ هَذَا الَّذِي وَصَفْتُ عَلَى النَّاسِ ، وَأَنَّ لَهُ أُخْذَةً تَمْنَعُ الْقُلُوبَ عَنِ التَّدْبِيرِ ، (٢) وَتَقَطِعُ عَنْهَا دَوَاعِيَ التَّفَكُّرِ = لَمَّا كَانَ لِهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَوْمُ فِي أَمْرِ «اللفظ» هَذَا التَّمَكُّنُ وَهَذِهِ الْقُوَّةُ ، وَلَا كَانَ يَرْسُخُ فِي النَّفُوسِ هَذَا الرُّسُوخَ ، وَتَنْشَعِبُ عُرُوقُهُ هَذَا الشَّعْبَ ، (٣) مَعَ الَّذِي / بَانَ مِنْ تَهَافُتِهِ وَسُقُوطِهِ (٤) وَفَحْشِ الْعَلَطِ فِيهِ ، وَأَنَّكَ لَا تَرَى فِي أَدِيمِهِ = مِنْ أَيْنَ نَظَرْتَ ، وَكَيْفَ صَرَفْتَ وَقَلَّبْتَ = مَصْحًا ، (٥) وَلَا تَرَاهُ بَاطِلًا فِيهِ شَوْبٌ مِنَ الْحَقِّ ، وَزَيْفًا فِيهِ

(١) في هامش « ح » : « نَعِلَ ، أَيْ تَحَيَّرَ » ، وَأَزِيدُ : وَبَرِمَ بِهِ وَلَمْ يَدْرِ كَيْفَ يَصْنَعُ فِيهِ .

(٢) « الأخذة » أصلها ضرب من التمام ، تُؤَخِّدُ الْمَرْأَةَ بِهِ رُوحَهَا عَنِ النَّسَاءِ غَيْرِهَا ، وَهُوَ مِنَ السَّحْرِ .

(٣) في المطبوعة : « وتتشعب عروقه هذا التشعب » ، وهي جيدة . و « الشعب » ، و « التشعب » ، التفرق .

(٤) أسقط كاتب « س » كلاماً ، فكتب : « لما كان لهذا الذي ذهب إليه القوم في أمر اللفظ على تهافته وسقوطه » ثم كتب ما أسقطه هنا بعد قوله فيما سيأتي بعد أسطر ، أَيْ بَعْدَ قَوْلِهِ : « وَالغَيْظُ صَرَفًا » ، وَهُوَ سَهْوٌ شَدِيدٌ .

(٥) السياق : « لا ترى في أديمه ... مصحاً » ، و « الأديم » بشرة الجلد وظاهره ، يريد لا ترى فيه موضعاً صحيحاً لم يتخرق .

شيء من الفضة ، ولكن ترى الغشُّ بَحْتاً والغَيْظُ صِرْفاً ، ونسأل الله التوفيق .

...

٥٥١ - وكيف لا يكون في إسارِ الأخذِ ، (١) ومحولاً بينه وبين الفكرة من يُسَلَّم أن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات ، وأنها إنما تكون فيها إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض ، (٢) ثم لا يَعْلَمُ أن ذلك يقتضى أن تكون وصفاً لها ، من أجل معانيها ، لا من أجل أنفسها ، ومن حيث هي ألفاظٌ ونُطْقٌ لسانٍ ؟

الرد على المعتزلة في
مسألة « اللفظ »
وبيان تقصيرهم

ذاك لأنه ليس من عاقل يَفْتَحُ عَيْنَ قلبه ، إلا وهو يعلم ضرورةً أن المعنى في « ضَمَّ بعضها (٣٣٧) إلى بعض » ، تعليقٌ بعضها ببعض ، وجعلٌ بعضها بسببٍ من بعض ، لا أن يُنطَقَ بعضها في أثر بعض ، من غير أن يكون فيما بينها تعلقٌ (٣) = ويعلم كذلك ضرورةً إذا فُكِّر ، أن التعلق يكون فيما بين معانيها ، لا فيما بينها أنفسها . ألا ترى أننا لو جَهِدنا كُلَّ الجَهِدِ أن نَتَصَوَّرَ تعلقاً فيما بين لفظين لا معنى تحتها ، لم نَتَصَوَّرْ؟ ومن أجل ذلك أنقسمت الكلمُ قسمين : « مُوتَلَفٌ » وهو الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم = و « غير مُوتَلَفٌ » وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف . ولو كان التعلق يكون بين الألفاظ ، لكان ينبغي أن لا يَحْتَلِفَ حالها في الائتلاف ، وأن لا يكون في الدنيا / كلمتان إلا وَيَصِحُّ أن يأتلفا ، لأنه لا تَنَافِيَ بينهما من حيث هي ألفاظٌ .

336

(١) سلف تفسيرها في التعليق قريباً : ص : ٤٦٥ ، تعليق : ٢

(٢) هذا نص القاضي عبد الجبار المعتزلي ، وقد سلف برقم : ، ٤٦٥ ، وسيأتي في آخر هذه الفقرة أيضاً ، وانظر ما سيأتي أيضاً في رقم : ٥٥٤ وما بعدها ، بيانه عن « الاحتذاء » عند الشعراء وأهل العلم بالشعر ، وهو فصل مهم في الرد على القاضي المعتزلي .

(٣) في المطبوعة : « فيما بينهما » .

وإذا كان كل واحد منهم قد أعطى يده بأن الفصاحة لا تكون في الكلم أفراداً ، وأنها إنما تكون إذا ضُم بعضها إلى بعض ، وكان يكون المراد بضم بعضها إلى بعض ، تعلق معانيها ببعضها ببعض ، لا كون بعضها في النطق على أثر بعض = (١) كان واجباً ، إذا علم ذلك ، أن يعلم أن الفصاحة تجب لها من أجل معانيها ، لا من أجل أنفسها ، لأنه محال أن يكون سبب ظهور الفصاحة فيها ، تعلق معانيها / بعضها ببعض ، ثم تكون الفصاحة وصفاً يجب لها لأنفسها لا لمعانيها . وإذا كان العلم بهذا ضرورةً ، ثم رأيتهم لا يعلمونه ، فليس إلا أن اعتزائمهم على التقليد قد حال بينهم وبين الفكرة ، وعرض لهم منه شبهة الأخذة . (٢)

٣٠١

...

تمويل المعتزلة على
سبب الألفاظ
في شأن الفصاحة

٥٥٢ - وأعلم أنك إذا نظرت وجدت مثلهم مثل من يرى خيال الشيء فيحسبه الشيء . وذلك أنهم قد اعتمدوا في كل أمرهم على النسق الذي يرونه في الألفاظ ، وجعلوا لا يحفلون بغيره ، ولا يعولون في الفصاحة والبلاغة على شيء سواه ، حتى انتهوا إلى أن زعموا أن من عمداً إلى شعر فصيح فقرأه ونطق بألفاظه (٣٢٨) على النسق الذي وضعها الشاعر عليه ، كان قد أتى بمثل ما أتى به الشاعر في فصاحته وبلاغته ، إلا أنهم زعموا أنه يكون في إتيانه به محتدياً لا مبتدئاً . (٣)

(١) في المخطوطتين والمطبوعة : « وكان واجباً » ، وهو خطأ ظاهر ، والصواب إسقاط الواو ، لأن السياق : « وإذا كان كل واحد قد أعطى يده كان واجباً » .

(٢) « الأخذة » ، سلف مند قليل تفسيرها ص : ٤٦٥ ، تعليق : ٢

(٣) هذا صريح مقالة القاضي عبد الجبار المعتزلي ، وتجدها في المغني ١٦ : ٢٢٢

٥٥٣ - ونحن إذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الألفاظ من تقديم شيء منها على شيء ، إنما يقع في النفس أنه « نَسَقٌ » ، إذا اعتبرنا ما تُؤخَّر من معاني النحو في معانيها ، فأما مع ترك اعتبار ذلك ، فلا يقع ولا يُتصوَّر بحالٍ . أفلا ترى أنك / لو فرضت في قوله :

337

* قِفَا نَبِكٍ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ *

أن لا يكون « نبك » جواباً للأمر ، ولا يكون مُعَدَّى « بمن » إلى « ذكري » ، ولا يكون « ذكري » مضافةً إلى « حبيب » ، ولا يكون « منزل » معطوفاً بالواو على « حبيب » = (١) لخرج ما ترى فيه من التقديم والتأخير عن أن يكون « نَسَقاً » ؟ ذاك لأنه إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نَسَقاً وترتيباً ، إذا كان ذلك التقديم قد كان لموجبٍ أوجب أن يقدم هذا ويُؤخر ذاك ، فأما أن يكون مع عدم الموجب نَسَقاً ، فمُحَالٌ ، لأنه لو كان يكون تقديم اللفظ على اللفظ من غير أن يكون له موجبٌ « نَسَقاً » ، لكان ينبغي أن يكون توالى الألفاظ في النطق على أي وجه كان « نَسَقاً » ، حتى إنك لو قلت : « نَبِكِ قِفَا حَبِيبِ ذِكْرِي مِنْ » ، لم تكن قد أعدمته النسق والنظم ، وإنما أعدمته الوزن فقط . / وقد تقدّم هذا فيما مضى ، (٢) ولكننا أعدناه ههنا ، لأن الذي أخذنا فيه من إسلام القوم أنفسهم إلى التقليد ، اقتضى إعادته .

٣٠٢

٥٥٤ - وأعلم أن « الاحتذاء » عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقليده وتمييزه ، (٣) أن يتبدىء الشاعر في معنى له وغرض أسلوباً = و « الأسلوب »

« الاحتذاء » ،
و « الأسلوب »

(١) السياق : « أفلا ترى لو فرضت في قوله ... لخرج ما ترى » .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٤٩٣

(٣) انظر التعليق السالف على آخر الفقرة رقم : ٥٥٢

الضرب من النظم والطريقة فيه = فيعمد شاعر آخر إلى ذلك « الأسلوب »
فيجىء به في شعره ، فيشبه بمن يقطع من أديمه نعلًا على مثال نعل قد قطعها
صاحبها ، فيقال : « قد (٣٩) آحتذى على مثاله » ، وذلك مثل أن الفرزدق
قال :

أترجو ربيع أن تجيء صغارها بخير ، وقد أعيا ربيعاً كبارها (١)
وأحتذاه البعيث فقال :

338 / أترجو كليب أن يجيء حديثها بخير ، وقد أعيا كليباً قديمها (٢)
وقالوا : إن الفرزدق لما سمع هذا البيت قال :

إذا ما قلت قافية شروداً تنحلها ابن حمراء العجان (٣)

...

ومثل ذلك أن البعيث قال في هذه القصيدة :

كليب لئام الناس قد تعلمونه وأنت إذا عدت كليب لئيمها (٤)
وقال البحتري :

بنو هاشم في كل شرق ومغرب كرام بني الدنيا وأنت كريمها (٥)

...

(١) هو ديوانه ، يهجو بني ربيع بن الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة ، وانظر
لهذا وما بعده النقائض : ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) هو في قصيدة البعيث في النقائض : ١٠٩ ، ١٢٥

(٣) هو في ديوانه ، والنقائض : ١٢٥ ، وقال : « تنحلها » ، أي أخذ خيارها . و « تنحلها »
(يعني بالمهمله) ، « انتحلها » ، و « ابن حمراء العجان » ، يعني البعيث ، لأن أمه أعجمية غير عربية .

(٤) هو في قصيدته في النقائض : ١٠٩

(٥) هو في ديوانه .

وحكى العسكريُّ في « صنعة الشعر »^(١) أن ابن الروميُّ قال : قال لي
 البحتري : قول أبي نُوَاس :
 وَلَمْ أَدْرِ مَنْ هُمْ غَيْرَ مَا شَهِدْتَ لَهُمْ بِشَرْقِيٍّ سَابَاطِ الدِّيَارِ البَسَابِسُ^(٢)
 مأخوذٌ من قول أبي خِراش الهذليِّ :
 وَلَمْ أَدْرِ مَنْ الْقَى عَلَيْهِ رِذَاءُهُ ؟ سِوَى أَنَّهُ قَدْ سُلِّ مِنْ مَاجِدٍ مَحْضٍ^(٣)
 قال فقلت : قد اختلف المعنى ! فقال : أما ترى حَدَّوْ الكلام حَدَّوًّا
 واحداً ؟

...

وهذا الذي كتبتُ من جَلِيِّ الأَخْذِ في « الحَدَّوِ » ،^(٤) ومما هو في حَدِّ
 الخفيِّ قولُ البحتريِّ :
 وَلَنْ يَنْقُلَ الحُسَّادُ مَجْدَكَ بَعْدَمَا تَمَكَّنَ رَضْوَى وَأَطْمَأَنَّ مُتَالِغُ^(٥)
 (٣٤٠) / وقول أبي تمام :
 وَلَقَدْ جَهَدْتُمْ أَنْ تُزِيلُوا عِزَّهُ فَإِذَا أَبَانَ قَدْ رَسَا وَيَلْمَلِمُ^(٦)

٣٠٣

(١) كأنه كتاب آخر غير « ديوان المعاني » ، لأبي هلال العسكري .
 (٢) هو في ديوانه ، و « ساباط » هو ساباط كسرى بالمدائن ، و « البسابس » ، القفار .
 (٣) في شرح أشعار الهدليين : ١٢٣٠ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٢ : ١٤٥ .
 (٤) في المطبوعة : « حلى الأخذ » ، وشرحه بما لا يحسن أن يقال .
 (٥) هو في ديوانه ، و « رضوى » و « متالع » جبلان .
 (٦) هو في ديوانه ، و « أبان » و « يللمم » جبلان ، و « س » : « ولقد أرادوا أن يُزيلوا » ، على
 غير رواية الديوان .

قد آحتدى كل واحدٍ مِنْهُمَا على قول الفرزدق :

فَأَذْفَعُ بِكَفِّكَ ، إِنْ أَرَدْتَ بِنَاءَنَا ، تَهْلَانِ ذَا الْهَضْبَاتِ ، هَلْ يَتَحَلَّلُ؟^(١)

...

٥٥٥ - وجملة الأمر أنهم لا يجعلون الشاعر « مُحْتَدِيًا » إلا بما يجعلونه به

أخذاً / ومُسْتَرِقًا ، قال ذو الرمة :

339

وَشِعْرٍ قَدْ أَرَقْتُ لَهُ غَرِيبٌ أَجْنَبُهُ الْمُسَانِدَ وَالْمُحَالَ

فَبِتُّ أَقِيمُهُ وَأَقْدُ مِنْهُ قَوَافِي لَا أُرِيدُ لَهَا مِثَالًا^(٢)

قال يقول : لا أخذوها على شيء سمعته .

فأما أن يُجْعَلَ إنشادُ الشعر وقراءته « احتذاءً » ، فما لا يَعْلَمُونَهُ كيف ؟

وإذا عَمَدَ عامدٌ إلى بيت شعرٍ فوضع مكان كل لَفْظَةٍ لفظاً في معناه ، كمثل أن يقول في قوله :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُعَيْتِهَا ، وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي^(٣)

ذَرِ الْمَائِثِرَ لَا تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا ، وَأَجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْآكِلُ اللَّائِسُ^(٤)

= لم يجعلوا ذلك « احتذاءً » ولم يُوهَّلُوا صاحبه لأن يسموه « مُحْتَدِيًا » ،

ولكن يُسَمُّونَ هذا الصنيع « سَلْحًا » ، وَيَرْدُلُونَهُ وَيُسَخِّفُونَ المتعاطي له . فمن

أين يَجُوزُ لنا أن نقول في صَبِيٍّ يقرأ قصيدة امرئ القيس : إنه آحتذاه في قوله :

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) هو شعر الحطيئة في ديوانه .

(٤) كتب في « س » : « الآكل الشارب » ، وهو ليس بشيء ، وسيأتي البتان في رقم : ٥٦٧

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأُرْدَفَ أُعْجَازًا وَنَاءَ بِكُلْكَالٍ (١)

والعجبُ من أنهم لم ينظروا فيعلموا أنه لو كان مُنْشِدُ الشُّعْرِ
« مُحْتَدِيًا » ، (٢) لكان يكون قائلَ شِعْرٍ ، كما أن الذي يَحْدُو النَّعْلَ بالنعل
يكون قاطعَ نَعْلٍ .

...

وهذا تقريرٌ يصلح لأن يُحْفَظَ للمناظرة

٥٥٦ - ينبغي أن يُقالَ لَمَنْ يَزْعُمُ أن المُنْشِدَ (٣٤١) إِذَا أُنْشِدَ شِعْرَ

أمرئ القيس ، كان قد أتى بمثله على سبيل « الاحتذاء » : أخبرنا عنك ؟ لماذا
زعمت أن المنشد قد أتى . بمثل / ما قاله امرؤ القيس ؟ لأنه نطق بأنفس
الألفاظ التي نطق بها ، أم لأنه راعى « النسق » الذي راعاه في النطق بها ؟

مناقشة « الاحتذاء »

و « النسق » ل
إعصار القرآن

٣٠٤

فإن / قلت : « إن ذلك لأنه نطق بأنفس الألفاظ التي نطق بها » ،

340

أحلت ، لأنه إنما يصح أن يقال في الثاني أنه أتى بمثل ما أتى به الأول ، إذا كان
الأول قد سبق إلى شيء فأحدثه ابتداءً ، وذلك في الألفاظ مُحَالٌ ، إذ ليس يمكن
أن يُقال : إنه لم ينطق بهذه الألفاظ التي هي في قوله :

* قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ *

= قبل امرئ القيس أحد .

(١) امرؤ القيس في معلقته .

(٢) في « س » : « يكون محتدياً » .

وإن قلت : إن ذلك لأنه قد راعى في نُطْقِهِ هذه الألفاظ « النَّسَقِ »
الذى راعاه امرؤ القيس .

قيل : إن كنت لهذا قَضَيْتَ في المُنْشِدِ أَنَّهُ قَدْ أَتَى بِمِثْلِ شِعْرِهِ ، فَأَخْبَرْنَا
عَنكَ ؟ إِذَا قُلْتَ : « إِنْ التَّحْدَى وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ إِلَى أَنْ يُؤْتَى بِمِثْلِهِ عَلَى جِهَةِ
الابتداء » ، (١) ما تعنى به ؟ أتعنى أنه يأتي في ألفاظٍ غيرِ ألفاظِ القرآن ، بمثل
الترتيب والنسق الذى تراه في ألفاظِ القرآن ؟
فإن قال : ذلك أعنى .

قيل له : أعلمت أنه لا يكون الإتيان بالأشياء بعضها في أثر بعض على
التوالى نسقاً وترتيباً ، حتى تكون الأشياء مختلفة في أنفسها ، ثم يكون للذى
يجيء بها مضموماً بعضها إلى بعض ، غرض فيها ومقصود ، لا يتم ذلك الغرض
وذاك المقصود إلا بأن يتخير لها مواضع ، فيجعل هذا أولاً ، وذاك ثانياً ؟ فإن
هذا مالا شُبْهة فيه على عاقل . وإذا كان الأمر كذلك ، لزمك أن تُبَيِّنَ الغرض
الذى اقتضى أن تكون ألفاظ القرآن منسوقةً النسق الذى تراه .

ولا مخلص له من هذه المطالبة ، لأنه إذا أبى أن يكون المُقْتَضَى
والمُوجِبَ للذى تراه من النَّسَقِ ، المعانى = (٢) وجعله قد وجب لأمر يرجع

(١) هذا كلام القاضى عبد الجبار المعتزلى فى المعنى ١٦ : ٢٢٢ ، يقول بعد كلام : « ...
فيجب فى القرآن أن يكون التحدى واقعاً بهم على المعتاد ، فيكون ما يورده المتحدى فى حكم المبتدأ ،
ويكون مشاركاً للمتحدى فى أن يكون ما يورده مبتدئاً ، وخارجاً عن أن يكون محتدياً ، لأن الاحتذاء
أو الحكاية ، لا معتبر لهما فى هذا الباب » .

(٢) « المعانى » اسم « يكون » .

341 إلى اللفظ ، لم تجد شيئاً يُحِيلُ في وُجوبه (٣١٢) / عليه البتة ، (١) اللهم إلا أن يجعل الإعجازَ في الوزن ، ويَزعمُ أن « النسق » الذي تراه في ألفاظ القرآن إنما كان مُعجزاً ، من أجل أن كان قد حدث عنه ضربٌ من الوزن يعجزُ الخلقُ عن أن يأتوا بمثله .

3٠٥ وإذا قال ذلك ، لم يمكنه أن يقول : « إن / التحدّي ، وقع إلى أن يأتوا بمثله في فصاحته وبلاغته » ، لأن الوزن ليس هو من الفصاحة والبلاغة في شيء ، إذ لو كان له مدخلٌ فيهما ، لكان يجب في كل قصيدتين اتفقتا في الوزن أن تتفقا في الفصاحة والبلاغة .

فإن دعا بعض الناس طول الإلف لما سمع من أن الإعجاز في اللفظ = إلى أن يجعله في مجرد الوزن ، كان قد دخل في أمر شنيع ، وهو أنه يكون قد جعل القرآن معجزاً ، لا من حيث هو كلام ، ولا بما به كان لكلام فضل على كلام ! فليس بالوزن ما كان الكلام كلاماً ، ولا به كان كلاماً خيراً من كلام .

...

٥٥٧ - وهكذا السبيل إن زعم زاعم أن الوصف المعجز هو « الجريان والسهولة » ، ثم يعنى بذلك سلامته من أن تلتقى فيه حروف تثقل على اللسان ، لأنه ليس بذلك كان الكلام كلاماً ، ولا هو بالذي يتناهى أمره إن عد في الفضيلة إلى أن يكون الأصل ، وإلى أن يكون المعول عليه في المفاضلة بين كلام وكلام ، فما به كان الشاعر مُفلقاً ، والخطيبُ مصتقاً ، والكاتب بليغاً .

...

سهولة اللفظ ،
وخفته في شأن
إعجاز القرآن

(١) في المطبوعة وحدها ، كتب « يحيل الإعجاز في وجوبه » ، زاد ما أفسد الكلام .

٥٥٨ - ورأينا العقلاء ، (١) حيث ذكروا عَجَزَ العرب عن مُعارضة القرآن ، قالوا : إن النبي ﷺ تحدّاهم وفيهم الشعراء والخطباء والذين يُدلّون بفصاحة اللسان ، والبراعة والبيان ، / وقوّة القرائح والأذهان ، والذين أوتوا الحكمة وفصل الخطاب = (٢) ولم ترهم قالوا : إن النبي ﷺ تحدّاهم وهم العارفون بما يتبغى أن يُصنّع ، (٣) حتّى يسلم الكلام من أن تلتقى فيه حُرُوفٌ تثقل على اللسان .

ولما ذكروا مُعجزات الأنبياء عليهم السلام وقالوا : إن الله تعالى قد جعل (٤) مُعجزة كلّ نبي فيما كان أغلب على الذين بُعث فيهم ، وفيما كانوا يتباهون به ، وكانت عوامهم تُعظّم به خواصّهم = (٤) قالوا : إنّه لما كان السحرُ الغالب على قوم فرعون ، ولم يكن قد استحكم في زمانٍ استحكامه في زمانه ، جعل تعالى مُعجزة موسى عليه السلام في إبطاله وتوهينه = ولما كان الغالب على زمان عيسى عليه السلام الطّب ، جعل الله تعالى مُعجزته في إبراء الأكمه / والأبرص وإحياء الموتى = ولما انتهوا إلى ذكر نبينا محمد ﷺ وذكر ما كان الغالب على زمانه ، لم يذكروا إلا البلاغة والبيان والتصرف في ضروب النظم . وقد ذكرتُ في الذي تقدّم غير ما ذكرته ههنا ، (٥) مما يدلُّ على سُقوط

(١) في « ج » ، و « رأيتُ العقلاء » ، والسياق يأبأها .

(٢) في العبارة تقصير .

(٣) العبارة غير جيدة ، وسياقها : « أن النبي ﷺ تحدّاهم حتى يسلم الكلام » .

(٤) السياق : « ولما ذكروا معجزات الأنبياء قالوا » .

(٥) في « س » « غير ما ذكرته ههنا » وهو الصواب بلا ريب ، وفي « ج » والمطبوعة : « عين ما ذكرته » ، وهذا ليس صحيحاً ، لم يذكر ما قاله ههنا بعينه فيما مضى من الكتاب ، والذي أشار إليه هو في ردّ القول بالحروف تثقل على اللسان ، وقد مضى ذلك برقم : ٤٩ - ٥٢

هذا القول ، وما دعاني إلى إعادة ذكره إلا أنه ليس لتهالك الناس في حديث « اللفظ » ، والمحاماة على الاعتقاد الذي اعتقدوه فيه وضين أنفسهم به = (١) حد ، فأحييت لذلك أن لا أدع شيئاً مما يجوز أن يتعلق به متعلق ، ويلجأ إليه لاجيء ، ويقع منه في نفس سامع شك ، إلا استقصيت في الكشف عن بطلانه .

...

٥٥٩ - وههنا أمرٌ عجيبٌ ، وهو أنه معلومٌ لكل من نظر ، أن الألفاظ من حيث هي ألفاظٌ وكليمٌ ونطقٌ لسانٍ ، لا تختصُّ بواحد دون آخر ، وأنها إنما تختصُّ / إذا توخى فيها النظم . (٢) وإذا كان كذلك ، كان من رفع « النظم » من البين ، (٣) وجعل الإعجاز بجملة في سهولة الحروف وجريانها ، (٤) جاعلاً له فيما لا يصحُّ إضافته إلى الله تعالى . وكفى بهذا دليلاً على عدم التوفيق ، وشدة الضلال عن الطريق .

...

(١) سياق العبارة : « ليس لتهالك القوم في حديث اللفظ ... حد » ، وهو إشارة لتهالك المعتزلة وشيخهم القاضي عبد الجبار المعتزلي في « حديث اللفظ » ، والمحاماة دونه ، وقد أشار عبد القاهر إلى ذلك مراراً قبل ذلك . وكانت هذه العبارة في المطبوعة ، وفي « س » و « ج » هكذا : « وما دعاني إلى إعادة ذكره ، إلا أنه ليس (تهالك) الناس في حديث اللفظ ، والمحاماة على الاعتقاد الذي اعتقدوه فيه ، (وظن) أنفسهم به (إلى حد) » ، وفي « ج » ، وحدها « إلى أحد » . وهذا الذي وضعته بين الأقواس هو الذي غيرته ، لأن هذا نصٌ فاسدٌ جداً لا معنى له ، ولا يستقيم . والذي غيرته هو الصواب إن شاء الله ، وهو الذي دلّ عليه كلُّ كلام عبد القاهر في شأن اللفظ فيما مضى . وقوله « الناس » ، هنا ، يعني المعتزلة ، كما سيكون جلياً في رقم : ٥٦٢

(٢) في « س » : « وأنها لا تختصُّ إذا توخى فيها النظم » ، وهو فسادٌ محض . وفي نسخة عند رشيد رضا : « أنها لا تختصُّ إلا إذا توخى فيها النظم » ، وهو الصواب أيضاً .

(٣) « من البين » ، يعني من بين ما يجعلها تختصُّ بقائل . وقد سلفت قبل هذه العبارة مراراً ، وسأذكر مواضعها في الفهارس .

(٤) السياق : « كان من رفع النظم جاعلاً له » .

حتم كتاب
دلائل الإعجاز

٥٦٠ - (٣٤٤) (١) قد بلغنا في مُداواة النَّاس من دائهم ، وعلاج الفسادِ الذي عَرَض في آرائهم كُلِّ مَبْلَغ ، وأنتهينا إلى كُلِّ غايةٍ ، وأخذنا بهم عن المَجَاهل التي كانوا يتعسِّفون فيها إلى السِّنِّ اللَّاحِبِ ، (٢) ونقلناهم عن الآجِنِ المطروقِ إلى النَّمِيرِ الذي يَشْفِي غَلِيلَ الشَّارِبِ ، (٣) ولم نَدَعْ لباطلهم عِرْقاً يَنْبِضُ إِلَّا كَوَيْنَاهُ ، ولا للخلافِ لساناً يَنْطِقُ إِلَّا أَخْرَسْنَاهُ ، ولم نترك غطاءً كان على بَصِيرِ ذِي عَقْلِ إِلَّا حَسَرْنَاهُ ، فيا أيها السامِعُ لما قُلْنَا ، والناظِرُ فيما كَتَبْنَا ، والمتصفحُ لما دَوَّنَا ، إن كنتَ سَمِعْتَ سَمَاعَ صَادِقِ الرَّغْبَةِ في أن تكونَ في أَمْرِكَ على بَصِيرَةٍ ، ونَظَرْتَ نَظَرَ تَامٍّ العِنَايةِ في أن يُورِدَ وَيُصْدِرَ عن معرفةٍ ، وتصفحْتَ تصفحاً من إذا مارسَ باباً من العلمِ لم يُقْنِعْهُ إِلَّا أن يكونَ على ذِرْوَةِ السَّنَامِ ، ويضربَ بالمُعَلَّى / من السَّهَامِ ، فقد هُدَيْتَ لِمَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ، وفتَحَ لك الطَّرِيقَ إلى بُغْيَتِكَ ، وهَيَّأَ لك الأداةَ التي بها تَبْلُغُ ، وأوتيت الآلةَ التي مَعَهَا تَصِلُ . فخذ لنفسك بالتي هي أَمَلٌ لِيَدِيكَ ، وأَعُوذُ بِالْحِظِّ عَلَيْكَ ، وَوَأزِنُ بَيْنَ حَالِكَ الْآنَ وقد تنبَهتَ من رَقَدَتِكَ ، وَأَفَقَّتَ من غَفَلَتِكَ ، وصيرتَ تعلمَ = إذا أنتَ نُحِضتَ في أمرٍ « اللفظ » و « النظم » = معنى ما تَذَكَّرُ ، وتعلمُ كيف تُورِدُ

٣٠٧

(١) في المطبوعة عنوان لهذا ، وكتب في وسط السطر : « فصل » ، وهذا ليس في المخطوطتين .

(٢) « السِّنِّ » الطريق المسلوك ، و « اللاحب » الواضح الواسع المنقاد .

(٣) « الآجِن » ، الماء المتغير الطعم . « المطروق » ، الذي تطرقه الأنعام والوحش ، و « النمير » ،

الماء الزاكي الناجع في الرِّيِّ .

وَتُصَدِّرُ ، (١) وبينها وأنت من أمرها / في عمياء ، وَخَابِطٌ خَبِطَ عَشْوَاءُ ، قُصَارَاكَ
 أَنْ تَكْرُرَ أَلْفَاظًا لَا تَعْرِفُ لَشَيْءٍ مِنْهَا تَفْسِيرًا ، وَضُرُوبَ كَلَامٍ لِلْبُلْغَاءِ إِنْ سُئِلْتَ
 عَنْ أَغْرَاضِهِمْ فِيهَا لَمْ تَسْتَطِعْ لَهَا تَبْيِينًا ، فَإِنَّكَ تَرَكَ تُطِيلُ التَّعَجُّبَ مِنْ غَفْلَتِكَ ،
 وَتُكْثِرُ الْعِذَارَ إِلَى عَقْلِكَ مِنَ الَّذِي كُنْتَ عَلَيْهِ طَوَّلَ مُدَّتِكَ . وَنَسَأَلُ اللَّهَ (٢٤٥)
 تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ مَا نَأْتِيهِ ، وَنَقْصِدُهُ وَنُنْتَجِيهِ ، لِيُوجِّهَهُ خَالِصًا ، وَإِلَى رِضَاةِ عِزِّ
 وَجَلِّ مُؤَدِّيًّا ، وَلِثَوَابِهِ مُقْتَضِيًّا ، وَلِلزُّلْفَى عِنْدَهُ مُوجِبًا ، بِمَنَّةٍ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ . (٢)

...

(١) السياق : « ووازن بين حالك وبينها وأنت من أمرها في عمياء » .

(٢) هذه الفقرة الأخيرة رقم : ٥٦٠ ، صريحة الدلالة على أن هذا هو آخر كتاب « دلائل
 الإعجاز » ، ولكنه في المطبوعة لم يذكر شيئاً ، ولكنه كتب بعدها « بسم الله الرحمن الرحيم » ، دون
 فاصل واضح . أما في المخطوطة « ج » فإنه ترك بياضاً كبيراً بين الكلامين ، ثم بدأ بالبسملة ، فكان دلالة
 على انقضاء كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأما « س » فهي التي جاءت بالأمر صريحاً فقد كتب :

« تَمَّ الْكِتَابُ »

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
 وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَامُهُ ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ »

وبهذا انتهت نسخة « س » ، وليس فيها شيء مما سيأتي بعد هذا في « ج » ، وفي المطبوعة .
 فمن أجل ذلك ، فصلت ما بعد هذا عن « كتاب دلائل الإعجاز » ، ووضعت له عنوان :

« رَسَائِلُ وَتَعْلِيقاتُ »

كُتِبَتْهَا عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ

وهذه الرسائل متصلة الأواصر بكتاب « دلائل الإعجاز » اتصالاً واضحاً ، كتبها عبد القاهر
 بعد الفراغ من كتابة الدلائل . سترى ذلك واضحاً ... وقد رتبتها متسلسلة كما هي في المخطوطة « ج »

« رسائل وتعليقات »

كتبها عبد القاهر الجرجاني

- ١ -

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٦١ - أعلم أنه لما كان الغلط الذي دَخَلَ على الناس في حديث ^{بأنهم في مسألة} « اللفظ » كالداء الذي يَسْرِي في العروق ، ويُفْسِد مِزَاجَ البَدَنِ ، وَجَبَ أن يُتَوَخَّى ^{« اللط » ر « المسى »} دائماً فيهم ما يَتَوَخَّاهُ الطَّبِيبُ في النَّاقِيهِ ، من تَعَهُّده بما يزيد في مُنْتَه ، ^(١) ويبقيه على صِحَّتِهِ ، وَيُؤْمِنُهُ التُّكْسَ في عِلَّتِهِ . ^(٢)

وقد علمنا أن أصل الفساد وسبب الآفة ، هو ذهابهم عن أن من شأن المعاني أن تَخْتَلِفَ عليها الصُّورُ ، وتَحْدُثُ فيها خواصٌّ ومَزَايَا من بعد أن لا تكون . وإِنَّكَ ترى الشاعر قد عَمَدَ إلى معنى مُبْتَدِلٍ ، فصنع فيه ما يصنع الصَّانِعُ الحاذِقُ إذا هو أُغْرِبَ في صُنْعَةِ خَاتِمٍ وَعَمَلٍ / شَنِفٍ وغيرهما من أصناف الحُلِيِّ . فَإِنَّ ^{٣٠٨} جَهْلَهُمَ بذلك من حالها ، هو الذي أُغْوَاهُمْ واستهواهم ، وورطهم فيما تورطوا فيه من الجهالات ، وأدأهم إلى التَّعَلُّقِ بالمُحَالَاتِ . وذلك أنهم لما جهلوا شأن الصُّورَةِ ، وضَعُوا لأنفسهم أساساً ، وبنوا على قاعدة فقالوا : إنه ليس إلا المعنى واللفظ ، ولا ثالث = وإنه إذا كان كذلك ، وَجَبَ إذا كان لأحدِ الكلامين فَضِيلَةٌ لا تكون للآخر ، ثم كان الغرضُ من أحدهما هو الغرضُ من صاحبه = ^(٣) أن يكون مرجعُ

(١) « المنة » بضم الميم ، القوة .

(٢) « التُّكْسُ » بضم النون وفتحها ، العود في المرض بعد قرب الشفاء .

(٣) السياق : « وجب أن يكون » .

تلك الفضيلة إلى اللفظ خاصة ، وأن لا يكون لها مرجع إلى المعنى ، من حيث أن ذلك ، زعموا ، يؤدي إلى التناقض ، وأن يكون معناها متغيراً وغير متغير معاً .

ولما أقرّوا هذا في نفوسهم ، حملوا كلام العلماء في كل ما نسبوا فيه الفضيلة إلى « اللفظ » على ظاهره ، وأبوا أن ينظروا في الأوصاف التي أتبعوها نسبتهم الفضيلة إلى « اللفظ » ، مثل (٣٤٦) قولهم : « لفظ متمكن غير قلي ولا ناب به موضعه » ، إلى سائر ما ذكرناه قبل ، (١) فيعلموا أنهم لم يوجبوا للفظ ما أوجبوه من الفضيلة ، وهم يعنون نطق اللسان وأجراس الحروف ، ولكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا « اللفظ » ، وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى ، والخاصة التي حدثت فيه ، ويعنون الذي عناه الجاحظ حيث قال .

« وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني ، والمعاني مطروحة وسط الطريق ، يعرفها العربي والعجمي ، والحضري والبدوي ، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير » . (٢)

= وما يعنونه إذا قالوا : « إنه يأخذ الحديث فيشئفه ويقرطه ، ويأخذ المعنى . خرزة فيرده جوهرة ، وعباءة فيجعله ديباجة ، ويأخذه عاطلاً فيرده حالياً » . وليس كون هذا مرادهم ، بحيث كان ينبغي أن يخفى هذا الخفاء ويشتبه هذا الاشتباه ، ولكن إذا تعاطى الشيء غير أهله ، وتولّى الأمر غير البصير به ، أعضل الداء ، واشتدّ البلاء . ولو لم يكن من الدليل / على أنهم لم ينحلوا « اللفظ » الفضيلة وهم يريدونه نفسه وعلى الحقيقة إلا واحداً ، وهو وصفهم له بأنه يزين المعنى ، وأنه حلّ

٣٠٩

(١) انظر ما سلف رقم : ٥٤٠ ، وهذا دليل على أن عند القاهر هذه الرسائل والتقييدات ، تعقياً على كتابه الذي فرع منه ، وهو « دلائل الإعجاز » .

(٢) مضى قول الجاحظ وتحرجه فيما سلف الفقرة رقم : ٢٩٨ ، ورقم : ٥٧٧

له = (١) لكان فيه الكفاية . وذلك أن الألفاظ أدلة على المعاني ، وليس للدليل إلا أن يُعلمك الشيء على ما يكون عليه ، فأما أن يصير الشيء بالدليل ، على صفة لم يكن عليها ، (٢) فما لا يقوم في عقل ، ولا يتصور في وهم .

...

٥٦٢ - ومما إذا تفكر في العاقل أطال التعجب من أمر الناس ، (٣) ومن شدة غفلتهم قول العلماء حيث ذكروا « الأخذ » و « السرقة » : « إن من أخذ معنى عارياً ، فكسأه لفظاً من عنده كان أحق به » ، (٤) وهو كلام مشهور متداول يقرأه الصبيان في أول كتاب « عبد الرحمن » ، ثم لا ترى أحداً من (٤١٧) هؤلاء الذين لهجوا بجعل الفضيلة في « اللفظ » ، يفكر في ذلك فيقول : من أين يتصور أن يكون ههنا معنى عارٍ من لفظ يدل عليه ؟ ثم من أين يعقل أن يجيء الواحد متناً لمعنى من المعاني بلفظ من عنده ، إن كان المراد باللفظ نطق اللسان ؟

ثم هب أنه يصح له أن يفعل ذلك ، فمن أين يجب إذا وضع لفظاً على معنى ، أن يصير أحق به من صاحبه الذي أخذه منه ، إن كان هو لا يصنع بالمعنى شيئاً ، ولا يحدث فيه صفة ، ولا يكسبه فضيلة ؟ وإذا كان كذلك ، فهل يكون

(١) السياق : « ولو لم يكن من الدليل إلا واحد ، وهو وصفهم ... لكان فيه الكفاية » .

(٢) السياق : « أن يصير الشيء ... على صفة لم يكن عليها » ، يعني أن يصير المعنى بوساطة اللفظ على صفة لم يكن عليها .

(٣) قوله « الناس » هنا ، يعنى المعتزلة وأصحابهم ، وانظر ما سلف في آخر رقم : ٥٢٨ ، والتعليق

عليه

(٤) هو في مقدمة كتاب « الألفاظ الكتابية » لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني ، وتوفي سنة ٣٢٤

لكلامهم هذا وجهٌ سيوى أن يكون « اللفظُ » في قولهم : « فكسناه لفظاً من عنده » ، (١) عبارةً عن صورةٍ يُحدثها الشاعرُ أو غيرُ الشاعر للمعنى ؟
فإن قالوا : بلى يَكُونُ ، وهو أن يستعير للمعنى لفظاً .

قيل : الشأن في أنهم قالوا : « إذا أخذ معنى عارياً فكسناه لفظاً من عنده ، كان أحق به » ، (١) و « الاستعارة » عندكم مقصورةٌ على مُجرّد اللفظ ، ولا تَرَوْنَ المُستعيرَ يصنعُ بالمعنى شيئاً ، وترون أنه لا يُحدث فيه مزية على وجه من الوجوه . وإذا كان كذلك ، فمن أين ، ليت شعري ، يكون أحقُّ به ؟ فأعرفه .

...

٥٦٣ - ثم إن أردت مثلاً في ذلك ، فإن من أحسن شيء فيه ، ما صنع أبو تمام في بيت أبي نُخَيْلَةَ ، وذلك أن أبا نُخَيْلَةَ قال في مَسَلْمَةَ بن عبد الملك :

٣١٠ / أَمْسَلَمَ ، إِنِّي يَا أَبْنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ ، وَيَا جَبَلَ الدُّنْيَا ، وَيَا وَاحِدَ الْأَرْضِ
شَكَرْتُكَ ، إِنَّ الشُّكْرَ حَبْلٌ مِنَ التَّقَى ، وَمَا كُلُّ مَنْ أَوْلَيْتَهُ صَالِحاً يَقْضِي
وَأَنْبَهتَ لِي ذِكْرِي ، وَمَا كَانَ نَحَامِلاً ، وَلَكِنَّ بَعْضَ الذُّكْرِ أَنْبَهُ مِنْ بَعْضِ (٢)

فَعَمَدَ أَبُو تَمَامٍ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ الْأَخِيرِ فَقَالَ :

(٣٤٨) لَقَدْ زِدْتَ أَوْضَاحِي آمِتْدَاداً ، وَلَمْ أَكُنْ بِهِيمًا ، وَلَا أَرْضِي مِنَ الْأَرْضِ مَجْهَلًا
وَلَكِنْ أَيْادِ صَادِقْتِنِي جِسَامَهَا أَغْرَ ، فَأَوْفَتْ بِي أَغْرَ مُحَجَّجَلًا (٣)

(١) هو في كلام عبد الرحمن في كتابه « الألفاظ الكتابية » ، والذي نقله عنه آنفاً في أول هذه الفقرة .

(٢) هو لأبي نُخَيْلَةَ الرَّاجِزِ ، وشعره في الأمازي : ١ : ٣٠ .

(٣) في ديوانه ، و « الأوضاح » جمع « وَضَحَ » بياض محمود في الفرس ، و « البهيم » من الخيل ، ما ليس به وضوح ، و « أرضي » ، يعني دياره و دياره قومه ، ليست بمجهل من الأرض ، يعني شهرتهم . ومن ضبط « أَرْضِي » فعلاً مضارعاً فقد أخطأ المعنى .

٥٦٤ - وفي « كتاب الشعر والشعراء » للمرزباني فصل في هذا المعنى حسن. قال: ومن الأمثال القديمة قولهم: « حراً أخاف على جانبي كَمَاة لَأَقْرَأُ »، (١) يضرب مثلاً للذي يخاف من شيء فيسلم منه ويصيبه غيره مما لم يخفه، فأخذ هذا المعنى بعض الشعراء فقال:

وَحَذِرْتُ مِنْ أَمْرٍ فَمَرَّ بِجَانِبِي لَمْ يَنْكِنِي ، وَلَقِيتُ مَا لَمْ أَحْذِرِ (٢)
وقال لبيد:

أُخْشِي عَلَى أَرْبَدِ الْخُتُوفِ ، وَلَا أَرْهَبُ نَوْءَ السُّمَّاكِ وَالْأَسَدِ (٣)

قال: وأخذ البحتري فأحسن وطغى اقتداراً على العبارة، واتساعاً في المعنى، فقال:

لَوْ أَنِّي أَوْفَى التَّجَارِبِ حَقَّهَا فِيمَا أَرْتُ ، لَرَجَوْتُ مَا أُخْشَاهُ (٤)

(١) هو في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١ : ٣٧٣ ، وليس فيه « لاقراً » ، و « القر » البرد ، يضرب مثلاً للرجل يخاف أمراً وغيره أخوف منه . ومن هذا الموضع في مخطوطة « ج » المصورة عندي ، مطموس في التصوير أكثره من أول ص : ٣١٠ إلى ص : ٣٢٠ ، فأنا أقرأ منها ما استطعت أن أقرأ .
(٢) هو سهم بن حنظلة بن حلوان ، أحد بني غني بن أعصر ، والشعر في المؤلف والمختلف للآمدى : ١٣٦ ، وقوله :

كَمْ مِنْ عَدُوٍّ قَدْ رَمَانِي كَاشِحٍ وَنَجَوْتُ مِنْ أَمْرٍ أَعْرَ مُشَهَّرٍ

يقال « نكيت في العدو أنكي كناية ، ونكيت العدو أنكي » ، إذا كثرت فيه الجراح والقتل ، فوهن أمره . وقال الآمدى : « وقوله في البيت الأخير : « ما لم أحذر » أخذ البحتري فقال :

يَنَالُ الْفَتَى مَا لَمْ يُؤْمَلْ وَرُبَّمَا أَتَا حَتْ لَه الْأَقْدَارُ مَا لَمْ يُحَاذِرِ

(٣) الشعر في ديوان لبيد .

(٤) هو في ديوانه .

٥٦٥ - وشبيهة بهذا الفصل فصل آخر من هذا الكتاب أيضاً ، (١) أنشد

لإبراهيم بن المهدي :

يَا مَنْ لِقَلْبٍ صَبِيْعٍ مِنْ صَخْرَةٍ فِي جَسَدٍ مِنْ لَوْلُوِيٍّ رَطْبٍ
جَرَحْتُ نَحْدِيهِ بِلِحْطِي ، فَمَا بَرِحْتُ حَتَّى أَقْتَصَّ مِنْ قَلْبِي (٢)

ثم قال : قال علي بن هارون : أخذته أحمد بن أبي فتن معنى ولفظاً فقال :

④ / أَذْمَيْتُ بِاللَّحْطَاتِ وَجَنَّتَهُ فَأَقْتَصَّ نَاطِرُهُ مِنَ الْقَلْبِ (٣)

٣١١

قال : ولكنه بنقاء عبارته وحسن مأخذه ، قد صار أولى به .

٥٦٦ - ففي هذا دليل لمن عقّل أنهم لا يعنون بحسن العبارة مجرد اللفظ ، ولكن صورة وصيفة وخصوصية تحدث في المعنى ، وشيئاً طريق معرفته على الجملة العقل دون السمع ، فإنه على كل حال لم يقل في البحري أنه « أحسن فطغى اقتداراً على العبارة » ، (٤) من أجل حروف

* لَوْ أَنِّي أَوْفَى التُّجَارِبَ حَقَّهَا *

وكذلك لم يصف ابن أبي فتن بنقاء العبارة ، من أجل حروف .

* أَذْمَيْتُ بِاللَّحْطَاتِ وَجَنَّتَهُ *

٥٦٧ - وأعلم أنك إذا سبّرت أحوال هؤلاء الذين زعموا أنه إذا كان المُعَبَّرُ عنه واحداً ، والعبارة اثنتين ، ثم كانت إحدى العبارتين أفصح من الأخرى وأحسن ،

(١) يعني « كتاب الشعر والشعراء » للمزباني ، المذكور آنفاً .

(٢) لم أقف بعد على هذا الشعر .

(٣) البيت في ديوان المعاني ١ : ٢٨٤

(٤) يعني قول المزباني .

فإنه ينبغي أن يكون السبب في كونها أفصح وأحسن ، اللَّفْظَ نَفْسَهُ = (١) وجدتهُم
 قد قالوا ذلك من حيثُ قاسُوا الكلامين على الكلمتين ، فلما رأوا أنَّه إذا قيل في
 « الكلمتين » إن معناه واحد ، لم يكن بينهما تفاوتٌ ، ولم يكن للمعنى في
 إحدهما حالٌ لا يكونُ له في الأخرى = (٢) ظنوا أن سبيل الكلامين هذا السبيل .
 ولقد غلطوا فأفحشوا ، لأنه لا يتصور أن تكون صورة المعنى في أحد الكلامين
 أو البيتين ، مثل صورته في الآخر البتة ، اللهم إلا أن يعمد عامدٌ إلى بيتٍ فيضع
 مكان كل لفظه منه لفظه في معناها ، ولا يعرض لنظمه وتأليفه ، كمثله أن يقول في
 بيت حُطَيْئَةَ : (٣)

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي
 ⑤ ذَرِ الْمَفَاخِرَ لَا تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا وَأَجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْآكِلُ اللَّائِسُ

وما كان هذا سبيله ، كان بمَعزِلٍ من أن يكون به اعتدادٌ ، وأن يدخل في
 قبيل ما يُفاضل فيه بين عبارتين ، بل لا يصح أن يُجعل ذلك عبارةً ثانيةً ، ولا أن
 يُجعل الذي يتعاطاه بمَحَلٍّ / مَنْ يُوصَفُ بأنه أخذ معنى . ذلك لأنه لا يكون
 ٣١٢ بذلك صناعاً شيئاً يستحق أن يُدعى من أجله وأضيق كلام ، ومستأنف عبارة وقائل
 شعر . ذاك لأنَّ بَيْتَ حُطَيْئَةَ لم يكن كلاماً وشعراً من أجل معاني الألفاظ المفردة
 التي تراها فيه ، مجردةٌ مُعرَّاة من معاني النظم والتأليف ، بل مِنْهَا مُتَوَخَّئٌ فيها ما ترى
 من كون « المكارم » مفعولاً « لِذَعِ » ، وكون قوله « لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا » جملة أكدت

(١) السياق : « واعلم أنك إذا سبرت أحوال هؤلاء وجدتهم » .

(٢) السياق : « فلما رأوا أنه إذا قيل في الكلمتين ظنوا » .

(٣) كتبه بغير لام التعريف ، هنا وفيما بعد ، والبيت والذي بعده قد مضى في رقم : ٥٢٥

الجملة قبلها ، وكون « أقعد » معطوفاً بالواو على مجموع ما مضى ، وكون جملة « أنت الطاعم الكاسي » ، معطوفة بالفاء على « أقعد » ، فالذي يجيء فلا يُعَيَّر شيئاً من هذا الذي به كان كلاماً وشِعْراً ، لا يكون قد أتى بكلام ثانٍ وعِبارة ثانية ، بل لا يكون قد قَالَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ شيئاً البتَّة .

...

٥٦٨ - وَجُمْلَةُ الأَمْرِ أَنَّهُ كَمَا لَا تَكُونُ الفِضَّةُ أَوْ الذَّهَبُ نَحَائِمًا أَوْ سِيوَارًا أَوْ غَيْرَهُمَا مِنْ أَصْنَافِ الحَلِيِّ بِأَنْفُسِهِمَا ، وَلَكِنْ بِمَا يَحْدِثُ فِيهِمَا مِنَ الصُّورَةِ ، كَذَلِكَ لَا تَكُونُ الكَلِمَةُ المُفْرَدَةُ الَّتِي هِيَ أَسْمَاءٌ وَأَفْعَالٌ وَحُرُوفٌ ، كَلَامًا وَشِعْرًا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحْدِثَ فِيهَا النِّظْمُ الَّذِي حَقِيقَتُهُ تَوَخَّى مَعَانِي النُّحُوِّ وَأَحْكَامَهُ .

فإذن ليس لمن يتصدى لما ذكرنا ، من أن يعمد إلى بيت فيضع مكان كل لفظة منها لفظة في معناها ، إلا أن يُسْتَرَكَّ عَقْلُهُ ، ^(١) وَيُسْتَخَفُّ ، وَيُعَدُّ مَعَدُّ الَّذِي حُكِيَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنِّي قَلْتُ بَيْتًا هُوَ أَشْعَرُ مِنْ بَيْتِ حَسَّانَ ، قَالَ حَسَّانُ : يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ ، لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ ^(٢) وَقَلْتُ :

⑤١ يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ أَبَدًا وَلَا يَسْأَلُونَ مَنْ ذَا المُقْبِلِ ^(٣) ففيل : هُوَ بَيْتُ حَسَّانَ ، وَلَكِنَّكَ قَدْ أَفْسَدْتَهُ .

...

(١) « يُسْتَرَكَّ » ، أَي يُعَدُّ رَكِيكًا مَتَهَالِكًا .

(٢) هُوَ فِي دِيْوَانِهِ ، وَ« السَّوَادِ » ، الشَّخْصُ الَّذِي يَرَى كَأَنَّهُ سَوَادٌ مِنْ بَعِيدٍ ، لَا تَتَبَيَّنُ العَيْنُ مَعَارِفَهُ .

(٣) فِي المَطْبُوعَةِ : « وَلَا يَسْأَلُونَ » ، وَاخْتَلَفَ وَزْنَ الكَلَامِ .

٥٦٩ - وأعلم أنه إنما أتى القوم من قلة نظرهم في الكتب التي وضعها العلماء في اختلاف العبارتين على المعنى الواحد ، وفي كلامهم في أخذ / الشاعر من ٣١٣ الشاعر ، وفي أن يقول الشاعران على الجملة في معنى واحد ، وفي الأشعار التي دوّنها في هذا المعنى . ولو أنهم كانوا أخذوا أنفسهم بالنظر في تلك الكتب ، وتدبروا ما فيها حق التدبر ، لكان يكون ذلك قد أيقظهم من غفلتهم ، وكشف الغطاء عن أعينهم .

...

٥٧٠ - وقد أردت أن أكتب جملة من الشعر الذي أنت ترى الشاعرين فيه الشاعران بقولان في معنى واحد وهو قسما :
قد قالا في معنى واحد ، وهو ينقسم قسمين :

قسم أنت ترى أحد الشاعرين فيه قد أتى بالمعنى غفلاً ساذجاً ، وترى الآخر قد أخرجته في صورة تروق وتعجب .

وقسم أنت ترى كل واحد من الشاعرين قد صنع في المعنى وصوراً .

٥٧١ - وأبدأ بالقسم الأول الذي يكون المعنى في أحد البيتين غفلاً ، وفي القسم الأول :
الآخر مصوراً مصنوعاً ، ويكون ذلك إما لأن متأخراً قصر عن متقدم ، وإما لأن هدى متأخر لشيء لم يهتد إليه المتقدم .
أحدهما غفل ، والآخر مصور

● ومثال ذلك قول المتنبي : (١)

بَسَّ اللَّيَالِي سَهْدَتْ مِنْ طَرَبِي شَوْقًا إِلَى مَنْ يَبِيْتُ يَرْقُدُهَا (٢)

(١) أكثر اختيار عبد القاهر هنا عن أبي تمام والبحترى والمتنبي وغيرهم من أصحاب الدواوين المطبوعة ، فسأترك الإشارة إلى دواوينهم في التعليق إلا عند وجود اختلاف .

(٢) هو في ديوانه ، وكان في المطبوعة : « سَهْرَتْ » .

مع قول البحتري :

لَيْلٌ يُصَادِفُنِي وَمُرَهَفَةٌ الْحَشَا ضِدَّيْنِ أَسْهَرُهُ لَهَا وَتَنَامُهُ (١)

● وقول البحتري :

وَلَوْ مَلَكَتْ زَمَاعًا ظَلَّ يَجْدِبُنِي قَوْدًا لَكَانَ نَدَى كَفِّكَ مِنْ عُقْلِي (٢)

③٥٦ مع قول المتنبي :

وَقِيدْتُ نَفْسِي فِي ذَرَاكَ مَحَبَّةً وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْدًا تَقَيَّدَا

● وقول المتنبي :

إِذَا أَعْتَلَّ سَيْفُ الدَّوَلَةِ أَعْتَلَّتِ الْأَرْضُ وَمَنْ فَوْقَهَا وَالْبَأْسُ وَالْكَرْمُ الْمَحْضُ

مع قول البحتري :

ظَلَّلْنَا نَعُودَ الْجُودِ مَنْ وَعَكِكَ الَّذِي وَجَدْتَ وَقَلْنَا أَعْتَلَّ عُضْوٌ مِنَ الْمَجْدِ

● وقول المتنبي :

يُعْطِيكَ مُبْتَدِرًا فَإِنْ أَعْجَلْتَهُ أَعْطَاكَ مُعْتَدِرًا كَمَنْ قَدْ أَجْرَمَا (٣)

مع قول أبي تمام :

أَخُو عَزَمَاتٍ فِعْلُهُ فِعْلُ مُحْسِنٍ إِلَيْنَا وَلَكِنْ عُدْرُهُ عُدْرُ مُذْنِبٍ (٤)

(١) هو في مطبوعة الصيرفي (المعارف) ، وليس في غيرها .

(٢) « الزماع » ، العزم على الرحيل ، و « العُقل » جمع « عِقَال » ، وهو ما يعقل به البعير ليحبسه .

(٣) في المطبوعة : « يعطيك مبتدئاً » .

(٤) هذه رواية أشير إليها ، ورواية الديوان ، وهي أجود :

* أَخُو أَرْمَاتٍ بَدْلُهُ بَدْلُ مُحْسِنٍ *

● وقول المتنبي :

كَرِيمٌ مَتَى اسْتَوْهَبْتَ مَا أَنْتَ رَاكِبٌ وَقَدْ لَقِحتُ حَرْبٌ فَإِنَّكَ نَازِلٌ

/ مع قول البحتري :

مَاضٍ عَلَيَّ عَزْمُهُ فِي الْجُودِ لَوْ وَهَبَ الشَّدَّ سَبَابَ يَوْمَ لِقَاءِ الْبَيْضِ مَا نَدِمَا

● وقول المتنبي :

وَالَّذِي يَشْهَدُ الْوَعْيَ سَاكِنَ الْقَدِّ سَبَّ كَأَنَّ الْقِتَالَ فِيهَا ذِمَامُ

مع قول البحتري :

لَقَدْ كَانَ ذَاكَ الْجَاشُ جَاشٌ مُسَالِمٍ عَلَيَّ أَنَّ ذَاكَ الْزَيُّ زِيٌّ مُحَارِبٍ

● (٣٠٣) وقول أبي تمام :

الصُّبْحُ مَشْهُورٌ بِغَيْرِ دَلَائِلٍ مِنْ غَيْرِهِ ابْتُغِيَتْ وَلَا أَعْلَامُ

مع قول المتنبي :

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَفْهَامِ شَيْءٌ إِذَا أَحْتَاَجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ

● وقول أبي تمام :

وَفِي شَرَفِ الْحَدِيثِ دَلِيلُ صِدْقٍ لِمُخْتَبِرٍ عَلَيَّ الشَّرَفِ الْقَدِيمِ (١)

مع قول المتنبي :

أَفْعَالُهُ نَسَبٌ لَوْ لَمْ يَقُلْ مَعَهَا جَدِّي الْخَصِيبُ عَرَفْنَا الْعِرْقَ بِالْغُصْنِ

● وقول البحتري :

وَأَحَبُّ آفَاقِ الْبِلَادِ إِلَى الْفَتَى أَرْضٌ يَنَالُ بِهَا كَرِيمَ الْمَطْلَبِ (٢)

(١) كان في المطبوعة : « على شرف » .

(٢) في المطبوعة : « إلى فتى » .

مع قول المتنبي :

وَكُلُّ أَمْرٍ يُؤَلَى الْجَمِيلِ مُحَبَّبٌ وَكُلُّ مَكَانٍ يُنْبِتُ الْعِزَّ طَيِّبٌ

● وقول المتنبي :

يُقَرُّ لَهُ بِالْفَضْلِ مَنْ لَا يُوَدُّهُ وَيَقْضَى لَهُ بِالسَّعْدِ مَنْ لَا يُنْجِمُ

مع قول البحتري :

لَا أَدْعِي لِأَبِي الْعَلَاءِ فَضِيلَةً حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاهُ

● وقول خالد الكاتب :

رَقَدْتَ وَلَمْ تَرِثِ لِلْسَّاهِرِ وَلَيْلُ الْمُحِبِّ بِلَا آخِرِ (١)

مع قول بشار :

لِيَحْدُثَكَ مِنْ كَفَيْكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى أَنْ تَرَى ضَوْءَ الصَّبَاحِ وَسَادُ
تَبِيْتُ تُرَاعَى اللَّيْلَ تُرْجُو نَفَادَهُ وَلَيْسَ لِلَّيْلِ الْعَاشِقِينَ نَفَادُ (٢)

● وقول أبي تمام :

تَوَى بِالْمَشْرِقِينَ لَهَا ضِجَّاجُ أَطَارَ قُلُوبَ أَهْلِ الْمَغْرِبِينَ (٣)

● وقول البحتري :

تَنَادَرَ أَهْلُ الشَّرْقِ مِنْهُ وَقَائِعًا أَطَاعَ لَهَا الْعَاصُونَ فِي بَلَدِ الْغَرْبِ

(١) أمالي القالي ١ : ١٠٠ ، ومعه بيت آخر :

وَلَمْ تَدْرِ بَعْدَ ذَهَابِ الرَّقَا دِ مَا صَنَعَ الدَّمْعُ مِنْ نَاطِرِي

ولما سمعها دعبل بن علي الشاعر قال : « لَقَدْ أَدْمَنَ الرُّمِيَّةُ ، حَتَّى أَصَابَ الثُّغْرَةَ » .

(٢) في ديوانه ، وكان في المطبوعة : « لِحَدَيْكَ » ، وهو خطأ ، وفي الديوان : « ترى وجه الصباح » .

(٣) في المطبوعة : « لهم ضججاج » ، و « لها » ضمير « الوقائع » مما في البيت الذي قبله .

مع قول مسلم :

لَمَّا نَزَلَتْ عَلَيَّ أُذُنِي دِيَارِهِمْ أَلْقَى إِلَيْكَ الْأَقَاصِي بِالْمَقَالِيدِ (١)

/ • وقول محمد بن بشير :

أَفْرُغْ لِحَاجَتِنَا مَا دُمْتَ مَشْغُولًا فَلَوْ فَرَعْتَ لَكُنْتَ الْدَّهْرَ مَبْدُولًا (٢)

مع قول أبي علي البصير :

فَقُلْ لِسَعِيدٍ أَسْعَدَ اللَّهُ جَدَّهُ لَقَدْ رَثَ حَتَّى كَادَ يَنْصَرِمُ الْحَبْلُ
فَلَا تَعْتَذِرُ بِالشُّغْلِ عَنَّا فَإِنَّمَا تُنَاطِ بِكَ الْأَمَالَ مَا اتَّصَلَ الشُّغْلُ (٣)

• وقول البحتری :

مِنْ غَاذَةِ مُنِعَتْ ، وَتَمْنَعُ وَصَلَهَا فَلَوْ أَنَّهُا بُدِلَتْ لَنَا لَمْ تَبْدُلْ (٤)

مع قول ابن الرومي :

وَمِنْ الْبَلِيَّةِ أَنْبَى عُلِقْتُ مَمْنُوعًا مَمْنُوعًا (٥)

• وقول أبي تمام :

لَئِنْ كَانَ ذَنْبِي أَنَّ أَحْسَنَ مَطْلَبِي أَسَاءَ فَفِي سُوءِ الْقَضَاءِ لِي الْعُذْرُ

(١) في ديوانه .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) أبو علي البصير ، الفضل بن جعفر بن الفضل بن يونس النخعي الكاتب ، وبين البيتين بيت متصل معناه بالثاني ، وهو في معجم الشعراء للمرزباني ، ٣١٤ :

فَكُنْ عِنْدَ مَا أَمَلْتُ فِيكَ فَإِنَّا جَمِيعًا لَمَّا أَوْلَيْتَ مِنْ حَسَنِ أَهْلِ

(٤) في الديوان : « وتمنع بئلهما » .

(٥) ديوانه : ١٤٦٢

③٠٠ مع قول البحترى :

إِذَا مَحَاسِنِي أَلَّاتِي أُدِلُّ بِهَا كَانَتْ ذُنُوبِي فَقُلْ لِي كَيْفَ أُعْتَذِرُ

● وقول أبي تمام :

* قَدْ يُقَدِّمُ الْعَيْرُ مِنْ ذُعْرِ عَلَى الْأَسَدِ * (١)

مع قول البحترى :

فَجَاءَ مَجِيءَ الْعَيْرِ قَادَتْهُ حَيْرَةٌ إِلَى أَهْرَبِ الشُّدْقَيْنِ تَدْمَى أَظْفِرُهُ

● وقول مَعْنُ بن أَوْس :

إِذَا انصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكْذُ إِلَيْهِ بِوَجْهِ آخِرِ الدَّهْرِ تُقْبَلُ

مع قول العباس بن الأحنف :

نَقَلُ الْجِبَالِ الرَّوَاسِي مِنْ أَمَاكِينِهَا أَحْفُ مِنْ رَدِّ قَلْبٍ حِينَ يَنْصَرِفُ (٢)

● وقول أمية بن أبي الصلت :

عَطَاؤُكَ زَيْنٌ لِأَمْرِيءٍ إِنْ أَصَبْتَهُ بِخَيْرٍ وَمَا كُلُّ الْعَطَاءِ يَزِينُ (٣)

مع قول أبي تمام :

تُدْعَى عَطَايَاهُ وَفَرَا وَهِيَ إِنْ شَهَرَتْ كَانَتْ فَخَارًا لِمَنْ يَعْفُوهُ مُوتِنَفَا

مَا زِلْتُ مُنْتَظِرًا أُعْجُوبَةً عَنَّا حَتَّى رَأَيْتُ سُؤْلًا يَجْتَنِي شَرَفَا

(١) صدر البيت في ديوانه :

* أَطَلْتُ رَدْعَكَ حَتَّى صِيرْتَ لِي غَرَضًا *

(٢) في ديوانه ، وفيه : « أحف من نقل قلب » ، وهذه أجود .

(٣) في ديوانه ، وفيه : « إِنْ حَوَّثَهُ بِحَيْرٍ » ، وهي أجود .

● وقول جرير :

بَعَثَنَ الْهَوَىٰ ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَسْهُمِ أَعْدَائِهِ وَهَنَّ صَدِيقُ (١)

مع قول أبي نواس :

إِذَا أَمْتَحَنَ الدُّنْيَا لَيْبًا تَكَشَفَتْ لَهُ عَنْ عَدُوِّ فِي ثِيَابِ صَدِيقِ

● وقول كثير :

ⓐ إذا ما أرادتُ حُلَّةً أن تُزِيلَنَا أَيْنَا وَقَلْنَا الْحَاجِبِيَّةُ أَوَّلُ (٢)

/ مع قول أبي تمام :

نَقَّلَ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْهَوَىٰ مَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ

● وقول المتنبي :

وَعِنْدَ مَنْ الْيَوْمَ الْوَفَاءُ لِصَاحِبِ شَبِيبٍ وَأَوْفَىٰ مَنْ تَرَىٰ أَخْوَانَ

مع قول أبي تمام :

فَلَا تَحْسَبَا هِنْدًا لَهَا الْغَدْرُ وَحَدَّهَا سَجِيَّةٌ نَفْسِ كُلِّ غَانِيَةٍ هِنْدُ

● وقول البحتري :

فَلَمْ أَرِ فِي رَنْقِ الصَّرِيِّ لِي مَوْرِدًا فَحَاوَلْتُ وَرَدَ النَّيْلُ عِنْدَ آحْتَفَالِهِ (٣)

(١) في ديوانه ، وفيه : « دَعَوْنَ الْهَوَىٰ » .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه ، وروايته : « ولم أرضَ في رَنْقِ الصَّرِيِّ » ، و « الرَنْقُ » ، الماء القليل الكدر ، و « الصَّرِيُّ » ، الماء الذي طال استنقاؤه فتغير . و « النيل » هَرٌّ من أنهار الرقة ، حفره الرشيد ، وسمي باسم نيل مصر .

مع قول المتنبي :

قَوَاصِدَ كَافُورٍ تَوَارِكَ غَيْرِهِ وَمَنْ قَصَدَ الْبَحْرَ اسْتَقَلَّ السَّوَابِيَا

● وقول المتنبي :

كَأَنَّمَا يُوَلَّدُ النَّدَى مَعَهُمْ لَا صِغْرٌ عَاذِرٌ وَلَا هَرَمٌ

مع قول البحتري :

عَرِيقُونَ فِي الْإِفْضَالِ يُوتَنَفُّ النَّدَى لِنَاشِيئِهِمْ مِنْ حَيْثُ يُوتَنَفُّ الْعُمَرُ

● وقول البحتري :

فَلَا تُغْلِيَنَّ بِالسَّيْفِ كُلَّ غَلَائِهِ لِيَمْضِيَ فَإِنَّ الْكَفَّ لَا السَّيْفَ تَقَطُّعُ

مع قول المتنبي :

إِذَا الْهِنْدُ سَوَّتْ بَيْنَ سَيْفِي كَرِيهَةٍ فَسَيْفِكَ فِي كَفِّ تَزِيلُ التَّسَاوِيَا

● (٣٥٧) وقول البحتري :

سَامُوكَ مِنْ حَسَدٍ فَأَفْضَلَ مِنْهُمْ غَيْرُ الْجَوَادِ وَجَادَ غَيْرُ الْمُفْضِلِ
فَبَدَلْتُ فِينَا مَا بَدَلْتَ سَمَاحَةً وَتَكَرَّمًا وَبَدَلْتَ مَا لَمْ تَبْدُلْ

مع قول أبي تمام :

أَرَى النَّاسَ مِنْهَاجَ النَّدَى بَعْدَ مَا عَفَتْ مَهَائِعُهُ الْمُثَلَّى وَمَحَّتْ لَوَاجِبُهُ (١)
فَفِي كُلِّ نَجْدٍ فِي الْبِلَادِ وَغَائِرِ مَوَاهِبُ لَيْسَتْ مِنْهُ وَهِيَ مَوَاهِبُهُ

● وقول المتنبي :

بَيْضَاءُ تُطْمَعُ فِيمَا تَحْتَ حُلَّتَيْهَا وَعَزَّ ذَلِكَ مَطْلُوبًا إِذَا طُلِبَا

(١) « المهاييع » ، جمع « مهاييع » ، وهو الطريق الواسع المنبسط . و « اللواحب » جمع « لاحب » ،

وهو الطريق المستوي الواضح . و « محت » ، بليت ودرست .

مع قول البحتري :

تَبْدُو بِعَطْفَةٍ مُطِيعٍ حَتَّى إِذَا شُغِلَ الْخَلِيُّ تَنَّتْ بِصَدْفَةِ مُؤَيِّسٍ

● وقول المتنبي :

إِذْكَارٌ مِثْلِكَ تَرَكُ إِذْكَارِي لَهُ إِذْ لَا تُرِيدُ لِمَا أُرِيدُ مُتَرَجِّمًا

مع قول أبي تمام :

وَإِذَا الْمَجْدُ كَانَ عَوْنِي عَلَى الْمَرِّ ۚ تَقَاضِيَّتُهُ بِتَرْكِ التَّقَاضِي

● / وقول أبي تمام :

فَنَعِمْتِ مِنْ شَمْسٍ إِذَا حُجِبَتْ بَدَتْ مِنْ خِذْرِيهَا فَكَأَنَّهَا لَمْ تُحَجَّبِ

مع قول قيس بن الخطيم :

قَضَى لَهَا اللَّهُ حِينَ صَوَّرَهَا أَلْ حَاثِقُ أَنْ لَا يُكِنِّهَا سَدْفٌ (٢)

● (٣٥٨) وقول المتنبي :

رَامِيَاتٍ بِأَسْنِهِمْ رِيشُهَا الْهَدُّ بُ تَشُقُّ الْقُلُوبَ قَبْلَ الْجُلُودِ

مع قول كثير :

رَمْتَنِي بِسَنِهِمْ رِيشُهُ الْكُخْلُ لَمْ يَجْزُ ظَوَاهِرَ جِلْدِي وَهُوَ فِي الْقَلْبِ جَارِحٌ (٢)

● وقول بعض شعراء الجاهلية ، ويُعزى إلى لبيد :

(١) رواية ديوانه : « حين يخلقها الخالق » ، و « السدْف » ، ظلمة الليل ، يريد أن وجهها يضيء في

ظلمة الليل .

(٢) هو في ديوانه (إحسان عباس) ، وفيه : « لم يُصِيبَ ظواهر جلدي » .

وَدَعَوْتُ رَبِّي بِالسَّلَامَةِ جَاهِدًا لِيُصِحِّحَنِي فَإِذَا السَّلَامَةُ دَاءٌ (١)

مع قول أبي العتاهية :

أَسْرَعَ فِي نَقْصِ أَمْرِي تَمَامُهُ تُدْبِرُ فِي إِقْبَالِهَا أَيَّامُهُ (٢)

● وقوله :

أَقْلِلْ زِيَارَتَكَ الْحَبِيبِ بَ تَكُونُ كَالثَّوْبِ اسْتَجْدُهُ
إِنَّ الصَّدِيقَ يُمِلُّهُ أَنْ لَا يَزَالَ يِرَاكَ عِنْدَهُ

مع قول أبي تمام :

وَطُولُ مَقَامِ الْمَرْءِ فِي الْحَيِّ مُخْلِقٌ لِيَدِيَا جَتِيهِ فَأَغْتَرِبُ تَتَجَدَّدُ

● وقول الحرثي :

زَادَ مَعْرُوفَكَ عِنْدِي عِظْمًا أَنَّهُ عِنْدَكَ مَحْقُورٌ صَغِيرٌ
تَتَنَاسَاهُ كَأَنَّ لَمْ تَأْتِهِ وَهُوَ عِنْدَ النَّاسِ مَشْهُورٌ كَبِيرٌ (٣)

مع قول المتنبي :

تَظُنُّ مِنْ فَقْدِكَ أَعْتَادَهُمْ أَنَّهُمْ أَنْعَمُوا وَمَا عَلِمُوا .

(١) في الكامل للمبرد ١ : ١٢٨ ، ولم يُذكر فيما سبب إلى لبيد ، في ديوانه (إحسان عباس) ،
وقله متصلاً به :

كَأَنْتَ فَنَاتِي لَا تَلِينُ لَغَايِمِ فَالْأَنْهَا إِصْبَاخُ وَالْإِمْسَاءُ

(٢) في تكملة الديوان ، وكأنه من أرجوزته « دات الأمثال » .

(٣) الحرثي هو « أبو يعقوب : إسحق بن حسان بن قوهي الأعور » ، والبيتان في الشعر والشعراء
لابن قتيبة : ٨٣٣ ، وشرح ديوان المتنبي للواحدى : ١٥٢ ، مع خلاف في الرواية .

● وقول البحتري :

أَلَمْ تَرَ لِلتَّوَائِبِ كَيْفَ تَسْمُو إِلَى أَهْلِ التَّوَائِلِ وَالْفُضُولِ

مع قول المتنبي :

③٥٩ أَفْضَلُ النَّاسِ أَغْرَاضٌ لِدَا الزَّمَنِ يَخْلُو مِنْ أَلْهَمِ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَنِ

● وقول المتنبي :

تَذَلُّ لَهَا وَأَخْضَعُ عَلَى الْقُرْبِ وَالنَّوَى فَمَا عَاشِقٌ مَنْ لَا يَدُلُّ وَيَخْضَعُ

مع قول بعض المحدثين :

كُنْ إِذَا أَحْبَبْتَ عَبْدًا لِلَّذِي تَهْوَى مُطِيعًا
لَنْ تَنَالَ الْوَصْلَ حَتَّى تُلْزِمَ النَّفْسَ الْخُضُوعًا

● / وقول مُضَرَّسِ بْنِ رَبِيعٍ :

لَعَمْرُكَ إِنِّي بِالْخَلِيلِ الَّذِي لَهُ عَلَى دَلَالٍ وَاجِبٌ لِمُفَجِّعٍ
وَإِنِّي بِالْمَوْلَى الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَلَا ضَائِرِي فَقْدَانُهُ لِمُمْتَعٍ (١)

مع قول المتنبي :

أَمَا تَغْلَطُ الْأَيَّامُ فِيَّ بَانَ أَرَى بَغِيضًا تُنَائِي أَوْ حَبِيبًا تُقَرِّبُ

● وقول المتنبي :

مَظْلُومَةٌ أَلْقَدَّ فِي تَشْبِيهِهِ غُصْنًا مَظْلُومَةٌ أَلْرِيقُ فِي تَشْبِيهِهِ ضَرَبًا (٢)

(١) هكذا نسب الشعر لمُضَرَّسِ بْنِ رَبِيعٍ ، وهو خطأ وسهو فيما أرجح ، إنما هو للبراء بن ربيعة المقعسي ، يرى أخاه سليماً ، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ٢ : ١٦٧ ، ١٦٨ ، وفي مقطعات مرايث لابن الأعرابي رقم : ٤٣

(٢) أمام هذا البيت حاشية بخط كاتبها ، وهي كما سلف ، من كلام عبد القاهر هذا نصها : =

مع قوله :

إِذَا نَحْنُ شَبَّهْنَاكَ بِالْبَدْرِ طَالِعاً بَخَسْنَاكَ حَظًّا أَنْتَ أَبْهَى وَأَجْمَلُ
وَنَظْمُكُمْ إِنْ قَسْنَاكَ بِاللَّيْلِ فِي الْوَعَى لِأَنَّكَ أَحْمَى لِلْحَرِيمِ وَأَبْسَلُ

٥٧٢ - ذِكْرُ مَا أَنْتَ تَرَى فِيهِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَيْتَيْنِ صَنْعَةً وَتَصْوِيرًا

القسم الثاني

في البيت صنية وتصوير

وأستاذية على الجملة • فمن ذلك ، وهو من النادر ، قول لبيد :

وَأَكْذِبِ النَّفْسَ إِذَا حَدَّثَتْهَا إِنَّ صِدْقَ النَّفْسِ يُزِرِي بِالْأَمَلِ (١)

مع قول نافع بن لقيط : (٢)

③ وَإِذَا صَدَقَتِ النَّفْسَ لَمْ تَتْرُكْ لَهَا أَمَلًا وَيَأْمُلُ مَا أَشْتَهَى الْمَكْدُوبُ (٣)

• وقول رجل من الخوارج أتى به الحجاج في جماعة من أصحاب قطري

فقتلهم ، ومن عليه ليد كانت عنده ، وعاد إلى قطري ، فقال له قطري : عاود قتال

عدو الله الحجاج . فأبى وقال :

= « سب ما ترى فيه من القصور : أن الواجب أن تجعل هي نفسها

مظلومة من أجل تشبيه قدها بالغصن ، وريقها بالضرب ، لا أن يجعل القد

والريق مظلومين . ألا ترى أن اللائق أن يقول : إن شبت تاءها بالغصن

ظلمتها ، ولا يحسن أن يقول : إن شبت قدها بالغصن ظلمته . »

= و « الضرب » ، العسل .

(١) هو في ديوانه .

(٢) نافع بن لقيط الفقعسي ، ويقال له أيضاً « ثويبع » ، ويقال : « نافع بن نفيح الفقعسي » ، طبقات

فحول الشعراء : ٦٣٧

(٣) هو من قصيدته نافع الطويلة ، رواها الزحاحي في أماليه : ١٢٦ - ١٢٨ ، عن الأخفش ، عن

ثعلب ، وهي أيضاً في لسان العرب بتامها (مرط) ، وهذا البيت ليس فيها ، ولكنه منها بلا ريب .

أَقَاتِلُ الْحَجَّاجَ عَنْ سُلْطَانِهِ يَبِيدُ تُقْرُ بِأَنَّهَا مَوْلَانُهُ
مَاذَا أَقُولُ إِذَا وَقَفْتُ إِزَاءَهُ فِي الْصَّفِّ وَأَحْتَجُّتُ لَهُ فَعَلَاتُهُ
وَتَحَدَّثَ الْأَقْوَامُ أَنَّ صَنَائِعًا غُرِسَتْ لَدَيَّ فَحَنُظَلَّتْ نَخْلَاتُهُ (١)

مع قول أبي تمام :

أُسْرِبُلُ هُجْرَ الْقَوْلِ مَنْ لَوْ هَجَوْتُهُ إِذَنْ لَهَجَانِي عَنْهُ مَعْرُوفُهُ عِنْدِي
● وقول النابغة :

إِذَا مَا غَزَا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ
جَوَانِحُ قَدْ أُيْقِنَنَّ أَنَّ قَبِيلَهُ إِذَا مَا أَلْتَقَى الْأَصْفَانَ أَوَّلُ غَالِبِ (٢)

/ مع قول أبي نواس :

وَإِذَا مَجَّ أَلْقَنَا عَلْقًا وَتَرَأَى أَلْمَوْتُ فِي صُورِهِ
رَاحَ فِي ثِنْيِي مُفَاضِيَتِهِ أَسْدٌ يَدْمَى شَبَا ظُفْرِهِ
تَتَأَيُّ الطَّيْرُ غَدَوْتَهُ ثِقَّةٌ بِالشَّبْعِ مِنْ جَزْرِهِ (٣)

المقصود البيت الأخير .

...

(١) هذه الأبيات وقصتها لعامر بن حِطَّان الخارجي ، وهو أخو عمران بن حطان ، وخرجها إحسان عباس في « ديوان شعر الخوارج » : ٢١٧ ، وفاته أنها في الموازنة للآمدي ، وفي « إعتاب الكتاب » : ٦١ ، ٦٢ ، وفي كتاب « العفو والاعتذار » لرقام البصري : ٥٥٩ ، وهي عنده ثلاثة عشر بيتاً ، وعند الآخرين ستة أبيات ، وقبل البيت الثاني ، بيت متصل به :

إِنِّي إِذَنْ لِأَخُو الدَّنَاءَةِ ، وَالَّذِي عَفَّتْ عَلَى عِرْفَانِهِ جَهْلَاتُهُ

(٢) كان في المطبوعة : « إذا ما غدا » ، وكأنه تصحيف ، ويروى : « أبصرت فوقهم عصائب طير » ، كما في ديوانه ، وفيه أيضاً : « إذا ما التقى الجمعان » .

(٣) في ديوانه . « العلق » ، الدم . و « المفاضة » الدرع ، و « تتأى » تتحرى وتتوخى وتتعمد . « جَزْرِهِ » ، يعنى القتل الذين جزرتهم سيوفه ، وانظر الفقرة التالية . وفي الديوان : « تتأى الطير غزوته » .

٥٧٣ - وحكى المرزباني قال : « حدثني عمرو الوراق قال : (٣٦١) رأيتُ
أبا نُواسٍ ينشد قصيدته التي أولها :
* أَيُّهَا الْمُنتَابُ عَنْ عُفْرَةٍ * (١)

فحسدته ، فلما بلغ إلى قوله :

تَتَأَيُّ الطَّيْرُ غَدَوْتَهُ ثِقَةً بِالشَّبَعِ مِنْ جَزْرِهِ

قلت له : ما تركت للنابعة شيئاً حيث يقول : « إذا ما غدا بالجيش » ،
البيتين ، فقال : آسكت ، فلئن كان سبق فما أسأت الأتباع .

وهذا الكلام من أبي نُواسٍ دليلٌ بينٌ في أن المعنى يُنقل من صورة إلى صورة .
ذاك لأنه لو كان لا يكون قد صنع بالمعنى شيئاً ، لكان قوله : « فما أسأت الأتباع »
مُحالاً ، لأنه على كل حال لم يتبعه في اللفظ . ثم إن الأمر ظاهرٌ لمن نظر في أنه قد
نقل المعنى عن صورته التي هو عليها في شعر النابعة إلى صورة أخرى . وذلك أن
ههنا معنيين :

أحدهما : أصْلٌ ، وهو : علمُ الطَّيْرِ بأن الممدوح إذا غزا عدواً كان الظفرُ
لَهُ ، وكان هو الغالب .

والآخرُ فرْعٌ ، وهو : طَمَعُ الطَّيْرِ في أن تَتَسَبَّحَ عليها المطاعم من لُحُومِ
القتلى .

(١) في هامش المخطوطة ، بخط كاتبها ، مانصه :

« يقال : لَقِيْتُهُ عَنْ عُفْرَةٍ : أي بعد شهرٍ ونحوه »

وكان في المطبوعة : « من عفر » ، وهو في الديوان على الصواب .

وقد عَمَدَ النابغةُ إلى « الأصيل » ، الذي هو علم الطير بأن الممدوح يكون الغالب ، فذكره صريحاً ، وكشف عن وجهه ، واعتمد في « الفرع » الذي هو طمعها في لحوم القتلى ، وأنها لذلك تحلق فوقه = على دلالة الفحوى .
وعكس أبو نواس القصّة ، فذكر « الفرع » الذي هو طمعها في لحوم القتلى صريحاً ، فقال كما ترى :

* ثِقَّةٌ بِالشَّبَعِ مِنْ جَزْرِهِ *

وعَوَّلَ في « الأصيل » ، الذي هو علمها بأن الظفر يكون للممدوح ، على الفحوى . ودلالة الفحوى على علمها أن الظفر يكون للممدوح ، هي في أن قال : « مِنْ جَزْرِهِ » ، وهي لا تثق / بأن شبعها يكون من جزر الممدوح ، حتى تعلم أن الظفر يكون له .

أفيكون شيءٌ أظهرَ من هذا في النَّقْلِ عن صورةٍ إلى صورةٍ ؟

...

٥٧٤ - أرجع إلى النَّسَقِ • ومن ذلك قول أبي العتاهية :

③ شَيْمٌ فَتَحَتْ مِنْ أَلْمَدَجِ مَا قَدْ كَانَ مُسْتَعْلِقاً عَلَى أَلْمُدَّاجِ (١)

مع قول أبي تمام :

نَظَمْتُ لَهُ خَرَزَ أَلْمَدِيحِ مَوَاهِبُ يَنْفُثْنَ فِي عُقْدِ أَللِّسَانِ أَلْمُفْحِمِ

• وقول أبي وجزة :

أَتَاكَ أَلْمَجْدُ مِنْ هُنَا وَهُنَا وَكُنْتَ لَهُ بِمُجْتَمَعِ أَلْسِيُولِ (٢)

(١) في ملحقات ديوانه : ٥١٥ ، عن « الصبح المنى » ، و « الإبانة » للبيدي ، وهو عدد الواحدى

في شرح ديوان المتنبي ص : ١٠٠

(٢) هو لأبي وحزة السعدى ، يزيد بن عبيد ، في ديوان المعاني للعسكري ١ : ٥٩ ، وكان في

المطبوعة : « كمجتمع » ، وهو خطأ .

مع قول منصور النمرى :

(١) إِنَّ الْمَكَارِمَ وَالْمَعْرُوفَ أَوْدِيَّةٌ أَحَلَّكَ اللَّهُ مِنْهَا حَيْثُ تَجْتَمِعُ

● وقول بشار :

(٢) الشَّيْبُ كُرَّةٌ وَكُرَّةٌ أَنْ يُفَارِقَنِي أَعْجِبْ بِشَيْءٍ عَلَى الْبَغْضَاءِ مَوْدُودِ

مع قول البحتري :

تَعِيبُ الْغَانِيَاتُ عَلَيَّ شَيْبِي وَمَنْ لِي أَنْ أُمْتَعَ بِالْمَعِيبِ

● وقول أبي تمام :

يَشْتَاقُهُ مِنْ كَمَالِهِ غَدُهُ وَيُكْثِرُ الْوَجْدَ نَحْوَهُ الْأَمْسُ

مع قول ابن الرومي :

(٣) إِمَامٌ يَظَلُّ الْأَمْسُ يُعْمَلُ نَحْوَهُ تَلَفَّتْ مَلْهُوفٍ وَيَشْتَاقُهُ الْغَدُ

لا تنظر إلى أنه قال : « يشتاقه الغد » ، فأعاد لفظ أبي تمام ، ولكن انظر إلى قوله :

* يُعْمَلُ نَحْوَهُ تَلَفَّتْ مَلْهُوفٍ *

● وقول أبي تمام :

(١) هو من قصيدته المشهورة في الرشيد ، الأغاني ١٣ : ١٤٥ (الدار) ، والقصيدة منشورة في أحد أعداد مجلة الجمع بدمشق .

(٢) هذا البيت ينسب لبشار ، ولمسلم بن الوليد ، وليس في ديوانيهما ، وهو لبشار في أمالي المرتضى ٦٠٧ : ١ ، وفي مجموعة المعاني : ١٢٤ ، وهو لمسلم في ديوان المعاني ٢ : ١٥٨ ، وسمط اللآلئ : ٣٣٤ ، وهو له في تاريخ بغداد ١٣ : ٩٧ ، ٩٨ ثلاثة أبيات أولها ، عن أبي تمام :

نَامَ الْعَوَازِلُ وَأَسْتَكْفِينَ لِأَمْتِي وَقَدْ كَفَاهُنَّ نَهْضُ الْبَيْضِ وَالسُّودِ
أَمَّا الشَّبَابُ فَمَفْقُودٌ لَهُ خَلْفٌ وَالشَّيْبُ يَذْهَبُ مَفْقُودًا بِمَفْقُودِ

(٣) هو في ديوانه : ٧٨٧ ، وفيه : « كريم يظل الأمس » .

لَيْنِ ذَمَّتِ الْأَعْدَاءُ سُوءَ صَبَاحِهَا فَلَيْسَ يُودَى شُكْرَهَا الذَّنْبُ وَالنَّسْرُ

مع قول المتنبي :

وَأَنْبَتَ مِنْهُمْ رَيْعَ السَّبَاعِ فَأَنْتَ بِإِحْسَانِكَ الشَّامِلِ

● (٣٦٣) وقول أبي تمام :

وَرُبَّ نَائِي الْمَعَانِي رُوحُهُ أَبَدًا لَصِيْقُ رُوحِي وَدَانٍ لَيْسَ بِالذَّانِي

مع قول المتنبي :

لَنَا وَلِأَهْلِيهِ أَبَدًا قُلُوبٌ تَلَاقَى فِي جُسُومٍ مَا تَلَاقَى

● وقول أبي هفان :

أَصْبَحَ الدَّهْرُ مُسِيئًا كُلَّهُ مَالَهُ إِلَّا أَبْنَ يَحْيَى حَسَنَهُ

مع قول المتنبي :

أَزَالَتْ بِكَ الْأَيَّامُ عَنِّي كَأَنَّمَا بَنُوهَا لَهَا ذَنْبٌ وَأَنْتَ لَهَا عُذْرٌ

● / وقول علي بن جبلة :

وَأَرَى اللَّيَالِي مَا طَوَّتْ مِنْ قُوَّتِي رَدَّتْهُ فِي عِظْتِي وَفِي إِفْهَامِي (١)

مع قول ابن المعتز :

وَمَا يُنْتَقَصُ مِنْ شَبَابِ الرِّجَالِ يَزِدُّ فِي نُهَاهَا وَالْبَابِهَا (٢)

(١) هو في مجموع شعره محرجاً ، وبعده :

وَعَلِمْتُ أَنَّ الْمَرْءَ مِنْ سَنَنِ الرَّدَى حَيْثُ الرَّمِيَّةُ مِنْ سِيهَامِ الرَّامِي

(٢) هو في ديوانه ، في باب الفخر .

● وقول بكر بن النطاح :

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ رُوحِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيْتَنِي اللَّهُ سَائِلُهُ (١)

مع قول المتنبي :

إِنَّكَ مِنْ مَعْشَرٍ إِذَا وَهَبُوا مَا دُونَ أَعْمَارِهِمْ فَقَدْ بَخِلُوا

● وقول البحتري :

وَمَنْ ذَا يُلُومُ الْبَحْرَ إِنْ بَاتَ زَاجِرًا يَفِيضُ وَصَوَّبَ الْمُرْنَ إِنْ رَاحَ يَهْطِلُ

مع قول المتنبي :

وَمَا ثَنَّاكَ كَلَامُ النَّاسِ عَنْ كَرَمٍ وَمَنْ يَسُدُّ طَرِيقَ الْعَارِضِ الْهَاطِلِ

● وقول الكندي :

عَزُّوا وَعَزَّ بِعَزِّهِمْ مَنْ جَاوَرُوا ③
إِنْ يَطْلُبُوا بِتِرَاتِهِمْ يُعْطُوا بِهَا أَوْ يُطْلَبُوا لَا يُدْرِكُوا بِتِرَاتِ (٢)

مع قول المتنبي :

تُفِيَتْ اللَّيَالِي كُلَّ شَيْءٍ أَخَذَتْهُ وَهِنَّ لِمَا يَأْخُذْنَ مِنْكَ غَوَارِمُ

● وقول أبي تمام :

إِذَا سَيْفُهُ أَضْحَى عَلَى الْهَامِ حَاكِمًا غَدَا الْعَفْوُ مِنْهُ وَهُوَ فِي السَّيْفِ حَاكِمُ

مع قول المتنبي :

لَهُ مِنْ كَرِيمِ الطَّبَعِ فِي الْحَرْبِ مُنْتَضِ وَمِنْ عَادَةِ الْإِحْسَانِ وَالصَّفْحِ غَامِدُ

...

(١) هذا بيت يقحم في شعر أبي تمام ، وهو في ديوانه .

(٢) أعيان أن أجدهما ، وهما موجودان .

٥٧٥ - فانظر الآن نَظَرَ من نَفَى الغفلة عن نفسه ، فإنك ترى عَيَاناً أن تنفي على القسرين

للمعنى في كل واحد من البيتين من جميع ذلك ، صُورَةٌ وصفةٌ غير صورته وصفته في البيت الآخر = وأن العلماء لم يريدوا حيث قالوا : « إن المعنى في هذا هو المعنى في ذاك » ، أن الذي يُعقل من هذا لا يخالف الذي يُعقل من ذاك = وأن المعنى عائدٌ عليك في البيت الثاني على هيئته وصفته التي كان عليها في البيت الأول = وأن لا فَرَقَ ولا فَصَلَ ولا تبايُنَ بوجه من الوجوه = وأن حُكَمَ البيتين مثلاً حُكْمَ الاسمين قد وُضِعَا في اللغة لشيء واحد ، كالليث والأسد = (١) ولكن قالوا ذلك على حَسَبِ ما يقوله العقلاء / في الشئيين يجمعهما جنسٌ واحد ، ثم يفترقان بِخَوَاصِّ ومزايَا وصفاتٍ ، كالحاتم والحاتم ، والشنّف والشنّف ، والسوار والسوار ، وسائر أصناف الحلى التي يجمعها جنسٌ واحدٌ ، ثم يكون بينهما الاختلاف الشديد في الصنعة والعمل .

٣٢٢

٥٧٦ - وَمَنْ هذا الذي يَنْظُرُ إلى بيت الخارجيّ وبيت أبي تمام ، (٢) فلا يعلم أن صُورَةَ المعنى في ذلك غير صورته في هذا ؟ كيف ، والخارجيّ يقول :

« وَاحْتَجَّجْتُ لَهُ فَعَلَّاتُهُ »

ويقول أبو تمام :

« إِذْنُ ④ لَهْجَانِي عَنْهُ مَعْرُوفُهُ عِنْدِي »

ومتى كان « آحْتَجَّجَّ » و « هَجَا » واحداً في المعنى ؟

(١) السياق : « وأن العلماء لم يريدوا حيث قالوا ولكن قالوا ذلك » .

(٢) هو فيما سلف قريباً ص : ٥٠١

وكذلك الحكم في جميع ما ذكرناه ، فليس يتصور في نفس عاقل أن يكون

قول البحتري :

وَأَحَبُّ آفَاقِ الْبِلَادِ إِلَى الْفَتَى أَرْضٌ يَنَالُ بِهَا كَرِيمَ الْمَطْلَبِ

وقول المتنبي :

« وَكُلُّ مَكَانٍ يُنْبِثُ الْعِزَّ طَيِّبٌ » (١)

سواءً

...

٥٧٧ - وأعلم أن قولنا « الصورة » ، إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا ، فلما رأينا البيئونة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصورة ، فكان تبين إنسانٍ من إنسانٍ وفرسٍ من فرسٍ ، (٢) بخصوصية تكون في صورة هذا لا تكون في صورة ذاك ، وكذلك كان الأمر في المصنوعات ، فكان تبين خاتمٍ من خاتمٍ وسوارٍ من سوارٍ بذلك ، ثم وجدنا بين المعنى في أحد البيتين وبينه في الآخر بيئونة في عقولنا وفرقاً ، = (٣) عبّرنا عن ذلك الفرق وتلك البيئونة بأن قلنا : « للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك » . وليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئاً نحنُ ابتدأناه فينكره منكرٌ ، بل هو مستعمل مشهور في كلام العلماء ، ويكفيك قول الجاحظ : « وإنما الشعر صياغةٌ وضربٌ من التصوير » . (٤)

القول في معنى
« الصورة »

...

(١) هو فيما سلف قريباً ص : ٤٩١

(٢) في المطبوعة : « بين إنسان » ، وبعده بقليل « بين حاتم » .

(٣) السياق : « فلما رأينا البيئونة ... عبّرنا عن ذلك الفرق وتلك البيئونة » .

(٤) سلف فيما مضى في الفقرة رقم : ٢٩٨ ، وفي المطبوعة : « صناعة » .

٥٧٨ - وأعلم أنه لو كان المعنى في أحد البيتين يكون على هيئته وصفته في البيت الآخر ، وكان التالي من الشاعرين يجيشك به معاداً على وجهه لم يحدث فيه شيئاً ، ولم يغير له صفة ، لكان قول العلماء في شاعر : « إنه أخذ المعنى من صاحبه فأحسن وأجاد » ، وفي آخر : « إنه أساء وقصر » ، لغوا / من القول ، من حيث ٣٢٢ كان محالاً أن يحسن أو يسيء في شيء لا يصنع به شيئاً .

وكذلك كان يكون جعلهم البيت نظيراً للبيت ومناسباً له ، خطأ منهم ، لأنه محال أن يناسب الشيء نفسه ، وأن يكون نظيراً لنفسه .

وأمر ثالث ، وهو أنهم يقولون في واحد : (٣٦٦) « إنه أخذ المعنى فظهر أخذه » ، وفي آخر : « إنه أخذه فأخفى أخذه » ، ولو كان المعنى يكون معاداً على صورته وهيئته ، وكان الأخذ له من صاحبه لا يصنع شيئاً غير أن يبدل لفظاً مكان لفظ ، لكان الإخفاء فيه محالاً ، لأن اللفظ لا يخفى المعنى ، وإنما يخفيه إخراجاً في صورة غير التي كان عليها .

٥٧٩ - مثال ذلك أن القاضي أبا الحسن ، (١) ذكر فيما ذكر فيه « تناسب المعاني » ، بيت أبي نواس :

خُلِّيتَ وَالْحُسْنَ تَأْخُذُهُ تَنْتَقِي مِنْهُ وَتَنْخَبُ (٢)

وبيت عبد الله بن مُصعب :

كَأَنَّكَ جِئْتَ مُحْتَكِمًا عَلَيْهِمْ تَخَيْرَ فِي الْأُبُوَّةِ مَا تَشَاءُ

(١) يعنى القاضي الجرحاني أبا الحسن علي بن عبد العزيز في كتابه « الوساطة بين المنبئ وحصومه » وهذه كلها في « الوساطة » . ١٦٠ ، وشعر أبي نواس وشار وأبي تمام في دواوينهم

(٢) هو في ديوانه ، وذكر القاضي بعده :

فَاكْتَسَتْ مِنْهُ طَرَائِفُهُ وَاسْتَرَادَتْ فَضْلَ مَا تَهَبُ

وذكر أنّهما معاً من بيت سنار :

خُلِقْتُ عَلَى مَا فِيَّ غَيْرَ مُحَيَّرٍ هَوَايَ ، وَلَوْ خُحِرْتُ كُنْتُ الْمُهْدَا
والأمر في تناسب هذه الثلاثة ظاهر . ثم إنه ذكر أن أبا تمام قد تناولها فأحفاها

وقال :

فَلَوْ صَوَّرْتَ نَفْسَكَ لَمْ تَرِدْهَا عَلَى مَا فِيكَ مِنْ كَرَمِ الطَّبَاعِ

٥٨٠ - ومن العجب في ذلك ما تراه إذا أنت تأملت قول أبي العتاهيه :

جَزِيَ الْبَخِيلُ عَلَى صَالِحَةٍ عَنِّي بِخَفِيهِ عَلَى ظَهْرِي
أَعْلَى وَأَكْرَمُ عَن يَدَيْهِ يَدِي فَعَلْتُ ، وَتَزَّهُ قَدْرُهُ قَدْرِي
وَرُرِفْتُ مِنْ جَدْوَاهُ عَافِيَةٌ أُنْ لَا يَضِيقُ بِشُكْرِهِ صَدْرِي
وَعَنَيْتُ خَلَوْاً مِنْ تَفَضُّلِهِ أَحْتُو عَلَيْهِ بِأَحْسَنِ الْعُدْرِ
مَا فَانَيْتُ خَيْرَ أَمْرِيءٍ وَضَعْتُ عَنِّي يَدَاهُ مَوْوَنَةَ الشُّكْرِ (١)

/ ثم نظرت إلى قول الذي يقول :

⊙ أَعْتَقَنِي سُوءُ مَا صَنَعْتَ مِنَ الرَّقِّ فَيَا بَرْدَهَا عَلَى كَبِيدِي
فَصِيرْتُ عَمْدًا لِلسُّوءِ مِنْكَ وَمَا أَحْسَنَ سُوءَ قَبْلِي إِلَى أَحَدٍ (٢)

(١) الشعر في ديوانه (بيروت) : ٣٤٥ ، وأسرار البلاغة . ١٤٣

(٢) الشعر في أسرار البلاغة : ١٤٣ ، وحماسة ابن الشجري ١٠١ : ٢٩١ (الملوحي) وفيها التحريج ،
عمر معزور إلى أحد ، وكان في الأسرار والمطبوعة « للسوء فيك » . وبعد هذا في المخطوطة سقط ورقين ، من
ص . ٣٢٤ ، إلى ص ٣٢٧ ، وسأشر إلى ذلك بعد قليل .

٥٨١ - وما هو في غاية التُّدْرَة من هذا الباب ، ما صنعه الجاحظ بقول

نُصَيْب :

* وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ *

= حين نثره فقال ، وكتب به إلى ابن الزيات :

« نَحْنُ ، أَعَزُّكَ اللَّهُ ، نَسَحَرُ بِالْبَيَانِ ، وَنُمَوِّهُ بِالْقَوْلِ ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَى الْحَالِ ، وَيَقْضُونَ بِالْعَيَانِ ، فَأَثَرٌ فِي أَمْرِنَا أَثَرًا يَنْطِقُ إِذَا سَكَتْنَا ، فَإِنَّ الْمُدْعَى بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ مُتَعَرِّضٌ لِلتَّكْذِيبِ » .

...

٥٨٢ - وهذه جُمْلَةٌ مِنْ وَصْفِهِمُ الشَّعْرَ وَعَمَلِهِ ، وَإِذْلَالِهِمْ بِهِ .

قول الشعراء
في وصف الشعر

(١) أَبُو حَيَّةَ التَّمِيمِيُّ :

إِنَّ الْقَصَائِدَ قَدْ عَلِمْنَ بِأَنبِي
وَإِذَا ابْتَدَأَتْ عُرُوضَ نَسِيجِ رِيضٍ
صَنَعُ اللِّسَانِ بِهِنَّ ، لَا أَتَّحِلُّ
جَعَلَتْ تَذَلُّ لِمَا أُرِيدُ وَتُسَهِّلُ

(١) من حُرِّ الشعر ونفيسه ما قاله أبو يعقوب الخَرِيمِيُّ في صفة شعره ، رواه الخالديان في الأشباه

والنظائر ١ : ٢٢٦

مِنْ كُلِّ غَائِرَةٍ إِذَا وَجَّهْتُهَا طَلَعَتْ بِهَا الرُّكْبَانُ كُلُّ نِجَادٍ
طَوْرًا تَمَثَّلُهَا الْمُلُوكُ ، وَتَارَةً بَيْنَ التُّدِيِّ تُرَاضُ وَالْأَشْبَادِ

يعنى بالغائرة ، قصيدة يقولها في القور ، ثم يوجهها ، فتسير بها الركبان مُصْعِدَةً في كُلِّ تَجْدٍ ، ويتناشدها ملوك الناس وملوك البيان ، ويتمثلون بها ، ويُفْتَنُّ بها أهل الغناء ، فيروضونها بالتلحين ، فهي تُلْحَنُ على العيدين المُحْتَضِنَةِ بَيْنَ التُّدِيِّ وَالْأَكْبَادِ ، شَغْفًا بِهَا . وهذا شعر فاخر كان يقال مثله يوم كان ملوك الناس ملوكًا ، ويوم كان شعر الناس شعرًا ، وكان غناء الناس غناءً !

حَتَّى تُطَاوِعَنِي ، وَلَوْ يَرْتَاضُهَا ، غَيْرِي لِحَاوَلِ صَعْبَةً لَا تُقْبَلُ (١)

٥٨٣ - تميم بن مقبل :

إِذَا مِتُّ عَنْ ذِكْرِ الْقَوَافِي فَلَنْ تَرَى إِذَا مِتُّ عَنْ ذِكْرِ الْقَوَافِي فَلَنْ تَرَى
وَأَكْثَرَ يَتَاءً سَائِرًا ضُرِبَتْ لَهُ وَأَكْثَرَ يَتَاءً سَائِرًا ضُرِبَتْ لَهُ
حُزُونُ جِبَالِ الشُّعْرِ حَتَّى تَيْسَرَ حُزُونُ جِبَالِ الشُّعْرِ حَتَّى تَيْسَرَ
كَمَا تَمْسَحُ الْأَيْدِي الْأَغْرَ الْمُشْهَرًا (٢) كَمَا تَمْسَحُ الْأَيْدِي الْأَغْرَ الْمُشْهَرًا (٢)

٥٨٤ - عدي بن الرقاع :

وَقَصِيدَةٍ قَدْ بَتُّ أَجْمَعُ بَيْنَهَا وَقَصِيدَةٍ قَدْ بَتُّ أَجْمَعُ بَيْنَهَا
حَتَّى أَقْوَمَ مَيْلَهَا وَسِنَادَهَا حَتَّى أَقْوَمَ مَيْلَهَا وَسِنَادَهَا
حَتَّى يُقِيمَ ثِقَافَهُ مُنَادَهَا (٣) حَتَّى يُقِيمَ ثِقَافَهُ مُنَادَهَا (٣)

٥٨٥ - كعب بن زهير

فَمَنْ لِلْقَوَافِي ، شَانَهَا مَنْ يَحُوكُهَا ، إِذَا مَا تَوَى كَعْبٌ وَفَوَزَ جَرُولُ فَمَنْ لِلْقَوَافِي ، شَانَهَا مَنْ يَحُوكُهَا ،
يُقَوْمُهَا حَتَّى تَلِينُ مُتُونَهَا يُقَوْمُهَا حَتَّى تَلِينُ مُتُونَهَا
فَيَقْصُرُ عَنْهَا كُلُّ مَا يُتَمَثَّلُ (٤) فَيَقْصُرُ عَنْهَا كُلُّ مَا يُتَمَثَّلُ (٤)

٥٨٦ - بشار

عَمِيْتُ جَنِينًا ، وَالذِّكَاءُ مِنَ الْعَمَى ، فَجِئْتُ عَجِيبَ الظَّنِّ لِلْعِلْمِ مَوْئِلًا عَمِيْتُ جَنِينًا ، وَالذِّكَاءُ مِنَ الْعَمَى ،
فَجِئْتُ عَجِيبَ الظَّنِّ لِلْعِلْمِ مَوْئِلًا

(١) في شعره المجموع ، عن دلائل الإعجاز : وقوله : « أَتَنَحَّلُ » ، أي لا أغير على شعر غيري ، فأسترق معانيه وأدعيها لنفسى ، و « العروض » ناقة صعبة لم تذلل ، ولم تقبل الرياضة بعد . وأراد بالنسج ، نسج الشعر ، و « الريض » من الدواب وغيرها ، الذى لم يقبل الرياضة ، ولم تذلل لراكبها بعد . و « تذلل » ، تلين وتسهل بعد صعوبة .

(٢) الشعر في ديوانه ، وهو فيه « لها تالياً بعدى » ، و « بيتاً مارداً » ، وهى أجود وأدق . و « الأغر المشهر » ، الفرس ، يعنى جاء سابقاً فمسح الناس وجهه إكراماً له ، وحباً له .

(٣) في قصيدته ، نشرها الأستاذ الميمنى فى الطرائف الأدبية ، « الثقافة » آلة تُسوى بها فتاة الرمح . و « المناد » الذى فيه عوج .

(٤) فى ديوانه . و « جرول » هو الحظيطة . و « توى » و « فوز » هلك .

وَعَاصَ ضِيَاءَ الْعَيْنِ لِلْعِلْمِ رَافِدًا لِقَلْبٍ إِذَا مَا ضِيَعِ النَّاسُ حَصْلًا
وَشِعْرٍ كَنُورِ الرُّوضِ لَأَعْمَتْ بَيْنَهُ بِقَوْلٍ إِذَا مَا أَحْزَنَ الشُّعْرُ أَسْهَلًا (١)

٥٨٧ - وله

زُورٌ مُلُوكٍ عَلَيْهِ أَبْهَةٌ يَعْرِفُ مِنْ شِعْرِهِ وَمِنْ نُحْطَبَةٍ
لِلَّهِ مَا رَاحَ فِي جَوَانِحِهِ مِنْ لَوْلُوٍ لَا يَنَامُ عَنْ طَلْبِهِ
يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ لِلنَّدَى ، كَمَا يَخْرُجُ ضَوْءُ السَّرَاجِ مِنْ لَهَبِهِ (٢)

٥٨٨ - أبو شريح العمير

فَإِنْ أَهْلِكَ فَقَدْ أَبْقَيْتُ بَعْدِي قَوَافِي تَعْجِبُ الْمُتَمَثِّلِينَ
لَذِيذَاتِ الْمَقَاطِعِ مُحْكَمَاتٍ لَوْ أَنَّ الشُّعْرَ يُلْبَسُ لَارْتَدِينَا (٣)

٥٨٩ - الفرزدق

بَلَعْنَا الشَّمْسَ حِينَ تَكُونُ شَرْقًا وَمَسَقَطَ قَرْنِهَا مِنْ حَيْثُ غَابَا

(١) في زيادات ديوانه .

(٢) في ديوانه . و « الزور » ، الزائر ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والجمع .

(٣) لم أعرف « أبا شريح العمير » ، وهو مجموعة المعاني : ١٧٨ لشاعر جاهلي ، وفي البيان والتبيين ١ : ٢٢٢ ، وديوان المعالي ١ : ٨ غير منسوب ، وانفرد صاحب حماسة الشجري بنسبته إلى ابن ميادة ، وهذا خطأ أو سهو ، لأنه فيما أرجح أخذه من البيان والتبيين ، لأن الجاحظ عقد باباً فقال : « ووصفوا كلامهم في أشعارهم ، فجعلوها كبرود العصب ، وكالحلل والمعاطف ، والديباج والوشى ، وأشبه ذلك . وأنشدني أبو الجماهر جندب بن مدرك الهلالي » وذكر أبياتاً ثم قال : « وأنشدني لابن ميادة :

نَعَمْ إِنَّنِي مُهَيِّدٌ ثَنَاءً وَمِدْحَةً كَبُرْدَ الْيَمَانِي يُرْبِحُ الْبَيْعَ تَاجِرُهُ

وأنشد « ثم ذكر البيتين ، فاختلف الأمر على الشجري في نقله إلى حماسته ، فنسبه لابن ميادة .

وهذا شعر فاخر .

بِكُلِّ ثَنِيَّةٍ وَبِكُلِّ ثَغْرِ غَرَائِبُهُنَّ تَنْتَسِبُ أَنْتَسَابًا (١)

٥٩٠ - ابن ميادة

فَجَرْنَا يَتَابِعَ الْكَلَامِ وَبِحَرِّهِ فَاصْبَحَ فِيهِ ذُو الرُّوَايَةِ يَسْبَحُ
وَمَا الشُّعْرُ إِلَّا شِعْرُ قَيْسٍ وَخِنْدِفٍ وَشِعْرُ سِوَاهُمْ كُفَّةٌ وَتَمْلَحُ (٢)

٥٩١ - وقال عقال بن هشام القينى يرد عليه :

أَلَا أُبْلِغُ الرَّمَّاحَ نَقْضَ مَقَالَةٍ بِهَا تَحْطَلُ الرَّمَّاحُ أَوْ كَانَ يَمْزَحُ
[لَيْنٌ كَانَ فِي قَيْسٍ وَخِنْدِفِ السُّنِّ طَوَّالٌ ، وَشِعْرٌ سَائِرٌ لَيْسَ يُقْدَحُ]
لَقَدْ خَرَقَ الْحَى الْيَمَانُونَ قَبْلَهُمْ بُحُورَ الْكَلَامِ تُسْتَقَى وَهَى طَفْحُ
وَهُمْ عَلَّمُوا مَنْ بَعْدَهُمْ فَتَعَلَّمُوا وَهُمْ أَغْرَبُوا هَذَا الْكَلَامَ وَأَوْضَحُوا
فَلِلسَّابِقِينَ الْفَضْلُ لَا يُجْحَدُونَهُ وَلَيْسَ لِمَسْبُوقٍ عَلَيْهِمْ تَبَجُّحُ (٣)

٥٩٢ - أبو تمام

كَشَفْتُ قِنَاعَ الشُّعْرِ عَنْ حُرِّ وَجْهِهِ وَطَيْرْتُهُ عَنْ وَكْرِهِ وَهُوَ وَاقِعٌ
بِغُرِّ يَرَاهَا مَنْ يَرَاهَا بِسَمْعِهِ وَيَذْنُو إِلَيْهَا ذُو الْحِجْبِيِّ وَهُوَ شَاسِعٌ

(١) في ديوانه ، يقوله لجرير ، وقبله ، يعنى شعره وقصائده :

وَعُرِّيَّ قَدْ نَسَقْتُ مُشَهَّرَاتٍ طَوَّالِعَ ، لَا تُطَبِّقُ لَهَا جَوَابًا

« غُرٌّ » ، كالفرس الأغر يعرف من بين الخيل ، « مشهورات » مشهورات ، يردن كل بلد فتطلع على أهله فيتشاهدونها ، ونسجها يدل على نسبها ، يعنى أنه يقال : هذا الفرزدق يقول . و « الثنية » الطريق في الجبل يسلكه الناس ، و « الثغر » فرحة في بطن واد أو في جبل ، أو في طريق مسلوك .

(٢) هو في الأغاني ٢ : ٣٠٩ (الدار) .

(٣) هو في الأغاني ٢ : ٣٠٩ (الدار) ، وسماه « عقال بن هاشم » ، و « الرماح » هو « ابن ميادة » .

يَوَدُّ وِدَادًا أَنْ أَعْضَاءَ جِسْمِهِ إِذَا أُثْبِدَتْ ، شَوْقًا إِلَيْهَا ، مَسَامِعُ (١)

٥٩٣ - وله

حَذَاءُ تَمَلُّ كُلُّ أُذُنٍ حِكْمَةً وَبِلَاغَةً ، وَتُدِرُّ كُلُّ وَرِيدٍ
كَالْدُرِّ وَالْمَرْجَانِ أَلْفَ نَظْمِهِ بِالشُّدْرِ فِي عُنُقِ الْفَتَاةِ الرُّودِ
كَشَقِيقَةِ الْبُرِّدِ الْمُنْمَمِ وَشَيْهِ (٢٧٠) فِي أَرْضِ مَهْرَةَ أَوْ بِلَادِ تَزِيدٍ
يُعْطَى بِهَا الْبُشْرَى الْكَرِيمُ وَيَرْتَدِي بِرِدَائِهَا فِي الْمَحْفَلِ الْمَشْهُودِ
بُشْرَى الْعَيْنِيِّ أَبِي الْبَنَاتِ تَتَابَعَتْ بُشْرَاوَهُ بِالْفَارِسِ الْمَوْلُودِ (٢)

٥٩٤ - وله

جَاءَتْكَ مِنْ نَظْمِ اللُّسَانِ قِلَادَةٌ سِمْطَانٍ ، فِيهَا اللُّوْلُو الْمَكْنُونُ
أَحْذَاكَهَا صَنَعُ الضَّمِيرِ يَمُدُّهُ جَفْرٌ إِذَا نَضَبَ الْكَلَامُ مَعِينُ (٣)

٥٩٥ - أخذ لفظ « الصنع » من قول أبي حية : رقم ٢٥٨٢

بأننى * صنع اللسان بهن ، لا أتحنل *

ونقله إلى الضمير . وقد جعل حسناً أيضاً اللسان « صنعاً » ، وذلك في قوله :

أَهْدَى لَهُمْ مَدْحًا قَلْبٌ مُوَازِرُهُ فِيمَا أَحَبَّ لِسَانَ حَائِكٍ صَنَعُ (٤)

(١) شعر أبي تمام هدا ، والآتي بعده في ديوانه . و « شاسع » ، هو البعيد .

(٢) « حذاء » حفيضة السَّير في البلاد ، و « تُدِرُّ كُلُّ وَرِيدٍ » ، تدبُّع من يحسده أو يحاول ما حاوله . و « الشدر » ، ما يصاغ من ذهب أو فضة على هيئة اللؤلؤة . و « الفتاة الرود » ، الناعمة المتهايلة دلاً . و « الشقيقة » ، ما يشق من البرود ، و « المنمم » المنقوش نقشاً دقيقاً . و « مهرة » من بلاد اليمن ، و « بنو تَريد » من فضاة ، تنسب إليها البرود النفيسة .

(٣) يقال : « أحذاه من الغيمة » ، أى أعطاه . و « الجفر » ، البحر الواسعة المستديرة التى لم تُطَوَّر بعد . و « مَعِينٌ » يجرى على وجه الأرض ماؤها .

(٤) هو في ديوانه .

٥٩٦ - ولأبي تمام :

إِلَيْكَ أَرْحَنًا عَازِبَ الشُّعْرِ بَعْدَ مَا تَمَهَّلَ فِي رَوْضِ الْمَعَانِي الْعَحَائِبِ
غَرَائِبُ لَاقَتْ فِي فِنَائِكَ أَنْسَهَا مِنْ الْمَجْدِ فَهِيَ الْآنَ غَيْرُ غَرَائِبِ
وَلَوْ كَانَ يَفْنَى الشُّعْرُ أَفْنَاهُ مَا قَرَّتْ حِيَاضُكَ مِنْهُ فِي السُّنَيْنِ الذُّوَاهِبِ
وَلَكِنَّهُ صَوَّبَ الْعُقُولِ ، إِذَا أَنْجَلَتْ سَحَائِبُ مِنْهُ أُعْقِبَتْ بِسَحَائِبِ (١)

٥٩٧ - البحترى

أَلَسْتُ الْمُوَالِي فِيكَ نَظْمَ قَصَائِدِ هِيَ الْأَنْجُمُ اقْتَادَتْ مَعَ اللَّيْلِ أَنْحَمَا
تَنَاءٌ كَانَ الرَّوْضَ مِنْهُ مُنَوَّرًا ضُحَى ، وَكَأَنَّ الْوَشَى مِنْهُ مُنْمَمًا (٢)

٥٩٨ - وله

أَحْسِنُ أَبَا حَسَنِ بِالشُّعْرِ ، إِذْ جَعَلْتُ عَلَيْكَ أَنْجُمَهُ بِالْمَدْحِ تَنْشِيرُ
فَقَدْ أَتَيْتُكَ الْقَوَافِي غِبُّ فَائِدَةٍ كَمَا تَفْتَحُ غِيبَ الْوَابِلِ الزَّهْرُ (٣)

٥٩٩ - (٣٧١) وله

إِلَيْكَ الْقَوَافِي نَازِعَاتٍ قَوَاصِدًا يُسِيرُ ضَاحِي وَشِيهَا وَيُنْمَمُ
وَمُشْرِقَةٍ فِي النُّظْمِ غُرٌّ يَزِينُهَا بَهَاءً وَحُسْنًا أَنَّهَا فِيكَ تُنْظَمُ (٤)

(١) « العازب » من الإبل ، التي خرج يرعى بها راعيها كلاً بعيداً عن ديار الحى . و « أراح الإبل » ، إذا ردها إلى مراحها بعد غروب الشمس ، حيث تأوى إلى مراحها ليلاً لتبيت فيه . و « قرت حياضك » ، « قري الماء في الحوض » جمعه ، ورواية الديوان « في العصور الذواهب » ، و « الصوب » ، المطر .

(٢) في ديوانه ، « فيه مُسَهَّمًا » ، أى منقوشاً على هيئة السهام .

(٣) في المطبوعة : « تنتشر » ، وهو خطأ .

(٤) « يُسِيرُ » ، أى يُنْسَج على هيئة الحلة السيرا ، ذات الخطوط . وفي المطبوعة : « أنها لك » .

٦٠٠ - وله

بِمَنْقُوشَةٍ نَقُشَ الدَّنَائِيرِ يُنْتَقَى لَهَا اللَّفْظُ مُخْتَاراً كَمَا يُنْتَقَى التَّبَرُّ

٦٠١ - وله

أَيْذَهَبُ هَذَا الدَّهْرُ لَمْ يَرِ مَوْضِعِي وَلَمْ يَدْرِ مَا مِقْدَارُ حَلِي وَلَا عَقْدِي
 وَيَكْسُدُ مِثْلِي وَهُوَ تَاجِرٌ سُودِدٍ يَبِيعُ ثَمِينَاتِ الْمَكَارِمِ وَالْمَجْدِ
 سَوَائِرُ شِعْرِ جَامِعٍ بَدَدَ الْعُلَى تَعَلَّقْنَ مَنْ قَبْلِي وَأَتَعَبْنَ مَنْ بَعْدِي
 يُقَدِّرُ فِيهَا صَانِعٌ مُتَعَمِّلٌ لِأَحْكَامِهَا تَقْدِيرَ دَاوُدَ فِي السَّرْدِ (١)

٦٠٢ - وله

تَاللَّهِ يَسْهَرُ فِي مَدِيحِكَ لَيْلَهُ مَتَمَلِّمِلاً وَتَنَامُ دُونَ ثَوَابِهِ
 يَقْظَانُ يَنْتَخِلُ الْكَلَامَ كَأَنَّهُ جَيْشٌ لَدَيْهِ يُرِيدُ أَنْ يَلْقَى بِهِ
 فَأَتَى بِهِ كَالسَّيْفِ رَقْرَقَ صَيْقَلٌ مَا بَيْنَ قَائِمِ سِنْخِهِ وَذُبَابِهِ (٢)

٦٠٣ - ومن نادرٍ وَصَفِهِ لِلْبَلَاغَةِ قَوْلُهُ :

فِي نِظَامٍ مِنَ الْبَلَاغَةِ مَا شَكَ أَمْرُؤُ أَنَّهُ نِظَامٌ فَرِيدٍ
 وَيَدِيعُ كَأَنَّهُ الزَّهْرُ الضَّاحِكُ فِي رَوْتِقِ الرَّيِّعِ الْجَدِيدِ

(١) « البَدَدُ » ، المتفرق . و « تَعَلَّقْنَ » ، يعني أنها فنتت الشعراء قبلهم ، فتعلقها حببٌ عَلاَقَةٌ .
 و « السَّرْدُ » حلق الدروع ، وإلى داود عليه السلام تنسب صنعة الدروع . لقوله تعالى له : (أن أَعْمَلُ
 سَابِغَاتٍ وَقَدِّرُ فِي السَّرْدِ) [سورة سبأ : ١١] .

(٢) في المطبوعة : « لله » ، وهو خطأ لا شك فيه . وفي الديوان « ينتخبُ الكلام » ، وكان في
 المطبوعة : « ينتحل الكلام » ، بالحاء المهملة وهو تصحيف وفساد و « نخل الشيء وتخله وأنتحله » ،
 بالحاء المعجمة ، صفاه واختاره ، وعزل عنه ما يكدره أو يفسده . و « الصيقل » الذي يجلو السيوف حتى
 يترقق ماؤها من حدتها . و « السِنْخُ » مفرز السيوف في مقبضه ، و « الذناب » طرف السيوف .

مُشْرِقٌ فِي جَوَائِبِ السَّمْعِ مَا يُخْذُ لِقُهُ عَوْدُهُ عَلَى الْمُسْتَعِيدِ
 / حُجَجٌ تُخْرِسُ الْأَلَدَّ بِالْفَا ظِ فُرَادَى كَالجَوْهَرِ الْمَعْدُودِ
 ⑦٧٧ وَمَعَانٍ لَوْ فَصَّلْتَهَا الْقَوَافِي هَجَجْتِ شِعْرَ جَرُولٍ وَلَبِيدِ
 جُزْنَ مُسْتَعْمَلِ الْكَلَامِ آخْتِيَارًا وَتَجَنَّبْنَ ظُلْمَةَ التَّعْقِيدِ
 وَرَكِبْنَ اللَّفْظَ الْقَرِيبَ فَأَذْرَكَ نَ بِهِ غَايَةَ الْمُرَادِ الْبَعِيدِ
 كَالْعَذَارَى غَدَوْنَ فِي الْحَلْلِ الصُّفِّ إِذَا رُحْنَ فِي الْخُطُوطِ السُّودِ (١)

...

٦٠٤ - العَرَضُ من كَتَبَ هذه الأبيات ، الاستظهار ، حتى إن حمل
 حاملٌ نفسه على العَرَرِ والتَّقَحُّمِ على غير بَصِيرَةٍ ، فزَعَمَ أن الإعجاز في مذاقة
 الحروف ، وفي سلامتها مما يثقل على اللسان = عَلِمَ بالنظر فيها فسادَ ظنِّه وقُبْحَ
 غَلْطِهِ ، من حيث يرى عياناً أن ليس كلامهم كلامَ من خَطَرَ ذلك منه ببإل ،
 ولا صِفَاتِهِمْ صِفَاتٍ تُصْلِحُ له على حال . إذ لا يَخْفَى على عاقلٍ أن لم يكن ضَرْبٌ
 عَرَضٌ من ذكر وصف
 الشعراء الشعر ، وأنه
 يدرك بالعقل ،
 لا بمذاقة الحروف

(١) في ديوانه ، يقوله في بلاغة محمد بن عبد الملك الزيات الكاتب الوزير ، وذكر قبل البيت الأول
 « عبد الحميد الكاتب » ، فقال لابن الزيات :

لَتَفَنَّنْتَ فِي الْكِتَابَةِ حَتَّى عَطَّلَ النَّاسُ فَنَّ عَبْدِ الْحَمِيدِ

و « الفريد » ، اللؤلؤ . و « جرول » ، الحطيفة ، و « لبيد بن ربيعة » الفحل ، وفي الديوان
 والمطبوعة قوله : « حُزْنَ مُسْتَعْمَلِ الْكَلَامِ » ، بالخاء المهملة ، وهكذا يجرى في الكتب ، وهو عندي خطأ
 لا شك فيه ، وتصحيح مفسد للكلام والشعر معاً ، وإنما هو « جُزْنَ » بالجيم المعجمة ، من « جاز المكان »
 إذا تعداه وتركه خلفه . يقول : إن معانيه تعدّين مبتذل اللفظ والكلام وتركته ، « وتجنَّبْنَ ظُلْمَةَ التَّعْقِيدِ ،
 وَرَكِبْنَ اللَّفْظَ الْقَرِيبَ » ، وهو اللفظ المختار الجيد الذي لا ابتذال فيه ولا تعقيد . وهو في بعض نسخ الديوان
 « جزن » بالجيم ، وهو الصواب المحض ، وأما « حزن » فهو تصحيف يُتَّقَى ، وكلام يُرْغَبُ عن مثله . وفي
 بعض نسخ الديوان : « كالعذارى غَدَوْنَ فِي الْحَلْلِ الْبَيْضِ » ، وهي جيدة .

« تميم » لحزون جبال الشعر ، لأن تَسَلَّمَ ألفاظه من حروفٍ تثقل على اللسان = ولا كان تقويمُ « عَدِيَّ » لشعره وتشبيهه نَظَرَه فيه بنَظَرِ المثقِفِ في كعوب قناته لذلك = وأنه مُحَالٌ أن يكون له جَعَل « بَشَارٌ » نُورَ العين قد غَاضَ فصار إلى قلبه ، (١) وأن يكون اللؤلؤ الذي كان لا ينام عن طلبه = وأن ليس هو صَوْبُ العُقُولِ الذي إذا آنجَلت سَحَائِبُ منه أُعِقِبَت بسحائب = وأن ليس هو الدرُّ والمرجان مؤلفاً بالشدر في العِقْدِ = ولا الذي له كان « البحترى » مقدراً « تقدير داود في السرد » . كيف ؟ وهذه كلها عباراتٌ عَمَّا يُدْرِك بالعقل ويُستنبط بالفكر ، وليس الفكرُ الطريقُ إلى تمييز ما يثقل على اللسان مما لا يثقل ، إنما الطريقُ إلى ذلك الحِسُّ .

...

٦٠٥ - ولولا أن البلوى قد عظمت بهذا الرأي الفاسد ، وأن الذين قد

استهلكوا فيه قد صاروا من فرط شغفهم به يُصنعون إلى كل شيء يسمعون ، / حتى ٣٢٩ لو أن إنساناً قال : « باقلى حارٌ » ، يريد أنه يريد نصرة مذهبهم ، لأقبلوا بأوجههم عليه وألقوا أسماءهم إليه (٢) = لكان اطراحه وترك الاشتغال به أصوب ، لأنه قول لا يتصل منه جانب بالصواب البتة . ذاك لأنه أول شيء يُؤدى إلى أن يكون القرآن معجزاً ، لا بما به كان قرآناً وكلام الله عز وجل ، لأنه على كل حال إنما كان قرآناً وكلام الله عز وجل بالنظم الذى هو عليه . ومعلوم أن ليس « النظم » من مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان فى شيء .

(١) فى المطبوعة : « قد غاص » ، وهو تصحيف .

(٢) فى المطبوعة : « فآلقوا » .

ثم إنه اتَّفَقَ من العقلاء أن الوصف الذي به تنأهى القرآن إلى حدِّ عَجَزِ
عنه المخلوقون ، هو الفصاحة والبلاغة . وما رأينا عاقلاً جعل القرآن فصيحاً
أو بليغاً ، بأن لا يكون في حروفه ما يثقل على اللسان ، لأنه لو كان يصحُّ ذلك ،
لكان يجب أن يكون السوقي الساقط من الكلام ، والسفساف الرديء من الشعر ،
فصيحاً إذا خفت حروفه .

٦٠٦ - وأعجب من هذا ، أنه يلزم منه أن لو عمد عامد إلى حركات
الإعراب فجعل مكان كل ضمة وكسرة فتحة فقال : « الحمد لله » ، بفتح الدال
واللام والهاء ، وجرى على هذا في القرآن كله ، أن لا يسلبه ذلك الوصف الذي هو
مُعْجِزٌ به ، بل كان ينبغي أن يزيد فيه ، لأنَّ الفتحة كما لا يخفى أخف من كل
واحدة من الضمة والكسرة .

فإن قال : إن ذلك يُحيل المعنى .

قيل له : إذا كان المعنى والعلة في كونه معجزاً خفة اللفظ وسهولته ، فينبغي
أن يكون مع إحالة المعنى مُعْجِزاً ، لأنه إذا كان معجزاً لوصف يخص لفظه دون
معناه ، كان مُحالاً أن يخرج عن كونه معجزاً ، مع قيام ذلك الوصف فيه .

...

٦٠٧ - ودع هذا ، وهب أنه لا يلزم شيء منه ، فإنه يكفي في الدلالة على
سقوطه وقلة تمييز القائل به ، أنه يقتضى إسقاط « الكناية » و « الاستعارة »
و « التمثيل » و « المجاز » و « الإيجاز » جملة ، وأطراح جميعها رأساً ، مع أنها
الأقطاب التي تدور البلاغة عليها ، والأعضاء التي تستند الفصاحة إليها ، والطلبية
التي يتنازعها المحسنون ، (٣٧٤) / والرّهان الذي تجرّب فيه الجياد ، والنضال الذي
تُعرف به الأيدي الشداد ، وهي التي نوه بذكرها البلغاء ، ورفع من أقدارها العلماء ،

بيان أن قولهم في اللفظ ،
يسقط الكناية ،
والاستعارة ، و التمثيل ،
و المجاز ، و الإيجاز ،

وصنّفوا فيها الكتب ، ووكلوا بها الهمم ، وصرفوا إليها الخواطر ، حتى صار الكلام فيها نوعاً من العلم مُفردًا ، ، وصناعة على حدة ، ولم يتعاطأ أحد من الناس القول في الإعجاز إلا ذكرها وجعلها العمدة والأركان فيما يُوجب الفضل والمزية ، وخصوصاً « الاستعارة » و « الإيجاز » ، ^(١) فإنك تراهم يجعلونهما عنوان ما يذكرون ، وأول ما يُوردون .

= وتراهم يذكرون من « الاستعارة » قوله عز وجل : (وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [سورة مريم : ٤٤] ، وقوله : (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) [سورة الفرقان : ١٣] ، وقوله عز وجل : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) [سورة يس : ٣٧] ، وقوله عز وجل : (فَأَصْدَغَ بِمَا تُؤْمَرُ) [سورة الحجر : ٩٤] ، وقوله : (فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا) [سورة يوسف : ٨٠] ، وقوله تعالى : (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) [سورة محمد : ٤٠] ، وقوله : (فَمَا رِبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة الفرقان : ١٦] .

= ومن « الإيجاز » قوله تعالى : (وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ) [سورة الأمل : ٥٨] ، وقوله تعالى : (وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ) [سورة فاطر : ١١] ، وقوله : (فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ) [سورة الأمل : ٥٧] ، وتراهم على لسان واحد في أن « المجاز » و « الإيجاز » من الأركان في أمر الإعجاز .

٦٠٨ - وإذا كان الأمر كذلك عند كافة العلماء الذين تكلموا في المزايا التي للقرآن ، فينبغي أن يُنظر في أمر الذي يُسلم نفسه إلى الغرور ، فيزعم أن الوصف الذي كان له القرآن معجزاً ، هو سلامة حروفه مما يُثقل على اللسان ،

(١) في المطبوعة : « والمجاز » ، ومثل الذي هنا في نسخة عند رشيد رضا . وهو الصواب ، يدل عليه

أَيُصِحُّ لَهُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَدَّعِيَ الْعَلَطُ عَلَى الْعُقَلَاءِ قَاطِبَةً فِيمَا قَالُوهُ ،
وَالْخَطَأُ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ ؟ وَإِذَا نَظَرْنَا وَجَدْنَاهُ لَا يَصِحُّ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يَقْتَحِمَ هَذِهِ
الْجَهَالَةَ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الضُّحْكَةِ فَيَزْعَمَ مِثْلًا (٢٧٥) أَنْ مِنْ شَأْنِ
« الاستعارة » و « الإيجاز » إِذَا دَخَلَ الْكَلَامَ ، أَنْ يَخْدُثَ بِهِمَا فِي حُرُوفِهِ خِيفَةٌ ،
وَتَتَجَدَّدُ فِيهَا سَهُولَةٌ ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ .

...

٦٠٩ - وَأَعْلَمُ أَنَّا لَا نَأْبَى أَنْ تَكُونَ مَذَاقَةُ الْحُرُوفِ وَسَلَامَتُهَا مِمَّا يَثْقُلُ عَلَى
اللسان / داخلاً فيما يوجب الفضيلة ، وَأَنْ تَكُونَ مِمَّا يُوَكِّدُ أَمْرَ الإِعْجَازِ ، وَإِنَّمَا
الذي ننكره ونفيل رأى من يذهب إليه ، (١) أَنْ يَجْعَلَهُ مُعْجِزاً بِهِ وَحْدَهُ ، وَيَجْعَلُهُ
الأصل والعُمْدَةَ ، فَيَخْرُجُ إِلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّنَاعَاتِ .

...

٦١٠ - ثُمَّ إِنَّ الْعَجَبَ كُلَّ الْعَجَبِ مِمَّنْ يَجْعَلُ كُلَّ الْفَضِيلَةِ فِي شَيْءٍ هُوَ إِذَا
انفرد لم يجب به فضل البتة ، ولم يدخل في اعتداد بحال . وذلك أنه لا يخفى على
عاقلي أنه لا يكون بسهولة الألفاظ وسلامتها مما يثقل على اللسان ، اعتداداً ، حتى
يكون قد ألف منها كلاماً ، ثم كان ذلك الكلام صحيحاً في نظمه والغرض الذي
أريد به ، وأنه لو عمد عامداً إلى ألفاظ فجمعها من غير أن يراعى فيها معنى ، ويؤلف
منها كلاماً ، لم تر عاقلاً يعتد بسهولة فيها فضيلةً ، لأن الألفاظ لا تُرَادُ لأنفسها ،
وإنما تُرَادُ لتجعل أدلة على المعاني . فإذا عديمت الذي له تُرَادُ ، أو آختل أمرها فيه ،
لم يُعْتَدَ بالأوصاف التي تكون في أنفسها عليها ، وكانت السهولة وغير السهولة فيها
واحداً .

بيان آخر لى
شأن اللفظ ،
وفساد القول به

(١) « فيل رأيه » ، قبحه وخطأه لفساده .

ومن ههنا رأيت العلماء يذُمون مَنْ يَحْمَلُهُ تَطَلُّبُ السَّجْعِ والتجنيس على أن يَضْرِبَ لهما المعنى ، (١) وَيُدْخِلُ الخلل عليه من أجلهما ، وعلى أن يتعسف في الاستعارة بسببهما ، ويركب الوعورة ، ويسلك المسالك المجهولة ، كالذى صنع أبو تمام في قوله :

سَيْفُ الإِمَامِ الَّذِي سَمَّتهُ هَيْبَتُهُ لَمَّا تَحَرَّمَ أَهْلُ الأَرْضِ مُخْتَرِمًا
قَرَّتْ بِقُرْآنِ عَيْنِ الدِّينِ وَانشَرَّتْ بِالْأَشْتَرَيْنِ عُيُونُ الشُّرْكِ فَاصْطَلِمَا (٢)

⊙ (٣٧٦) وقوله :

ذَهَبَتْ بِمَذْهَبِهِ السَّمَاخَةُ وَأَلْتَوَتْ فِيهِ الظُّنُونُ ، أَمْذَهَبُ أَمْ مُذْهَبُ (٣)

= وَيَصْنَعُهُ المتكلفون في الأسجاع . وذلك أنه لا يتصور أن يجب بهما ، ومن حيث هما ، فضل ، ويقع بهما مع الخلو من المعنى اعتداداً . وإذا نظرت إلى تجنيس أبي تمام : « أمذهب أم مذهب » ، فاستضعفته ، وإلى تجنيس القائل :

* حَتَّى نَجَا مِنْ خَوْفِهِ وَمَا نَجَا * (٤)

= وَقَوْلِ المُحَدِّثِ :

/ نَاظِرَاهُ فِيمَا جَنَى نَاظِرَاهُ ، أَوْ دَعَانِي أُمَّتٌ بِمَا أَوْدَعَانِي (٥)

٣٣٢

(١) في المطبوعة : « يضم » ، وفسرها تفسيرا من لا ينظر . و « يضم » ، يظلمه ويخسه .

(٢) في ديوانه . و « تحرم » ، استأصل .

(٣) في ديوانه .

(٤) البيت في أسرار البلاغة : ٧٠ ، وهو في البيان والتبيين ١ : ١٥٠ / ٣ : ٧٢ ، والحيوان ٣ : ٧٥ ، وروى : « من شخصه » و « من جوفه » وقال : « ومن الإيجاز المحذوف قول الراجز ، ووصف سهمه حين رمى غيراً ، كيف نفذ سهمه ، وكيف صرعه » ، وهكذا الكلام عندي من أوهام الجاحظ ، وإنما الصواب : « من خوفه » بالخاء المعجمة من فوق ، و « نجا » الأولى من « النجو » وهو ما يخرج من البطن من الغائط ، يريد أنه من خوفه أخذت ، ثم لم ينبج . أما الذي قاله الجاحظ ، فهو لا شيء .

(٥) خرج في أسرار البلاغة ، وهو لشمسويه البصرى ، وينسب لغيره فراجعه هناك .

= فَاسْتَحْسَنْتَهُ ، لم تشكُّ بحالٍ أن ذلك لم يكن لأمر يرجع إلى اللفظ ، ولكن لأنك رأيت الفائدة ضُعفت في الأوَّل ، وقويت في الثاني . وذلك أنك رأيت أبا تمام لم يزدك بمذهبٍ ومذهب ، على أن أسمعك حروفاً مكررة لا تجد لها فائدة إن وُجِدَتْ ، إلا متكلفةً مُتَمَحِّلَةً ، ورأيت الآخر قد أعادَ عليك اللفظة كأنه يخذلك عن الفائدة وقد أعطاهما ، ويُوهِمُكَ أنه لم يزدك وقد أحسنَ الزيادةَ ووفَّاهما . وهذه التُّكْتَةُ كان التجنيس ، وخصوصاً المُسْتَوْفَى منه ، مثل « نجا » و « نجا » ، من حُلِيِّ الشُّعْر . والقولُ فيما يحسنُ وفيما لا يحسنُ من التجنيس والسجع يطول ، ولم يكن غرضنا من ذكرهما شرح أمرهما ، ^(١) ولكن توكيد ما انتهى بنا القول إليه من استحالة أن يكون الإعجاز في مُجَرِّدِ السَّهولة وسلامة الألفاظ مما يثقل على اللسان .

...

٦١١ - وجملة الأمر ، أنا ما رأينا في الدنيا عاقلاً أطرح النَّظْمَ والمحاسن التي ^(٢٧٧) هو السبب فيها من « الاستعارة » و « الكناية » و « التمثيل » ، وضروب « المجاز » و « الإيجاز » ، وصدَّ بوجهه عن جميعها ، وجعل الفضلَ كله والمزيةَ أجمعها في سلامة الحروف مما يثقل . كيف ؟ وهو يؤدي إلى السخف والخروج من العقل كما بينا .

٦١٢ - وأعلم أنه قد آن لنا نُعود إلى ما هو الأمر الأعظم والغرض الأهم ، والذي كأنه هو الطُّلْبَةُ ، وكل ما عداه ذرائع إليه . وهو المَرَامُ ، وما سواه أسبابٌ للتسلُّق عليه ، وهو بيان العِلَلِ التي لها وَجَبَ أن يكون لِنَظْمٍ مَزِيَّةٍ على نَظْمٍ ، وأن يَعْظُمَ أمرُ التفاضلِ فيه ويتناهى إلى الغايات البعيدة . ^(٢) ونحن نسأل الله تعالى العونَ على ذلك ، والتوفيق له والهداية إليه .

...

(١) في « ج » « ولكن غرضنا » ، وهو لا يستقيم .

(٢) في المطبوعة : « وأن يعم أمر التفاضل » ، وهو خطأ .

/ بسم الله الرحمن الرحيم

٦١٣ - ما أظنُّ بك أيها القارئ لكتابنا ، إن كنتَ وَفَيْتَهُ حَقَّهُ مِنَ النَّظَرِ ، « النظم » ، هو تَوْخِي وتُدبَّرْتَهُ حَقَّ التَّدبُّرِ ، إِلَّا أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ عِلْمًا أُبَيُّ أَنْ يَكُونَ لِلشَّكِّ فِيهِ نَصِيبٌ ، معاني النحو ، وهو تَعْيِدُنُ البَلَاغَةِ ، وللتَوْقِيفِ نَحْوَكُ مَذْهَبٌ ، أَنْ لَيْسَ « النَّظْمُ » شَيْئًا إِلَّا تَوْخِي معاني النحو وأحكامه وَوُجُوهَهُ وَفُرُوقَهُ فِيمَا بَيْنَ مَعَانِي الكَلِمِ = (١) وَأَنَّكَ قَدْ تَبَيَّنْتَ أَنَّهُ إِذَا رُفِعَ مَعَانِي النحو وأحكامه مِمَّا بَيْنَ الكَلِمِ حَتَّى لَا تُرَادَ فِيهَا فِي جُمْلَةٍ وَلَا تَفْصِيلٍ ، خَرَجَتْ الكَلِمُ المنطوقُ بَعْضُهَا فِي إِثْرِ بَعْضٍ فِي البَيْتِ مِنَ الشَّعْرِ وَالفَصْلِ مِنَ النَثْرِ ، (٢) عَنْ أَنْ يَكُونَ لِكُونِهَا فِي مَوَاضِعِهَا الَّتِي وُضِعَتْ فِيهَا مُوجِبٌ وَمُقْتَضٍ ، (٣) وَعَنْ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنْ يُقَالَ فِي كَلِمَةٍ مِنْهَا إِنَّهَا مُرْتَبِطَةٌ بِصَاحِبِهَا ، وَمُتَعَلِّقَةٌ بِهَا ، وَكَائِنَةٌ بِسَبَبِهَا = (٤) وَأَنْ حُسْنَ تَصَوُّرِكَ لِذَلِكَ ، قَدْ ثَبَّتَ فِيهِ قَدَمَكَ ، وَمَلَأَ مِنَ الثِّقَةِ نَفْسَكَ ، وَبَاعَدَكَ مِنْ أَنْ تَجِنَّ إِلَى الذِي كُنْتَ عَلَيْهِ ، وَأَنْ يَجْرِكَ الإِلْفُ وَالاعْتِيَادُ إِلَيْهِ = وَأَنَّكَ جَعَلْتَ مَا قَلِنَاهُ نَقْشًا فِي (٧٧٨) صَدْرِكَ ، وَأَثْبَتَهُ فِي سُوَيْدَاءِ قَلْبِكَ ، وَصَادَقْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِكَ . فَإِنْ كَانَ الأَمْرُ كَمَا ظَنَّنَاهُ ، رَجَوْنَا أَنْ يُصَادَفَ الذِي نُرِيدُ أَنْ نَسْتَأْنِفَهُ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْكَ نِيَّةً حَسَنَةً تَقْيِيكَ المَلَلِ ، (٥) وَرَغْبَةً صَادِقَةً تُدْفَعُ

(١) معطوف على قوله : « إِلَّا أَنَّكَ عَلِمْتَ عِلْمًا » .

(٢) السياق : « خَرَجَتْ الكَلِمُ ... عَنْ أَنْ يَكُونَ » .

(٣) السياق : يعنى : وَخَرَجَتْ عَنْ أُيْتَصَوَّرَ

(٤) السياق : « إِلَّا أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ عِلْمًا وَأَنَّكَ قَدْ بَيَّنْتَ وَأَنْ حُسْنَ تَصَوُّرِكَ ، قَدْ ثَبَّتَ » .

(٥) السياق : « أَنْ يُصَادَفَ نِيَّةً حَسَنَةً » .

عنك السَّامَ ، وَأَرْيَحِيَّةٌ يَخْفُ مَعَهَا عَلَيْكَ تَعَبُ الْفِكْرِ وَكَدُّ النَّظَرِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى وَلِيُّ تَوْفِيْقِكَ وَتَوْفِيْقِنَا بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ . وَنَبْدَأُ فَنَقُولُ :

٦١٤ - فَإِذَا ثَبِتَ الْآنَ أَنَّ لَا شَكَّ وَلَا مِرْيَةَ فِي أَنَّ لَيْسَ « النَّظْمُ » شَيْئاً غَيْرَ تَوْحِيٍّ مَعَانِي النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ فِيمَا بَيْنَ مَعَانِي الْكَلِمِ ، ثَبِتَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ طَالِبَ دَلِيلِ الْإِعْجَازِ مِنْ نَظْمِ الْقُرْآنِ ، إِذَا هُوَ لَمْ يَطْلُبْهُ فِي مَعَانِي النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ وَوَجْوهِهِ وَفُرُوقِهِ ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَعْدِنُهُ وَمَعَانُهُ ، ^(١) وَمَوْضِعُهُ وَمَكَانُهُ ، وَأَنَّهُ لَا مُسْتَنْبَطَ لَهُ سِوَاهَا ، وَأَنَّ لَا وَجْهَ لَطَلْبِهِ فِيمَا عَدَاهَا ، ^(٢) غَارٌّ نَفْسَهُ بِالْكَاذِبِ مِنَ الطَّمَعِ ، / وَمُسْلِمٌ لَهَا إِلَى الْخُدْعِ ، وَأَنَّهُ إِنْ أَبَى أَنْ يَكُونَ فِيهَا ، كَانَ قَدْ أَبَى أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مَعْجِزاً بِنَظْمِهِ ، وَلِزْمِهِ أَنْ يُثْبِتَ شَيْئاً آخَرَ يَكُونُ مَعْجِزاً بِهِ ، وَأَنْ يَلْحَقَ بِأَصْحَابِ « الصَّرْفَةِ » فَيُدْفَعِ الْإِعْجَازَ مِنْ أَصْلِهِ ، ^(٣) وَهَذَا تَقْرِيرٌ لَا يَدْفَعُهُ إِلَّا مُعَانِدٌ يَعُدُّ الرَّجُوعَ عَنْ بَاطِلٍ قَدْ اعْتَقَدَهُ عَجْزاً ، وَالثَّبَاتُ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِ لُزُومِ الْحِجَّةِ جَلْدًا ، ^(٤) وَمَنْ وَضَعَ نَفْسَهُ فِي هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ ، كَانَ قَدْ بَاعَدَهَا مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ . وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ .

٣٣٤

...

٦١٥ - وَهَذِهِ أَصُولٌ يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا قَبْلَ الَّذِي عَمَدْنَا لَهُ .

أَعْلَمُ أَنَّ مَعَانِيَ الْكَلَامِ كُلِّهَا مَعَانٍ لَا تُتَّصَرُّوْا إِلَّا فِيمَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، وَالْأَصْلُ

« الخبر » ، أَصْلٌ فِي مَعَانِي الْكَلَامِ ، فِي الْمَعْنَى وَالْإِنْسَانِ

(١) « المَعَانُ » الْمُبَاةة وَالْمَنْزَلُ ، وَيَعُدُّ بَعْضُهُمْ مِيمَهُ أَصْلِيَّةً ، وَبَعْضُهُمْ أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ « مَفْعَل » .

(٢) السِّيَاقُ : « أَنَّ طَالِبَ دَلِيلِ الْإِعْجَازِ إِذَا هُوَ لَمْ يَطْلُبْهُ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَعْدِنُهُ غَارٌّ نَفْسَهُ » ، فَهُوَ خَيْرٌ « أَنْ » .

(٣) « أَصْحَابُ الصَّرْفَةِ » ، هُمُ الْمُعْتَرِلَةُ .

(٤) « جَلْدًا » ، سَاقِطَةٌ مِنْ « ج » ، وَ « الْجَلْدُ » ، الْقُوَّةُ وَالشَّدَّةُ .

والأول هو « الخبر ». وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه ، عرفته في الجميع . ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس ، أنه لا يكون خبرٌ حتى يكون مُخبرٌ به ومُخبرٌ عنه ، لأنه (٣٧٩) ينقسم إلى « إثبات » و « نفي » . و « الإثبات » ، يقتضى مُثبتاً ومُثبتاً له ، و « النفي » يقتضى مَنفياً ومَنفياً عنه . فلو حاولت أن تتصوّر إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مُثبتٌ له ومَنفياً عنه ، حاولت ما لا يصحُّ في عقل ، ولا يقع في وهم . ومن أجل ذلك أمتنع أن يكون لك قصدٌ إلى فعلٍ من غير أن تُريد إسنادَه إلى شيءٍ مُظهرٍ أو مُقدِّرٍ ، (١) وكان لفظك به ، إذا أنت لم تُرد ذلك ، وصوتاً تُصوتُه سواءً . (٢)

...

٦١٦ - وإن أردت أن تستحكِم معرفة ذلك في نفسك ، فأنظر إليك إذا قيل لك : « ما فعل زيد ؟ » فقلت : « خرج » ، هل يُتصوّر أن يقع في خلدك من « خرج » معنى من دون أن يُنوي فيه ضمير « زيد » ؟ وهل تكون ، إن أنت زعمت أنك لم تنو ذلك ، إلا مُخرِجاً نفسك إلى الهديان ؟

وكذلك فأنظر إذا قيل لك : « كيف زيد ؟ » ، فقلت : « صالح » ، هل يكون لقولك « صالح » أثرٌ في نفسك ، من دون أن تريد « هو صالح » ؟ أم هل يَعقل السامع منه شيئاً إن هو لم يعتقد ذلك ؟ فإنه / ممّا لا يبقى معه لعاقِل شكٌّ أن « الخبر » معنى لا يُتصوّر إلا بين شيئين ، يكون أحدهما مُثبتاً ، والآخر مُثبتاً له ، أو يكون أحدهما مَنفياً ، والآخر مَنفياً عنه = وأنه لا يُتصوّر مُثبتٌ من غير مُثبتٍ له : ومنفى من دون منفى عنه .

(١) في المطبوعة : « أو مقدر مصبر » .

(٢) في هامش « ج » بخطه ما نصه : « أي مع صوت » . ثم انظر الفقرة التالية رقم : ٦٣٦ مكررة .

ولما كان الأمر كذلك ، أوجب ذلك أن لا يُعقل إلا من مجموع جُملة فعل وأسم كقولنا : « خرج زيد » ، أو أسم وأسم ، كقولنا : « زيد منطلق » ، فليس في الدنيا خبرٌ يُعرف من غير هذا السبيل ، وبغير هذا الدليل . وهو شيء يَعْرِفه العقلاء في كل جيل وأمة ، وحكمٌ يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة .

٦١٧ - وإذا قد عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا فيما بين شيئين : مُخبر به

لاند للخبير من

مُخبر عنه ، فينبغي أن تعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث . وذلك أنه كما لا يتصور (٢٨٠) أن يكون ههنا خبرٌ حتى يكون مُخبرٌ به ومُخبرٌ عنه ، كذلك لا يتصور أن يكون خبرٌ حتى يكون له « مُخبرٌ » يصدر عنه ويحصل من جهته ، ويكون له نسبة إليه ، وتعود التبعة فيه عليه ، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صادقاً ، وبالكذب إن كان كذاباً . أفلا ترى أن من المعلوم أنه لا يكون إثباتٌ ونفىٌ حتى يكون مثبتٌ ونافٍ يكون مصدرهما من جهته ، ويكون هو المزجى لهما ، والمُبرم والناقض فيهما ، ويكون بهما موافقاً ومخالفاً ، ومُصيباً ومُخطئاً ، ومُحسناً ومُسيئاً . (١)

مُخبر به ، يوصف
هو بالصدق والكذب

٦١٨ - وجملة الأمر ، أن « الخبر » وجميع الكلام ، معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه ، ويُصرفها في فكره ، ويُناجى بها قلبه ، ويُراجع فيها عقله ، وتُوصف بأنها مقاصدٌ وأغراضٌ ، وأعظمها شأناً « الخبر » ، فهو الذي يتصور بالصورة الكثيرة ، وتقع فيه الصناعات العجيبة ، وفيه يكون ، في الأمر الأعم ، المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة ، كما شرحنا فيما تقدم ، ونشرحه فيما نقول من بعد إن شاء الله تعالى . (٢)

...

(١) انظر الفقرة التالية رقم : ٦٣٨

(٢) انظر الفقرة التالية رقم : ٦٣٩ ، والفقرة : ٦٤١ .

٦١٩ - وأعلم أنك إذا فتشت أصحاب « اللفظ » عما في نفوسهم ،
وجدتهم قد توهموا في « الخبر » أنه صفة للفظ ، وأن المعنى في كونه إثباتاً ، أنه لفظ
يدل على وجود / المعنى من الشيء أو فيه = وفي كونه نفيًا ، أنه لفظ يدل على عدمه
وانتفائه عن الشيء . وهو شيء قد لزمهم ، وسرى في عروقهم ، وامتزج بطباعهم ،
حتى صار الظن بأكثرهم أن القول لا ينجع فيهم .

٦٢٠ - والدليل على بطلان ما اعتقدوه ، أنه محال أن يكون « اللفظ » قد
نُصِبَ دليلاً على شيء ، ثم لا يحصل منه العلم بذلك الشيء ، إذ لا معنى لكون
الشيء دليلاً إلا إفادته (٣٨١) إيّاك العلم بما هو دليل عليه . وإذا كان هذا كذلك ،
علم منه أن ليس الأمر على ما قالوه ، من أن المعنى في وصفنا « اللفظ » بأنه خبر ،
أنه قد وُضِعَ لأن يدل على وجود المعنى أو عدمه ، لأنه لو كان كذلك ، لكان
ينبغي أن لا يقع من سامع شك في خبر يسمعه ، وأن لا تسمع الرجل يثبت وينفي
إلا علمت وجود ما أثبت وانتفاء ما نفي ، وذلك مما لا يشك في بطلانه . فإذا لم
يكن ذلك مما يشك في بطلانه ، وجب أن يعلم أن مدلول « اللفظ » ليس هو وجود
المعنى أو عدمه ، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه ، وأن ذلك ، أي الحكم
بوجود المعنى أو عدمه ، حقيقة الخبر ، إلا أنه إذا كان بوجود المعنى من الشيء
أو فيه يُسمى « إثباتاً » ، وإذا كان بعدم المعنى وانتفائه عن الشيء يسمى « نفيًا » .
ومن الدليل على فساد ما زعموه ، أنه لو كان معنى « الإثبات » ، الدلالة على
وجود المعنى وإعلامه السامع أيضاً ، وكان معنى « النفي » الدلالة على عدمه
وإعلامه السامع أيضاً ، لكان ينبغي إذا قال واحد : « زيد عالم » ، وقال آخر : « زيد
ليس بعالم » ، أن يكون قد دل هذا على وجود العلم وهذا على عدمه ، وإذا قال
الموحد : « العالم مُحدث » وقال الملحد : « هو قديم » ، أن يكون قد دل الموحد
على حدوثه ، والملحد على قدمه ، وذلك ما لا يقوله عاقل .

طال دعوى أصحاب
اللفظ في توهمهم أن
الخبر صفة للفظ .

٦٢١ - تقرير لذلك بعبارة أخرى :

لا يُتصوَّر أن تُفتَقِر المعاني المدلول عليها بالجُمَلِ المؤلَّفةِ إلى دليل يدلُّ عليها زائد على اللفظ . كيف ؟ وقد أجمع العقلاء على أن العِلْمَ بمقاصد النَّاسِ في محاوراتهم عِلْمٌ ضروريٌّ ، ومن ذهبَ مذهباً يقتضي أن لا يكون / « الخبرُ » معنى في نفس المتكلم ، ولكن يكون وصفاً لللفظ من أجل دلالاته على وجود المعنى من الشيء أو فيه ، أو انتفاء وجوده عنه ، كان قد نقض منه الأصل الذي قدَّمناه ، من حيث يكون قد جعل المعنى (٤٨٢) المدلول عيه باللفظ ، لا يُعرَف إلا بدليل سوى اللفظ . ذاك لأننا لا نعرف وجود المعنى المُثَبَّتِ وانتفاء المنفى باللفظ ، ولكننا نعلمه بدليل يقوم لنا زائد على اللفظ . وما مِن عاقلٍ إلا وهو يعلم ببديهة النَّظَرِ أن المعلوم بغير اللفظ ، لا يكون مدلول اللفظ .

٣٣٧

٦٢٢ - طريقة أخرى : الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع

إيَّاهُ ، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه . وإذا كان كذلك ، وكان ممَّا يُعَلِّمُ ببدائيه المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامعُ غرضَ المتكلم ومقصودَه ، فينبغي أن يُنظَر إلى مقصود المُخْبِرِ من خبره ، ما هو ؟ أهو أن يُعَلِّمَ السامعَ المُخْبِرَ به والمُخْبِرَ عنه ، أم أن يُعَلِّمَهُ إثبات المعنى المُخْبِرِ به للمُخْبِرِ عنه ؟

فإن قيل : إن المقصودَ إعلامه السامع وجود المعنى من المُخْبِرِ عنه ، فإذا

قال : « ضرب زيدٌ » كان مقصودَه أن يعلم السامع وجود الضرب من زيد ، وليس الإثباتُ إلا إعلامه السامع وجود المعنى .

قيل له : فالكافر إذا أثبت مع الله ، تعالى عما يقول الظالمون ، إلهاً آخر ،

يكون قاصداً أن يُعْلِمَ ، نعوذ بالله تعالى ، أن مع الله تعالى إليها آخر ؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، (١) وكفى بهذا فضيحة .

...

٦٢٣ - وجملة الأمر ، أنه ينبغي أن يقال لهم : أُنشِكُون في أنه لا بُدَّ من أن يكون لخبير المُخْبِرِ مَعْنَى يعلمه السامع علماً لا يكون معه شك ، ويكون ذلك معنى اللفظ وحقيقته ؟

فإذا قالوا : لا نشك .

قيل لهم : فما ذلك المعنى ؟

فإن قالوا : هو وجود المَعْنَى المُخْبِرِ به مِنَ المُخْبِرِ عَنْهُ أو فيه ، إذا كان الخبرُ إثباتاً ، وانتفاؤه عنه إذا كان نفيًا = لم يمكنهم أن يقولوا ذلك إلا من بعد أن يُكَابِرُوا فيدَّعوا أنهم إذا سمعوا الرجل يقول : « خرج زيد » ، علموا علماً لا شكَّ معه ، وجودَ (٤٨٣) الخروج من زيد . وكيف / يدَّعون ذلك ، وهو يقتضى أن يكون الخبر على وَفْقِ المُخْبِرِ عنه أبداً ، وأن لا يجوزَ فيه أن يقع على خلاف المُخْبِرِ عنه ، وأن يكون العقلاء قد غلطوا حين جعلوا من خاصِّ وَصْفِهِ أنه يحتمل الصدق والكذب ، وأن يكون الذى قالوه في أخبار الآحاد وأخبار التواتر (٢) = من أن العلم يقع بالتواتر دون الآحاد = سهواً منهم ، ويقتضى الغنى عن المعجزة ، لأنه إنما احتيج إليها ليحصل العلم بكون الخبر على وَفْقِ المُخْبِرِ عنه ، فإذا كان لا يكون إلا على وَفْقِ المُخْبِرِ عنه ، لم تقع الحاجة إلى دليل يدل على كونه كذلك ، فأعرفه .

(١) قوله : « آخر ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً » ، ليس في « ج » .

(٢) هذا إشارة إلى مقالة المعتزلة في شأن أخبار الآحاد .

٦٢٤ - وأعلم أنه إنما لزمهم ما قلناه ، من أن يكون الخبرُ على وَفْقِ الْمُخْبِرِ عنه أبداً ، من حيث أنه إذا كان معنى الخبر عندهم ، إذا كان إثباتاً ، أنه لفظٌ موضوعٌ ليدل على وجود المعنى المُخْبِر به من المُخْبِر عنه أو فيه ، وجب أن يكون كذلك أبداً ، وأن لا يصح أن يقال « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، إلا إذا كان الضربُ قد وُجِدَ من زيد . وكذلك يجب في النَّفْيِ أن لا يصح أن يقال : « ما ضَرَبَ زَيْدٌ » ، إلا إذا كان الضرب لم يوجد منه ، لأن تجويز أن يقال : « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، من غير أن يكون قد كان منه ضربٌ ، وأن يقال : « ما ضَرَبَ زَيْدٌ » ، وقد كان منه ضربٌ ، يُوجب على أصلهم إخلاءَ اللفظ من معناه الذي وُضِعَ ليدل عليه . وذلك ما لا يُشْكُ في فسادِه .

ولا يلزمنا ذلك على أصلنا ، لأن معنى « اللفظ » عندنا هو الحُكْمُ بوجود المُخْبِر به من المُخْبِر عنه أو فيه ، إذا كان الخبر إثباتاً ، والحكم بَعْدَمه إذا كان نفيًا ، واللفظ عندنا لا ينفك من ذلك ولا يخلو منه . وذلك لأن قولنا : « ضرب » و « ما ضرب » ، يدل من قول الكاذب على نفس ما يدل عليه من قول الصادق ، لأننا إن لم نقل ذلك ، لم يخل من أن يزعم أن الكاذب يُخْلِى اللفظ من المعنى ، أو يزعم أنه يجعل لللفظ معنى غير ما وُضِعَ له ، وكلاهما باطل .

٦٢٥ - ومعلوم أنه لا يزال يدور في كلام العقلاء في وَصْفِ (٣٨٤)

الكاذب : « أنه يُثَبَّت ما ليس بثابت ، وينفى ما ليس بمُنْتَفٍ » ، والقول بما / قالوه ٣٣٩
يؤدّي إلى أن يكون العقلاء قد قالوا المُحَال ، من حيث يَجِب على أصلهم أن يكونوا قد قالوا : إن الكاذب يَدُل على وجود ما ليس بوجودٍ ، وعلى عدم ما ليس بمعدوم . وكفى بهذا تَهافتاً وَخَطَلاً ، ودخولاً في اللغو من القول .

وإذا اعتبرنا أصلنا كان تفسيره : أن الكاذب يحكم بالوجود فيما ليس بوجود ، وبالعدم فيما ليس بمعدوم ، وهو أسد كلام وأحسنه .
 ٦٢٦ - والدليل على أن اللفظ من قول الكاذب يدل على نفس ما يدل عليه من قول الصادق ، أنهم جعلوا خاصاً وصِفَ الخبر أنه يحتمل الصدق والكذب ، فلولا أن حقيقته فيهما حقيقة واحدة ، لَمَا كان لحدّهم هذا معنى . ولا يجوز أن يقال : إن الكاذب يأتي بالعبارة على خلاف المُعَبَّر عنه ، لأن ذلك إنما يقال فيمن أراد شيئاً ، ثم أتى بلفظ لا يصلح للذي أراد ، ولا يمكننا أن نزعم في الكاذب أنه أراد أمراً ، ثم أتى بعبارة لا تصلح لما أراد .

...

٦٢٧ - وما ينبغي أن يُحصّل في هذا الباب ، أنهم قد أصلوا في « المفعول » ترميمه أو المفعول ،
 زيادة في الفائدة
 والاحتجاج لطلانه
 وكل ما زاد على جزئي الجملة ، أنه يكون زيادة في الفائدة . وقد يتخيّل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم ، أنهم أرادوا بذلك أنك تضم بما تزيده على جزئي الجملة فائدة أخرى ، وينبني عليه أن ينقطع عن الجملة ، حتى يتصوّر أن يكون فائدة على حدة ، وهو ما لا يُعقل ، إذ لا يتصوّر في « زيد » من قولك : « ضربت زيدا » ، أن يكون شيئاً برأسه ، حتى تكون بتعديتك « ضربت » إليه قد ضمنت فائدة إلى أخرى . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أن يُعلم أن الحقيقة في هذا : أن الكلام يخرج بذكر « المفعول » إلى معنى غير الذي كان ، وأن وزان الفعل قد عدّى إلى مفعول معه ، وقد أُطلق فلم يُقصد به إلى مفعول دون مفعول ، وزان الاسم (٣٨٥) المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه ، كقولك : « جاءني رجلٌ ظريف » ، مع قولك : « جاءني رجل » ، في أنك لست في ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة ، ولكن كمن يريد ههنا شيئاً وهناك شيئاً آخر . فإذا قلت : « ضربت زيدا » ، كان المعنى غيرهُ إذا قلت : / « ضربت » ولم تزد « زيدا » .

وهكذا يكون الأمر أبداً ، كلما زدت شيئاً ، وجدت المعنى قد صار غير الذي كان . ومن أجل ذلك صلح المُجازاة بالفعل الواحد ، إذا أتى به مطلقاً في الشرط ، ومُعَدَّى إلى شيء في الجزاء ، كقوله تعالى : (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ) [سورة الإسراء ١٧] ، وقوله عز وجل : (وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ) [سورة الشعراء ١٣٠] ، مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء ، من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مُسبباً ، وأنه مُحال أن يكون الشيء سبباً لنفسه . فلولا أن المعنى في « أحسنتم » الثانية ، غير المعنى في الأولى ، وأنها في حُكم فعل ثانٍ ، لما ساغ ذلك ، كما لا يسوغ أن تقول : « إِنْ قُمْتَ قُمْتَ ، وَإِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتَ » ، ومثله من الكلام قوله : « المرء بأصغريه ، إِنْ قَالَ قَالَ بَيَّان ، وَإِنْ صَالَ صَالَ بِجَنَانٍ » ، ^(١) ويجرى ذلك في الفعلين قد عُديا جميعاً ، إلا أن الثاني منهما قد تُعدَّى إلى شيء زائد على ما تُعدَّى إليه الأوَّل ، ومثاله قولك : « إِنْ أَتَاكَ زَيْدٌ أَتَاكَ لِحَاجَةٍ » ، وهو أصلٌ كبيرٌ . والأدلة على ذلك كثيرة ، ومن أولها بأن يُحفظ : أنك ترى البيت قد استحسنته الناسُ وقضوا لقائله بالفضل فيه ، وبأنه الذي غاص على معناه بفكره ، وأنه أبو عُذره ، ثم لا ترى ذلك الحُسن وتلك الغرابة كانا ، إلا لما بناه على الجملة دون نفس الجملة . ومثال ذلك قول الفرزدق :

④ وَمَا حَمَلْتُ أُمَّ أَمْرِي فِي ضُلُوعِهَا أَعَقَّ مِنَ الْجَانِي عَلَيْهَا هِجَائِيَا ^(٢)

فلولا أن معنى الجملة يصيرُ بالبِناء عليها شيئاً غير الذي كان ، ويتغير في ذاته ، لكان مُحالاً أن يكون البيتُ بحيثُ تراه من الحسن والمزية ، وأن يكون معناه

(١) من كلام ضمرة بن ضمرة ، لما دخل على النعمان بن المنذر ، البيان والتبيين ١ : ١٧١

(٢) في ديوانه ، ثم انظر الفقرة التالية رقم : ٦٤٠ ، ولهذا البيت ، ولما قبله من هذه الفقرة ، ورقم : ٦٣٢ ، أيضاً .

خاصاً بالفرزدق ، وأن يُقضى له بالسُّبق إليه ، إذ ليس في الجملة التي بنى عليها ما يُوجب شيئاً من ذلك ، فأعرفه .

٦٢٨ - والنُّكْتة التي يجب أن تُراعَى في هذا ، أنه لا تُتَبَيَّن لك صورة المعنى

الذي هو معنى الفرزدق ، إلا عند آخر حرفٍ من البيت / ، حتى إن قطعت عنه
٣٤١ قوله « هِجَائِيَا » بل « الياء » التي هي ضميرُ الفرزدق ، لم يكن الذي تَعَقَلَهُ مِنْهُ مِمَّا
أراده الفرزدق بسبيل ، لأن غَرَضَهُ تهويلُ أمر هجائه ، والتحذيرُ منه ، وأن من عَرَّضَ
أمه له ، كان قد عَرَّضَهَا لأعظم ما يكون من الشرِّ .

٦٢٩ - وكذلك حُكِمَ نظائره من الشعر ، فإذا نظرتَ إلى قول القطامي :

فَهَنْ يَنْبِذَنَّ مِنْ قَوْلٍ يُصِيبَنَّ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْغُلَّةِ الصَّادِي (١)

وجدتك لا تحصل على معنى يصحُّ أن يقال إنه غرض الشاعر ومعناه ،
إلا عند قوله « ذِي الْغُلَّةِ » .

٦٣٠ - ويزيدك استبصاراً فيما قلناه ، أن تنظر فيما كان من الشعر جُمَلًا

قد عَطِيفَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِالْوَاوِ ، كقوله :

النُّشْرُ مِسْكٌ ، وَالْوُجُوهُ دَنَائِرٌ ، وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَّمْ (٢)

وذلك أنك ترى الذي تعقله من قوله : « النشْرُ مِسْكٌ » ، لا يصير بانضمام

قوله : « وَالْوُجُوهُ دَنَائِرٌ » ، إليه شيئاً غير الذي كان ، بل تراه باقياً على حاله .

كذلك ترى ما تعقل من قوله : « وَالْوُجُوهُ دَنَائِرٌ » ، لا يلحقه تغيير بانضمام قوله :

و « أَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَّمْ » ، إليه .

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو للمرقش من قصيدته الجليلة ، في المفضليات .

٦٣١ - وإذ قد عرفت ما قررناه من أن من شأن الجملة أن يصير معناها
 (٣٨٧) بالبناء عليها شيئاً غير الذي كان ، وأنه يتغير في ذاته ، فأعلم أن ما كان من
 الشعر مثل بيت بشار :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ (١)

وقول امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي (٢)

وقول زياد :

وَإِنَّا وَمَا تُلْقَى لَنَا إِنْ هَجَوْتَنَا لَكَالْبَحْرِ ، مَهْمَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ يَغْرَقُ (٣)

كان له مزية على قول الفرزدق فيما ذكرنا ، لأنك تجد في صدر بيت الفرزدق
 جملة تؤدى معنى ، وإن لم يكن معنى يصح أن يقال إنه معنى فلان ، ولا تجد في صدر
 هذه الأبيات ما يصح أن يعد جملة تؤدى معنى ، فضلاً عن أن تؤدى معنى يقال إنه
 معنى فلان . ذلك لأن قوله : « كأن مثار النقع » إلى : « وأسيفنا » ، جزء واحد و « ليل
 تهاوى كواكبه » بجملته الجزء الذى ما لم تأت به لم تكن قد أتيت / بكلام .

٣٤٢

وهكذا سبيل البيتين الآخرين . فقوله : « كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى
 وكرها » ، جزء وقوله : « العناب والحشف البالي » الجزء الثانى = وقوله : « وإننا وما
 تلقى لنا إن هجوتنا » جزء ، وقوله : « لكالبحر » ، الجزء الثانى ، وقوله : « مهما تلقى في
 البحر يغرق » ، وإن كان جملة مستأنفة ليس لها في الظاهر تعلق بقوله : « لكالبحر » ،
 فإنها لما كانت مبينة لحال هذا التشبيه ، صارت كأنها متعلقة بهذا التشبيه ، وجرى
 مجرى أن تقول : « لكالبحر في أنه لا يلقى فيه شيء إلا غرق » .

...

(١) سلف في رقم : ٨٤ ، ٤٨٥

(٢) سلف في رقم : ٨٤

(٣) سلف في رقم : ٨٤

٣٨٨) فَصْلٌ

٦٣٢ - وإذا ثبت أن الجملة إذا بُنى عليها حصل منها ومن الذي بُنى عليها ، الإثبات ، معنى في الكثير ، معنى يجب فيه أن يُنسب إلى واحد مخصوص ، فإن ذلك يقتضى تكون به المربة في الكلام لا محالة أن يكون « الخبر » في نفسه معنى هو غير المُخبر به والمُخبر عنه . ذلك لِعِلْمِنَا باستحالة أن يكون للمعنى المُخبر به نسبة إلى المُخبر ، وأن يكون المُستتَبَط والمُستخرَج والمُستعان على تصويره بالفكر .

فليس يشكُّ عاقلٌ أنه مُحالٌ أن يكون للحمل في قوله : « وما حَمَلتُ أمُّ امرئٍ في ضُلوعها » ، نسبةً إلى الفرزدق ، وأن يكون الفكر منه كان فيه نفسه ، وأن يكون معناه الذي قيل إنّه استنبطه واستخرجه وغاصَّ عليه . وهكذا السبيلُ أبدأ ، لا يُتصوَّرُ أن يكون للمعنى المُخبر به نسبةً إلى الشاعر ، وأن يبلغ من أمره أن يصيرَ خاصاً به ، فاعرفه .

٦٣٣ - ومن الدليل القاطع فيه ، ما بيّناه في « الكناية » ، و « الاستعارة » و « التمثيل » وشرحناه ، من أن من شأن هذه الأجناس أن تُوجب الحُسْنَ والمزِيَّة ، وأن المعاني تتصوَّر من أجلها بالصُّور المُختلفة ، وأن العلم بإيجابها ذلك ثابتٌ في العقول ، ومركوز في غرائز النفوس . (١) وبيّنا كذلك أنه مُحالٌ أن تكون المزايا التي تُحدُث بها ، حادثةً في المعنى المُخبر به ، المُثَبِّت أو المَنْفَى ، لِعِلْمِنَا باستحالة أن تكون المزيَّة التي تجدها لقولنا : « هو طويل النجاد » على قولنا « طويل القامة » في الطول ، والتي تجدها / لقولنا : « هو كثير رَمَاد القدر » على قولنا : « هو كثيرُ القرى

٣٤٣

(١) انظر رقم : ٥٠ ، ٥٢٤ ، وآخر : ٥٣١

والضيافة « في كثرة القرى . (١) وإذا كان ذلك مُحالاً ، ثبت أن المزية والحسن
 يكونان في إثبات ما يُراد أن يوصف به المذكور ، والإخبار به عنه . وإذا ثبت ذلك ،
 ثبت أن « الإثبات » معنى ، لأن حصول المزية والحسن فيما ليس بمعنى ،
 مُحال . (٢)

...

(١) انظر ما سلف من رقم : ٥٠٥ ، ٥٠٦ .

(٢) الفصل التالي ليس في المخطوطة وص : ٣٤٣ من « ج » تتضمن آخر هذا الفصل ، عند قوله :
 « محال » ، ثم يبدأ بعدها ما سيأتي برقم : ٦٤٢ ، موصولاً به . وقرأ التعليق التالي .

③٨٩ هذا مما نُقِلَ من مُسَوِّدَتِهِ بِخَطِّهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ رَحِمَهُ اللهُ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي وعليه اعتمادي (١)

« ألفاظ اللغة » لم
توضع إلا لوصف بعضها
إلى بعض ، وبعضها
تكون الفائدة وعدا
موضع الخبر ،
و الإسناد .

٦٣٤ - أعلم أن ههنا أصلاً أنت ترى الناس فيه في صورة من يَعْرِفُ من جانبٍ وَيُنْكِرُ من آخَرٍ ، وهو أن الألفاظَ المفردةَ التي هي أوضاعُ اللغة ، لم توضع لتُعَرَفَ معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يُضَمَّ بعضها إلى بعض ، فيعرف فيما بينهما فوائد . وهذا علمٌ شريف ، وأصلٌ عظيم .

والدليل على ذلك ، أننا إن زَعَمْنَا أن الألفاظَ ، التي هي أوضاعُ اللغة ، إنما وُضِعَتْ لِيُعَرَفَ بها معانيها في أنفسها ، لأدَّى ذلك إلى ما لا يشك عاقلٌ في استحالته ، (٢) وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها ، حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا : « رجل » و « فرس » و « دار » ، لما كان يكون

(١) هذا الفصل من رقم : ٦٣٤ ، إلى رقم : ٦٤١ هو في المخطوطة « ج » ، يأتي بعد رقم : ٦٥٢ ، ويبدأ في المخطوطة من ص : ٣٥٢ ، إلى أوسط ص : ٣٥٦ ، وقد أبقيته في موضعه هذا من مطبوعة رشيد رضا ، وأثبتته كما هو في موضعه منها ، إذ لا ضيرَ في ذلك ، لأن هذه كلها فصول ملحقة بأصل كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأكثر هذا الفصل مكرَّرُ بعض ما مضى ، كما سأشير إليه في تعليقاتي . وهو دليل على أن الشيخ رحمه الله كان يكتب هذه الفصول في أوراق منفصلة ، ليلحقها في مواضعها من كتابه « دلائل الإعجاز » . فلما توفي رحمه الله ، وجمعوا أوراقه ، نقلها الناقلون كما هي ، دون نظر إلى التكرار الذي فيها . ومع ذلك ففي إثباته كما هو فائدة ، نعرف منها طريقة شيخنا عبد القاهر في عمله وتأليفه . ومثل هذا نادرٌ في شأن المؤلفين . وأيضاً فربما كان هذا دليلاً على أن « دلائل الإعجاز » ، كان آخرَ ما ألفه عبد القاهر ، وأنه لو طال به العمر ، لنفى وأثبت ، وأنزل كُلَّ فصل منها في منزله من كتابه .

(٢) في « ج » : « أدى ذلك » بغير لام .

لنا علمٌ بهذه الأجناس = ولو لم يكونوا وضعوا أمثلة الأفعال لما كان لنا علم بمعانيها (١)
 = حتى لو لم يكونوا قالوا: «فَعَلَ» و «يَفْعَلُ»، لما كُنَّا نعرف الخبر في نفسه ومن
 أصله = ولو لم يكونوا قد قالوا: «أَفْعَلُ»، لما كُنَّا نعرف الأمر من أصله، ولا نجدُه في
 نفوسنا = وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحُرُوفَ، لكننا نَجْهَلُ معانيها، فلا نَعْقِلُ
 نَفِيًّا ولا نَهِيًّا ولا آسْتَفْهَامًا ولا استثناء. كيف؟ والمُوضَعَةُ لا تكون ولا تُتَصَوَّرُ إلا
 على معلوم، فمحال أن يُوضَعَ اسم أو غَيْرُ اسمٍ لغير معلوم، لأن المُوضَعَةَ
 كالإشارة، فكما أنك إذا قلت: «تُحَدِّثُكَ»، لم تكن هذه الإشارة لتُعَرِّفَ
 السامعَ المشارَ إليه في نفسه، ولكن ليعلم أنه المقصودُ من بين سائر الأشياء التي
 تَرَاهَا وتُبْصِرُهَا. كذلك حُكْمُ «اللفظ» مع ما وُضِعَ له. ومن هذا الذي يَشْكُكُ أنا
 لم نعرف «الرجل» و «الفرس» و «الضرب» و «القتل» إلا / من أساميها؟ (٢)
 لو كان لذلك مَسَاغٌ في العَقْلِ، لكان ينبغي إذا قيل: «زيد» أن تعرف المسمَّى
 بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذُكِرَ لك بِصِفَةٍ.

٣٥٣

٦٣٥ - وإذا قلنا في العلم باللغات من مُبْتَدَأِ الأمر أنه كان إلهاماً، (٣) فإن
 الإلهام (٤٠) لا يرجع إلى معاني اللغات، (٤) ولكن إلى كون ألفاظ اللغات سِمَاتٍ

(١) في المطبوعة: «... لما كان يكون لنا علم بمعانيها، وحتى لو لم يكونوا قالوا».

(٢) في «ج» من أساميها: «بجذف «إ»».

(٣) في المطبوعة: «... في العلم واللغات»، وهو خطأ.

(٤) كان في المطبوعة هنا ما يأتي: «فإن الإلهام في ذلك إنما يكون بين شيعين، يكون أحدهما مُثَبَّتًا
 والآخر مُثَبَّتًا له، أو يكون أحدهما منفيًا، والآخر منفيًا عنه، وأنه لا يُتَصَوَّرُ مَثَبَّتٌ من غير مُثَبَّتٍ له، ومنفيٌّ
 من غير منفي عنه. فلما كان الأمر كذلك، أوجب ذلك أن لا يعقل إلا من مجموع جملة فعلٍ واسم،
 كقولنا: «خرج زيد»، فما عقلناه منه، وهو نسبة الخروج إلى «زيد» لا يرجع إلى معاني اللغات، وهو
 إقحامٌ مُفسدٌ للكلام بلا ريب. فإن أول الكلام في «الإلهام»، والذي بعده كلام في «الخبر» والذي أثبتته هو
 ما في «ج» على الصواب والاستقامة. وسأشير بعد إلى موقع هذا الكلام في «ج»، في الفقرة: ٦٣٧

لتلك المعاني ، (١) وكونها مُرادَةً بها . أفلا ترى إلى قوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [سورة البقرة : ٣١] ، أفترى أنه قيل لهم : « أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ » ، وهم لا يعرفون المشار إليهم بهؤلاء ؟

...

٦٣٦ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فأعلم أن معاني الكلام كُلِّها معاني لا تُتصوَّر إلا فيما بين شيئين ، والأصل والأوَّل هو « الخبر » ، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفت في الجميع . ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس ، أنه لا يكون خبرٌ حتى يكون مُخبرٌ به ومُخبرٌ عنه ، لأنه ينقسم إلى « إثبات » و « نفي » ، و « الإثبات » يقتضي مُثبتاً ومُثبتاً له ، و « النفي » يقتضي منفيّاً ومنفيّاً عنه . فلو حاولت أن تتصوَّر إثبات معنى أو نفيه ، من غير أن يكون هناك مُثبتٌ له ومنفيٌّ عنه ، حاولت ما لا يصحُّ في عقل ، ولا يقع في وهم . من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصدٌ إلى فعلٍ من غير أن تُريد إسناده إلى شيء ، (٢) وكنت إذا قلت : « ضرب » ، لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك ، من غير أن تُريد الخبرَ به عن شيء مُظهِرٍ أو مقدِّرٍ ، وكان لفظك به ، إذا أنت لم تُرد ذلك ، وصوتاً تُصوتُه ، سواءً . (٣)

٦٣٧ - وإن أردت أن يستحكَم معرفة ذلك في نفسك ، فانتظر إليك إذا قيل لك : « ما فعل زيد » ؟ فقلت : « خرج » ، هل يُتصوَّر أن يقع في خلدك من

(١) في المطبوعة : « لذلك المعنى » ، وهو كلام فاسد .

(٢) في المطبوعة : « ومن ذلك امتنع » ، وهو لا شيء .

(٣) الفقرة : ٦٣٦ ، هي مكرر الفقرة السالفة : ٦١٥

« خرج » معنى من (٣١١) دون أن تُنَوَى فيه ضمير « زيد » ؟ (١) وهل تكون إن أنت زعمت أنك لم تنو / ذلك إلا مُخْرِجًا نَفْسَكَ إِلَى الْهَدْيَانِ ؟ (٢) وكذلك فأنظر إذا قيل لك : « كيف زيد » ؟ ، فقلت : « صالح » : هل يكون لقولك : « صالح » أثر في نفسك من دون أن تريد « هو صالح » (٣) ؟ أم هل يعقل السامع شيئاً إن هو لم يعتقد ذلك ؟ (٤)

إذا ثبت ذلك ، (٥) فإنه مالا يبقى معه لعامل شك ، (٦) أن الخبر معنى لا يتصور إلا بين شيئين يكون أحدهما مُثَبَّتًا ، والآخر مُثَبَّتًا له ، أو يكون أحدهما مَنفِيًّا ، والآخر مَنفِيًّا عنه = وأنه لا يتصور مُثَبَّتٌ من غير مُثَبَّتٍ له ، ومنفِيٌّ من دون مَنفِيٍّ عنه . فلما كان الأمر كذلك ، أوجب ذلك أن لا يُعْقَلَ إلا من مجموع جملة فعل واسم ، (٧) كقولنا : « خرج زيد » ، أو اسم واسم ، كقولنا : « زيد منطلق » . فليس في الدنيا خبر يُعْرَفُ من غير هذا السبيل ، وبغير هذا الدليل ، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة ، وحكمهم يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة . (٨)

(١) في المطبوعة : « أن يقع في خلدك معنى من دون » ، وأسقط فاختل الكلام .

(٢) في المطبوعة : « وهل تكون وأنت زعمت أنك » ، وهو كلام فاسد .

(٣) في المطبوعة : « أثر فيك » ، وهو كلام سقيم .

(٤) في المطبوعة : « وهو لم يعتقد ذلك » ، سىء .

(٥) « إذا ثبت ذلك » ، سقطت من كاتب « ج » سهواً .

(٦) في المطبوعة : « فإنه لا ينبغي لعامل » ، كلام سقيم .

(٧) كان في المطبوعة هنا : « أن الخبر لا يتصور إلا من فعل واسم ، كقولنا « زيد خارج » ، فليس في

الدنيا خبر » ، أسقط هنا ما أثبتته في أول الفقرة : ٦٣٥ ، فأفسد بالإثبات والإسقاط الكلامين جميعاً .

(٨) الفقرة : ٦٣٧ ، هي مكرر الفقرة السالفة : ٦١٦ .

٦٣٨ - وإذ قد عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا فيما بين شيئين : مُخْبِرٍ به ومُخْبَرٍ عنه ، فينبغي أن تعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث ، وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون ههنا خبرٌ حتى يكون مُخْبِرٌ به ومُخْبَرٌ عنه ، كذلك لا يتصور حتى يكون له مُخْبِرٌ يصدر عنه ويحصل من جهته ، وتعود التبعة فيه عليه ، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صادقاً ، وبالكذب إن كان كاذباً . أفلا ترى أن من المعلوم ضرورة أنه لا يكون إثباتٌ ونفى ، حتى يكون مثبتٌ ونافٍ يكون مصدرهما من جهته ، ويكون هو المزجي لهما ، والمُبرم والناقض فيهما ، ويكون بهما موافقاً ومخالفاً ، ومُصيباً ومُخطئاً ، ومُسيئاً ومحسناً . (١)

٦٣٩ - وجُملة الأمر أن الخبرَ وجميعَ معاني الكلام معانٍ ينشئها الإنسان ، الخبر ، وجميع معان الكلام ، معان ينشئها الإسناد لنفسه ، ويُصرفها في فكره ، (٢) ويُناجى بها قلبه ، ويراجع فيها عقله ، وتوصف بأنها مقاصدٌ وأغراضٌ . وأعظمها شأنًا الخبرُ ، فهو الذي يتصور بالصُّور الكثيرة ، وتقع فيه الصناعات العجيبة ، / وفيه تكون المزايا التي بها يقع التفاضل في (٣١٢) ٣٥٥ الفصاحة على ما شرحنا . (٣)

٦٤٠ - ثم إننا نظرنا في المعاني التي يصفها العقلاء بأنها معانٍ مُستنبطة ، ولطائفٌ مستخرجة ، ويجعلون لها اختصاصاً بقائلٍ دون قائل ، كمثل قولهم في معاني أبياتٍ من الشعر : (٤) « إنه معنى لم يسبق إليه فلان ، وأنه الذي فطن له

(١) الفقرة : ٦٣٨ هي مكرر الفقرة السالفة : ٦١٧

(٢) في المطبوعة : « وجميع معاني الكلام ينشئها » ، وهو لا شيء .

(٣) الفقرة : ٦٣٩ ، هي الفقرة فيما سلف رقم : ٦١٨ ، ولم يكن في المطبوعة هنا قوله : « على

ما شرحنا » .

(٤) في المطبوعة : « في معانٍ من الشعر » ، وهو لا شيء .

واستخرجَه ، وأنه الذى غاصَ عليه بفكره ، وأنه أبو عُذْرِهِ ، لم تجد تلك المعانى فى الأمر الأعمُّ شيئاً غير الخبر الذى هو إِبْثَاتُ المعنى للشيء ونَفْيُهُ عنه . يدلُّك على ذلك أنك لا تُنظِرُ إلى شيء من المعانى الغريبة التى تُحْتَصُّ بقائل دون قائل ، (١) إلاَّ وجدت الأصلَ فيه والأساسَ الإِبْثَاتُ والنَّفْيُ . وإن أردت فى ذلك مثلاً فأنظِرْ إلى بيت الفرزدق :

وَمَا حَمَلْتُ أُمَّ أَمْرِيءٍ فِي ضُلُوعِهَا أَعَقَّ مِنَ الْجَانِي عَلَيْهَا هَجَائِيَا

فإنك إذا نظرت لم تشكَّ فى أن الأصل والأساس هو قوله : « وما حملت أم امرىء » ، وأن ما جاوزَ ذلك من الكلمات إلى آخر البيت ، مُسْتَنْدٌ إليه ومبنيٌّ عليه ، (٢) وأنك إن رفعتَه لم تجد لشيء منها بياناً ، ولا رأيت لذكرها معنى ، بل ترى ذِكْرَها لها إن ذكرتها هدياناً . والسببُ الذى من أجله كان كذلك ، أن من حكم كلِّ ما عدا جُزئى الجملة « الفعل والفاعل » و « المبتدأ والخبر » ، أن يكون تخصيصاً للمعنى المُثَبَّتِ أو المنفى ، (٣) فقوله : « فى ضلوعها » ، يفيد أولاً أنه لم يُردْ نَفْيَ الحَمَلِ على الإطلاق ، ولكن الحمل فى الضلوع ، وقوله : « أعق » ، يفيد أنه لم يرد هذا الحمل الذى هو حَمَلٌ فى الضلوع أيضاً على الإطلاق ، ولكن حملاً فى الضلوع مَحْمُولُهُ أعقُّ من الجانى عليها هجاءه . وإذا كان ذلك كله تَحْصِيصاً للحمل ، لم يُتصوَّر أن يُعقل من دون أن يُعقل نَفْيَ الحَمَلِ ، لأنه لا يُتصوَّر

(١) فى المطبوعة : « أنا لا ننظر » .

(٢) فى المطبوعة : « مستند ومبنى عليه » أسقط « إليه » .

(٣) فى المطبوعة : « تحقيقاً للمعنى المثبت والمنفى » وهو خطأ يتضح صوابه مما يلي ، وهو على

الصواب فى « ج » .

تخصيص شيء لم يدخل في نفى ولا إثبات ، ولا ما / كان في سبيلهما من الأمر به ، ٣٥٦ والنهي عنه ، والاستخبار عنه . (١)

٦٤١ - (٢٩٣) وإذا قد ثبت أن الخبر وسائر معاني الكلام ، معاني ينشئها الإنسان في نفسه ، ويصرفها في فكره ، ويناجي بها قلبه ، ويراجع فيها لُبَّهُ ، (٢) فأعلم أن الفائدة في العلم بها واقعة من المنشئ لها ، وصادرة عن القاصد إليها . وإذا قلنا في الفعل : « إنه موضوع للخبر » ، (٣) لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن يُعلم به الخبر في نفسه وجنسه ، ومن أصله ، وما هو ؟ ولكن المعنى أنه موضوع ، حتى إذا ضممته إلى اسم ، عُقِلَ به ومن ذلك الاسم ، الخبر ، (٤) بالمعنى الذي اشتق ذلك الفعل منه من مُسمى ذلك الاسم ، (٥) واقعاً منك أيها المتكلم ، فأعرفه . (٦)

...

(١) هذه الفقرة : ٦٤٠ ، ليست مكررة بتفاصيلها ، ولكنها إعادة كتابة لما تضمنته أواخر الفقرة السالفة رقم : ٦٢٧ ، قبيل ذكره بيت الفرزدق ، ثم الفقرة : ٦٣٢ ، وهذا الاختلاف موضع نظر مهم ، في طريقه عبد القاهر في تأليفه ، وفي مراجعته لما كتب ، وفي شأن ما يجيء بعد انتهاء « كتاب دلائل الإعجاز » ، كما كتبه ، أو سوده ، والذي انتهى عند آخر الفقرة رقم : ٥٦٠ ، كما أشرت إليه هناك .

(٢) في المطبوعة : « ويرجع فيها إليه » ، تصحيف لا ريب فيه .

(٣) في المطبوعة : « وإذا قلت » ، لا شيء .

(٤) السياق : « عُقِلَ به الخبر » ، « الخبر » نائب فاعل .

(٥) كان في المطبوعة هكذا : « عقِلَ منه ومن الاسم أن الحكم بالمعنى الذي اشتق ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك » وهو كلام لا يستقيم ، وفيه تغيير ظاهر . و « واقعاً » حال .

(٦) الفقرة : ٦٤١ ، انظر لهذه الفقرة ما سلف رقم : ٦١٨ ، ورقم : ٦٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

٦٤٢ - (١) أعلم أنك لن ترى عجباً أعجب من الذي عليه الناس في أمر
 النظم ، وذلك أنه ما من أحد له أدنى معرفة إلا وهو يعلم أن ههنا نظماً أحسن
 من نظم ، ثم تراهم إذا أنت أردت أن تبصّرهم ذلك تسدّر أعينهم ، (٢) وتضليل عنهم
 أفهامهم . وسبب ذلك أنهم أول شيء عِدُّوا العلم به نفسه ، من حيث حسبه
 شيئاً غير توخى معاني النحو ، وجعلوه يكون في الألفاظ دون المعاني . فانت تلقى
 الجهد حتى تُميلهم عن رأيهم ، لأنك تعالج مرضاً مُزِماً ، وداء متمكناً . ثم إذا
 أنت قدّتهم بالخزائم إلى الاعتراف بأن لا معنى له غير توخى معاني النحو ، (٣)
 عَرَضَ لهم من بعدُ خاطرٌ يدهشهم ، حتى يكادوا يعودون إلى رأس أمرهم . وذلك
 أنهم يروننا ندعى المزية والحسن لنظم كلام من غير أن يكون فيه من معاني النحو
 شيء يُتصوّر أن يتفاضل الناس في العلم به ، ويروننا لا نستطيع أن نضع اليد من
 معاني النحو ووجوهه على شيء نزع من شأن هذا أن يوجب المزية لكل كلام
 يكون فيه ، بل يروننا ندعى (٣٩٤) المزية لكل ما ندعينا له من معاني النحو ووجوهه
 وفروقه في موضع دون موضع ، وفي كلام دون كلام ، وفي الأقل دون الأكثر ، وفي
 الواحد من الألف . فإذا رأوا الأمر كذلك ، دخلتهم الشبهة وقالوا : كيف يصيرُ
 المعروف مجهولاً ؟ ومن أين يُتصوّر أن يكون للشيء في كلام مزية عليه في كلام
 آخر ، بعد أن تكون حقيقته فيهما حقيقة واحدة ؟

بياد في العظم ،
 ودخول الشبهة في أمره ،
 وأن مرده إلى الدرق .

٣٤٤

(١) هذا الفصل يأتي في « ج » ، في ص : ٣٤٣ منها ، بعد آخر الفقرة : ٦٣٣ مباشرة ، وما بينهما
 زيادة في المطبوعة ليست في « ج » .

(٢) « سِدْرَ بصره يَسْدُرُ سَدْرًا » ، تحيّر فلم يكدر بصره .

(٣) « الخزائم » جمع « خزيمة » ، وهي حلقة من شعر تُجعل في وثرة أنف البعير ، يشدُّ بها الزمام .

فإذا رأوا التنكير يكون فيما لا يُخصى من المواضع ثم لا يقتضى فضلاً ،
ولا يوجب مزية ، أتهمونا في دعوانا ما أدعينا لتنكير الحياة في قوله تعالى : (وَلَكُمْ
فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ) [سورة النقرة ١٧٩] ، من أن له حسناً ومزية ، وأن فيه بلاغة عجيبة ،
وظنوه وهما منا وتخيلاً .

ولسنا نستطيع في كشف الشبهة في هذا عنهم ، وتصوير الذى هو الحق
عندهم ، ما استطعناه في نفس النظم ، لأننا ملكنا في ذلك أن نضطرهم إلى أن
يعلموا صيحة ما نقول . وليس الأمر في هذا كذلك ، فليس الداء فيه بالهين ، ولا هو
بحيث إذا رمت العلاج منه وجدت الإمكان فيه مع كل أحد مسعفاً ، والسعى
مُنَجِحاً ، لأن المزايا التى تحتاج أن تُعلمهم مكانها وتُصور لهم شأنها ، أمور خفية ،
ومعاني روحانية ، أنت لا تستطيع أن تُنبه السامع لها ، وتحدث له علماً بها ، حتى
يكون مهياً لإدراكها ، وتكون فيه طبيعة قابلة لها ، ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما
في نفسه إحساساً بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزية على الجملة
= ومن إذا تصفح الكلام وتدبر الشعر ، فرق بين موقع شيء منها وشيء ، ومن إذا
أنشدته قوله :

لِي مِنْكَ مَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ نَظَرٌ وَتَسْلِيمٌ عَلَى الطَّرِيقِ (١)

(١) لشمروخ ، وهو « أبو عمارة » محمد بن أحمد بن أبي مرة المكي ، وهى أبيات في معجم
الشعراء : ٤٣٨ ، والزهرة : ١٠ ، ومصارع العشاق ص : ١٧٤ ، غير منسوب . وأبياته هى :

يَا مَنْ بَدَائِعِ حُسْنِ صُورَتِهِ	تُنْبِئِي إِلَيْهِ أَعِنَّةَ الْحَدَقِ
لِي مِنْكَ مَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ	نَظَرٌ وَتَسْلِيمٌ عَلَى الطَّرِيقِ
لَكِنَّهُمْ سَعِدُوا بِأَمْنِهِمْ	وَشَقِيتُ حِينَ أَرَاكَ بِالْفَرَقِ
سَلِمُوا مِنَ الْبَلَوَى ، وَلِي كِبْدٌ	حَرَى ، وَدَمْعَةٌ هَائِمٌ مَلِيقُ

وقول البحتري :

وَسَأَسْتَقِيلُ لَكَ الدُّمُوعَ صَبَابَةً وَلَوْ أَنَّ دِجْلَةَ لِي عَلَيْكَ دُمُوعٌ (١)

وقوله (٣٩٥)

رَأَتْ فَلَتَاتِ الشَّيْبِ فَأَبْتَسَمَتْ لَهَا وَقَالَتْ : نُجُومٌ لَوْ طَلَعْنَ بِأَسْعِدِ (٢)

وقول أبي نواس :

رَكِبْتُ تَسَاقَوْا عَلَى الْأَكْوَارِ بَيْنَهُمْ كَأْسَ الْكَرَى ، فَأَتَشَى الْمَسْقَى وَالسَّاقِي ٣٤٥
كَانَ أَعْنَاقَهُمْ ، وَالنُّومُ وَاضِعُهَا عَلَى الْمَنَاقِبِ ، لَمْ تُعَمِّدْ بِأَعْنَاقِ (٣)

وقوله

يَا صَاحِبِي عَصَيْتُ مُصْطَبِحًا وَغَدَوْتُ لِلذَّاتِ مُطْرِحًا
فَتَزَوَّدُوا مِنِّي مُحَادَثَةً ، حَذَرُ الْعَصَا لَمْ يَبْقِ لِي مَرَحًا (٤)

وقول إسماعيل بن يسار :

حَتَّى إِذَا الصُّبْحُ بَدَا ضَوْؤُهُ وَغَابَتِ الْجَوَازُءُ وَالْمِرْزَمُ
خَرَجْتُ وَالْوَطْءُ خَفِيٌّ كَمَا يَنْسَابُ مِنْ مَكْمِنِهِ الْأَرْقَمُ (٥)

(١) في ديوانه ، في وداع إبراهيم بن الحسن بن سهل .

(٢) في ديوانه ، وفي المطبوعة : « مكينات الشيب » وشرحها شرحاً غير لائق . و « فلتات الشيب » أول ما أسرع إليه من الشيب فلتة .

(٣) في ديوانه ، آخر باب المدائح ، وانظر التشبيهات لابن أبي عون : ١٨٩ ، والحيوان ٧ : ٢٥٨ ، والبرصان : ٥٣١ ، وفي رواية البيت الثاني « لم تعمد » . في هامش المخطوطة : « لم تُعَدِل » ، وفي الديوان : « لم تُدعم » ، وكلُّ جيد في معنى واحد .

(٤) في ديوانه ، في الحمريات .

(٥) شعره في الأغاني ٤ : ٤١٧ ، (الدار) ، و « الجوزاء » يعني نظم الجوزاء ، وهو أحد المرزَمين ، وهما من النجوم التي تغيب عند دنو الصبح . و « الأرقم » ، الحية .

= أُنق لها ، وأخذته الأريحية عندها ، وعرف لطف موقع « الحذف »
و « التنكير » في قوله :

* نَظَرٌ وَتَسْلِيمٌ عَلَى الطَّرِيقِ *

وما في قول البحترى : « لِي عَلَيكَ دُمُوعٌ » من شبه السُّحْر ، وأن ذلك من
أجل تقديم « لي » على « عليك » ، ثم تنكير « الدُّموع » = وعرف كذلك شرف قوله :

* وَقَالَتْ : نُجُومٌ لَوْ طَلَعْنَ بِأَسْعَدِ *

= وغلوا طبقته ، ودقة صنعته .

٦٤٣ - والبلاء ، (١) والذء العياء ، أن هذا الإحساس قليل في الناس ،
حتى إنه ليكون أن يقع للرجل الشيء من هذه الفروق والوجوه في شعره يقوله ،
أو رسالة يكتبها ، الموقع الحسن . ثم لا يعلم أنه قد أحسن . فأما (٢٠٠) الجهل
بمكان الإساءة فلا تعدمه ، فلست تملك إذا من أمرك شيئاً حتى تظفر بمن له طبع إذا
قدخته وري ، وقلب إذا أريته رأى ، فأما وصاحبك من لا يرى ما ثريه ، ولا يهتدى
للدى تهديه ، فأنت رام في غير مرعى ، ومعن نفسك في غير جدوى ، وكما لا تقيم
الشعر في نفس من لا ذوق له ، كذلك لا تفهم هذا الشأن من لم يوت / الآلة
التي بها يفهم ، إلا أنه إنما يكون البلاء إذا ظن العادم لها أنه
أوتيتها ، وأنه ممن يكمل للحكم ، ويصح منه القضاء ، فجعل يقول القول لو علم
غبه لاستحى منه . فأما الذي يحس بالنقص من نفسه ، ويعلم أنه قد عديم علماً
قد أوتيه من سواه ، فأنت منه في راحة ، وهو رجل عاقل قد حماه عقله أن يعدو
طوره ، وأن يتكلف ما ليس بأهل له .

٣٤٦

(١) هذه الفقرة كلها : ٦٤٣ ، هي ختام الرسالة الشافية رقم : ٥٠ كما سيأتي ورحم الله الشيخ

الكبير عبد القاهر ، فكأنه يتكلم في هذا كله عن رماننا نحن ، لا عن زمانه .

وإذا كانت العلوم التي لها أصول معروفة ، وقوانين مضبوطة قد اشترك الناس في العلم بها ، واتَّفَقُوا على أن البناء عليها ، إذا أخطأ فيها المخطيء ، ثم أُعْجِب برأيه ، لم تستطع رَدُّه عن هواه ، وصرفه عن الرأي الذي رآه ، إلا بعد الجُهد ، وإلا بعد أن يكون حصيفاً عاقلاً ثَبْتاً إذا نُبِه انتبه ، وإذا قيل : إنَّ عليك بقية من النظر ، وَقَف وأصغى ، وخشى أن يكون قد غرَّ ، فاحتاط باستماع ما يقال له ، وأنف من أن يلجَّ من غير بيِّنة ، ويستطيل بغير حُجَّة ، وكان مَنْ هذا وصفه يَعِزُّ ويقُلُّ = (١) فكيف بأن تردُّ الناس عن رأيهم في هذا الشأن ، وأصلك الذي تردُّهم إليه ، وتُعَوِّل في حاجتهم عليه ، استشهادُ القرائح ، وسبُّ النفوس وفليها ، وما يعرض فيها من الأريحية عندما تسمع ، وكان ذلك الذي يفتح لك سمعهم ، ويكشف الغطاء عن أعينهم ، ويصرف إليك أوجههم ، وهم لا يضعون أنفسهم موضع من يرى الرأي ويُفتي ويقضي ، إلا وعندهم أنهم ممن صفت قريحته ، وصحَّ (٣١٧) ذوقه ، وتمت أداته . فإذا قلت لهم : « إنكم قد أتيتم من أنفسكم » ، ردوا عليك مثله وقالوا : « لا ، بل قرائحنا أصح ، ونظرنا أصدق ، وحسنا أذكى ، وإنما الآفة فيكم لأنكم خيلتم إلى أنفسكم أموراً لا حاصل لها ، وأوهمكم الهوى والميل أن توجبوا لأحد النظمين المتساويين فضلاً على الآخر ، من غير أن يكون ذلك الفضل معقولاً » =

فتبقى في أيديهم حسيراً لا تملك غير / التعجب . فليس الكلام إذن بمُعْن عنك ، ولا القول بنافع ، ولا الحجة مسموعة ، حتى تجد مَنْ فيه عونٌ لك على نفسه ، ومَنْ إذا أبى عليك ، أبى ذاك طبعه فردّه إليك ، وفتح سمعه لك ، ورفع الحجاب بينك

٣٤٧

(١) السياق آت من أول الفقرة : « وإذا كانت العلوم التي لها أصول معروفة فكيف بأن تردُّ » .

وبينه ، وأخذ به إلى حيث أنت ، وصرف ناظره إلى الجهة التي إليها أومأت ، فاستبدل بالنفار أنسا ، وأراك من بعد الإباء قبولا .

...

٦٤٤ - ولم يكن الأمر على هذه الجملة إلا لأنه ليس في أصناف العلوم الخفية ، والأمور الغامضة الدقيقة ، أعجب طريقاً في الخفاء من هذا . وإنك لتتعب في الشيء نفسك ، وتكث فيه فكرك ، وتجهد فيه كل جهدك ، حتى إذا قلت قد قتلته علماً ، وأحكمته فهماً ، كنت بالذي لا يزال يترأى لك فيه من شبهة ، ويعرض فيه من شك ، (١) كما قال أبو نواس :

ألا لا أرى مثل أمترائي في رسم نغص به عيني ويلفظه وهمي
أنت صور الأشياء بيني وبينه فظني كالأظن ، وعلمي كالأعلم (٢)

...

٦٤٥ - وإنك لتنظر في البيت دهرًا طويلًا وتفسره ، ولا ترى أن فيه شيئاً لم تعلمه ، ثم يبدو لك فيه أمرٌ خفي لم تكن قد علمته ، مثال ذلك بيت المتنبي :

عجبا له ! حفظ العنان بأنملي ما حفظها الأشياء من عاداتها (٣)

مضى الدهر الطويل ونحن نقرؤه فلا ننكر منه شيئاً ، ولا يقع لنا (٣٩٨) أن فيه خطأ ، ثم بان بأخرة أنه قد أخطأ . وذلك أنه كان ينبغي أن يقول : « ما حفظ الأشياء من عاداتها » ، فيضيف المصدر إلى المفعول ، فلا يذكر الفاعل ، ذاك لأن المعنى على

(١) يقول : كنت بهذا الذي يترأى لك ، كما قال أبو نواس .

(٢) في ديوانه ، « في باب الخمريات » ، وفيه : « فجهلي كالأجهل » .

(٣) في ديوانه ، وفي « ج » ، « حفظ البنان » ، خطأ صرف .

أنه ينفي الحفظ عن أنامله جُملةً ، وأنه يزعم أنه لا يكون منها أصلاً ، وإضافته الحفظ إلى ضميرها في قوله : / « ما حفظها الأشياء » ، يقتضى أن يكون قد أثبت لها حفظاً . (١) ونظيرُ هذا أنك تقول : « ليس الخروج في مثل هذا الوقت من عادتي » ، ولا تقول : « ليس خروجي في مثل هذا الوقت من عادتي » ، وكذلك تقول : « ليس ذمُّ الناس من شأنى » ، ولا تقول : « ليس ذمُّ الناس من شأنى » ، لأن ذلك يُوجب إثبات الذمِّ ووجوده منك . ولا يصحُّ قياسُ المصدر في هذا على الفعل ، أعنى أنه لا ينبغي أن يُظنَّ أنه كما يجوز أن يقال : « ما من عادتها أن تحفظ الأشياء » ، كذلك ينبغي أن يجوز : « ما من عادتها حفظها الأشياء » ، ذاك أن إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضى وجوده ، وأنه قد كان منه ، يُبين ذلك أنك تقول : « أمرت زيدا بأن يخرج غداً » ، ولا تقول : « أمرته بخروجه غداً » .

٣٤٨

...

٦٤٦ - وما فيه خطأ هو في غاية الخفاء قوله :

خطأ حمى آحر
في النظم

وَلَا تَشْكُ إِلَى خَلْقٍ فَتَشْمِئْتُهُ شَكْوَى الْجَرِيحِ إِلَى الْغُرْبَانِ وَالرَّحِيمِ (٢)

وذلك أنك إذا قلت : « لا تضجر ضجر زيد » ، كنت قد جعلت زيدا يضجر ضرباً من الضجر ، مثل أن تجعله يُفرط فيه أو يُسرع إليه . هذا هو موجب العرف . ثم إن لم تُعتبر خصوصاً وصيفاً ، فلا أقل من أن تجعل الضجر على الجملة من عادته ، وأن تجعله قد كان منه . وإذا كان كذلك ، اقتضى قوله :

(١) في هامش « ج » بخط كاتبها ما نصه :

« فيكون المعنى أن حفظ الأشياء ليس عادةً له ، فالمنفى

حينئذ كون الحفظ عادةً له ، والمراد عدم ثبوت الحفظ له أبداً » .

(٢) هو في ديوانه .

* بشكوى الجريح إلى الغريبان والرحم *

أن يكون ههنا « جريح » ، قد عُرف من حاله أنه يكون له « شكوى إلى الغريان والرحم » ، وذلك محال . وإنما العبارة (٣٩٩) الصحيحة في هذا أن يُقال : « لا تشك إلى خَلْقٍ ، فإنك إن فعلت كان مثَلُ ذلك مثَلُ أن تُصوِّرَ في وهمك أن بَعيراً دَبِيراً كَشَفَ عن جُرْحِهِ ، (١) ثم شكاه إلى الغريان والرحم » .

...

٦٤٧ - ومن ذلك أنك ترى من العلماء من قد تأوَّل في الشيء تأويلاً خطأ آخر في اتِّباع وقضى فيه بأمرٍ ، فتعتقده أتباعاً له ، ولا ترتاب أنه على ما قضى وتأوَّل ، وتبقى على ذلك الاعتقاد الزمان الطويل ، / ثم يلوح لك ما تعلم به أن الأمر على خلاف ٣٤٩ ما قدَّر . ومثال ذلك أن أبا القاسم الأمدى ، ذكر بيت البحتري :

فَصَاغَ مَا صَاغَ مِنْ تَبْرٍ وَمِنْ وَرِقٍ وَحَاكَ مَا حَاكَ مِنْ وَشِيٍّ وَدِيْبَاجٍ (٢)

ثم قال : « صَوَّغُ الغَيْثِ وَحَوَّكُهُ للنبات ليس باستعارة ، بل هو حقيقة ، ولذلك لا يقال : « هو صائغ » ولا « كأنه صائغ » ، وكذلك لا يُقال : « هو حائك » و « كأنه حائك » ، قال : « على أن لفظ « حائك » في غاية الركاكة إذا أُخْرِجَ على ما أُخْرِجَهُ أبو تمام في قوله :

إِذَا الْغَيْثُ غَادَى نَسَجَهُ خَلَّتْ أَنَّهُ خَلَّتْ حِقَبٌ حَرَسٌ لَهُ وَهُوَ حَائِكٌ (٣)

قال : وهذا قبيح جداً . (٤)

(١) « دَبِيرُ البعير » ، إذا تقرح ظهره من الحمل أو القتب ، فهو « دَبِيرٌ » .

(٢) هو في ديوانه ، و « الْوَرِقُ » ، الفضة .

(٣) هو في ديوانه ، و « الْحَرَسُ » ، الدهر الطويل .

(٤) هذا الذي نقله عن الأمدى هو في الموازنة ١ : ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، (دار المعارف) .

والذي قاله البحتري : « فحاك ما حاك » ، حَسَنٌ مُسْتَعْمَلٌ ، والسببُ في هذا الذي قاله أنه ذهب إلى أن غَرَضَ أبي تمام أن (١) يَقْصِدُ « بِخَلَّتْ » إلى « الحَوَكِ » ، وأنه أراد أن يقول : « خلت الغيث حائكاً » ، وذلك سَهْوٌ منه ، لأنه لم يقصدِ « بِخَلَّتْ » إلى ذلك ، وإنما قصد أن يقول : إنه يظهر في غداةِ يَوْمٍ من حَوَكِ الغَيْثِ وَنَسْجِهِ بالذي ترى العيون من بدائع الأنوارِ وَغَرَائِبِ الأزهارِ ، ما يُتَوَهَّمُ معه أن الغيث كان في فِعْلٍ ذلك وفي نَسْجِهِ وَحَوَكِهِ ، حِقْباً من الدهر . فالخَيْلُولَةُ واقعة على كَوْنِ زَمَانِ الحَوَكِ حِقْباً ، (١) لا على كون ما فعله الغيث حَوَكاً ، فأعرفه .

...

٦٤٨ - ومما يدخل في ذلك ما حُكِيَ عن الصَّاحِبِ من أنه قال : « كان الأستاذ أبو الفضل يَخْتَارُ من شعر ابن الرومي وَيُنْقِطُ عليه ، (٢) قال فدفع إلى القصيدة التي أولها :

* أُنْحَتَ ضُلُوعِي جَمْرَةً تَتَوَقَّدُ *

وقال : تَأَمَّلْهَا فتَأَمَّلْتُهَا ، فكان قد ترك خَيْرَ بيت فيها ، وهو :

بِجَهْلٍ كَجَهْلِ السَّيْفِ وَالسَّيْفِ مُنْتَضِي وَجِلْمٍ كَجِلْمِ السَّيْفِ وَالسَّيْفِ مُعْمَدٌ (٣)

(١) في المطبوعة : « الخيلولة » ، تصحيف ، هو بالخاء المعجمة ، يقال : « خال الشيء يخالُه خَيْلاً وَخَيْلَةً وَمَخَالَةً وَمَخِيلَةً وَخَيْلُولَةً » ، ظنُّه .

(٢) « أبو الفضل » يعني ابن العميد ، و « ينقط عليه » ، يضع نقطة علامة على اختياره : و « الصاحب » هو الصاحب بن عباد .

(٣) هو في ديوانه ، القصيدة في : ٥٨٤ ، والبيت في : ٥٩٠ .

٣٥٠ / فقلت : لم ترك الأستاذُ هذا البيت ؟ فقال : لعلَّ القلمَ تَجَاوَزَه ؟ « قال :
 « ثم رأني من بعدُ فاعتذر بعُذْرٍ كان شرًّا من تركه . قال : إنما تركته لأنه أعاد السيف
 أربعَ مرات . قال الصاحب : لو لم يُعِده أربعَ مرَّات فقال : « بجهل كجهل السيف
 وهو مُنتَضِي ، جِلْم كحليم السيف وهو مغمد » ، لفسد البيت » .

والأمرُ كما قال الصاحبُ ، والسببُ في ذلك أنك إذا حَدَّثت عن اسم
 مُضَافٍ ، ثم أردت أن تذكر المضاف إليه ، فإن البلاغة تقتضي أن تذكره بأسمه
 الظاهر ولا تُضمِّره .

٦٤٩ - تفسير هذا أن الذي هو الحسن الجميل أن تقول : « جاءني غلامٌ
 زيدٌ وزيدٌ » ، وَيَقْبَحُ أن تقول : « جاءني غلام زيد وهو » ، ومن الشاهد في ذلك قول
 دِعْبِل :

أضْيَافُ عِمْرَانَ فِي خِصْبٍ وَفِي سَعَةٍ وَفِي جِبَاءٍ وَخَيْرٍ غَيْرِ مَمْنُوعٍ
 (٤٠١) وَضَيْفٌ عَمْرٍو وَعَمْرٍو يَسْهَرَانِ مَعًا ، عَمْرٍو لِبَطْنِيهِ وَالضَيْفُ لِلْجُوعِ (١)

وقول الآخر

وَإِنْ طَرَّةٌ رَأَقَتْكَ فَانظُرْ ، فَرَبِّمَا أَمْرٌ مَذَاقُ الْعُودِ وَالْعُودُ أَخْضَرُ (٢)

(١) هو في مجموع ديوانه ، وفي الكامل للمبرد ٢ : ١٠٤ ، وروايته :

أضْيَافُ سَالِمٍ فِي خَفْضٍ وَفِي دَعَاةٍ وَفِي شَرَابٍ وَلَحْمٍ غَيْرِ مَمْنُوعٍ

(٢) هو في أسرار البلاغة : ١٠٤ ، و « الطرة » في الأصل حاشية الثوب وموضع هذبه . و « طرة »

الجارية » ، أن يُقطع لها في مقدم ناصيتها كالعلم أو كالطرة تحت التاج ، تتجمل بذلك .

وقول المتنبي

بِمَنْ نَضْرِبُ الْأَمْثَالَ أَمْ مَنْ نَقِيسُهُ إِلَيْكَ ، وَأَهْلُ الدَّهْرِ دُونَكَ وَالِدَّهْرُ (١)

ليس بخفي على مَنْ له ذوق أنه لو أتى موضع الظاهر في ذلك كله بالضمير فقيل : « وضيف عمرو وهو يسهران معاً » ، و « ربما أمر مذاق العود وهو أخضر » ، و « أهل الدهر دونك وهو » ، لعدم حُسن ومزية لا خفاء بأمرهما ، ليس لأن الشعر ينكسر ، ولكن تنكره النفس .

٦٥٠ - وقد يُرى في بادئ الرأي أن ذلك من أجل اللبس ، وأنتك إذا قلت : « جاءني غلامٌ زيد وهو » ، كان الذي يقع في نفس السامع أن الضمير للغلام ، وأنتك على أن تجيء له بخبر ، إلا أنه لا يستمر ، من حيث أننا نقول : « جاءني غلمانٌ زيد وهو » ، فتجد الاستنكار وتبوؤ النفس ، / مع أن لا لبس مثل الذي وجدناه . وإذا كان كذلك ، وجب أن يكون السبب غير ذلك .

٣٥١

٦٥١ - والذي يُوجبه التأمل أن يُردَّ إلى الأصل الذي ذكره الجاحظ : من أن سائلاً سأل عن قول قيس بن خارجة : « عندي قرى كل نازل ، ورضى كل ساخط ، وخطبة من لذن تطلع الشمس إلى أن تغرب ، أمر فيها بالتواصل ، وأنهى فيها عن التقاطع » ، فقال : أليس الأمر بالصلة هو النهي عن التقاطع ؟ قال فقال أبو يعقوب : أما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عملاً الإفصاح والتكشيف » ، (٢) وذكرتُ هناك أن هذا الذي ذكر ، من أن للتصريح عملاً لا يكون

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو فيما سلف رقم : ١٧٤ ، وفيه وفي البيان : « فقيل لأبي يعقوب : هلا اكتفى بالأمر بالتواصل والنهي عن التقاطع ، أو ليس الأمر بالصلة هو النهي عن التقاطع ؟ قال : أو ما علمت أن الكناية » .

مثل ذلك العمل للكناية ، كان لإعادة اللفظ في قوله تعالى : (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ) [سورة الإسراء ١٠٥] ، وقوله : (قُلْ هُوَ ④ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ) [سورة الإحلام ٢٠١] ، عَمَلٌ لولاها لم يكن . وإذا كان هذا ثابتاً معلوماً ، فهو حُكْمٌ مسألتنا .

٦٥٢ - ومن البين الجلي في هذا المعنى = وهو كبيت ابن الروميّ سواء ، لأنه تشبيهٌ مثله = بيتُ الحماسة :

شَدَدْنَا شِدَّةَ اللَّيْثِ غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ (١)

ومن الباب قول النابغة :

نَفْسُ عِصَامٍ سَوَدَتْ عِصَامًا وَعَلَّمَتْهُ الْكُرَّ وَالْإِقْدَامَا (٢)

= لا يظهي على من له ذوقٌ حُسنٌ هذا الإظهار ، وأن له موقعاً في النفس ، وباعثاً للأريحية ، لا يكون إذا قيل : « نفس عصامٍ سودته » ، شَيْءٌ منه البتة .

« تم الكتاب »

« في أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين

وخمسة . غفر الله لكاتبه ولوالديه ولجميع

المؤمنين والمؤمنات برحمته إنه أرحم

الراحمين وخيرُ الغافرين »

(١) الشعر للفند الزماني ، شرح حماسة أبي تمام للتبريزي ١ : ١٣ ، وروايته : « مَشِينَا مِشِيَةَ اللَّيْثِ » ، رواية أخرى .

(٢) للنابغة ، يقول لبواب النعمان بن المنذر : « عصام بن شهيرة الجرمي » ، الفاخر للمفضل بن سلمة : ١٤٥ وغيره .

بعد هذا ، يأتي في المخطوطة « ج »
الفصل الذي تقدم ، من أول
رقم : ٦٣٤ ، إلى آخر رقم : ٦٤١
وهو يقع فيها من ص : ٣٥٢ من المخطوطة
إلى أوسط ص : ٣٥٦ منها قبل رقم : ٦٥٣

- ١ -

مَسْئَلَةٌ يَرْجَعُ فِيهَا الْكَلَامُ إِلَى « الْإِثْبَاتِ »

٦٥٣ - العلم بالإثبات والنفي وسائر معاني الكلام في غرائز النفوس ، ولم توضع أمثلة الأفعال لتعلم هذه المعاني في أنفسها ، بل لتعلم ، واقعةً من المتكلم وكائنةً في نفسه . (١) فواضع اللغة لما [قال] : « ضرب » ، كأنه قال إنه موضوع [للضرب] ، (٢) حتى إذا أردت إثبات « الضرب » لشيء ، ضممته إلى اسم ذلك الشيء فعلم بذلك [أن] إثبات الضرب له واقعاً منك وكائناً في نفسك ، محمول قولنا في « ضرب » ، إنه خبر ، وأنه موضوع ليُعرف به . وإذا ضم إلى اسم إثبات « الضرب » لسمى ذلك الاسم ، فهو موضوع ليدل على وقوع إثبات منك ووجوده في نفسك ، وليس في أن « الإثبات » لا يقع إلا متعلقاً بشئيين ، ما يمنع أن يكون « الإثبات » معنى مستقلاً بنفسه معلوماً = ومثله أنه لا يصح وجود صفة من غير موصوف ، ثم لا يمنع ذلك أن تكون « الصفة » في نفسها معلومة .

تفسير ذلك : أنه لا يصح وجود سوادٍ وحركةٍ في غير محل ، ثم لم يمنع ذلك أن يكونا معلومين في أنفسهما .

٣٥٧ وجُملةُ / الأمر أن حاجة الشيء في وجوده إلى شيءٍ آخر ، لا يمنع أن يكون شيئاً مستقلاً بنفسه معلوماً ، وليس ههنا شيء أكثر من أن هذا يقتضى ذاك ،

(١) انظر ما سلف في أوائل الفقرة رقم : ٦٣٤

(٢) ما بين القوسين زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها ، وكذلك ما سيأتي بعده .

و « الاقتضاء » وصف في المُقتضى لآ في المُقتضى ، فاقضاء « العلم » معلوماً ، وصف في « العلم » وكائن في حقيقته ، وليس بوصف في المعلوم . وإذا كان كذلك ، كان مُحالاً أن يُظن أنه لا يصح أن يكون « العلم » في نفسه وعلى الانفراد معلوماً .

فإن قيل : لو جاز أن يكون « العلم » على الانفراد معلوماً ، جاز أن يكون على الانفراد موجوداً .

قيل : إنا [لا] نعنى بقولنا : « إنه يصح أن يكون « العلم » على الانفراد معلوماً ، « العلم » مُطلقاً من غير نص على معلوم . ووجود « العلم » مطلقاً مُبهماً ومن غير معلوم منصوب عليه ، مُحال .

...

- ٢ -

فصل

٦٥٤ - يَصِيحُ تَوْهْمٌ وجود « السَّوَادِ » في محلِّ هو في حال التَّوَهُّمِ أَيْضًا =
وتكون حقيقةً هذا أَنَّهُ يُتَوَهُّمُ في هذا المحلِّ الأَبْيَضِ ، وجودٌ مِثْلُ اللون الذي يَرَاهُ في
المحلِّ الأَسْوَدِ ، ولو فرضنا أَن لا يكون رأى مَحَلًّا أَسْوَدًا قَطُّ ، لم يُتَصَوَّرْ منه هذا
التَّوَهُّمُ . وإذا ثبتَ هذا ، فإنه مَا من فَاعِلٍ إِلا وهو يَجِدُ في نفسه إِبْتِثَاتٍ معنى
لشئٍ ، فنحن إِذَا قلنا في « ضرب » أَنه موضوع لإِبْتِثَاتِ المعنى للشئِ ، كُنَّا أَشْرْنَا
له إِلى هذا المعنى الذي عَرَفَهُ في نفسه ، كما أَنَّا إِذَا قلنا إِنَّ لفظ « رجل » موضوعٌ
للأَدْمِيِّ الذَّكَرِ ، كُنَّا أَشْرْنَا له إِلى مَا عَرَفَهُ بعينه ، إِلا أَن الشَّأْنَ أَنَّا نُشِيرُ له في الاسمِ
إِلى شئٍ قد عَرَفَهُ موجودًا . فيجبُ أَن يُنْظَرَ إِذَا قلنا : « إِن الفعلَ موضوعٌ لإِبْتِثَاتِ
المعنى للشئِ » ، أَنكون أَشْرْنَا إِلى معنى قد علمه موجودًا ، أَمْ إِلى شئٍ يُعْلَمُ صِحَّةُ
وجودِهِ . (١)

...

(١) هنا حاشية في هامش « ج » بخط كاتبها : « أول ما يولد المعنى يُعْلَمُ الشئِ ، وإِنما [يكون قد]
علمه من قَبْلِ موجوداً » ، هكذا قرأته ، مع تَأْكُلِ في الهامش .

- ٣ -

فصل

٦٥٥ - إن كان أبو الفتح بن جني قال ما قال في قول المتنبي :

* وَفِيهَا قَيْتُ يَوْمَ لِلْقُرَادِ * (١)

حتى تكون فضيلةً يكون بيت المتنبي بها أشعر من بيت الحطيئة ، (٢)
 فمُحال أن يكون البيت = بزيادة تقع في مجرد الإغراق من دون صنعة تكون في تلك
 / الزيادة = (٣) أشعر من البيت ذي الصنعة ، ولا سيما مثل صنعة الحطيئة ، التي
 لا يتلغ المتأمل لها غاية في الاستحسان ، إلا رأى أن يزيد . ومن سلك في الموازنة

٣٥٨

(١) هو في ديوانه ، و صدر البيت ، في صفة ناقته :

* فَلَمْ تَلْقَ أَبْنَ إِبرْهِيمَ عَنَسِي *
 ورواية الديوان : « قوت يوم » ، وهما سواء ، و « القوت » و « القيت » ما يمسك الرمق .

(٢) كأنه يعنى بيت الحطيئة ، والله أعلم ، قوله :

قَرُوا جَارَكَ الْعَيْمَانَ ، لَمَّا تَرَكْتُهُ وَقَلَّصَ عَن بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
 سَنَامًا وَمَحْضًا ، أَنْبَتَ اللَّحْمَ وَأَكْتَسَتْ عِظَامُ أَمْرِيءٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ

« قروا » ، أضافوه وأطعموه . و « العيمان » . الشديد الشهوة إلى شرب اللبن . و « قلص عن برد
 الشراب مشافره » ، أى لم يزل في زمن الشتاء والجدب يشرب الماء البارد حتى قلصت شفتاه . و « المحض »
 اللبن الذى لم يخالطه ماء . والشاهد فيه قوله : « ما كان يشبع طائرته » ، يعنى أنه قد بلغ من هزاله ما لو وقع
 عليه طائر ، لما شبع ، لأنه لا يجد مما يأكله منه إلا القليل النافه . وهذا موضع المقارنة بينه وبين قول المتنبي في
 هزال ناقته ، حيث يقول : إنه لم يبلغ أرض ممدوحه ، وفي ناقته ما يقوت القراد على ضالته يوماً واحداً .

(٣) السياق : « فمُحال أن يكون البيت من غير صنعة أشعر من البيت دى الصنعة » .

يُبين الشعرين هذا المسلك ، أداه ذلك إلى ما سَخُف من الرأى ، وهو أن يجعل المتنبي في قوله :

وَصَدْرُكَ فِي الدُّنْيَا وَلَوْ دَخَلْتَ بِنَا وَبِالْجِنِّ فِيهِ ، مَا دَرَتْ كَيْفَ تَرْجِعُ (١)

أشعر من البحتري في قوله :

مَفَازَةُ صَدْرٍ لَوْ تُطَرَّقُ لَمْ يَكُنْ لَيْسَلُكَهَا فَرْدًا سَلِيكَ الْمَقَانِبِ (٢)

...

(١) هو في ديوانه ، وروايته : « وَقَلْبِكَ فِي الدُّنْيَا » ، وهذا هو الصواب ، لأنه متعلق . بيت قبله ذكر فيه « الصدر » في الثوب ، ثم جعل هنا « القلب » في الصدر .

(٢) هو في ديوانه ، « سَلِيكَ الْمَقَانِبِ » هو سَلِيكَ بن السَّلَكَةِ الصَّلَوَكِ العَدَاءِ ، و « الْمَقَانِبِ » ، وهي جمع « مِقْنَب » ، وهي جماعة الخيل عليها فرسانها و « تُطَرَّقُ » ، أى يُصَيَّرُ فيها طرقٌ تسلك .

- ٤ -

فصل

٦٥٦ - إذا قلت : « هَذَا يَنْحِتُ مِنْ صَخْرٍ ، وَذَلِكَ يَعْرِفُ مِنْ بَحْرِ » ، لم تكن شَبَّهتَ قِيلَ الشُّعْرِ بِالنُّحْتِ وَالْعَرْفِ ، ولكن تكون قد شَبَّهتَ هَذَا فِي صُعُوبَةِ قَوْلِ الشُّعْرِ عَلَيْهِ ، وَفِي أَحْتِيَاجِهِ إِلَى أَنْ يَكُودَ نَفْسَهُ بِمَنْ يَنْحِتُ مِنَ الصُّخْرِ = وَشَبَّهتَ الْآخَرَ فِي سُهُولَةِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ ، وَفِي أَنَّهُ يَنَالُهُ عَفْوًا ، بِمَنْ يَعْرِفُ مِنْ بَحْرِ .

يَبِينُ ذَلِكَ : أَنْ لَيْسَ الشَّبَّهُ بِوَصْفٍ يَرْجِعُ إِلَى « النَّحْتِ » وَ « الْعَرْفِ » مِنْ حَيْثُ هُمَا نَحْتٌ وَعَرْفٌ ، وَلَكِنَّ الشَّبَّهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ يَشُقُّ عَلَى هَذَا وَيَسْهَلُ عَلَى ذَاكَ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ الْمَعْنَى عَلَى تَشْبِيهِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَكُودَ النَّفْسَ بِالَّذِي يَنْحِتُ الصُّخْرَ ، وَالَّذِي يَسْهَلُ عَلَيْهِ وَيَأْتِيهِ عَفْوًا بِالَّذِي يَعْرِفُ مِنْ بَحْرِ ، لَا عَلَى تَشْبِيهِ قَوْلِ الشُّعْرِ فِي نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَوْلٌ شَعْرٌ وَتَأْلِيفٌ كَلَامٌ وَإِقَامَةٌ وَزَنٌ وَقَافِيَةٌ ، بِالنُّحْتِ وَالْعَرْفِ ، هَذَا مُحَالٌ .

ثُمَّ إِنَّ الْمَزِيَّةَ الَّتِي تَجِدُهَا لِتَرْكِ التَّصْرِيحِ بِالتَّشْبِيهِ ، وَأَنَّكَ لَمْ تَقُلْ : « هُوَ كَمَنْ يَنْحِتُ مِنْ صَخْرٍ » ، لَيْسَتْ لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : « هُوَ يَنْحِتُ مِنْ صَخْرٍ » جَعَلْتَهُ أَشْبَهَ بِالنُّحْتِ مِنَ الصُّخْرِ ، وَلَكِنْ بِأَنَّكَ جَعَلْتَ شَبَّهُ النَّحْتِ مِنَ الصُّخْرِ لَهُ أَثْبَتَ ، فَأَعْرَفَهُ .

...

- ٥ -

/ « مسألة »

٣٥٩

٦٥٧ - قال النَّمْرِيُّ في قوله في الحماسة : (١)

لَنَا إِبِلٌ لَمْ تُهِنَنَّ رَبَّهَا كَرَامَتُهَا ، وَالْفَتَى ذَاهِبٌ

« يقول : لم يُكْرَمها فَتُهَيِّنَه كرامتها ، قال : وهذا كقولك : « لم تَبْدُلْنِي صَبِيانَةً مَالِي » ، أي لم أَصْنَعُهُ فَأَبْتَدِلْ ، لا أنه أَكْرَمها فلم يهينه ذلك . قال ومثله قول النابغة :
* مِثْلَ الزُّجَاجَةِ ، لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمْدِ * (٢)

أي : لم تَرْمَد فَتُكْحَلْ مِنْهُ . (٣)

قال الشيخ الإمام : الأُولَى أن يكون المعنى : لم تَمْنَعْنَا كرامتها أن تُنَحِرَها للأضيافِ وتَسْخُوَ بها . ونظر هو إلى ما جرت به العادة من أن يقال في وصف الجواد : إنه لا يَخْطُرُ للمال عنده . وذلك وإن كان معروفاً من كلام الناس ، فإنهم يقولونه على معنى أنه كَأَنَّهُ من حيثُ الحَمْدُ والذِّكْرُ الجميلُ ، لا يكون النَّفِيسُ من المال عنده نَفِيساً ، وأنه يَبْذُلُهُ بَدْلَ الشَّيْءِ الذي لا يكون له قيمة . وإنهم ليَخْرِجُونَ

(١) من شعر حزاز بن عمرو ، في الحماسة .

(٢) في ديوانه ، في ذكر ابنة الخُسِّ ، أو عَنَرِ البِجَامَةِ ، وهي زرقاء البجامة ، ويذكر حدة بصرها ،

وصدره :

* يَحْفُهُ جَانِبًا نَبِيْقٌ وَتُتْبِعُهُ *

(٣) هذا هو نص كلام أبي عبد الله النمرى في كتابه « معاني أبيات الحماسة » ، الذي نشره أخيراً

ولدنا الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم العسيلان ، وهو فيه التعليق على الحماسية : ٧٤١ ، ص : ٢٢٥

لِطَلْبِ الْمَبَالِغَةِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَزْعُمُوا أَنَّهُ يَبْغِضُ الْمَالَ وَيُرِيدُ هَلَاكَهُ ، وَأَنَّهُ يَطْلُبُهُ
بِتَرَةٍ ، وَأَنَّهُ حَنِقٌ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ :

* حَنِقٌ عَلَى بَدْرِ اللَّجَيْنِ * (١)

وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ « كَأَنَّ » . وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى الظَّاهِرِ ، لَكَانَ
ذَلِكَ يَخْرُجُ بِهِ إِلَى أَنْ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى بَذْلِهِ الْحَمْدَ ، وَلَكَانَ يَكُونُ ذَلِكَ لِلْجَهَالَةِ
بِنَفَاسَةِ النَّفِيسِ . وَمَنْ كَانَ إِعْطَاؤُهُ الْمَالَ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ ، كَانَ مَوْفُوعًا . وَهَذَا قَالَ
الْفَضْلُ بْنُ يَحْيَى : « أَيُظُنُّ النَّاسُ أَنَّا لَا نَجِدُ بِأَمْوَالِنَا مَا يَجِدُ الْبَخْلَاءُ ؟ » . وَلَوْ كَانَ
لَا يَكُونُ النَّفِيسُ مِنَ الْمَالَ نَفِيسًا عِنْدَ جَوَادٍ ، لَكَانَ قَوْلُهُمْ : « إِنَّهُ يَشْتَرِي الْحَمْدَ
بِالْغَلَاءِ » ، مُحَالًا ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْمَشْتَرَى الشَّيْءَ غَالِيًا حَتَّى يَبْذُلَ فِيهِ مِنَ الْمَالَ
مَا يَكُونُ لَهُ نَخْطَرٌ عَظِيمٌ عِنْدَهُ . هَذَا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : « كِرَامَتُهَا » ،
نَفَاسَتُهَا فِي أَنْفُسِهَا ، وَأَنْ لَا تَقْدَّرُ فِيهِ التَّعْدِيَةُ ، وَأَنْ يُقَالَ : « كِرَامَتُهَا عَلَيْنَا / أَوْ عَلَيْهِ ،
أَيُّ عَلَى رَبِّهَا » كَمَا يَقُولُونَ : يَهِينُونَ كِرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ لِأَضْيَافِهِمْ ، وَلَا تُهِينُهُمْ بِأَنْ تَدْعُوهُمْ
إِلَى الضَّنِّ بِهَا ، فَتُورَثُهُمُ الْهُونَ وَالسَّقُوطَ فِي أَقْدَارِهِمْ ، فَأَعْرِفَهُ .

٣٦٠

هَذَا آخِرُ مَا وَجَدَ عَلَى سَوَادِ الشَّيْخِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

كُتِبَ فِي شَعْبَانَ الْمُبَارَكِ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِئَةَ

...

(١) هُوَ قَوْلُ الْمُتَنَبِّيِّ فِي دِيْوَانِهِ :

حَنِقٌ عَلَى بَدْرِ اللَّجَيْنِ ، وَمَا أَتَتْ بِإِسَاءَةٍ ، وَعَنِ الْمُسَيِّءِ صَفُوحُ

- ٦ -

« مسألة »

٦٥٨ - إذا قلنا في الفعل : « إنه يدلُّ على الزَّمان » ، لم يكن المعنى أنه يدلُّ على الزَّمان في نفسه ، ولكن أنه يدلُّ على كَوْنِ الزَّمانِ الماضي زماناً للمعنى الذى أُخْبِرَتْ به عن « زيد » . وإذا كان ذلك كذلك في الحقيقى من الأفعال ، فهو كذلك في « كان » . فإذا قلنا : إنه عبارة عن الزمان فقط ، كان الغرض فيه أننا نستفيد من « كان » أنَّ زمانَ وقوع الانطلاقِ من « زيد » هو الزمانُ الماضى ، فأعرفه .

...

بعد هذا فى المخطوطة « ج »
الفصل الذى وضعناه فى أول الكتاب وهو
« المدخل فى دلائل الإعجاز ، من إملائه »

الرِّسَالَةُ الشَّافِيَّةُ بِإِعْجَازِ

تأليف

عبدالقاهر البجرجاني

توفي سنة ٤٧١هـ - أو سنة ٤٧٤هـ هجرية

[عن نسخة حسين جليبي المصورة بمعهد مخطوطات الجامعة العربية]

هذه الرسالة خارجة من كتابه

المرسوم بدلائل الإعجاز

/ بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن رضى الله عنه : الحمد لله رب العالمين
حمداً الشاكرين ، وصلواته على النبي محمد وآله أجمعين .

...

١ - أعلم أن لكل نوع من المعنى نوعاً من اللفظ هو به أخص وأولى ،
وضروباً من العبارة هو بتأديته أقوم ، وهو فيه أجلى ، ومأخذاً إذا أخذ منه كان إلى
الفهم أقرب ، وبالقبول أخلق ، وكان السمع له أوعى ، والنفس إليه أميل . وإذا كان
الشيء متعلقاً بغيره ، ومقيساً على ما سواه ، كان من خير ما يستعان به على تقريره
من الأفهام ، وتقريره في النفوس ، أن يوضع له مثال يكشف عن وجهه ويؤنس به ،
ويكون زماماً عليه يمسكه على المتفهم له والطالب علمه .

...

٢ - وهذه جمل من القول في بيان عجز العرب حين تحدثوا إلى معارضة
القرآن ، وإذعانهم وعلمهم أن الذي سمعوه فائت للقوى البشرية ، ومتجاوز للذي
يتسع له ذرع المخلوقين = وفيما يتصل بذلك مما له اختصاص بعلم أحوال الشعراء
والبلاء ومراتبهم ، ويعلم الأدب جملة = قد تحريت فيها الإيضاح والتبيين ،
وحدوت الكلام حدواً هو بعرف علماء العربية أشبه ، وفي طريقهم أذهب ، وإلى
الأفهام جملة أقرب . وأسأل الله التوفيق للصواب والعون عليه ، والإرشاد إلى كل
ما يزيل لديه ، إنه على ما يشاء قدير .

...

٣ - معلوم أن سبيل الكلام سبيل ما يدخله التفاضل ، وأن للتفاضل فيه
غايات ينأى بعضها عن بعض ، ومنازل يعلو بعضها بعضاً ، وأن علم ذلك علم
يخص أهله ، وأن الأصل والقُدوة في العرب ، ومن عداهم تبع لهم ، وقاصر فيه عنهم ،

٣٧٠ وأنه / لا يجوز أن يدعى للمتأخرين من الخطباء والبلاغيين عن زمان النبي ﷺ الذي نزل فيه الوحي ، وكان فيه التحدى ، (١) أنهم زادوا على أولئك الأولين ، أو كملوا في علم البلاغة أو تعاطيها لما لم يكملوا له . كيف ؟ ونحن نراهم يُخْمَلُونَ عنهم أنفسهم ، (٢) ويرأون من دعوى المداناة معهم ، فضلاً عن الزيادة عليهم .

هذا خالد بن صفوان يقول : « كيف نُجَارِيهِمْ وَإِنَّمَا نُحْكِيهِمْ ؟ أَمْ كَيْفَ نُسَابِقُهُمْ ، وَإِنَّمَا نَجْرِي عَلَى مَا سَبَقَ إِلَيْنَا مِنْ أَعْرَاقِهِمْ ؟ » .

ونرى الجاحظ يدعى للعرب الفضل على الأمم كلها في الخطابة والبلاغة ، ويتناظر في ذلك الشعوبية ، ويُجَهِّلُهُمْ وَيُسَفِّهُ أَحْلَامَهُمْ فِي إنكارهم ذلك ، ويقضي عليهم بالشقوة وبالتهالك في العصبية ، ويُطِيلُ وَيَطْنِبُ ، ثم يقول :

« ونحن أبقاك الله إذا ادعينا للعرب الفضل على الأمم كلها في أصناف البلاغة ، من القصيد والأرجاز ، ومن المنثور والأسجاع ، ومن المزدوج وما لا يزدوج ، فمعنا = على أن ذلك لهم = (٣) شاهد صادق ، من الدياجة الكريمة ، والرونق العجيب ، والسبك والنحت الذي لا يستطيع أشعر الناس اليوم ولا أرفعهم في البيان أن يقول مثل ذلك ، إلا في اليسير والشيء القليل » . انتهى كلامه . (٤)

(١) السياق : « وأنه لا يجوز أن يدعى للمتأخرين أنهم زادوا » .

(٢) في المخطوطة « ج » : « يجعلون عنهم » ، وصححها ناشرو هذه الرسالة : « يجهلون عنهم » ، وكلاهما مقال فاسد . وقوله : « يجهلون عنهم أنفسهم » ، أن يضعون من أنفسهم ويحفظونها توقيراً لهم ، ومعرفة بفضلهم .

(٣) في البيان والتبيين : « فمعنا العلم أن ذلك لهم » ، وحذف لفظ « العلم » ههنا أجود . والسياق : « فمعنا شاهد صادق » .

(٤) البيان والتبيين ٣ : ٢٩

والأمر في ذلك أظهر من أن يخفى ، أو أن يُنكره إلا جاهل أو معاند .

...

٤ - وإذا ثبت أنهم الأصل والقُدوة ، فإن علمهم العلم . فبنا أن ننظر في دلائل أحوالهم وأقوالهم حين تلى عليهم القرآن وتحدثوا إليه ، ومليئت مسامعهم من المطالبة بأن يأتوا بمثله ، ومن التقرير بالعجز عنه ، وبت الحكم بأنهم لا يستطيعونه ولا يقدرون عليه .

وإذا نظرنا وجدناها تُفصح بأنهم لم يشكوا في عجزهم عن معارضته والإتيان بمثله ، ولم تحدثهم أنفسهم بأن لهم إلى ذلك سبيلاً على وجه من الوجوه .

...

٥ - (١) أما « الأحوال » فدلّت من حيث كان المتعارف من عادات الناس / التي لا تختلف ، وطبائعهم التي لا تتبدل ، أن لا يسلموا لخصومهم الفضيلة وهم يجدون سبيلاً إلى دفعها ، ولا ينتحلون العجز وهم يستطيعون قهرهم والظهور عليهم . كيف ؟ وإن الشاعر أو الخطيب أو الكاتب يبلغه أن بأقصى الإقليم الذي هو فيه من يئى بنفسه ، (٢) ويدل بشعر يقوله ، أو خطبة يقوم بها ، أو رسالة يعملها ، فيدخله من الأنفة والحمية ما يدعوه إلى معارضته ، وإلى أن يظهر ما عنده من الفضل ، ويبدل ما لديه من المنة ، حتى إنه ليتوصل إلى أن يكتب إليه ، وأن يعرض كلامه عليه ، (٣) ببعض العلل وبنوع من التمثيل . هذا ، وهو لم ير

(١) هذا أول الكلام في « الأحوال » ، وسيأتي القول في « الأقوال » ، من عند رقم : ٧

(٢) « بأى عليه يئى بأوا » ، فخر عليه وأظهر الكبر .

(٣) السياق : « ليتوصل ببعض العلل » .

ذلك الإنسان قطُّ ، ولم يكن منه إليه ما يهزُّ ويحرك ويهيج على تلك المعارضة ،
ويدعو إلى ذلك التعرض .

وإن كان المدعى ذلك بمرأى منه ومسمع ، كان ذلك ادعى له إلى مباراته ،
وإلى إظهار ما عنده ، وإلى أن يعرف الناس أنه لا يقصر عنه ، أو أنه منه أفضل .

فإن أنضاف إلى ذلك أن يدعو الرجل إلى ممانته ، ويحركه
لمقاولته ، (١) فذلك الذي يسهر ليله ويسلبه القرار ، حتى يستفرغ مجهوده في
جوابه ، ويبلغ أقصى الحد في مناقضته .

وقد عرفت قصة جرير والفرزدق ، وكل شاعرين جمعهما عصر ، ثم عرض
بينهما ما يهيج على المفاولة ، ويدعو إلى المفاخرة والمنافرة ، كيف جد كل واحد
منهما في مغالبة الآخر ، وكيف جعل ذلك همهم ووكده ، (٢) وقصر عليه دهره ؟
هذا ، وليس به ، ولا يخشى ، إلا أن يقضى لصاحبه بأنه أشعر منه ، وأن خاطره
أحد ، وقوافيه أشرد ، لا ينازعه ملكاً ، ولا يفتات عليه بعلبته له حقاً ، ولا يلزمه به
إتاوة ، ولا يضرب عليه ضريبة ؟

٦ - وإذا كان هذا واجباً بين نفسين لا يروم أحدهما من مباهاة صاحبه
إلا ما يجرى على الألسن من ذكره بالفضل فقط ، فكيف يجوز أن يظهر في صميم
العرب ، وفي مثل قريش ذوى الأنفس الأبية والهمم / العلية ، والأنفة والحمية = من
يدعى النبوة ، ويخبر أنه مبعوث من الله تعالى إلى الخلق كافة ، وأنه نشير بالجنة

٣٧٢

(١) « ماتن الرحل » ، فعل به مثل ما يفعل به . و « ماتن فلان فلاناً » ، إذا عارضه في شعر أو جدل
أو حصومة ، ليرى أيهما أمتن وأقوى . و « قاوله مقاوله » ، فاضه القول أى قول كان .

(٢) « وكده » ، مراده وهمه ومقصده

ونذيرٌ بالنار ، وأنه قد نَسَخَ به كلَّ شريعةٍ تقدَّمته ، ودينٍ دان به الناسُ شرقاً وغرباً ، وأنه خاتمُ النبيين ، وأنه لا نبيَّ بعده ، إلى سائر ما صدع به ﷺ ، (١) ثم يقول : « وحُجَّتِي أَنْ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَنْزَلَ عَلَيَّ كِتَاباً عَرَبِيًّا مُبِيناً ، تَعْرِفُونَ الْفَاضِلَةَ ، وَتَفْهَمُونَ مَعَانِيَهُ ، إِلَّا أَنْكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَيَّ أَنْ تَأْتُوا بِمِثْلِهِ ، وَلَا بَعْشَرَ سُورٍ مِنْهُ ، وَلَا بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ جَهَدْتُمْ جَهْدَكُمْ ، وَاجْتَمَعَتْ مَعَكُمْ الْجِنَّ وَالْإِنْسُ » = ثم لا تَدْعُوهُمْ نَفْسَهُمْ إِلَى أَنْ يِعَارِضُوهُ ، وَيَبِينُوا سَرَفَهُ فِي دَعْوَاهُ ، مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ ، وَمَعَ أَنَّهَمْ لَمْ يَسْمَعُوا إِلَّا مَا عِنْدَهُمْ مِثْلُهُ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ ؟

هذا ، وقد بلغ بهم الغيظُ من مقالته ، ومن الذي ادَّعاه ، حَدًّا تَرَكَوا مَعَهُ أُخْلَامَهُمُ الرَّاجِحَةَ ، وَخَرَجُوا لَهُ عَنِ طَاعَةِ عُقُولِهِمُ الْفَاضِلَةَ ، حَتَّى وَاجَهُوه بِكُلِّ قَبِيحٍ ، وَلَقُوهُ بِكُلِّ أَذَى وَمَكْرُوهٍ ، وَوَقَفُوا لَهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ ، وَكَادُوهُ وَكُلُّ مَنْ تَبِعَهُ بِضُرُوبِ الْمَكَايِدَةِ ، وَأَرَادُوهُمْ بِأَنْوَاعِ الشَّرِّ .

وَهَلْ سُمِعَ قَطُّ بِذِي عَقْلِ وَمُسْكَةٍ آسْتَطَاعَ أَنْ يُخْرِسَ خَصِمًا لَهُ قَدْ آسْتَشَطَّ فِي دَعْوَاهُ بِكَلِمَةٍ يُجِيبُهُ بِهَا ، فَتَرَكَ ذَلِكَ إِلَى أُمُورٍ يُسَفِّهُ فِيهَا ، وَيُنْسَبُ مَعَهَا إِلَى ضَيْقِ الدَّرْعِ وَالْعَجْزِ ، وَإِلَى أَنَّهُ مَغْلُوبٌ قَدْ أُعْوِزَتْهُ الْحِيلَةُ ، وَعَسَرَ عَلَيْهِ الْمَخْلَصُ ؟ (٢)

= أَمْ هَلْ عُرِفَ فِي مَجْرَى الْعَادَاتِ ، وَفِي دَوَاعِي النُّفُوسِ وَمَبْنَى الطَّبَائِعِ ، أَنَّ يَدَعَ الرَّجُلُ ذُو اللَّبِّ حُجَّتَهُ عَلَى خَصِمِهِ ، فَلَا يَذْكُرُهَا ، وَلَا يُفْصَحُ بِهَا ، وَلَا يُجَلِّي عَنْ وَجْهِهَا ، وَلَا يُرِيهِ الْغُلْطَ فِيمَا قَالَ ، وَالْكَذِبَ فِيمَا آدَّعَى ، لَا ، وَلَا يَدَّعِي أَنَّ ذَلِكَ

(١) في المطبوعة وحدها : « إلى آخر » ، بلا فائدة في التغيير .

(٢) في المطبوعة : « وعزَّ عليه المخلص » ، تغيير بلا داع .

عنده ، (١) وأنه مستطيع له ، بَلْ يَجْعَلُ أَوَّلَ جَوَابِهِ لَهُ وَمَعَارَضَتَهُ إِيَّاهُ ، التَّسْرُّعُ إِلَيْهِ
وَالسُّفَّةُ عَلَيْهِ ، وَالْإِقْدَامُ عَلَى قَطْعِ رَجِيمِهِ ، وَعَلَى الْإِفْرَاطِ فِي أَذَاهِ ؟

= أم هل يجوز أن يخرج خارج من الناس على قوم لهم رياسة ، وهم دين
/ ونحلة ، فيؤلب عليهم الناس ، ويُدبّر في إخراجهم من ديارهم وأموالهم ، وفي قتل
صناديدهم وكبارهم ، وسبى ذراريهم وأولادهم ، وعمدته التي يجد بها السبيل إلى
تألف من يتألفه ، (٢) ودعاء من يدعوه ، دعوى له ، إذا هي أبطلت بطل أمره
كله ، وانتقض عليه تديره = ثم لا يُعرض له في تلك الدعوى ، ولا يُشتغل
بإبطالها ، مع إمكان ذلك ، ومع أنه ليس بمتعذر ولا ممتنع ؟

٣٧٣

وهل مثل هذا إلا مثل رجلٍ عرض له خصم من حيث لم يحتسبه ، فادعى
عليه دعوى إن هي سمعت كان منها على خطر في ماله ونفسه ، فأحضر بينة على
دعواه تلك ، وعند هذا المدعى عليه ما يبطل تلك البينة أو يعارضها ، وما يحول
على الجملة بينه وبين تنفيذ دعواه ، فيدعُ إظهار ذلك والاحتجاج به ، ويضرب عنه
جملة ، ويدعه وما يريد من إحكام أمره وإتمامه ، ثم يصير الحال بينهما إلى
المحاربة ، وإلى الإخطار بالمهج والنفس ، فيطاوله الحرب ، ويقتل فيها أولاده
وأعزته ، وتنهك عشيرته ، وتغنم أمواله ، ولا يقع له في أثناء تلك الحال أن يرجع إلى
القاضي الذي قضى لخصمه بدياً ، (٣) ولا إلى القوم الذين سمعوا منه وتصوروه
بصورة الحق فيقول : « لقد كانت عندي = حين ادعى ما ادعى = بينة على فساد
دعواه وعلى كذب شهوده ، قد تركتها تهاوناً بأمره ، أو أنسيته ، أو منع مانع دون

(١) أسقط الناشران : « لا » الأولى اقتحاماً .

(٢) غير الناشران فكتبا : « وعدته التي يجد بها السبيل » .

(٣) « بدياً » و « بدياً » أى في أول الأمر .

عَرَضُهَا ، وها هي هذه قد جِئْتُمْ بِهَا ، فانظروا فيها لتَعْلَمُوا أَنكُمْ قَدْ غُرِرْتُمْ ؟ » .
ومعلوم بالضرورة أَنَّ هذا الرجل لو كان من المجانين ، لما صحَّ أَنْ يفعلَ ذلك ،
فكيف بقوم هم أرجحُ أهل زمانهم عقولاً ، وأكملهم معرفةً ، وأجزلهم رأياً ، وأثقبهم
بصيرةً ؟ فهذه دلالة « الأحوال » .

...

٧ - (١) وأما « الأقوال » فكثيرة :

منها حديث ابن المغيرة ، (٢) رُوِيَ أَنَّهُ جَاءَ حَتَّى أَتَى قُرَيْشًا فَقَالَ : إِنْ
الناس يجتمعون غداً بالموسم ، وقد فَنَسْنَا أَمْرَ هذا الرجل في الناس ، فَهَمَّ سَائِلُوكُمْ عَنْهُ
فَمَاذَا تَرُدُّونَ عَلَيْهِمْ ؟ (٣) / فقالوا : مَجْنُونٌ يُخَنِّقُ . فقال : يَأْتُونَهُ فَيَكْلُمُونَهُ فَيَجِدُونَهُ
صَحِيحاً فَصِيحاً عَاقِلاً ، (٤) فَيَكْذِبُونَكُمْ ! قالوا نقول : هو شاعر . قال : هم
العربُ ، وقد رَوَوْا الشعرَ ، وفيهم الشعراءُ ، وقوله ليس يُشْبِهُ الشعرَ ، فَيَكْذِبُونَكُمْ !
قالوا نقول : هو كاهنٌ . قال : إِنْهُمْ لَقَوَا الْكُهَّانَ ، فَإِذَا سَمِعُوا قَوْلَهُ لَمْ يَجِدُوهُ يُشْبِهُ
الْكُهَّانَةَ ، فَيَكْذِبُونَكُمْ !

ثم انصرف إلى منزله فقالوا : صَبَّأُ الْوَلِيدُ = يعنون : أسلم = ، ولئن صَبَّأً
لا يبقى أَحَدٌ إِلَّا صَبَّأً . فقال لهم ابن أخيه أبو جهل بن هشام بن المغيرة : أنا

(١) مضت دلالة « الأحوال » التي بدأت في رقم : ٥ ، وتبدأ دلالة « الأقوال » . وزاد الناشر هنا
لفظ « دلالة » قبل الأقوال ، ولا حاجة إليها ، لأنه قال في رقم : ٥ « وأما الأحوال » ، فكذلك فعل هنا .

(٢) هو أبو المغيرة ، الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وكان ذا سيرة ومهابة في قريش ،
وحديثه في سيرة ابن هشام ١ : ٢٨٨ ، ٢٨٩ بغير هذا اللفظ ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ بعد .

(٣) في المخطوطة : « تردون عليه » ، والصواب ما أثبتته الناشران « عليهم » .

(٤) غيرها الناشران فكتبا : « عادلاً » ، وهو لا معنى له .

أَكْفِيكُمْوه . قال : فأتاه محزوناً فقال : ما لك يا ابن أخ ؟ قال : هذه قريش تجمع لك صدقةً يتصدقون بها عليك ، تستعين بها على كبرك وحاجتك . قال : أولست أكثر قريش مالاً ؟ قال : بلى ، ولكنهم يزعمون أنك صبأت لتصيب من فضل طعام محمد وأصحابه . قال : والله ما يشبعون من الطعام ، فكيف يكون لهم فضول ؟ ثم أتى قريشاً فقال : أتزعمون أني صبأت ؟ ولعمري ما صبأت ، إنكم قلتم : محمد مجنون ، وقد ولد بين أظهركم لم يغيب عنكم ليلة ولا يوماً ، فهل رأيتموه يُخنق قط ؟ فكيف يكون مجنوناً ولم يُخنق قط ؟ وقلتم : شاعر ؟ وأنتم شعراء ، فهل أحد منكم يقول ما يقول ؟ وقلتم : كاهن ، فهل حدثكم محمد في شيء يكون في غد إلا أن يقول إن شاء الله ! قالوا : فكيف تقول يا أبا المغيرة ؟ قال : أقول هو ساحر . فقالوا : وأي شيء السحر ؟ قال : شيء يكون ببابل ، من حذقه فرق بين الرجل وامراته ، والرجل وأخيه ، إنا لله ، أفما تعلمون أن محمداً فرق بين فلان وفلانة زوجته ، ^(١) وبين فلان وأبنة ، وبين فلان وأخيه ، وبين فلان ومواليه ، فلا ينفعهم ولا يلتفت إليهم ولا يأتيهم ؟ قالوا : بلى . فاجتمع رأيهم على أن يقولوا إنه ساحر ، وأن يردوا الناس عنه بهذا القول .

وانصرف ، فمر بأصحاب النبي ﷺ / مُنْطَلِقاً إِلَى رَحْلِهِ ، وهم جلوس في المسجد ، فقالوا : هل لك يا أبا المغيرة إلى خير ؟ فرجع إليهم فقال : ما ذلك الخير ؟ فقالوا : التوحيد . قال : ما يقول صاحبكم إلا سحراً ، وما هو إلا قول البشير يرويه عن غيره . وعبس في وجوههم وبسر ، ثم أدبر إلى أهله مكذباً ، وأستكبر عن حديثهم الذي قالوا له وعن الإيمان ، فأنزل الله تعالى : (إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقَتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ) [سورة المذثر : ١٨ ، ١٩] ، الآية .

٣٧٥

(١) في المخطوطة « ج » : « إنا لله مما تعلمون » ، وغيرها في المطبوعة : « أليس مما تعلمون » ، ولا حاجة إليه ، إنما سها الكاتب فأسقط الألف .

٨ - ومنه ما رواه محمد بن كعب القرظي قال : (١) حَدَّثْتُ أَنَّ عُتْبَةَ بْنَ رِبِيعَةَ = وَكَانَ سَيِّدًا حَلِيمًا = قَالَ يَوْمًا : أَلَا أَقُومُ إِلَى مُحَمَّدٍ فَأُكَلِّمُهُ فَأُعْرِضُ عَلَيْهِ أُمُورًا لَعَلَّهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهَا بَعْضُهَا ، فَنُعْطِيهِ أَيُّهَا شَاءَ ؟ = وَذَلِكَ حِينَ أَسْلَمَ حَمْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَرَأَوْا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ يَكْثُرُونَ = قَالُوا : بَلَى يَا أَبَا الْوَلِيدِ ! فَقَامَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ ﷺ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَحَدَّه ، فَقَالَ : يَا ابْنَ أَخِي ! إِنَّكَ مِنَّا حَيْثُ عَلِمْتَ مِنَ السُّطَّةِ فِي الْعَشِيرَةِ ، (٢) وَالْمَكَانِ فِي النَّسَبِ ، وَإِنَّكَ أَتَيْتَ قَوْمَكَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، فَفَرَّقْتَ بَيْنَ جَمَاعَتِهِمْ ، وَسَفَّهْتَ أَحْلَامَهُمْ ، وَعَبَيْتَ آلَهُتَهُمْ ، وَكَفَّرْتَ مِنْ مَضَى مِنْ آبَائِهِمْ ، فَاسْمِعْ مِنِّي أُعْرِضُ عَلَيْكَ أُمُورًا تَنْظُرُ فِيهَا ، لَعَلَّكَ أَنْ تَقْبَلَ مِنْهَا بَعْضُهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قُلْ . قَالَ : إِنْ كُنْتَ إِثْمًا تَرِيدُ الْمَالَ بِمَا جِئْتَ بِهِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ ، جَمَعْنَا لَكَ مِنْ أَمْوَالِنَا حَتَّى تَكُونَ أَكْثَرَنَا مَالًا ، وَإِنْ كُنْتَ تَرِيدُ شَرْفًا سَوَدْنَاكَ حَتَّى لَا نَقْطِعَ أَمْرًا دُونَكَ ، وَإِنْ كُنْتَ تَرِيدُ بِهِ مُلْكًا مَلَكْنَاكَ عَلَيْنَا ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الَّذِي بِكَ رَيْئًا لَا تَسْتَطِيعُ رَدَّهُ عَنْ نَفْسِكَ ، (٣) طَلَبْنَا لَكَ الطِّبَّ ، وَبَدَلْنَا فِيهِ أَمْوَالِنَا حَتَّى نُبْرِئَكَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ رَبَّمَا غَلَبَ التَّابِعَ عَلَى الرَّجُلِ حَتَّى يُدَاوِيَ مِنْهُ ، أَوْ لَعَلَّ هَذَا شِعْرٌ جَاشَ بِهِ صَدْرُكَ ، فَإِنَّكُمْ لِعَمْرَى بَنَى عَبْدَ الْمَطْلَبِ تَقْدِرُونَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ . (٤) حَتَّى إِذَا فَرَّغَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَوْقَدْ فَرَعْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاسْمِعْ مِنِّي ، قَالَ : / قُلْ . قَالَ : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَم تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ) سورة نعت ١ - ١٤ ، ثم

٣٧٦

(١) حديث محمد بن كعب القرظي ، هو في سيرة ابن هشام ١ : ٣١٣ ، ٣١٤

(٢) « السُّطَّةُ » في الحَسَبِ ، هِيَ الشَّرْفُ وَالرَّفْعَةُ .

(٣) « الرُّئْيُ » ، التَّابِعُ مِنَ الْجِنِّ ، يَلَازِمُ الْمَرْءَ وَيُحَدِّثُهُ وَيَتَحَدَّثُ عَنْهُ .

(٤) من أول قوله : « أو لعل هذا شعر » ، إلى هنا ليس في سيرة ابن هشام .

مضى فيها يقرأها ، فلما سمعها عُتْبَةُ أَنْصَتَ له ، وَأَلْقَى يَدَيْهِ خَلْفَ ظَهْرِهِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِمَا يَسْتَمِعُ مِنْهُ ، حَتَّى انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى السُّجْدَةِ مِنْهَا فَسَجَدَ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : قَدْ سَمِعْتَ مَا سَمِعْتَ فَأَنْتَ وَذَلِكَ !

فَقَامَ عُتْبَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : لَقَدْ جَاءَكُمْ أَبُو الْوَلِيدِ بِغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ بِهِ . فَلَمَّا جَلَسَ قَالُوا : مَا وَرَاءَكَ ؟ قَالَ : وَرَأَى أَنِّي سَمِعْتُ قَوْلًا وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ قَطُّ ، وَمَا هُوَ بِالشُّعْرِ وَلَا السُّحْرِ وَلَا الْكَهَانَةِ ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَطِيعُونِي ، نَحْلُوا بَيْنَ هَذَا الرَّجُلِ وَبَيْنَ مَا هُوَ فِيهِ وَاعْتَزِلُوهُ ، فَوَاللَّهِ لِيَكُونَنَّ لِقَوْلِهِ الَّذِي سَمِعْتُ نَبَأًا ، فَإِنْ تُصِيبَهُ الْعَرَبُ فَقَدْ كُفَيْتُمُوهُ بِغَيْرِكُمْ ، وَإِنْ يُظْهِرُهُ عَلَى الْعَرَبِ بِهِ ، فَمُلْكُهُ مَلِكِكُمْ ، وَكُنْتُمْ أَسْعَدَ النَّاسِ بِهِ . قَالُوا : سَحَرَكَ بِلِسَانِهِ ! قَالَ : هَذَا رَأْيِي فَأَصْنَعُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ .

٩ - ومنه ما جاء في حديث أبي ذرٍّ في سبب إسلامه : (١) رُوي أنه قال : قال لي أخي أنيس : إن لي حاجةً إلى مكة ، فانطلق فرأيت ، فقلت : ما حبسك ؟ قال : لقيت رجلاً [يقول] إن الله تعالى أرسله . فقلت : فما يقول الناس ؟ قال : يقولون شاعرٌ ، ساحرٌ ، كاهنٌ . قال أبو ذرٍّ : وكان أنيسٌ أحد الشعراء ، قال : والله لقد وضعت قوله على أقرء الشعر فلم يلتئم على لسان أحدٍ ، ولقد سمعت قول الكهنة فما هو بقولهم ، والله إنه لصادق وإنهم لكاذبون .

(١) حديث إسلام أبي ذرٍّ ، روى من طرق ، وبألفاظ مختلفة ، وبهذا اللفظ في صحيح مسلم ، في كتاب فضائل الصحابة ، « باب من فضائل أبي ذر رضي الله عنه » ، من طريق « حميد بن هلال ، عن عبد الله ابن الصامت ، عن أبي ذر » ، وهو أيضاً في طبقات ابن سعد ٤/١٦١ . و « راث على » ، أبطأ . وروايتها : « فلا يلتئم على لسان أحدٍ بعدى » ، و « أقرء الشعر » ، يعني بحوره وطرائقه وأنواعه ، جمع « قرى » .

١٠ - ومن ذلك ما روى أن الوليد [بن عُقْبَةَ] ^(١) أتى النبي ﷺ فقال :
 اقرأ . فقراً عليه : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ
 الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [سورة النحل ٩٠] ، فقال : أَعِدُّ .
 فأعاد ، فقال : والله إن له لَحَلَاوَةً ، وإن عليه لَطَلَاوَةٌ ، / وإن أسفله لمُعْرِقٌ ، وإن
 أعلاه لمُشِيرٌ ، وما يقول هذا بشرٌ .

...

١١ - وأعلم أنه لا يجوز أن يقال في هذا وشبهه إنه لا يكون دليلاً حتى
 يكون من قول المشركين بعضهم لبعض ، حين تخلوا بأنفسهم فتفاوضوا وتحاوروا
 وأفضى بعضهم بذات نفسه إلى بعض = وإن كان منه من كلام المؤمنين ، أو ممن
 قاله ثم آمن ، فإنه لا يصح الاحتجاج به في حكم الجدال ، من حيث يصير كائنك
 تحتج على الخصم برأى تراه أنت ، ويقول أنت تقوله ، وذلك أنه إنما يمتنع أن يدل
 إذا صدر القول مصدر الدعوى والشئ يدفعه الخصم وينكره ، فأما ما كان مخرجه
 مخرج التنبيه على أمر يعرفه ذوو الخبرة ، وأطلقه قائله إطلاق الواثق بأنه معلوم
 للجميع ، وأنه ليس من بصير يعرف مقادير الفضل والنقص إلا وهو يحوج إلى
 تسليمه والاعتراف به شاء أم أبى = فهو دليل بكل حال ، ومن قول كل قائل ،
 وحجة من غير مثنوية ^(٢) ، ومن غير أن ينظر إلى قائله أموافق أم مخالف ، ذاك لأن

(١) هكذا في المخطوطة ، وهو خطأ لا شك فيه ، كأنه اختلط عليه اسمه « الوليد بن عُقْبَةَ بن ربيعة » ،
 وهذا الخبر إنما يروى في تحمير الوليد بن المغيرة ، انظر ما سلف رقم : ٧ ، والسيرة الشامية ٢ : ٤٧٢ وغيرها ،
 وسيأتي في رقم : ٤٤ من هذه الرسالة .

(٢) « مثنوية » ، استثناء .

الدلالة ليست من نفس القول وذات الصفة ، بل في مَصَدْرِهِمَا ، وفي أن أُخْرِجَا مُخْرَجَ الإِخْبَارِ عن أمرٍ هو كالشيءِ البَادِي للعيون ، لا يُعْمَلُ أَحَدٌ بِصَرَّةٍ إِلَّا رآه .

...

١٢ - وإذا رأينا « الأحوال » و « الأقوال » منهم قد شهدت ، (١) كالذى بان ، باستسلامهم للعجزِ وعلمهم بالعظيم من الفضلِ والبائن من المزية ، الذى إذا قيسَ إلى ما يستطيعونه ويقدرُونَ عليه فى ضروبِ النظمِ وأنواعِ التصرفِ ، فأنه الفوتُ الذى لا يُنالُ ، (٢) وارتقى إلى حيث لا تطمَعُ إليه الآمالُ ، فقد وجب القطعُ بأنه مُعْجَزٌ .

ذلك لأنه ليس إلا أحدُ الأمرين : (٣) فإما أن يكونوا قد علموا المزية التى ذكرنا أنهم علموها على الصُّحَّةِ = وإما أن يكونوا قد توهموها فى نظمِ القرآن ، وليست هى فيه لغلطٍ دخل عليهم . ودعوى الثانى من الأمرين سُخْفٌ ، فإن ذلك لو ظنَّ بالواحد منهم لبعد ، ذلك لأنه لا يتصوَّرُ أن يتوهم العاقل فى نظمِ كلامٍ ، / جُلُّ مناهِ ومُنَى أصحابِهِ أن يستطيع معارضته ، وأن يقدر على إسكاتِ خصمه المُباهى به ، أنه قد بلغ فى المزية هذا المبلغَ العظيمَ غلطاً وسهواً ، (٤) فكيف بأن يشمَلَ هذا الغلطُ كلَّهم ، (٥) ويدخل على كافيتهم ؟ وأى عقلٍ يرضى من صاحبه

٣٧٨

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « فمنهم قد شهدت » ، وهو لا يستقيم .

(٢) السياق : « الذى إذا قيس ... فاته الفوت ... فقد وجب » .

(٣) فى المخطوطة : « ليس أحدُ الأمرين » ، وصححها فى الطبوعة : « ليس إلا أحدُ أمرين » .

(٤) السياق : « ... لا يتصوَّرُ أن يتوهم العاقل ... أنه قد بلغ فى المزية » .

(٥) فى الطبوعة : « يشتمل » .

بأن يتوهم عليهم مثل هذا من الغلط ، وهم مَنْ إذا ذاق الكلام عرف قائله من قبل أن يُذكر ، ويسمعُ أحدُهم البيتَ قد استرَفَدَهُ الشاعرُ فأدخله في أثناء شعرٍ له ، فيعرف موضعه وينبئه عليه ، كما قال الفرزدق لذي الرِّمَّةِ أهذا شعرك ؟ ، هذا شعر لأكه أشدُّ لَحْيَيْنِ منك = (١) إلى ضروب من دقيق المعرفة يقلُّ هذا في جنبها ؟ وإذا لم يصحَّ العَلَطُ عليهم ، ولم يَجُزْ أن يدعى أنه كان معهم في زمانهم من كان بالأمر أعلم ، (٢) وبالذي وقع التحدُّى إليه أقوم ، فقد زالت الشبهة في كونه معجزاً له .

...

١٣ - وإن قالوا : فإن ههنا أمراً آخر ، وهو ما عَلِمْنَا من تقديمهم شعراء الجاهلية على أنفسهم ، وإقرارهم لهم بالفضل ، وإجماعهم في امرئ القيس وزهير والنابغة والأعشى أنهم أشعرُ العرب . وإذا كان ذلك كذلك ، فمن أين لنا أن نعلم أنهم لم يكونوا بحيث لو تُحدُّوا إلى معارضة القرآن لقاموا بها واستطاعوها ؟

قيل لهم : هذا الفصلُ على ما فيه لا يقدح في موضع الحجة ، وذلك أنهم كانوا ، كما لا يخفى ، يروون أشعار الجاهليين وخطبهم ، ويعرفون مقاديرهم في الفصاحة معرفة من لا تُشكِّلُ جهات الفضل عليه ، فلو كانوا يرون فيما رَووا وحفظوا مزيةً على القرآن ، (٣) أو رأوه قريباً منه ، أو بحيث يجوز أن يُعارض بمثله ، أو يقع لهم إذا قاسوا أو وازنوا أن هذا الذي تُحدُّوا إلى معارضته لو تُحدُّى إليه مَنْ قبلهم لاستطاعوا أن يأتوا بمثله ، لكانوا يدعون ذلك ويذكرونه ، ولو ذكروه لذكر

(١) خبره في الأغاني ١٨ : ٢١ (الهيئة) ، وفي غيره .

(٢) في المطبوعة : « أنه كان في زمانهم » ، أسقط « معهم » .

(٣) في المخطوطة : « ... كانوا يروون كما رَووا وحفظوا » ، وهو كلام مضطرب ، وصححه

الناشران ، وحذفا « وحفظوا » لِمَ ؟ لا أدري .

عَنهم . وَمُحَالٌ = إِذَا رَجَعْنَا إِلَى أَنْفُسِنَا وَاسْتَشْفَفْنَا حَالَ النَّاسِ فِيمَا جُيِّلُوا / عَلَيْهِ (١) = أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَرَفُوا لِمَا تُحَدِّثُوا إِلَيْهِ وَقَرَعُوا بِالْعَجْزِ عَنْهُ شَيْهًا وَنَظْمًا ، ثُمَّ يُتْلَى عَلَيْهِمْ : (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) سورة الإسراء ، ١٨٨ ، فلا يزيدون في جوابه على الصمت ، ولا يقولون : « لقد رويناه لمن تقدّم ما علمت وعلمنا أنه لا يقصّر [عما] أتيت به ، فمن أين استجزت أن تدعى هذه الدّعوى ؟ »

فإذا كان من المعلوم ضرورة أنّهم لم يقولوا ذلك ، ولا رأوا أن يقولوه ، ولو على سبيل الدّفْع والتلبّيس والتشغّب بالباطل ، (٢) بل كانوا بين أمرين : إمّا أن يُخبروا عن أنفسهم بالعجز والقصور ، وذلك حين يخلو بعضهم ببعض ، وكان الحال حال تصادقٍ = وإمّا أن يتعلّقوا بما لا يتعلّق به إلا من أعوزته الحيلة ، ومن قلّ بالحجة ، (٣) من نسبته إلى السحر تارة ، وإلى أنه مأخوذ من فلان وفلان أخرى ، (٤) يُسمّون أقواماً مجهولين لا يعرفون بعلم ، ولا يُظنّ بهم أن عندهم علماً ليس عند غيرهم = (٥) ثبت أنّهم قد كانوا علّموا أنّ صورة أولئك الأوائل صورتهم ، وأنّ التقدير فيهم أنّهم لو كانوا في زمان النبي ﷺ ، ثمّ تحدّثوا إلى معارضته ، لكافّروا في مثل حال هؤلاء الكائنين في زمانه حالهم . وإذا كان هذا هكذا ، فقد انتفى الشكّ ، وحصل اليقين الذي تسكّن معه النفس ، وبطمئن

(١) في المطبوعة : « واستشفنا » و « استشف الأمر » ، تأمله لينظر ما وراءه .

(٢) غير ما في المخطوطة فكتب « الشغب » ، كأنه ظنه خطأ .

(٣) في المخطوطة والمطبوعة : « فعل بالحجة » ، وهو خطأ ظاهر . و « قلّه يُقلّه » ، كسره وهزمه .

(٤) في المخطوطة والمطبوعة : « وفلان آخر » ، كلام غير مستقيم .

(٥) السياق من أول الفقرة : « فإذا كان من المعلوم » .

عنده القلب ، أنه مُعْجِزٌ ناقِضٌ للعادة ، وأنه في معنى قَلْبِ العَصَا حَيَّةٌ ، وإحياءِ المَوْتَى ، في ظهور الحُجَّةِ به على الخَلْقِ كَافَّةً ، وبأنَّ أنْ قد سَعِدَ المؤمنون وخَسِرَ المَبْطَلون . (١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى أَنْ هَدَانَا لِدِينِهِ ، وَأَنَارَ قُلُوبَنَا بِبُرْهَانِهِ وَدَلِيلِهِ ، وَإِيَّاهُ جَلَّ وَعَزَّ نَسْأَلُ التَّثْبِيثَ عَلَى مَا هَدَى لَنَا ، وَإِتْمَامَ النُّعْمَةِ بِإِدَامَةِ مَا خَوَّلَهُ ، بِفَضْلِهِ وَمَنَّهُ .

...

(١) « السياق : « وإذا كان هذا ، فقد انتفى الشكُّ وبأنَّ أنْ قد سعد » .

فصل

١٤ - وأعلم أن ههنا باباً من التلبيس أنت تجدّه يدور في أنفس قوم من الأَشقياء ، وتراهم يُومنون إليه ، ويَهْمِسُون به ، وَيَسْتَهْوُونَ الغرَّ العَبِيَّ بذكره ، / وهو قولهم : « قد جرت العادة بأن يَبْقَى في الزَّمان من يفوتُ أهله حتى يُسَلِّموا له ، وحتى لا يَطْمَع أحد في مُداناته ، وحتى لَيَقَعَ الإجماع منهم أنه الفردُ الذي لا يُنَارَع . (١) ثم يذكرون امرأ القيس والشعراء الذين قَدَّموا على من كان معهم في أعصارهم ، وربما ذكروا الجاحِظَ وكلَّ مذكور بأنه كان أفضل من كان في عصره ، وهم في هذا الباب خَبِطٌ وتخليطٌ لا إلى غاية . وهي نَفْثَةُ نَفْثِ الشيطانُ فيهم ، وإنَّما أتوا من سوء تدبيرهم لما يسمعون ، (٢) وتسرعهم إلى الاعتراض قبل تمام العلم بالدليل . وذلك أن الشرط في المزيّة الناقضة للعادة ، أن يبلُغ الأمر فيها إلى حيثُ يَبْهَرُ وَيَقْهَرُ ، حتى تنقطع الأطماعُ عن المعارضة ، وتَحْرَسُ الألسُنُ عن دَعْوَى المداناة ، وحتى لا تُحَدِّثَ نفسٌ صاحبها بأن يتصدى ، ولا يَجُولُ في خَلْدِ أن الإتيانَ بمثله يُمكن ، وحتى يكون يَأْسُهُم منه وإحساسُهُم بالعجز عنه في بعضيه ، مثل ذلك في كُله .

...

١٥ - وليت شعري ، مَنْ هذا الذي سلَّم لهم أنه كان في وقت من الأوقات من بَلَغ أمره في المزيّة وفي العُلُوِّ على أهل زمانه هذا المَبْلَغ ، وانتهى إلى هذا الحدِّ؟ إن

(١) في المخطوطة : و « حتى لا يقع الإجماع منه » ، وصححه الناشران : « حتى ليقع الإجماع فيه » ، والجيد ما أنتُ .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « سوء تدبيرهم » ، وهو خطأ .

قيل : « امرؤ القيس » ، فقد كان في وقته من يُبَارِيهِ وَيَمَاتِيهِ ، بل لا يَتَحَاشَى من أن يَدْعِيَ الْفَضْلَ عَلَيْهِ . فقد عرفنا حديث « عَلْقَمَةُ الْفَحْلُ » ، وأنه لما قال امرؤ القيس ، وقد تناشدا : « أَيْنَا أَشْعَرُ ؟ » ، قال : « أَنَا » ، غيرَ مُكْتَرِثٍ وَلَا مُبَالٍ ، حتى قال امرؤ القيس : « فُؤْلٌ وَأَنْعَتْ فَرَسَكَ وَنَاقَتَكَ ، وَأَقُولُ وَأَنْعَتْ فَرَسِي وَنَاقَتِي » . فقال علقمة : « إني فاعل ، والحكمُ بيْنِي وَبَيْنِكَ الْمَرْأَةُ من ورائك » ، يعني أمَّ جُنْدَبِ أَمْرَاءِ أَمْرِيءِ الْقَيْسِ ، فقال امرؤ القيس :

نَخْلِيْلِي مُرَّابِي عَلِيٍّ أُمِّ جُنْدَبِ نَقَضُ لُبَانَاتِ الْفُوَادِ الْمُعَذَّبِ (١)

وقال علقمة :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ (٢)

وتحاكما إلى المرأة ، ففضلت علقمة . (٣)

...

(١) في ديوانه .

(٢) في ديوانه .

(٣) في هامش « ج » ، حاشية بخط كاتبها ، هذا نصها :

« وإنما فضلت علقمة على امرئ القيس ، لأنهما وصفا الفرس ، فقال

امرؤ القيس :

فَللَزَجْرِ الْهُوبِ ، وَلِلْسَاقِ دِرَّةٌ وَلِلسَّوْطِ مِنْهَا وَقَعُ أَخْرَجَ مُهَذَّبِ

وقال علقمة :

إِذَا مَا رَكِبْنَا لَمْ نُحَاتِلْ بِجَنَّةٍ وَلَكِنْ نُنَادِي مِنْ بَعِيدٍ أَلَا أَرْكَبِ

فقالت : قلت : « فللزجر ألهوب » ، البيت ، لو فعل هذا بأتانٍ لعدت » .

قال أبو فهر : في رواية بيت امرئ القيس اختلاف شديد ، وبعض الاختلاف في بيت علقمة .

٣٨١ ١٦ - وجري بين امرئ القيس والحارث اليشكري في تميمه / أنصاف
الآيات التي أولها :

أَحَارِ أَرِيكَ بَرَقًا هَبُّ وَهْنًا كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُّ آسْتِعَارًا

ما هو مشهور ، حتى قالوا امرؤ القيس : لا أماتنك بعد هذا . (١)

...

١٧ - ثم وجدنا الأخبار تدل على خلاف لم يزل بين الناس فيه وفي غيره ،
أى أشعر ؟ وعلى أي لم يستقر الأمر في تقديمه قراراً يرفع الشك . روى أن أمير
المؤمنين علياً ، رضوان الله عليه ، كان يفطر الناس في شهر رمضان ، فإذا فرغ من
العشاء تكلم فأقل ، وأوجز فأبلغ . قال : فاختصم الناس ليلة في أشعر الناس ،
حتى ارتفعت أصواتهم ، فقال رضوان الله عليه لأبي الأسود الدؤلي : قل يا أبا
الأسود . وكان يتعصب لأبي دؤاد ، فقال : أشعرهم الذي يقول :

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَحْوَذِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ
مِخْلَطٌ مِزِيلٌ مِكْرٌ مِفْرٌ مِثْقٌ مِطْرَحٌ سَبُوحٌ خُرُوجُ
سَلْهَبٌ شَرْجَبٌ كَانَ رِمَاحاً حَمَلْتُهُ ، وَفِي السَّرَاةِ دُمُوجُ (٢)

فأقبل أمير المؤمنين - رضوان الله عليه - على الناس فقال : كل شعرائكم
مُحْسِنٌ ، ولو جَمَعَهُمْ ، زمانٌ واحدٌ وغايةٌ ومذهبٌ واحدٌ في القول ، لعلمنا أيهم

(١) الخبر في ديوان امرئ القيس ، وفي كثير من الكتب . وفي هامش « ج » بخط كاتبها ما نصه :

« مُمَاتَنَةُ الشاعرين : أن يقول هذا بيتاً وهذا بيتاً ، كأنهما يمتدان إلى غاية »

(٢) سبق تخرج هذا الشعر في « دلائل الإعجاز » رقم : ٢٣١ ، وفي المطبوعة : « مغلط مزيد » ،

أَسْبَقُ إِلَى ذَلِكَ ، وَكُلُّهُمْ قَدْ أَصَابَ الَّذِي أَرَادَ وَأَحْسَنَ فِيهِ ، وَإِنْ يَكُنْ أَحَدُهُمْ
أَفْضَلَ ، فَالَّذِي لَمْ يَقُلْ رَغْبَةً وَلَا رَهْبَةً : امْرُؤُ الْقَيْسِ بْنِ حَجْرٍ ، كَانَ أَصَحَّهُمْ
بَادِرَةً ، وَأَجُودَهُمْ نَادِرَةً .

...

١٨ - وعن ابن عباس أنه سأل الحطيئة : مَنْ أَسْعَرَ النَّاسَ ؟ قَالَ : أَمِنْ
الْمَاضِينَ أَمْ مِنَ الْبَاقِينَ ؟ فَقَالَ : إِذَنْ مِنَ الْمَاضِينَ ، فَهُوَ الَّذِي يَقُولُ :

وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفِرُّهُ ، وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشُّتْمَ يُشْتَمُ

وَمَا الَّذِي يَقُولُ :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَحَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعْبٍ ، أَيُّ الرَّجَالِ الْمُهَذَّبُ

= بدون ذلك ، ولكن الضراعة أفسدته كما أفسدت جرولاً = يعنى نفسه =

٣٨٢ والله يا ابن عباس لولا الجشع / والطمع لكنت أشعر الماضين ، فأما الباقون
فلا أشك أنى أشعرهم . (١)

...

١٩ - وقالوا : كان الأوائل لا يفضلون على زهير أحداً في الشعر ويقولون :
« قد ظلمه حقه من جعله كالنابغة » . قالوا : « وعامة أهل الحجاز على ذلك » .
وعن ابن عباس أنه قال : سامرت عمر بن الخطاب - رضوان الله عليه - ذات ليلة
فقال : أنشدني لشاعر الشعراء . فقلت : ومن شاعر الشعراء ؟ قال : زهير . قلت :

(١) الخمر في الأعاني ٢ : ١٩٣ ، وكان في المخطوطة والمطبوعة : « من أشعر الناس من الماضين
والباقين » ، وهو كلام فاسد . والشعر الأول لزهير في معلقته ، والثاني للنابغة في ديوانه .

يا أمير المؤمنين ، ولم كان شاعر الشعراء ؟ قال : لأنه لا يتتبع وحشي الكلام في شعره ، ولا يُعاظَل بين القول .

...

٢٠ - ورؤي عن أبي عبيدة أنه قال : أشعرُ الناس ثلاثة : امرؤ القيس بن حجر ، وزهير بن أبي سلمى ، والنابغة الذبياني ، ثم اختلفوا فيهم : فزوّرت اليمانية تقديماً لصاحبهم أخباراً رفَعوها إلى رسول الله ﷺ . ورؤي عن يحيى بن سليمان الكاتب أنه قال : بعثني المنصور إلى حمادِ الراوية أسأله عن أشعر الناس ، فأتيته وقلت : إن أمير المؤمنين يسألك عن أشعر الناس . فقال : ذاك الأعشى صنّاجها .

...

٢١ - فقد علمنا أن امرأ القيس كان أشعرهم عندهم ، (١) وأن تفضيلهم غيره عليه إنما كان على سبيل المبالغة ، وعلى جهة الاستحسان للشئىءِ يُتمثل به في الوقت ويقع في النفس ، وما أشبه ذلك من الأسباب التي يُعطى بها الشاعر أكثر مما يستحق . أليس فيه أنه مما لا يبعد في القياس ، وأنه مما يتسع له الاحتمال ، وأنه ليس بالقول الذي يُعاب ، والحكم الذي يُزرى بصاحبه ، وأن فضله عليهم لم يكن بالفضل الذي يمنع أن يكونوا أكفاءً له ونظراءً ، يسوغ للواحد منهم ، ويسوغ هو لنفسه ، دَعوى مساواته والتصدّي لمباراته ؟

هذا ، وفي حاجة المنصور إلى أن يسأل عن أشعر الشعراء ، وقد مضى الدهر بعد الدهر ، دليل [على] أن لم يكن الذي روى من تفضيله قولاً مُجمَعاً عليه من

(١) في المخطوطة : « فقد علمنا على أن امرأ القيس » ، وأنا أرجح أن الصواب : « وقد عملنا على أن امرأ القيس » ، وكان السياق يدل على صوابه .

أصله وفي أول ما قيل ، (١) وأنه كان كالرأى / يراه قوم وينكره آخرون ، وأن الصورة كانت كالصورة مع جرير والفرزدق ، وأبى تمام والبحترى . ذلك لأنه لو كان القول بأنه أشعر الناس قولاً صدرَ مصدرَ الإجماع في أوله ، وحكماً أطبق عليه الكافة حين حُكِمَ به ، حتى لم يُوجدَ مخالف ، ثم استمرَّ كذلك إلى زمان المنصور ، لكان يكون مُحالاً أن يخفى عليه حتى يحتاج فيه إلى سؤال حماد = وكان يكون كذلك بعيداً من حماد أن يبعث إليه مثل المنصور ، في هيبته وسلطانه ودقة نظره وشدة مؤاخذته ، يسأله فيجازف له في الجواب ، ويقول قولاً لم يقله أحد ، ثم يُطلقه إطلاق الشيء الموثوق بصيحته ، المتقدم في شهرته . فتدبر ذلك .

/

...

٢٢ - ويزيد الأمر بياناً أننا رأيناهم حين طبّقوا الشعراء جعلوا أمراً القيس وزهيراً والنابغة والأعشى في طبقة ، فأعلموا بذلك أنهم أكفاء ونظراء ، وأن فضلاً إن كان لواحد منهم ، فليس بالذى يؤثس الباقيين من مداناته ، (٢) ومن أن يستطيعوا التعلّق به والجرى في ميدانه ، ويمنعهم أن يدعوا لأنفسهم أو يدعى لهم أنهم ساووه في كثير مما قالوه أو دثّوا منه ، وأنهم جرّوا إلى غايته أو كادوا . وإذا كان هذا صورة الأمر ، كان من العمى التعلّق به ، ومن الحسار الوقوع في الشبهة بسببه .

...

٢٣ - وطريقة أخرى في ذلك ، وتقرير له على ترتيب آخر . وهو أن الفضل يجبُ والتقديم ، إمّا معنى غريب يسبق إليه الشاعر فيستخرجه ، أو استعارة بعيدة

(١) في المطبوعة : « الذى روى من تفضيله مجمعا عليه » ، أسقط « قولاً » .

(٢) في المخطوطة : « معافاته » ، وفي المطبوعة : « معاناته » ، وكلتاها عديمة المعنى ، إنما هو تصحيف

يَفْطُنُ لها ، أو لطريقة في النظم يخترعها . ومعلوم أن المَعْوَل في دليل الإعجاز على النظم ، ومعلوم كذلك أن ليس الدليل في المجيء بنظم لم يوجد من قبل فقط ، بل في ذلك مضموماً إلى أن يبين ذلك « النظم » من سائر ما عُرف ويُعرف من ضروب « النظم » ، وما يُعرف أهل العصر من أنفسهم أنهم يستطيعونه ، (١) البينونة التي لا يُعرض معها شكٌ لواحد منهم أنه لا يستطيعه ، ولا يهتدى لِكُنْهِ أمره ، حتى يكونوا في / استشعار اليأس من أن يقدرُوا على مثله ، وما يَجْرِي مَجْرَى المِثْلِ له ، على صورة واحدة ، وَحَتَّى كَانُ قُلُوبَهُمْ فِي ذَلِكَ قَدْ أَفْرَغَتْ فِي قَالِبٍ وَاحِدٍ . (٢) وإذا كان الأمر كذلك لم يصحَّ لهم تعلقُ بشأن امرئ القيس حتى يدَّعوا أنه سبق إلى نظم بان من كُلِّ نَظْمٍ عُرف لمن قبله ولن كان معه في زمانه ، البينونة التي ذكرنا أمرها .

٣٨٤

وهم إذا فعلوا ذلك ، ورطوا أنفسهم في أعظم ما يكون من الجهالة ، من حيث أنه يُفضي بهم إلى أن يدَّعوا على من كان في زمان النبي ﷺ من الشعراء والبلغاء قاطبةً الجهل بمقادير البلاغة ، والنقصان في علمها ، (٣) ولأنفسهم الزيادة عليهم ، وأن يكونوا قد استدرَكُوا في نظم امرئ القيس مزيةً لم تعلمها قريش والعرب قاطبةً ، ذلك لما مضى آنفاً من أن مُحالاً أن يكون معهم وبين أيديهم نظم يعرفون من حاله أنه مُساوٍ في الشرف نظم القرآن ، ثم لا يذكرونه ولا يحتجُّون به على النبي ﷺ ، وهو يُخبرهم أن الذي أتى به خارج عن طوقِ البشر ويتجاوز قواهم .

(١) السياق : « أن بين ذلك النظم البينونة » .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « أفرغت في قلب واحد » ، والذي أثبتته أجود .

(٣) قوله : « ولأنفسهم » أي : وادعوا لأنفسهم ، معطوفاً على ما قبله .

هذا ، وَمَنْ يُسَلِّمُ بَأْنَ امْرَأَ القَيْسِ زَادَ فِي البَلَاغَةِ وَشَرَّفَ النَّظْمَ عَلَى نَظْمِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ ، مَا إِذَا أَعْتَبِرَ كَانَ فِي مَزِيَّةِ قَدْرِ القُرْآنِ عَلَى نَظْمِ مَنْ كَانَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ أَمْ مِنْ أَيْنَ لَهُمْ هَذِهِ الدَّعْوَى ؟ أَلَشَيْءَ عِلْمُوهُ هُمْ فِي شِعْرِهِ ، بَأْنَ لَهُمْ عِنْدَ قِيَاسِهِ إِلَى شِعْرِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ كَأَبِي دُوَادٍ وَالْأَفْوَهِ الْأَوْدِيِّ وَغَيْرَهُمَا ؟ أَمْ لِيُخَبِّرَ أَتَاهُمْ ؟ فَلْيُرُونَا مَكَانَهُ ، وَلَيْسَ لَهُمْ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ ، بَلْ قَدْ أَتَى الخَبْرُ بِمَا يُجَهِّلُهُمْ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى وَيُكْذِبُهُمْ ، وَهُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ وَتَفْضِيلِهِ أَبَا دُوَادٍ بِحَضْرَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِ ، ^(١) وَبَعْدَ أَنْ قَالَ لَهُ : « قَلِّ يَا أَبَا الْأَسْوَدِ » ، أَفِيَكُونُ أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَرَفُوا لِامْرِئِ القَيْسِ المَزِيَّةَ الَّتِي ذَكَرُوهَا ، وَكَانَ فَضْلُهُ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَهُ الفَضْلَ الَّذِي قَالُوهُ ، ثُمَّ يَقُولُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لِأَبِي الْأَسْوَدِ : « قَلِّ » ، بِحَضْرَةِ العَرَبِ ، وَبِعَقِبِ / أَنْ تَشَاجِرُوا فِي أَشْعَرِ النَّاسِ ، فَيُؤَخِّرُهُ وَيَقْدِّمُ أَبَا دُوَادٍ ، ثُمَّ لَا يَسْمَعُ نَكِيرًا ، كَالَّذِي يَجِبُ فِيمَنْ قَالَ الشَّيْءَ الظَّاهِرَ بَطْلَانُهُ ، وَذَهَبَ مَذْهَبًا لَا مَسَاقَ لَه ! وَلَيْسَتْ تُذَكَّرُ أَمْثَالُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ ، وَيُتَكَلَّفُ الجَوَابُ عَنْهَا ، أَنَّهَا تَأْخُذُ مَوْضِعًا مِنْ قَلْبِ ذِي لُبٍّ ، وَلَكِنْ الِاحْتِيَاطُ بِذِكْرِ مَا يُتَوَهَّمُ أَنْ يَسْتَرْوِحَ إِلَيْهِ الغَرِيُّ ، وَيُغَالِطَ بِهِ الجَاهِلُ .

٣٨٥

وَإِذَا كَانَتِ الشُّبُهَةُ فِي أَصْلِ الدِّينِ ، كَانَتِ كَالدَّاءِ الَّذِي يُخَشَى مِنْهُ عَلَى الرُّوحِ ، وَيُخَافُ مِنْهُ عَلَى النَّفْسِ ، فَلَا يُسْتَقَلُّ قَلِيلُهُ ، وَلَا يُتَهَاوَنُ بِالْيَسِيرِ مِنْهُ ، وَلَا يُتَوَهَّمُ مَكَانُ حَرَكَتِهِ لَه إِلَّا اسْتُقْصِيَ النَّظَرُ فِيهِ ، وَأُعِيدَ الكَيْ عَلَى نَوَاحِيهِ ، وَكَالْحَيَوَانَ ذِي السَّمِّ يُعَادُ الحَجَرُ عَلَى رَأْسِهِ ، مَا دَامَ يُرَى بِهِ جِسٌّ وَإِنْ قَلَّ .
وَاللَّهُ وَلِي العَصْمَةِ ، وَالمَسْئُولُ أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ مَا نَعِيدُ وَنَبْدِيءُ فِيهِ لِوَجْهِهِ ، بِفَضْلِهِ وَمَنَّهُ .

...

(١) انظر ما سلف رقم : ١٧

٢٤ - فأعلم أنهم إذا ذكروا = في تعلقهم بالتوابع ، ومحاولتهم أن يمنعوا من الاستدلال ، مع تسليم عجز العرب عن معارضة القرآن = من تراخي زمانه عن زمان النبي ﷺ ، كالجاحظ وأشباهه ، كانوا في ذلك أجهل ، وكان النقض عليهم أسهل . وذلك أن الشرط في نقض العادة أن يعم الأزمان كلها ، وأن يظهر على مدعى النبوة ما لم يستطيعه مملوك قط .

وأما تقدم واحد من أهل العصر سائرهم ، ففي معنى تقدم واحد من أهل مصر من الأمصار غيره ممن يضمه وإياه ذلك المصر ، لا فضل في ذلك بين الأمصار والأعصار إذا حقت النظر ، إذ ليس بأكثر من أن واحداً زاد على جماعة معدودين في نوع من الأنواع ، فكان أعلمهم أو أكتبهم أو أشعرهم ، أو أخذتهم في صنعة ، وأبهرهم في عمل من الأعمال . وليس ذلك من الإعجاز في شيء ، إنما المعجز ما علم أنه فوق قوى البشر وقدرهم ، إن كان من جنس ما يقع التفاضل فيه من جهة القدر ، أو فوق علومهم ، إن كان من قبيل ما يتفاضل الناس فيه بالعلم والفهم . وإذا كنا نعلم أن استمداد الجاحظ وأشباه الجاحظ من كلام / العرب والبلغاء الذين تقدموا في الأزمنة ، وأنهم فجروا لهم ينابيع القول فاستقوا ، ومثلوا لهم مثلاً في البلاغة فاحتدوا ، إذن لم يبلغوا شأواً ما بلغ ، (١) ولم يدركهم من ضروع القول ما در ، لو أن طباعاً لم تشرب من مائهم ، (٢) ولم تغذ بجناهم ، ولم يكن حالهم في الاكتساب منهم ، والاستمداد من ثمار قرائحهم ، وتشمم الذي فاح من روائحهم ، (٣) حال النحل التي تغتذى بأريج الأنوار وطيب الأزهار ، وتملاً

٣٨٦

(١) غيروا ما في المخطوطة فجعلوه : « إذن لم يبلغوا شأواً ما بلغوا » ، والذي في المخطوطة صحيح كل الصحة ، وأساء الناشران إذا لم يشيرا إلى ما في المخطوطة .
 (٢) في المخطوطة والمطبوعة : « ولو أن طباعاً » ، الواو مفسدة للكلام .
 (٣) السياق : « ولم يكن حالهم حال النحل » .

أجوافها من تلك اللطائف ، ثم تَمَجُّهَا أَرِيًّا وتَقْدِفُهَا مَاذِيًّا ، (١) إذن لكان الجاحظُ وغيرُ الجاحظِ في عدادِ عامَّةِ زمانِهِم الذين لم يَرَوْوا ، ولم يَحْفَظُوا ، ولم يتتبعوا كلامَ الأوَّلِينَ ، من لَدُنْ ظَهَرَ الشعرُ وكانَ الخطابةُ إلى وقتِهِم الذي هم فيه ، (٢) ولم يعرفوا إلا ما يَتَكَلَّمُ به آباؤُهُم وإخوانُهُم ومساكنُهُم في الدارِ والمَحَلَّةِ ، أو كانوا لا يزيدون عليهم إن زادوا إلا بمقدارِ معلومٍ . فَمِنْ أعْظَمِ الجهلِ وأشدِّ الغباوةِ ، أن يُجْعَلَ تقدُّمُ أحدهم لأهل زمانه من بابِ نقْضِ العادةِ ، وأن يُعَدَّ معدَّ المُعْجِزِ . (٣)

...

٢٥ - فَمَثَلُ هذه الطبقةِ إذن مع الصِّدْرِ الأوَّلِ ، وقياس هؤلاء الخلف مع أولئك السلف ، ما جرى بين ابن ميادة وعقال ، (٤) قال ابن ميادة :

فَجَرْنَا يَنَابِيعَ الكَلَامِ وَبَحْرَهُ فَأَصْبَحَ فِيهِ ذُو الرِّوَايَةِ يَسْبَحُ
وَمَا الشُّعْرُ إِلَّا شِعْرُ قَيْسٍ وَخِنْدِفٍ وَقَوْلُ سِوَاهُمْ كُفَّةٌ وَتَمْلُحُ
فقال عقال يجيبه :

أَلَا أَبْلِغُ الرِّمَاحَ نَقْضَ مَقَالَةٍ بِهَا خَطِلَ الرِّمَاحُ أَوْ كَانَ يَمْرُحُ (٥)
لقد خَرَقَ الحَيُّ اليمَانُونَ قَبْلَهُمْ بُحُورَ الكَلَامِ تُسْتَقَى وَهِيَ طَفْحُ
وقد عَلَّمُوا مَنْ بَعْدَهُمْ فَتَعَلَّمُوا وَهَمِ أَعْرَبُوا هَذَا الكَلَامَ وَأَوْضَحُوا
فَللسَّابِقِينَ الفَضْلُ لَا تُنْكِرُونَهُ وَلَيْسَ لِمَخْلُوقٍ عَلَيْهِمْ تَبَجُّحُ

(١) في المطبوعة: «مذياً»، أساء فغير ما في المخطوطة، و«الأرى»، العسل. و«الماذى»، العسل الأبيض.

(٢) في المطبوعة: «وكانت الخطابة»، والذي في المخطوطة لا غبار عليه.

(٣) في المخطوطة: «معد العجز».

(٤) سلف شعر ابن ميادة وعقال في دلائل الإعجاز: ٥٩٠، ٥٩١، مع بعض الاختلاف هنا في

حروف منه.

(٥) في المخطوطة والمطبوعة: «أو كاد يمزح»، وهي تصحيف.

٢٦ - وفي الذي قدمت في أول الجزء مُفْتَتَحَ هذه الرسالة من قول خالد
ابن صفوان : « كيف نُجَارِيهِمْ / ، وإنما نحكيهم » ، (١) وما أتبعته من قول الجاحظ
في شأن العرب ، وفي أن الاقتداء بهم والأخذ منهم والتسليم لهم ، وأنهم لا يستطيع
أشعرُ الناس وأرفعهم في البيان أن يُضَاهِيَهُمْ ، ويقول مثل الذي قالوه في جودة
السبك والنحت ، وكثرة الماء والرؤق ، إلا في اليسير = (٢) غنى للعاقل وكفاية ،
اللهم إلا أن يتجاهل متجاهل فيدعي في الجاحظ وأمثاله فضلاً لم يدعوه
لأنفسهم ، أو يزعم أنهم ضاموا أنفسهم تعصباً للعرب ، فتشاهدوا لها بأكثر مما
عرفوا ، وتواصفوها بمزية [وبما] لم يعلموا ، (٣) فيفتح بذلك باباً من الركافة
والسُخْفِ لا يُجَاب عن مثله ، ولا يُشْتَغَل بالإصغاء إليه ، فضلاً عن الكلام عليه .

...

٢٧ - وأعلم أنه إن نُحِيل إلى قوم من جهال المُلْحِدَةِ ، (٤) أنه كان في
المتأخرين من البلغاء كالجاحظ وأشباه الجاحظ ، من استطاع مُعَارِضَةَ القرآن
فترك خوفاً ، أو أنهم فعلوا ذلك ثم أخفوه ، لم يتصور تخيلهم ذلك حتى يقتحموا
هذه الجهالة التي ذكرتها ، أعني أن يزعموا أنهم كانوا عند أنفسهم أفصح وأبلغ من
بلغاء قريش وخطبائهم ، وأن خطيبهم كان أخطب من قس وسحبان ، وشاعرهم
أشعر من امرئ القيس ومن كل شاعر كان في العرب ، إلا أنهم صانعوا الناس ،

(١) مصى كلام خالد ، والجاحظ في الفقرة رقم : ٣

(٢) السياق : « وفي الذي قدمت غنى وكفاية » .

(٣) جعلها الناشران : « بمزية لم يعلموها » ، والذي أثبتته بين القوسين يقيم الكلام على الدرب .

(٤) غيرها الناشران فكتبا : « الملاحدة » بلا علة .

فمعنوا أنفسهم الفضيلة ونحلوها العرب . وذلك أن محالاً أن يعتقدوا فيهم ، أعنى في العرب ، ما اعتقده الناس ، وفي أنفسهم ما أفصحوا به من القصور عن مداناتهم ، وشدة الانحطاط عنهم ، ثم أن يستطيعوا ما لم يستطيعه العرب ، (١) ويكملوا ما لم يكملوا له .

ومن هذا الذي يشك في بطلان دعوى من بلغ بالمصلى غاية وقد انقطع السابق ، (٢) وزعم في الناقص الجذق أنه استقل بشيء عني به المشهود له بالجذق والتقدم ؟ هذا ما لا يدور في خلد ، ولا تنعقد له صورة في وهم ، فأعرف ذلك .

...

(١) في المخطوطة : « ثم يستطيعوا » ، بإسقاط « أن » سهواً .

(٢) في المخطوطة : « من بلغ بالمصلى غاية قد انقطع السابق » ، فزاد في المطبوعة فقال : « السابق [عليها] » . وليس موضع فساد الجملة في هذا ، بل في إسقاط الواو من « وقد انقطع » ، وسياق ما يأتي يدل على صواب ما أثبت . و « المصلى » من الخيل هو الذي يجيء بعد الفرس « السابق » عند السباق في الحلبة .

فصل

في فن آخر من السؤال (١)

٢٨ - وهو أن يقولوا : إننا قد علمنا من عادات الناس وطبائعهم أن الواحد منهم تواتيه العبارة ، ويُطبعه اللفظ في صنيف / من المعاني ، ثم يمتنع عليه مثل تلك العبارة وذلك اللفظ في صنيف آخر . (١)

فقد يكون الرجل ، كما لا يخفى ، في المديح أشعر منه في المراثي ، وفي العزل واللّهو والصيد أنفذ منه في الحكم الآداب ، وتراه يستطيع في الأوصاف والتشبيهات ما لا يستطيع مثله في سائر المعاني ، وترى الكاتب وهو في الإخوانيات أبلغ منه في السلطانيات ، وبالعكس . هذا أمر معروف ظاهر لا يشتبه . وإذا كان كذلك ، فلعل العجز الذي ظهر فيهم عن معارضة القرآن ، لم يظهر لأنهم لا يستطيعون مثل ذلك النظم ، ولكن لأنهم لا يستطيعونه في مثل معاني القرآن . وأعلم أن هذا السؤال يجيء لهم على وجه آخر ، وفي صورة أخرى ، وأنا أستقصيه ، حتى إذا وقع الجواب عنه وقع عن جملته ، وكان الحسم في الداء كله . وذلك أن يقولوا : إنه لا تصح المطالبة إلا بما يتصور وجوده ، وما يدخل في حيز الممكن ، وإننا لنعلم من حال المعاني أن الشاعر يسبق في الكثير منها إلى عبارة يعلم ضرورة أنها لا يجيء في ذلك المعنى إلا ما هو دونها ومنحط عنها ، حتى يقضى له بأنه قد غلب عليه واستبد به ، كما قضى الجاحظ لبشار في قوله :

كَانَ مُنَارَ النَّعْمِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

(١) أسقط الناشران « ثم » ، من قوله : « ثم يمتنع » ؟ وغيراً أيضاً ما في المخطوطة ، وكتبا : « في جزء آخر » ، ولا أدري لِمَ .

فإنه أنشد هذا البيت مع نظائره ثم قال : « وهذا المعنى قد غلب عليه
بَشَارٌ ، كما غلب عنتره على قوله :

وَحَلَا الذُّبَابُ بِهَا فَلَيْسَ بِيَارِحٍ غَرْدًا كَفِعَلِ الشَّارِبِ الْمُتَرِّمِ
هَزِجًا يَحُكُّ ذِرَاعَهُ بِذِرَاعِهِ قَدَحَ الْمُكِبِّ عَلَى الرَّنَادِ الْأَجْدَمِ

قال : فلو أن أمراً القيس عَرَضَ لَمَذْهَبِ عنتره في هذا لَأَقْتَضَحَ « . (١)

=وليس ذلك لأن بشاراً وعنتره قد أوتيا في علم النظم جملة ما لم يُوتَ
غَيْرُهُمَا ، ولكن لأنه إذا كان في مكان نَحِيْبٍ فَعَثَرَ عَلَيْهِ إنسانٌ وأخذه ، لم يَبْقَ لغيره
مَرَامٌ في ذلك المكان ، وإذا لم يَكُنْ في الصَّدْفَةِ إلا جوهرة واحدة / ، فَعَمَدَ إليها عامداً
فَشَقَّهَا عنها ، آسْتَحَالَ أن يَسْتَامَ هو أو غيره إخراجَ جَوْهَرَةٍ أُخْرَى من تلك
الصَّدْفَةِ . وما هذا سبيله في الشعر كثيرٌ لا يَعْفَى على من مارس هذا الشأن . فمن
البين في ذلك قول القطامي :

فَهَنْ يَنْبِذَنَّ مِنْ قَوْلٍ يُصِيبَنَّ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْعُلَّةِ الصَّادِي (٢)

وقول ابن حازم :

كَفَاكَ بِالشَّيْبِ ذَنْباً عِنْدَ غَائِيَةٍ ، وَبِالشَّبَابِ شَفِيْعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ (٣)

(١) كلام الجاحظ في الحيوان ٣ : ١٢٧ ، وبيت بشار مضي في الدلائل ، وبيتا عنتره في معلقته

وديوانه .

(٢) البيت في ديوانه .

(٣) محمد بن حازم الباهلي ، وكُنْيَتُهُ أبو جعفر ، وفي ديوانه المعاني ٢ : ١٥٢ « لأبي حازم الباهلي » ،
حطاً . وفي المخطوطة « أبي حازم » ، خطأ أيضاً ، صوابه « ابن حازم » كما كتبت ، وهذا الشعر في الأغاني
١٤ : ٩٤ ، (الدار) ثلاثة عشر بيتاً ، وانظر أيضاً أمالي الشريف المرتضى ١ : ٦٠٦ ، وسمط اللآلي :
٣٣٦ ، وتخریجها ، وقال ابن الأعرابي وذكر هذا الشعر كله : « أحسن ما قال المحدثون من شعراء هذا
الزمان ، في مدح الشباب ودم الشيب » .

وقول عبد الرحمن بن حسان :

لَمْ تَفْتَحْهَا شَمْسُ النَّهَارِ بِشَيْءٍ غَيْرَ أَنَّ الشَّبَابَ لَيْسَ يَدُومُ (١)

وقول البحتري :

عَرِيقُونَ فِي الْإِفْضَالِ يُوتَنَفُ النَّدَى لِنَاشِيهِمْ مِنْ حَيْثُ يُوتَنَفُ الْعُمُرُ (٢)

لا ينظر في هذا وأشباهه عارف إلا علم أنه لا يوجد في المعنى الذي يُرى مثله ، وأن الأمر قد بلغ غايته ، وأن لم يبق للطالب مطلب .

..

٢٩ - وكذلك السبيل في المنشور من الكلام ، فإنك تجد فيه متى شئت فصلاً تعلم أن لن يُستطاع في معانيها مثلها ، فمما لا يخفى أنه كذلك قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه : « قِيمَةُ كُلِّ أَمْرٍ مَا يُحْسِنُهُ » ، وقول الحسن رحمه الله عليه : « مَا رَأَيْتُ يَقِينًا لَا شَكَّ فِيهِ أَشْبَهَ بِشَكِّ لَا يَقِينَ فِيهِ مِنَ الْمَوْتِ » . ولن تعد ذلك إذا تأملت كلام البلغاء ونظرت في الرسائل .

ومن أخص شيء بأن يُطلب ذلك فيه ، الكتبُ المبتدأةُ الموضوعُ في العلوم المستخرجة ، فإنا نجد أربابها قد سبقوا في فصول منها إلى ضرب من اللفظ والنظم ، أعيا من بعدهم أن يطلبوا مثله ، أو يجيئوا بشبيه له ، فجعلوا لا يزيدون على أن يحفظوا تلك الفصول على وجوهها ، ويؤدوا ألفاظهم فيها على نظامها وكما هي . (٣)

وذلك ما كان مثل قول سيبويه في أول الكتاب :

(١) ليس لعبد الرحمن بن حسان هو لأبيه حسان بن ثابت في ديوانه .

(٢) مصى في دلائل الإعجاز رقم : ٥٧١

(٣) في المطبوعة : « ويردوا ألفاظهم فيها على نظامها وكما هي .

« وأما الفعل فأمثلةٌ أُخِذت من لفظ أُحْدَثِ الأسماء ، وَبُنِيَتْ لما مضى وما يكون ولم يَقَعْ ، وما هو كائنٌ لم يَنْقَطِعْ » . (١)

= لا نعلم أحداً أتى في معنى هذا الكلام بما يُوازِنُه أو يُدَانِيه ، أو يقع قريباً منه ، ولا يَقَعُ في الوَهْمِ / أيضاً أن ذلك يُسْتَطَاع . أفلا ترى أنه إنما جاء في معناه قوله : « والفعل ينقسمُ بأقسام الزمان ، ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ » ، وليس يخفى ضعفُ هذا في جنبه وقصوره عنه . ومثله قوله : (٢)

« كأنهم يُقَدِّمون الذي بيَّانه أهمُّ لهم ، وهم بشأنه أَعْنَى ، وإن كانوا جميعاً يُهَمِّانهم وَيَعْنِيَانهم » .

...

٣٠ - وإذا كان الأمرُ كذلك ، لم يمتنع أن يكون سبيلُ لفظ القرآن ونظمه هذا السبيل ، (٣) وأن يكون عَجْزهم عن أن يأتوا بمثله في طريق العَجْز عما ذكرنا ومثّلنا . فهذا جُمْلَةٌ ما يجيء لهم في هذا الضرب من التعلُّق قد استوفيته . وإذا قد عرفته ، فأسمع الجواب عنه ، فإنه يُسْقِطُه عنك دفعة ، وَيَحْسِمُه عنك حَسْماً . (٤)

...

(١) سيبويه ٢ . ١

(٢) في المخطوطة والمطبوعة . « ومثله قولهم » ، وهو سهوٌ من الناسخ ، وهذا القول هو قول سيبويه في الكتاب ١٥٠١ ، ونقله عبد القاهر قبل ذلك في دلائل الإعجاز ، انظر الفقرة رقم : ١٠٠

(٣) من أعرب تصحيف كنهه كاتبة هذه السحرة أن كتب مكان « القرآن » : « الفراق » ، كيف

فعل هذا ؟ وسيأتي أغرب منه بعد قليل

(٤) هذا جواب السؤال الذي بدأه في رقم : ٢٨

٣١ - وأعلم أنهم في هذا كرامٍ قد أضلَّ الهدفَ ، وبانٍ قد زال عن القاعدة ، وذلك أنه سؤال لا يتَّجِه حتى يُقدَّر أن التَّحدَى كان إلى أن يُعبَّروا عن معاني القرآن أنفُسها وبأعيانها بلفظ يُشبه لفظه ، ونظْم يُوازي نظمه . وهذا تقدير باطلٌ ، فإنَّ التَّحدَى كان إلى أن يجيئوا في أيِّ معنى شاءوا من المعاني بنظم يبلُغ نظم القرآن في الشرف أو يقرب منه . يدلُّ على ذلك قوله تعالى : (قُلْ فَاتَّبِعُوا سُورَةَ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ) (١٠٣) ، أي مثله في النظم ، وليكن المعنى مُفْتَرِيًّا كما قلتم ، (١) فلا إلى المعنى دُعِيْتُمْ ، ولكن إلى النَّظْم . وإذا كان كذلك ، كان بيننا أنه بناءً على غير أساس ، ورَمِي من غير مَرْمِيٍّ ، لأنه قياسٌ ما امتنعت فيه المعارضة من جهةٍ وفي شيءٍ مخصوص ، على ما امتنعت معارضته من الجهات كلها وفي الأشياء أجمعها .

فلو كان إذ سبق الخليل وسيبويه في معاني النَّحو إلى ما سبقا إليه من اللفظ والنَّظم ، لم يسبق الجاحظ في معانيه التي وضع كتبه لها إلى ما يُوازي ذلك ويضاهيه ، أو كان بشائر إذ سبق في معناه إلى ما سبق إليه ، لم يوجد مثل نظمه فيه لشاعر في شيءٍ من المعاني = لكان لهم في ذلك متعلِّقٌ . فأما وليس من نظْمٍ يقال : « إنَّه لم يسبق إليه » في معنى ، إلا ويوجد أمثاله أو خير منه في معاني / آخر ، فمن أشدَّ المُحال وأبينه الاعتراضُ به .

٣٩١

وأعلم أننا لو سلَّمنا لهم الذي ظنَّوه على بطلانه ، من أن التَّحدَى كان إلى أن يُعبَّر عن أنفُس معاني القرآن بما يشبه لفظه ونظمه ، لم نعدم الحجاج معهم ، وأن يكون لنا عليهم كلامٌ في الذي تعلقوا به ، ودفع لهم عنه . إلا أن العلماء آثروا أن يكونَ الجوابُ من الوحة الذي ذكرتُ ، إذ كان وفق ما نُصِّر عليه في التنزيل ، وكان

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « لما قلتم » .

فيه سدُّ البابِ وحسُّمُ الشُّبهِ جُمْلَةٌ . ومن ضَعِيفِ الرَّأْيِ أَنْ تَسْلُكَ طَرِيقًا يَعْغُضُ ،
وَقَدْ وَجَدْتَ السَّنَّ اللَّاحِبَ ، وَأَنْ تُطَاوَلَ المَرِيضَ فِي عِلَاجِكَ ، وَمَعَكَ الدَّوَاءُ الَّذِي
يَشْفِي مِنْ كَثِبٍ ، وَأَنْ تُرْخِيَ مِنْ خِنَاقِ الخَصْمِ ، وَفِي قُدْرَتِكَ أَلَّا يَمْلِكَ نَفْسًا ،
وَلَا يَسْتَطِيعُ نُطْقًا .

...

٣٢ - ثُمَّ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَكَلِّمَهُمْ عَلَى تَسْلِيمِ ذَلِكَ ، فَالطَّرِيقُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ
عَلَى أَوَّلِ كَلَامِهِمْ حَيْثُ قَالُوا : « إِنَّا رَأَيْنَا الرَّجُلَ يَكُونُ فِي نَوْعٍ أَشْعَرَ ، وَعَلَى جَوْدَةٍ
اللفظ والنظم أقدر منه في غيره » (١) = (٢) إنه ينبغي أن تعلموا أول شيء أنكم
حرفتم كلام الناس في هذا عن موضعه ، فإننا إذا تأملنا الحال في تقديمهم الشاعر
في فن من الفنون ، وجدناهم قد فعلوا ذلك على معنى أنه قد خرج في معاني ذلك
الفن ما لم يُخرجه غيره ، واتسع لما [لم] يتسع له من سواه . فإذا قالوا : « هو
أنسب الناس » ، فالمعنى أنه قد فطن في معاني الغزل [وما] يدل على شدة الوجد
وفرط الحب والهيمان لما لم يفطن له غيره . وكذلك إذا قالوا : « أمدح ، أو أهجى » ،
فالمعنى أنه قد اهتدى في معاني الزين والشين وفي التحسين والتتهجين إلى ما لم يهتد
إليه نظراؤه ، ولو كانوا في اللفظ والنظم يذهبون ، لكان محالاً أن يقولوا : « هو
أنسب » ، لأن ذلك في صفة اللفظ والنظم محال . ومن هذا الذي يشك أن لم
يكن قول جرير :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وَأَأْنَدَى العَالَمِينَ بَطُونَ رَاجِ (٣)

(١) في المطوعة : « وعلى حوك اللفظ والنظم » ، لا أدري لِمَ غيروا ما في المخطوطة

(٢) قوله : « إنه ينسى » ، هو بدء الرد على قولهم .

(٣) البيت في ديوانه .

أمدح بيت عند من قال ذلك ، من أجل لفظه ونظمه ، وأن ذلك كان من أجل معناه ؟ هذا ما لا معنى لزيادة القول فيه .

...

٣٣ - فإن قالوا : / هم ، وإن كانوا قد أرادوا المعنى في قولهم : « هذا أمدح ، وذاك أهجى ، وهذا أنسب ، وذاك أوصف » ، فإنه لن تتسع المعاني حتى تتسع الألفاظ ، ولن تقع مواقعها المؤثرة حتى يحسن النظم . وإذا كان كذلك ، فموضوعنا منه بحاله . (١) ثم ليس بمُنكر ولا مجهول أن يكون لفظ الشاعر ونظمه إذا تعاطى المدح ، أحسن وأفضل منهما إذا هو هجا أو نسب .

٣٩٢

قيل : إننا ندع النزاع في هذا ونسلمه لكم ، فأخبرونا عن معاني القرآن ، (٢) أهي صنّف واحد أم أصناف ؟ فإن قلتم : « صنّف واحد » ، تجاهلتم ، فقد علمنا الحجاج والبراهين ، والحكم والآداب ، والترغيب والترهيب ، والوعد والوعيد ، والوصف والتشبيه والأمثال ، وذكر الأمم والقرون واقتصاص أحوالهم ، والنبا عما جرى بينهم وبين الأنبياء عليهم السلام ، وما لا يخصى ولا يعد .

وإن قلتم : « هي أصناف » ، كما لا بد منه .

قيل لكم : فقد كان ينبغي لشعراء العرب وبلغاتها أن يعمد كل منهم إلى الصنف الذي تنفذ قريحته فيه فيعارضه ، وأن يجعلوا الأمر في ذلك قسمة بينهم . وفي هذا كفاية لمن عقل .

...

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « موضعنا منه » ، بغير فاء ، سهو

(٢) كتب في المخطوطة : « معاني الأقران » ، مكان « القرآن » ، وهذا عجب ! وانظر التعليق

السالف ص : ٦٠٥ ، تعليق : ٣

٣٤ - وأما قولهم : « إنّه قد يكون أن يسبق الشاعر في المعنى إلى ضرب من اللفظ والنظم ، يعلم أنه لا يجيء في ذلك المعنى أبداً إلى ما هو منقطع عنه » = فإنه ينبغي أن يقال لهم : قد سلمنا أن الأمر كما قلتم وعلمتم ، أفعلتم شاعراً أو غير شاعر عمداً إلى ما لا يخصى كثرة من المعاني ، فتأتى له في جميعها لفظاً أو نظماً أعيان الناس أن يستطيعوا مثله ، أو يجتدوه لمن تقدمهم ؟ أم ذلك شيء يتفق للشاعر ، من كل مئة بيتٍ يقولها ، في بيتٍ ؟ ولعل [غير] الشاعر على قياس ذلك . وإذا كان لا بُدَّ من الاعتراف بالثاني من الأمرين ، وهو أن لا يكون إلا نادراً وفي القليل ، فقد ثبت إعجاز القرآن بنفس ما راموا به دفعه ، من حيث كان النظم الذي لا يُقدَّر على مثله قد جاء منه فيما لا يخصى كثرة من المعاني .

...

٣٥ - وهكذا القول في الفصول التي ذكروا أنّهم لم / يوجد أمثالها في ٣٩٣ معانيها ، (١) لأنها لا تستمر ولا تكثر ، ولكنك تجدها كالفصوص الثمينة والوسائط النفيسة وأفراد الجواهر ، (٢) تعدد كثيراً حتى ترى واحداً . فهذا وشبهه من القول في دفعهم = مع تسليم ما ظنوه من أنّ التحدي كان إلى أن يُعبر عن معاني القرآن أنفسيها = ممكن غير متعذر ، إلا أنّ الأولى أن يلزم الجدُّ الظاهر ، (٣) وأن لا يجابوا إلى ما قالوه من أنّ التحدي كان إلى أن يُوتى في أنفس معانيه بنظم ولفظ

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « لم يوجد أمثالها » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٢) « الوسائط » جمع « واسطة » ، و « واسطة القلادة » ، هي الجوهرة التي تكون في وسط الكيرس المنظوم ، و « الكيرس » ، نظم القلادة .

(٣) « الجدُّ » ، الطريق المستوي الواضح .

يُشَابِهه وَيُسَاوِيه ، وَيُجْزَمُ لَهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُمْ تُحَدُّوا إِلَى أَنْ يَجِيئُوا فِي أَيِّ مَعْنَى أَرَادُوا مُطْلَقًا غَيْرَ مَقِيدٍ ، وَمُوسَعًا عَلَيْهِمْ غَيْرَ مُضَيِّقٍ ، بِمَا يَشْبَهُ نَظْمَ الْقُرْآنِ أَوْ يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ .

..

٣٦ - وَمِمَّا يُحِيلُ أَنْ يَكُونَ التَّحَدَّى قَدْ كَانَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ وَمَعَ الشَّرْطِ الَّذِي تَوَهَّمُوهُ ، أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ كَانَتْ تَعْرِفُ « الْمُعَارِضَةَ » مَا هِيَ وَمَا شَرْطُهَا ، فَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ عَدَلَ بِهِمْ فِي تَحَدِّيهِ لَهُمْ إِلَى مَا لَا يُطَالَبُ بِمِثْلِهِ ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولُوا : « إِنَّكَ قَدْ ظَلَمْتَنَا ، وَشَرَطْتَ فِي مُعَارِضَةِ الَّذِي جِئْتَ بِهِ مَا لَا يُشْتَرَطُ ، أَوْ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يُشْتَرَطَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ النَّظْمُ الَّذِي تُعَارِضُ بِهِ فِي أَنْفُسِ مَعَانِي هَذَا الَّذِي تَحَدَّيْتَ إِلَى مُعَارِضَتِهِ ، فَدَعْنَا هَذَا الشَّرْطَ ، ثُمَّ أَطْلَبُ فَإِنَّا نُرِيدُ حِينَئِذٍ مِمَّا قَالَهُ الْأَوَّلُونَ وَقُلْنَا مَا نَقُولُهُ فِي الْمُسْتَأْنِفِ ، مَا يُوَازِي نَظْمَ مَا جِئْتَ بِهِ فِي الشَّرْفِ وَالْفَضْلِ وَيُضَاهِيهِ ، وَلَا يَقْصُرُ عَنْهُ » . وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ لِمَنْ كَانَتْ لَهُ أُذُنٌ تَعِي ، وَقَلْبٌ يَعْقِلُ .

..

قَدْ تَمَّ الَّذِي أَرَدْتُهُ فِي جَوَابِ سُؤْلِهِمْ ، وَبَانَ بَطْلَانُهُ بَيَانًا لَا يَبْقَى مَعَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ شَكٌّ لِنَازِرٍ ، إِذَا هُوَ نَصَحَ نَفْسَهُ وَأَذَكَّى حِسَّهُ ، وَنَظَرَ نَظْرَ مَنْ يَرِيدُ الدِّينَ ، وَيَرْجُو مِمَّا عِنْدَ اللَّهِ ، وَيُرِيدُ فِيمَا يَقُولُ وَيَعْمَلُ وَجْهَهُ تَقَدَّسَ اسْمُهُ ، وَإِلَيْهِ تَعَالَى نَرْغَبُ فِي أَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ هَذِهِ صِفَتُهُ فِي كُلِّ مَا تَنْتَجِيهِ وَتَنْظُرُ فِيهِ ، بِفَضْلِهِ وَمِنْهُ وَرَحْمَتِهِ ، إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ مِنْ بَعْدِهِ .

..

/ بسم الله الرحمن الرحيم

فصل

في الذي يلزم القائلين بالصرفة

٣٧ - أعلم أن الذي يقع في الظن من حديث القول بالصرفة ، أن يكون الذي ابتداء القول بها ابتداءه على توهم أن التحدّي كان إلى أن يُعبر عن أنفس معاني القرآن بمثل لفظه ونظمه ، دون أن يكون قد أُطلق لهم وخيروا في المعاني كلها . ذاك لأن في القول بها على غير هذا الوجه أموراً شنيعة ، يبعد أن يرتكبها العاقل ويدخل فيها . وذاك أنه يلزم عليه أن تكون العرب قد تراجعت حالها في البلاغة والبيان ، وفي جودة النظم وشرف اللفظ = وأن يكونوا قد نقصوا في قرائحهم وأذهانهم ، وعدموا الكثير مما كانوا يستطيعون = وأن تكون أشعارهم التي قالوها ، والخطب التي قاموا بها ، وكل كلام احتفلوا فيه ، (١) من بعد أن أوحى إلى النبي ﷺ ، وتحدوا إلى معارضة القرآن = (٢) قاصرة عما سُمع منهم من قبل ذلك القصور الشديد ، وأن يكون قد ضاق عليهم في الجملة مجال قد كان يتسع لهم ، ونضبت عنهم مواد قد كانت تغزر ، (٣) وتخلتهم قوى قد كانوا يصولون بها ، وأن تكون أشعار شعراء النبي ﷺ التي قالوها في مدحه عليه السلام وفي الرد على المشركين = ناقصة متقاصرة عن شعرهم في الجاهلية ، وأن يُشك في الذي روي في شأن حسان من نحو

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « وكل كلام اختلفوا فيه » ، وهو لا معنى له .

(٢) السياق : « وأن تكون أشعارهم التي قالوها ... قاصرة عما سمع منهم » .

(٣) غير ما في المخطوطة ، وكتب « موارد قد كانت » .

قوله عليه السلام : (١) « قُلْ وَرُوحُ الْقُدُسِ مَعَكَ » ، (٢) لأنه لا يكونُ مُعَانًا مُؤَيَّدًا من عند الله ، وهو يَعْدَمُ مِمَّا كَانَ يَجِدُهُ قَبْلُ كَثِيرًا ، وَبِتَقَاصِرِ أَنْفِ حَالِهِ عَنِ السَّالِفِ مِنْهَا تَقَاصِرًا شَدِيدًا . (٣)

...

٣٨ - فَإِنْ قَالُوا : إِنَّهُ نُقْصَانٌ حَدَثَ فِي فَصَاحَتِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْعُرُوا بِهِ .

قِيلَ لَهُمْ : فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، فَلَمْ تُقَمْ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ لَا يَكُونُوا قَدْ عَدِمُوا شَيْئًا مِنَ الْفَصَاحَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْرِفُونَهَا لِأَنْفُسِهِمْ قَبْلَ التَّحَدُّي بِالْقُرْآنِ وَالِدَعَاءِ إِلَى مَعَارَضَتِهِ ، وَبَيِّنَ أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَدِمُوا ذَلِكَ ، ثُمَّ لَمْ يَعْلَمُوا / أَنَّهُمْ قَدْ عَدِمُوهُ . ذَاكَ لِأَنَّ الْآيَةَ بَزَعِمِهِمْ إِنَّمَا كَانَتْ فِي الْمَنْعِ مِنْ نَظْمٍ وَلَفِظٍ قَدْ كَانَ لَهُمْ مُمَكِّنًا قَبْلَ أَنْ تُحَدِّثُوا ، وَلَا يَكُونُ مَنَعٌ حَتَّى يُرَامَ الْمَنْعُ ، (٤) وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَرُومَ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ وَلَا يَعْلَمُهُ ، وَيَقْصِدُ فِي قَوْلٍ لَهُ وَفَعَلَ إِلَى أَنْ يَجِيءَ بِهِ عَلَى وَصْفٍ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ الْوَصْفَ وَلَا يَتَصَوَّرُهُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ . وَإِذَا جَعَلْنَاهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ كَلَامَهُمُ الَّذِي يَتَكَلَّمُونَ بِهِ الْيَوْمَ قَاصِرٌ عَنِ الَّذِي تَكَلَّمُوا بِهِ أَمْسًا ، وَأَنَّ قَدْ آمَنَعَ عَلَيْهِمْ فِي النَّظْمِ شَيْءٌ كَانَ يُؤَاتِيهِمْ ، وَسُئِلُوا مِنْهُ مَعْنَى قَدْ كَانَ لَهُمْ حَاصِلًا = (٥) اسْتِحَالٌ

٣٩٥

(١) غير ما في المخطوطة وكتب « الذي روى عن شأن حسان » .

(٢) هو أحد ألفاظ الحديث الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب دواوين السنة : « اللهم أيده بروح القدس » .

(٣) « أنف الشيء » ، أوله وابتدأه .

(٤) في المخطوطة : « حتى يراهم المنوع » ، وصححه في المطبوعة .

(٥) السياق : « إذا جعلناهم لا يعلمون ... استحال » .

أن يعلموا أن لنظم القرآن فضلاً على كلامهم الذي يُسَمَع منهم ، وعلى النظم الواهن الباقي لهم ، (١) ذاك لأنَّ عُذْرَ القائل بالصرفة ، أنَّ كلامهم قَبْلَ أن تُحَدِّثُوا قد كان مثل نَظْمِ القرآن ، ومُوازياً له ، وفي مبلغه من الفصاحة .

...

٣٩ - وإذا كان كذلك ، لم يُتَصَوَّرُ أن يعلموا أن للقرآن مزيةً على كلامهم ، وعندهم أن كلامهم باقٍ على ما كان عليه في القديم لم يتقص ولم يدخله تحلل . وإذا لم يُتَصَوَّرُ أن يعلموا أن للقرآن مزيةً على ما يقولونه ويتقدرون عليه في الوقت ، (٢) لم يُتَصَوَّرُ أن يُحاوِلُوا تلك المزية ، وإذا لم يحاولوها لم يُحسُّوا بالمنع منها والعجز عن ثيلها ، وإذا لم يُحسُّوا بالعجز والمنع لم تقم عليهم حجةٌ به . فالذي يُعَقِّلُ إِذْنَ مع هذه الحال ، أن يعتقدوا أنهم قد عارضوا القرآن وتكلموا بما يُوازيه وَيَجْرِي مَجْرَى المِثْلِ له ، من حيث أنه إذا كان عندهم أنَّ كلامهم باقٍ على ما كان عليه في الأصل وقَبْلَ نزول القرآن ، وكان كلامهم إذ ذاك في حَدِّ المِثْلِ والمساوي للقرآن ، فواجبٌ مع هذا الاعتقاد أن يعتقدوا أن في جملة ما يقولونه في الوقتِ ويتقدرون عليه ، ما يُشْبِه القرآن ويُوازيه .

...

٤٠ - وأعلم أنه يلزمهم أن يقضوا في النبي ﷺ بما قضوا في العرب ، من

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « وعلى النظم الزاهر الباقي لهم » ، وهو غير مستقيم . و « الواهن » ، الذي أصابه الوهن ، وهو الضعف .

(٢) غيره في المطبوعة ، فكتب : « في الرتب » وهو فساد ، وقوله : « في الوقت » ، يعني : الآن ، وسيأتي مثله بعد أسطر على الصواب .

دخول النقص على فصاحتهم ، وتراجع الحال بهم في البيان ، وأن تكون النبوة قد أوجبت أن يُمنع شطراً من بيانه ، وكثيراً مما عُرف له قبلها من شرف اللفظ وحسن النظم . / ذاك لأنهم إذا لم يقولوا ذلك ، حصل منه أن يكون عليه السلام قد تلا عليهم : (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) سورة الإسراء : ٨٨ ، (١) في حال هو يستطيع فيها أن يجيء بمثل القرآن ويقدر عليه ، ويتكلم ببعض ما يوازيه في شرف اللفظ وعلو النظم . اللهم إلا أن يقتحموا جهالة أخرى ، فيزعموا أنه عليه السلام قد كان في الأصل ذوتهم في الفصاحة ، وأن الفضل والمزية التي بها كان كلامهم قبل نزول القرآن في مثل لفظه ونظمه ، قد كان لبغاء العرب دون النبي ﷺ . وإذا قالوا ذلك ، كانوا قد خرجوا من قبيح القول إلى مثله ، فلم يشك أحد أنه ﷺ لم يكن منقوصاً في الفصاحة ، بل الذي أتت به الأخبار أنه ﷺ كان أفصح العرب .

...

٤١ - ومما يلزمهم على أصل المقالة أنه كان ينبغي لهم = (٢) لو أن العرب كانت مُنعت منزلة من الفصاحة قد كانوا عليها = أن يعرفوا ذلك من أنفسهم ، كما قُدمت ، ولو عرفوه لكان يكون قد جاء عنهم ذكر ذلك ، ولكانوا قد قالوا للنبي ﷺ : « إنا كنا نستطيع قبل هذا الذي جئتنا به ، ولكنك قد سحرتنا ، واحتلت علينا » .

(١) السياق : « أن عليه السلام قد تلا عليهم في حال هو يستطيع » .

(٢) في المخطوطة : « أنه كان ينبغي له أن العرب كانت مُنعت » ، وصححها الناشران : « أنه كان

ينبغي ، إن كانت العرب مُنعت » ، والذي أثبتته هو الصواب إن شاء الله . والسياق : « أنه كان ينبغي لهم أن يعرفوا ذلك » .

في شيء حال بيننا وبينه » ، فقد نسبوه إلى السّحر في كثير من الأمور كما لا يخفى ، وكان أقل ما يجب في ذلك أن يتذكروه فيما بينهم ، ويشكوه البعض إلى البعض ، ويقولوا : « ما لنا قد نقصنا في قرائحنا ، وقد حدث كُلولٌ في أذهاننا » ، ففى أن لم يرو ولم يُذكر أنه كان منهم قولٌ في هذا المعنى ، لا ما قل ولا ما كثر ، دليل [على] أنه قول فاسد ، (١) ورأى ليس من آراء ذوى التحصيل .

...

٤٢ - هذا ، وفي سياق آية التحدّي ما يدلُّ على فسادِ هذا القول . وذلك أنه لا يُقال عن الشيء يُمنعه الإنسان بعد القدرة عليه ، وبعد أن كان يكثر مثله منه : « إني قد جئتكم بما لا تقدرون على مثله ولو آحتشدتم له ، ودعوتم الإنس والجن إلى نصرتكم فيه » ، وإنما يقال : « إني أعطيت أن أحول بينكم وبين كلام كنتم تستطيعونه / وأمنعكم إياه ، وأن أفجمكم عن القول البليغ ، وأعدمكم اللفظ الشريف » ، وما شاكل هذا . ونظيره أن يُقال للأشياء وذوى الأيد : « إن الآيات أن تعجزوا عن رفع ما كان يسهل عليكم رفعه ، وما كان لا يتكأءدكم ولا يثقل عليكم » . (٢)

٣٩٧

ثم إنه ليس في العرف ولا في المعقول أن يقال : « لو تعاضدتم واجتمعتم جميعكم لم تقدروا عليه » ، (٣) في شيء قد كان الواحد منهم يقدر على مثله ،

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « ففى أن لم يرو » ، والصواب ما أثبت . وسياق الكلام : « ففى أن لم يرو دليل على أنه قول فاسد » .

(٢) كان في المخطوطة : « ولا يثقل عليكم عرته ليس في العرف » ، وهو في المطبوعة أتوا به على الصواب .

(٣) في المخطوطة والمطبوعة : « واجتمعتم وجمعتم » ، وهو خطأ ظاهر . والسياق : « أن يقال لو تعاضدتم ، في شيء قد كان » .

ويسهل عليه ويستقلُّ به ، ثم يمنعون منه = وإنما يقال ذلك حيث يراد أن يقال :
« إنكم لم تستطيعوا مثله قط ، ولا تستطيعونه البتة وعلى وجه من الوجوه ، حتى
إنكم لو استضفتهم إلى قواكم وقدركم التي لكم قوَى وقُدراً ، وقد استمددتم من غيركم ،
لم تستطيعوه أيضاً » = من حيث إنه لا معنى للمعاوضة والمُظافرة والمعاونة ، (١)
إلا أن تَضُمَّ قدرتك إلى قدرة صاحبك حتى يَحْصُلَ باجتماع قدرتكما ما لم يكن
يَحْصُلُ .

فقد بان إذن أن لا مَسَاغَ لحمل الآية على ما ذهبوا إليه ، وأن لا مُحْتَمَلَ فيها
لذلك على وجه من الوجوه ، وظَهَرَ به وسائر ما تقدّم أن القول بالصرفة ، ولا سيما
على هذا الوجه ، قولٌ في غاية البُعد والتهاؤت ، وأنه من جنس ما لا يُعذَرُ العاقل في
اعتقاده . ولم أقل : « ولا سيما على هذا الوجه » ، (٢) وأنا أعنى أن للقول بها على
الوجه الأول مَسَاغاً في الصحة ، ولكنني أردت أن فساده كأنه أظهر ، والشناعة
عليه أكثر ، وإلا فما هما ، إن أردتُ البُطلان ، إلا سواء .

...

٤٣ - فإن قلت : فكيف الكلام عليهم ، إذا ذهبوا في « الصرفة » إلى الوجه
الآخر ، فزعموا أن التحدّي كان أن يأتوا في أنفس معاني القرآن بمثل نظمه
ولفظه ؟ وما الذي دلّ على فساده ؟

(١) غيروا عمداً ما في المخطوطة وكتبوا : « والمظاهرة » ، بلا سبب معقول ، و « التظافر ،
والتضافر ، والتظاهر » بمعنى واحد ، وهو التعاون والتأب على الأمر .

(٢) في المخطوطة : « ولم أقبل ولا سيما على هذا الوجه ، وأنا أعنى أن القول » ، وصواب قراءته
ما أثبت . وهذا استدراك منه على قوله قبل سطرين : « ولا سيما على هذا الوجه » ، وغيروا في المطبوعة
الكلام ، فكتبوا مكان « مساعاً » : « مساعٌ » ، ومكان « كأنه أظهر » : « كان أظهر » ، ولم يشيروا إلى هذا
التغيير المفسد للكلام .

= (١) فَإِنَّ عَلَى فسادِ ذلك أدلةً منها قوله تعالى : (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ) سورة مرد ١١٣ ، وذلك أَنَا نَعْلَمُ أَنَّ المعنى : (٢) فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ تَفْتَرُونَهَا أَنْتُمْ = وإذا كان المعنى على ذلك ، فإِنَّا أَنْ نَنْظُرَ فِي الافتراء إِذَا وَصِفَ بِهِ الكَلَامُ ، إِلَى المعنى يَرْجِعُ أَمْ إِلَى اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ ؟ / وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِلَى المعنى ، وَإِذَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا إِلَى المعنى وَجِبَ أَنْ يَكُونَ المراد : (٣) إِنْ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنِّي قَدْ وَضَعْتُ الْقُرْآنَ وَافْتَرَيْتُهُ ، وَجِئْتُ بِهِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِي ، ثُمَّ زَعَمْتُ أَنَّهُ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ ، فَضَعُّوا أَنْتُمْ أَيْضاً عَشْرَ سُوْرٍ وَافْتَرَوْا مَعَانِيهَا كَمَا زَعَمْتُمْ أَنِّي افْتَرَيْتُ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ . فَإِذَا كَانَ المراد كذلك ، كَانَ تَقْدِيرُهُمْ أَنَّ التَّحَدِّيَّ كَانَ أَنْ يَعْمِدُوا إِلَى أَنْفُسِ مَعَانِي الْقُرْآنِ فَيُعْبَرُوا عَنْهَا بِلَفْظٍ وَنَظْمٍ يَشْبَهُ نَظْمَهُ وَلَفْظَهُ ، (٤) خُرُوجاً عَنْ نَصِّ التَّنْزِيلِ وَتَحْرِيفاً لَهُ .

وذلك أَنَّ حَقَّ اللَّفْظِ = إِذَا كَانَ المعنى مَا قَالُوهُ = أَنْ يُقَالَ : « إِنْ زَعَمْتُمْ أَنِّي افْتَرَيْتُهُ ، فَأَتُوا أَنْتُمْ فِي مَعَانِي هَذَا الْمُفْتَرِيِّ بِمِثْلِ مَا تَرَوْنَ مِنَ اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ » . يَبِينُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ رَجُلٌ شِعْراً فَأَحْسَنَ فِي لَفْظِهِ وَنَظْمِهِ وَأَبْلَغَ ، وَكَانَ لَهُ خَصْمٌ يُعَانِدُهُ ، فَعَلِمَ الخَصْمُ أَنَّهُ لَا يَجِدُ عَلَيْهِ مَعَمَراً فِي النَّظْمِ وَاللَّفْظِ ، فَتَرَكَ ذَلِكَ جَانِباً وَتَشَاغَلَ عَنْهُ ، وَجَعَلَ يَقُولُ : « إِنِّي رَأَيْتُكَ سَرَقْتَ مَعَانِيَ شِعْرِكَ وَاتَّحَلَّيْتُهَا وَأَخَذْتُهَا مِنْ هَذَا وَذَلِكَ » ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ فِي جَوَابِ هَذَا الكَلَامِ : « إِنْ كُنْتُ قَدْ سَرَقْتُ مَعَانِيَ

(١) هذا جواب السؤال .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « وذلك أنا لا نعلم » ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) في المطبوعة : « وإذا لم يرجع إلا إلى المعنى ، كان المراد » ، لا أدري لم غيروا ما في المخطوطة ،

دون دلالة على التغير .

(٤) في المطبوعة : « فيغيروا عنها بلفظ » ، تصحيف .

شعري ، فقل أنت شعراً مثله مسروق المعاني « = لم يُعقل منه إلا أنه يقول : « فقل أنت شعراً في معاني أخر تسرقها كما سرقت معاني بزعمك » = ولم يُحتمل أن يريد : « أعمد إلى معاني فقل فيها شعراً مثل شعري » ، وإنما يعقل ذلك إذا هو قال : « إن كنت قد سرقت معاني شعري ، فقل أنت في هذه المعاني المسروقة مثل الذي قلت ، وأنظم فيها الكلام مثل نظمي لكلامي ، وخبره تحبيري » .

...

٤٤ - هذه جملة لا تخفى على من عرف مخارج الكلام ، وعلم حق المعنى من اللفظ ، وما يُحتمل مما لا يحتمل . ومنها ما تقدم ، (١) من أنه لا يُقال في الشيء قد كان يكثر مثله من الإنسان ثم مُنع منه : « إيت بمثله ، وأجهد جُهدك ، وأستن عليه ، فإنك لا تستطيعه ولو أعانك الجن والإنس » ، (٢) وإنما يقال ذلك في البديع المبتدأ ، أو الذي / لم يسبق إليه ، ولم يوجد مثله قط .

٣٩٩

وهذا المعنى وإن كان يلزمهم في الوجهين ، فإنه لهم في هذا الوجه الذي نحن فيه الزم ، وذاك أن قولك للرجل يقدر على مثل الشيء اليوم في كثير من الأحوال والأمور ، (٣) ويعوقه عنه عائق في حال واحدة وأمر واحد : « لو اجتمع الإنس والجن فأعانوك لم تقدر على مثله » = (٤) أبعد وأقبح من قولك ذلك ، وقد كان يقدر عليه في سالف الأزمان ، ثم منعه جملة ، وجعل لا يستطيعه البتة .

(١) انظر رقم : ٤٢

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « استعن عليك » ، وهو لا شيء .

(٣) في المخطوطة : « وذاك أنك قولك للرجل » ، وصححه في المطبوعة .

(٤) السياق : « أن قولك للرجل يقدر أبعد وأقبح » .

..... (١) ومنها الأخبار التي جاءت عن العرب في تعظيم شأن القرآن ،
 وفي وصفه بما وصفوه به من نحو : « إن عليه لطلاوة ، وإن له لحلاوة ، وإن أسفله
 لمعذق ، وإن أعلاه لمثمر » ، (٢) وذلك أن محالاً أن يُعظموه ، وأن يُبتهتوا عند
 سماعه ، ويستكينوا له ، وهم يرون فيما قالوه وقاله الأولون ما يوازيه ، ويعلمون أنه لم
 يتعذر عليهم لأنهم لا يستطيعون مثله ، ولكن وجدوا في أنفسهم شبه الآفة والعارض
 يعرض للإنسان فيمنعه بعض ما كان سهلاً عليه = بل الواجب في مثل هذه الحال
 أن يقولوا : « إن كنا لا يتهيأ لنا أن نقول في معاني ما جئت به ما يشبهه ، إنا لنأتيك
 في غيره من المعاني ما شئت وكيف شئت ، بما لا يقصر عنه ولا يكون دونه » .

٤٥ - وجملة الأمر أن علم النبوة عندئذ والبرهان ، إنما كان [يكون] في
 الصرف والمنع عن الإتيان بمثل نظم القرآن لا في نفس النظم . (٣) وإذا كان
 كذلك ، فينبغي إذا تعجب المتعجب وأكبر المكبر ، أن يقصد بتعجبه وإكباره
 إلى المنع الذي فيه الآية والبرهان ، لا إلى الممنوع منه . وهذا واضح لا يشكك .

(١) ههنا سقط من النسخ كلام لا شك في سقوطه ، فالخلل في الكلام ظاهر جداً ، وقد لا يتجاوز
 السقط مقدار سطر أو سطرين .

(٢) سلف هذا في رقم : ١٠ ، مع اختلاف يسير ، وكان هنا في المخطوطة والمطبوعة : « وإن عليه
 لحلاوة » ، وهي تصحيف وسهر .

(٣) كان في المخطوطة والمطبوعة : « وجملة الأمر أن علم النبوة عندهم والبرهان ، إنما كان في الصرف
 والمنع » ، وهو كلام ظاهر الاختلال ، صوابه إن شاء الله ما كتبت .

٤٦ - فإن قالوا : إنه ليكون أن يستحسن الشاعر الشعر يقوله غيره ويكبر شأنه ، ويرى فيه فضلاً ومزية على ما قاله هو من قبل ، ثم هو لا ييأس من أن يقدر على مثله إذا هو جهد نفسه وتعمل له . فنحن نجعل لفظ القرآن ونظمه على هذا السبيل ، ونقول : إنهم سمعوا منه ما بهرهم وعظم في نفوسهم ، وأنهم [كانوا] على حال أنسوا / من أنفسهم بأنهم يأتون بمثله إذا هم اجتهدوا ، (١) فحيل بينهم وبين ذلك الاجتهاد ، وأخذوا عن طريقه ، ومنعوا فضل المنة التي طمعوا معها في أن يجروا إلى تلك الغاية ويبلغوا ذاك الذي أرادوا . (٢) وإذا كنا نعلم أن الشاعر المفلق ربما اعتاص القول عليه حتى يعيا بقافية ، وحتى تنسد عليه المذاهب ، وأن الخطيب المصتقع يرتج عليه حتى لا يجد مقالاً ، وحتى لا يفيض بكلمة ، لم يكن الذي قلناه وقدرناه بعيداً أن يكون ، وأن يسعه الجواز ويحتمله الإمكان .

قيل لهم : أنتم الآن كأنكم أردتم أن تحسنوا أمركم ، (٣) وأن تعطوا على بعض العوار ، وأن تتملصوا من الذي تلتزمون ، (٤) وليس لكم في ذلك كبير جدوى إذا حقق الأمر ، وإنما هو خداع وضرب من التزييق .

وأول ما يدل على بطلان ما قلتم ، أن الذي عرفنا من حال الناس فيما سبيله ما ذكرتم ، التضرُّج والشكوى ، وأن يقولوا : « ما بالنا ؟ » (٥) ومن أين ذهينا ؟ وكيف

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « ولكنهم على حال أنسوا » ، وهو غير مستقيم ، والذي أثبت هو حق الكلام .

(٢) في المخطوطة : « ... طمعوا أن يجيروا إلى تلك الغاية ، ويبلغوا ذاك المدى أرادوا » ، وصواب قراءته ما أثبت . وجعلها في الطبوعة : « ويبلغوا ذلك المدى [الذي] أرادوا » ، ولا حاجة إلى هذا .

(٣) غير ما في المخطوطة وكتب مكان « أنتم » : « إنكم » بلا فائدة .

(٤) في الطبوعة : « وأن تملصوا » ، لم يحسن قراءة المخطوطة .

(٥) في المخطوطة والمطبوعة : « ما لنا » ، والأجود ما أثبت ، سها الناسخ .

الصورة ؟ إننا وإن كنا نسمع قولاً له فضلٌ ومزيةً على ما قلناه ، فإنه ليس بالذى ينبغي أن تعجز عنه هكذا حتى لا نستطيع في معارضته ما نرضى ، (١) فلا ندرى أسحرتنا أم ماذا كان ؟ = ففي أن لم يرو عنهم شيء من هذا الجنس على وجه من الوجوه ، دليل أن لا أصل لما توهموه ، وأنه تلفيق باطل .

ثم إنه ليس في العادة أن يُذعن الرجل لخصمه ، ويستكين له ، ويُلقى بيده ، ويسكت على تقريره له بالعجز وترديده القول في ذلك ، وقدر ما ظهر من المزية قدر قد يطمع الإنسان في مثله ، (٢) ويرى أنه يناله إذا هو اجتهد وتعمد = (٣) بل العادة في مثل هذا أن يدفع العجز عن نفسه ، وأن يجحد الذي عرف لصاحبه من المزية ويتشدد ، كما فعل حسان ، (٤) فيدعي في مساواته ، وأنه إن كان جرى إلى غاية رأى لنفسه بها تقدماً إنه ليجرى إلى مثلها ، وأن يقول : « لا تغل ولا تُفرط ولا تشتط في دعواك ، فلئن كنت قد نلت بعض السبق ، إنك لم تبعد المدى بعد من لا يداني ولا يشق غباره ، / فرويداً ، وأكف من غلوائك » . ٤٠١

...

٤٧ - وأعلم أنهم بتمخّلهم هذا قد وقعوا في أمر يوهي قاعدتهم ، ويقدح في أصل مقالاتهم ، فقد نظروا لأنفسهم من وجه وتركوا النظر لها من آخر . وذاك أن من حق المنع إذا جعل آية وبرهاناً ، ولا سيما للنبوة ، أن يكون في أظهر الأمور ،

(١) كتب في المطبوعة : « إنه ليس بالذى ينبغي » ، حذف الفاء من « فإنه » ، كأنه ظنها خطأ .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « وقدر ما أظهر من المزية » ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) السياق : « ثم إنه ليس في العادة بل العادة » .

(٤) لم أقف بعد على أمر حسان .

وأكثرها وجوداً ، وأسهلها على الناس ، وأخلقها بأن تبين لكل راءٍ وسامعٍ أن قد كان منْعٌ ، لا أن يكون المنْعُ من خفي لا يُعرف إلا بالنظر ، وإلا بعد الفكر ، ومن شيءٍ لم يوجد قطُّ ولم يُعهد ، وإنما يُظنُّ ظناً أنه يجوز أن يكون ، وأن له مدخلاً في الإمكان إذا اجتهد المُجتهد . وهل سُمع قطُّ أن نبياً أتى قومه فقال : « حُجَّتِي عليكم ، والآيةُ في أني نبيُّ إليكم ، أن تُمنعوا من أمرٍ لم يكن منكم قطُّ ، وليس يظهر في بادئ الرأي وظاهر الأمر أنكم تستطيعونه ، ولكنه موهومٌ جوازه منكم ، إذا أنتم كدذتم أنفسكم ، وجمعت ما لكم ، واستفرغتم مجهودكم ، وعاودتم الاجتهاد فيه مرة بعد أخرى ؟ » أم ذلك ما لا يقوله عاقلٌ ، ولا يُقدم عليه إلا مُجازِفٌ لا يدري ما يقول ؟

وإذا كان كذلك ، وكان الذي قالوه من أن المنع كان من نظمٍ لم يوجد منهم قطُّ ، إلا أنهم أحسوا في أنفسهم أنهم يستطيعونه إذا هم اجتهدوا واستفرغوا الوسع ، (١) بهذه المنزلة ، وداخلاً في هذه القضية = (٢) فقد بان أنهم بذلك قد أوهوا قاعدتهم ، وقدحوا في أصل المقالة ، من حيث جعلوا الآية والبرهان وعلم الرسالة والأمر المعجز للخلق ، في المنع من شيءٍ لم يوجد قطُّ ، ولم يُعلم أنه كان في حالٍ من الأحوال ، وليس بأكثر من أن ظنُّ ظناً أنه مما يحتمله الجواز ويدخل في الإمكان ، إذا أذمن الطلب ، وكثر فيه التعب ، واستنزفت قوى الاجتهاد ، وأرسلت له الأفكار في كل طريق ، وحشيدت إليه الخواطر من كل جهة . وكفى بهذا ضعف رأياً وقلةً تحصيل .

...

(١) السياق : « وكان الذي قالوه من أن المنع كان من نظم بهذه المنزلة » .

(٢) السياق : « وإذا كان الذي قالوه فقد بان » .

فصل

٤٨ - وهذا فصلٌ أُخْتِمُ به :

٤٠٢ يُنبغى أن يقال لهم : ما / هذا الذي أخذتُم به أنفسكم ؟ وما هذا التأويلُ منكم في عجز العرب عن معارضة القرآن ؟ وما دَعَاكُمْ إليه ؟ وما أردتم منه ؟ أن يكون لكم قولٌ يُحَكِّي ، وتكونوا أُمَّةً على جِدَّة ، أم قد أتاكم في هذا الباب عِلْمٌ لم يأتِ الناسَ ؟

فإن قالوا : أتانا فيه علمٌ .

قيل : أفمنَ نظِرَ ذلكَ العلمُ أمَ خيرٍ ؟

فإن قالوا : من نظِرَ .

قيل لهم : فكأنكم تعنون أنكم نظرتُم في نظم القرآن ونظم كلام العرب ووازنتُم فوجدتموه لا يزيد إلا بالقدر الذي لو حُلُوا والاجتهاد وإعمال الفكر ، ولم تفرق عنهم خواطرهم عند القصد إليه ، والصمَد له = لأتوا بمثله ؟

فإن قالوا : كذلك نقول .

قيل لهم : فأنتم تدعون الآن أن نظركم في الفصاحة نظرٌ لا يغيب عنه شيء من أمرها ، وأنكم قد أحطتم علماً بأسرارها ، وأصبحتُم ولكم فيها فهمٌ وعِلْمٌ لم يكن للناس قبلكم .

وإن قالوا : عرفنا ذلك بخبرٍ .

قيل : فهاتوا عرفونا ذلك ، وأنتي لهم تعريف ما لم يكن ، وتثبيت ما لم يوجد !

ولو كان الناس إذا عنّ لهم القول نظروا في مؤداه ، وتبينوا عاقبته ، وتذكروا
وصية الحكماء حين نهوا عن الورود حتى يُعرف الصدر ، وحذروا أن تجيء
أعجاز الأمور بغير ما أوهمت الصدور = إذا لكفوا البلاء ، ولعدم هذا وأشباهه من
فاسد الآراء ، ولكن يأتي الذي في طباع الإنسان من التسرع ، ثم من حُسن الظن
بنفسه ، والشغف بأن يكون متبوعاً في رأيه ، إلا أن يخدعه وينسيه أنه موصى
بذلك ، ومدعو إليه ، ومُحذّر من سوء المغبة إذا هو تركه وقصر فيه . وهي الآفة
لا يسلم منها ومن جنائتها إلا من عصم الله . (١) وإليه عز اسمه الرغبة في أن يُوفق
للتى هي أهدى ، ويعصم من كل ما يُوتغ الدّين ، (٢) ويثلم اليقين ، إنه ولي ذلك
والقادر عليه .

...

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « وهم الآفة » ، وهو سهو ظاهر من الكاتب .

(٢) من « التّونغ » ، وهو الهلاك ، و « أوتغه يُوتعه » ، أفسده وأهلكه .

/ بسم الله الرحمن الرحيم

٤٩ - قول من قال : « إنه يجوز أن يقدر الواحد من الناس من بعد انقضاء زمن النبي ﷺ ، ومضى وقت التحدي ، على أن يأتي بما يشبه القرآن ويكون مثله ، لأن ذلك لا يخرج عن أن يكون قد كان معجزاً في زمان النبي ﷺ ، (١) وحين تُحَدَى العربُ إليه » = (٢) قول لا يصحُّ إلا لمن لا يجعل القرآن معجزاً في نفسه ، (٣) ويذهب فيه إلى « الصرفة » .

فأما الذي عليه العلماء من أنه مُعْجَزٌ في نفسه ، وأنه في نظمه وتأليفه على وَصْفٍ لا يَهْتَدِي الخَلْقُ إلى الإتيان بكلام هو في نظمه وتأليفه على ذلك الوصف ، فلا يصحُّ البتة ذاك = لا فرق بين أن يكون الفعل معجزاً في جنسه كإحياء الموتى ، وبين أن يكون معجزاً لوقوعه على وصفٍ . وإذا كان كذلك ، فكما أنه مُحَالٌّ أن يكون ههنا إحياء مَيِّتٍ لا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، كذلك محالٌّ أن يكون ههنا نَظْمٌ مثل نَظْمِ القرآن لا مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى . فهذا هو .

ثم إنه قول إذا نُقِرَّ عنه انكشاف عن أمر مُنْكَرٍ ، وهو إخراج أن يكون وحيًا من الله ، وأن يكون النبي ﷺ قد تلقاه عن جبريل عليه السلام = والذهاب إلى أن يكون قد كان على سبيل الإلهام ، وكالشيء يُلقَى في نفس الإنسان ويُهْدَى له من طريق الخاطر والهاجس الذي يَهْجِسُ في القلب . وذلك مما يُسْتَعَاذُ بالله منه ، فإنه تَطَرَّقُ للإلحاد ، والله ولي العصمة والتوفيق .

...

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « إلا أن ذلك لا يخرج » ، وهو خطأ من الناسخ لا شك فيه .

(٢) السياق : « قول من قال : قول لا يصح » .

(٣) في المطبوعة : « إلا لمن يجعل القرآن » ، سقطت « لا » .

بسم الله الرحمن لارحيم

فصل

٤٠٤ هـ - (١) أعلم أن البلاء والداء العيَاء ، أن ليس علم الفصاحة وتمييز بعض الكلام من بعض بالذي تستطيع أن تفهمه من شئت ومتى شئت ، وأن لست تملك من أمرك شيئاً حتى تظفر بمن له طبع إذا قدحته وري ، (٢) وقلب إذا أريته رأى . فأما وصاحبك من لا يرى ما تريه ، ولا يهتدي للذي تهديه ، فأنت معه كالنافخ في الفحم من غير نار ، وكالملتصم الشم / من أخشم ، (٣) وكما لا تقيم الشعر في نفس من لا ذوق له ، كذلك لا يفهم هذا الباب من لم يوت الآلة التي بها يفهم = إلا أنه إنما يكون البلاء إذا ظن العادم لها أنه قد أوتيتها ، وأنه ممن يكمل للحكم ويصح منه القضاء ، فجعل يخبط ويخلط ، ويقول القول لو علم غبه لاستحي منه . (٤) وأما الذي يجس بالنقص في نفسه ، (٥) ويعلم أنه قد عدم علماً قد أوتيه من سواه ، فأنت منه في راحة ، وهو رجل عاقل قد حماه عقله أن يعدو طوره ، (٦) وأن يتكلف ما ليس بأهل له .

(١) هذه الفقرة كلها مضت في دلائل الإعجاز في الفقرة : ٦٤٣ ، مع اختلاف يسير .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « بأن لست تملك إذا قدحته فبرى » ، وقد سها الناسخ وأخطأ ، والصواب ما أثبت . و « وري الزند يرى ورياً » ، إذا أئقد عند القدح .

(٣) « الأخشم » ، الذي سقطت خياشيمه ، فهو لا يجد ريح طيب ولا ثن .

(٤) قرأها « عيه » ، بالياء في المطبوعة ١ و « الغب » العاقبة .

(٥) كتبها في المطبوعة : « الذي يحسن تأليفه في نفسه » ١١ كلام عريب ، ولم يحسن قراءة

المخطوطة .

(٦) أسقط في المطبوعة : « قد » من « قد حماه » .

وإذا كانت العلوم التي لها أصولٌ معروفة ، وقوانينٌ مضبوطة ، قد اشترك الناس في العلم بها ، واتفقوا على أن البناء عليها والرّد إليها ، إذا أخطأ فيها المُخطيء ثم أُعجِبَ برأيه لم تستطع رده عن هواه ، وصرفه عن الرأي الذي رأى ، إلا بعد الجُهد ، وإلا بعد أن يكون حَصيفاً عاقلاً ثبّتاً ، إذا نُبِه انتبه ، وإذا قيل : « إن عليك بَقِيَّةً من النظر » ، وقَفَ وأصغى ، وخشى أن يكون قد غرَّ ، فأحتاطَ بِاستماع ما يقال له ، وأنفَ من أن يلجَّ من غير بَيِّنَةٍ ، ويستطيلَ بغير حُجَّة . وكان من هذا وَصْفُهُ يَعِزُّ وَيَقْلُ ، فكيف بأن تُرَدُّ الناس عن رأيهم في أمر الفصاحة ، وأصلك الذي تردُّهم إليه ، وتُعَوِّلُ في مُحَاجَّتِهِمْ عليه ، استشهادُ القرائح ، (١) وسبُّ النفوس وفلئها ، وما يعرض فيها من الأريحية عندما تسمع ؟ (٢) وهم لا يَضَعُونَ أنفسهم موضعَ من يرى الرأي ويُفْتِي وَيَقْضِي ، إلا وعندهم أنهم من صَفَتْ قَرِيحَتُهُ ، وصَحَّ ذوقُهُ ، وتَمَّتْ أدائُهُ .

فإذا قلت لهم : « إنكم أتيتُم من أنفسكم ، ومن أنكم لا تَفْطَنُونَ » ، ردُّوا مثله عليك ، وعابوك ، ووقعوا فيك ، وقالوا :

« لا ، بل قرائحنا أصحُّ ، ونظرنا أصدق ، وجِسُنَا أذكى ، وإِنَّمَا الآفَةُ فيكم ، فإنكم جئتم فحَيْلُتُمْ إلى أنفسكم أموراً لا حاصلَ لها ، وأوهَمَكُم الهوى والميلُ أن تُوجبوا لأحدِ النَّظْمِينَ المتساويين فضلاً عن الآخر ، من غير أن يكون له ذلك الفضلُ » ، فتَبَقَى في أيديهم حسيراً لا تَمْلِكُ غير التعجب . (٣)

(١) في المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « استشهاد القرآن » ١١

(٢) في المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « وما يعرض فيها من الأدعية » ، وهذا أغرب وأعجب .

(٣) وأيضاً في المطبوعة : « فبقى في أيديهم حيث لا يملك غير التعجب » ، لم يحسن القراءة ، وهذه أشدُّ

فليس الكلامُ إِذْنٌ بِمُعْنٍ عَنْكَ ، ولا القولُ بِنَافِعٍ ، ولا الحِجَّةُ مَسْمُوعَةٌ ،
حتى تَجِدَ مَنْ فِيهِ عَوْنٌ لَكَ ، وَمَنْ إِذَا أَبَى عَلَيْكَ أَبَى ذَاكَ طَبَعُهُ فَرَدَّهُ إِلَيْكَ ، وفتح
سَمِعَهُ لَكَ ، ورفَعَ الحِجَابَ بَيْنَهُ وَبَيْنَكَ ، وَأَخَذَ بِهِ إِلَى حَيْثُ أَنْتَ ، وصرَفَ ناظِرَهُ
إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي إِلَيْهَا أُمَاتٌ ، فاستبدلَ بالنُّفَارِ أُنْسًا ، وأرَاكَ من بعد الإِبَاءِ قَبُولًا ،
وبالله التوفيق .

...

الفحص اس

فهرس آيات القرآن العظيم

سورة الفاتحة	رقم الآية
السورة كلها ، و « الصراط »	٧ - ٢
٤٥٣ ، ٤٥٢ ، ١٠٩ :	

سورة البقرة	
« ألم . ذلك الكتاب لا ريب فيه »	٢ ، ١
٢٢٧ :	
« إن الدين كُفُورًا سِوَاءَ عَلَيْهِمُ أُنذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ .	٧ ، ٦
خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ »	
٢٢٨ ، ١٠٩ :	
« وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ .	٩ ، ٨
يَخَادِعُونَ اللَّهَ	
٢٢٨ :	
« وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ .	١٢ ، ١١
أَلَّا إِنْتَهُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ »	
٣٥٨ ، ٢٣٢ :	
« وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ	١٣
أَلَّا إِنْتَهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ »	
٢٣٣ ، ٢٣٢ :	
« وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا	١٤
مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ »	
٢٣٤	
« اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ »	١٥
٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ :	
٢٣٥ ، ٢٣٤	
« فَمَا رِبْحُ تِجَارَتِهِمْ »	١٦
٢٩٣ - ٢٩٥ ، ٢٩٦ ،	
٣٩٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ،	
٥٢١	
« بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ »	٢٣
٣٨٥ :	
« وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي	٣١
بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ »	
٥٤١ :	
« فَذَبَّحُوا بِهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ »	٧١
٢٧٦ ، ٢٧٥ :	
« وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ »	٩٣
٥٢١ ، ٤٢٧ ، ٣٩٧ :	

	رقم الآية
٢٨٨ :	٩٦ « وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ »
٣٢٨ :	١٧٣ « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ »
٤٢٨ ، ٢٨٩ ، ٢٦١ ، ٥٤٧ :	١٧٩ « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ »

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

٣٢٧ :	٣٦ « قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ »
٢٣٢ ، ٢٣١ :	٥٤ « وَمَكْرُوهًا وَمَكْرًا اللَّهُ »
٣٢٩ :	٦٢ « وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ »
١٣٣ :	٧٨ ، ٧٥ « وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ »

سُورَةُ النَّسَاءِ

٢٤٦ :	١٠٠ « وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ »
٢٤٦ :	١١٢ « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا عَظِيمًا »
٢٣٢ ، ٢٣١ :	١٤٢ « يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ »
٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ١٧٩ :	١٧١ « وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةَ انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ »
٣٨٤ ، ٣٨٣ :	« يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةَ انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ »
٣٨٢ :	« إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ »

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

١٣٤ ، ١٣١ :	٦١ « وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ »
٣١ :	٧٣ « الصَّابِرُونَ »
٣٨٣ :	٧٣ « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ »
٣٣٧ :	١١٧ « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ »

	سُورَةُ الْأَنْعَامِ	رقم الآية
٢٣٣ :	« قَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَاً لَقَضَى الْأَمْرَ »	٨
١٢١ :	« قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَنْتِخِذْ وَلِيًّا »	١٤
١٦٤ :	« وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى »	٣٥
٣٣٠ :	« إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ »	٣٦
١٦٦ :	« مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ »	٣٩
	« قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيَّرَ اللَّهُ	٤٠
١٢١ :	تَدْعُونَ »	
٣١٧ :	« أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ »	٥٤
٣٢٤ :	« قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ »	٥٦
١٠٩ :	« رَأَى الْقَمَرَ »	٧٧
٢٨٦ :	« وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ »	١٠٠
١١٥ :	« قُلْ الذِّكْرَيْنِ حَرَّمَ أُمَّ الْأَنْثَيْنِ أَمْ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيْنِ »	١٤٣

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

٣٢٨ :	« قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ »	٣٣
٣٢٤ :	« وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ »	١٠٤
٣٢٤ :	« آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ »	١٢٣
٣٢٤ :	« قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ »	١٢٥
٢٠٥ :	« وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ »	١٨٦
	« قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ	١٨٨
	الْغَيْبَ لَاسْتَكْفَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ	
٣٣٤ :	لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ »	
١٣٧ :	« إِنَّ وَليَّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ »	١٩٦

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

١٦٥ :	« لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا »	٣١
١٣٨ :	« إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ »	٥٥
٥٢١ :	« فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنْ خَلَقَهُمْ »	٥٧
٥٢١ :	« وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ »	٥٨

سُورَةُ التَّوْبَةِ

	رقم الآية
٣٨٤ ، ٣٧٥ :	٣٠ « وقالت اليهودُ عَزَّيْرُ ابْنِ اللَّهِ »
٣١٧ :	٦٣ « أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ »
٣٤٥ :	٩٣ « إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ »
٣١٧ :	١٠٣ « تُحِذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ »

سُورَةُ يُوسُفَ

١١٥ :	٥٩ « قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَلَالًا وَحَرَامًا »
٤٦٣ :	٦٧ « هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا »
٢٣ :	٩٩ « أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ »

سُورَةُ هُودٍ

٦١٧ ، ٦٠٦ ، ٣٨٥ :	١٣ « أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ »
١١٩ ، ١١٨ :	٢٨ « أَنْزَلْنَاهُ لَكُمْ هَا أَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ »
٣١٧ :	٣٧ « وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ »
٤٥ :	٤٤ « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَّمَاءُ اقْبَلِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ »

سُورَةُ يُوسُفَ

٣١٧ :	٩ « إِنَّهُ مِنْ يَتَقِي وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ »
٤٣٣ ، ٢٢٩ :	٣١ « مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ »
٣١٧ :	٥٣ « وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لِأَمَارَةَ السُّوءِ إِلَّا مَا رَجِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ »
٥٢١ ، ٣٩٧ :	٨٠ « فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ تَخَلَّصُوا نَجِيًّا »
٣٠١ :	٨٢ « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ »

سُورَةُ الرَّعْدِ

٣٥٤ ، ٣٥٣ :	١٩ « إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ »
-------------	---

٣٤٥ :	« فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ »	رقم الآية ٤٠
سورة إبراهيم		
١١ ، ١٠ :	« إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا » =	
٣٣٣ ، ١٢٢ :	« قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ » ، الآيات	
سورة الحجر		
٥٨ ، ٥٧ :	« قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ »	
٢٤١ :	« وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ »	٨٩
٣٢٤ :	« فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ »	٩٤
٥٢١ ، ٣٩٧ :		
سورة النحل		
١٦٤ :	« وَنُو شَاءَ لِهَذَاكُمْ أَجْمَعِينَ »	٩
٢٩٠ :	« يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ »	٦٩
٥٨٥ :	« إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ »	٩٠
٣٢٨ :	« إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ »	١١٥
سورة الإسراء		
٥٣٤ :	« إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ »	٧
١١٤ :	« أَفَأَصْنَعُكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَأَتَّخِذُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا »	٤٠
٥٨٨ ، ٣٨٥ ، ٣٦٩ :	« قُلْ لِمَنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا »	٨٨
٦١٤ :	« وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ »	١٠٥
٥٥٧ ، ١٧٠ :	« قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى »	١١٠
٣٧٥ :		
سورة الكهف		
٣٢٤ :	« نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ »	١٣

	رقم الآية
١٧٥ :	« وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ » ١٨
٣٢٣ :	« إِن الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا » ٣٠
٣٢٤ :	« وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْقَرْنِينَ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكْنُؤُنُهُ فِي الْأَرْضِ » ٨٤ ، ٨٣
٣٣٣ :	« قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ » ١١٠

سُورَةُ مَرْيَمَ

١٠٠ ، ٣٩٣ ، ٤٠٢ ،	« وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا » ٤
٥٢١ ، ٤٢٧ ، ٤٠٧	
٣٩٧ :	« جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سَرِيًّا » ٢٤

سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ

١١٣ :	« أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ » = « بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا » ٦٣ ، ٦٢
٣٢٢ :	« لَمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ إِنْ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مَنَا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ » ١٠١ ، ١٠٠

سُورَةُ الْحَجِّ

٣٢٣ ، ٣١٦ :	« يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » ١
٣٢٢ :	« إِنْ الَّذِينَ مَتَّوْا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ١٧
... ، ١٣٢ :	« فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ » ٤٦

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

١٢٢ :	« إِنْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً » ٢٤
٣١٧ :	« وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ » ٢٧
١٣٨ :	« وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ » ٥٩
٣١٧ ، ١٣٣ :	« إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » ١١٧

	رقم الآية	سورة النور
٢٧٥ :	٤٠	« ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها »
سورة الفرقان		
١٣٤ ، ١٣١ :	٣	« واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً وهم يُخلَقون »
١٣٧ :	٥	« وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلاً »
سورة الشعراء		
٣٢٤ :	١٦	« فاتينا فرعون ققولا إنا رسول رب العالمين »
٢٤١ ، ٢٤٠ :	٣١ - ٢٣	« قال فرعون وما رب العالمين » ، الآيات
٣٢٧ :	١١٧	« قال رب إن قومى كذَّبون »
٥٣٤ :	١٣٠	« وإذا بطشتم بطشتم جبارين »
٣٢٤ :	٢١٦	« فإن عصوك فقل إني بريء مما تعملون »
٢٨ :	٢٢٧	« إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً »
سورة النمل		
١٣٧ :	١٧	« وحشير لسليمان جنوده من الجن والإنس فهم يُوزعون »
سورة القصص		
١٦١ :	٢٣ ، ٢٤	« ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون » ، الآيات
٢٤٧ :	٤٤ ، ٤٥	« وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين ولكن أنشأنا قروناً فتناول عليهم العمر وما كنت ثابراً في أهل مدين تثلو عليهم آياتنا ولكننا كنا مُرسلين »
١٣٨ :	٦٦	« فعصيت عليهم الأبناء يومئذ فهم لا يتساءلون »
سورة لقمان		
٢٢٨ :	٧	« وإذا تلى عليه آياتنا ولئى مستكبراً كان لم يسمعها كأن فى أذنيه وقراً »

		رقم الآية
	« يا بَنِيَّ اَقِمِ الصَّلَاةَ وَاْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَاَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاَصْبِرْ عَلٰى مَا اَصَابَكَ اِنَّ ذٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْاُمُورِ »	١٧
٣١٧ ، ٣١٦ :		

سُورَةُ فَاطِرٍ

١٧٧ :	« هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ »	٣
٥٢١ :	« وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ »	١٤
٣٥٥ ، ٣٥٤ :	« إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ »	١٨
٣٣٤ :	« وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ »	٢٣ ، ٢٢
٣٣٩ ، ٣٣٨ :	« إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ »	٢٨

سُورَةُ يَسِي

١٣٨ :	« لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ »	٧
٣٣٠ :	« إِنَّمَا تُنذِرُ مَنْ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْعَلِيمَ »	١١
٢٤٢ ، ٢٤١ :	« وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ » ، الآيات	٢١ - ١٣
٥٢١ :	« وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ »	٣٧
٣٧٦ :	« وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ »	٤٠
٢٣٠ ، ٢٥ ، ٢٤ :	« وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ »	٦٩

سُورَةُ الصَّافَّاتِ

١١٤ :	« أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ »	١٥٤ ، ١٥٣
-------	---	-----------

سُورَةُ ص

٣٩٧ :	« عَجَّلْ لَنَا قِطْنَا »	١٦
-------	---------------------------	----

سُورَةُ الزُّمَرِ

١٥٤ :	« قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ »	٩
-------	---	---

سُورَةُ غَافِرٍ

٣٢٤ :	« قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ »	٦٦
١٥٤ :	« هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ »	٦٨

	رقم الآية	سورة فصلت
٥٨٣ :	٤ - ١	« حُم تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ، الآيات
٣٢٣ :	٦	« قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ »
سورة الشورى		
١٦٦ :	٢٤	« فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِهِ »
سورة الزخرف		
٤٣٩ ، ٤٣٨ ، ٣٦٨ :	١٩	« وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا » = « أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتَكْتَبُ شَهَادَتَهُمْ وَيُسْأَلُونَ »
١٢٣ :	٣٢	« أَلَمْ يَقْسِمُوا رَحْمَةً رَبِّكَ »
١٢٠ :	٤٠	« أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى »
سورة الدخان		
٣٢٢ :	٥٢ - ٥٠	« إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تُكْفَرُونَ ، إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ » ، الآيات
سورة محمد		
٥٢١ :	٤	« حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا »
سورة ق		
٣٠٤ :	٣٧	« إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ »
سورة الذاريات		
٢٤٠ :	٢٨ - ٢٤	« هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ » ، الآيات
سورة النجم		
٢٣٠ :	٤ ، ٣	« وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا رَحْمَةٌ يُّوحَىٰ »

سُورَةُ الْقَمَرِ

	رقم الآية
١٠٢ :	١٢ « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا »
٣٩٧ :	١٣ « ذَاتِ الْوَاجِ وَدُسُرٍ »
١٢٢ :	٢٤ « فَقَالُوا أَبَشْرًا مِثْلًا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ »
	٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ « وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ أَمَاتٌ وَأَحْيَى » = « وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى »
١٥٤ :	

سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ

٤٠٣ :	٤ « يَحْسِبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ، هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ »
-------	---

سُورَةُ الْحَاقَّةِ

٣١ :	١٣ « فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ »
------	---

سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ

٢٠٥ :	٦ « وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْبِرُ »
٥٨٢ :	١٨ ، ١٩ « إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ، فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ »

سُورَةُ النَّازِعَاتِ

٣٤٥ ، ٣٣٠ :	٤٥ « إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا »
-------------	---

سُورَةُ الْغَاشِيَةِ

٣٥٣ :	٢١ ، ٢٢ « إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ »
-------	--

سُورَةُ اللَّيْلِ

٢٠٥ :	١٧ ، ١٨ « وَسَيَجْزِيهَا الْآتِقَى ، الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى »
-------	---

سُورَةُ الْإِحْلَاصِ

	١ ، ٢ « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ »
--	--

فهرس الحديث

« إنما الشعر كلام ، فحسنه حسن ، وقبيحه قبيح » : ٢٤

« إياكم وخضراء الدمن » : ٤٤١

« لأن يمتلىء جوف أحدكم قبيحاً ، فميريه ، خير له من أن يمتلىء شعراً » : ١٦

« إن من الشعر لحكمة ، وإن من البيان لسحراً » : ١٦

« قل وروح القدس معك » : ١٧ ، ٦١٢

« مانسئ ربك ، وما كان ربك نسياً ، شعراً قلته » : ١٧

حديث عبد الله بن مسعود في القتل يوم بدر : ١٨

حديث محمد بن سلمة الأنصاري ، عن استنشاده ﷺ حسناً شعر الأعشى في هجاء علقمة بن علاقة : ١٩

حديث عائشة ، واستنشاده ﷺ شعراً لسعية بن عريض اليهودي : ١٩٠

حديث أم المؤمنين سودة ، وإنشادها شعراً ، ظنت عائشة وحفصة أنها تعرض بهما ، ومعرفة ﷺ أنه ليس

عدى وتيم من قريش : ٢٠

حديث أبي بكر ، وسؤاله ﷺ عن صواب إنشاد شعر سمعه : ٢١

حديث النابغة الجعدي ، وإنشاده ، وقوله له : « لا يفضض الله فاك » : ٢٢

حديث كعب بن زهير ، وخبر قصيدته المشهورة : ٢٢

حديث ذى الديدن حين قال : « أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ » : ٢٨٢

حديث إسلام أبي ذر : ٥٨٤

فهرس الشعر

٩٤ :	(الوافر)	سليمان بن داود القضاعى	وَمُنْحَطٍ أُتِيحَ لَهُ أَعْتَلَاءُ
٥٠٩ :	»	عبد الله بن مصعب	تَحِيرٌ فِي الْأُبُورِ مَا تَشَاءُ
١٤٨ :	»	أبو البرج قاسم بن حنبل	وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَاءُوا
٤٩٨ ، ٤٩٧ :	(كامل)	لييد	لِيُصِحِّحَنِي إِذَا السَّلَامَةُ دَاءُ
٣٣١ :	(الخفيف)	ابن قيس الرقيات	بِهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلْمَاءُ

٢٠٧ :	(الرمل)	مسكين الدارمي	وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ
٥٠٨ ، ٤٩٢ :	(طويل)	المتنبي	وَكُلُّ مَكَانٍ يَنْتُ الْعَزَّ طَيْبُ
٤٩٩ :	»	»	بَغِيضًا تُتَأَى أَوْ حَسِيًّا تَقْرُبُ
٥٩٣ :	»	الناغية	عَلَى شَعَثِ أَى الرِّجَالِ الْمُهْدَبُ
١٣٧ :	»	الناغية الجعدى	إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ ذَنُوتَا فَتَصَوَّبُوا
١٣٠ :	»	الأخنس بن شهاب	عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الدَّمَاءِ مِبَائِبُ
٥١١ :	»	نصيب	وَلَوْ سَكَنُوا أَتَيْتُ عَلَيْكَ الْحَقَائِدُ
٢٠٣ :	»	وائلة بن خليفة السدوسى	تَقُومُ عَلَيْهَا فِي يَدَيْكَ قَضِيبُ
٥٠٩ :	(المديد)	أبو نواس	تَنْتَقِي مِنْهُ وَتَنْتَجِبُ
١٤٧ :	(بسيط)	ذو الرمة	وَلَا يُرَى مِثْلُهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ
٣٠٠ :	(الكامل)	البحترى	شَعَلٌ عَلَى أَيْمَانِهِمْ تَتَلَهَّبُ
٥٢٣ :	»	أبو تمام	قَيْدُ الظُّنُونِ أَمْدَهَبُ أَمْ مُدْهَبُ
٢٠٩ :	»	حالد بن يزيد بن معاوية	دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أَحْجَبُ
٥٠٠ :	»	نافع بن لقيط	أَمَلًا وَيَأْمُلُ مَا أَشْتَهَى الْمَكْدُونُ
٥٦٧ :	(متقارب)	حزاز بن عمرو	كَرَامَتُهَا وَالْفَتَى دَاهِبُ
١٦٦ :	(الطويل)	البحترى	عَقَائِلُ سِيرِبٍ أَوْ تَقْنَصَ رَبِّرَبَا
٥١٠ :	»	شار	هَوَايَ وَلَوْ نُحِيرْتَ كُنْتَ الْمَهْدَبَا
١٢٩ :	»	»	وَأُحْرَدَ سَاحًا يَبْدُ الْمُعَالِبَا
٢٢٠ :	»	سعد بن ناشب	عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ حَالَنَا
٤٥١ :	(المديد)	ابن المعتز	لِحُنَاةِ الْحُسْنِ عُنَابَا
٤٩٦ :	(بسيط)	المتنبي	وَعَزَّ ذَلِكَ مَطْلُونًا إِذَا طَلَبْنَا

٤٩٩ :	(بسيط)	المتنبى	مظلومة الريق في تشبيها ضربا
٨٩ :	(الوافر)	زياد بن حنظلة التميمى	تخال بياض لأمهم السرابا
٥١٣ :	»	الفرزدق	ومسقط قرنبا من حيث غابا
١٨٨ :	»	المتنبى	ولم يلدوا امرءا إلا نجيبا
٨٥ :	(المتقارب)	البحترى	فما إن رأينا لفتيح ضريبا
٥٩١ :	(طويل)	امرؤ القيس	نقض لبانات الفواد المعذب
٤٩٠ :	»	أبو تمام	إلينا ولكن عذره عذر مذنب
١٨٤ :	»	حجبة بن المضرب	يحبك وإن تغضب إلى السيف يفضب
٥٩١ :	»	علقمة	ولم يك حقا كل هذا التجنب
٢٩٩ :	»	البحترى	على أزوس الأقران خمس سحاب
٤٩١ :	»	»	على أن ذاك الزى زى محارب
٥٦٥ :	»	»	ليسلكها فردا سلك المقاب
٥١٦ :	»	أبو تمام	تمهل في روض المعانى العجائب
٢٦٨ :	»	النابعة	تضاعف فيه الحزن من كل جانب
٥٠١ :	»	»	عصائب طير تهتدى بعصائب
٤٩٢ :	»	البحترى	أطاع لها العاصون في بلد العرب
٧٨ :	(البسيط)	أبو تمام	ئنال إلا على جسر من التعب
١٩٠ :	»	المتنبى	من أن أكون محبا غير محبوب
٥٠٤ :	(وافر)	البحترى	ومن لى أن أمتع بالمعيب
٥٠٨ ، ٤٩١ :	(الكامل)	»	أرض ينال بها كريم المطلب
٤٩٧ :	»	أبو تمام	من يخذرها فكأنها لم تحجب
٣٥٥ :	»	(الباخزرى)	تخرج الأمور بقوة الأسباب
١٠٤ :	»	أبو تمام	والليل أسود رقة الجلاب
٤٠٦ :	»	»	قرأت الزهراء شطر كتاب
٢٥٣ :	»	أبو ذؤاب ربيعة الأسدى	بعيبة بن الحارث بن شهاب
١٧ :	»	كعب بن مالك	وليغلبن مغالب الغلاب
٤٨٦ :	»	أحمد بن أبى فنن	فاقتصر ناظره من القلب
٤٨٦ :	(السريع)	إبرهيم بن المهدي	في جسد من لؤلؤ رطب
٣٠٨ :	(المسرح)	يزيد بن الحكم	مخد ، وفضل الصلاح والحسب

٢٣٧ :	(السريع)	اليزيدى (يحيى بن المبارك)	ألقاه من زهد على غارى
٤٥٠ :	»	أبو نواس	وتلطم الورد بعناب
٣٠١ :	(متقارب)	النابعة الجعدى	يحلاكته كأتى مريح
٤١١ ، ٩٦ :	(الطويل)	بشار	وأسيافنا ليل تهاوى كواكب
٦٠٢ ، ٥٣٦			
١٨٥ :	»	»	أربت ، وإن عاتبتك لان جانبك
٤٩٦ :	»	أبو تمام	مهايمه المثلى ومحت لواجبه
٨٣ :	»	الفرزدق	أبو أمه حتى أبوه يقاربه
٤٢٥ :	»	»	يداك يدى ليث فانك غالبه
٥١٣ :	(المنسرح)	بشار	يعرف من شعره ومن خطبه
١٣٨ :	(السريع)	المتنبى	ويسترد الدمع من غربه
٥١٧ :	(الكامل)	السحترى	متملجلاً وتنام دون ثوابه
٥٠٥ :	(متقارب)	ابن المعتز	يزد فى نهاها وألبابها

٣١٠ :	(الطويل)	الشنفرى	إدا ما بيوت بالملامة حلت
١٥٨ :	»	طفيل الغنوى	بنا نعلنا فى الواطين فزلت
١٥٧ :	»	عمرو بن معد يكرب	نطقت ولكن الرماح أجزت
٩٤ :	»	كثير	تخلت مما بيننا وتخلت
١٤٩ :	»	محمد بن سعد الكاتب	أيادى لم تمنن وإن هى جلت
٢٣٦ :	(الكامل)	جندب	بحنوب نخب عريت وأجمت
٥٠٦ :	»	الكندى	فهم الدرى وجماجم الهامات
٥٠٧ ، ٥٠١ :	(الكامل)	عامر بن جطان الخارجى	بيد تقر بأنها مولائه
٥٥١ :	»	المتنبى	ما حفظها الأشياء من عاداتها

٢٠٥ ، ٩١ :	(الحفيف)	أبو دؤاد الإيادى	أخودى ذو معة إصريح
٥٩٢			
٥٥٣ :	(بسيط)	البحترى	وحاك ما حاك من وثى ودياج

٧٧ :	(الوافر)	ابن المعتز	يَكُذُّ الوَعْدَ بالحَجَجِجِ
٣٠٧ ، ٣٠٦ :	(الكامل)	زياد الأعجمي	في قُبَّةِ ضُرْبَتْ على آبن الحَشْرَجِجِ
		...	
٣٢٨ :	(السريع)	حَجَّلُ بنِ نُضْلَةَ	إنْ بنى عَمَّكَ رِمَاحَ
٢٧٤ :	(طويل)	ذو الرمة	وَمَوْتُ الهَوَى في القَلْبِ مِنِّي المَبْرُحُ
٥٩٩ ، ٥١٤ :	»	عقال بن هشام القيني	بِهَا نَحِطِلُ الرِمَاحَ أو كَانَ يَمزُحُ
٥٩٩ ، ٥١٤ :	»	ابن ميادة	فَأَصْبَحَ فِيهِ ذُو الرُّوَايَةِ يَسْبُحُ
٧٥ ، ٧٤ :	»		وَسَالَتْ بِأَعْتَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ
٢٩٦ ، ٢٩٤			
٧٨ :	»	الأعرج الشاعر	بِنَفْسِكَ إَلَآ أَنَّ مَا طَاحَ طَائِحُ
٤٩٧ :	»	كثير	طَوَاهِرَ جِلْدِي وَهُوَ فِي القَلْبِ جَارِحُ
١٠٤ :	»	ابن المعتز	عِتَاقُ دَنَائِيرِ الوَجُوهِ مَلَاحُ
٥٦٨ :	(كامل)	المتنبي	بِإِسَاءَةٍ وَعَن المُسَيِّءِ صَفُوحُ
٥٤٨ :	(كامل)	أبو نواس	وَعَدَوْتُ لِلذَّاتِ مُطْرِحَا
٦٠٧ ، ١٨٨ :	(الوافر)	جرير	وَأَنْذَى العَالِمِينَ بَطُونِ رَاجِ
٥٠٣ :	(الخفيف)	أبو العتاهية	كَانَ مُسْتَعْلِقًا عَلَى المُدَاجِ
		...	
١٨٣ :	(الطويل)	ابن الرومي	وَلَكِنَّهُ بِالمَجْدِ وَالحَمْدِ مُفْرَدُ
٥٠٤ :	»	»	تَلَفَّتْ مَلْهُوْفٍ وَيَشْتَاقُهُ الغُدُ
٥٥٤ :	»	»	أَتَمَّتْ ضَلُوعِي جَمْرَةَ تَتَوَقَّدُ
٥٠٦ :	»	المتنبي	وَمِنَ عَادَةِ الإِحْسَانِ وَالصَّفْحِ غَامِدُ
٢١١ :	»	الفرزدق	بَنِي حَوَالِي الأَسْوَدِ الحَوَارِدُ
٤٩٥ :	»	أبو تمام	سَجِيَّةَ نَفْسِ كُلِّ غَانِيَةٍ هِنْدُ
١٨١ :	»	حسان	بَنُو بَنِي مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ العَبْدُ
٣٣١ :	»	الخطيب	وَمَا قُلْتُ إِلا بِالذِّي عَلِمْتُ سَعْدُ
٢١٩ ، ٢٠٣ :	»	بشار	خَرَجْتُ مَعَ البَازِي عَلى سَوَادُ
٤٩٢ :	»	»	إِلَى أَن تَرَى ضِوَاءَ الصَّبَاحِ وَسَادُ
٢٦٩ :	»	أبو عطاء السندي	عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجْمُودُ

٢٠٧ :	(الوافر)	مالك بن رُفيع	فأين أحيّد عنهم لا أحيّد
١٥٢ :	(الكامل)		حقّاً تناوبَ ما لنا ووُفودُ
١٠٤ :	(المنسرح)	الخالديّ	وهو على أن يزيد مُجتهدُ
٢٦٨ :	(الطويل)	العباس بن الأحنف	وتسكّبُ عيناي الدُموعَ لتجمدًا
٤٩٠ ، ١٠٥ :	»	المتنبى	ومن وجدَ الإحسانَ قيداً تقيداً
١٨٤ :	(الكامل)	ابن الروميّ	أرجو الثوابَ بها لذّية غدا
١٤٨ :	»	عمرو بن معد يكرب	كُ مُنازلُ كعباً ونهدًا
٩٤ :	(البسيط)		ظننتُ ما أنا فيه دائمٌ أبداً
٣١٤ :	(الطويل)		تبدلتُما ذلاً بعزٍّ مؤيدٍ
٥٤٩ ، ٥٤٨ :	»	البحترى	وقالت بحومٍ لو طلّعن بأسعدٍ
٤٩٨ :	»	أبو تمام	لدياجتيه فاغترب تتجددٍ
٢٥١ :	»	الخطيئة	تجدّ خير نار عندها خير مؤيدٍ
١٦٦ :	»	طرفة	مخافة ملوى من القيدِ مُحصّدٍ
٣٧٤ :	»	(الفرزدق)	بنوهنُ أبناءُ الرجالِ الأبايدِ
٤٩٠ ، ٣١١ :	»	البحترى	وجدتُ وقلنا اعتلّ عضو من المجدِ
٥١٧ :	»	»	ولم يندِر ما مقدارُ حلّى ولا عقدي
٦٠ ، ٥٨ :	»	أبو تمام	جميعاً ، ومهما لنته وخذى
٥٠٧ ، ٥٠١ :	»	»	إذا لهجانى عنه معروفةً عندى
٢٨٢ :	»	دعبل	رمتنى وكلُّ عندنا ليس بالمكدي
٢٨٤ :	(بسيط)		ما كلُّ رأيٍ الفتى يدعُو إلى رشيدٍ
٤٢٥ ، ٢٠٩ :	»	أرطاة بن سهية	تتسّ السلاح وتعرفُ جبهة الأسدِ
١٩٨ :	»	البحترى	وجدتُ حتى كأنّ الغيثَ لم يجدِ
٤٩٤ :	»	أبو تمام	قد يُقَدِّم العيرُ من دُغرٍ على الأسدِ
٩٠ :	»	أبو حفص الشطرنجي	من أن يكون له ذنبٌ إلى أحيّدٍ
٥٦٧ :	»	النابغة	مثلُ الزجاجة لم تُكحلّ من الرّميدِ
٤٥١ ، ٤٤٩ :	»	الوأواء دمشقى	ورداً وعضتُ على العتاب بالبردِ
٦٠٣ ، ٥٣٥ :	»	القُطامي	مواقع الماءِ من ذى العُلة الصادى
٥٠٤ :	»	(بشار) (مسلم)	أعحب بشيء على البغضاء مؤدودٍ
٤٩ :	»	مسلم بن الوليد	ألقي إليه الأفاصى بالمقاليدِ

١٣٩ :	(الوافر)	أبو تمام	وتشحبُ عندهُ بيض الأيادي
١٩٨ :	»	المتنبي	هَبَاتُكَ أَنْ تُلْقَبَ بِالْجَوَادِ
٥٦٤ :	»	»	وفيهَا قَيْثٌ يَوْمَ لِلْقَرَادِ
٣١٣ :	»	أبو تمام	وحسبك أن يزرن أبا سعيد
١٦٣ :	(الكامل)	البحترى	كرمًا ولم تهديم مآثر خالد
٥١١ :	»	الخرمى	طلعت بها الركبان كل نجاد
٥١٥ :	»	أبو تمام	وبلاغةً وتُدِرُّ كُلَّ وَرِيدِ
٤٢٤ ، ١٩٦ :	(المريع)	أبو نواس	أن يجمع العالم فى واحد
٤٢٨			
٥١٠ :	(المنسرح)		رِقِّ ، فَيَابِرْدَهَا عَلَى كَبْدَى
٤٨٥ :	»	ليبد	أرهبُ نوءَ السَّمَاءِ وَالْأَسَدِ
٥١٧ :	(خفيف)	البحترى	لك امرؤُ أَنَّهُ نِظَامُ فَرِيدِ
٤٩٧ :	»	المتنبي	بُ تَشْتَقُّ الْقُلُوبَ قَبْلَ الْجُلُودِ
٣٣٠ :	»	»	طِعُ أُحْتَى مِنْ وَاصِلِ الْأَوْلَادِ
٤٩٨ :	(الكامل)	أبو العتاهية	بَ تَكُونُ كَالثُوبِ اسْتَجْدُهُ
١٦٦ :	»	البحترى	فَحَلَلْتُ بَيْنَ عَقِيْقِهِ وَزُرُودِهِ
٣١٨ :	(طويل)	بعض الحجازيين	كَتَائِبَ يَأْسُ ، كَرَّهَا وَطِرَادَهَا
٥١٢ :	(الكامل)	عدى بن الرقاع	حَتَّى أَقْوَمَ مَيْلَهَا وَسِنَادَهَا
٤٨٩ :	(المنسرح)	المتنبي	شَوْقًا إِلَى مَنْ يَبِيْتُ يَرْقُدَهَا
* * *			
١٤٨ :	(الطويل)	ابن عنقاء الفزارى	إلى ماله حالى أسر كما جهز
١٣٥ :	(الرمل)	طرفة	لا ترى الآدب فينا يتتقر
٤٩٨ :	»	الخرمى	أنه عندك محفور صغير
٥٥٥ :	(طويل)		أمر مذاق العود والعود أخضر
١٨٢ :	»		وفى سائر الدهر الغيوث المواطر
١٤٩ ، ١٤٨ :	»	موسى بن جابر الحنفى	ذراعى ، وألقى باسته من يفاخر
٩٣ :	»	البحترى	أصاحت إلى الواشى فلج بى الهجر
٦٠٤ ، ٤٩٦ :	»	»	لناشئهم من حيث يؤتف العمر

٥١٧ :	(طويل)	البحترى	لَهَا اللَّفْظُ مَخْتَارًا كَمَا يُتَّقَى التَّبَرُّ
٤٩٣ :	»	أبو تمام	أَسَاءَ فَمَنْ سَاءَ الْقَضَاءُ لِي الْعُدْرُ
٥٠٥ ، ٥٠٤ :	»	»	فَلَيْسَ يُؤَدِّي شُكْرَهَا الذُّبُّ وَالنَّسْرُ
١٢٥ :	»	المتنبى	وَلَكِنْ لَشِعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِيهِ شِعْرُ
٥٠٥ :	»	»	بَنُوهَا لَهَا ذَنْبٌ وَأَنْتَ لَهَا عُدْرُ
٥٥٦ :	»	»	إِلَيْكَ ، وَأَهْلُ الدَّهْرِ دُونَكَ وَالدَّهْرُ
٨٦ :	»	إبرهيم بن العباس	وَسُلْطَ أَعْدَاءُ وَغَابَ نَصِيرُ
٣١٢ ، ٣١٠ :	»	أبو نواس	وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ
٧٦ :	(بسيط)		نَفْسِي فِدَاؤُكَ ، مَا ذَنْبِي فَأَعْتَدْرُ
٤٩٤ :	»	البحترى	كَانَتْ ذُنُوبِي فَقُلْ لِي كَيْفَ أَعْتَدْرُ
٥١٦ :	»	»	عَلَيْكَ أَنْجُمُهُ بِالْمَدْحِ تَنْتَدِرُ
٤٦١ :	»	أبو دهب	وَقَدْ سَقَى الْقَوْمَ كَأْسَ النَّوْمَةِ السُّهْرُ
٣٠٠ :	»	الخنساء	فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ
٢١٠ :	(كامل)		مُتَبَسِّمِينَ وَفِيهِمْ اسْتَبْشَارُ
٩٥ :	»	الفرزدق	لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِيهِ نَهَارُ
١٥٠ :	»	جميل	تَشْكُرُوهُ إِلَى صَبَابَةٍ لَصَبُورُ
١٢١ :	»	ابن أبى عيينة	أَطِينُ أُنْجَحَةِ الذَّبَابِ يَضِيرُ
٢٧٧ :	(متقارب)		سَقَاهُنَّ مُرْتَجِزًا بَاكِرُ
٥١٢ :	(طويل)	تميم بن أبى بن مقبل	لَهَا قَائِلًا بَعْدَى أَطْبٌ وَأَشْعَرَا
١٨٨ :	»	جميل	وَجَدَى يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمْرَا
١٦٧ :	»	الجوهري الجرجاني	فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بِكَثْرَتِ تَفَكُّرَا
٢٢ ، ٢١ :	»	النابعة الجعدى	وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا
١٤٩ :	»	أبو حزابة ، الوليد بن حنيفة	وَلَا عُرْفٌ إِلَّا قَدْ تَوَلَّى وَأَدْبَرَا
٥٩٢ :	(الوافر)	امرؤ القيس ، الحارث اليشكرى	كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعْرِ اسْتِعَارَا
٢٩٦ :	»	أبو نواس	إِذَا مَا زِدْتُهُ نَظْرَا
٩١ :	(السريع)	عبد الصمد بن المعتل	تَبْكِي عَلَيْهِ مَقْلَةٌ عَبْرِي
١٢٥ :	(المتقارب)	المتنبى	وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارَا
١٨٠ :	»	الأعشى	ةَ إِذَا مَخَاضًا وَإِنَّمَا عِشَارَا
٣١٠ :	»	الكميت	جِ وَالْمَكْرُومَاتِ مَعًا حَيْثُ صَارَا

٤٨٥ : هـ	(طويل)	البحترى	أناحت له الأقدار ما لم يحاذر
٢٥٤ :	»	مروان بن أبى حفصة	بجيدها إلا كعلم الأباير
٢٩٨ :	»		بأسجح مرقال الضحى. قلب الضفير
٤٦٢ :	»	الحكم بن قنبر	لى اليأس منها ، لم يقم للهوى صبرى
٢٠٨ :	»	عكرشة العيسى	من الدهر أسباب جزين على قدر
٧٧ :	»	ابن المعتز	فتحتصم الآمال واليأس فى صدري
٩٩ ، ٧٤ :	(بسيط)	سبيح بن الخطيم	أنصاره بوجوه كالدنانير
٤٨٥ :	(الكامل)	سهم بن حنظلة	لم ينكى ، ولقيت ما لم أحذر
٧٦ :	»	بعض الأعراب	تقدى صدورهم بهتر هاتر
٧٥ :	»	يزيد بن مسلمة	إهماله ، وكذاك كل مخاطير
٢١ :	»		هلاً نزلت بآل عبد الدار
٨٤ :	»	أبو تمام	كأنين ثان إذ هما فى الغار
١٣٤ :	»	زهير	ض القوم يخلق ثم لا يقرى
٥١٠ :	»	أبو العتاهية	عنى بخفته على ظهري
٢٠٣ :	»	المسيب بن علس	ورفيقه بالغيب لا يدرى
١٩ :	(السريع)	الأعشى	ألتاقض الأوتار والواتر
١٠٣ :	(المجتث)	ابن المعتز	وخال وجه النهار
٣٢٣ ، ٢٧٢ :	(الخفيف)	بشار	إن ذاك النجاج فى التبكير
٣١٦			
٤٩٢ :	(متقارب)	خالد الكاتب	وليل الحب بلا آخر
٤٩٤ :	(طويل)	البحترى	إلى أهرت الشدقين تدمى أظافره
٥٦٤ :	»	الخطيئة	وقلص عن برد الشراب مشافره
٣٠٨ :	»	شبيب بن البرصاء	زجرت كلابى أن يهر عقورها
٤٦٩ :	»	الفرزدق	بخير وقد أعيا رببها كبارها
٢٦٨ :	(المديد)	أبو نواس	قد بلوت المرثمة
٥٠٣ - ٥٠١ :	»	»	وتراءى الموت فى صورة
١٠٤ :	(الخفيف)		أنت والله تلجة فى خيارة
٣١٢ ، ٣٠٩ :	(متقارب)	نصيب	وغيرهم نعم ظاهرة

٤٨٧ ، ٤٧١ :	(بسيط)	واجلس فإنك أنت الآكل اللابس
٤٧٠ :	(طويل)	أبو نواس	بشرقي ساباط الديار البساس
٥٠٤ :	(المنسرح)	أبو تمام	ويكثر الوجد نحوه الأمس
٣٤٤ :	(السريع)	السيد الحميري	ما اختار إلا منكم فارسا
٣٢٥ :	(طويل)	محمد بن وهيب	وصبرا على استدرار دنيا بابساس
٤٨٧ ، ٤٧١ :	(بسيط)	الحطيئة	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
٤٩٧ :	(كامل)	البحترى	شغل الخليل ثنت بصدفة مؤيس
١٤ :	»	أبو تمام	مثلا من المشكاة والنبراس
٣٢٥ :	(السريع)	أبو نواس	إن غنى نفسك في الياس
		
٤٩٠ :	(الطويل)	المتنبي	ومن فوقها والبأس والكرم المحض
١٥٢ :	(السريع)	بكر بن النطاح	وتظهر الإبرام والنقصا
٤٨٤ :	(طويل)	أبو نائلة	ويا جبل الدنيا ويا واحد الأرض
٤٧٠ :	»	أبو خراش الهذلي	سيوى أنه قد سل عن ماجد محض
٢٦٩ :	(السريع)	حطان بن المعلى	أضحكنى الدهر بما يرضى
٤٩٧ :	(خفيف)	أبو تمام	تفاضيته بترك التقاضى
		
٤٩٦ :	(طويل)	البحترى	يمضي فإن الكف لا السيف يقطع
١٦٤ :	»	الخرمى	عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
٤٩٩ :	»	المتنبي	فما عاشق من لا يذل ويخضع
٥٦٥ :	»	»	ويالجن فيها ، ما درت كيف ترجع
٤٩٩ :	»	مضرس بن ربيع	على دلال واجت لمفجع
٤٧٠ :	»	البحترى	تمكن رضوى واطمان متالع
٥١٤ :	»	أبو تمام	وطيرته عن وكره وهو واقع

٥١٥ :	(بسيط)	أبو تمام	فيما أحب لسان حائك صنَّع
٩٤ :	»	حسان	أو حاولوا النفع في أشياءهم نفَّعوا
١٣٩ :	»	المتنبي	غيري بأكثر هذا الناس يتخذُ
٥٠٤ :	»	منصور الثمري	أحلك الله منها حيث تجتمع
٥٤٨ :	(كامل)	البحترى	ولو أن دجلة لي عليك دموع
٤٧ :	(طويل)	الصمة القشيري	وجعت من الإصغاء لبتاً وأخذعا
٤٩٣ :	(الكامل)	ابن الرومي	عُلقْتُ ممنوعاً ممنوعاً
٤٩٩ :	(الرمل)	بعض المحدثين	للذي تهوى مطيعاً
٤٧ :	(الطويل)	البحترى	وأعتقت من رُق المطامع أخذعي
١٥٠ :	»	الأقيشر	وليس إلى داعي الندى بسريع
٥٥٥ :	(بسيط)	دعبل	وفي حياءٍ وخير غير ممنوع
٥١٠ :	(وافر)	أبو تمام	على ما فيك من كرم الطباع
١٥٦ :	(الخفيف)	البحترى	أن يرى مُبصِّراً ويسمعَ واعي
٩٣ :	(الطويل)	»	تذكرت القرى ففاضت دموعها

٢٠ :	(الطويل)	قيس بن معدان الكلبي	من الأرض إلا أنت للذل عارف
٤٩٤ :	(بسيط)	العباس بن الأحنف	أخف من رد قلب حين ينصرف
٢٣٦ :	(الوافر)	مساور بن هند	لهم إلف وليس لكم إلف
٢٣٧ هـ :	»	» » »	وقد جاءت بنو أسيد وخافوا
٤٩٧ :	(المنسرح)	قيس بن الخطيم	سَخَّالِقُ أَنْ لَا يُكْنَهَا سَدْفُ
٤٩٤ :	(بسيط)	أبو تمام	كانت فخاراً لِمَنْ يعفوه مؤتفأ
١٦٢ :	(الطويل)	البحترى	فهِجْرَانِهَا يُبْلَى وَلَقِيَانِهَا يَشْفِي
٢١ :	(الكامل)	مطرود بن كعب الخزاعي	هَلَا نَزَلَتْ بَالُ عَبْدِ مَنْافِ *

١٧٦ :	(الطويل)	الأعشى	إلى ضوء ناري في يفاع تحرق

٤٠ :	(طويل)	أنس بن أبى إياس الدبلى	ولو قيل هائوا حققوا لم يحققوا
٤٩٥ :	»	جرير	بأسهم أعداء وهن صديق
١٧٤ :	(البسيط)	النضر بن جوية	لكن يمر عليها وهو متطلق
٣٥٥ :	(المديد)	العباس بن الأحنف	لأنما للعبد ما رزقا
٣٥٥ :	(بسيط)		وإنما يغدر العشاق من عشيقا
٥٠٥ :	(وافر)	المتنبى	تلاقى فى جسوم ما تلاقى
٥٣٦ ، ٩٦ :	(الطويل)	زيد الأعجم	لكالبخر ، مهما يلق فى البحر يفرق
٢٠٤ :	»	سلامة بن جندل	إلى جعفر سيربأله لم يترق
٤٩٥ :	»	أبو نواس	له عن عدو فى ثياب صديق
٥٤٨ :	(بسيط)	»	كأس الكرى فانتشى المسقى والساقى
٣٠٣ ، ٣٠١ :	(الوافر)	ذو الخرق الطهوى	وما هى وئيب غيرك بالعناق
٥٤٩ ، ٥٤٧ :	(كامل)	محمد بن أحمد المكى	نظر وتسليم على الطرق
١٦٢ هـ :	(الخفيف)	المتنبى	تحسب الدمع خلفة فى المانى

٣٢٠ :	(مديد)	أم السليك بن السلكة	عن جوايى شغلك
٤٧ :	(المنسرح)	أبو تمام	أضججت هذا الأنام من خرقك
٥٥٣ :	(طويل)	أبو تمام	خلت جقب حرس له وهو حائك
٣٧٣ :	(الخفيف)	أبو تمام	ثم وإن لم أتم كراى كراكا
٢٠٥ :	(متقارب)	عبد الله بن همام السلولى	نحوت وأرهنتهم مالكا
٢٠٨ :	(الطويل)	أبو الأسود الدؤلى	وكيف يكون التوك إلا كذلك
٤٣٦ :	»	تأبط شرا	نواجذ أفواه المتايا الضواجلك
٩٠ :	»	ابن الدمينه	فأفرح ، أم صيرتنى فى شماليك

٣٥٣ :	(الرمل)	ليبد	إنما يجرى الفتى ليس الجمل
٥٠٠ :	»	»	إن صدق النفس يزرى بالأمل

٢٥٦ :	(السريع)		وإنما الموت سؤال الرجال
٢٨١ :	(طويل)	إبرهيم بن كنيف	ولاً لإمرىءٍ مما قضى الله مزحلاً
٤٩٥ :	»	كثير	أبينا وقلنا الحاجبية أول
٥١٢ :	»	كعب بن زهير	إذا ما توى كعب وفوز جرول
٥٠٠ :	»	المتنبي	بمخسناك حظاً أنت أبهى وأجمل
٥٠٦ :	»	»	يفيضُ وصوب المزن إن راح يهطل
٤٩٤ :	»	معن بن أوس	إليه بوجهٍ آخر الدهر تقبل
٣٧١ :	»	أبو تمام	وأزى الجنى أشتارته أيد عواسيل
٤٩١ :	»	المتنبي	وقد لقت حرباً فانك نازل
٤٩٣ :	»	أبو على البصير	لقد رث حتى كاذ ينصرم الحبل
٧٨ :	(بسيط)	أبو تمام	بالقول ، لم يكن جسراً له العمل
٨٤ :	»	»	من راحتك ترى ما الصاب والمسل
٦٠٣ :	»	ابن حازم الباهلي	وبالشباب شفيحاً أيها الرجل
١٤٦ :	»	(عمر بن أبى ربيعة)	وهاج أهواءك المكنونة الطلل
٢١٤ ، ٢١٠ :	»	خندج بن خندج المري	والليل قد مزقت عنه السرايل
٢٣ ، ٢٢ :	»	كعب بن زهير	متيم إثرها لم يفد مكبول
٢٩٦ ، ٩١ :	الوافر	ابن البواب	لك ، لما ضاقت الجيل
٤٨٨ :	(كامل)	»	أبدأ ولا يستلون من ذا المقبل
٥١٥ ، ٥١١ :	»	أبو حية النخعي	صنع اللسان بين لا أتحمّل
٢٩٥ :	»	الفرزدق	ضرب تطير له السواعد أرعل
٤٧١ :	»	الفرزدق	ثهلان ذو الهضبات هل يتحلحل
٨٣ :	»	المتنبي	من أنها عمل السيوف عوامل
٨٣ :	»	»	والماء أنت إذا اغتسلت الغاسل
٥٠٦ :	(المنسرح)	»	ما دون أعمارهم فقد بخلوا
٢٣٨ :	(الخفيف)	»	سهر دائم وحزن طويل
٥١٢ :	(طويل)	بشار	فجمعت عجب الظن للعلم مؤثلاً
٢٢٧ :	»	أبو تمام	ونذكر بعض الفضل منك وتفضيلاً
٤٨٤ :	»	»	بيهاً ، ولا أرضى من الأرض مجهلاً

٣١١ :	(الطويل)	حسان	عَلَيْنَا فَأُعْتَبَى النَّاسَ أَنْ يَتَحَوَّلَا
١٤٦ :	(البسيط)	(عمر بن أبى ربيعة)	كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقِلِ الْخَلَّلَا
٢٠٣ :	»	أمية بن أبى الصلت	فِي رَأْسِ عُثْمَانَ دَاراً مِنْكَ مِخْلَالَا
٤٩٣ :	»	محمد بن بشير	فَلَوْ فَرَّغْتَ لَكُنْتَ الدَّهْرَ مَشْغُولَا
٤٧١ :	(الوافر)	ذو الرمة	أَجْنَبَهُ الْمُسَانِدَ وَالْمُحَالَا
٢٤٤ :	»	المتنبي	تَهَيَّبِي ففاجأني اغتيالَا
٤٥٠ ، ٣٠٢ :	»	»	وَفَاحَتْ عَنبراً وَرَثَتْ غَزَالَا
١٨١ :	»	الخنساء	رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَا
١٧٠ :	(الكامل)	البحترى	لَيْبِماً أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالَا
٣٢١ :	(منسرح)	الأعشى	وَإِنْ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلَا
١٦٨ :	(الخفيف)	البحترى	دُدِّ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلَا
١٩٤ :	»	المتنبي	سِنَّةٌ تَغْلُو وَالضَّرْبُ أَعْلَى وَأَعْلَى
١٠٣ :	»	»	فَتَبَّاهَا فِي وَجْنَةِ الدَّهْرِ خَالَا
٣٧٦ :	(متقارب)	أبو الأسود الدؤلى	وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلَا
٤١٠ ، ٣٦٣ :	(طويل)	امرؤ القيس	قفا تَبْكُ مِنْ دَكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
٤٦٨ ، ٤١٩			
٣٥٩ ، ٧٩ :	»	»	وَأُرْدَفِ أَعْجَازاً وَنَاءً بِكَلِكِلِ
٤٧٢			
١٨ :	»	أبو طالب	يَمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةً لِلْأَرَامِلِ
١٥١ :	»	عبد الله بن الزبير	يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاغِلِ
٥٣٦ ، ٩٥ :	»	امرؤ القيس	لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِ
١١٩ ، ١١٧ :	»	»	وَمَسْنُونَةُ زُرْقٍ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ
١١٩ :	»	»	لِيَقْتَلَنِي وَالْمَرْءُ لَيْسَ بِقَتَالِ
٣٤٠ ، ٣٢٨ :	»	الفرزدق	يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
٤٩٠ :	(بسيط)	البحترى	قَوْدَاً لِكَاكِ نَدَى كَفَيْكَ مِنْ عُقْلِي
٥٠٦ :	»	المتنبي	وَمَنْ يَسُدُّ طَرِيقَ الْعَارِضِ الْهَطِيلِ
٣٠٧ ، ٢٦٤	(الوافر)		حَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ
٣١٢ ، ٣٠٩			
٤٩٩ :	»	البحترى	إِلَى أَهْلِ النُّوَائِلِ وَالْفَضُولِ

٤٩١ :	(الوافر)	المتنبى	إذا أحتاج النهار إلى دليل
٥٠٣ :	»	أبو وجزة	وكنث له يمجتمع السيول
٢٣٥ :	(الكامل)		صدقوا ، ولكن غمرنى لا تنجلي
٣١١ :	»	البحترى	في آل طلحة ثم لم يتحول
٤٩٣ :	»	»	فلو أنها بئذلت لنا لم تبدل
٤٩٦ :	»	»	غير الجواد وجاد غير المفضل
٤٩٥ :	»	أبو تمام	ما الحب إلا للحبيب الأول
٤٨٨ :	»	حسان	لا يسألون عن السواد الثقيل
٢٣٨ :	(المخرج)	الوليد بن يزيد	عفا من بعد أحوال
٢٦٤ هـ ،	(المنسرح)	ابن هرمة	أبتاع إلا قرية الأجل
٣٠٩ ، ٢٦٨			
٣١٢ ، ٤٢٧			
٤٣١			
٤٣٤ :	(الخفيف)	المتنبى	فوق طير لها شحوص الجمال
٦١ ، ٥٧ :	»	محمد بن يسير	بعدها بالآمال جدٌ يخيل
٣١٣ :	(متقارب)	زهير بن عروة ، السكب	فسقى وجوة بنى حنبل
٤٢٤ ، ٤٢٣ :	»	المتنبى	وتأى الطباغ على الناقل
٤٢٨			
٥٠٥ :	»	»	فأنث بإحسانك الشامل
٢١٠ هـ	(طويل)		زيادا ولم تقدر على حائله
٥٠٦ :	»	بكر بن النطاح	لجاد بها فليتق الله سائله
٤٩٥ :	»	البحترى	فحاولت ورد النيل عند احتفاله
٥٣٥ :	(سريع)	المرقس	نير وأطراف الأكف عنم
٥١٦ :	(طويل)	البحترى	يسير ضاحي وشيها ويتمنم
٤٩٢ :	»	المتنبى	ويقضى له بالسعد من لا ينجم
٣٠٩ :	»	ابن هرمة	يكلمه من حبه وهو أعجم

٥٠٦ :	(طويل)	أبو تمام	غدا العفو منه وهو للسيف حاكم
٣٥٨ ، ٣٥٧ :	»	قَتَب بن جِصْن	أَجَدْتُ لِغَزْوٍ إِنَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ
٤٣٦ :	»	المتنبى	وَفِي أُذُنِ الْجُوزَاءِ مِنْهُ زَمَارِمٌ
٥٠٦ :	»	»	وَمَنْ لَمَّا يَأْخُذَنَّ مِنْكَ غَوَارِمٌ
١١٧ :	»	عمارة بن عقيل	زِيَارَتُهُ إِنِّي إِذَنْ لَلَّتَّيْمِ
٢٠٤ :	(بسيط)	(الأخطل)	وَجَدْتُهُ حَاضِرَاهُ الْجُودُ وَالكَرَمُ
٢١٤ ، ٢٠٥ :	»	علقمة بن عبدة	يَوْمَ قَدِيدِيْمَةَ الْجُورَاءِ مَسْمُومٌ
١٣ :	(الكامل)	»	وَعَدَا لِفَيْرِكَ كَفَّهَا وَالْبِعْصَمُ
٤٧٠ :	»	أبو تمام	فَإِذَا أَبَانَ قَدْ رَسَا وَيَلْمَلَمُ
١٧٦ :	»	طريف بن تميم العنبري	بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ
٢٢٥ :	»	أبو تمام	صَبِيرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ
٥٤٨ :	(السريع)	إسماعيل بن يسار	وَوَاغَبَتِ الْجُوزَاءُ وَالْمِرْزَمُ
٢١٢ :	»	ابن الرومي	بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ
٤٩٦ :	(المنسرح)	المتنبى	لَا صَبْرٌ عَازِرٌ وَلَا هَرَمٌ
٤٩٨ :	»	»	أَنْهُمْ أَنْعَمُوا وَمَا عَلِمُوا
٦٠٤ :	(خفيف)	حسان	غَيْرَ أَنَّ الشَّبَابَ لَيْسَ يَلُومُ
٤٩١ :	»	المتنبى	سَبِّ كَأَنَّ الْقِتَالَ فِيهَا ذِمَامُ
٥١٦ :	(طويل)	البحترى	هِيَ الْأَنْجُمُ اقْتَادَتْ مَعَ اللَّيْلِ أَنْجُمَا
١٦٦ :	»	حميد بن ثور	أَوْ الزُّرْقِ مِنْ تَثْلِيثٍ أَوْ بِيَلْمَلَمَا
١٣١ :	»	عمرة الخثعمية	شَجِيحَانِ مَا اسْطَاعَا عَلَيْهِ كِلَاهُمَا
٤٩١ :	(بسيط)	البحترى	شِبَابَ يَوْمَ لِقَاءِ الْبَيْضِ مَا نَدِمَا
٥٢٣ :	»	أبو تمام	لَمَّا تَخَرَّمَ أَهْلَ الْأَرْضِ مُخْتَرِمَا
١٥٨ :	(الوافر)	جرير	تَرَكْتُ ضَمِيرَ قَلْبِي مُسْتَهَامَا
٢٩٧ :	»	حاجز بن عوف الأزدي	وَعَمِي مَالِكٌ وَضَعِ السُّهَامَا
٤٩٠ :	(الكامل)	المتنبى	أَعْطَاكَ مَعْتَدِرًا كَمَنْ قَدْ أَجْرَمَا
٤٩٧ :	»	»	إِذَا لَا تَرِيدُ لَمَّا أَرِيدُ مَتْرَجِمَا
٥٩٣ :	(طويل)	زهير	يَفْرَهُ وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمُ
١٤ ، ١٣ :	»	عمارة بن الوليد	خُرُوجِي مِنْهَا سَالِمًا غَيْرَ غَارِمِ

٣٩٦ ، ٢٩٣ :	(طویل)	الفرزدق	عِلاطاً ، ولا مَحْبُوطَةٌ في المِلاغِمِ
١٧١ :	»	البحترى	أعن سَفَهٍ يومَ الأَبْتِيقِ أمِ حِلْمِ
١٧١ :	»	»	وسُورَةَ أيامِ حَزْزِ إلى العَظْمِ
٥٥١ :	»	أبو نواس	تغصُّ بِه عَينِي ويلِفِظُهُ وَهَمِي
٧٩ :	(البسيط)	ربيعة الرقى	قالَتْ : عَسَى ، وَعَسَى جَسْرٌ إلى نَعَمِ
١٦٥ :	»	ابن شبرمة القاضي	أو كَأَبْنِ طَارِقِ حَولِ البَيْتِ والحَرَمِ
٥٥٢ :	»	المتنبى	شَكَوَى الجَرِيحَ إلى العِرْبَانِ والرَّحِمِ
٣١٣ :	(وافر)		ومسلمةُ بن عمروٍ من تميمِ
٢٠٩ :	»	أعشى همدان	وَكُنَّا قَبْلَ ذلكِ في نَعِيمِ
٤٩١ :	»	أبو تمام	لِخْتِيارِ عَلى الشَّرَفِ القَدِيمِ
٥٠٣ :	(الكامل)	»	يَتَفَتَّنُ في عَقْدِ اللِّسانِ المُفَحِّمِ
٦٠٣ :	»	عنبرة	غَرِداً كَفَعَلَ الشَّارِبِ المُتَرِّمِ
٢٥٣ :	»	الحارث بن ولة	فإِذا رَمِيَتْ يُصَيِّبُنِي سَهْمِي
٤٩١ :	»	أبو تمام	من غَيرِهِ ابْتُغِيَتْ ولا أَعْلَامِ
٥٠٥ :	»	على بن جبيلة	رَدَّتْهُ في عِظَتِي وفي إِفهامِي
٢٥٤ :	(الخفيف)		رِ ، وما فيكَ آلةُ الحُكَّامِ
٨٣ :	(الطويل)	المتنبى	بأن تسمعدا ، والدمع أشفاه ساجمه
٤٩٠ :	(الكامل)	البحترى	ضيدتين أسهره لها وتنامه
٤٣٥ ، ٦٧ :	»	ليبد	إذ أصبحت بيد الشمال زمامها
٤٦٩ :	(طويل)	البحترى	كرام بنى الدنيا وأنت كريمها
٤٦٩ :	»	البعيث	وأنت إذا عدت كليب ليمها
٤٦٩ :	»	البعيث	سخير وقد أعيا كليباً قديمها

٤٩٤ :	(طويل)	أمية بن أبى الصلت	بخير وما كل العطاء يزين
٢٨٤ :	(بسيط)	المتنبى	نأتى الرياح بما لا تشتهي السفن
٥١٥ :	(الكامل)	أبو تمام	سينطان فيها الولو المكنون
١٨٥ :	»	ابن أبى عينة	أبدأ وما هو كائن سيكون
٥٥٧ :	(هزج)	الفند الزمانى	غدا والليث غضبان

٢٢٦ :	(بسيط)	الفضل بن العباس	وَأَنْ نَكْفُ الْأَذَى عَنْكُمْ وَتُؤْذُونَا
٩٠ :	»	العباس بن الأحنف	ثُمَّ الْقُقُولُ فَقَدْ جئْنَا خِرَاسَانَا
٢١٠ :	(الوافر)	عبد الشارق بن عبد العزى	وَأَبْنَا بِالرَّمَا حِ قَدْ آتَحْنِينَا
٥١٣ :	»	أبو شَرِيحِ الْعُمَيْرِ	قَوَائِي تَعْجَبُ الْمُتَمَثِّلِينَا
١٣٠ :	(الهزج)	عروة بن أذينة	فَأَيْنَ تَقُولُهَا أَيْنَا
	[أو الوافر]		
٣٤٣ ، ٣٤٢ :	(الهزج)	لبعض اللصوص	نَمَا تَقْتُلُ إِيَّانَا
٣٣٨ ، ٣٣٧ :	(السريع)	عمرو بن معد يكرب	مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا
١٨٤ :	(الطويل)		إِذَا لَمْ تُكَّارِمْنِي صَرُوفُ زَمَانِي
٤٨ :	»	المتنبي	لَعَوْقَهُ شَيْءٌ عَنِ الدَّوْرَانِ
٤٩٥ :	»	»	شَيْبٌ وَأَوْفَى مِنْ تَرَى أَخْوَانِ
٣١٠ :	(بسيط)	زهير	وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ يَكُنْ
٤٩١ :	»	المتنبي	جَدَى الْخَصِيبِ عَرَفْنَا الْعَرَقَ بِالْعُصْنِ
٤٩٩ :	»	»	يَخْلُو مِنْ أَلْهَمٍ أَحْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَنِ
٥٠٥ :	»	أبو تمام	لَصِيقُ رُوحِي وَدَانٍ لَيْسَ بِالذَّانِي
٣٢٠ :	»	سلمى بن ربيعة	وَتَجَبُّ الْبَازِلِ الْأَمُونِ
٧٦ :	(الوافر)	سؤا بن المضرب	نَسِيمٌ لَا يَرُوعُ التُّرْبَ وَإِنْ
٤٦٩ :	»	الفرزدق	تَنَحَّلَهَا آبُنُ حَمْرَاءِ الْعِجَانِ
٤٩٢ :	»	أبو تمام	أَطَارَ قُلُوبَ أَهْلِ الْمَغْرِبِينَ
٩٢ :	(الكامل)	جرير	إِدْ لَا نَبِيْعُ زَمَانِنَا بَرَمَانِ
١٩٣ :	»	المتنبي	هَيْجَاءٍ عَيْرُ الطُّغْنِ فِي الْمِيدَانِ
٢٠٦ :	»	شمر بن عمرو الحنفي	فَمَضِيَّتُ نُمَّتْ قَلْتُ : لَا يَعْنِينِي
٣٢٠ :	(الخفيف)		لِزَمَانٍ يَهُمُّ بِالْإِحْسَانِ
٥٢٣ :	»	شمسويه البصري	أَوْدَعَانِي أُمْتُ بَمَا أَوْدَعَانِي
٥٠٥ :	(الرمل)	أبو هفان	مَا لَهُ إِلَّا آبِنُ يَجِيئُ حَسَنَةً

٤٩٢ ، ٣٣١ :	(الكامل)	البحترى	حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاهُ
٤٨٦ ، ٤٨٥ :	»	»	فِي مَا أَرْتُ ، لِرَجَوْتُ مَا أَحْشَاهُ

١٣٩ :	(السريع)	المتنبى	سواك يا فردًا بلا مُشبه

٥٤٤ ، ٥٣٤ :	(طويل)	الفرزدق	أعق من الجاني عليها هجائياً
١٧٩ :	»	جرير	وللسيف أشوى وقعةً من لسانياً
٤٨ :	»	أبو حية النميرى	تقاضاهُ شيءٌ لا يملُّ التقاضياً
٤٩٦ :	»	المتنبى	فسيُفك في كَفِّ تُزِيلُ التَّساوياً
٤٩٦ :	»	»	ومن قَصَدَ البحرَ استقلَّ السواقياً
٤٢٠ :	(الوافر)	أبو تمام	مرَبَّةٌ وشبُّ ابنِ الخصى
١٥٠ :	(البسيط)	جميل	ذئبى وفاعلةٌ خَيْرًا فأجزبها
١٨٥ :	(الطويل)	أبو العتاهية	يُروق ويصنُفون إن كدرت عليّ

الألف المقصورة

٤٧ :	(الطويل)	عمر بن أبى ربيعة	إذا راحَ نَحَوَ الجمرَةَ البيضُ كاللذمى
٩٤ :	»	البحترى	على الأضعف الموهونِ عاديةُ الأقوى
١٩ :	(الكامل)	سَعْيَةُ بن غريض ، وغيره	يوماً فتُدركه العواقب قد نمتى

الأرجازُ

٢١ :	(رجز)		تعرفهُ الأرسانُ والدلاءُ
٣١٦ ، ٢٧٣ :	»		إن غناءَ الإبلِ الحُداءُ
١٠٢ :	»		والبيئُ محجورٌ على غرابه
٧٨ :	»	بشار	حملتهُ في رقعةٍ من جليدى
٧٧ :	»	ابن المعتز	وأدن الصُّبحُ لنا فى الإبصارِ
٥٧ :	»		وليس قُربُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرِ

٣٢١ :	(رجز)	العجاج	يا ليت أيام الصبا رواجعا
٢٧٨ :	»	أبو النجم	على ذنبا كله لم أصنع
١٦٠ هـ :	»	»	إثلك إن كلفتني ما لم أطق
٣٨٠ :	»	خطام الرّيح الجاشمي	ظرف عجوز فيه ثنا حنظل
٥٥٧ :	»	النايفة	وعلمته الكثر والإقداما
٦٣ ، ٢٩٤ :	»	رؤية	فنام ليلي وتجلّى صمي
١٣٦ :	»	»	قد اغتدي والطير لم تكلم
٤٩٨ :	»	أبو العتاهية	تدبر في إقباله أيامه
٢٩٩ :	»	بعض العرب	فإن في أيماننا نيرانا
١٩٥ :	»	امراة بنى عقيل	وحاتم الطائي وهاب اليمى
٤٦١ :	»	»	سفته كف الليل أكراس الكرى
٥٢٣ :	»	»	حتى نجا من خوفه وما نجا

صُدُورُ أَيْمَاتٍ ذُكِرَ تَمَامُهَا

١٨٨ :	(الوافر)	المتنبي	ألمت أين الأتي سعلوا وسادوا
١٨٨ :	»	جرير	ألسم يمر من ركت المطايا
٥٨٦ :	(كامل)	المتنبي	سقى على بدر اللجين »
٣٩٦ :	(الطويل)	(الفرزدق)	سقتها خروني في المسامح
٢٦٤ هـ :	(المنسرح)	ابن هرمة	« لا أتبع العوذ بالفصال »
٢٨٤ :	(بسيط)	المتنبي	ما كل ما يتمنى المرء يدركه
٣٥ :	(الرمل)	طرفة	نحن في المشتاة ندعو الجفلى
١٧٩ :	(طويل)	جرير	وليس لسيفى في العظام بقية
١٢٥ :	»	المتنبي	وما أنا وحيدى قلت ذا الشعر كله
٢٠٨ :	»	أبو الأسود	« نصيب ولا يدري »

فهرس الشعراء

- ١٩٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،
 ٣١١ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٨٥ ، ٤٩١ -
 ٥٠٠ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ،
 ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٦٥ ،
 ٥٩٥ ، ٦٠٤
- بشار بن برد : ٧٨ ، ٩٦ ، ١٨٥ ، ٢٠٣ ،
 ٢١٩ ، ٢٧٢ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٤١٠ ،
 ٤٩٢ ، ٥٠٤ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ،
 ٥٣٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣
- أبو البرج (القاسم بن حبل)
 بشر بن أبي خازم : ٣٢
 بعض اللصوص : ٣٤٢ ، ٣٤٣
 البيث : ٤٦٩
 بكر بن النطّاح : ١٥١ ، ١٥٢ ، ٥٠٦ ،
 ابن البواب : ٩١ ، ٢٩٦
 ...
 تأبط شراً : ٤٣٦
- أبو تمام : ١٤ ، ٤٧ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٨ ، ٨٤ ،
 ١٠٤ ، ١٣٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٣١٣ ،
 ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٤٠٦ ، ٤٧٠ ، ٤٨٤ ،
 ٤٩١ - ٤٩٨ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
 ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ،
 ٥١٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ،
 ٥٩٥
- تميم بن أبي بن مقبل : ٥١٢
 ...
 ثعلبة بن صعير المازني : ٧٧
 ...
- إبرهيم بن العباس (الصولي) : ٨٦ ، ١٤٩ ،
 إبرهيم بن كُنيّف النبهاني : ٢٨١
 إبرهيم بن المهدي : ٤٨٦
 إبرهيم بن هرمة (ابن هرمة)
 أحمد بن أبي قُتن : ٢٨٦
 الأخطل : ٢٠٤
 الأحنس بن شهاب التغلبي : ١٣٠
 أرطاة بن سُهَيْبَة : ٢٠٩ ، ٤٢٥
 إسحق بن حسان السفدي (الحريمي)
 إسماعيل بن يسار : ٥٤٨
 أبو الأسود الدؤلي : ١٤٩ ، ٢٠٨ ، ٣٧٦ ،
 ٥٩٢ ، ٥٩٧
 الأعشى : ١٩ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٩٤ ، ٣٢١ ،
 أعشى همدان : ٢٠٩
 الأغر الشاعر : ٧٨
 الأفوه الأودي : ٥٩٧
 الأقيشر : ١٥٠
 امرؤ القيس : ٧٩ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ٣٥٩ ،
 ٣٦٣ ، ٤١٠ ، ٤١٩ ، ٤٦٨ ، ٤٧١ ،
 ٤٧٢ ، ٥٣٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ - ٥٩٤ ،
 ٥٩٧ ، ٦٠٣
 أمية بن أبي الصلت : ٢٠٣ ، ٤٩٤
 أنس بن أبي إياس الديلي : ٤٠
 ...
 الباخريزي : ٣٥٥
 البحترى : ٤٧ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٥٦ ،
 ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧١ ،

- جرير : ٩٢ ، ١٥٨ ، ١٧٩ ، ١٨٨ ، ٤٩٥ ،
٥٧٨ ، ٥٩٥ ، ٦٠٧
- جميل : ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٨٨
- جندب بن عمار : ٢٣٦
- الجوهري (علي بن أحمد الجرجاني) : ١٦٧
...
- حاجز بن عوف الأزدي : ٢٩٧
- الحارث اليشكري : ٥٩٢
- ابن حازم (محمد بن حازم) : ٦٠٣
- حَجَل بن نُضَلَّة : ٣٢٦
- حُجَيْب بن المَضْرَب السكوني (أبو حوط) : ١٨٤
- أبو حَرَجَة الفزاري : ٣٥٨
- أبو حَزَابَة (الوليد بن حنيفة) : ١٤٩
- حَزَاز بن عمرو : ٥٦٧
- حسان بن ثابت : ١٧ ، ١٩ ، ٩٤ ، ١٨١ ،
٣١١ ، ٤٨٨ ، ٥١٥ ، ٦٠٤
- حَطَّان بن المعلَّى : ٢٦٩
- الحطيئة : ٢٥١ ، ٣٣١ ، ٤٧١ ، ٤٨٨ ،
٥٦٤ ، ٥٩٣
- أبو حفص الشُّطْرَنجِي : ٩٠
- الحكم بن قنبر : ٤٦٢
- حميد بن ثور : ١٦٦
- حُنْدُج بن حُنْدُج المري : ٢١٠ ، ٢١٤
- أبو حَيَّة التميمي : ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١١ ، ٥١٥
...
- خالد الكاتب : ٤٩٢
- خالد بن يزيد بن معاوية : ٢٠٩
- الخالدي (سعيد بن هاشم) : ١٠٤
- أبو خراش الهدلي : ٤٧٠
- الخُرَيْمِي (أبو يعقوب ، إسحق بن حسان بن
قوهي السُّعْدِي) : ١٦٤ ، ١٦٩ ، ٤٩٨ ، ٥١١
خِطَام الرِّيح الجاشعي : ٣٨٠
الخنساء : ١٨١ ، ٣٠٠ - ٣٠٢
...
- أبو دؤاد الإيادي : ٩١ ، ٢٠٥ ، ٥٩٢ ، ٥٩٧
- دجاجة بن عبد قيس التيمي : ٧٤
- درماء بنت سيار الخثعمية : ١٣١
- دُعْبَل الخزاعي : ٢٨٢ ، ٥٥٥
- ابن الدُّمَيْنَة : ٩٠
- أبو ذَهَبَل الجمحي : ٤٦١
- أبو ذُوَاب ، رُبَيْعَة بن عبيد الأسدي : ٢٥٣
- ذو الإصبع العدواني : ٣٤٢ ، ٣٤٣
- ذو الخِرْق الطُّهَوِي : ٣٠١ ، ٣٠٣
- ذو الرُّمَّة : ١٤٧ ، ١٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ،
٢٧٦ ، ٤٧١
- ...
- رؤبة : ٢٩٣ ، ٤٦٣
- ربيعة الرقي : ٧٨ ، ٧٩
- ابن الرومي : ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٤٩٣ ، ٥٠٤ ،
٥٥٤
- ...
- زياد الأعجم : ٩٦ ، ٣٠٦ ، ٥٣٦
- زياد بن حنظلة التيمي (الصحابي) : ٨٩
- زهير بن أبي سلمى : ١٣٤ ، ٣١٠ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤
- زهير بن عروة بن جُلُهَمَة (السُّكْب) : ٣١٣
...
- سُبَيْع بن الخطيم التيمي : ٧٤ ، ٩٩
- سعد بن ناشب المازني : ٢٢٠
- سَعْيَة بن غريض اليهودي : ٢٠
- سعيد بن هاشم (الخالدي)

- عبد الله بن رَواحة : ١٧
عبد الله بن الزبير الأسدي : ١٤٩ ، ١٥١
عبد الله بن شبرمة القاضي (ابن شبرمة)
عبد الله بن محمد (ابن أبي عيينة)
عبد الله بن مصعب : ٥٠٩
عبد الله بن همام السلولى (ابن همام)
عبد الله بن يحيى بن المبارك (اليزيدى)
عبد الرحمن بن حسان : ٦٠٤
عبد الشارق بن عبد العزى الجهنى : ٢١٠
عبد الصمد بن المعدل : ٩١ ، ٢٧٤
أبو العتاهية : ١٨٥ ، ٤٩٨ ، ٥٠٣ ، ٥١٠
العجاج : ٣٢١
عدى بن الرقاع : ٥١٢
عزوة بن أذينة : ١٣٠
أبو عطاء السندى : ٢٦٩
عقال بن هشام القينى : ٥١٤ ، ٥٩٩
امراة من بنى عقيل : ١٩٥
عكرشة العيسى (أبو الشغب)
علقمة بن عبدة الفحل : ٢٠٥ ، ٢١٤ ، ٥٩١
على بن أحمد الجرجانى (الجوهري)
على بن جبلة : ٥٠٥
عمارة بن عقيل : ١١٧
عمر بن أبي ربيعة : ٤٧
عمرة الخثعمية : ١٣١
عمرو بن معد يكرب : ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ،
٣٣٧ ، ٣٣٨
عنتره : ٦٠٣
ابن عنقاء الفزارى : ١٤٨
ابن أبي عيينة (عبد الله بن محمد) : ١٢١ ، ١٨٥
...
أبو سفيان بن الحارث : ٢٠٨
السكب (زهير بن عروة بن جلهمة)
سلامة بن جندل : ٢٠٤
سلمى بن ربيعة التيمى : ٣٢٠
أم السليك بن السلكة : ٣٢٠
سليم بن سلام الكوفى المغنى : ٩١
سليمان بن داود القضاعى : ٩٣ ، ٩٤
سهم بن حنظلة : ٤٨٥
سوار بن المضرب : ٧٦
السيد الحميرى : ٣٤٤
...
ابن شبرمة (عبد الله بن شبرمة) : ١٦٥
شبيب بن البرصاء : ٣٠٨
أبو شريح العمير : ٥١٣
أبو الشغب (عكرشة العيسى) : ٢٠٨
شمر بن عمرو الخنفي : ٢٠٦
شمسويه البصرى : ٥٢٣
الشنفرى : ٢٥٣ ، ٣١٠
...
الصمة بن عبد الله القشيرى : ٤٧
الصولى (إبراهيم بن العباس) : ٨٦
...
طرفة : ١٣٥ ، ١٦٦
طريف بن تميم العنبرى : ١٧٦
طفيل الغنوى : ١٥٨
...
عامر بن حطان (أخو عمران) الخارجى :
٥٠١ ، ٥٠٧
عامر بن الطفيل : ١٩
العباس بن الأحنف : ٩٠ ، ٢٦٨ ، ٣٥٥ ، ٤٩٤

- ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ،
 ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥٥١ ،
 ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٨ ،
 مُحْرِز بن المُكْتَبِر : ٧٤
 محمد بن أحمد بن أبي مرّة المكيّ : ٥٤٧
 محمد بن بشير : ٤٩٣
 محمد بن حازم الباهلي (ابن حازم) : ٦٠٣
 محمد بن سعد الكاتب التميمي : ١٤٩
 محمد بن وهيب : ٣٢٥
 محمد بن يسير الرياشي : ٥٧ ، ٦٠ ،
 المرقش : ٥٣٥
 مروان بن أبي حفصة : ٢٥٤
 مساور بن هند العبسي : ٢٣٦
 مسكين الدارميّ : ٢٠٧
 مسلم بن الوليد : ٢٥٢ ، ٢٧١ ، ٤٩٣ ،
 المسيب بن علس : ٢٠٣
 مُضَرَّس بن ربهميّ : ٤٩٩
 ابن المعتز : ٧٧ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ٥٠٥ ،
 معن بن أوس : ٤٩٤
 منصور التمرى : ٥٠٤
 موسى بن جابر الخنفيّ : ١٤٨ ، ١٤٩ ،
 ابن ميّادة : ٥١٤ ، ٥٩٩ ،
 ...
 النابغة الجعديّ (أبو ليلى) : ٢١ ، ٢٢ ، ١٣٧ ،
 ٣٠١
 النابغة الذبيانيّ : ٩٧ ، ٢٦٨ ، ٥٠١ - ٥٠٣ ،
 ٥٥٧ ، ٥٦٧ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ،
 نافع (نويّف) بن لقيط الفقعسيّ : ٥٠٠ ،
 أبو النجم : ٢٧٨
 أبو نُحَيْلة : ٤٨٤
- فُرات بن حَيّان : ٢٠٨
 الفرزدق : ٨٣ ، ٩٥ ، ٢١١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ،
 ٣٢٨ ، ٣٤٠ ، ٣٧٤ ، ٣٩٦ ، ٤٢٥ ،
 ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٥١٣ ، ٥٣٤ ، ٥٤٤ ،
 ٥٧٨ ، ٥٩٥
 الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب : ٢٢٦
 الفيندالزّمانى : ٥٥٨
 ...
 القاسم بن حنبل المرّيّ (أبو البرج) : ١٤٨
 قَتَب بن حصن : ٣٥٧ ، ٣٥٨
 القطاميّ : ٥٣٥ ، ٦٠٣
 ابن قيس الرقيات : ٣٣١ ، ٣٥٧
 قيس بن الخطيم : ٤٩٧
 قيس بن معدان الكلبيّ : ٢٠
 ...
 كُثير : ٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧
 كعب بن زهير : ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٥١٢ ،
 الكميّ : ٣١٠
 الكنديّ الشاعر : ٥٠٦
 ...
 لبيد بن ربيعة : ٦٧ ، ٣٥٣ ، ٤٣٥ ، ٤٨٥ ،
 ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ،
 أبو ليلى (النابغة الجعديّ) : ٢١
 ...
 مالك بن رُفيع : ٢٠٧
 المتنبّيّ : ٤٨ ، ٨٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٢٥ ،
 ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٦٢ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ،
 ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ،
 ٢٨٤ ، ٣٠٢ ، ٣٢٠ ، ٣٣١ ، ٤٢٣ ،
 ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٥٠ ،

- نُصَيْب : ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٥١١
 النضر بن جُوَيَّة : ١٧٤
 أبو نواس : ١٩٦ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ،
 ٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ ، ٤٢٤ ،
 ٤٢٨ ، ٤٥٠ ، ٤٧٠ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ -
 ٥٥٣ ، ٥٤٨ ، ٥٠٩ ، ٥٠٣
 ...
 يحيى بن المبارك العدوى (اليزيدى)
 يزيد بن الحكم : ٣٠٨
 يزيد بن مسلمة بن عبد الملك : ٧٥
 اليزيدى (عبد الله بن يحيى بن المبارك) : ٩١
 اليزيدى (يحيى بن المبارك العدوى) : ٢٣٧
 ابن يسير (محمد) : ٥٧
 (أبو يعقوب) (الخريمى) (إسحق بن حسان
 ابن قوهى)
 ...
 الوأواء الدمشقى : ٤٤٩ ، ٤٥١
 وائلة بن خليفة السدوسى : ٢٠٣

فهرس الأعلام

- الآمدئى (أبو القاسم) : ٥٥٣
 الأخصش (أبو الحسن) : ٣١٧ ، ١٩
 الأصمعى : ٢٧٢
 ابن الأنبارى : ٣١٥
 الأنصار : ١٥٨
 أنيس ، أخو أبى ذر : ٥٨٤
 أهل الردة : ١٥٨
 ...
 بُجَيْر بن زهير بن أبى سلمى : ٢٢
 الرامكة : ٣١٤
 البرج بن مُسهر الطائى (الخارجى) : ١٥
 أبو بكر السراج : ٢٢٠
 أبو بكر الصديق : ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٨٩ ، ١٥٨
 ...
 تميم تميم : ٢٠ ، ٢١
 تميم قريش : ٢٠ ، ٢١
 ...
 ابن ثوبان : ٢٥٣
 ثعلب (أبو العباس) : ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٧١ ،
 ٤٥٩ ، ٤٥٨ ، ٣١٥
 ...
 الجاحظ : ١٥ ، ٧٨ ، ٩٧ ، ١٦٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ،
 ٢٥٦ ، ٢٧٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٤٨٢ ، ٥٠٨ ،
 ٥١١ ، ٥٧٦ ، ٥٩٠ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦
 بنو جعفر بن كلاب : ١٥٨
 أم جندب (امرأة امرئ القيس) : ٥٩١
 ابن جنى : ٥٦٤
 أبو جهل بن هشام بن المغيرة : ٥٨١
 ...
 الحارث بن وعلة الذهلى : ٢٥٣
 الحجاج : ٣٠٨ ، ٣٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١
 ابن أبى حذو الأسلمى : ١٩
 الحسن البصرى : ١٣ ، ٦٠٤
 أبو الحسن الأخصش : ١٩ ، ٣١٧
 أبو الحسن الفارسى (شيخ عبد القاهر) : ١٤٧
 حفصة أم المؤمنين : ٢٠
 حماد الراوية : ٥٩٤
 ...
 الخارجى (البرج بن مُسهر) : ١٥
 خالد بن صفوان : ٥٧٦ ، ٦٠٠
 خالد بن عتاب بن ورقاء الرياحى : ٢٠٩
 خالد بن الوليد : ٨٩
 خلف الأحمر : ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٣١٩
 الخليل : ٦٠٦
 الخوارج : ٥٠٠
 ...
 داحس والغبراء : ١٦٩
 ...
 أبو ذر : ٥٨٤
 ...
 الرشيد : ٩٠
 الرمانى : ٤٣٤
 ...
 الزبير بن بكار : ٢١

- ابن الزيات : ٥١١
 زيد بن ثابت : ١٣
 ...
 أبو سفيان بن حرب : ١٩
 سودة بنت زُمعة أم المؤمنين : ٢٠
 سيبويه : ١٠٧ ، ١٣١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ،
 ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٦٠٤ - ٦٠٦
 ...
 ابن شرملة (عبد الله) : ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧
 الشعبي : ١٨
 ...
 الصاحب بن عباد : ٥٥٤ ، ٥٥٥
 ضمرة بن ضمرة : ٥٣٤
 ...
 أبو طالب : ١٧ ، ١٨
 طاوس : ١٥
 ...
 عائشة أم المؤمنين : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١
 عباد بن ورقاء : ٢٠٩
 ابن عباس : ٥٩٣
 أبو العباس (ثعلب)
 عبد الله بن عتيك : ٤٠٤
 عبد الرحمن بن عيسى الهمداني : ٤٨٣
 عبد الملك بن عمير : ١٣ ، ١٤
 عبید الله بن عبد الله بن طاهر : ٢٥٢
 أبو عبيدة : ٥٩٤
 عتبة بن ربيعة : ٥٨٣ ، ٥٨٤
 عدیُّ تميم : ٢٠ ، ٢١
 عدی قريش : ٢٠ ، ٢١
 العسكري (أبو هلال) : ٤٧٠
 عصام بن شهرة الجرمي : ٥٥٧
 علقمة بن عُلاثة : ١٩
 أبو علي الفارسي : ٢٠٤ ، ٣٢٨ ، ٣٧٣
 علي بن أبي طالب : ١٥ ، ٤٠٤ ، ٥٩٢ ، ٥٩٧ ،
 ٦٠٠
 عليّة ، أخت الرشيد : ٩٠
 عمارة بن الوليد : ١٣ ، ١٤
 عمر بن الخطاب : ١٣ ، ٥٩٣
 عمرو الورّاق : ٥٠٢
 أبو عمرو الشيباني : ٢٥٥ ، ٢٥٦
 أبو عمرو بن العلاء : ٢٧٢
 عنبسة : ٢٧٤
 ...
 غريص اليهودي : ٢٠
 ...
 (أبو الفضل) ابن العميد : ٥٥٤ ، ٥٥٥
 ...
 القاضي عبد الجبار المعتزلي : ٦٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ،
 ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧
 القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني :
 ٤٣٤ ، ٥٠٩
 قطري بن الفجاءة : ٥٠٠
 قيس بن خارجة بن سنان : ١٦٩
 قيصر : ١٩
 ...
 كُرز بن وَبرة الحارثي العابد : ١٦٥
 الكندي الفيلسوف : ٣١٥ ، ٣١٩
 ...
 بنو لؤي : ١٣
 ...

- محمد بن أبى بكر الصديق : ١٣
 محمد بن جعفر بن أبى طالب : ١٣
 محمد بن حاطب : ١٣
 محمد بن طارق ، العابد : ١٦٥
 محمد بن طلحة بن عبيد الله : ١٣
 محمد بن كعب القرظى : ٥٨٣
 محمد بن مسلمة الأنصارى : ١٩
 محمد بن يوسف الثقفى (أخو الحجاج) : ١٥
 المرزبانى : ١٣ ، ١٥٨ ، ٤٨٥ ، ٥٠٢
 مروان بن محمد : ٤٤٠
 مسروق : ١٨
 ابن مسعود : ٣٨٨ ، ٣٨٩
 مسلمة بن عبد الملك . ٤٨٤
 مصعب بن الزبير : ٢٠٧
- مطروذ بن كعب الخزاعى : ٢١
 المنصور : ٥٩٤
 * * *
- النعمان بن المنذر : ٥٣٤ ، ٥٥٧
 نمروذ : ١١٣
 الثمرى (أبو عبد الله) : ٥٦٧
 * * *
- الوليد بن عتبة بن المغيرة : ٥٨٥
 الوليد بن [عقبه] ؟ : ٥٨٥
 الوليد بن المغيرة : ٣٨٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٥
 * * *
- يحيى بن يعمر : ٣٩٨
 يزيد بن المهلب : ٣٠٨ ، ٣٩٨
 يزيد بن الوليد : ٤٤٠

فهرس الأماكن

- أبرق العزاف : ٢٢
 إصبهان : ٢٠٩
 الحجاز (أهل الحجاز) : ٥٩٣
 الكُناسة : ٢٧٤
 اليمن : ١٣ ، ١٥
 يوم بدر : ١٨

...

فهرس الكتب

- « إصلاح المنطق » : ٢٠٣
 « الأعمال » ، لأبي علي الفارسي : ٢٠٤
 « الألفاظ الكتابية » ، لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني : ٤٨٣
 « التذكرة » ، لأبي علي الفارسي : ٣٧٣
 « الجسهره » ، لأبي دريد : ٥٠
 « الشيرازيات » ، لأبي علي الفارسي : ٣٢٨
 « صنعة الشعر » ، لأبي هلال العسكري : ٤٧٠
 « المصباح » ، لثعلب : ٤٥٨
 « الكتاب » (سيويه) في الإعلام
 « كتاب البيان والتبيين » : ١٦٩
 « كتاب البيان والتبيين » ، للحافظ : ٣٩٨
 « كتاب الشعر والشعراء » ، للمرزباني : ١٥٨ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦
 « كتاب العين » ، للخليل : ٥٠
 « كتاب السوة » ، للحافظ . ٣٨٩

فهرس الأمثال والأقوال

- « شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ » : ١٤٣ ، ١٤٤
« الْحَبِيبُ أَنْتَ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُكَ » ، بعض الحكماء : ١٩٠
« رَجِعْ عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ » : ٢١٨
« كَلِمَتُهُ قُوَّةٌ إِلَى فَيْءٍ » : ٢١٨
« قَتْلُ الْبَعْضِ إِحْيَاءٌ لِلْجَمِيعِ » : ٢٦١ ، ٣٩٠
« إِنْ مَالًا » و « إِنْ وَلَدًا » و « إِنْ عَدَدًا » و « إِنْ غَيْرَهَا إِبْلًا وَشَاءَ » : ٣٢١
« مَاتَ حَتَفَ أَنْفَهُ » : ٤٠٤
« الْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ ، إِنْ قَالَ قَالَ بَيَّانٍ ، وَإِنْ صَالَ صَالَ بِجَنَانٍ » ، ضَمْرَةُ بْنُ ضَمْرَةَ : ٥٣٤

- المقدمة
- المدخل في دلائل الإعجاز ، من إملاء عبد القاهر
- ...
- كتاب « دلائل الإعجاز » .
- ٣ - خطبة الكتاب
- ٤ - بيان في فضل العلم
- ٥ - علم البيان ، وما لحقه من الضيم والخطأ ، ومقالة من ذم الشعر والنحو ، وبيان منزلتها من إعجاز القرآن ، والرد على بعض المعتزلة في مقالتهم في إعجاز القرآن
- ١١ - فصل ، في الكلام على من زهد في رواية الشعر وحفظه ، وذم الاشتغال بعلمه وتعلمه ، وحجج عبد القاهر في الرد عليهم
- ١٥ - الدفاع عن الشعر ، وبيان ما جاء في الأحاديث من ذمه ومن مدحه
- ١٧ - أمره عليه السلام بقول الشعر ، وسماعه إياه وانشاده ، وعلمه به وارتياحه لسماعه
- ٢٤ - علة منعه عليه السلام من الشعر
- ٢٦ - تمام الدفاع عن الشعر ، وتعلق من ذمه بأحوال الشعراء
- ٢٨ - تفنيد كلام من زهد في النحو واحتقره
- ٣٣ - ذم عبد القاهر لأهل زمانه
- ...
- ٣٤ - سبب تأليف كتاب « دلائل الإعجاز »
- ٣٥ - فاتحة القول في « الفصاحة » و « البلاغة »
- ٣٨ - دليل الإعجاز ، والرد على المعتزلة
- ٤١ - استحسان الكلام كيف يكون
- ٤٣ - فصل في تحقيق القول في « الفصاحة » و « البلاغة » ، وقضية « اللفظ » عند المعتزلة ، وبيان فسادها
- ٤٦ - « اللفظ » الواحد يقع مقبولاً ومكروهاً
- ٤٩ - فصل في الفرق بين قولنا « حروف منظومة » ، و « كليم منظومة » ، وبيان معنى « النظم » ، ورد شبهة فيه
- ٥٥ - فصل ، في أن النظم هو توحى معانى الإعراب

- ٥٧ - ● فصلٌ ، في الردّ على من يقول : « الفصاحة للفظ وتلاؤم الحروف »
- ٦٣ - الردّ على القاضي عبد الجبار المعتزلي في مسألة اللفظ ، وقوله : « إنّ المعاني لا تتزايد ، إنما تتزايد الألفاظ »
- ٦٦ - ● فصلٌ في « اللفظ » يُطلق والمراد به غير ظاهره ، وبيان في « الكناية » و « المجاز » و « الاستعارة » ، وقاعدة « التشبيه » و « التمثيل »
- ٧٠ - ● فصلٌ في « الكناية » ، و « الاستعارة » و « التمثيل »
- ٧٤ - ● فصلٌ في « الاستعارة » وبدائعها
- ٨٠ - ● القول في « النظم » وتفسيره ، وأنه توخى معاني النحو
- ٨٣ - شواهد على فساد « النظم » ، وشواهد على محاسنه
- ٨٧ - ● فصلٌ في أنّ مزايا « النظم » ، تابعة للمعاني والأغراض ، وصفة « النظم » ، وشواهد من محاسنه
- ٩٣ - ● فصلٌ في « النظم » يتّجدد في الوضع ، ويدقُّ فيه الصنع ، وشواهد على ما يوصف بالفضل لمعناه لا لنظمه
- ٩٨ - كيف تشبه المزية في « اللفظ » ، والمزية في « النظم » ، وأمثلة هذه الشبهة في « الاستعارة » ، والقول في تتابع الإضافات

...

- ١٠٦ - ● فصلٌ في القول في التقديم والتأخير ، وهو باب كثير الفوائد . بيان في التقديم للعناية والاهتمام ، وأنه لا يكفي أن يقال : « قُلم للعناية » ، وخطأ تقسيم التقديم والتأخير إلى مفيد وغير مفيد
- ١١١ - مسائل في الاستفهام ، في التفرقة بين تقديم ما قُلم وتأخير ما أُشعر ، في الأسماء والأفعال
- « الاستفهام بالهمزة ، والفعل ماضٍ »
- ١١٣ - « الاستفهام » للتقرير ، والإنكار ، والتوبيخ ، في الأفعال والأسماء ، والفروق في ذلك
- ١١٦ - « الاستفهام » ، تقديم الفعل وهو مضارع ، وتفسير معناه
- ١١٧ - « الاستفهام » ، تقديم الاسم ، والفعل مضارع ، وتفسير الاستفهام الدال على الإنكار
- ١٢١ - « الاستفهام » ، تقديم المفعول والفعل مضارع ، وأقسامه
- ١٢٤ - ● فصلٌ ، فيه مسائل في النفي ، مع التقديم والتأخير ، وتقديم الفاعل ، وتقديم المفعول
- ١٢٨ - ● فصلٌ ، في التقديم والتأخير في « الخبر المُثبت » ، وهو قسمان جليٌّ ، وخفيٌّ
- ١٣١ - تقديم المحدّث عنه يفيد التنبية والتحقيق والتأكيد ، ومعاني ذلك
- ١٣٥ - تقديم المحدّث عنه بعد « واو الحال »
- ١٣٨ - تقديم المحدّث عنه في الخبر المنفي = تقديم « مثل » و « غير » ، لارمّ ، ومعنى ذلك
- ١٤٠ - دستور في التقديم والتأخير في الاستفهام والخبر

١٤٢ - تقديم النكرة على الفعل في الاستفهام ، وتقديمها في الخبر

...

١٤٦ - • فصل ، القول في « الحذف » ، وهو باب دقيق المسلك ، حذف
المبتدأ ، وحذف الفعل

١٤٧ - المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ ، وأمثله . وخلاصة في شأن ما يُحذف

١٥٣ - القول في حذف المفعول به ، وقاعدة ضابطة في حذف الفاعل والمفعول

١٥٤ - الأغراض في ذكر الأفعال المتعدية . القسم الأول في حذف المفعول ، لإثبات معنى الفعل لا غير

١٥٥ - القسم الثاني ، حذف مفعول مقصود لدلالة الحال عيه ، وهو قسمان : جلي ، وخفي

« الخفي » ، هو الذي يدخله الصنعة ، وأمثلة الخفي وأنواعه وبيانه ، و « الإضمار على شريطة

التفسير »

١٦٤ - متى يكون إظهار المفعول أحسن من حذفه

١٦٦ - أمثلة ما يُعلم أنه ليس فيه لغز الحذف وجّه

١٧١ - • فصل ، في مثال آخر عجيب في « الحذف »

...

١٧٣ - • فصل ، في القول على فروق في « الخبر » : خبر جزء من الجملة ،
وخبر ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له ، كالحال
والصفة

١٧٤ - الفرق الثاني ، هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم ، وبينه إذا كان بالفعل ، ومثاله

١٧٥ - الفرق بين الخبر إذا كان صفة مشبهة ، وإذا كان فعلاً

١٧٦ - أمثلة الفرق بين الخبر إذا كان فعلاً ، وبينه إذا كان اسماً

١٧٧ - فروق الخبر في الإثبات وأمثله ومعناه

١٧٨ - إذا كان الخبر نكرةً جاز أن تعطف على المبتدأ مبتدأً آخر

١٧٩ - الخبر معرفاً بالألف واللام ، على معنى الجنس ، وله وجوه مختلفة

الوجه الأول : أن تقصر جنس المعنى على المُخبر عنه للمبالغة

١٨٠ - الوجه الثاني : أن تقصر جنس المعنى ، على دعوى أنه لا يوجد إلا منه

١٨١ - الوجه الثالث : أن تُقرّه في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد

١٨٢ - الوجه الرابع : وهو دقيق المسلك ، وهو الذي سماه « الموهوم » وبيانه وأمثله

١٨٤ - « الموهوم » ، وغلبة « الذي » عليه وأمثله

- ١٨٦ - الفرق بين « المنطلق زيد » ، و « زيد المنطلق » ، والمبتدأ والخبر معرفتان ، وأمثله وبيانه ، مع معرفة أن ليس المبتدأ مبتدأ لتقدمه ، بل لأنه مسند إليه ، والخبر خبر لأنه مُسندٌ تُثبِتُ به . وبيان ذلك وأمثله
- ١٩٢ - أسماء الأجناس تتنوع إذا وُصِفَتْ ، وهو أصلٌ يجبُ إحكامه
- ١٩٣ - وأيضاً « المصادر » تتفرّق بالصلة ، كما تتفرّق بالصفة ، وكذلك الاسم المشتقُّ أيضاً
- ١٩٥ - « الألف واللام » الدالّة على الجنسية ، لها مذهبٌ في الخبر ، غير مذهبيها في المبتدأ ، ووجوه هذا المعنى
- ١٩٩ - • فصلٌ في « الّذي » خصوصاً ، وفيه أسرارٌ جَمَّةٌ = ومجىء « الّذي »
- لوصف المعارف بالجمل
- ٢٠٠ - « الّذي » ، تُوصَلُ بجملَةٍ معلومة للسامع = و « الّذي » يأتي بعدها جملة غير معلومة للسامع
- ٢٠٢ - • فصلٌ ، فروقٌ في الحال ، لها فضلٌ تعلُّقٌ بالبلاغة = « الحال » ومجيئها جملةٌ مع الواو تارةً وبغير الواو تارةً ، وأمثلة ذلك
- ٢٠٤ - جملة الحال والفعل مضارعٌ مثبت غير منفيّ ، لا تكاد تجيء بالواو
- ٢٠٥ - مجيء جملة الحال فعلاً مضارعاً ومعه الواو
- ٢٠٧ - مجيء الحال مضارعاً منفيّاً يكثر في الكلام ، وأمثله
- ٢٠٨ - مجيء الحال مضارعاً منفيّاً يكثر أيضاً ويحسن ، وأمثله
- ٢٠٩ - الماضي يجيءُ حالاً بالواو وبغير الواو مقرونًا مع « قد »
- ٢١٠ - « ليس » ، مجيءُ جُمَلِها حالاً ، الأكثر الأشيع اقترانها بالواو ، ومثأل مجيئها بغير الواو فكان له حُسْنٌ ومزيّة
- ٢١١ - مجيء جملة الحال بغير « واو » من أجل حرف دخول عليها ، فصارت لها مزيّة
- ٢١٢ - العلة في اختلاف الجمل الواقعة حالاً ، في مجيئها بالواو وبغير الواو ، وأن المسلك إليها غامض ، وأن وأن الأصل المؤدّي إلى تبين العلة هو « الإثبات » ، لا يتم إلا بمعرفة أن الخبر نوعان : خبر جزء من الجملة ، وخبر ليس بجزء منها
- ٢١٣ - جملة الحال وامتناعها من الواو ، وتفسير ذلك وأمثله
- ٢١٥ - دخول الواو على جملة الحال وبيانه وتفسيره
- ٢١٨ - القياسُ أن لا تجيء جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ إلا مع الواو ، وعلّة ترك مجيء الواو في هذه الجمل
- ٢٢٠ - الكلام في الظرف ، وتأويل مجيئه خبراً

- ٢٢٢ - • فَصَّلْ ، القَوْلُ فِي الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ
- من أسرار البلاغة ، عطف الجمل بعضها على بعض ، أو ترك العطف
- عطف المفرد ، والجمل المعطوف بعضها على بعض على ضريين : الأول أن يكون للمعطوف عليها موضع في الإعراب ، وحكمها حكم المفرد ، الثاني : أن تُعْطَفَ على الجملة العاربية الموضع عن الإعراب ، جملة أخرى ، وهو موضع الإشكال في العطف بالواو دون غيرها ، وبيان ذلك وتفسيره
- ٢٢٦ - عطف الجمل بالواو ، ومكان الصلة بينهما ، والقوانين في فصل الجمل ووصلها
- ٢٢٧ - الصفة والتأكيد لا تحتاج إلى شيء يصلها بالموصوف أو المؤكد ، وأمثلة ذلك
- ٢٣٠ - الإثبات بالحرفين « إن » و « إلا »
- ٢٣١ - الجملة يظهر فيها وجوب العطف ، ثم يترك العطف لعارض يجعلها كأجنبية ، وأمثلة ذلك
- ٢٣٣ - لا يُعْطَفُ الخبر على الاستفهام = بيان العطف على جواب الشرط
- ٢٣٥ - ما يوجب الاستئناف وترك العطف ، وأمثله
- ٢٤٠ - ما جاء في التنزيل من لفظ « قال » ، مفصلاً غير معطوف
- ٢٤٣ - • فَصَّلْ ، في أن ترك العطف يكون إمّا للاتصال إلى الغاية ، أو الانفصال إلى الغاية = والعطف لما هو واسطة بين الأمرين
- ٢٤٤ - • فَصَّلْ دَقِيقٌ ، الجملة لا تعطف على ما يليها ، ولكن تُعْطَفُ على جُمْلَةٍ بينها وبينها جملة أو جملتان
- ٢٤٥ - بيان في العطف في الشرط والجزاء ، وبيان ذلك
-
- ٢٤٩ - • فَصُولٌ شَتَّى فِي أَمْرِ « الْفِظ » وَ « النَّظْم » ، فيها شحذٌ للبصيرة ، وزيادة كشفٍ عمّا فيها من السريرة
- فَصَّلْ ، غلط بعض من يتكلم في شأن « البلاغة » ، لأنه ليس في جملة الخفايا أغرب مذهباً في الغموض من مزايا البلاغة ، وأن ما قاله العلماء في صفة « البلاغة » رموز لا يفهمها إلا مَنْ هو في مثل حالهم من لطف الطبع ، ومثاله
- ٢٥١ - كلامُ الجاحظ في شأن إعجاز القرآن ، وما غلط فيه مَنْ قَدَّمَ الشعر بالمعنى ، وأقلَّ الاحتفال باللفظ
- ٢٥٢ - معرفة الشعر وتمييزه ، والأخبار في ذلك

- ٢٥٤ - سبيل الكلام سبيل التصوير والصبياغة
- ٢٥٥ - قول الجاحظ : إن المعاني مطروحة في الطريق ، وتفسير هذا وبيان صحته
- ٢٥٨ - • فصل ، لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى ، حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكو لصاحبها ، ومرجع ذلك إلى ما يتوحي في نظم اللفظ وترتيبه
- ٢٥٩ - • فصل ، وهو فن يرجع إلى هذا الكلام ، وتفصيل البيان في العبارتين تظن أنهما يؤديان معنى واحداً
- ٢٦٢ - فصل ، الكلام ضربان : أحدهما تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ ، والآخر لا تصل إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدل ذلك « اللفظ » بمعناه في اللغة ، ثم تجد لهذا المعنى دلالة أخرى تصل بها إلى الغرض . وعلى هذا مدار « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » ، فهذا هو « المعنى » و « معنى المعنى »
- ٢٦٣ - بيان في شرح قوله « المعنى » و « معنى المعنى » ، وهو فصل جيد في شأن « النظم »
- ٢٦٧ - • فصل في استعمال « اللفظ » ، والمراد به دلالة المعنى على المعنى
- ٢٦٨ - قصور « اللفظ » عن أداء المعنى ، ومثاله في النقص والتعقيد
- ٢٧٢ - مثال على غموض المسلك إلى معاني « اللفظ » ، واشتباهه على العلماء ، وأمثلة ذلك
- ٢٧٣ - « إن » تُغني غناء « الفاء » في ربط الجملة بما قبلها
- ٢٧٤ - « كاد » ومعناها ، وبيان قولهم : « لم يكذب بفعل »
- ٢٧٦ - دقة هذه المعاني واشتباهها على العلماء
- ٢٧٨ - « كل » وتفصيل القول فيها ، في النفي والإثبات وأحكامهما ، وأمثلة ذلك
- ٢٨٦ - • فصل في المزية تكون ويجب بها الفضل ، إذا احتل الكلام في ظاهره وجهاً آخر تنبو عنه النفس
- مثاله قوله تعالى : « وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ » ، وما في التقديم هنا من معنى شريف لا سبيل إليه مع التأخير
- ٢٨٨ - القول في قوله تعالى : « وَلَتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ » ، وتكثير « حياة »
- ٢٨٩ - تكثير « حياة » في قوله تعالى : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ »
- ٢٩١ - • فصل ، الآفة العظمى في ترك البحث عن العلة التي توجب المزية في الكلام ، ومضرة قولهم : « ما ترك الأول للآخر شيئاً »

- ٢٩٣ - • فصلٌ ، هذا فصل في « المجاز » لم نذكره فيما تقدّم
- بيان في « المجاز الحكيمى » ، وهو كثر من كنوز البلاغة ، وأمثله وبيانه
- ٢٩٨ - ليس كلُّ شيء يصلح للمجاز الحكيمى بسهولة ، ومثال ذلك
- ٣٠٠ - ضربت ممّا طريق المجاز فيه الحكم ، ومثاله
- ٣٠١ - تنبيه على فساد قول من جعل هذا المجاز من باب ما حُذِف منه المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه
- ٣٠٤ - • فصلٌ في تفسير قوله تعالى : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ » ، وخطأ من فسّر قوله « قلب » أى « عقل » ، وخطأ بعض من يتعاطى التفسير
- ٣٠٦ - • فصلٌ ، بيان دقيق في « الكناية » ، وإثبات الصفة عن طريقها ، وأمثلة ذلك
- ٣١٢ - كيف تختلف الكنيتان ، فلا تكون إحداها نظيرة للأخرى
- ٣١٥ - • فصلٌ في « إنَّ » ومواقعها
- خبر الكنديّ الفيلسوف مع ثعلب ، وزعمه أن في كلام العرب حشواً
- دخول « إنَّ » في الكلام وخصائصها
- ٣١٧ - محاسن دخول « إنَّ » على ضمير الشأن ، وأمثله
- ٣١٩ - « إنَّ » تربط الجملة بما قبلها
- ٣٢٠ - « إنَّ » تهيء النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ في الحديث عنها
- ٣٢١ - « إنَّ » ، أثرها في الجملة ، وأنها تغنى عن الخبر ، وأمثلة ذلك
- ٣٢٢ - بيان في شأن « إنَّ » و « الفاء » التى يحتاج إليها إذا أسقطت « إنَّ »
- ٣٢٤ - مجيء « إنَّ » في الجواب عن سؤال سائل ، وأمثله
- ٣٢٥ - « إنَّ » ومجيئها للتأكيد ، وبيان ذلك
- ٣٢٦ - « إنَّ » ومجيئها للتهكم ، وشرطها إذا كانت في جواب سائل
- ٣٢٧ - « إنَّ » تدخّل للدلالة على أن ظنك الذى ظننت مردودٌ
-
- ٣٢٨ - • القصرُ والاختصاصُ
- فصلٌ في مسائل « إنّما »
- قول أبى على الفارسي في « الشيرازيات » في « إنّما »

- ٣٢٩ - ليس كُلُّ كلام يصلح فيه « ما » و « إلا » يصلح فيه « إنما »
- ٣٣٠ - « إنما » تجيء الخبر لا يجمله المخاطب ، وتفسير ذلك
- ٣٣٣ - « إن » و « إلا » وبيان المراد فيهما ، والفرق بينهما وبين « إنما »
- ٣٣٥ - • فصل ، هذا بيان آخر في « إنما »
- تفسير : أن « لا » العاطفة ، تنفى عن الثاني ما وجب للأول
- ٣٣٦ - معاني « لا » العاطفة قائمة في « إنما »
- ٣٣٧ - بيان وأمثلة فيما فيه « ما » و « إلا »
- ٣٣٨ - بيان في قوله تعالى : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » ، وتقديم اسمه سبحانه
- ٣٣٩ - « ما » و « إلا » ، وتقديم المفعول في الجملة وتأخيرها ، وأن الاختصاص مع « إلا » يقع في الذي تؤخره
- ٣٤٠ - العود إلى القول في « إنما » وما يقع فيه الاختصاص بعدها
- ٣٤٤ - الاختصاص يقع في الذي بعد « إلا » من فاعل أو مفعول ، أو جائر ومجرور يكون بدل أحد المفعولين
- ٣٤٥ - حكم المبتدأ والخبر إذا جاء بعد « إنما »
- ٣٤٦ - عود إلى الاختصاص ، إذا كان بالحرفين « ما » و « إلا »
- ٣٤٨ - بيان آخر في معنى « إنما » في الجملة ، في « ما » و « إلا » ، وأن حكم « غير » حكم « إلا »
- ٣٥٠ - • فصل ، في نُكْتة تتصل بالكلام الذي تضعه « بما » و « إلا »
- ٣٥١ - • فصل ، زيادة بيان في « إنما » ، وهو فصل طويل متشعب فيه غموض
- ٣٥٣ - ما لا يحسن فيه العطف « بلا »
- ٣٥٤ - • بيان في انضمام « ما » إلى « إن » في « إنما » وقول النحاة : « ما » كافة
- « إنما » إذا جاءت للتعريض بأمر هو مقتضى الكلام ، ومثاله في الشعر

•••

- ٣٥٩ - • فصل وبيان ، وإزالة شبهة في شأن « النظم » و « الترتيب » ، وهي « الحكاية »
- ٣٦٢ - • فصل ، بيان الجهة التي يختص منها الشعر بقائله ، وهي « النظم » و « الترتيب » وتوخي معاني النحو
- لا يكون « ترتيب » حتى يكون قصداً إلى صورة وصفة

٣٦٥ - • فصل ، عوداً إلى مسألة « اللفظ » و « المعنى » ، وما يعرض فيه من الفساد

٣٦٧ - التجوز في ذكر « اللفظ » ، وأن المراد به « المعنى » ، وإزالة شبهة في شأن « المجاز »

٣٦٨ - بيان مهم في معنى « جعلته أسداً » ، ونحوه ، وتفسير « جعل »

- بيان في قوله تعالى : « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً »

- • فصل ، تمام القول في « النظم » ، وأنه توخى معانى النحو ، والدليل

على ذلك

٣٧٣ - الإشكال في معرفتين هما مبتدأ وخبر ، وفصل الإشكال بالمعنى

٣٧٤ - بيان السبب في تعدد أوجه تفسير الكلام

٣٧٥ - مثال في تفسير قوله تعالى : « قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ »

- مثال في تفسير قوله تعالى : « وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ » في قراءة من قرأ بغير تنوين

٣٧٩ - مثال آخر في بيان قوله تعالى : « وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةَ آيَاتِهِمْ خَيْرًا لَكُمْ »

٣٨٠ - حذف الموصوف بالعدد شائع في الكلام ، وتام القول في الآية السالفة

•••

٣٨٥ - • تحرير القول في إعجاز القرآن ، وفي « الفصاحة » و « البلاغة »

- بيان في معنى « التحدى » ، وأى شيء طولب العرب أن يأتوا بمثله . وهو مهم

٣٨٨ - أى شيء بهر العقول من القرآن ، وكلام الوليد بن المغيرة ، وابن مسعود ، والجاحظ ، في صيغة

القرآن

٣٩٠ - الحجة على إبطال « الصرفة » ، وهي مقالة المعتزلة

٣٩١ - « النظم » و « الاستعارة » هما مناط الإعجاز

٣٩٣ - « الاستعارة » و « الكناية » و « التمثيل » من مقتضيات « النظم »

- خطأ المعتزلة في ظنهم أن المزية في « اللفظ » ، واضطرابهم في ذلك

٣٩٥ - رد قول القاضى عبد الجبار : « إن المعانى لا تتزايد ، إنما تتزايد الألفاظ »

٣٩٧ - « غريب اللغة » ليس له مكان في الإعجاز

٣٩٩ - أصل فساد مقالة المعتزلة ، هو ظنهم أن أوصاف « اللفظ » أوصاف له في نفسه

٤٠٠ - قول عبد القاهر « إن الفصاحة تكون في المعنى » ، ورد شبهة المعتزلة وغيرهم في فهم كلامه

٤٠٢ - « فصاحة اللفظ » لا تكون مقطوعة من الكلام الذى هي فيه ، بل موصولة بغيرها مما يليها

٤٠٤ - القول في قول صَلَّى : « مات حَتَفَ أنفه »

٤٠٥ - بيان آخر في أن « النظم » هو توخى معانى النحو

...

٤٠٧ - • فصل ، وهو فنٌ من الاستدلال لطيف ، على بطلان أن تكون

« الفصاحة » صفة للفظ من حيث هو « لفظ »

٤١٠ - • بيان في أن « الفكر » لا يتعلّق بمعانى الكلم مجردة من معانى النحو

٤١٢ - « نظم الكلام » ، وتوخى معانى ، يسبك الكلام سبكاً واحداً

٤١٥ - آفة الذين لهجوا بأمر « اللفظ » من المعتزلة ، وبيان فساد أقوالهم

٤١٦ - فكر الإنسان ، هل هو فكر في الألفاظ وحدها ، أم هو فكر في الألفاظ والمعانى معاً ؟

٤١٧ - كشف وهم في مسألة ترتب الألفاظ في النفس والسمع

٤١٨ - ردّ شبهة للمعتزلة في « النظم » ، وقولهم إن البدوى لم يسمع بالنحو قط ، وأن الصحابة لا يعرفون

ألفاظ المتكلمين

٤٢١ - • فصل ، آفة وشبهة في مسألة التعبير عن المعنى بلفظين ، أحدهما فصيح

والآخر غير فصيح ، وهذه شبهة للمعتزلة ، وردّ هذه الشبهة

٤٢٤ - « التشبيه » ، يكشف هذه الشبهة

٤٢٥ - شبهة المعتزلة في قولهم : « إن التفسير للبيت من الشعر مثلاً يجب أن يكون كالمفسر » ، وردّ ذلك

٤٢٩ - الكلام الفصيح قسمان : قسم مزينه في « اللفظ » ، وقسم مزينه في « النظم »

٤٣٠ - القسم الأول ، « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل على حدّ الاستعارة »

٤٣١ - النظر في « الكناية » ، والنظر في « الاستعارة »

٤٣٢ - « الاستعارة » ، يراذ بها المبالغة ، لا نقل اللفظ عما وُضِعَ له في اللغة

٤٣٥ - أمثلة على أن « النقل » لا يتصوّر في بعض « الاستعارة »

٤٣٧ - تحقيق في معنى « الاستعارة » = وتفسير معنى « جعل » في الكلام وفي القرآن

٤٣٩ - تُعرّف « الاستعارة » من طريق المعقول دون « اللفظ » ، وكذلك « الكناية »

٤٤٢ - « الفصاحة » وصف للكلام بمعناه لا بلفظه مجرداً

٤٤٣ - كشف الغلط في « فصاحة الكلام » ، و « التفسير » و « المفسر »

٤٤٦ - الوجوه التي يكون بها للكلام مزية

- ٤٥٠ - إذا ظهر التشبيه في « الاستعارة » ، قُبِحَتْ
- ٤٥١ - ● القسم الثاني ، وهو الذي تكون فصاحته في « النظم »
- ٤٥٤ - الردّ على المعتزلة في مسألة « اللفظ »
- ٤٥٥ - كلام العلماء في « الفصاحة » ، أكثره كالرموز والتعريض دون التصريح
- ٤٥٦ - بيان معاني في وصف « اللفظ » ، كقولهم : « لَفْظٌ مَتَمَكِّنٌ غَيْرُ قَلْبِي »
- ٤٥٨ - مسألة « اللفظ » وغلبيتها على المعتزلة وغيرهم
- ٤٦٠ - « الاستعارة » تكون في معنى « اللفظ »
- ٤٦٢ - « المجاز » كالاستعارة ، إلا أنه أعمُّ
- ٤٦٣ - القول في « الإيجاز »
- ٤٦٤ - الرأي الفاسد وخطره إذا قاله عالم له صيتٌ ومنزلةٌ
- ٤٦٦ - الردّ على المعتزلة في مسألة « اللفظ » ، وبيان تقصيرهم
- ٤٦٧ - تعويل المعتزلة على « نسق الألفاظ » في شأن الفصاحة ، ثمَّ « الاحتذاء » و « الابتداء »
- ٤٦٨ - « الاحتذاء » و « الأسلوب »

...

٤٧٢ - ● فصلٌ ، هذا تقريرٌ يصلح لأن يُحْفَظَ للمناظرة

- مناقشة « الاحتذاء » و « الابتداء » و « النسق » في إعجاز القرآن

٤٧٤ - سهولة « اللفظ » وخفته في شأن إعجاز القرآن

...

٤٧٧ - ● خاتمة كتاب « دلائل الإعجاز » ، وتمام نسخة أسعد أفندي

...

٤٧٩ - ● « رسائل وتعليقات » ، كتبها عبد القاهر الجرجاني

٤٨١ - (١) إزالة الشبهة في جعل الفصاحة والبلاغة للألفاظ

- بيان مهم في مسألة « اللفظ » و « المعنى »

٤٨٤ - أمثلة على ما تفعله صنعة الشعراء في الصورة ، والمعنى واحد

٤٨٩ - الشعراء يقولون في معنى واحد ، وهو قسمان :

٤٨٩ - ● القسم الأول : أحدهما غُفْلٌ ، والآخر مُصَوَّرٌ

- ٥٠٠ - ● القِسْمُ الثَّانِي : في البيتين جميعاً صنعةً وتصوير
 ٥٠٧ - تعقيب على هذين القسمين
 ٥٠٨ - القول في معنى « الصورة » و « التصوير »
 ٥١١ - جُمْلَةٌ من وَصْفِهِمُ الشَّعْرَ وَعَمَلَهُ ، وإدلالُهُمُ به
 ٥١٨ - غرضه من ذكر وصف الشعراء الشعر ، وأنه دليل على أن مزيتة تدرك بالعقل لا بمذاقة الحروف
 ٥٢٠ - بيان أن قولهم في « اللفظ » ، يسقط « الكناية » و « الاستعارة » و « المحاز » و « الإيجاز »
 ٥٢٢ - بيان آخر في شأن « اللفظ » ، وفساد القول به

...

- ٥٢٥ - ● مقالة في الخبر والإسناد
 - « النظم » هو توحي معاني النحو ، وهو معدن البلاغة
 ٥٢٦ - أصول يحتاج إلى معرفتها = « الخبر » أصل في معاني الكلام في النفي والإثبات
 ٥٢٨ - لا بُدَّ للخبر من مُخَيِّرٍ به ، وهو الذي يوصف بالصدق والكذب = وأن « الخبر » وجميع الكلام معانٍ يَنشِئُهَا الإنسان في نفسه
 ٥٢٩ - بطلان دعوى أصحاب « اللفظ » في توهمهم أن « الخبر » صفة « للفظ »
 ٥٣٣ - توهمهم أن « المفعول » زيادة في الفائدة ، والاحتجاج لبطلان ذلك
 ٥٣٧ - ● فَصْلٌ ، « الإثبات » معنى تكون به المزية في الكلام

...

- ٥٣٩ - ● هذا ما نُقِلَ من مسوودة عبد القاهر بخطه بعد وفاته رحمه الله
 - ألفاظ اللغة لم تُوضع إلا لضم بعضها إلى بعض ، وبضمها تكون الفائدة ، وهذا موضع « الخبر »
 و « الإسناد »
 ٥٤٣ - « الخبر » وجميع معاني الكلام ، معانٍ يَنشِئُهَا الإنسان في نفسه

...

- ٥٤٦ - ● بيان في « النظم » ، ودخول الشبهة في أمره ، وأن مردّه إلى « الذوق »
 ٥٤٩ - البلاء هو أن الإحساس بالمزية قليل في الناس
 ٥٥١ - خطأ خفي في « النظم » ، قد لا تدركه إلا بعد دهر طويل

- ٥٥٢ - خطأ خفى آخر فى « النظم »
- ٥٥٣ - خطأ آخر فى أتباع تأويل بعض العلماء
- ٥٥٧ - تمام كتاب « دلائل الإعجاز » فى نسخة « حسين جلىبى »
- ...
- ٥٦١ - فصول ملحقة بكتاب « دلائل الإعجاز » فى نسخة « حسين جلىبى »
- (١) مسألة يرجع فيها الكلام إلى « الإثبات »
- ٥٦٣ - • (٢) فصل ، فى الإثبات
- ٥٦٤ - • (٣) فصل ، تعليق على ما قاله ابن جنى فى بيت للمتنبى
- ٥٦٦ - • (٤) فصل ، فى بيان معنى : « هذا يتجئ من صخر ، وذلك يعرف من بحر »
- ٥٦٧ - • (٥) مسألة ، تعليق على كلام لأبى عبد الله التمرى ، فى كتابه « معانى أبيات الحماسة »
- ٥٦٨ - « هذا آخر ما وجد على سواد الشيخ من هذا الكتاب » ، يعنى « دلائل الإعجاز »
- ٥٦٩ - • (٦) مسألة ، فى تفسير قولهم : « إن الفعل يدل على الزمان »
- ...
- ٥٧٣ - • « الرسالة الشافية » ، لأبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى .
وهذه الرسالة خارجة من كتابه « دلائل الإعجاز »
- ٥٧٥ - جمل من القول فى « إعجاز القرآن »
- الأصل والقدوة فى إعجاز القرآن هم العرب ، ومن عداهم تبع لهم ، والمتأخرون من الخطباء والبلغاء بعد زمان النبى ﷺ ، وقول خالد بن صفوان ، والجاحظ : أنهما لا يجاريان العرب الأول ولكن يحاكيانهم
- ٥٧٧ - دلائل « أحوال » العرب و « أقوالهم » ، حين نزل القرآن عليهم
- دلائل الأحوال ، الدالة على عجزهم حين تحووا بالقرآن
- ٥٨١ - دلائل الأقوال ، الدالة على عجزهم حين تحووا بالقرآن
- ٥٨٥ - الاحتجاج لدلالة هذه الأحوال والأقوال على إعجاز القرآن
- ٥٩٠ - • فصل فى شبهة من قال : « جرت العادة بأن يبقى فى الزمان من يفوت أهله حتى يسلموا له ، وحتى لا يطمع أحد فى مداناته » ، والدليل على بطلان ذلك

- ٥٩٢ - الأخبار الدالة على اختلاف الناس في أى الشعراء أشعر
- ٥٩٥ - بيان في تقديم الشعراء وتفضيلهم من أى وجه يكون ؟
- ٥٩٨ - الشرط فيما ينقضُ العادة (يعنى المعجزة) أن يعمُ الأزمان كُلَّها
- ٦٠٠ - قول الملحة أنه كان في المتأخرين من البلغاء من استطاع معارضة القرآن ، فترك إظهاره خوفاً
- ٦٠٢ - • فصلٌ ، في فنّ آخر من السؤال وهو : من عادات الناس أن الواحد تواتيه العبارة في معنى ، وتمتنع عليه في آخر ، والقول فيمن غلبَ على معنى ، فلم يبق لغيره مرأً فيه
- ٦٠٤ - ما جاء على هذا الوجه من الكلام المنشور
- ٦٠٦ - إبطال الاحتجاج بمثل ذلك في إعجاز القرآن ، وتفصيل القول في معنى « التحدى »
- ٦١١ - • فصلٌ في الذى يلزمُ القائلين بالصرفة من المعتزلة
- في سياق آية التحدى ما يدل على فساد قولهم
- ٦٢٣ - • فصلٌ ، هو ختام الرسالة الشافية
- ٦٢٥ - • فصلٌ ، في قول من قال : « إنه يجوزُ أن يقدر الواحد من الناس بعد مُضى وقت التحدى ، على أن يأتي بما يُشبهُ القرآن » ، وهو قول أصحاب « الصرفة »
- ٦٢٦ - • فصلٌ ، هو ختام « الرسالة الشافية » ، في أن تمييز الكلام بعضه من بعض ، لا تستطيع أن تُفهمه مَنْ شئت متى شئت

...

- قال أبو فهر : تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وصلى الله على نبينا محمد وسلم تسليماً كثيراً .

...

رقم الإيداع ٢١٧٩ / ٨٤

